شرح
كافية ابن الحاجب

تأليف

رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ
المتوفى سنة ٦٨٦هـ

قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه
الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الرابع

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

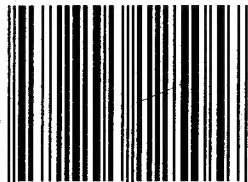
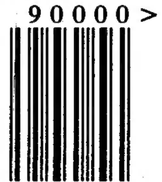
العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2505-2

90000 >

9 782745 125057

http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

الفعل

قال ابن الحاجب:

الفعل: ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، ومن خواصّه: دخول «قَدْ»، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «في نفسه»، يخرج الحرف. وقوله: «مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي: الماضي والحال والاستقبال، يخرج الاسم، وكل اعتراض ورَدَ على طَرْد حدّ الاسم، أي على قولنا: كل اسم فهو غير مقترن، أعني الاعتراض بباب الغبوق[1]، واسم الفاعل العامل، فهو وارد على عكس حدّ الفعل، أعني على قولنا: «كل فعل فهو مقترن»...

وما ورَد، على عكس حدِّ الاسم، أعني على قولنا: «كل غير مقترن فهو اسم»، من الاعتراض بالمضارع، والأفعال غير المتصرفة، كـ «عَسَى»، وشبهه، فهو واردٌ على طرد حدّ الفعل، أعني على قولنا: «كل فعل فهو مقترن»؛ والجواب عن الاعتراضات كما تقدم في حد الاسم.

وإنما اختصَّ «قَدْ» بالفعل، لأنه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي، ومع التقليل في المضارع.

وأمّا السين وسوف، فسمّاها سيبويه[2]: حرفي التنفيس، ومعناه: تأخير

---

(١) الغبوق: شراب المساء، والصّبوح: شراب الصباح. والمقصود بـ «باب الغبوق» باب الأسماء التي تدلّ بوضعها على الزمن.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: «نفَّست الخناق»، أي: وسَّعته، و «سوف» أكثر تنفيسًا من السين.

ويخفف «سوف» بحذف الفاء، فيقال: «سَوْ أفعل»، وقد يقال: «سَيْ»، بقلب الواو ياء. وقد تحذف الواو، وتسكَّن الفاء التي كان تحريكها للساكنين، نحو: «سَفْ أَفْعَل».

وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل؛ وإنما اختصَّا بالفعل، لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال إلى الاستقبال، واختص الجوازم بالأفعال، لأنه لا جزم في الأسماء، كما ذكرنا[١] أنهم وفَّوا الأسماء، لأصالتها في الإعراب، الحركات الثلاث، ونقصوا الفعل، لفرعيته على الأسماء في الإعراب، ما لا يكون[٢] من عمله، وهو الجر، فلمَّا نقص الجرَّ، لم يُحرك بشيء بدل الجرِّ، فبقي مجزومًا، أي: ساكنًا.

ولولا كراهة الخروج مِن إجماع النحاة، لَحسُن ادِّعاء كون المضارع المسمَّى مجزومًا: مبنيًا على السكون، لأن عمل ما سُمِّي جازمًا، لم يظهر فيه، لا لفظًا ولا تقديرًا، وذلك لأن أصل كل كلمة، اسمًا كانت أو فعلاً أو حرفًا، أن تكون ساكنة الآخِر، ومِن ثمَّ لا تُطلب العلة للبناء على السكون.

وإنما سُمِّي العامل عاملاً، لكونه غيَّر آخر الكلمة عمَّا هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظًا أو تقديرًا.

ثم نقول: إن نحو: «لم يغزُ»، و «لَمْ يخْشَ»، و «لم يَرْمِ»: مبنيٌّ، كـ«اغزُ»، و «اخْشَ»، و «ارْمِ»، وإنما حذف الآخِر ليكون فرقًا بين المعرب المقدر إعرابه، وبين المبني. وذلك لأنك تحذف في الفعل محلَّ الإعراب، إذا كان حرفًا يوهم سكونه أنه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أي حرف العلة، ليكون تنبيهًا على أنه، كما ليس الإعراب فيه بظاهر، ليس بمقدر أيضًا، لزوال محل الإعراب، أي: الحرف الأخير بلا علة، بخلاف: «يا شجِي»، و «لا فَتَى»، فإنك أبقيت حرف الإعراب، ليكون الإعراب مقدَّرًا فيه.

فإن قيل: لا نسلم أن العامل إنما يكون عاملاً، لتغيير آخر الكلمة عما هو

---

(١) راجع باب الإعراب في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) قوله: «ما لا يكون» مفعول به للفعل «نقصُوا».

أصله، بل إنما يكون عاملاً لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلاً لآخر الكلمة، أي: السكون، أو حالة إعرابية أخرى حاصلة لها قبل دخول العامل. فنحن إنما سمَّينا الجازم عاملاً، لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعِه موقع الاسم، أو تجرُّدِه من العوامل، إلى السكون، وذلك لأن عامل الرفع في المضارع مقدَّم على عاملي النصب والجزم، إذ عامل الرفع هو التجرد عنهما، أو الحاصل عند التجرد عنهما، وهو وقوعه موقع الاسم، فيكون الجازم طارئًا على الرافع.

قلنا: ليس زوال الرفع أثرَ الجازم، ومنسوبًا إليه، بل هو منسوب إلى زوال عامل الرفع، أي: الوقوع، أو التجرد؛ على ما قيل: إن علة العدم عدم العلة.

فإن قيل: فيكون زوال الرفع أثرًا لزوال عامل الرفع، وزوال عامل الرفع أثر للجازم، وأثر الأثر أثر، فزوال الرفع، أي: الانجزام، أثر للجازم.

قلنا: زوال عامل الرفع قد يكون أثرًا للناصب أيضًا، فيلزم أن يكون الناصب جازمًا.

وأقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة أن يقال: إن الناصب يزيل الرفع إلى بدل، وهو النصب، والجازم يزيله لا إلى بدل، فلم يسمّوا الناصب جازمًا، لأن تعريفه بأثره الوجوديّ أولى من تعريفه بأثره العدميّ، ولما لم يكن للجازم أثر وجودي، عرّفوه بالعدميّ، فسُمّي جازمًا، إلا أنه لا يلزم، على هذا، أن يكون الناصب في نحو: «لَن يضربا»، و «لن يضربوا»، و «لن تَضربي» جازمًا لإزالة أثر الرفع لا إلى بدل.

ولو اخترنا مذهب الكسائي، وهو أن ارتفاع المضارع بحروف المضارعة، فيكون الجازم الطارىء مسقطًا للرفع الثابت بثبوت عامله، ومانعًا له بعد ذلك من إيجاد الرفع، فينسب زوال الرفع إلى الجازم، لا إلى زوال الرافع، لأن عامل الرفع ثابت مع الجازم، فكيف ينسب زوال الرفع إلى زوال عامله؛ لم يَرِد[1] الاعتراض المذكور.

* * *

قوله: «ولحوق تاء فعلت»، يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز. وإنما

(١) قوله: «لم يرد» جواب قوله: «ولو اخترنا».

اختص بالفعل، لأن الاسم يستحق مثنّاه ومجموعه جمع السلامة الألفَ والواو، فلو لحقه ضمير الرفع البارز، لاجتمع في المثنى أَلِفان، وفي الجمع واوان، فإن لم يحذف أحدهما، استثقل، وإن حُذف، التبس.

* * *

قوله: «وتاء التأنيث الساكنة»، لأنها سكِّنتْ للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم، وكانت أولى بالسكون من التاء الاسمية، لخفَّة الاسم وثقل الفعل.

* * *

الفعل الماضي

قال ابن الحاجب:

الماضي ما دل على زمان قبل زمانك، مبنيّ على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك، والواو.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما دلّ»، أي: فِعل دلَّ، حتى لا ينتقض بـ «أمس»، ونحوه، وإنما لم يَحتج إلى التصريح بلفظ الفعل، لأنه في قسم الأفعال.

قوله: «قبل زمانك»، أي: قبل زمان تلفظك به، لا على وجه الحكاية. وقولنا: «لا على وجه الحكاية»، ليدخل فيه نحو «خرجت» في قولك اليوم: «يقول زيد بعد غد: خرجت أمس»؛ «فخرجتُ»: ماضٍ، وإن لم يدل هنا على زمان قبل زمان تلفظك به، لأنك حاكٍ، و «زيد» يتَلفظ به لا على وجه الحكاية، فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به.

ويخرج عنه أيضًا نحو: «أَخرجُ»، في قولك اليوم: «قال زيد أوَّل من أمس: أخرج غدًا»، فإنه دالٌّ على زمان تلفظ الحاكي به.

وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل، هو الماضي، نحو: «بعتُ»، و «اشتريت». والفرق بين «بعت» الإنشائي، و «أبيع» المقصود به الحال، أن قولك: «أبيع»، لا بدَّ له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة، فالكلام صدق، وإلا فهو كذب. فلهذا قيل: إن الخبر محتمل للصدق والكذب، فالصدق محتمَلُ اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب مُحتملُه، ولا دلالة للَّفظ عليه؛ وأما: «بعت» الإنشائي، فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ. وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب.

وذلك لأن معنى الصّدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها؟

واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي، إمَّا دعاءً، نحو: «رَحِمَكَ الله»، وإمَّا أمرًا، كقول علي رضي الله عنه في النهج: «أجزأ امرؤ قرنه، وآسى آخاه بنفسه»(١). وينصرف إليه أيضًا، بالإخبار عن الأمور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها، كقوله تعالى: ﴿**ونادى أصحابُ الجنة أصحابَ النار**﴾(٢)؛ و ﴿**وسِيقَ الذين...**﴾(٣). والعلة في الموضعين أنه من حيث إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعًا كأنه وقع ومضى، ثم هو يخبر عنه. وينصرف إليه، أيضًا، إذا كان منفيًا بـ «لا»، أو «إنْ»، في جواب القسم، نحو: «والله لا فعلت»، أو «إن فعلت»، فلا يلزم تكرير «لا»، كما يلزم في الماضي الباقي على معناه، قال [من البسيط]:

٦١٤ ـ حَسْبُ المحبِّينَ في الدنيا عذابُهُمُ ... تـالـلَّـهِ لا عـذَّبَـتْـهُـمْ بَـعْـدَهـا سَـقَـرُ

أي: لا تعذبهم.

وينقلب إليه أيضًا، بدخول «إن» الشرطية، وما يتضمن معناها، وبدخول «ما» النائبة عن الظرف المضاف(٤)، نحو: «ما ذَرَّ شارق»(٥)، و ﴿**ما دامَتِ**

---

(١) نهج البلاغة ص ١٤٩.

(٢) الأعراف: ٤٤. (٣) الزمر: ٧١، ٧٣.

٦١٤ ـ **التخريج**: البيت لمؤمل بن أميل في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٨٨.

اللغة: حسب المحبين: كفاهم. سقر: اسم من أسماء جهنّم، وقيل اسم واد فيها.

المعنى: كفى المحبين العاشقين ما يلقونه من عذاب في حياتهم، أقسم بالله ـ جلّ وعلا ـ إنَّهم لن يلقوا عذابًا في جهنّم.

الإعراب: **«حسب»**: اسم بمعنى «كفاية» في محلّ رفع مبتدأ. **«المحبين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. **«في الدنيا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (حسب). **«عذابهم»**: خبر (حسب) مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«تالله»**: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. **«لا عذّبتهم»**: «لا»: نافية، «عذّبتهم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، و «هم»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«بعدها»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (عذبتهم)، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«سقر»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «حسب المحبين عذابهم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تا الله»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لا عذّبتهم»: جواب القسم لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لا عذّبتهم» حيث دلّ الفعل (عذّب) على الاستقبال، رغم وروده بحالة الماضي، لذا فإن تكرار (لا) ليس واجبًا.

(٤) ويسمّيها النحاة المصدرية الظرفيّة. (٥) الشارق: الشمس.

السَّمٰوٰتُ﴾[١]، لتضمنها معنى «إن»، أي: إن دامت قليلاً، أو كثيرًا. وقد يبقى معها على المضي، كقوله تعالى: ﴿وكنتَ عليهم شهيدًا ما دُمْتَ فيهم﴾[٢].

ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو: «سواء عليّ: أقمت أم قعدت»، وبعد: «كُلَّما» و «حيثما»، لأن في الثلاثة رائحة الشرط، وكذا بعد حرف التحضيض إذا كان للطلب، لا للتقريع، كما يجيء في بابه.

وكذا إذا كان صلة لموصول عام، هو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو: «الذي أتاني فله درهم»، أو «كل رجل أتاني فله درهم»، لأن فيهما رائحة الشرط، كما ذكرنا في باب المبتدأ[٣].

* * *

قوله: «مبني على الفتح»، أمَّا بناؤه فعلى الأصل، كما ذكرنا في أول الكتاب[٤]، وأمَّا بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه، نحو: «برجلٍ ضرب»، أي: ضارِب، فالمضارع لمّا شابهه[٥] المشابهة التامة، استحقَّ الإعراب، وهو[٦]، لمشابهته مشابهة ناقصة، استحق البناء على الحركة، وأيضًا لوقوعه موقع المضارع في المواقع المذكورة قبل[٧].

وخُصَّ بالفتح، لثقل الفعل لفظًا، إذ لا تجد فعلاً ثلاثيًا ساكن الوسط بالأصالة، ومعنًى، بدلالته على المصدر والزمان، وبطلب المرفوع دائمًا، والمنصوب كثيرًا.

فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك، سكن آخره، كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة، لأن الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله، كما مرَّ في باب المضمرات، ولاسيَّما إذا كان فاعلاً، وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين أربع حركات على الوِلاء[٨]، ولهذا قالوا: أصل «هُدَبِد»[٩] و «عُلَبِط»[١٠]: هدابد، وعلابط.

* * *

---

(١) هود: ١٠٧، ١٠٨.
(٢) المائدة: ١١٧.
(٣) راجع آخر باب المبتدأ في الجزء الأول من هذا الكتاب.
(٤) راجع باب الإعراب في الجزء الأول من هذا الكتاب.
(٥) أي: شابه الاسم.
(٦) أي: الفعل الماضي.
(٧) وهي وقوعه خبرًا وصفةً وحالاً.
(٨) أي: على التوالي.
(٩) الهُدَبد والهُدابد: اللبن الخاثر جدًا. (لسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)).
(١٠) العلبط والعُلابط: الضخم العظيم. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علبط)).

قوله: «الضمير المرفوع»، احترز به عن المنصوب، نحو: «ضَرَبك»، و«ضَرَبَنا»، فإنّه لا يسكّن. قوله: «المتحرك»، احتراز من المرفوع الساكن، نحو: ضَرَبا، فإنه لا يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات، وإذا اتصل به الواو: انضمَّ آخره لمجانسة الواو.

* * *

الفعل المضارع

١ ـ تعريفه، وشرط إعرابه

قال ابن الحاجب:

المضارع ما أشبه الاسم بأحد حروف «نأيت»، لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسين. فالهمزة للمتكلم مفردًا، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب مطلقًا، وللمؤنث، والمؤنثتين غيبة، والياء للغائب غيرهما. وحرف المضارعة مضموم في الرباعي، مفتوح فيما سواه. ولا يُعرب من الفعل غيره، إذا لم يتصل به نون تأكيد، ولا نون جمع مؤنث.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما أشبه الاسم»، أي: الفعل الذي أشبه الاسم، وإنما عرف المضارع بمشابهته للاسم، لأنه لم يسمَّ مضارعًا إلا لهذا؛ ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة، مشتقة من «الضرع»، كأن كِلا الشبيهين ارتضعا من ضِرع واحد، فهما أخوان رضاعًا، يقال: «تضارع السخلان»[١]، إذا أخذ كل واحد منهما بحَلَمة من الضرع، وتقابلا في الرضاع.

* * *

قوله: «بأحد حروف نأيت»، ليس بيانًا لوجه المضارعة، بل بيانها هو قوله: «لوقوعه مشتركًا وتخصيصه بالسين». والباء[٢] هنا للسببية، إذ زيادة هذه الحروف على أوَّل الماضي مع تغيير بعض حركات سبب محصِّل لجهة مشابهة المضارع للاسم. وتلك الجهة وقوعه مشتركًا، كما ذكرنا، فالباء فيه، كما في قولك: «بزيد صِرت كقارون[٣] في الثروة».

---

(١) السخل: ولد الغنم، والولد المحبَّب إلى أبويه. (لسان العرب ١١/ ٣٣٢ (سخل)).

(٢) أي: الباء في قوله: بأحد حروف «نأيت».

(٣) قارون: رجل يُضرب به المثل في الغنى. انظر: ثمار القلوب ص ٨٢؛ ومعجم أعلام القرآن ص ١٦١ ـ ١٦٢.

قوله: «بأحد حروف نأيت»، يخرج الماضي. قوله: «لوقوعه مشتركًا»، بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم، وأمَّا مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة، وصلاحيته للحال والاستقبال، فلذلك عمِل عَمَلَه كما تقدم.

* * *

قوله: «لوقوعه مشتركًا»، أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال. وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وهو أقوى، لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلا على الحال، ولا يُصرف إلى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز. وأيضًا، من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه[1].

وقيل: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصلٌ بين الزمانين، ولو كان زمانًا لكان التنصيف تثليثًا.

وليس بشيء، لأن الحال عند النحاة غير «الآن» المختلَف في كونه زمانًا، بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان، مع «الآن»، سواء كان «الآن» زمانًا أيضًا، أو «الحدّ المشترك بين الزمانين»، ومِن ثَمَّ تقول: إنَّ «يُصَلِّي» في قولك: «زيد يصلي»، حال، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعةً في الحال.

وقيل: إن المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء، نحو: «إنَّ زيدًا ليخرج»، كما تقول: «إنّ زيدًا لخارجٌ»، ولا يقال: «إن زيدًا لخرج»، فإن هذه اللام الداخلة في حيِّز «إنَّ» أصلها أن تدخل في المبتدأ، ثم تأخرت عن الابتداء لدخول «إن»، فهي تدخل على الاسم، أو على ما أشبه الاسم، مراعاةً لأصلها وهو المبتدأ، وأمَّا قولهم: «إن زيدًا لَفِي الدار»، فلقيام الظرف مقام «حاصل»، كما يجيء في باب «إنَّ».

وعند الكوفيِّين: لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصِّصة له بالحال، كما أن السين تخصِّصه بالاستقبال، فلا يكون دخولها وجهًا آخر للمشابهة، بل كالسين في التخصيص، فلذلك لا يجوِّزون: «إنّ زيدًا لسوف يخرج»، للتناقض. والبصريون يجوِّزون ذلك، لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط، كما كانت تفيده لمَّا دخلت على المبتدأ.

* * *

(١) أي: للماضي والمستقبل.

قوله: «لوقوعه مشتركًا وتخصيصه بالسين»، يعني أن الاسم يكون مبهمًا نحو: «رجل»، ثم يختص بواحد، بسبب حرف[١]، نحو: الرجل، وكذا المضارع مبهم، لصلاحيته للحال والاستقبال، ثم يختص بأحدهما بالسين.

والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين، لا لأجل توارُد المعاني المختلفة عليه كالاسم.

وقال الكوفيون[٢]: أُعرِب الفعل المضارع بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنه قد تتوارد عليه أيضًا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيُحتاج إلى إعرابه، ليتبيَّن ذلك الحرف المشترك، فيعيَّن المضارع تبعًا لتعيُّنه، وذلك نحو قولك: «لا تضرب»، رفعُه مخلص لكون «لا» للنفي، دون النهي، وجزمه دليل على كونها للنهي، ونحو قولك: «لا تأكل السَّمك وتشرب اللبن»، نصب «تشرب» دليل على كون الواو للصَّرف[٣]، وجزمُه دليل على كونها للعطف.

ونحو قولك: «ما بالله حاجة فيظلمَك»، نصب «يظلم» دليل على كون الفاء للسببية، ورفعه على كونها للعطف؛ ونحو: «لِيضربْ»، جزمه دليل على كون اللام للأمر، ونصبه، على كونها لام «كيْ»، أو لام الجحود. ويتغيَّر المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة؛ ثم طُرِد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنًى بمعنى، نحو: «يضربُ زيد»، و «لن يضرب زيد»، و «لم يضرب زيد»، كما طُرِد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول، نحو: «أكل الخبز زيد»؛ سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة، أو أقلَّ، أو مساوية لها؛ فإنه قد يطرد في الأكثر الحكمُ الذي ثبتت علته في الأقل، كحذفهم الواو في: «تعِد» و «نَعِد» و أعِد»، لحذفهم لها في: «يَعِد»، وكذا، حذفوا الهمزة في: «يُكرم»، و «نُكرم»، و «تُكرم»، لحذفهم لها في «أُكرم».

* * *

قوله: «فالهمزة للمتكلم مفردًا»، تبيين لمعاني حروف المضارعة، ليُعلم أنها لا تكون للمضارعة إلاَّ باعتبار معانيها، وإلاَّ، ففي أول «أكرمت» أيضًا همزة، وليست للمتكلم، لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعًا.

فالهمزة للمتكلم وحدَه، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا، والنون للمتكلم مع غيره،

---

(١) هو «أل» التعريف.

(٢) انظر المسألة الثالثة والسبعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٣) أي: للمعيّة، وقوله: «للصَّرف» هو اصطلاح الكوفيّين.

سواء كانا مذكَّرين أو مؤنثين أو مختلفين، وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاثة، ويقول الواحد المعظَّم، أيضًا: «نَفْعل»، و «فَعَلْنا»، وهو مجاز عن الجمع، لعدِّهم المعظم كالجماعة، ولم يجيء للواحد الغائب والمخاطب المعظمين «فَعَلوا»، و«فَعَلْتم» في الكلام القديم المعتدِّ به، وإنما هو استعمال المولَّدين. والتاء للمخاطب، مذكَّرًا كان أو مؤنثًا، مفردًا كان أو مثنًّى، أو مجموعًا، وللمؤنث الغائب، وللمؤنثتين، أيضًا؛ والياء للغائب غيرهما، أي غير المؤنث والمؤنثتين، فيكون للأربعة، أي: لواحد المذكر، ومثناه، وجمعه، ولجمع المؤنث.

* * *

قوله: «وحرف المضارعة مضموم في الرباعي»، سواء كانت حروفه أصلية، كـ «يُدحرج»، أو فيه زائد، كـ «يُكرم»، وأصله: «يؤكرم»؛ و «يُقطِّع»، و «يُقاتِل».

وأصل الأفعال: ثلاثي، ورباعي، فتحت حروف المضارعة في الثلاثي، لأن الفتح، لخفته، هو الأصل، فكان بالثلاثي الأصل أولى، أو لأن الرباعيّ أقلّ، فاحتمل الأثقل الذي هو الضم، وتركوا الكسر، لأن الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها[1]؛ وكَسْرُ حروف المضارعة، إلا الياء، لغة غير الحجازيين، إذا كان الماضي مكسور العين، كما يجيء في التصريف، ويكسرون الياء أيضًا، إذا كانت بعدها ياء أخرى.

فلما ضمّوا في الرباعي الأصلي حروفه، حُمل عليه الرباعي المزيد فيه، كـ«يُفاعِل»، و «يُفعِل»، و «يُفَعِّل»، وبَقِي غير الرباعي على أصل الفتح لخفته.

وأما «أهراق يُهريق» و «أسطاع يُسطيع»، فرباعي زيد فيه الحرفان[2]، على غير القياس كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

* * *

قوله: «ولا يعرب من الفعل غيره»، قد تقدم علته.

قوله: «إذا لم يتصل به نون التأكيد»، اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد، فقال جمهورهم: إنه مبنيّ لتركّبه مع النون وصيرورته معها كالكلمة الواحدة، ولا إعراب في الوسط، وأمّا النون فحرف، ولا حظّ له في الإعراب، فبقي الجزءان مبنيَّين.

فإن قيل: فلما امتزجا، فهلاّ أعربت الكلمة على النون، كما يعرب الاسم

---

(١) أي: يستثقل عليها الكسر.

(٢) أي: الهاء في «أهراق»، والسّين في «أسطاع».

المؤنث على التاء لمَّا رُكِّبا، أو هَلاَّ أعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون، كما أُعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله؟

قلت: إمَّا لأن[١] الاسم أصل في الإعراب والفعل فرع عليه، فروعي إعراب الاسم بقدر ما أمكن، دون الفعل، ولاسيَّما والنون من خواص الأفعال، فتَرَجَّح جانب الفعلية، وضعُفت مشابهة الاسم.

وهذا على مذهب البصريين.

وإمَّا لأنَّ علة إعراب الفعل ليست ظاهرة ظهورَ علة إعراب الاسم، وأكثر الأفعال مبنية، فيُرجع إلى البناء لأدنى سبب.

وهذا على مذهب الكوفيين.

هذا، مع أن للعرب داعيًا آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التنوين، فرجَّحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه، وهو اشتغال ما قبل النون المؤكِّدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث، لأجل الفرق.

ولما كان أصل الاسم الإعراب، لم يبنوه مركَّبًا مع التنوين، بناءَ الفعل مع النون، وأيضًا، لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي، ألا ترى إلى سقوطه في الوقف، وفي الإضافة، ومع اللام، ولضعف الامتزاج، لم يُعرب على التنوين كما أُعرِب على تاء التأنيث.

وقال بعضهم: جميع ما اتصل به النونات[٢] من المضارع، باقٍ على إعرابه، كما أن الاسم معرب، لكن لمَّا اشتغل حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل إعراب الكلمة لأجل الفرق، صارَ الإعراب مقدرًا، كما في نحو: «غلامي»، على مذهب المصنف[٣].

وقال بعضهم: المضارع مع النونين مبنيّ للتركيب، إلاَّ إذا أسند إلى الألف نحو: «هل يضربان»؛ أو الواو، نحو: «هل يَضربون»؛ أو الياء، نحو: «هل تضربين»، لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما، والمحذوف للساكنين

---

(١) أي: إنّ عدم الإعراب إمّا لأنّ...

(٢) أي: نون النسوة، ونون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد الثقيلة.

(٣) ابن الحاجب وجمهور النحاة يرون أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرَب، ويرى بعضُ النحاة أنّه مبنيّ.

في حكم الثابت، فنحو: «يضربُنَّ»، و «تضربِنَّ»، كـ «يَخْشون» و «تَخْشين»، فالمسند إلى أحد الأحرف الثلاثة معرب مقدر الإعراب، لاشتغال محله بحركة الفرق.

فإن قيل: فإذا كانت[١] معربة، فلمَ لَمْ تعوَّض النون من الحركة، كما عُوِّض في نحو: «يضربان» و «يضربون» و «تضربِين»، لمَّا اشتغل محل الإعراب، أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر؟

قلت: كراهة لاجتماع النونات؟

وإنما لم يَدُر الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد، كما دار على ياء النسب، وتاء التأنيث، لمشابهتها للتنوين، والإعراب قبل التنوين لا عليه، ولتشابههما تقلب ألفًا في نحو: ﴿لنَسْفعًا﴾[٢].

* * *

قوله: «ولا نون جمع»، اختُلف فيه أيضًا، فالجمهور على أن الفعل مبنيّ للحاقها، قال سيبويه: إنَّ «يَضربْن» شابَهَ «ضَرَبْن»، يعني أنه لما سكن آخره وإن لم يجتمع فيه أربعة متحركات حملاً على «ضَرَبْن»، جاز بناؤه أيضًا، حملاً عليه، وإذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم وإخراجه عن أصله من البناء، فالأَولى في الفعل المشابه للفعل أن يُرَدَّ إلى أصله من البناء، مع أن هناك داعيًا إلى بنائه، وهو إلزامهم لمحل الإعراب الإسكان، لمشابهته نحو: «ضربْن».

وقال بعضهم: هو معرب لضعف علة البناء، مقدَّر الإعراب لإلزامهم محلَّه السكون، ولم يعوَّض النون من الإعراب خوفًا من اجتماع النونَين.

* * *

٢ ـ إعرابه

قال ابن الحاجب:

وإعرابه رفع ونصب وجزم؛ فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمة والفتحة والسكون، والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو: «يضْربان»، و «يضْربُون»، و «تَضْربين»؛ والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديرًا والفتحة لفظًا، والحذف؛ والمعتل بالألف: بالضمة والفتحة تقديرًا، والحذف.

* * *

(١) أي: صيغة الفعل المضارع المسندة إلى الأحرف المذكورة.

(٢) العلق: ١٥.

قال الرضيّ:

قوله: «وإعرابه رفع ونصب وجزم»، قد مضى علة اختصاصه بالجزم.

قوله: «فالصحيح المجرد... إلى آخره»؛ تفصيل لأنواع الأفعال باعتبار الإعراب، لأن الإعراب يختلف في أنواعها، كما اختلف في أنواع الأسماء، فنحا نحو تبيينه في الأسماء، وبيَّن، ههنا، اللفظيّ والتقديريّ في كل واحد من تلك الأنواع، لسهولة أمره، بخلاف الأسماء، فإنّه بيَّن هناك التقديري، ولم يُبيِّن اللفظي لعدم انحصاره.

* * *

قوله: «فالصحيح»، احتراز عن المعتلّ نحو: «يَغْزو»، و «يرمي»، و«يَخْشى»، فإنه ليس بالضمة رفعًا والسكون جزمًا.

* * *

قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع، ثم بيَّن أن ذلك الضمير لا يكون في المضارع إلا في المثنى والمجموع والمخاطب المؤنث، نحو: «يضربان»، و «يضْربون»، و «تضربين». وإنما احترز عن هذه الأمثلة الخمسة[1]، لأنها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون، بل بالنون وحذفها، كما يجيء. وإنما قيَّد الضمير بالبارز، لأنه لو قال: «المجرد عن الضمير»، وسكت، لوجب ألاّ يكون المتصل بالضمير المستكن، نحو: «زيد يضرب»، و «هند تضرب»، و «أنت تضرب»، و «أَضرب»، و «نضرب»، بالضمة والفتحة والسكون. وإنما قيَّد الضمير البارز بالمرفوع، لأنه لو سكت على قوله: «المجرد عن ضمير بارز»، لوَجَب ألاّ يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب، نحو: «يضربُك»، بالضمة والفتحة والسكون.

* * *

قوله: «والمتصل به ذلك»، أي: المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع، وهو الألف، والواو، والياء، في الأمثلة الخمسة: يرتفع بالنون وينتصب وينجزم بحذفها.

وإنما أعرب هذا بالنون، لأنه لمَّا اشتغل محل الإعراب وهو اللام، بالضمة لتناسب الواو، وبالفتحة لتناسب الألف، وبالكسرة لتناسب الياء، لم يمكن دَوَران الإعراب عليه، ولم يكن فيه علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية، فجُعِل النون

(١) أي ما يُعرف بـ «الأفعال الخمسة».

بدل الرفع لمشابهته في الغنة للواو. وإنما خصَّ هذا الإبدال بالفعل اللاحق به الواو والألف والياء، دون نحو: «يدعو»، و «يرمي»، و «يَخْشى»، و «القاضي»، و«غلامي»، وإن كان الإعراب في جميعها مقدرًا لمانع مع كونها معربة، ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير، كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون، وذلك لكون ألف «يضربان» مشابهًا لألف «ضاربان»، وواو «يضربون» مشابهًا لواو «ضاربون»، وإن كان بينهما فرق من حيث إن اللاحق للاسم حرف. وحُمِل الياء في «تَفْعلين» على أخويه الألف والواو، في لحاق النون بهما.

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله، أعني الواو والياء والألف، لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء، وخاصَّةً إذا كان على حرف، ولاسيَّما إذا كانت تلك الحروف من حروف المدّ واللين، فالكلمة معها: كـ «مَنْصور»، و «مسكين»، و«عمَّار»، وسقوط النون في الجزم ظاهر، لكونه علامة الرفع، وكذا في النصب، لأن علامة الرفع لا تكون في حالة النصب، إلاَّ أن الرفع في الواحد، زال مع الناصب، وجاء في موضعه الفتح، وفي الأمثلة الخمسة، زال الرفع لا إلى بدل، كما كان البدل في الأسماء الستة، لأن حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الإعراب، لكونها متولدة من حركات الإعراب القائم بعضها مقام بعض. فصار النصب في الأمثلة الخمسة، إذن، في صورة الجزم. وتحذف هذه النونات الخمس، مع نوني التوكيد. أمَّا عند من قال: الفعل معهما مبني، فظاهر، وأما عند من قال بإعراب الفعل معهما فلاجتماع النونات، فيكون الإعراب معهما مقدرًا، كما في: «قاضٍ»، وتكسر النون بعد الألف غالبًا، لأن الساكن إذا حُرِّك فالكسر أولى.

وقرىء في الشواذ: ﴿أَتِعدانني﴾[1]، وتفتح بعد الواو والياء، حَمْلاً على نون الجمع في الاسم، وَنَدَر حذفها لا للأشياء المذكورة نظمًا، ونثرًا، قال [من الرجز]:

٦١٥ ـ أبيتُ أسري وتبيتي تدلكي شَعْرَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذَّكي

* * *

(١) الأحقاف: ١٧. وهذه قراءة أبي عمرو، وهارون بن موسى، والجحدريّ، وهشام، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٦٢؛ وتفسير الرازي ٢٨/ ٢٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٦٩.

٦١٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٢، ٣/ ٥٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥؛ والخصائص ١/ ٣٨٨؛ والدرر ١/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص ٣٦١؛ وشرح التصريح ١/ ١١١؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٢٦ (دلك)، ١٢/ ٢٣٧ (ردم)؛ والمحتسب ٢/ ٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥١.

اللغة: أبيت أسري: أسير ليلاً. دلكتَ الشيء: مرسته بيدك. الذكي: الشديد الرائحة. =

قوله: «والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديرًا»، استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها، وربما يظهر، في الضرورة الرفع في الواو والياء، كما يظهر في الاسم جرُّ الياء ورفعها، قال [من الكامل]:

٦١٦ ـ ما إن رأيتُ ولا أرى في مدّتي كجواريٍ يلعبن في الصَّحْراءِ

= **المعنى**: يريد أنه يقضي عمره كَدًّا وسعيًا، أمّا هذه المرأة فتقضي عمرها مشغولة بأمور جمالها وتزينها.

الإعراب: **«أبيت»**: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«أسري»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستترًا وجوبًا تقديره: أنا. **«وتبيتي»**: الواو: حالية، أو عاطفة، «تبيتي»: فعل مضارع ناقص مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة للضرورة، أو شذوذًا، وياء المؤنثة المخاطبة: اسمه محله الرفع. **«تدلكي»**: مثل «تبيتي» إلا أنه تام. **«شعرك»**: مفعول به منصوب، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«بالعنبر»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تدلكي». **«والمسك»**: الواو: حرف عطف. «المسكِ»: اسم معطوف على «العنبر» مجرور مثله. **«الذكي»**: صفة لـ «المسك» مجرورة مثله بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للوزن، والأصل: الذكيّ بياء مشددة.

جملة «أبيت أسري»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أسري»: خبر «أبيتُ» محلها النَّصب. وجملة «تبيتي»: خبر لمبتدأ محذوف، التقدير: «وأنت تبيتي تدلكي»، وذلك إذا جعلت الواو حالية، وعلى ذلك المعنى، وإنّما قُدِّر المبتدأ «أنت» لأن واو الحال لا تدخل على الجملة المضارعية المثبتة عند الجمهور، أمّا إذا جعلنا الواو عاطفة، فالجملة معطوفة على جملة «أبيت أسري». وجملة «تدلكي»: خبر «تبيتي» محلها النصب.

الشاهد فيه: أنَّ النون من الأفعال الخمسة، يندر حذفُها، للضرورة أو شذوذًا كما قال: «تبيتي تدلكي».

٦١٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ٨٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤١، ٣٤٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠١.

اللغة: مدتي: حياتي. الجواري: جمع جارية، وهي الأمة، والأمة الشابة خاصة.

المعنى: يريد أنه لم، ولن يرى مثل هؤلاء الجواري الحسان اللواتي يلعبن في الصحراء.

الإعراب: **«ما»**: نافية. **«إنْ»**: زائدة. **«رأيتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«ولا»**: الواو: عاطفة، «لا»: نافية. **«أرى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنا. **«في مدتي»**: جار ومجرور متعلقان بـ «رأيت»، أو «أرى» على التنازع، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. **«كجواري»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول به للفعل «رأيت»، أو «أرى» على التنازع، و «جواري»: مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة للضرورة. **«يلعبْنَ»**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **«في الصحراء»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلعبن».

جملة «ما رأيت»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «لا أرى في مدتي»، ويمكن أن تكون الواو حرف اعتراض، وجملة «أرى»: اعتراضية لا محل لها اعترضت بين الفعل ومفعوله، إذا أعملنا=

ويقدَّر، لأجل الضرورة كثيرًا، نصب الياء والواو، نحو قوله [من الطويل]:

٦١٧ - فما سوَّدتني عامِرٌ عَنْ وراثَةٍ أَبَى اللَّهُ أن أَسْمو بأمٍّ ولا أبِ

وكذا في الاسم، قال [من الرجز]:

٦١٨ - كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القرِقْ أَيْدي جوارٍ يتعاطينَ الورِقْ

= العامل الأول «رأيت» في المفعول به الكاف من «كجوراي». وجملة «يلعبن»: صفة لـ «جَوَاري» محلها الجر.

الشاهد فيه: إظهار حركة الجر على الياء في الاسم المنقوص للضرورة الشعرية، وذلك في قوله: «كَجَواري».

٦١٧ - **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في الحيوان ٢/ ٩٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٣؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠١؛ والشعر والشعراء ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ١١/ ٥٩٣ (كلل)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٥؛ والخصائص ٢/ ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٣؛ والمحتسب ١/ ١٢٧.

اللغة: سودتني: جعلتني سيدًا. سما: ارتفع.

المعنى: لم أصل إلى المجد بالوراثة عن آبائي وجدودي، بل بما زدت عليهم من سعيي في طلب مكارم الأخلاق والفروسية.

الإعراب: **«فما»**: الفاء: حرف استئناف، و «ما»: نافية. **«سودتني»**: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والتاءَ: للتأنيث. **«عامر»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«عن وراثة»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سودتني». **«أبى»**: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **«الله»**: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«أن أسمو»**: «أن»: حرف ناصب، «أسمو»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الواو لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل نصب مفعول به. **«بأم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أسمو». **«ولا أب»**: الواو: عاطفة، **«لا»**: زائدة نافية، و«أب»: اسم معطوف على «أم» مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

جملة «فما سودتني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أبى الله»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «أن أسمو» حيث لم تظهر الفتحة على «أسمو» للضرورة الشعريّة.

٦١٨ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٧؛ والدرر ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٦١؛ والخصائص ١/ ٣٠٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٢١ (قرق)، ١٣/ ٨١ (ثمن)؛ والمحتسب ١/ ١٢٦، ٢٨٩، ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣.

اللغة: الضمير في «أيديهن» للإبل. والقاع القرِق: هو المكان المستوي، والقرِق: الأملس، وقيل: الخشن. يتعاطين: يناول بعضُهنّ بعضًا. الوَرِق: الدراهم.

المعنى: يصف سرعة مناسم هذه الإبل، وحَذْفَها الحصى بحذف الجواري الدراهم يعطيها بعضهن بعضًا بسرعة وخفَّةٍ.

الإعراب: **«كأنَّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«أيديهنّ»**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الياء=

ويقدَّر أيضًا في السَّعة، كثيرًا، كقولهم في المثل: «أعط القوس باريها»[(١)]، وكذا يقدر، في الضرورة، رفع الحرف الصحيح وجرُّه، قال [من السريع]:

٦١٩ ـ فاليومَ أشربْ غيرَ مسْتَحْقبٍ إثْـــمًـــا مـــن الـــلّـــهِ ولا واغِـــلِ

وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم، لأن الجازم عندهم، يحذِف

= للضرورة، و«هن»: مضاف إليه محله الجر. «بالقاع»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أيديهن». «القرق»: صفة لـ «القاع» مجرورة مثله بكسرة، وسكِّنت للضرورة. «أيدي»: خبر «كأن» مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. «جَوَارٍ»: مضاف إليه مجرور بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «يتعاطين»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. «الورق»: مفعول به للفعل «يتعاطين».

جملة «كأنّ أيديهنّ... أيدي جَوَارٍ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يتعاطين»: صفة لـ «جَوَارٍ» محلها الجر.

الشاهد فيه: أن تسكين الياء في المنصوب الآخر «أيديهن» ضرورة، والقياس فتحها، ولو فتحت لاختلّ الوزن.

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٩؛ والفاخر ص ٣٠٤؛ وفصل المقال ص ٢٩٨؛ وكتاب الأمثال ص ٢٠٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩؛ والمستقصى ١/ ٢٤٧؛ والوسيط في الأمثال ص ٥٨.

ومعنى المثل: استعِنْ في أمورك بأهل الحذق والخبرة والمهارة.

٦١٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٢٤٥، ٣٢٢؛ والأصمعيات ص ١٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ٩٦٢؛ وحماسة البحتري ص ٣٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥؛ والدرر ١/ ١٧٥؛ ورصف المباني ص ٣٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٨٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢، ١١٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦؛ وشرح المفصل ١/ ٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٢؛ والكتاب ٤/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب)، ١٠/ ٤٢٦ (دلك)، ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦؛ والمقرب ٢/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

اللغة: استحقب الشيء: أي شدّه وحمله خلفه، وهنا بمعنى ارتكب. الإثم: الخطأ الكبير. الواغل: الداخل على قوم من غير أن يدعى إلى مشاركتهم في طعامهم أو شرابهم.

المعنى: إنّه مرتاح البال، لم يرتكب أيّ إثم يعاقبه عليه الله، ولم يكن متطفّلاً.

الإعراب: «فاليوم»: الفاء: حسب ما قبلها، «اليوم»: ظرف متعلّق بـ «أشرب». «أشرب»: فعل مضارع مرفوع، وسكّن للضرورة، والفاعل: أنا. «غير»: حال من فاعل «أشرب» منصوب، وهو مضاف. «مستحقب»: مضاف إليه مجرور. «إثمًا»: مفعول به لاسم الفاعل «مستحقب». «من الله»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «إثمًا». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: لتأكيد النفي. «واغل»: اسم معطوف على «مستحقب» مجرور بالكسرة.

جملة «أشرب غير مستحقب»: بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «أشربْ» حيث سكّن الباء ضرورةً. ويروى: «فاليوم أسقى»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلمّا دخل، لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف العلة المشابه للحركة، فحذفه، وقد لا تحذف الأحرف الثلاثة في الضرورة، قال [من الرجز]:

٦٢٠ - إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

وقال [من الوافر]:

٦٢١ - أَلَمْ يَأْتيكَ والأَنْباء تَنْمي بما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ

---

٦٢٠ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١؛ والدرر ١/ ١٦١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ والخصائص ١/ ٣٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٧٨؛ وشرح التصريح ١/ ٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٩؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٢٤ (رضي)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٨؛ والمنصف ٢/ ٧٨، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

اللغة: ترضّاها: اطلبْ رضاها. تملّق: أصلها تتملّق فخفّف حاذفًا إحدى التائين، وتملّقه: تودّد إليه وتلطّف له بلسانه دون قلبه.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالفعل «طلّق». «**العجوز**»: فاعل فعل محذوف تقديره: «غضبت». «**غضبت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي (يعود على العجوز). «**فطلّق**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «طلّق»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت (يعود على المخاطب). «**ولا**»: الواو: عاطفة، «لا»: ناهية جازمة. «**ترضاها**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة وهو الألف، وهذه الألف الظاهرة لإشباع فتحة الضاد، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «**ولا**»: الواو: عاطفة، «لا»: ناهية جازمة. «**تملّق**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

جملة «إذا العجوز...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «غضبت العجوز»: في محل جرًّ بالإضافة. وجملة «غضبت» (الظاهرة): تفسيرية لا محل لها. وجملة «فطلّق»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «لا ترضاها»: معطوفة على جملة «فطلّق». وجملة «لا تملّق»: معطوفة على جملة «فطلّق».

الشاهد فيه قوله: «ترضّاها» حيث لم يحذف حرف العلة للجازم ضرورة، ويفسّر بأنه أشبع فتحة الضاد في «ترضّها» فنشأت الألف.

٦٢١ - **التخريج**: البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛ والدرر ١/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠؛ والإنصاف ١/ ٣٠؛ والجنى الداني ص ٥٠؛ وجواهر الأدب ص ٥٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٣١٦؛ ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)؛ والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥؛ ومغني=

فيقدر أنها كانت متحركة، فحذفت حركتها للجزم، أو يقال: إن الحروف حذفت للجزم، والحروف الموجودة الآن للإشباع كما في قوله [من البسيط]:

وإنَّني حيثُما يُدْني الهوَى بَصَري ... من حيثما سَلَكُوا أَدْنُو فأنظورُ[1]

وقوله [من الكامل]:

يَنْباعُ مِنْ ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرة ... زيَّافةٍ مثلِ الفنيقِ المُكْدَمِ[2]

وربَّما جاء نحو: «لم يأتي»، في السَّعة.

* * *

٣ ـ رفعه وما يُعيّنه للحال أو للاستقبال

قال ابن الحاجب:

ويرتفع إذا تجرَّد عن الناصب والجازم نحو: «يقوم زيد».

* * *

قال الرضيّ:

هذا، وإن لم يصرح بأن عامل الرفع هو التجرد عن العوامل، كما هو مذهب

= اللبيب ١/١٠٨، ٢/٣٨٧؛ والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ٢/٥٣٧؛ والمنصف ٢/٨١، ١١٤، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/٥٢.

اللغة: الأنباء: الأخبار. تنمي: تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

المعنى: يفخر الشاعر بشجاعته ويتساءل عمّا إذا عرف الناس ما فعل بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استيفاء لحقّه، غير مبالٍ بما يُعرف عنهم من شجاعة وبأس.

الإعراب: **«ألم»**: الهمزة: للاستفهام، «لم»: حرف جزم. **«يأتيك»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون خلافًا لما هو متعارف عليه، أي: حذف حرف العلّة. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود إلى المفهوم من السياق والقرائن الأخرى، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«والأنباء»**: الواو: حالية، «الأنباء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«تنمي»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«بما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يأتي». وذهب بعضهم إلى القول بأن الباء حرف جر زائد، و «ما»: فاعل، والتقدير: «ألم يأتيك الذي لاقته لبون بني زياد»، وفي رأينا الوجه الأول هو الأصوب. **«لاقت»**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. **«لبون»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«زياد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ألم يأتيك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تنمي»: في محل رفع خبر للمبتدأ «الأنباء». وجملة «الأنباء تنمي»: في محلّ نصب حال. وجملة «لاقت...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ألم يأتيك» حيث أثبت الياء للضرورة الشعريّة. ويروى: «وهل أتاك» و «ألم يأتك» و «ألم يبلغك» ولا شاهد في هذه الروايات.

(١) تقدم بالرقم ١١.

(٢) تقدم بالرقم ١٢.

الفرّاء، كالإيماء إلى ذلك المذهب، ولعل اختيار الفرّاء لهذا، حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين، وهو أن ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، سواء وقع موقع اسم مرفوع، كما في: «زيد يضرب»، أي: ضاربٌ، أو مجرور أو منصوب، نحو: «مررت برجل يضرب»، و «رأيت رجلاً يضرب».

وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم، لأنه يكون، إذن، كالاسم، فأُعطِي أسبقَ إعراب الاسم وأقواه، وهو الرفع.

وتلك الاعتراضات[1] مثل أن يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، كما في الصلة، نحو: «الذي يضرب»، وفي نحو: «سيقوم»، و «سوف يقوم»، وفي خبر «كاد»، نحو: «كاد زيد يقوم»، وفي نحو: «يقوم الزيدان».

ويمكن الجواب عن نحو: «الذي يضرب»، ونحو: «يقوم الزيدان»، بأن يقال: هو واقع موقعه، لأنك تقول: «الذي ضارِبٌ هو»، على أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا: «قائمان الزيدان». ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسمًا، غير الإعراب مع تقديره فعلاً؛ وعن نحو: «سيقوم»، بأن «سيقوم» مع السين، واقع موقع «قائم»، لا «يقوم»[2] وحده، والسين صار كأحد أجزاء الكلمة.

وعن نحو: «كاد زيد يقوم»، بأنَّ أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم، كما في قوله [من الطويل]:

٦٢٢ ـ فأُبْتُ إلى فهمٍ وما كِدتُ آيبًا   وكَمْ مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ

---

(١) أي: الاعتراضات على مذهب البصريين.

(٢) أي: إنه غير واقع موقع «يقوم» وحده.

٦٢٢ ـ **التخريج**: البيت لتأبّط شرًا في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ٢١/ ١٥٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦؛ والخصائص ١/ ٣٩١؛ والدرر ٢/ ١٥٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٦٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٤٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٧؛ ورصف المباني ص ١٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢؛ وشرح المفصّل ٧/ ١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: أبت: عدت. فهم: اسم قبيلة الشاعر. تصفر: تتأسف.

المعنى: عدت إلى قومي بعد أن عزّ الرجوع إليهم لمشارفتي على التلف، وكم مثلها فارقتها وهي تتأسّف.

الإعراب: «**فأبت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أبت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**إلى فهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أبت». «**وما**»: الواو: حالية، «ما»: حرف نفي. «**كدت**»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع اسم=

وإنما عُدل عن ذلك الأصل، لما يجيء في بابه[١].

وقال الكسائي: عامل الرفع فيه حروف المضارعة، لأنها دخلت في أول الكلمة، فحدث الرفع بحدوثها، إذ أصل المضارع إمّا الماضي وإمّا المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنويّ الخفيّ، كما هو مذهب البصريين والفرّاء، وإنما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارىء المنفصل.

ويتعيَّن المضارع للحالية بـ «الآن»، و «آنفًا»، وما في معناهما من الظروف الدالة على الحال؛ وبلام الابتداء عند الكوفيين، كما مرَّ.

وقال بعضهم: يتعيَّن له بنفيه بـ «ليس»، نحو: «ليس زيد يقوم»، وبـ «ما»، نحو: «ما يقوم زيد»، أو «ما زيد يقوم»، وبـ «إن»، نحو: «إن يقوم زيد»، عند المبرّد؛ وقال أبو علي: «إنْ» لمطلق النفي، و «ما» لنفي الحال، وقد مضى الكلام على «ما» في بابها، وسيجيء الكلام على «ليس» في بابه.

ويتخلَّص للاستقبال بظرف مستقبل، نحو: «أَضربُ غدًا» ونحوه، وبإسناده إلى متوقع، كـ «تقوم القيامة»، وباقتضائه طلب الفعل، وذلك في الأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي، والإشفاق، لأنَّ طلبَ الحاصل محال، وبكونه وعدًا، كقولك واعدًا: «أكرمك وأحسن إليك»، وبنوني التأكيد، ولام القسم، إذ الثلاثة توكيد، وهو إنما يليق بما لم يحصل، نحو: «والله لأضربُ»، على ضعف[٢]، و «لأَضرِبَنَّ».

وأما الحاصل في الحال فإنه، وإن كان محتملاً للتأكيد، وذلك بأن تخبر

= «كاد». «آيبًا»: خبر «كاد» منصوب. «وكم»: الواو: حرف استئناف، «كم»: خبريّة في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. «مثلها»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «فارقتها»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «وهي»: الواو: حاليّة، «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «تصفر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.

جملة: «أبت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ما كدت آيبًا»: في محلّ نصب حال. وجملة «كم مثلها فارقتها...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فارقتها»: في محل رفع خبر المبتدأ «كم». وجملة «هي تصفر»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «كدت آيبًا» حيث جاء خبر «كاد»، وهو «آيبًا» اسمًا مفردًا، وهذا هو الأصل في خبر «كاد»، وإن كان غير مستعمل.

(١) أي: باب أفعال المقاربة الآتي في هذا الجزء.

(٢) وجه ضعفه أن جواب القسم واجب التوكيد عند جمهور النحاة.

المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيد، لكن لما كان موجودًا، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه وقوته لم يُؤكَّد.

وإذا كان القسم بـ «ما»، فهو للحال، لظهور «ما» في الحالية، كما مضى في بابها.

وينصرف إلى الاستقبال بكل ناصب أو جازم[١]، فلذا كانت «إذن» الناصبة علامة للاستقبال. وإذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال، وينصرف إليه أيضًا بـ«لو» المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لو تُدْهِنُ﴾[٢]، وكذا بكلّ أداة شرط وإن لم تعمل، إلاَّ «لو» فإنها موضوعة للشرط في الماضي؛ ويجب كون الجزاء مستقبلاً، لأنه لازم الشرط الذي هو مستقبل، ولازم الشيء واقع في زمانه.

ويتخلّص أيضًا بحرف التنفيس؛ قال سيبويه[٣] ومن تبعه: وبـ «لا» للنفي أيضًا، وقال ابن مالك: بل يبقى على صلاحيته للحال، وليس ببعيد؛ لقوله تعالى: ﴿ولا أَقولُ لكم عندي خزائنُ اللَّهِ﴾[٤].

وينصرف المضارع إلى المضيّ، بـ «لَمْ» و «لمَّا» الجازمة. وقال بعضهم: هما يدخلان على لفظ الماضي، فيقلبانه إلى لفظ المضارع، ويبقى المعنى على ما كان، والأوَّل أولى، لأنَّ قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم.

وينصرف أيضًا، إلى المضيّ بـ «لَوْ» غالبًا، و بـ «إذْ»، و «ربَّما»، فإنهما موضوعان للماضي.

* * *

٤ ـ نواصبه

قال ابن الحاجب:

وينصب بـ «أنْ»، و «لَنْ»، و «إذَنْ»، و «كَيْ»، وبـ «أنْ» مقدرة بعد «حتّى»، ولام «كَيْ»، ولام الجحود، والفاء، والواو، و «أوْ»؛ مثل: «أريد أن تُحْسِنَ إليَّ»، و ﴿وأنْ تَصُوموا﴾[٥]، والتي تقع بعد العِلم مخففة من الثقيلة وليست هذه، مثل: «علمت أن سيقوم»، و «أن لا يقوم»، والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان؛ و «لَن» معناها نفي المستقبل، مثل: ﴿فلَنْ أَبْرَحَ﴾[٦]؛ و «إذَنْ»، إذا لم يعتمد ما بعدها على

---

(١) ينصرف المضارع إلى المضيّ بعد «لمْ»، و «لمّا» الجازمة، كما سيأتي.

(٢) القلم: ٩.

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٢٢١.

(٤) هود: ٣١.

(٥) البقرة: ١٨٤.

(٦) يوسف: ٨٠.

ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثل: «إذن تدخلَ الجنة»، وإذا وقعت بعد الواو، والفاء، فوجهان؛ و «كي»، مثل: «أسلمتُ كي أدخلَ الجنة»، ومعناها السببية.

***

قال الرضيّ:

ذكر النواصب جملة، ثم ذكر منها ما يعمل مضمرًا؛ ثم أخذ يفصِّل، وهو قوله: «فـ «أنْ»[1] مثل: «أريد أن تحسِنَ إليّ». . . إلى آخره».

***

قوله: «والتي تقع بعد العلم مخفَّفة من الثقيلة»، اعلم أنّ «أنّ» الثقيلة يصحّ وقوعها في كل موضع تكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد، سواء كان معمول الفعل، أو لا، نحو: «عندي أنك قائم»، و «لولا أنك قائم»، وسواء كان معمول فعل التحقيق، نحو: «عرفت أنك خارج»، و «علمت أنك داخل»، أو معمول فعل الشك، نحو: «شككت في أنك مسلم»؛ وقال سيبويه[2]: إنه يضعف أن يقال: «أرجو، أو أطمع، أو أخشى، أو أخاف أنك تفعل»؛ وقال جار الله: إن الفعل الذي يدخل على «أنَّ» المفتوحة، مشدَّدة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق، وفيه نظر، لقوله [من الطويل]:

٦٢٣ ـ وَدِدْتُ وما تُغني الودادَةُ أنَّني ... بما في ضميرِ الحاجِبِيَّةِ عالمُ

---

(١) انظر مبحث «أنْ» في الأزهيّة ص ٥٩ ـ ٧٤؛ والجنى الداني ص ٢١٥ ـ ٢٢٧؛ وحروف المعاني ص ٥٨ ـ ٥٩؛ ورصف المباني ص ١١١ ـ ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٤ ـ ٣٥؛ وجواهر الأدب ص ١٩٠ ـ ١٩٩؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٧ ـ ١٧٠.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٧.

٦٢٣ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزة في خزانة الأدب ٨/ ٣٨٣، ٣٩٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٧٠.

اللغة: تُغْني الودادةُ: تنفع. الحاجبية: عَزَّةُ محبوبة كثير.

المعنى: تمنَّيْتُ أني عالم بما ينطوي عليه قلب هذه المرأة.

الإعراب: **«وَدِدْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«وما»**: الواو: اعتراضية، «ما»: نافية، ويمكن أن تكون اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم للفعل «تغني». **«تغني»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. **«الودادة»**: فاعل مرفوع. **«أنّني»**: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم «أن» محله النصب. **«بما»**: الباء: حرف جر، و «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «عالم». **«في ضمير»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «استقرّ» المحذوف. **«الحاجبية»**: مضاف إليه مجرور. **«عالم»**: خَبَر «أنّ» مرفوع. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها في محل نصب مفعول «وددت».

وفي نهج البلاغة: «وددت أن أخي فلانًا كان حاضرًا»، وكذا في تعليل المصنف للمنع من ذلك بقوله: لو قلت: «أتمنى أنك تقوم»، لكان كالمتضاد، قال: لأن التمني يدل على توقع القيام، و «أنّ» تدل على ثبوت خبرها وتحققه، وذلك[1] لأنّا لا نسلم أنّ «أنّ» دالٌ على ثبوت خبره وتحققه، بل على أن خبره مبالغ فيه مؤكّد، فيصحّ أن يثبت هذا المؤكد، نحو قولك: «تحقق أنك قائم»، وأن يُنفى نحو قولك: «لم يثبت أن زيدًا قائم»، و «أنا شاكٌّ في أنه قائم»، ولو كان بين معنى التمني ومعنى «أنّ» تنافيًا، أو كالتنافي لم يجز: «ليت أنك قائم».

رجعنا إلى المقصود فنقول:

إذا خُفِّفت «أنّ» المشددة، تقاصرت خطاها، فلا تقع مجرورة الموضع كالمشددة، لا تقول: «عجبتُ من أن ستخرج»، ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق، كالعلم وما يؤدّي معناه، كالتبيُّن، والتيقّن، والانكشاف، والظهور، والنظر الفكري، والإيحاء، والنداء، ونحو ذلك، أو بعد فعل الظن، بتأويل أن يكون ظنًّا غالبًا متأخّيًا[2] للعلم، فلا تقول: «أعجبني أن ستخرج»، ولا «وددت أن ستخرج»، أو «رَجْوت أن ستخرج»، كما تقول ذلك في المثقلة، وذلك أنها بعد التخفيف شابهت، لفظًا ومعنًى: «أَن» المصدرية، أمّا لفظًا فظاهر، وأمّا معنًى فلكونهما حرفي المصدر. فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدّي مؤدّاه أو ما يجري مجراه من الظن الغالب، ليكون مؤذنًا من أول الأمر أنها مخفَّفة، لأنّ التحقيق بـ «أن» المخففة التي فائدتها التحقيق أنسب وأولى. فلهذا لم يجيء بعد فعل التحقيق الصِّرف «أن» المصدرية، وأمّا بعد فعل الظن وما يؤدّي معنى العلم، فتجيء المصدريّة والمشدَّدة، والمخفَّفة، ولم يقنعوا بهذا، لأن الأولوية لا تفيد الوجوب، فنظروا: فإن دخلت المخففة على الاسمية، كقوله [من البسيط]:

٦٢٤ - في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا   أنْ هالكٌ كلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ

= جملة «وَددتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تغني»: اعتراضية لا محل لها، ويمكن أن تكون الواو حالية وجملة «ما تغني»: حالية، وعلى ذلك لا تكون «ما» إلا نافية. وجملة «استقرّ في ضمير الحاجبية»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: أن «أنّ» المفتوحة يجوز أن تقع بعد فعل غير دالٍّ على العلم واليقين كما في البيت فـ «وَدِدْت» معناه «تمنيت».

(١) بيان لقوله قبل: «وفيه نظر»، أي: لوجهة نظره على كلام الزمخشري وابن الحاجب.

(٢) أي: كأنّه أخ للعلم.

٦٢٤ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٩؛ والأزهية ص ٦٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٢؛=

أو الفعلية الشرطية، كقوله تعالى: ﴿أَنْ إذا سَمِعْتُم﴾[١]، و ﴿وأَن لو اسْتَقَاموا﴾[٢]، لم يحتاجوا[٣] إلى فرق آخر، إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤوَّلة معها بالمصدر، فلا يحتمل أن تدخل على الاسمية والشرطية. وإن دخلت على الفعلية الصِّرفة، فإن كان ذلك الفعل غير متصرِّف كقوله تعالى: ﴿أم لم يُنَبَّأ﴾[٤] أي: لم يعلم، إلى قوله: ﴿وأن ليس الإنسان﴾[٥].

وقوله: ﴿أولَمْ يَنظُروا﴾[٦] أي: يتفكروا، إلى قوله: ﴿وأن عَسَى أن يكونَ قَدِ اقتربَ أَجَلُهم﴾[٧]، لم يحتاجوا، أيضًا، إلى فرق آخر، لأنَّ «أن» المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.

وإن كان ذلك الفعل متصرِّفًا، وجب أن تُفصل المخففة من الفعل، إمَّا

= وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٨/ ٣٩٠، ١٠/ ٣٩٣، ١١/ ٣٥٣، ٣٥٤؛ والدرر ٤/ ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٦؛ والكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٨٧؛ والمنصف ٣/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٩١؛ ورصف المباني ص ١١٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٧١؛ والمقتضب ٣/ ٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.

المعنى: يشبه هؤلاء الفتية الشجعان سيوف الهند بمضائها، وهم يدركون أن كلّ إنسان لا بدّ ميت في يوم ما.

الإعراب: **«في فتية»**: جار ومجرور متعلّقان بما قبلهما. **«كسيوف»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل جر صفة لـ «فتية»، و «سيوف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«الهند»**: مضاف إليه مجرور. **«قد»**: حرف تحقيق. **«علموا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«أن»**: حرف مخفّف من «أنّ» المشبّهة بالفعل، واسمها ضمير مستتر تقديره ضمير الشأن (أنه). **«هالك»**: خبر مقدّم مرفوع بالضمة. **«كلّ»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. **«من»**: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ جرّ بالإضافة. **«يحفى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «علموا». **«وينتعل»**: الواو: حرف عطف، «ينتعل»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «علموا»: في محل جرّ صفة لـ «فتية». وجملة «كلّ من يحفى وينتعل هالك»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «يحفى»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «ينتعل»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «أن هالك كلُّ من» حيث أعمل «أن» المخفّفة على تقدير ضمير الشأن المحذوف «أنّه كلّ من يحفى هالك».

(١) النساء: ١٤٠. (٢) الجن: ١٦.

(٣) قوله: «لم يحتاجوا» جواب قوله: «فإن دخلت المخفّفة على الاسميّة».

(٤) النجم: ٣٦. (٥) النجم: ٣٩.

(٦) الأعراف: ١٨٥. (٧) الأعراف: ١٨٥.

بالسين، نحو: ﴿عَلِمَ أن سَيكونُ﴾[(١)]، أو «سوف يكون»، أو «قد» نحو: ﴿لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا﴾[(٢)] أو بحرف نفي، نحو: «علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام، وما يقوم». وذلك لأنَّ «أن» المصدرية لا يُفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنًى، وعاملة في المضارع لفظًا، فلا يفصل بينها وبين الفعل، وكذا لا يفصل بين «لو» و «كي» المصدريتين والفعل كما يجيء. بَلَى، قد تفصل «لا» بين المصدرية والفعل، لأنها لكثرة دَوَرانها في الكلام، تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها، نحو قولك: «جئت بلا مال».

فإذا اتفق وقوع «لا» بعد المخففة، فإن كانت المخففة بعد العلم، لم تلتبس بالمصدرية لما قدَّمنا أنَّ المصدريَّة لا تقع بعد فعل العلم، وإن كانت بعد الظن، جاز أن تكون مخففة ومصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿وحَسِبُوا أَن لا تكون فِتنةٌ﴾[(٣)]، قرىء بالرفع والنصب[(٤)]، فالرفع على أن الحسبان ظن غالب؛ فلا التباس بينهما على هذا، إلا في مثل هذا الموضع، ويسمِّي النحاة الحروف التي بعد«أن» المخففة حروفَ التعويض، لأنها كالعوض من إحدى نوني «أنَّ».

وكما جاز أن يؤوَّل الظن بالظن الغالب القريب من العلم فتقع بعده المخففة، وذلك كثير؛ وكذلك قد يشتد الخوف أو الرجاء ويَقوَى حتى يلحق باليقين فتقع بعدهما، أيضًا، المخففة، كقوله [من الطويل]:

٦٢٥ ـ ولا تَدْفِنَنِّي في الفلاةِ فإنَّني ... أخافُ إذا ما مِتُّ أَن لا أذوقُها

---

(١) المزمل: ٢٠. (٢) الجن: ٢٨.

(٣) المائدة: ٧١.

(٤) قراءة الرفع هي المثبتة في النص المصحفي، وقرأ أبو عمرو، والكسائي، وخلف، والأعمش وغيرهم بالنصب.

انظر: البحر المحيط ٣/ ٥٣٣؛ وتفسير القرطبي ٦/ ٢٤٧؛ والكشاف ١/ ٣٥٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٣١.

٦٢٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي محجن الثقفي في ديوانه ص ٤٨؛ والأزهية ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٨، ٤٠٢؛ والدرر ٤/ ٥٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠١؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٣١؛ ولسان العرب ٨/ ٢٥٧ (فنع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٥٢.

اللغة: الفلاة: الصحراء الواسعة لا ماء فيه.

المعنى: يطلب من صاحبه أن يدفنه إلى جانب شجرة عنب، وأن لا يدفنه في الصحراء، خوفًا من أن لا يذوق عصير العنب (الخمرة) بعد موته.

الإعراب: «ولا»: الواو: للعطف، «لا»: ناهية تجزم الفعل المضارع. «تدفنَنّي»: فعل مضارع مبني=

جوَّز[١] بعضهم أن يُؤول العلم بالظن مجازًا، فيقال: «علمت أن يخرجَ زيد» بالنصب، أي: ظننت.

وجوَّز الفرّاء وابن الأنباري وقوعَ المصدرية بعد فعل علم غير مؤوَّل، فيجوز أن يكون قوله [من الطويل]:

٦٢٦ ـ فلمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللَّهُ مالَهُ وَأَثَّلَ موجُودًا وسدَّ مفَاقِرَهْ

= على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محلّ جزم بـ «لا»، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «في الفلاة»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «فإنني»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم «إن». «أخاف»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متعلق بالفعل (أذوق). «ما»: زائدة لا محلّ لها. «مت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «أن لا»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، واسمها ضمير الشأن المحذوف، «لا»: نافية لا محلّ لها. «أذوقها»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول من (أن) ومعموليها مفعول به للفعل (أخاف).

جملة «لا تدفنني»: معطوفة على جملة «فادفني» في البيت السابق، لا محلّ لها. وجملة «فإنني»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «أخاف»: في محلّ رفع خبر (إن). وجملة «مت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «أذوقها»: في محل رفع خبر (أن) المخفّفة.

الشاهد فيه: أن «أن» مخففة لوقوعها بعد الخوف بمعنى اليقين.

(١) قوله: «جوَّز» مرتبط بقوله: «وكما جاز...».

٦٢٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤١٤.

اللغة: ثَمَّر المالَ: كَثَّره. أَثَّل: أصَّل وثبَّتَ، والتأثيل: التأصيل والتثبيت. المفاقِر: جمع مَفْقَر: وهو مكان الفقر وجهته، وسَدَّ الله مفاقره: أغناه، وَسَدَّ وجوه فقره.

المعنى: يريد أن هذا الرجل الذي كان عاهد الحية على الوفاء غدر بها لما رأى المال يجري بين يديه.

الإعراب: «فلما»: الفاء: استئنافية، «لما»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «أكبَّ» المذكور في بيت لاحق. «رأى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «أَنْ»: مصدرية عند بعضهم، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدَّ مسدّ مفعولي «رأى»؛ ومخفّفة من «أنَّ»، واسمها ضمير الشأن عند آخرين. «ثَمَّرَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الله»: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع. «ماله»: مفعول به منصوب، والهاء: مضافٌ إليه محله الجرُّ. «وأثَّلَ»: الواو: حرف عطف، «أثَّل»: مثل «ثَمَّرَ». «مَوْجودًا»: مفعول به منصوب، «وسدّ مفاقره»: الواو: حرف عطف، «سَدَّ مفاقره»: مثل «ثَمَّرَ ماله» إلا أن فاعل «سَدَّ» مستتر تقديره: هو، وكذلك «أثَّل».

جملة «رأى»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لمّا رأى...»: استئنافية لا محل لها، وجملة الجواب في بيت لاحق. جملة «ثمّر الله»: خبر «أن» محلها الرفع عند من جعلها مخففة من «أنَّ»، واسمها ضمير الشأن، وعطف على جملة «ثَمَّرَ الله» جملة «أثَّلَ» وجملة «سَدَّ».

الشاهد فيه: أن الفرّاء وابن الأنباري أجازا وقوع «أن» المصدرية بعد فِعْلِ علمٍ غير مؤوّل بالظنّ، كما=

من هذا، ويجوز أن تكون مخففة من غير عِوض، كما حكى المبرّد عن البغادِدة: «علمت أن تخرجُ» بالرفع، بلا عوض[١]، وذلك شاذ.

فنقول: إن «أن» التي ليست بعد العلم، ولا ما يؤدّي مؤدّاه، ولا ما يؤدّي معنى القول، ولا بعد الظن، فهي مصدرية لا غير، سواء كانت بعد فعل الترقب، كـ «حَسِبْت»، و «طمعت»، و «رجوت»، و «أردت»؛ أو بعد غيره من الأفعال، كقوله تعالى: **﴿أو لَمْ يكُنْ لهم آيةً أَن يَعْلَمَه﴾**[٢]، و«أعجبني أن قُمت»، و **﴿ما كان جوابَ قومِهِ إلاّ أن قالوا﴾**[٣]؛ أو لا بعد فعل، كقوله تعالى: **﴿ولولا أن كتبَ اللَّهُ عليهمُ الجَلاءَ﴾**[٤]، و«أن تقومَ خيرٌ من أن تقعد».

وقد تجيء المصدرية ولا تنصب المضارع، كقوله [من البسيط]:

٦٢٧ ـ أن تَقْرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما ... مِنّي السلام وأن لا تُشْعِرا أحدا

وفي حرف مجاهد[٥]: **﴿لِمَنْ أرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعة﴾**[٦]، وذلك إمّا للحمل على المخففة، أو للحمل على «ما» المصدرية.

= في البيت، فإنّ «رأى» فيه علمية، و«أن» وما بعدها بتأويل مصدر سدّ مسدّ مفعولي «رأى». وأجاز بعضهم أن تكون «أن» مخففة من غير فصل بينها وبين «ثَمَرَ» شذوذًا.

(١) أي: بلا ذكر حرف من الحروف التي تأتي عوضًا من التشديد.

(٢) الشعراء: ١٩٧. (٣) الأعراف: ٨٢. (٤) الحشر: ٣.

٦٢٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٣؛ والجنى الداني ص ٢٢٠؛ وجواهر الأدب ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٩٠؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٠؛ وشرح المفصل ٧/ ١٥، ٨/ ١٤٣، ٩/ ١٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠؛ والمنصف ١/ ٢٧٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٠.

الإعراب: **«أن»**: حرف نصب مهمل. **«تقرآن»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: في محلّ رفع فاعل. **«على أسماء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تقرآن»، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها بحسب ما قبله. **«ويحكما»**: مفعول مطلق، وقيل مفعول به لفعل محذوف تقديره: «ألزمكما الله ويحًا»، وهو مضاف، «كما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«مني»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تقرآن». **«السلام»**: مفعول به لـ «تقرآن». **«وأن»**: الواو: حرف عطف، «أن»: حرف مصدرية ونصب. **«لا»**: حرف نفي. **«تشعرا»**: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والألف: ضمير في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول السابق. **«أحدًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة.

جملة «... ويحكما»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أن تقرآن» حيث لم تعمل «أن» تشبيهًا لها بـ «ما» المصدريّة.

(٥) أي: وفي قراءة مجاهد، وهذه القراءة تُنسب أيضًا إلى ابن محيصن.

انظر: البحر المحيط ١/ ٢١٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٧٧ (الحاشية).

(٦) البقرة: ٢٣٣.

والتي بعد الظن إن كان بعدها غير «لا» من حروف العِوض، فمخفَّفةٌ لا غير، وكذا إن كانت بعدها «لا» داخلة على غير الفعل، نحو: «ظننت أن لا مالَ عندك».

وإن كانت بعدها «لا» داخلة على الفعل، احتملت المخففة والمصدرية.

* * *

قوله: «والتي بعد العلم مخففة لا غير»، وكذا التي بعد ما يؤدِّي معنى العلم إن لم يكن فيه معنى القول، كـ «أمَر»، و «نزَّل»، و «أَوْحى»، و «نادى»؛ فإنَّ فيها معنى «أعْلَمَ» و «قال»، معًا؛ فنقول:

إن وَلِيَها فعل غير متصرف، كـ «ناديته أن ليس عندنا شيء»، فهي مفسِّرة، أو مخفَّفة، وإن وليها فعل متصرف من غير حرف عوض، احتملت أن تكون مصدرية، وأن تكون مفسِّرة، ولا تحتمل المخفَّفة لعدم العوض، وذلك كقوله تعالى: **﴿نودِي أن بُورِكَ مَن في النار﴾**[1]، بمعنى: أي بورك، أو بمعنى: بالمباركة، ولو قلنا: إن «بورِك» بمعنى الدعاء، فهي مفسِّرة لا غير، وكذا في نحو: «أمرته أن قم»، وذلك لأن صلة المخففة، كما لا تكون أمرًا ولا نهيًا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب إجماعًا، فكذا صلة المصدرية، أيضًا، على الأصح، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل.

وأجاز سيبويه[2] كون صلة المصدرية ذلك، على أن يكون معنى: «أمرته أن قمْ»، أي: أمرته بأن قم، أي: بالقيام.

وقال أبو علي في قوله تعالى: **﴿ما قلتُ لهم إلاَّ ما أمرتَني به أن اعبدوا اللَّهَ﴾**[3]: يجوز أن تكون مصدرية، فتكون بدلاً من «ما» أو من الهاء في «به»، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أن اعبدوا، وأن تكون مفسِّرة.

وفي حكمه: «ناديته أن يا زيد قمْ»، لأن الفصل بالنداء كلا فصل، وكأنَّ الفعل وَلِي «أن».

وإذا وَلِيت ما فيه معنى القول، ووَلِيها فعل متصرف مصدَّر بـ «لا»، جاز كونها مخفَّفة ومفسِّرة ومَصْدرية، نحو قولك: «أمرته أن لا يفعل»، و «أوحي إليك أن لا تفعل»، فإن كانت مخفَّفة، فـ «لا» للنفي، ولا يجوز أن تكون للنهي، لأن

---

(١) النمل: ٨.
(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٨.
(٣) المائدة: ١١٧.

المخففة كالمثقَّلة لا تدخل على الطلبيَّة، فيرتفع الفعل، وإن كانت مفسِّرة، جاز كون «لَا» للنفي، أو للنهي، فيرتفع الفعل أو ينجزم، وإن كانت مصدرية، انتصب الفعل، أي: أمرته بألاَّ يفعل، ولا يجوز أن تكون «لا» نهيًا، فينجزم الفعل إلا عند أبي علي، كما تقدَّم.

فإن وَليت ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصرّف مُصَدَّر بغير «لا» من حروف العوض، نحو: «أُوحِي إليك أن ستفعل»، فمخففة أو مفسِّرة، وكذا قوله تعالى: **﴿ونادیناهُ أن یا إبراهیمُ * قَدْ صَدَّقتَ الرؤيا﴾**[1]، لأن الفصل بالنداء كلا فصل.

وإن وَلِيت ما فيه معنى القول، ولم يَلِها الفعل الصِّرف، بل وَلِيها اسمية، نحو: «ناديته أن زيدُ في الدار»، فهي، أيضًا، مفسِّرة، أو مخففة، ولا يجوز كونها مصدرية، لوجوب دخولها على الفعل.

وكذا إن وليتها الشرطية، كقوله تعالى: **﴿وقَدْ نزَّلَ عليكُم في الكتابِ أَن إذا سَمِعْتُم﴾**[2]، وقوله تعالى: **﴿قُلْ أُوحِيَ إليَّ﴾**[3]، إلى قوله: **﴿وأَن لَوِ اسْتَقاموا﴾**[4].

وأجاز الأخفش أن تَنصب «أن» الزائدة[5].

وجوَّز الكوفيون كون «أن» شرطية بمعنى «إن» المكسورة، كما ذكرنا[6] في قولك: «أمَّا أنت منطلقًا انطلقت»؛ وقالوا في قوله تعالى: **﴿ولا يجرِمنَّكم شَنآنُ قومٍ أن صَدُّوكم﴾**[7] إنَّ فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد، ومنع ذلك البصريون.

وجوَّز بعضهم كون «أن» الفتوحة بمعنى «إن» المكسورة النافية.

ولا يتقدم على «أن» الموصولة معمول معمولها كما تقدم في باب الموصولات، وأجاز الفرّاء ذلك مستشهدًا بقوله [من الرجز]:

٦٢٨ ـ ربَّيْتُهُ حَتَّى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نهدًا كالحصانِ أَجْرَدا

كان جزائي بالعَصا أن أُجْلَدا

---

(١) الصافات: ١٠٤، ١٠٥.
(٢) النساء: ١٤٠.
(٣) الجن: ١.
(٤) الجن: ١٦.
(٥) مستدلاً بالآية: **﴿وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله﴾** [البقرة: ٢٤٦].
(٦) في باب خبر «كان» من قسم المنصوبات في الجزء الثاني من هذا الكتاب.
(٧) المائدة: ٢.

٦٢٨ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢؛ =

وقوله [من الكامل]:

٦٢٩ ـ هلاّ سألتِ وخُبْرُ قوم عِنْدهم ... وشِفاء غَيِّك خابرًا أن تسألي

= والدرر ١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠؛ والمحتسب ٢/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ٥٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٣٦؛ وشرح المفصل ٩/ ١٥١؛ واللامات ص ٥٩؛ والمنصف ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٨، ١١٢، ٢/ ٣.

اللغة: تَمَعْدَد: شبَّ وغلظ. آضَ: صار. النَّهْد: العالي المرتفع. الأجرد: الحصان القصير الشعر.

المعنى: يريد أنه كان جزاؤه من تربيته لابنه ورعايته له إلى أن شبَّ، أن ضربه هذا الابن بالعصا.

الإعراب: «**ربيته**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء الفاعل: محلها الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على الفتح في محل نصب، مُتَعَلِّق بالفعل «كان». «**تمعددا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**وآض**»: الواو: حرف عطف، «آضَ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر تقديره: هو. «**نَهْدًا**»: خبر «آض» منصوب. «**كالحصان**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب خبر ثانٍ لـ «آض»، «الحصان»: مضاف إليه مجرور. «**أجردا**»: حال من «الحصان» منصوبة، ويمكن أن يكون خبرًا ثالثًا لـ «آض». «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**جزائي**»: اسمه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**بالعصا**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «أُجلد» المذكور أو المقدر على ما بينهم من الخلاف. «**أن**»: حرف ناصب ومصدري. «**أُجْلَدَ**»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ «أن»، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أجلد» خبر «كان».

جملة «ربيته»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إذا ما تمعدد. . . كان جزائي»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تمعدد»: مضاف إليها محلها الجر، وعطف عليها جملة «آض نهدًا». وجملة «كان جزائي أن أجلد»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ الفرّاء استدلّ به على جَوَاز تقديم معمول «أن» المصدرية عليها، فقوله «بالعصا» معمول لـ «أُجْلَد» و «أجلَد» هذا معمول لـ «أن».

٦٢٩ ـ **التخريج**: البيت لامرأة من بني سليم في الحماسة البصرية ٢/ ٢٧؛ ولها أو لربيعة بن مقروم في خزانة الأدب ٨/ ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٢٧ (خير).

اللغة: الغَيُّ: مصدر غوى غيًّا، أي: انهمك في الجهل، وغرق فيه.

المعنى: يحضُّ هذه المرأة أن تسأل عما يجول في خاطرها، عَلَّها تقطع الشك باليقين.

الإعراب: «**هَلاّ**»: حرف تحضيض. «**سألْتِ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**وخُبْرُ**»: الواو: استئنافية، «خُبر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**قوم**»: مضاف إليه. «**عندهم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالخبر المحذوف، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. «**وشفاء**»: الواو: استئنافية، «شفاء»: مبتدأ مرفوع. «**غيّك**»: مضاف إليه، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**خابرًا**»: مفعول به مقدم للفعل «تسألي». «**أن**»: حرف ناصب ومصدري. «**تسألي**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعَال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تسألي» خبر للمبتدأ «شفاء».

وهما نادران، أو نقول: لا يتعلق «بالعصا» بـ «أن أُجلدا»، بل خبر مبتدأ مقدَّر، أو متعلق بـ «أُجلد» مقدَّرًا، وكذا: «خابرًا» منصوب بـ «تسألين» مقدَّراً.

* * *

٥ ـ «لَنْ»[1] ومعناها

قوله: «و «لَن» معناها نفي المستقبل»، هي تنفي المستقبل نفيًا مؤكّدًا، وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم.

قال الفرّاء: أصل «لَن» و «لم»: «لا»، فأبدل الألف نونًا من أحدهما وميمًا في الآخر، وقال الخليل: أصل «لن»: «لاَ أن»، قال [من الوافر]:

٦٣٠ ـ يُرجِّي المرءُ ما لا أن يلاقي وتعرضُ دون أدناهُ الخطوبُ

= جملة «سألت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خبر قوم عندهم»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «شفاء غَيّك أنْ تسألي».

الشاهد فيه: تقدّم «خابرًا» على العامل في عامله، وهو «أن» المصدرية، وقيل: هو منصوب بـ «تسألين» مقدرًا.

(١) انظر مبحث «لنْ» في الجنى الداني ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢؛ وحروف المعاني ص ٨؛ ورصف المباني ص ٢٨٠ ـ ٢٨١؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

٦٣٠ ـ **التخريج**: البيت لجابر بن رألان الطائيّ أو لإياس بن الأرتّ في الخزانة ٨/ ٤٤٠، ٤٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٥؛ ولجابر في شرح التصريح ٢/ ٢٣٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٨؛ والجنى الداني ص ٢١٠؛ والدرر ٢/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٥.

اللغة: يرجّي: يأمل ويتمنّى. تعرض: تعترض وتمنع. الخطوب: المصائب.

المعنى: يتمنى الإنسان ما لا يراه، ولا يدركه، والمصائب تعترض طريقه للحصول حتى على أقرب أمانيه، وأدناها للتحقّق.

الإعراب: **«يرجّي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. **«المرء»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«ما»**: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ نصب مفعول به. **«لا»**: نافية لا عمل لها. **«إن»**: زائدة لإفادة التوكيد. **«يلاقي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. **«وتعرض»**: الواو: حالية، «تعرض»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **«دون»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل (تعرض). **«أدناه»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. **«الخطوب»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «يرجي المرء»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا أن يلاقي»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «تعرض»: حالية محلها النصب، واستئنافية على رأي من لا يجيز دخول الواو على الجملة الحالية المضارعية الفعل المثبتة.

الشاهد فيه قوله: «ما لا أن» حيث اعتبر الخليل أنّ أصل «لن» هو «لا أن» بدليل أن المعنى واحد=

أي: لَن يلاقي؛ وقال سيبويه[1]: إنه مفرد، إذ لا معنى للمصدرية في «لَن»، كما كانت في «أن»، ولأنه جاء تقديم معمول معموله عليه، وحكى سيبويه عن العرب: «عمرًا لَن أضرب».

وللخليل أن يقول: لا منع أن تتغيَّر الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنًى وعملاً، إذ هو وضع مستأنف، ولا دليل على قول الفرّاء.

ونقل المصنف في «لا» منع تقديم معمول ما بعدها عليها، فلا يجوز: «عَمْرًا لا أضرب»، والأصل جواز تقديم ما في حيِّز حروف النفي عليها إلا «ما»، كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

* * *

٦ ـ «إذَنْ»[2] وأحكامها

قوله: «و «إذن» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها».

الذي يلوح لي في «إذن» ويغلب في ظني أن أصله «إذ»، حذفت الجملة المضاف إليها، وعُوِّض منها التنوين، كما قُصِد جعله صالحًا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصًّا بالماضي.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذي هو بمعنى مطلق الوقت، لخفة لفظه، وجرَّدوه عن معنى الماضي، وجعلوه صالحًا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لمَّا قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها؛ كما يقول لك شخص، مثلاً: «أنا أزورك»، فتقول: «إذن أكرمك»، أي: إذ تزورني أكرمك، أي: وقت زيارتك لي أكرمك، وعوِّض التنوين من المضاف إليه لأنه[3] وضع في الأصل لازِم الإضافة، فهو كـ «كلّ» و «بعض»، إلاَّ أنهما معربان و «إذ» مبني.

فـ «إذَنْ»، على ما تقرر، صالح للماضي، كقوله [من البسيط]:

= فيهما، فحذفت الهمزة تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف منعًا من التقاء ساكنين.

(١) الكتاب ٣/ ٦.

(٢) راجع مبحث «إذَنْ» في الجنى الداني ص ٣٦١ ـ ٣٦٦؛ وحروف المعاني ص ٦؛ ورصف المباني ص ٦٢ ـ ٧٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠ ـ ٢١؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٩ ـ ٣٤١؛ وموسوعة الحروف ص ٨٨ ـ ٨٩.

(٣) أي: لأنّ «إذْ».

٦٣١ ـ إِذَنْ لقامَ بنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحفيظَةِ إن ذو لُوثةٍ لاَنَا

وللمستقبل نحو: «إن جئتني، إذن أكرمك»، وللحال نحو: «إذن أظنك كاذبًا».

و«إذن»، ههنا هي «إذ» في نحو قولك: «حينئذٍ» و «يومَئذٍ»، إلا أنه كُسِر ذاله في نحو: «حينئذٍ»، ليكون في صورة ما أضيف إليه الظرف المقدَّم، وإذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف، فكسره نادر، كقوله [من الوافر]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أمَّ عَمْرو بعاقبةٍ وأَنْتَ إذٍ صحيحُ[1]

والوجه فتحه، ليكون في صورة ظرف منصوب، لأن معناه الظرف.

والغالب في المبنيّ على الفتح تضمّن معنى الشرط، وهو المعنيّ بقول سيبويه[2]: «إذن جزاء»؛ وإنما ضمِّن معنى الجزاء لكونه كـ «إذْما»، و «حيثما» في حذف الجملة المضاف إليها، فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يقطع عن الإضافة لتضمّنه معنى الشرط، وذلك لأن كلمات الشرط مبهمة، والإضافة توجد في المضاف تخصيصًا، لكن لمَّا كانت الجملة المضاف إليها «إذ» ثابتة من حيث

---

٦٣١ ـ **التخريج**: البيت لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨؛ وللحماسي في مغني اللبيب ١/ ٢١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٤٥، ٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٣؛ وشرح المفصل ١/ ٨٢، ٩/ ١٣، ٩٦؛ ولسان العرب ١٣/ ١٤٠ (خشن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٣.

اللغة: قام بنصري: تكفّل به. خُشُنٌ: جمع خَشِن أو أخشن. الحفيظة: الغضب في الشيء الذي يجب عليك حفظه. اللُّوثة: الضعف.

المعنى: لو كنت من غيركم لنصرني وساندني قومٌ أشداء حين أغضب إذا ما لنتم وضعفتم.

الإعراب: **«إذن»**: حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له. **«لقام»**: اللام: واقعة في جواب شرط متقدّم. **«قام»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«بنصري»**: الباء: حرف جر، «نصري»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير، في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل **«قام»**. **«معشر»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«خشن»**: صفة مرفوعة بالضمة. **«عند»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «قام». **«الحفيظة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«ذو»**: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. **«لوثة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لانا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «قام بنصري معشر خشن»: جواب شرط متقدم غير جازم لا محل لها. وجملة «لان ذو لوثة»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لان»: تفسيرية لا محل لها. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن لان ذو لوثة خشنوا.

الشاهد فيه قوله: «إذن لقام» حيث دخلت «إذن» على الماضي.

(١) تقدم بالرقم ٤٨٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

المعنى ومبدل منها التنوين في اللفظ، بخلاف «إذما» و «حيثما»، لم يَجزم «إذن» ما هو جوابه، نحو: «إذن أكرمك»، كما جزمت «إذما» و «حيثما».

وإنما قلنا بكون الغالب في «إذن» تضمن معنى الشرط، ولم نقل بوجوبه فيه، كما أطلق النحاة، لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى: **﴿فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾**(١).

وإذا كان للشرط، جاز أن يكون للشرط في الماضي، نحو: «لو جئتني إذن لأكرمتك»، وفي المستقبل، نحو: «إذن أكرمَك» بنصب الفعل.

وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي، جاز إجراؤه مجرى «لو» في إدخال اللام في جوابه، كقوله تعالى: **﴿إِذًا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ﴾**(٢)، أي: لو ركنت إليهم شيئًا قليلاً لأذقناك؛ وكذا قوله [من البسيط]:

إذن لـقـام بـنـصـري مـعـشـر خـشـنٌ(٣)

وليس اللام جواب القسم المقدَّر، كما قال بعضهم.

وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل، جاز دخول الفاء في جزائه، كما في جزاء «إن»، قال [من البسيط]:

٦٣٢ ـ ما إن أتيتُ بشيء أنتَ تَكرَهُهُ ... إذَنْ فَـلاَ رَفَـعَـتْ سـوطـي إلـيَّ يَـدي

---

(١) الشعراء: ٢٠.

(٢) الإسراء: ٧٥.

(٣) راجع الشاهد الرقم ٦٣١.

٦٣٢ ـ **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥؛ والأزهيّة ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٤ (ندي)؛ وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٣٦٦.

المعنى: أنا لا أفعل ما تكرهه، فإن فعلت فلتشلّ يدي بحيث لا تغدو قادرة على رفع السوط إلى أعلى، ولعاقبني ربي حتى يُسرّ حاسدي.

الإعراب: **«ما»**: نافية لا عمل لها. **«إن»**: زائدة للتوكيد. **«أتيت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«بشيء»**: الباء: حرف جر زائد، «شيء»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به. **«أنت»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«تكرهه»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل، في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«إذن»**: حرف جواب لا محلّ له. **«فلا»**: الفاء: الفصيحة، أفصحت عن شرط مقدر، «لا»: نافية لا عمل لها. **«رفعت»**: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها. **«سوطي»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«إليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «رفعت». **«يدي»**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **«إذن»**: حرف جواب لا محل له. =

إذَنْ فعاقَبَني ربِّي معاقَبَةً قَرَّتْ بها عينُ مَن يأتيك بالحَسَدِ

أي: إن أتيت بشيء فلا رفعت...

ثم قد يستعمل بعد «لو» و «إن»، توكيدًا لهما، لأن «إذن» مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل، بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعل الشرط، نحو: «لو زرتني إذن أكرمتك»، و «إن جئتني إذن أَزرْك»، فكأنك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتوكيد.

ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عمَّا هو جزاؤه معنى، نحو: «أكرمك إن أكرمتني»، و «أكرمتك لو أكرمتني»، جاز تأخر «إذن» الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه، نحو: «أكرمك إذن»، وكذا يتوسط «إذن» بين جزأي ما هو جزاؤه معنى، تقول: «أنا إذن خارج»، وإن كان نحو ذلك، لا يجوز في كلمة الشرط إلا ضرورة. قال [من البسيط]:

هذا سراقةُ للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشا إن يلقها ذِيبُ[(١)]

كما يجيء ذلك، لضعف معنى الشرط في «إذن»، وكذا تقول: «والله إذن لأخرجنَّ»، كما تقول: «والله إن كان كذا لأخرجنَّ».

ولما كان «إذن» إشارة إلى زمان الفعل المتقدّم، وجب تقديم ذلك[(٢)]، إمَّا في كلام المتكلم بـ «إذَنْ»، نحو قولك: «إن جئتني إذن أكرمك»، قال تعالى:

= **«فعاقبني»**: الفاء: الفصيحة، أفصحت شرط عن مقدر، «عاقبني»: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل، في محل نصب مفعول به. **«وربي»**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. **«معاقبة»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«قرّت»**: فعل ماض مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. **«بها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قرّت». **«عين»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«من»**: اسم موصول مبني على السكون، في محل جر مضاف إليه. **«يأتيك»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والكاف: ضمير متصل، في محل نصب مفعول به. **«بالحسد»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يأتيك».

جملة «أتيت»: جواب القسم في بيت سابق لا محلّ لها. وجملة «أنت تكرهه»: في محلّ جرّ أو نصب صفة. وجملة «تكرهه»: في محل رفع خبر للمبتدأ «أنت». وجملة «فلا رفعت»: في محلّ جزم جواب الشرط المقدر، والتقدير: (إن أتيت فلا رفعت...). وجملة «فعاقبني»: في محل جزم جواب شرط مقدر. وجملة «قرت عين..»: في محل نصب صفة لـ «معاقبة». وجملة «يأتيك»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيهما: أن «إذن» إذا كانت للشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها: «إذن فلا رفعت»، «إذن فعاقبني»، والتقدير: إن أتيت بشيء فلا رفعت، إن أتيت بشيء فعاقبني.

(١) تقدم بالرقم ٨٢.

(٢) أي: الفعل المتقدّم.

﴿وإن كادوا لَيستفزُّونكَ مِنَ الأرضِ لِيُخرِجوكَ منها، وإذنْ لا يَلبثُون خِلافَك إلاّ قليلا﴾[1]، وإما في كلام متكلم آخر، كقولك: «إذن أكرمك»، و «أنا إذن أكرمك»، في جواب مَن قال: «أنا أزورك».

ثم اعلم أنَّ «إذن» إذا وليَه المضارع، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل، كـ «إنْ»، وأن يكون للحال، فلا يتضمَّن معنى الجزاء، كما تقول لمن يحدِّثك بحديث: «إذن أظنك كاذبًا»، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذ الشرط والجزاء إمَّا في المستقبل أو في الماضي، كما مرَّ في باب الظروف المبنيَّة، ولا مدخل للجزاء في الحال، فيكون «إذن» مع الحال، كما قلنا في قوله تعالى: **﴿فَعَلْتُها إذنْ وأنا مِنَ الضَّالِّينَ﴾**[2].

فلما احتملت «إذن» التي يليها المضارع معنى الجزاء، فالمضارع بمعنى الاستقبال، واحتملت معنى مطلق الزمان، فالمضارع بمعنى الحال، وقُصِد التنصيص على معنى الجزاء في «إذن»، نُصِب المضارع بـ «أن» المقدرة لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فتحمل «إذن» على ما هو الغالب فيها، أعني كونها للجزاء، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء، وذلك بسبب النصب الحاصل بـ «أن» التي هي عَلَم الاستقبال.

وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الأشياء الستة، كما يجيء، فإنه لما قصِد النصُّ على كون الفاء للسببية دون العطف، أُضمِرت «أن» بعدها، لينتفي عن المضارع معنى الحالية المانعة من السببية.

ومثله أيضًا أنهم لمَّا قصدوا بالواو معنى «مع»، وبـ «أَوْ»، معنى «إلاَّ» أو «إلى»، نصب الفعل بعدهما، لأن النصب بأمِّ النواصب، أي: «أن» المصدرية: أَولى، فيكون معنى المصدرية مشعرًا بكون الواو بمعنى «مع» التي لا تدخل إلاّ على الأسماء؛ ويكون «أو» بمعنى «إلاَّ» أو «إلى» اللتين حقهما الدخول على الأسماء.

وإذا جاز لك إضمار «أن» بعد الحروف التي هي الواو، والفاء، و«أو»، و«حتّى»، فهلاً جاز إضمارها بعد الاسم[3].

وإنما لم يجز إظهار «أن» بعد «إذن»، لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها؛ ولم يجز الفصل بين «إذن» والمنصوب بعدها، لأن المقتضي لنصبه لمَّا كان قصد

---

(١) الإسراء: ٧٦.
(٢) الشعراء: ٢٠.
(٣) أي: بعد «إذنْ».

التنصيص على أن «إذن» للجزاء، صار «إذن»، لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب؛ كما أن فاء السببية، وواو الجمعية[١] صارتا كالعاملين في الفعل، فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل، فصار الفاء، والواو، و«إذن»، كنواصب الفعل التي لا يُفصل بينها وبين الفعل، إلاَّ أنَّ «إذن» لما كان اسمًا بخلاف أخواته، جاز أن يُفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء، دون الفاء والواو: القَسَم، نحو: «إذن والله أكرمك»؛ والدعاء، نحو: «إذن، رَحِمَكَ الله، أكرمك»؛ والنداء، نحو: «إذن يا زيد أكرمك»، وذلك لكثرة دَوْر هذه الأشياء في الكلام.

ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه، فلا يقال: «إذن عندك يُفصل الأمر»، ولا بالحال، نحو: «إذن قائمًا أضربك»، لأن الظرف والحال إذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة «أنْ»، ولا يتقدم على الموصول ما في حيِّز الصلة، بخلاف القسم والدعاء والنداء.

وإنما اشترط في نصب الفعل ألاَّ يتوسط «إذن» بل يتصدَّر، لأن نصب الفعل، على ما قلنا، لغَرَض التنصيص على معنى الشرط في «إذن»، والشرط مرتبته الصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط، ضعف معنى الشرطية الأصلية، فمن ثمَّة تقول: «والله إن أتيتني لأضربنَّك»[٢] فكيف بالشرطية العارضة، فكما ضعُف معنى الشرط، لم يُراعَ ذلك بنصب الفعل بعده.

فحصل مما تقدم: أن شرط وجوب انتصاب الفعل في الأفصح بعد «إذن» ثلاثة أشياء: تصدُّره[٣]، وذلك إذا كان جوابًا، وأن يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء، وألاَّ يكون الفعل حالاً؛ وأمَّا إذا تصدَّر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف، كقوله تعالى: ﴿**وإذن لا يَلبثون خِلافَكَ إلاَّ قليلاً**﴾[٤]، وكقولك: «تأتيني فإذن أكرمك»؛ جاز لك نصب الفعل وترك نصْبِه، وذلك أنك عطفت جملة مستقلّة على جملة مستقلّة، فمن حيث كون «إذن» في أول جملة مستقلّة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط؛ وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر، ولهذا لم يُقرأ: «وإذن لا يلبثوا» إلا في الشاذ، لأنه غير متصدر في الظاهر.

---

(١) أي: واو المعيّة، أو واو الصرف بحسب اصطلاح الكوفيين.

(٢) يريد حذف جواب الشرط عند توسّطه بين القسم وجوابه.

(٣) أي: تصدّر «إذنْ». (٤) الإسراء: ٧٦.

ثم اعلم أن الفعل المنصوب[1] المقدَّر بالمصدر، مبتدأ، خبره محذوف وجوبًا، فمعنى «إذن أكرمك»: إذن إكرامُك حاصل، أو واجب؛ وإنما وجب حذف خبر المبتدأ، لأن الفعل، لما التزم فيه حذف «أن» التي بسببها تهيَّأ أن يصلح للابتدائية، لم يظهر فيه معنى الابتداء حقَّ الظهور. فلو أُبرِز الخبر، لكان كأنه أُخبر عن الفعل؛ وكذا القول في المنصوب بعد الفاء، على ما يجيء.

وأمَّا قولهم: «تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه»[2]، فشاذ.

وإنما ارتكب ادِّعاء أن «إذن» زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها، لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها، كما في «إذ»، فإن معنى «إن جئتني إذن أكرمك»: في وقت المجيء إكرامك، وكذا: «لو زرتني إذن أكرمتك»، ولاسيما في قوله تعالى: **﴿فعلتُها إذن وأنا من الضالِّين﴾**[3]، وقولهم: «إذن أظنُّك كاذبًا»، بالرفع، فإنها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها؛ وقلب نونها ألفًا في الوقف يرجح جانب الاسمية فيها.

ونُقِل عن المازني أنه كان لا يرى الوقف عليها بالألف، لكونها حرفًا كـ «إنْ»، وأجاز المبرّد الوجهين. وقال الفرّاء: إذا أعملتها فاكتبها بالألف، وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون، لئلا تلتبس بـ «إذا» الزمانية، وأما إذا أعملتها فالعمل يميزها عنها[4].

وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء يقوِّي كونها غير ناصبة بنفسها، كـ «أنْ»، و «لَنْ»، إذ لا يُفصَل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله[5].

---

(١) أي: الواقع بعد «إذَن».

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه. ويروى: «أن تسمعَ»، و «تسمعُ».

(٣) الشعراء: ٢٠.

(٤) اختلف النحاة في كتابة «إذنْ» على أربعة مذاهب:

١ ـ أن تُكتب بالألف دائمًا سواء أعملت النصب أم لم تعمل، ونُسب هذا القول إلى المازنيّ. وهي لم تُرسم إلاّ بالألف في المصحف.

٢ ـ أن تكتب بالنون سواء أنَصبتْ أم لم تنصب. وقال بهذا المبرّد والأكثرون. ونُقل عن المبرّد أنّه قال: أشتهي أن أكوي يد من يكتب «إذَنْ» بالألف، لأنّها مثل «أنْ» و «لنْ»، ولا يدخل التنوين في الحروف.

٣ ـ أن تُكتب بالنون إنْ كانت ناصبة، وبالألف إن أُلغِيتْ.

٤ ـ أن تُكتب بالنون إنْ وُصلت في الكلام، عملت أو لم تعمل، كما يُفعل بأمثالها من الحروف. وإذا وُقف عليها كُتبت بالألف، لأنّها، إذ ذاك مشبَّهة بالأسماء المنقوصة، مثل «دمًا» و «يدًا».

انظر: الجنى الداني ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦؛ ورصف المباني ص ٦٧ ـ ٦٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢١.

(٥) تقدَّم أنّه استثنى الفصل بـ «لا» بين «أنْ» والفعل.

وأمَّا قولهم في الشرط: «إنْ زيدًا تضربْ»، فهو عند البصريين بفعل مقدَّر، كما يجيء بعد، وأمَّا قوله [من الطويل]:

٦٣٣ ـ فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبِّها ... أخاك مصابُ القلبِ جَمٌّ بلابلُهْ

فلِقوَّة شَبَه «إنَّ» بالفعل.

هذا، ومذهب سيبويه، ورواه عن الخليل: أنها حرف ناصبة بنفسها. قال سيبويه(١): ويُروى عن الخليل أن انتصاب الفعل بعدها بـ «أنْ» مقدرة، وضعَّفه سيبويه بأنه، لو كان «أن» مقدرًا، لجاز تقديره في: «زيد إذن أكرمه»، كما جاز في: «إذن أكرم زيدًا»، إذ المعنى لا يتغيَّر، ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا.

وقال بعض الكوفيين: إنه اسم منوَّن، ويُروى أيضًا عن الخليل؛ أن أصله «إذ أن»، فركِّبا، كما قال في «لَن» أصله: «لا أن»، ووجهه أن يقال: تغيَّر المعنى بتغيُّر اللفظ، فلم يلزم الفعل بعدها، وجاز أن يليها الحال.

وإنما قلنا قبلُ: إن النصب مع حصول الشرائط أفصح، لأن سيبويه قال: «وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: «إذن أفعلُ ذلك» في الجواب

---

٦٣٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣، ٤٥٥؛ والدرر ٢/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٩؛ والكتاب ٢/ ١٣٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٩٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٠٩؛ والمقرب ١/ ١٠٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥.

اللغة: لا تلحني: لا تلمني. الجم: الكثير. البلابل: الوساوس والأحزان.

المعنى: لا تلمني في حبّ هذه المرأة التي ملكت قلبي، واستولى عليّ حبّها، فإنني عاجز عن الابتعاد عنها، أو نسيانها.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: الناهية. **«تلحني»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«فيها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلحني». **«فإنّ»**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **«بحبها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «مصاب»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«أخاك»**: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«مصاب»**: خبر «إنّ» مرفوع، وهو مضاف. **«القلب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«جمّ»**: خبر ثانٍ لـ «إنّ» مرفوع. **«بلابله»**: فاعل «جم» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «لا تلحني»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّ أخاك مصاب»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فإنّ بحبّها أخاك مصاب» حيث فصل بالجار والمجرور: «بحبّها» بين «إنّ» واسمها «أخاك»، لقوّة شبه «إن» بالفعل. والأصل: «إنّ أخاك مصاب القلب بحبّها».

(١) الكتاب ٣/ ١٦.

بالرفع، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا يتعذر ذا، ولم يكن يروي غير ما سمع»[(١)]، هذا كلام سيبويه.

* * *

قوله: «إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها»، يعني بالاعتماد أن يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها، نحو: «أنا إذن أكرمُك»، و «إني إذن أكرمُك»؛ وقد جاء منصوبًا مع كونه خبرًا عما قبلها، قال [من الرجز]:

٦٣٤ ـ لا تتْركَنّي فيهم شطيرا إنّي إذن أهلكَ أو أطيرا

بتأويل أنَّ الخبر هو: «إذن أهلِك»، لا: «أهلك» وحده، فتكون «إذن» مصدرة، كما تقول: «زيد لَن يقوم».

قال الأندلسيّ: يجوز أن يكون خبر «إنَّ» محذوفًا، أي: إني أَذِلّ، أو لا أحتمل، ثم ابتدأ وقال: «إذن أهلك». قال: والوجه رفع «أهلك»، وجَعل «أو» بمعنى «إلاَّ».

الموضع الثاني: أن يكون جزاءً للشرط الذي قبل «إذن»، نحو: «إن تأتني إذن أكرمك»؛ وقولُ الشاعر [من البسيط]:

---

(١) الكتاب ٣/ ١٦.

٦٣٤ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٧٧؛ والجنى الداني ص ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٦، ٤٦٠؛ والدرر ٤/ ٧٢؛ ورصف المباني ص ٦٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٠؛ وشرح المفصل ٧/ ١٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٨ (شطر)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٣؛ والمقرب ١/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧.

اللغة: الشطير: البعيد والغريب. أهلك: أموت. أطير: أذهب بعيدًا.

الإعراب: «**لا**»: حرف نهي. «**تتركنّي**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، في محل جزم، والنون: للتوكيد، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**فيهم**»: جار مجرور متعلّقان بـ «تترك». «**شطيرًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**إنّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**إذن**»: حرف جواب. «**أهلك**»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**أو**»: حرف عطف. «**أطيرا**»: فعل مضارع منصوب معطوف على «أهلك»، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا، والألف: للإطلاق.

جملة «لا تتركني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إنّي...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أهلك»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «أطير»: معطوفة على جملة «أهلك».

الشاهد فيه قوله: «إنّي إذن أهلك» حيث نصب الفعل المضارع «أهلك» بعد «إذن» مع أنها ليست مصدّرة، بل مسبوقة بـ «إنّي». وقيل: إنها ضرورة، وقيل: خبر «إن» محذوف، و «إن» واقعة في صدر جملة مستأنفة.

٦٣٥ ـ ازجُرْ حِمارَكَ لا يرتَعْ بروضتِنا　　إذن يُـردَّ وقـيـدُ الـعـيـرِ مَـكْـروبُ

يجوز، على مذهب الكسائي: أن يكون «لا يرتع» مجزومًا بكون «لا» فيه للنهي، لا أنه جواب الأمر، و «يردّ» مجزومًا، لا منصوبًا، بكونه جوابًا للنهي، كما هو مذهبه في نحو قولك: «لا تكفر تدخل النار»؛ أي: إن تكفرْ تدخل النار، فيكون المعنى: لا يرتع، إن يرتع يُردّ.

وعند غيره، «يُردّ»، منصوب، و «إذنْ» منقطع عما قبله، مصدَّر، كأن المخاطب قال: «لا أزجره»، فأجاب بقوله: «إذن يردَّ».

الثالث: أن يكون جوابًا للقسم الذي قبلها، نحو: «والله إذن لأخرجنَّ»، وقوله [من الطويل]:

٦٣٦ ـ لئِنْ عادَ لي عبدُ العزيز بمثلِها　　وأمـكـنـنـي مـنـهـا إذن لا أقـيـلُـهـا

---

٦٣٥ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن عنمة الضبيّ في الأصمعيات ص ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٦؛ وشرح المفصل ٧/ ١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤١؛ ولسان العرب ١/ ٧١٣ (كرب)، ١٣/ ١٤ (أذن)؛ والمعاني الكبير ص ٧٩٣؛ ولسلام بن عوية الضبيّ في لسان العرب ١٤/ ٤١٦ (سوا)؛ وللضبيّ في المقتضب ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢١؛ وجواهر الأدب ص ١٤١؛ ورصف المباني ص ٦٣.

اللغة: ازجر حمارك: إنهَ نفسك عن التعرُّض لنا. المكروب: المداني المقارِبُ، كناية عن تقييد حركة الحمار، من (كربتُ القيْدَ) أي ضيّقته على المقيَّد به. العَيْرُ: هو الحمار نفسه.

المعنى: انتهِ عَنّا، وازجُرْ نفسك عن التعرّض لنا، وإلاّ رَدَدْناك مُضَيَّقًا عليك ممنوعًا من إرادتك.

الإعراب: **«ازجر»**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«حماركَ»**: مفعول به، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح محله الجر. **«لا»**: ناهية جازمة، **«يرتع»**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ (لا) الناهية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«بروضتنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يرتع»، و «نا»: مضاف إليه محلّه الجر. **«إذنْ»**: حرف نصب وجواب (أو مهمل). **«يردَّ»**: فعل مضارع منصوب (أو مجزوم) مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو. **«وقيد»**: الواو: حالية، **«قيدُ»**: مبتدأ مرفوع. **«العَيْرِ»**: مضاف إليه مجرور. **«مكروب»**: خبر مرفوع بالضمّة.

جملة «ازجر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يرتع»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قيد العيرِ مكروبُ»: حالية، محلها النصب.

الشاهد فيه: أنّه يجوز على مذهب الكسائي أن يكون «لا يرتع» مجزومًا بكون «لا» فيه للنهي، لا أنّه جواب الأمر، «يردّ» مجزومًا، لا منصوبًا، بكونه جوابًا للنهي. أمّا عند غير الكسائي فإن «يردَّ» منصوب، و«إذن» منقطع عما قبله، مصدّر.

٦٣٦ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦؛ والدرر ٤/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣؛ وشرح المفصّل ٩/ ١٣، ٢٢؛ والكتاب ٣/ ١٥؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٤٧، ١١/ ٣٤٠؛ ورصف=

ولا يقع المضارع بعد «إذن» في غير هذه الثلاثة معتمدًا على ما قبلها، بالاستقراء. بَلَى، تقع متوسطة في غير هذه المواضع، نحو: «يقتلُ إذن زيدٌ عمرًا»، و «لبئسَ الرجل إذن زيد»، ونحوه.

ويجوز في نحو قولك: «إن تأتني آتك وإذن أكرمك»، ثلاثة أوجه: الجزم وهو الأقوى، بعطف الفعل على المجزوم؛ والنصب على الاستئناف، وعطف «إذن» مع الفعل، وهما كالجملة الشرطية، كما ذكرنا، على الجملة الشرطية، والرفع على إضمار المبتدأ بعد «إذن»، أي: إذن أنا أكرمُك.

٧ ـ «كي»[1] واستعمالها

قوله: «و«كي»، مثل: «أسلمت كي أدخل الجنة» ومعناها السببية». اعلمْ أن مذهب الأخفش أنَّ «كي» في جميع استعمالاتها حرف جرّ. وانتصاب الفعل بعدها بتقدير «أنْ»، وقد تظهر، كما حكى الكوفيون عن العرب: «لكي أن أكرمك»[2]، قال [من الطويل]:

٦٣٧ ـ أردتَ لكيما أن تطيرَ بقِرْبتي فتتركَها شَنًّا ببيداء بَلْقَعِ

= المباني ص ٦٦، ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٥٤؛ والعقد الفريد ٣/ ٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢١.
اللغة: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقيلها: أتركها، أو أمنعها من السقوط.
المعنى: إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقًا، فإنّي لن أتركها.
الإعراب: **«لئن»**: اللام: موطئة للقسم، «إنْ»: حرف شرط جازم. **«عاد»**: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. **«لي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاد». **«عبد»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«العزيز»**: مضاف إليه مجرور. **«بمثلها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاد»، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأمكنني»**: الواو: حرف عطف، **«أمكنني»**: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: هو. **«منها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمكن». **«إذن»**: حرف جواب غير عامل. **«لا»**: حرف نفي. **«أقيلها»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، و «ها»: في محلّ نصب مفعول به.
جملة «عاد لي...»: في محلّ جزم فعل الشرط. وجملة «أمكنني...»: معطوفة على جملة «عاد». وجملة «لا أقيلها»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. وجملة (جواب الشرط) محذوفة.
الشاهد فيه: أن «إذن» لا تعمل في الفعل المضارع الذي يقع جوابًا للقسم الذي قبلها.

(١) انظر مبحث «كي» في الجنى الداني ص ٢٦١ ـ ٢٦٥؛ ورصف المباني ص ٢١٥ ـ ٢١٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٩٨ ـ ٢٠٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٣١ ـ ٢٣٣؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥١ ـ ٣٥٧.
(٢) انظر المسألة الثامنة والسبعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٧٠ ـ ٥٧٤.
٦٣٧ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٨٠؛ والجنى الداني ٢٦٥؛ وجواهر الأدب ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦، ٨/ ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧؛ ورصف المباني ٢١٦، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٤٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨؛ وشرح المفصّل ٩/ ١٦، ٧/ ١٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٥. =

وقال [من الطويل]:

٦٣٨ ـ فقالَتْ أَكُلَّ الناسِ أَصْبَحْتَ مانِحًا   لِسانَكَ كيما أن تَغُرَّ وتَخدعا

= **اللغة**: القربة: جلد ماعز أو نحوه يتّخذ للماء. شنًا: القربة البالية. البلقع: الخالي.
المعنى: لقد ذهبت بقربتي بعيدًا وتركتها ممزّقة بالية في صحراء خالية من الناس.
الإعراب: «**أردت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**لكيما**»: اللام: حرف جر وتعليل، «كي»: حرف تعليل مؤكّد للام، «ما»: زائدة. «**أن**»: حرف مصدرية ونصب، وقد تكون مؤكدة لـ «كي» إذا اعتبرت حرف مصدر. «**تطير**»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ «أردت». «**بقربتي**»: جار وجرور متعلّقان بـ «تطير»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فتتركها**»: الفاء: حرف عطف، «تتركها»: فعل مضارع منصوب، لأنّه معطوف على «تطير»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**شنًّا**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**ببيداء**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «شنًّا». «**بلقع**»: نعت «بيداء» مجرور بالكسرة.
جملة «أردت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تتركها»: معطوفة على جملة «تطير».
الشاهد فيه قوله: «لكيما أنْ» حيث ظهرت «أن» بعد «كي» ضرورة. وقيل: إن «أن» زائدة. وقيل غير ذلك.

٦٣٨ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨؛ والدرر ٤/ ٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١؛ وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦؛ وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١؛ وخزانة الأدب ص ١٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٢٥؛ والجنى الداني ص ٢٦٢؛ ورصف المباني ص ٢١٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥.
اللغة: المانح: المعطي، الواهب. تغرّ: تخدع.
المعنى: أتقدّم لكل الناس المدح والثناء بلسانك، وأنت في ذلك تغرّهم وتخدعهم. أي هو يظهر عكس ما يخفي.
الإعراب: «**فقالت**» الفاء: بحسب ما قبلها، «**قالت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. «**أكلّ**»: الهمزة: حرف استفهام. «كلّ»: مفعول به مقدّم لـ «مانحًا» وهو مضاف. «**الناس**»: مضاف إليه مجرور. «**أصبحت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «أصبح». «**مانحًا**»: خبر «أصبح» منصوب. «**لسانك**»: مفعول به ثانٍ لـ «مانحًا» منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**كيما**»: حرف جرّ للتعليل، و «ما»: زائدة. «**أن**»: حرف نصب ومصدري. «**تغرّ**»: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنت. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بـ«كي»، والجار والمجرور متعلقان بـ «مانحًا». «**وتخدعا**»: الواو: حرف عطف، «تخدعا»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مقدرة، والفاعل: أنت، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل معطوف على المصدر المؤول السابق.
جملة «قالت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أكلّ الناس أصبحت مانحًا...»: في محلّ نصب مفعول به. =

ويعتذر لتقدّم اللام عليها في نحو: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[1]، وتأخره عنها في نحو قوله [من المديد]:

٦٣٩ ـ كي لتقضيني رقيّةُ ما وَعَدَتْني غير مختلسِ

بأنّ «كي» المتأخّرة في الأول بدل من اللام المتقدّمة؛ واللام المتأخرة في الثاني بدل من «كي» المتقدّمة، وقد يبدل الحرف من مثله، الموافق له في المعنى، قال [من الطويل]:

٦٤٠ ـ أراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى فَثُمَّ إذا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ غاديا

= **الشاهد فيه**: ظهور «أن» المصدريّة بعد «كي»، وذلك دليل على أمرين: الأوّل أن «كي» دالّة على التعليل، وليست حرفًا مصدريًا، والثاني أنّ «كي» التعليليّة تقدّر بعدها «أنْ» إذا لم تكن موجودة.

(١) الحديد: ٢٣.

٦٣٩ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في خزانة الأدب ٨/٤٨٨، ٤٩٠؛ والدرر ١/ ١٧٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣.

اللغة: تقضي: تنجز.

المعنى: يتمنّى الشاعر لو تنجز رقية وعدها من غير إخلاف.

الإعراب: **«كي»** حرف تعليل. **«لتقضيني»**: اللام: حرف جرّ وتعليل، «تقضيني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. **«رقية»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«ما»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به ثان. **«وعدتني»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. **«غير»**: حال منصوبة. **«مختلس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «وعدتني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «كي لتقضيني» حيث وقعت اللام بعد «كي»، فقيل «اللام» بدل من «كي»، وقيل هي مؤكدة لها، والفعل منصوب بـ«أن» مضمرة كما مرّ في الإعراب.

٦٤٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر ١/ ١١١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٠، ٤٩٢؛ والدرر ٦/ ٨٩؛ ورصف المباني ص ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢، ٢٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٩٦؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

اللغة: على هوى: صاحب عشق، عاشق. الغادي: السائر في الصباح.

المعنى: تتجدّد أشواقي وميولي في كل يوم، فأبات عاشقًا، وأصبح مغادرًا إلى مكان آخر، وهكذا.

الإعراب: **«أراني»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أوّل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. **«ما»**: زائدة. **«بتُّ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«بتُّ»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل=

أبدل «ثم» من الفاء عند بعضهم.

وعند الخليل أن الناصب مضمر بعدها[١]، بناء على مذهبه، وهو أنه لا ناصب سوى «أن».

ومذهب الكوفيين، أنها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل «أن» ويعتذرون في نحو: «كيما أن تَغُرَّ»، بأن «أن» زائدة، أو بدل من «كي»، وفي: «كي لتقضيني»، بزيادة اللام، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٢]، وفي: «كيمه» بأن الفعل المنصوب بـ «كي» مقدَّر، و «ما» منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل: «جئتك»، فتقول: «كيمه»، أي: كي أفعل ماذا.

وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة أصول: أحدها: حذف الصلة وإبقاء معمولها[٣]. والثاني: نصب «ما» الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدَّر، ولا تنصب إلا مقدمة عليه. ولهم أن يقولوا: المقدَّر كالمعدوم، إلاَّ أنَّ «كي» يكون إذن متقدمًا على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركبًا معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في: «لِمَه»، و «بِمَه»، فإنّ الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط «ما» بهذا الوجه عن التصدر اللفظي.

والثالث: حذف ألف «ما» الاستفهامية غير مجرورة، ولا نظير له في كلامهم.

وعند البصريين: «كي» قد تكون ناصبة بنفسها كـ «أنْ»، وجارَّة مضمرًا بعدها

= رفع اسمها. **«على هوى»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «بتّ» المحذوف. **«فثم»**: الفاء: للعطف، «ثم»: زائدة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بجوابه. **«أصبحت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«أصبحت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **«غاديا»**: خبر «أصبحت» منصوب بالفتحة.

جملة «أراني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إذا ما بتّ...»: في محلّ نصب مفعول به ثان لـ (أراني). وجملة «بتّ» الأولى: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «بتّ» الثانية: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم). وجملة «إذا أصبحت...»: معطوفة على جملة «إذا بتّ» في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أصبحت» الأولى: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أصبحت» الثانية: لا محلّ لها (جواب شرط غير جازم).

الشاهد فيه قوله: «فثم» حيث جاءت «ثم» بدل من فاء العطف، وقيل إن الفاء هي الزائدة و«ثم» عاطفة تفيد التشريك في الحكم، وقيل إن «ثم» زائدة بعد الفاء.

(١) أي: بعد «كي». (٢) النمل: ٧٣.

(٣) أي: حذف المقدّر وإبقاء اسم الاستفهام المتّصل بـ «كي».

«أن». فإذا تقدمها اللام نحو: ﴿لِكَيلا تَأْسَوْا﴾[1]، فهي ناصبة لا غير بمعنى «أن»، وليس فيها معنى التعليل، بل هو مستفاد من اللام. وإذا جاء بعدها «أن»، فهي إذن جارَّة لا غير، بمعنى لام التعليل، وهكذا في «كيمَهْ» ولا تجر الاسم الصريح إلا في «كيمَهْ»؛ وفي غير هذه المواضع، نحو: «جئتك كي تكرمني»، يحتمل أن تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل، وأن تكون جارَّة كاللام مضمرًا بعدها «أن».

واللام في: «كي لتقضيني» زائدة عندهم أيضًا، أو بدل من «كي» الجارَّة، و«أن» عندهم في: «لكيما أن» بدل من «كي»، لأن «كي» بعد اللام بمعنى «أن» كما مرَّ.

ولا يتقدم على «كي» معمول الفعل المنصوب بعدها، فلا يقال: «جئتك كي زيدًا تضرب»، لأنها إمَّا جارَّة أو ناصبة، ولا يتقدم عليهما[2] معمول ما بعدهما، وأجاز الكسائي تقديم معمول منصوب «كي» عليها.

وأمَّا قول الشاعر [من الطويل]:

٦٤١ - إذا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فضُرَّ فإنَّما يُرادُ الفَتَى كيما يضرُّ ويَنْفَعُ

---

(١) الحديد: ٢٣.
(٢) أي: على النوعين.

٦٤١ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٦؛ وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧؛ وللنابغة الجعدي، أو للنابغة الذبياني، أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٨؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٢٤٥؛ ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥؛ وكتاب الصناعتين ص ٣١٥؛ وللنابغة الذبياني في شرح التصريح ٢/ ٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٠٩؛ والجنى الداني ص ٢٦٢؛ والحيوان ٣/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥، ٣١.

المعنى: على الإنسان إمّا أن يضرّ وإمّا أن ينفع، وبهاتين الصفتين ينماز الإنسان عن سائر المخلوقات.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**أنت**»: توكيد لفاعل فعل محذوف يفسّره ما بعده، أو فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده. «**لم**»: حرف جزم. «**تنفع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**فضر**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ضر»: فعل أمر مبنيّ على السكون وحرّك بالفتح منعًا من التقاء الساكنين، وفاعله... وجوبًا: أنت. «**فإنما**»: الفاء: حرف استئناف، «إنّما»: حرف للحصر. «**يراد**»: فعل مضارع للمجهول. «**الفتى**»: نائب فاعل مرفوع. «**كيما**»: «كي»: حرف جرّ وتعليل، «ما»: كافّة أو مصدرية. «**يضرّ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله...: هو، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ «يراد». «**وينفع**»: الواو: حرف عطف، «ينفع»: مثل «يضر»، ويعرب إعرابه.

برفع «يضر»، فقيل: «ما» كافَّة. وقيل: مصدرية و«كي» جارَّة، أي: لمضرته ومنفعته.

وجوَّز المبرِّد والكوفيون نصب المضارع بعد «كما» على أنها بمعنى «كيما»، والياء محذوفة، وأنشدوا [من الرجز]:

٦٤٢ ـ لا تظلموا الناس كَما لا تُظلموا

وقيل: بل الناصب: «ما» تشبيهًا لها بـ «أنْ»، والكاف للتشبيه، والبصريون يمنعون ذلك، وينشدون:

لا تظلم الناس كما لا تُظلَمُ

بالتوحيد[1]، وقد يجيء شرح «كما» في حروف الجر.

وعلى مذهب الخليل، لا ينصب المضارع إلا بـ «أنْ» ظاهرة، أو مقدَّرة، فيمكن أن يقال على مذهبه: إن المضارع إعرابه إما رفع أو نصب: أعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه، لأن الرفع أقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره، وأعرب بالنصب لما وقع مع «أن» موقع الاسم، وهو المصدر.

وأمَّا إذا لم يقع موقع الاسم بوجه، وذلك مع ما يسمَّى جوازم، فلم يعرب إذن لضعف المشابهة، كما اخترنا قبل.



= جملة «إذا أنت...» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فضرّ...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يراد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه: رفع الفعل المضارع «يضرُّ» لاعتبار أن «ما» كافّة أو مصدرية، و«كي» جارّة.

٦٤٢ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ وجواهر الأدب ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ١٠/ ٢١٣، ٢٢٤؛ والدرر ٤/ ٢١١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٠٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٤؛ ورصف المباني ص ٢١٤؛ واللمع في العربية ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.
المعنى: لا تظلموا الناس لعلكم لا تُظلمون إن لم تظلموهم.
الإعراب: «**لا**»: ناهية جازمة. «**تظلموا**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير، في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**الناسَ**»: مفعول به. «**كما**»: ناصبة. «**لا**»: نافية مهملة. «**تظلموا**»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل، والألف: فارقة.
جملة «لا تظلموا»: ابتدائية لا محل لها.
الشاهد فيه قوله: «كما لا تظلموا» حيث نصب الفعل المضارع بعد «كما» على أن أصلها «كيما». وفي الرجز روايات.

(١) أي: بإسناده إلى ضمير الواحد.

٨ ـ المضارع بعد «حَتّى»[١]

قال ابن الحاجب:

و «حتى»، إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله بمعنى «كي» أو «إلى أن»، مثل: «أسلمت حتى أدخل الجنة»، و «كنت سرت حتى أدخل البلد»، و «أسير حتى تغيب الشمس»، فإن أردت الحال تحقيقًا أو حكاية، كانت حرف ابتداء، فيرفع، وتجب السببية، مثل: «مرِض حتى لا يرجونه»، ومِن ثمَّ امتنع الرفع في: «كان سيري حتى أدخلها» في الناقصة، و «أسرت حتى تدخلها»؟ وجاز في التامة: «كان سيري حتى أدخلها»، و «أيهم سار حتى يدخلها»؟

* * *

قال الرضيّ:

ابتدأ بالحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار «أن».

اعلمْ أنّ هذه الحروف مختلف فيها إذا انتصب الفعل بعدها بإضمار «أن»، فعند البصريين: «حتى»، ولام «كي»، ولام الجحود: حروف جرّ، والواو، والفاء، وأو، حروف عطف، ولا يَنصِبُ شيء منها بنفسه، لأن الثلاثة الأولى من عوامل الأسماء، ولا يعمل شيء منها في الأفعال؛ والثلاثة الأخيرة غير مختصة، وشرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين[٢]. وجاءت «أن» ظاهرة بعد لام «كي»، خاصة، في بعض المواضع، فتبيَّن بذلك أنها غير عاملة بنفسها.

وعند الكوفيين أنّ «حتى» واللامين تنصب بنفسها، لقيامها مقام الناصب، فاللام قامت مقام «كي»، فعملت عملها، وكذلك «حتى» التعليلية، وأما إذا كانت بمعنى «إلى»، فتعمل عمل «أن».

وفيما قالوا بُعد، لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقادُ بقائه على أصله أَولى، ما لم يُضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل.

وفيما تأوّل البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارّة، حتى تبقى على أصلها، مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها، ولاسيّما وقد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها [من الوافر]:

---

(١) راجع مبحث «حتّى» في الأزهية ص ٢١٤ ـ ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ ـ ٥٥٨؛ وحروف المعاني ص ٦٤؛ ورصف المباني ص ١٨٠ ـ ١٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٩ ـ ١٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤ ـ ٤٠٩؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

(٢) أي: قبيل الأسماء وقبيل الأفعال.

٦٤٣ - لَلُبسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيني أَحَبُّ إليَّ من لبسِ الشُّفوفِ

وفي قوله [من الطويل]:

ألاَ أَيُّهذا الزاجري أَحْضُرَ الوَغَى وأن أَشهَدَ اللذّاتِ هَلْ أنتَ مُخْلِدي[1]

عَلَى أن لامَ الجحود ليست بمعنى «كي»، ولا بمعنى «أن»؛ و «حتى» للغاية ليست بمعنى «أن»، فكيف تحملان في النصب على ما ليستا بمعناه.

وقال الكسائي من بين الكوفيين: إن «حتى» ليست في كلام العرب حرف جر، وإن الجرَّ الذي بعدها في نحو: ﴿حتى مَطْلَع الفَجْر﴾[2]، بتقدير حرف الجر، أي «إلى» بعدها، أي: حتى انتهى إلى مطلع الفَجر، فلا يَرد عليه الاعتراض في «حتى» بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما وَرَدَ على سائر الكوفيَّة، بل يَرد عليه أنها غير مختصة بقبيل، لكن في مذهبه بُعد، لأن حذف الجارّ وبقاء عمله في غاية القلة، فكيف اطَّرد بعد «حتى»، وأيضًا كيف اطرد حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم.

وعند الجرمي أن الفاء، والواو، وأو ناصبة بنفسها.

وقال الفرّاء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي إن

---

٦٤٣ - **التخريج**: البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤؛ والدرر ٤/ ٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠٨ (مسن)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٩٢؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٣؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ٦٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والكتاب ٣/ ٤٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٧.

اللغة: العباءة: الرداء الواسع. تقرّ عيني: تطمئنّ، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرقيق الناعم.

المعنى: إنّ لبس العباءة مع راحة البال أحبّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضّرات.

الإعراب: «**للبس**»: اللام: لام الابتداء، «لبس»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**عباءة**»: مضاف إليه مجرور. «**وتقرّ**»: الواو: حرف عطف، «تقر»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والمصدر المؤوّل من «أن تقرّ» معطوف على «لبس» في محل رفع. «**عيني**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أحبّ**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**إليّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحب». «**من لبس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحبّ»، وهو مضاف. «**الشفوف**»: مضاف إليه مجرور.

جملة «لبس عباءة...»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «وتقرّ» حيث نُصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

(١) تقدّم بالرقم ١٠. (٢) القدر: ٥.

المعطوف بها صار مخالفًا للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لمَّا خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببيَّة وعلى الواو معنى الجمعية، وعلى «أو» معنى النهاية أو الاستثناء.

وقولُهم في نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»: إنه نصِب على الصَّرف بمعنى قولهم: نصِب على الخلاف، سواء(1).

وكذا زعموا أن انتصاب الظرف في نحو: «زيد عندك» على الخلاف، كما مضى في باب المبتدأ. والظاهر من مذهبه أنه جَعَل الخلاف أمرًا معنويًّا ناصبًا، كما أن الابتداء عند أكثر النحويين رافع، ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف في نحو: «ما مررت بزيد لكن عمرو»، و «جاءني زيد لا عمرو».

ولا يَرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين، لأنه يقول: إن هذه الحروف بهذه المعاني مختصة بالمضارع، وأما قوله تعالى: ﴿فأنتم فيه سواء﴾(2)، فقليل، وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية، كما في قوله [من الرمل]:

٦٤٤ ـ لَوْ بغَيْرِ الماءِ حَلقي شَرِقٌ كنتُ كالغصَّان بالماء اعتصاري

---

(1) أي: هما سواء. (2) الروم: ٢٨.

٦٤٤ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٩٣؛ والأغاني ٢/ ٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣١؛ والحيوان ٥/ ١٣٨، ٥٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٨، ١١/ ١٥، ٢٠٣؛ والدرر ٥/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٣٥؛ واللامات ص ١٢٨؛ ولسان العرب ٤/ ٥٨٠ (عَصَر)، ٧/ ٦١ (غصص)، ١٠/ ١٧٧ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٦٩؛ وتذكرة النحاة ص ٤٠؛ والجنى الداني ص ٢٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٣؛ والكتاب ٣/ ١٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٦.

اللغة: الشرِق: الذي غص بالماء. الغصان: الذي غص بالطعام. الاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً.
المعنى: إذا غصصت بطعام، أزيله بالماء، أما إذا غصصت بالماء، فبماذا أزيله؟!
الإعراب: «**لو بغير**»: «**لو**»: حرف امتناع لامتناع، «**بغير**»: جار ومجرور متعلقان بالصفة المشبهة باسم الفاعل (شرق). «**الماء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حلقي**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**شرق**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**كالغصان**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. «**بالماء**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**اعتصاري**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

=

وقوله [من الطويل]:

٦٤٥ - ونُبِّئْتُ ليلى أرْسَلَتْ بشَفاعَةٍ إلَيَّ؛ فهلاّ نفسُ ليلى شفيعُها

ولنرجع إلى ذكر المنصوب بعد «حتى» على مذهب البصريين:

قالوا: «حتى» حرف جر، فلا يدخل إلا على اسم، ظاهر أو مقدر، ولا يصح تقدير الفعل اسمًا إلاّ بـ «أَنْ»، أو «كي»، أو «ما»، أو «لو»؛ ولا يصحّ تقدير «ما» و «لو»، لأنهما لا تنصبان ظاهرتين، فكيف تنصبان مقدَّرتين، مع أن «لو» لا تجيء مصدرية إلاّ بعد فعل التمني، كما يجيء؛ ولا يصح تقدير «كي»، لأن «كي» لا تستعمل إلا في مقام السببيّة، سواء كانت بمعنى «أن»، نحو: «لكي أقوم»، أو

= جملة «لو بغير الماء حلقي شرق كنت...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حلقي شرق»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «كنت كالغصان...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «بالماء اعتصاري»: في محلّ نصب خبر ثانٍ لـ (كان)، أو تفسيرية لا محل لها، أو بدل من خبر (كان).

الشاهد فيه قوله: «لو بغير الماء حلقي شرق» فقد جاءت الجملة الاسمية في موضع الجملة الفعلية شذوذًا.

٦٤٥ - **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٥٤؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦؛ وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمّة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٦؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب ٣/ ٦٠؛ وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٥/ ١٠٦؛ وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحويّة ٤/ ٤٥٧؛ وبلا نسبة في الأغاني ١١/ ٣١٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ والجنى الداني ص ٥٠٩، ٦١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥١٣، ١٠/ ٢٢٩، ١١/ ٢٤٥، ٣١٣؛ ورصف المباني ص ٤٠٨؛ والزهرة ص ١٩٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٧.

المعنى: نبئت أنّ ليلى أفسحت مجال الشفاعة، فهلاّ كانت نفس ليلى شفيعة.

الإعراب: «**ونبئت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «نبئت»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. «**ليلى**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**أرسلت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بشفاعة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أرسلت». «**إليّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أرسلت». «**فهلاّ**»: الفاء: حرف استئناف، «هلا»: حرف تحضيض. «**نفس**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**ليلى**»: مضاف إليه مجرور. «**شفيعها**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «نبئت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرسلت»: في محلّ نصب مفعول به ثالث. وجملة «هلاّ نفس ليلى شفيعها»: في محلّ نصب خبر «كان» المحذوفة مع اسمها. وجملة «كان...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فهلا نفس ليلى» حيث جاءت بعد «هلاّ» جملة اسميّة، و«هلاّ» تختص بالجملة الفعلية الخبرية، مما اقتضى تقدير «كان».

بمعنى اللام. بَلَى، قد جاءت «كي» بمعنى «أن» من غير سببية، لكن بعد فعل الإرادة، نحو قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

٦٤٦ ـ تُرِيدينَ كيما تَجْمَعيني وخالدًا وهل يُجْمَعُ السيفان، وَيْحَكِ في غِمْدِ

كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الإرادة أيضًا، كقوله تعالى: ﴿إنما يُريدُ اللَّهُ لِيُذهِبَ عنكُمُ الرِّجْسَ﴾[(١)]، وبعد فعل الأمر، كقوله تعالى: ﴿وأُمرتُ لأعدِلَ بينكُم﴾[(٢)]، فتكون اللام زائدة، كما في: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[(٣)]، وإذا كان في «كي» معنى السببية، لم يصح تقديرها في نحو: «أسير حتى تغرب الشمس»؛ فلم يبق إلاَّ «أَن» التي هي أم الباب، ولأنه ثبت تقديرها أيضًا في غير هذا الباب، نحو: «وتقرَّ عيني...»[(٤)]، و «أحضرَ الوغى»[(٥)]، وحَملُ المشكوك فيه على ما ثبت أَولى.

* * *

قوله: «وحتى إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله»، نحو: «سرت حتى

---

٦٤٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٤؛ والدرر ٤/ ٦٨؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٩؛ ولسان العرب ٣/ ٢٦٦ (ضمد)؛ وللهذلي في إصلاح المنطق ص ٥٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٥.

اللغة: الغمد: قِراب السيف.

المعنى: يستنكر أبو ذؤيب على عشيقته أن تساوي بينه وبين رسوله إليها المسمَّى خالدًا.

الإعراب: **«تريدين»**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع. **«كيما»**: «كي»: حرف ناصب. و «ما»: زائدة غير كافة. **«تجمعيني»**: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والنون المذكورة: للوقاية، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع، وياء المتكلم: مفعول به. **«وخالدًا»**: الواو: واو المعية لا محل لها، «خالدًا»: مفعول معه منصوب بالفتحة، والمصدر المؤوّل من «كي» وما بعدها في محلّ نصب مفعول به للفعل «تريدين»، بتقدير: «تريدين جمعنا». **«وهل»**: الواو: حرف استئناف، «هل»: حرف استفهام. **«يُجْمَعُ»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. **«السيفان»**: نائب فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«ويحك»**: مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«في غمدٍ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل **«يُجْمَعُ»**.

جملة «تريدين»: ابتدائية لا محل لها، ويمكن أن تكون مبتدأ محلها الرفع عند من يُجيزُ وقوع الجملة مبتدأ. وجملة «هل يجمع السيفان»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ويحك» مع عامله المحذوف: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: أَنَّ «كي» جاءت من غير سببية بعد فعل الإرادة.

(١) الأحزاب: ٣٣.
(٢) الشورى: ١٥.
(٣) النمل: ٧٢.
(٤) راجع الشاهد ٦٤٣.
(٥) راجع الشاهد الرقم ١٠.

أدخلها»، يعني: ليس يجب أن يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلاً مترقبًا، بل الشرط أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد «حتى» مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل الذي قبلها، كالدخول بالنظر إلى السير، فإن الدخول كان عند السير مترقبًا بلا رَيب، فيجوز النصب، سواء كان الدخول وقت الإخبار ماضيًا أو حالاً أو مستقبلاً، أو لم يكن على أحد الأوجه الثلاثة، وذلك بأن يكون منك السير إمَّا للدخول، على أن «حتى» بمعنى «كي»، أو إلى الدخول، على أن «حتى» بمعنى «إلى». ثم عَرَض مانع منع من حصول الدخول، فلم يكن الدخول في أحد الأزمنة.

وقوله: «إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبله»، لا يصلح أن يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد «حتى» من رفعه، لأن «حتى» التي يقع بعدها المضارع مرفوعًا كان أو منصوبًا، لا تخلو إمَّا أن تكون بمعنى «كي»، أو «إلى». فما بعدها إمَّا مسبَّب عما قبلها، أو انتهاء له، والمسبَّب بعد السبب، والنهاية بعد البداية، فالأولى أن يُجعل كون ما بعدها مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، جوابًا عن اعتراض يُورَد، تقريره أن يقال: إنك إذا جوَّزت في نحو: «سرت حتى أدخلها بالنصب»: أن يكون الدخول ماضيًا، أو حالاً عند الإخبار كما تجوِّز كونه مستقبلاً، فكيف انتصب الفعل بـ «أن»، التي هي عَلَم الاستقبال، فيُجابُ عنه بأن الفعل مستقبل بالنظر إلى حال السير، لا بالنظر إلى حال التكلم، فمِن ثم جاز انتصابه بـ«أنْ».

ثم إذا أردنا أن نبيِّن متى يرفع المضارع بعد «حتى» ومتى ينصب، قلنا: ذاك إلى قَصْد المتكلم، فإن قَصَد الحكمَ بحصول مصدر الفعل الذي بعد «حتى» إمَّا في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية، وجَب رفع المضارع، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين، نحو: «إنَّ زيدًا سارَ حتى يدخلها»، و «اعلمْ أنه سار حتى يدخلها»، أو على الظن والتخمين، نحو: «أظن عبدَ الله سارَ حتى يدخلها»، و «أرى أنه سار حتى يدخلها»، أو تعقَّب الكلام شك، نحو: «سار زيد حتى يدخلها فيما أظن»، و «سار حتى يدخلها، بلغني ولا أدري». وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن، كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين. فعلى هذا، شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجَبًا، بحيث يمكن أن يؤدِّي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد «حتى»، سواء اتصل مضمون الأوَّل بمضمون الثاني، نحو: «سرت حتى أدخلها»، أو لم يتصل به، نحو: «رأى مني العامَ الأوَّل شيئًا، حتى لا أستطيع أن أكلمه العامَ بشيءٍ». فعلى

هذا يجب أن يكون ما قبل «حتى» سببًا لحصول ما بعده، فلا يجوز «ما سرت حتى أدخلُها» بالرفع، و «أسرتَ حتى تدخلُها»؟ لأنَّ السبب منتفٍ في الأول وغير محكوم بثبوته، لا بالعلم ولا بالشك في الثاني، فكيف يمكن الحكم بحصول مسبَّبه.

وقال الأخفش: يجوز «ما سرت حتى أدخلها» بالرفع، إلا أنَّ العرب لم تتكلّم به[1]، وقد غُلِّط فيه.

وجاز: «أيُّهم سار حتى يدخلُها»؟ لأنك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه، وإنما الاستفهام عن السائر، لا عن السير.

وإذا قلت: «فلمَّا سرت حتى أدخلها»، و«قلَّ رجل سار حتى يدخلها»، فإن أردت الحكم بوقوع سير قليل، جاز الرفع ولكن على ضعف، وذلك لإجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرَّح به، وإن أردت بهذه الكلمات النفي الصِّرف، وهو الأغلب في كلامهم، كما ذكرنا في باب الاستثناء، وجب النصب.

وأما نحو: «إنما سرت حتى أدخلها»، فلفظ «إنما» يستعمل لمعنيين: إمَّا لحصر الشيء، كقولك: «إنما سرت»، و «إنما قعدت»، إذا حصرت سيره؛ فيجوز الرفع على قبح، لأن الحصر كالنفي؛ وإمَّا للاقتصار على الشيء، كقولك لمن ادَّعى الشجاعة والكرم والعلم: «إنما أنت شجاع»، أي: فيك هذه الخصلة فقط، فيجوز الرفع إذن بلا قبح؛ ولا يجوز: «سرت حتى تغربُ الشمس»، بالرفع، لأن السير لا يكون سببًا لغروب الشمس، ويجوز: «ما سرت إلا يومًا حتى أدخلُها» بالرفع، و «ما سرت إلا قليلاً»، لأن النفي انتقض بـ «إلاّ».

هذا كله في رفع ما بعد «حتى»؛ وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد «حتى» سيحصل بعد زمان الإخبار، وجَب النصب؛ وكذا يجب النصب إن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها، بل قصد كونه مترقبًا مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة، أو عرض مانع من حصوله.

ومع النصب يجوز أن تكون «حتى» بمعنى «كي» وبمعنى «إلى»، فنحو: «سرت حتى تغيبَ الشمس» متعيِّن لمعنى الانتهاء، ونحو: «أسلمت حتى أدخل الجنة» متعين لمعنى السببيَّة، ونحو: «سرت حتى أدخلها» محتمل لهما.

---

(١) قوله: «إلاّ أنّ العرب لم تتكلّم به» منقول عن الأخفش.

ولا يجوز عطف المرفوع على المنصوب، ولا العكس، إلا مع إعادة «حتى»، نحو: «سرت حتى أدخلَها وحتى تغربَ الشمس».

قال الجزولي، ونِعم ما قال: إذا كانت «حتى» بمعنى «كي»، لم تدخل على صريح الاسم، بخلاف ما إذا كانت للانتهاء، نحو: ﴿حتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[1]، بل وجب دخولها على المضارع، كما أن «كي» التي بمعناها لا تدخل، من الأسماء، إلا على لفظة واحدة، وهي «ما» الاستفهاميَّة، نحو: «كَيْمَهْ»، على خلاف فيها أيضًا.

وقال الأندلسي: لم يثبت «حتى» بمعنى «كي»، بل لا تأتي إلا للانتهاء، وأَوَّلَ نحو قولهم: «كلمته حتى يأمرَ لي بشيء»، بأن معناه: كلمته، أو: أكلمه حتى يأمر لي بشيء، أي: إلى أن يأمر. فجوَّز صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد «حتى»، نحو: «كلمته حتى أمره لي بشيء»، لأنه بمعنى «إلى».

وما ذكره تكلّف، لا يتمشّى له في نحو: «أسلمت حتى أدخل الجنة».

* * *

قوله: «كانت حرف ابتداء»، أي: حرف استئناف، أي: ما بعدها كلام مستأنف، لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها، كما تعلق المنصوب، لأن «حتى» المنصوب ما بعدها من الفعل، حرف جر متعلق بما قبلها، ولا نعني بذلك[2]: أن ما بعدها مبتدأ مقدر، أي: أنا أدخلها، لأن ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى: ﴿وزُلزِلوا حتّى يَقولُ الرسولُ﴾[3] بالرفع؛ فهو في الاستئناف مثل قوله تعالى: ﴿حتّى إذا جاءَ أمرُنا﴾[4] جاء بعده[5] جملة شرطية مستأنفة.

وقال المصنف: إنما وَجَب مع الرفع السببيَّة، لأن الاتصال اللفظي لمَّا زال بسبب الاستئناف، شرط السببيَّة التي هي موجبة للاتصال المعنوي، فإن السبب متصل بالمسبَّب معنى، حتى يكون جبرانًا لما فات من الاتصال اللفظي، قال [من الطويل]:

٦٤٧ ـ ولا صلحَ حتى تضبعون ونضبَعا

---

(١) القدر: ٥.
(٢) أي: بكونها حرف ابتداء.
(٣) البقرة: ٢١٤.
(٤) هود: ٤٠.
(٥) أي: بعد «حتى».

٦٤٧ ـ **التخريج**: الشطر لعمرو بن شأس في لسان العرب ٨/٢١٦ (ضبع)؛ والمعاني الكبير ص ٨٤٠؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٩٦؛ وخزانة الأدب ٨/٥١٩، ٥٢٠؛ ومجالس ثعلب ص ٥٠.

اللغة: تضبعون: تمدون إلينا أضباعكم بالسيوف، وقيل: بالصلح، والمصافحة، والأضباع: مفرده ضَبْعٌ، وهو العضد، وأوسطه بلحمه.

=

فعدم الصلح سبب الضَّبْع، أي: مدّ الأيدي بالسيوف. وقوله: «ونضبعا» عطف على «تضبعون» على توهّم النصب، على نحو قوله تعالى: ﴿فأصَّدَّقَ وأَكُنْ﴾[1] ورفع قوله: «وتضبعون» وإن كان مستقبلاً، لأنه مع العزم الجزم عليه، كأنه حاصل، أو قد حصل ومضى.

* * *

قوله: «ومِن ثَمَّ امتنع الرفع»، أي: مِن جهة كون «حتى» المرفوع ما بعدها حرف استئناف، امتنعت المسألة المذكورة، لأنه تبقى «كان» الناقصة بلا خبر. ولو كانت تامة، جاز الرفع، وامتنع: «أسرتَ حتى تدخلُها»؟ لما ذكرنا، وهو أنك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول؟

وأمّا في: «أيُّهم سار حتى يدخلُها»؟ فأنت حاكم بحصول السير، سائل عن تعيين السائر.

واعلم أن الأخفش أجاز الفصل بين «حتى» و «أو»، وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط، نحو: «انتظر حتى إن قُسِم شيء، تأخذَ»، بنصب «تأخذ». ولو جئت بالشرط مجزومًا، فليس لك في «تأخذ» إلا الجزم، وكذا بعد «أو»، نحو: «لا أسير والله أو إذا قلت لك اركب: تركبَ» بنصب «تركب».

واستقبح ابن السرّاج الفصل بينهما، وقال: الفصل بالظرف أسهل، نحو: «سكَتَ حتى إذا أردنا أن نقوم: يقولُ»؛ و «أَقِم حتى متى أكلنا تأكلُ»، فالظرف مفصولاً به على قبحه، أسهل من حرف الشرط أعني «إن»، وأمّا الفصل بالاسم غير الظرف، نحو: «انتظِر حتى مَن أخذ، تأخذَ»، فلا يجوز، بل يجب جزم

= **المعنى**: لا صلح حتى نهددكم وتهددونا (على المعنى الأول لـ «يَضْبَعُ»)، وحتى تذعنوا إلى الصلح ونذعن له (على المعنى الثاني لـ «يضبع»).

الإعراب: **«ولا»**: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية للجنس. **«صلحَ»**: اسم «لا» مبني على الفتح، وخبره محذوف. **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«تضبعون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل. **«ونَضْبعا»**: الواو: حرف عطف، «نضبعا»: فعل مضارع منصوب بالفتحة على توهّم أنه عطف على مضارع منصوب، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من الحرف المصدري المتوهم معطوف على مصدر متوهم مجرور بحرف جر مقدر. والجار والمجرور متعلقان بخبر «لا».

جملة «لا صلح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تضبعون»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «حتى» فيه ابتدائية، والفعل بعدها مرفوع بثبوت النون، ونصب «نَضْبعَ» بالعطف على توهم نصب ما قبله.

(١) المنافقون: ١٠.

«تأخذ». ولا يجوز الفصل اتفاقًا بين «أن» و «لَن» و «كي»، وبين منصوباتها، لأنها الناصبة بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله[(١)]. وكذا، لا يفصل بين الفاء والواو واللام، وبين ما انتصب بعدها، لكونها على حرف واحد.

* * *

٩ ـ لام «كي»[(٢)] ولام الجحود

قال ابن الحاجب:

ولام «كي»، مثل: «أسلمت لأدخلِ الجنة»، ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي لـِ «كان»، مثل: ﴿وما كان اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾[(٣)].

* * *

قال الرضيّ:

الظاهر أنَّ «أنْ» تقدر أيضًا بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الأمر أو الإرادة، نحو: **﴿وأُمرتُ لأَعدلَ بَينكُم﴾**[(٤)]، و **﴿يُريدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ﴾**[(٥)].

والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر «كان» المنفية، إذا كانت ماضية لفظًا، نحو: **﴿وما كان اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم﴾**[(٦)]، أو معنى، نحو: **﴿لم يكن اللَّهُ لِيَغْفِرَ لهم﴾**[(٧)]. وكأنَّ هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم: «أنت لهذه الخطة»، أي: مناسب لها، وهي تليق بك، فمعنى «ما كنت لأفعل كذا»: ما كنت مناسبًا لفعله، ولا يليق بي ذلك، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد.

وأمَّا قوله تعالى: **﴿وما كان هذا القرآنُ أن يُفْتَرَى﴾**[(٨)] فكأن أصله: لِيُفترى، فلما حذفت اللام، بناءً على جواز حذف اللام[(٩)] مع «أنَّ» و «أنْ»، جَاز إظهار «أن» الواجبة الإضمار بعدها، وذلك لأنها كانت كالنائبة عنها.

* * *

---

(١) إلاّ بـ «لا».

(٢) راجع مبحث اللام في الجنى الداني ص ٩٥ ـ ١٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٦٩ ـ ٩٠؛ وحروف المعاني ص ٤٠، ٤٦، ٧٥ ـ ٧٦؛ ورصف المباني ص ٢١٨ ـ ٢٥٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢١ ـ ٤١١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٨ ـ ٢٦١؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥٩ ـ ٣٨٢.

(٣) الأنفال: ٣٣.

(٤) الشورى: ١٥.

(٥) الأحزاب: ٣٣

(٦) الأنفال: ٣٣.

(٧) النساء: ١٦٨.

(٨) يونس: ٣٧.

(٩) المقصود هنا لام الجحود.

١٠ ـ نصب المضارع بعد الفاء والواو و«أو»

قال ابن الحاجب:

والفاء بشرطين: أحدهما السببية، والثاني أن يكون قبلها أمر، أو نهي، أو نفي، أو استفهام، أو تمنٍّ، أو عرض، والواو بشرطين: الجمعية وأن يكون قبلها مثل ذلك، و «أو» بشرط معنى: «إلى أن».

* * *

قال الرضيّ:

تَرَكَ التحضيض، وهو من جملة الأشياء المذكورة، نحو: **﴿لولا أُنزِل عليه مَلَكٌ فيكونَ معه نذيرًا﴾**[١]، و **﴿لولا أرسلتَ إلينا رسولاً فنتَّبعَ آياتِكَ﴾**[٢]. وترك الترجِّي أيضًا، قال الله تعالى: **﴿لعلّه يزَّكّى * أو يَذَّكَّرُ فتنفعَهُ الذِّكرى﴾**[٣]، على قراءة النصب[٤]، وقال الله تعالى: **﴿لعلّي أبلغُ الأسباب﴾**[٥] ثم قال: **﴿فأَطَّلعَ﴾**[٦] بالنصب على قراءة حفص[٧]. وأمّا الدعاء، فهو داخل في باب الأمر والنهي، عند النحاة، لا عند الأصوليين، كما يجيء في باب الأمر، نحو: «اللهمَّ لا تؤاخذني بذنبي فأهلِكَ»، و«اللهمّ ارزقني مالاً فأَصَّدَّقَ به»؛ والكسائي والفرّاء جوّزا نصب الدعاء[٨] المدلول عليه بالخبر أيضًا، نحو: «غَفَرَ الله لك فيدخلَكَ الجنة».

* * *

قوله: «أن يكون قبلها أمر» إذا كان الأمر صريحًا نحو: «ائتني، فأشكرَكَ»، فلا كلام في صحّته، وأمّا إذا لم يكن صريحًا، وذلك بأن يكون مدلولاً عليه بالخبر، نحو: «اتقى الله امرؤ.. وفعل خيرًا فيثابَ عليه»، و «حسبك الكلام فينامَ

---

(١) الفرقان: ٧.

(٢) القصص: ٤٧. (٣) عبس: ٣ ـ ٤.

(٤) هذه القراءة هي المثبتة في النصّ المصحفي. وقرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو وابن عامر وغيرهم بالرفع. انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٢٧؛ وتفسير القرطبي ١٩/ ٢١٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٧٢.

(٥) غافر: ٣٦.

(٦) غافر: ٣٧.

(٧) هذه القراءة هي المثبتة في النصّ المصحفي. وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وغيرهم بالرفع.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٦٥؛ وتفسير الطبري ٢٤/ ٤٣؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٣١٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٤٦.

(٨) أي: جوّزا نصب الفعل في جواب الدعاء.

الناس»، أو اسم فعل، نحو: «نزال فأقاتلَك»، و «عليك زيدًا فأكرمَك»، أو يكون الأمر مقدَّرًا، نحو: «الأسدَ الأسدَ فتنجوَ»، فالكسائي يُجري جميع ذلك مُجرى صريح الأمر، وقد وافقه ابن جنّي في نحو: «نزالِ»، بناءً على أنه مطرد كالأمر، على ما هو مذهب سيبويه[١].

وأمّا النصب في قراءة أبي عمرو: ﴿**وإذا قضى أمرًا فإنّما يقولُ له كُنْ فيكونَ**﴾[٢]، فلتشبيهه بجواب الأمر من حيث مجيئه بعد الأمر، وليس بجواب له من حيث المعنى، إذ لا معنى لقولك: «قلت لزيد اضرِب فيضربَ»، أي: اضرب يا زيد فإنك إن تضرب يضرب، أي: يضرب زيد.

وأمّا النهي، فنحو: «لا تشتمْني فتندمَ»، والنفي: «ما تأتينا فتكرمَنا»، وهو إمّا صريح، كما ذكرنا، أو مؤوّل، نحو: «قلّما تلقاني فتكرمَني»، وكذا: «قلَّ رجل»، أو «أقلُّ رجل»، لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصِّرف، وتستعمل في اللفظ استعماله أيضًا.

وأمّا ما يفيد معنى النفي، لكن لا يجري في استعمالهم مجراه، فلا ينصب جوابه، كقولك: «أنت غير أمير فتضربني»، وكذا التقليل بـ «قد» في المضارع، لا يقال: «قد تجيئني فتكرمَني».

وقد جوَّز قوم نصب جواب كلّ ما تضمن النفي أو القِلَّة، قياسًا لا سماعًا؛ وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقًا بالنفي، أي منصوبَ الجواب، نحو: «كأنك والٍ علينا فتشتمنا»، أي: لست بَوالٍ، أمّا إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي، فلا يجوز ذلك.

وذكر سيبويه[٣]: «حسبته شتمني فأثبَ عليه»، أي: لو شتمني لَوَثبتُ عليه.

وقد تضمر «أن» الناصبة بعد الواو والفاء، الواقعتين إمّا بعد الشرط قبل الجزاء، نحو: «إن تأتني فتكرمْني أو تكرمَني، آتِك»، أو بعد الشرط والجزاء، نحو: «إن تأتني آتك فأكرمْك أو أكرمَك»، وذلك لمشابهة الشرط في الأول، والجزاء في الثاني، للنفي، إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط، ووجود الشرط مفروض، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿**إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فيظْلَلْنَ رَواكِدَ**...﴾[٤] إلى قوله: ﴿**ويعلمَ**﴾[٥]، على قراءة النصب[٦].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

(٢) البقرة: ١١٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٦.

(٤) الشورى: ٣٣.

(٥) الشورى: ٣٥.

(٦) قراءة النصب هي المثبتة في النصّ المصحفيّ. وقرأ نافع وابن عامر والأعرج بالرفع. =

وقد جاء بعد الحصر بـ «إنّما»، نحو: «إنما يجئني فيكرمَني زيد»، لِمَا قلنا في «حتى» إن فيه معنى التحقير القريب من النفي؛ وأمّا بعد الحصر بـ «إلاّ»، نحو: «ما قام إلا زيد فتحسن إليه»، فلا يجوز اتفاقًا، لأنه بعد إثبات صريح. بَلَى، إن لم يرجع الضمير الذي عمِل فيه ما بعد الفاء بواسطة أو غير واسطة، إلى المستثنى المثبت، بل إلى شيء في حيِّز النفي، نحو: «ما قام أحد إلا هند فأحسنَ إليه أو فأكرمه»، والضمير لـِ «أحد»، جاز، لأن المعنى: ما قام أحد فأحسنَ إليه إلا هند، على أن ذلك قبيح، لأن قولك: «فأحسنَ إليه» متعلّق بما قبل «إلاّ»، وقد تقدَّم في باب الفاعل أن متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية، إلا الأشياء المعدودة هناك(١).

وقد جاء ما بعد الفاء منصوبًا، في ضرورة الشعر، فيما ليس فيه معنى النفي أصلاً، كقوله [من الوافر]:

٦٤٨ ـ سأَتْرُكُ مَنْزلي لبني تَميمٍ وأَلْحَقُ بالحجاز فأَسْتريحا

= انظر: البحر المحيط ٧/ ٥٢١؛ وتفسير الطبري ٢٥/ ٢٢؛ وتفسير القرطبي ١٦/ ٣٤؛ والكشاف ٣/ ٤٧٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٩٣.

(١) راجع آخر باب الفاعل في الجزء الأول من هذا الكتاب.

٦٤٨ ـ **التخريج**: البيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٢؛ والدرر ١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٣٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ ورصف المباني ص ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٥؛ والكتاب ٣/ ٣٩، ٩٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

المعنى: سأغادر منزلي تخلّصًا من مجاورة بني تميم الذين لا يرعون حقّ الجار، وأسكن الحجاز لعلّي أجد هناك راحة لنفسي.

الإعراب: «**سأترك**»: السين: حرف تنفيس، «أترك»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «**منزلي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**لبني**»: اللام: حرف جرّ، «بني»: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم، والجار والمجرور متعلّقان بـ «أترك»، وهو مضاف. «**تميم**»: مضاف إليه مجرور. «**وألحق**»: الواو: حرف عطف، «ألحق»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «**بالحجاز**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ألحق». «**فأستريحا**»: الفاء: السببيّة، «أستريحا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والألف: للإطلاق، والفاعل: أنا، والمصدر المؤوّل من «أن أستريح» معطوف على مصدر منتزع ممّا قبل الفاء، والتقدير: لَحاق فاستراحة.

جملة «سأترك منزلي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «ألحق بالحجاز»: معطوفة على جملة «سأترك منزلي».

الشاهد فيه قوله: «فأستريحا» حيث نصبه بـ «أنْ» مضمَرة بعد فاء السببيَّة من دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

والتمني[١]، نحو: «ليتك عندنا فنكرمك»، والعَرْض، نحو: «ألا تزورنا فنعطيك»، والاستفهام، نحو: «هل تزورنا فنحسنَ إليك».

وكان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع، على أنها جمل مستأنفة، لأن فاء السببية لا تعطف وجوبًا، بل الأغلب أن يُستأنف بعدها الكلام، كـ «إذا» المفاجأة؛ ومعنياهما أيضًا متقاربان، ولذلك تقعان في جواب الشرط، إلا أنَّ «إذا» المفاجأة مختصة بالاسمية؛ وقد يبقى ما بعد الفاء السببية على رفعه قليلاً، كقوله تعالى: ﴿ولا يُؤذنُ لهم فيعتذرون﴾[٢]، وقوله [من الطويل]:

٦٤٩ ـ أَلَمْ تَسْأَلِ الربعَ القَوَاءَ فينطقُ ... وهل تخبرنْك اليومَ بيداء سَمْلَقُ

وقوله [من الكامل]:

---

(١) عاد الشارح هنا إلى استكمال أنواع الطلب التي يُنصب بعدها الفعل المضارع.

(٢) المرسلات: ٣٦.

٦٤٩ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧؛ والأغاني ٨/ ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٤، ٥٢٥؛ والدرر ٤/ ٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٦، ٣٧؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٤ (سملق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥؛ والجنى الداني ص ٧٦؛ والدرر ٦/ ٨٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ورصف المباني ص ٣٧٨، ٣٨٥؛ والكتاب ٣/ ٣٧؛ ولسان العرب ١١/ ٣٠٠ (حدب)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١، ١٣١.

اللغة والمعنى: الربع: مكان الإقامة، أو الدار. القواء: الأرض المقفرة التي لا أنيس فيها. البيداء: الصحراء. السملق: الأرض التي لا نبات فيها، أو الأرض المستوية.

جرّد الشاعر من نفسه شخصًا يخاطبه بقوله: ألم تسأل عن أحبابك الدار التي أضحت موحشة بعد أن غادرها أهلها؟ ثم يستدرك فيقول: وهل تجيب صحراء مقفرة؟

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: حرف استفهام، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تسأل**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، والفاعل: أنت. «**الربع**»: مفعول به منصوب. «**القواء**»: نعت «الربع» منصوب. «**فينطق**»: الفاء: حرف استئناف، «ينطق»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. «**وهل**»: الواو: حرف عطف، «هل»: حرف استفهام. «**تخبرنك**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**اليوم**»: ظرف متعلّق بـ «تخبرنك». «**بيداء**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**سملق**»: نعت «بيداء» مرفوع بالضمة.

جملة «ألم تسأل الربع»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ينطق»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو، فتكون الجملة «هو ينطق»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هل تخبرنك...»: معطوفة على جملة «ألم تسأل» لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فينطق» حيث بقي الفعل المضارع مرفوعًا بعد فاء السببية، وهو مستأنف بعدها.

٦٥٠ ـ [ولَقَدْ تَرَكْتِ صَبيَّةً مَرْحُومةً] لـم تَـدْرِ مـا جـزعٌ عـلـيـكِ فَـتَـجْـزَعُ

جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب، لو نُصب. وكذا لا منع من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع[(١)]، إذا لم يُلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء، نحو: «اضربني وأضربك» بالرفع، وكذا في «أو»، قال الله تعالى: ﴿**تقاتلونهم أو يُسلمون**﴾[(٢)]، معنى الرفع فيه معنى النصب، أي: إلى أن يسلموا، جاز لك ألاّ تصرف في المواضع المذكورة إلى النصب، اعتمادًا على ظهور المعنى. والأكثر الصرف إليه بعد الأحرف الثلاثة.

وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب، لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية، والمضارع المرتفع بلا قرينة مُخلِّصةٍ للحال أو الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع، فلو أبقَوه مرفوعًا، لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حاليَّة الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فصَرْفه إلى النصب منبِّهٌ في الظاهر على أنه ليس معطوفًا، إذ المضارع المنصوب بـ«أنْ»: مفرد، وقبل الفاء المذكورة جملة، ومخلص المضارع[(٣)] للاستقبال اللائق بالجزائية، كما ذكرنا في المنصوب بعد «إذن»، فكان فيه شيئان: دفع جانب كون

---

٦٥٠ ـ **التخريج**: البيت لمويلك المزموم في خزانة الأدب ٨/ ٥٣١، ٥٣٤، ٥٣٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٠٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمحتسب ١/ ١٩٣.

اللغة: الصبية: الفتاة الصغيرة. مرحومة: موضع عطف. الجزع: عدم الصبر، والخوف.

المعنى: والله لقد خلفت بعدك بنتًا صغيرة تستحق العطف، ولو كانت تعرف الخوف والجزع لجزعت عليك.

الإعراب: **«ولقد»**: الواو: حسب ما قبلها، واللام: واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. **«تركت»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«صبية»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«مرحومة»**: صفة منصوبة بالفتحة. **«لم تدر»**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «تدر»: فعل مضارع مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«ما جزع»**: «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، «جزع»: خبر مرفوع بالضمة. **«عليك»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر (جزع). **«فتجزع»**: الفاء: استئنافية، «تجزع»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

جملة «تركت»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «لم تدر»: في محل نصب صفة. وجملة «ما جزع»: في محل نصب مفعول به. وجملة «تجزع»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «فتجزع» حيث رفع الفعل على الاستئناف والأحقيّة للفاء أن تكون سببية.

(١) يريد واو المعيّة.

(٢) الفتح: ١٦.

(٣) لعلّ في الكلام سقطًا، ولعلّ الأصل: وتقدير «أنْ» مخلص المضارع للاستقبال.

الفاء للعطف، وتقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، كما ذكرنا في «إذن» سواء.

وإنما اخترنا هذا[١] على قولهم: إن ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديرًا، فتقدير «زرني فأكرمَك»: ليكن منك زيارة فإكرام مني؛ لأن فاء السببية إن عطفت، وهو قليل، فهي إنما تعطف الجملة على الجملة، نحو: «الذي يطير فيغضب زيد: الذباب».

وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصَّرف[٢]: إنهم لمَّا قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصَّرف عن سنَن الكلام المتقدم مُرشدًا من أوَّل الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي إذن إمَّا واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، فمعنى «قُمْ وأقومَ»، أي: قُمْ وقيامي ثابت، أي: في حال ثبوت قيامي، وإمَّا بمعنى «مع»، وهي لا تدخل إلا على الاسم. فلما قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى «قمْ وأقومَ»، أي: قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم، فنصبوا ما بعد الواو. ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصَيَّد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي: ليكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوصيَّة على معنى الجمع، كما لم يكن، في تقديرهم، في الفاء معنى السببيَّة، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو: «كلُّ رجل وضيعته»، والأَولى في قصد النصوصية في شيء على معنًى أن يُجعل على وجه يكون ظاهرًا فيما قصد النصوصية عليه.

وإنما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير حاصلة المصادر، فتكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، ويكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة، على ما قبل فاء السببيَّة، التي هي أكثر استعمالاً من الواو في مثل هذا الموضع، أعني في انتصاب المضارع بعدها، وذلك لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، وفي صرف ما بعدها عن سنن العطف، لقصد السببية في إحداهما والجمعية في الأخرى، وأيضًا لقرب معنى الجمعيَّة من التعقيب الذي هو لازم السببية.

---

(١) أي إنّ ما بعد الفاء من المصدر المؤوّل مبتدأ محذوف الخبر.

(٢) أي: واو المعيّة.

ثم اعلمْ، أنه لمَّا كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، صارت الفاء مع ما بعدها أشدَّ اتصالاً بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية، فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله، نحو: «هل تُعطي فيأتِيك، زيدًا»، ويتوسط أيضًا بين أداة الاستفهام التي هي «هل» أو الظرف، أو «كيف»، أو «لِمَهْ»، وبين الفعل المستفهم عنه، نحو: «هل فآتيك تخرج»؟ و «متى فأكرِمْك تزورني»؟ و «كيف فأستقبلك تجيئني»؟ و «لِمَ فأسير تسير»؟

ويجوز أيضًا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح، ولقيام هذا الجواب مقامه، لأنه في اللفظ كالجزاء مما هو كالشرط، تقول: «متى، فأسيرَ معك»؟ أي: متى تسير فأسيرَ معك؟ ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء، لأن كل واحد منهما، في اللفظ، جملة ظاهرة.

قالوا: ولا جواب للجواب بالفاء، ولا يجاب أيضًا الشيء الواحد بجوابين، فقوله تعالى: **﴿ولا تطردِ الذين يَدْعُون ربَّهم بالغَداةِ والعَشِيّ﴾**[1] جوابه قوله: **﴿فتكونَ من الظالمين﴾**[2]، وقوله: **﴿ما عليك من حِسابِهم من شيءٍ، وما مِن حِسابك عليهم من شيءٍ فتَطْرُدَهم﴾**[3] جملة متوسطة بينهما؛ ويجوز أن يكون «فتكونَ» معطوفًا على «فتطردَهم».

وإنما لم يُجَب بجوابين، لأنه كالشرط والجزاء، ولا تجاب كلمة الشرط بجوابين.

ومعنى النفي في نحو: «ما تأتينا فتحدثنا»: إن تأتنا تحدثنا، انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الإتيان، كقوله تعالى: **﴿لا يُقضى عليهم فيَموتوا﴾**[4]، هذا هو القياس، وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يُجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجَب موجَبًا، ويدخل عليه كلمة «إن»، ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءً، كما تقول في قوله تعالى: **﴿ولا تَطْغَوْا فيه فيَحِلَّ عليكم غضبي﴾**[5]، أي: إن تطغوا فحلول الغضب حاصل.

ويجوز أيضًا أن يكون النفي راجعًا إلى الحديث في الحقيقة لا إلى الإتيان، أي: ما يكون منك إتيان بعده حديث وإن حصل الإتيان؛ وبهذا المعنى، ليس في الفاء معنى السببيَّة، وحقُّ الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية، لكنه إنما انتصب، على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء.

---

(١) الأنعام: ٥٢.
(٢) الأنعام: ٥٢.
(٣) الأنعام: ٥٢.
(٤) فاطر: ٣٦.
(٥) طه: ٨١.

وإنما قلنا إن الفاء بهذا المعنى ليست للسببية، لأن قولك: «إن أتيتني حدثتني» مخالف في المعنى لقولك: «تأتيني ولا تحدثني»، بل إنما يعطي هذه الفائدة، معنى فاء العطف الصِّرف، إمَّا عاطفة للاسم على الاسمْ، نحو: ما كان منك إتيان فحديث، على ما يؤوِّلون به مثل هذا المنصوب؛ وإمَّا عاطفة للفعل على الفعل، نحو: «ما تأتيني فتحدثني» بالرفع، فيكون النفي في الموضعين شيئًا واحدًا واقعًا على المعطوف والمعطوف عليه معًا، فيكون المجموع المقيَّد بقيد تعقب الحديث إياه منفيًا، والمركب من جزأين ينتفي بانتفاء جزأيه معًا، وبانتفاء كل واحد من جزأيه، أيضًا، فعلى الأول، يكون المعنى: ليس منك إتيان ولا حديثٌ معه.

ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿**ولا يُؤذَنُ لهم فيَعتذرون**﴾[1]، بهذا المعنى.

وعلى نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى: منك إتيان، لكن لا حديث بعده، ومنه قول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة[2]: «لا يخرج لكم من أمري رضًى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه».

ولا يجوز أن يبقى الأول فقط، لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان، لا يكون من دون الإتيان. بَلَى، إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف، لا معطوفًا على الفعل الأول، جاز هذا المعنى، فيكون المراد: ما تأتينا، فأنت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا، كما قال [من الخفيف]:

٦٥١ ـ غيرَ أنَّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرجِّي ونُكْثِرُ التَّأَميلا

---

(١) المرسلات: ٣٦.

(٢) ص ٢٠٨.

٦٥١ ـ **التخريج**: البيت لبعض الحارثيين في خزانة الأدب ٨/ ٥٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ والكتاب ٣/ ٣١، ٣٣، وللعنبري في شرح المفصل ٧/ ٣٦؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمقرب ١/ ٢٦٥.

اللغة: الترجي: الأمل.

المعنى: إذا لم تأتنا بما يدفع الشك عن نفوسنا، فنحن نأمل خلاف ذلك.

الإعراب: «**غير**»: اسم منصوب على الاستثناء. «**أنّا**»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها مضاف إليه مجرور. «**لم تأتنا**»: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «تأت»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: أنت. «**بيقينٍ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تأت). «**فنرجي**»: الفاء: استئنافية، «نرجي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «**ونكثر**»: الواو: عاطفة، «نكثر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «**التأميلا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «لم تأتنا»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «نرجي»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف=

أي: فنحن نرجِّي.

ويجوز مع الرفع أيضًا أن تكون الفاء للسببية، والمبتدأ محذوف، فيكون معنى الرفع والنصب سواء، وإنما لم يصرفه إلى النصب لعدم اللبس، كما ذكرنا قبل، فيكون قوله تعالى: ﴿**وَدُّوا لو تُدْهِنُ فيُدهنون**﴾[(١)]، منه، أي: فهم يدهنون؛ وكذا قوله تعالى: ﴿**ولا يُؤذنُ لهم فيَعتذرون**﴾[(٢)]، أي: فهم يعتذرون، فكأنه قال: «فيدهنوا»، و «فيعتذروا»، كما أن قوله تعالى: ﴿**فأنتم فيه سواء**﴾[(٣)] بمعنى: فتستووا، وكذا قوله [من الطويل]:

ألم تسألِ الربعَ القواءَ فينْطِقُ[(٤)]

وقوله [من الكامل]:

لم تدرِ ما جَزَعٌ عليكِ فتجزَعُ[(٥)]

ولا أرى بأسًا من أن لا يقدر في مثله المبتدأ، لأن فاء الجزاء قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بـ «لا»، من غير تقدير مبتدأ، كما يجيء في المجزوم، لكن الاستئناف والسببية مع تقدير المبتدأ أظهر.

وقال سيبويه[(٦)]: المعنى: فهي مما ينطق، بناء على توهمات الشعراء وتخيُّلاتهم، ثم رجع وقال: وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق.

وقد لا يُصرف بعد واو الجمعية أيضًا إلى النصب، أمنًا من اللبس، كما ذكرنا في نحو: «إيتني وأكرمك» بالرفع، لأن واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت، كما ذكرنا في باب الحال، نحو قولك: «قمت وأضرب زيدًا»، أي: وأنا أضرب زيدًا.

وكذا ربَّما لا يصرف، كما ذكرنا، بعد «أو» العاطفة إلى النصب، نحو قوله تعالى: ﴿**تقاتلونهم أو يُسلمون**﴾[(٧)]، مع أنه[(٨)] بمعنى «إلاَّ» أمنًا من اللبس، فإن «أو» في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى: لا بدَّ من أحد الأمرين: القتال أو الإسلام، وفيه إيماء إلى معنى «إلى»، أو «إلاَّ».

= تقديره: نحن. وجملة «نحن نرجي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نكثر التأميلا»: معطوفة على جملة «نرجي» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «فنُرجي» حيث رفعه على أنه فعل جديد بعد الفاء المستأنفة.

(١) القلم: ٩.
(٢) المرسلات: ٣٦.
(٣) الروم: ٢٨.
(٤) تقدّم بالرقم ٦٤٩.
(٥) تقدم بالرقم ٦٥٠.
(٦) الكتاب ٣/ ٣٧.
(٧) الفتح: ١٦.
(٨) أي: لفظ «أو».

فللرفع بعد الفاء إذن أربعة معانٍ، كما تقدم، وللنصب معنيان، عند سيبويه[١]، وإنما جاز النصب عنده في المعنى الثاني، مع أن الفاء ليست للسببية، تشبيهًا للفاء وما بعدها بفاء الجزاء، لكونها فاء بعدها مضارع كائنًا[٢] بعد نفي، كما شُبِّه في: ﴿كُنْ فيَكُون﴾[٣]؛ والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال، كقولهم: «لا يسعني شيء فيعجز عنك»، أي: إنْ وسِعني شيء لم يعجز عنك، قال [من الطويل]:

٦٥٢ ـ وما قامَ منَّا قائِمٌ في نَدِيِّنا ... فيَنْطِقُ إلاّ بالتي هي أَعْرفُ

وقال [من الطويل]:

وما حَلَّ سَعْدِيٌّ غريبًا بِبَلْدَةٍ ... فينسب، إلاّ الزبرقان له أبُ[٤]

أي يحل ولا ينسب. . ، ولولا أن ما بعد الفاء في البيتين منفي، لَمَا جاز الاستثناء، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب.

وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية، كقولك: «دعني ولا أعود»، أي: وأنا لا أعود على كل حال؛ وبعد «أو» من غير معنى «إلى» أو «إلاّ»، كما

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠ ـ ٢٣.

(٢) قوله: «كائنًا» حال من كلمة «مضارع»، والرضيّ يُجيز مجيء الحال من النكرة.

(٣) البقرة: ١١٧.

٦٥٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢؛ والرد على النحاة ص ١٥٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ والكتاب ٣/ ٣٢؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧١.

اللغة: النديّ: مجلس القوم ومتحدّثهم. إلاّ بالتي هي أعرف: بالأشياء التي هي معروفة.

الإعراب: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«ما»: حرف نفي. **«قام»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. **«منا»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. **«قائم»**: فاعل «قام» مرفوع بالضمة. **«في»**: حرف جرّ. **«ندينا»**: اسم مجرور، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لِـ «قائم». **«فينطق»**: الفاء: حرف استئناف، و «ينطق»: (بالرفع) فعل مضارع مرفوع، (ولم يُنصب لأنّ النفي ليس بخالص)، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«إلاّ»**: حرف استثناء. **«بالتي»**: الباء: حرف جر، «التي»: اسم موصول مبنيّ على السكون في محلّ جرّ صفة لاسم محذوف، والتقدير: بالأشياء التي. **«هي»**: ضمير منفصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع مبتدأ. **«أعرف»**: خبر مرفوع بالضمة.

جملة «ما قام قائم»: بحسب الواو. وجملة «فينطق»: استئنافية. وجملة «هي أعرف»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

الشاهد فيه قوله: «فينطق» حيث جاء النفي بالمعنى الثاني فهو منصبٌّ على «ينطق» في المعنى، والتقدير: إن قام منا قائم لم ينطق إلاّ بالتي هي أعرف.

(٤) تقدّم بالرقم ١٨٥.

تقول: «أنا أسافر، أو أقيم»، حكمتَ أوّلاً بالسفر، ثم بَدَا لك، فقلت: «أو أقيم»، أي: أو أنا أقيم، أي: بل أنا أقيم.

وجوَّز سيبويه[1] الرفع في قوله [من الطويل]:

٦٥٣ ـ فقلتُ لَهُ لا تبكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نموت فَنُعْذَرا

إمّا على العطف على «نحاول»، أو على القطع، أي: نحن نموت.

وقولهُ تعالى: ﴿أو يرسلُ رسولاً﴾[2] بالرفع، مقطوع، أي: هو يُرسل.

وقولُه [من البسيط]:

٦٥٤ ـ إنْ تركَبُوا فرُكُوبُ الخيلِ عادَتُنا أو تنزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

---

(١) الكتاب ٣/٤٧، وفيه: «ولو رفعت لكان عربيًا جائزًا على وجهين: على أن تُشركَ بين الأوّل والآخر، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعًا من الأول، يعني: أو نحن نموت».

٦٥٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٦٦؛ والأزهيّة ص ١٢٢؛ وخزانة الأدب ٤/٢١٢، ٨/٥٤٤، ٥٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٩؛ وشرح المفصّل ٧/٢٢، ٣٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨؛ والكتاب ٣/٤٧؛ واللامات ص ٦٨؛ والمقتضب ٢/٢٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٣١٣؛ والجنى الداني ص ٢٣١؛ والخصائص ١/٢٦٣؛ ورصف المباني ص ١٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤؛ واللمع ص ٢١١.

المعنى: يخاطب الشاعر رفيقَه عمرَو بن قميئة حين استصحبه في مسيره إلى قيصر الروم ليساعده على بني أسد، فقال له: لا تبك إنّما نحاول طلب الملك، أو نموت فيعذرنا الناس.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محل رفع فاعل. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قال». **«لا»**: ناهية جازمة. **«تبك»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة. **«عينك»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير، في محلّ جرّ بالإضافة. **«إنّما»**: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لدخول «ما» عليه. **«نحاول»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن. **«ملكًا»**: مفعول به منصوب. **«أو»**: عاطفة. **«نموت»**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة، ويجوز فيه الرفع (وهو موطن الشاهد)، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن. **«فنعذرا»**: الفاء: حرف عطف، «نعذرا»: فعل مضارع للمجهول منصوب، والألف للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: نحن.

جملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تبك...»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «نحاول ملكًا»: تعليلية لا محلّ لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نموت»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «نموت» حيث جوّز فيه سيبويه الرفع إمّا بالعطف على «نحاولُ»، أو على القطع، أي: نحن نموت.

(٢) الشورى: ٥١.

٦٥٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٨/٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣؛ والدرر ٥/٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٦؛ والكتاب ٣/٥١؛ والمحتسب ١/١٩٥؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٦٩٣؛ وهمع الهوامع ٢/٦٠. =

عند الخليل محمولٌ على المعنى، أي: تركبون أو تنزلون، كقوله [من الطويل]:

مشائِيمُ ليسوا مُصْلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرابُها[١]

وقال يونس: هو على القطع، أي: بل أنتم نازلون، و «أو» بمعنى «بل» كما يجيء في حروف العطف، كما في قوله تعالى: ﴿إلى مِائة ألفٍ أو يَزيدون﴾[٢]، أي: بل هم يزيدون.

وقد يُقطع بعد الواو، والفاء، و «ثُمَّ» في غير هذا الباب، أي في غير الجمعية، قال [من الطويل]:

٦٥٥ ـ على الحكمِ المأتيِّ يومًا إذا قَضَى حكومَتَه أن لا يجورَ ويقْصِدُ

= **اللغة**: نُزُل: جمع نازل، والنزول عن الخيل يكون عند اشتداد المعركة.

المعنى: إن تحاربوا وأنتم على الخيول فنحن الفرسانُ، فإن حمي الوطيس ونزلتم عن خيولكم تضاربون بالسيوف نزلنا كذلك.

الإعراب: **«إن»**: حرف شرط جازم. **«تركبوا»**: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) بحذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل، في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«فركوب»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ركوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«الخيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«عادتنا»**: خبر مرفوع بالضمة، و «نا»: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. **«أو»**: حرف عطف. **«تنزلون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. **«فإنّا»**: الفاء: إمّا رابطة لجواب شرط مقدر، وإمّا استئنافية، «إنا»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل، في محل نصب اسم «إنّ». **«معشر»**: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة. **«نزل»**: صفة مرفوعة بالضمة.

جملة «إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تركبوا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «ركوب الخيل عادتنا»: في محل جزم جواب شرط جازم. وجملة «تنزلون»: معطوفة على معنى «إن تركبوا». وجملة «فإنا معشر نزل»: إمّا في محل جزم جواب شرط مقدر، وإمّا استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «إن تركبوا... أو تنزلون» حيث عطف «تنزلون» على معنى «إن تركبوا»، والتقدير: أتركبون أو تنزلون. وقيل: هو على القطع، أي: بل أنتم تنزلون.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) الصافات: ١٤٧.

٦٥٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي اللحام التغلبي في خزانة الأدب ٨/ ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٢؛ وشرح المفصل ٣٨/٧، ٣٩؛ ولعبد الرحمن بن أم الحكم في الكتاب ٥٦/٣؛ ولأبي اللحام أو لعبد الرحمن في لسان العرب ٣/ ٣٥٣ (قصد)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٧٧٨/٢؛ والمحتسب ١/ ١٤٩، ٢/ ٢١.

اللغة: الحَكَم: الحاكم. المأتي: اسم المفعول من أتى. لا يجور: لا يظلم أو لا يميل عن الحق.

المعنى: يجب على الشخص الذي يتولى الحكم والقضاء بين الناس أن لا يتجاوز الحق، بل يجب أن يعدل في حكمه.

=

لم ينصب «يقصد» لأنه احتمل مع النصب أن يكون معطوفًا على «يجور» المنفي، فيكون المعنى: على الحكم أن لا يجورَ ولا يقصد، وهو تناقض. ويحتمل أن يكون عطفًا على «لا يجور»، الكائن بمعنى: يعدل، بمعنى على الحكم أن لا يجور وأن يقصد، فترك العطف خوفًا من اللبس، ورفع على القطع، أي: وهو يقصد، كما تقول: «زيد يجيء إذا اشتهيت مجيئه»، فالمعنى: ينبغي له أن يقصد، أي: أن لا يجور.

وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية، كما ذكرنا في قوله [من الخفيف]:

...فنرجّي ونكثر التأميلا[1]

ومثله قوله [من الطويل]:

٦٥٦ ـ فما هو إلاّ أن أراها فجاءَةً　　فأبهت حتى ما أكادُ أجيبُ

= **الإعراب**: **«على الحكم»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم. **«المأتي»**: صفة لـ«الحكم» مجرورة مثله. **«يومًا»**: ظرف زمان متعلق باسم المفعول «المأتي». **«إذا»**: ظرف زمان متعلق بالفعل «يجور» مبني على السكون في محل نصب. **«قضى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«حكومته»**: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«أن لا يجور»**: «أن»: حرف مصدري ونصب، «لا»: نافية، «يجور»: فعل مضارع منصوب بـ «أن»، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يجور) مبتدأ مؤخر. **«ويقصد»**: الواو: حرف استئناف، «يقصد»: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «قضى حكومته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «يقصد»: استئنافية لا محل لها. وجملة «على الحكم أن لا يجور»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «أن لا يجور ويقصد» حيث رفع الفعل «يقصد» على القطع الذي قد يجيء بعد الواو غير الجمعية.

(١) تقدم بالرقم ٦٥١.

٦٥٦ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٥٢٢؛ والحماسة الشجريّة ١/ ٥٢٨؛ وسمط اللآلي ص ٤٠٠؛ وللمجنون في ديوانه ص ٤٩؛ وللأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٣؛ والأغاني ٤/ ٢٥٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٧؛ ولعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٠، ٥٦١؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٨؛ والشعر والشعراء ص ٦٢٦.

اللغة: فُجاءَة: بَغْتة. أُبهَتُ: أُدْهَشُ، وأتحيَّرُ.

المعنى: إذا ما قَصَدْتُ الحبيبة لم يكن مني إلا أن أُفاجأ برؤيتها فيعقد لساني، وكأنّي غير قادر على الكلام.

الإعراب: **«فما»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و «ما»: نافية مهملة. **«هو»**: مبتدأ، مبني على الفتح محلُّه الرفع. **«إلا»**: حرف حصر. **«أنْ»**: حرف ناصب، ومصدري. **«أراها»**: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتح المقدر على الألف للتعذر، و «ها»: مفعول به مبني على السكون محلُّه النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «أرى» خبر للمبتدأ «هو»، =

يروى بنصب «أبهت»، ورفعه على القطع، أي: فأنا أبهت.

* * *

قوله: «والواو بشرطين: الجمعية، وأن يكون قبلها مثل ذلك». أي: يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد، ويكون قبلها أمر، نحو: «زرني وأزورك»، أو نهي، نحو [من الكامل]:

٦٥٧ ـ لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

= والتقدير: ما هو إلا رؤيتي إياها. «فُجاءَة»: حال على تأويل (مُفَاجَأً بها)، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: إلا أن أفاجأ فُجَاءة. «فأَبْهَتُ»: الفاء: حرف عطف، «أبهت»: روي بالنصب معطوفًا على الفعل «أراها»، وروي بالرفع على القطع، أي: فأنا أبهت. والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «حتى»: حرف غاية وابتداء. «ما»: نافية مهملة. «أكادُ»: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «أجيبُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا.
جملة «ما هو إلا رؤيتي أياها»: بحسب الفاء التي قبلها. وجملة «أُفاجأ فجاءة» على أحد التقديرين السابقين: حالية محلُها النصب. وجملة «أُبْهَتَ»: معطوفة على خبر المبتدأ «هو» في حال رُفِعَ «أَبْهَتُ».
الشاهد فيه: جَوَاز الرفع على القطع في «أبْهَت»، والنصب عطفًا على «أراها».

٦٥٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤؛ والأزهية ص ٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣؛ وللمتوكل اللَّيثي في الأغاني ١٢/ ١٥٦؛ وحماسة البحتري ص ١١٧؛ والعقد الفريد ٢/ ٣١١؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٧/ ٤٤٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر ٤/ ٨٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٣؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٤ـ ٥٦٧؛ وللأخطل في الرد على النحاة ص ١٢٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٤؛ والكتاب ٣/ ٤٢؛ ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٩٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨١؛ وجواهر الأدب ص ١٦٨؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ ورصف المباني ص ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٩ (وا)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦١؛ والمقتضب ٢/ ٢٦.
المعنى: احذرْ أن تنهى عن عمل شائن وتأتي مثله، وإلاّ لزمك العار الكبير.
الإعراب: «لا»: ناهية. «تنه»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، والفاعل: أنت. «عن خلق»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تنه». «وتأتي»: الواو: للمعيّة، «تأتي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد واو المعيّة، والفاعل: أنت، والمصدر المؤوّل من «أن تأتي» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. «مثله»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة، «عار»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ذلك عارٌ. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «عار». «إذا»: ظرف يتضمّن معنى الشرط، متعلق بجوابه المحذوف. «فعلت»: فعل ماض. والتاء: فاعل. «عظيم»: نعت لـ «عار» مرفوع. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا فعلت ذلك فإنّه عار عظيم عليك». =

أو استفهام، نحو: «هل تزورني وتعطِيَني»؟ أو تمنٍّ، نحو: «ليتك عندنا وتكرمَنا»؛ أو تحضيض، نحو: «هلاّ تزورونا وتكرمَنا»؛ أو عَرْض، نحو: «ألاَ تزورنا وتكرمَنا».

والنحاة يؤوِّلون هذا بواو العطف، نحو: ليكن منك زيارة وزيارة مني، وقد ذكرت ما هو عليه في الفاء.

* * *

قوله: «وأو، بشرط معنى إلى أن». معنى «أو» في الأصل: أحد الشيئين أو الأشياء، نحو: «زيد يقوم أو يَقعُد»، أي: يعمل أحد الشيئين، ولا بدَّ له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأنَّ الفعل الأول يمتدّ إلى حصول الثاني، نصبت ما بعد «أو»، فسيبويه[1] يقدره بـ «إلاّ»، وغيره بـ «إلى»، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسَّرته بـ «إلاّ»، فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، أي: ولألزمنّك إلاّ وقت أن تعطيني، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل «أو»؛ وعند من فسَّره بـ «إلى»: ما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ «أو» التي بمعنى «إلى».

هذا، وقال سيبويه[2] في قول الشاعر [من الطويل]:

٦٥٨ ـ وما أنا للشَّيءِ الذي ليسَ نافعي وَيَغْضَبَ مِنْه صاحِبي بقَؤُولِ

= جملة «لا تنه...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة، أو ابتدائية. وجملة «ذلك عار عليك»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة، أو تفسيرية. وجملة «فعلت»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «وتأتي» حيث جاءت الواو دالّة على المعيّة وقبلها نهي، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـ «أَن» مضمرة. ولا يجوز أن نسمّي ما بعدها مفعولاً معه لأنّه فعل، وليس باسم.

(١) الكتاب ٣/ ٤٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٦. وفيه أن الرفع جائز حسن.

٦٥٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص ٧٦؛ والردّ على النحاة ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٦٩، ٥٧٣؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٦؛ والكتاب ٣/ ٤٦؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٤؛ والمقتضب ٢/ ١٩؛ والمنصف ٣/ ٥٢.

المعنى: لست ممن يقول قولاً يغضب صاحبي منه، ولا سيّما إذا لم يكن قولي هذا ينفعني شيئًا.

الإعراب: **«وما»**: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي يعمل عمل (ليس). **«أنا»**: ضمير منفصل في محل رفع اسم (ما). **«للشيء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (قؤول). **«الذي»**: اسم موصول في محلّ جرّ صفة (الشيء). **«ليس»** فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو. **«نافعي»**: خبر (ليس) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل، في محلّ جرّ مضاف إليه. **«ويغضب»**: الواو: للعطف، و «يغضب»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الواو، وعلامة نصبه الفتحة، ويجوز فيه الرفع. **«منه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يغضب). **«صاحبي»**: =

يجوز رفع «يغضب» ونصبه، أمَّا الرفع فلعطفه على الصلة، أعني قوله: «ليس نافعي»، وقال أبو علي، في كتاب الشعر: بل هو عطف على «نافعي»؛ وليس بشيء، لأنه يكون المعنى إذن: ما أنا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي، أي: لا أقول شيئًا لا يغضب منه صاحبي، وهذا ضد المقصود.

وإذا نصبته[1] فهو على الصَّرف[2]، قال المبرّد: لا يجوز ذلك، لأن مراد الشاعر: الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله.

قلت: الذي قاله، إنما يلزم لو جعلنا هذا الصَّرف في سياق قوله: «ليس نافعي»، لأنه يكون المعنى إذن: لا أقول قولاً لا يجمع النفع وغضب صاحبي، وأمّا إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو: «ما أنا»، فلا يفسد المعنى، لأنه يكون المعنى إذن لا يكون مني القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه، وذلك إمَّا بانتفائهما معًا، أو بانتفاء أحدهما، لأن المركب ينتفي بانتفاء أحد جزأيه، كما ينتفي بانتفاء مجموعهما، فتقدم الواو على ما هو منفيّ حقيقة، أعني القول الذي تضمنه قوله: «بقؤول»، كتقدّم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك: «متى فأكرمك تكرمني»؟ كما تقدم في تعليل ذلك.

وقال سيبويه[3]، وتبعه أبو علي: إنَّ «يغضب» المنصوب معطوف على «الشيء»، أي: الذي غَضبُ صاحبي منه، أي: لمسبَّب غضَبِ صاحبي.

وفيه نظر، لأن الضمير في «منه» يرجع إلى الشيء غير النافع، فيكون المعنى: وما أنا بقؤول لشيءٍ منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني، ولا معنى لهذا الكلام.

ولا يجوز أن يرجع الضمير إلى المضاف المقدر، لأنه إنما أضفته إلى الغضب ليعلم أن الغضب منه، فلا يحتاج إلى لفظ «منه»، كما بيَّنَّا في الظروف المضافة إلى الجمل أن نحو قولك: «يومَ تسود فيه الوجوه»: قبيح.

* * *

= فاعل (يغضب) مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل، في محلّ جرّ بالإضافة.
«بقؤول»: الباء: حرف جرّ زائد، «قؤول»: مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر (ما).
جملة «ما أنا بقؤول»: حسب ما قبلها. وجملة «ليس نافعي»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «يغضب» (في حال الرفع): معطوفة على جملة «ليس نافعي» لا محلّ لها.
الشاهد فيه قوله: «ويغضب» حيث جوّز سيبويه فيه الرفع والنصب.

(١) أي: إذا نصبت الفعل «يغضب». (٢) أي: على أنّ الواو للمعيّة.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦.

١١ ـ إضمار «أن» بعد حروف العطف

قال ابن الحاجب:

وبعد العاطفة إذا كان المعطوف عليه اسمًا.

* * *

قال الرضيّ:

عطف على «حتى» في قوله: «وحتى إذا كان مستقبلاً»، أي: العاطفة يقدَّر بعدها «أن»، نحو قولها [من الوافر]:

لَلُبْسُ عباءَةٍ وتَقَرَّ عيني ... أَحبُّ إليَّ مِنْ لبسِ الشفوفِ[(١)]

ليكون الاسم معطوفًا على اسم، وكذا العطف بالفاء وغيره، نحو: «أعجبني ضرب زيد فيشتم، وضرب زيد ثم يشتم، وضرب زيد أو يشتم».

والواو، والفاء، و «أو»، في مثل هذه المواضع، لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء[(٢)].

* * *

١٢ ـ إظهار «أنْ» جوازًا، ووجوبًا

قال ابن الحاجب:

ويجوز إظهار «أَنْ» مع لام «كي»، والعاطفة، ويجب مع «لا» في اللام.

* * *

قال الرضيّ:

أخذ يبيِّن المواضع التي يجوز فيها إظهار «أن» المقدرة، والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب إظهار «أن»؛ فالذي يبقى بعد القسمين، هو الموضع الذي لا يجوز فيه إظهارها؛ فنقول:

إنما جاز إظهارها مع لام «كي» والعاطفة واللام الزائدة، لا للجحود، نحو: ﴿**وأُمِرتُ لأَنْ أكُونَ**﴾[(٣)]، لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح، نحو: «جئتك للإكرام»، و «أعجبني ضرب زيد وغضبه»، و «أردت لضربك»، كقوله تعالى: ﴿**رَدِفَ لَكُم**﴾[(٤)]، فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو «أن» المصدرية.

---

(١) تقدم بالرقم ٦٤٣.

(٢) قوله: «والانتهاء»، يعني أنّها في حالة النصب تكون بمعنى «إلى أَنْ».

(٣) الزمر: ١٢.

(٤) النمل: ٧٢.

وأمَّا لام الجحود، فلمَّا لَم تدخل على الاسم الصريح، لم يظهر معها ذلك، وكذا «حتى» لم يظهر بعدها، لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كي»، وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح، كما مرَّ، وحُمِل عليها التي بمعنى «إلى»، لأن المعنى الأول أغلب من التي يليها المضارع.

وأمَّا الفاء، والواو، و «أو»، فلأنها لمَّا اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء، كما تقدم، صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب بعدها؛ وقد ظهرت «أن» بعد «أو» في الشعر، قال [من الكامل]:

٦٥٩ ـ أقضي اللبانَةَ لا أفرِّطُ ريبةً أو أنْ يلومَ بحاجةٍ لوَّامُها

وأمَّا وجوب الإظهار مع لام «كي» إذا وَلِيها «لا»، فلاستكراه اللامين المتواليين.

وأمَّا قول المصنف: «لأنهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام»، ففيه نظر، لأن «لا» من بينها[1] يدخلها العوامل، نحو: «كنت بلا مال»، و ﴿وحَسِبوا أن لا تكونَ فتنةٌ﴾[2].

والكوفيون جوَّزوا إظهار «أن» مع لام الجحود[3]، بدلاً من اللام وتأكيدًا له، لأن مذهبهم أن اللام هي الناصبة بنفسها، ويجوزون تقديم معمول

---

٦٥٩ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٦، ٥٧٧؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٦ (جوب).

اللغة: اللبانة: الحاجة. اللوّام: مبالغة لائم، وهو من اللوم. فَرّط بالشيء: لم يحرص عليه، وضَيَّعه. الريبة: الحاجة. وقضى حاجته: نالها وبلغها.

المعنى: يريد أنّه يقضي وطره، ولا يفرّط في طلب بغيته، ولا يدع حاجةً إلا أن يلومه لائم، أي: إنَّه لا يمكنه الاحتراز من لوم اللوّام.

الإعراب: **«أقضي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«اللبانة»**: مفعول به منصوب. **«لا»**: نافية مهملة. **«أفرِّطُ»**: مثل «أقضي» إلا أن علامة رفعه ظاهرة. **«ريبة»**: مفعول به منصوب. **«أو»**: حرف عطف. **«أن»**: حرف ناصب ومصدري. **«يلوم»**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يلوم» معطوف على مصدر منتزع مما تقدم، والتقدير: «لا يكون تفريط مني بحاجة أو لومُ اللوَّام في هذه الحاجة»، والمعنى: إلا أن يلوموا فيها، أو إلى أن يلوموا فيها. **«بحاجة»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلوم». **«لوَّامُها»**: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر.

جملة «أقضي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا أفرِّط»: حال من فاعل «أقضي» محلها النصب.

الشاهد فيه: أنَّ «أنْ» قد ظهرت بعد «أو» في الشعر للضرورة.

(١) أي: من بين حروف العطف. (٢) المائدة: ٧١.

(٣) انظر المسألة الثانية والثمانين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٩٣ ـ ٥٩٧.

الفعل بعدها عليها، خلافًا للبصريين، واستدلوا بقول الشاعر [من الطويل]:

٦٦٠ ـ لَقَدْ عَذَلَتْني أمُّ عَمْرو، ولم أَكُنْ   مقالتَها ما كُنتُ حيًّا لأَسْمَعا

لأن اللام عندهم هي الناصبة، وليست مصدرية؛ وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب، أي: ما كنت أسمع مقالتها، ثم كرر «لأسمعا» مفسِّرًا للمضمر.

* * *

واعلم أنَّ «أنْ» تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرًا، لكنه ليس بقياس، كما في تلك المواضع، فلا تعمل لضعفها، نحو قولهم: «تسمعُ بالمعيديّ خير من أن تراه»، ومنه: «عساك تفعلُ كذا»، على رأي، كما مرَّ في المضمرات.

ويقلُّ ذلك إذا كان مقدَّرًا باسم مرفوع، كما في: «تسمع بالمعيديّ...» ولاسيما إذا كان فاعلاً؛ وقد جاء قوله [من الطويل]:

---

٦٦٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٥٧٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٦؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٩.

اللغة: عذل: لام وعاتب.

المعنى: لقد عاتبتني أم عمرو مع أنني لم أكن يومًا لأسمع عتابها ولومها لي.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: حرف ابتداء وتوكيد، «قد»: حرف تحقيق. **«عذلتني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«أم»**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **«عمرو»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«ولم»**: الواو: حرف استئناف. **«لم»**: حرف جزم ونفي وقلب. **«أكن»**: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: أنا. **«مقالتها»**: مفعول به مقدّم للفعل «أسمع»، وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. **«ما كنت»**: «ما»: مصدرية، «كنت»: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع اسمها. **«حيًا»**: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «أسمع». **«لأسمعا»**: اللام: لام الجحود، «أسمعا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة وجوبًا، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بـ «أكن».

جملة «عذلتني أم عمرو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لم أكن...»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «مقالتها» أراد «ولم أكن لأسمع مقالتها»، وقدم منصوبَ «لأسمع» عليه، وفيه لام الجحود، فدلّ على جواز ذلك.

٦٦١ ـ جزعتُ حِذارَ البينِ يومَ تَحَمَّلُوا ... وحقَّ لمثلي يا بثينةُ يَجْزَعُ

وقد تنصب مضمرة شذوذًا، كقوله [من الطويل]:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى[1]

يُروى رفعًا ونصبًا، والكوفيون يجوِّزون النصب في مثله قياسًا.

* * *

٦٦١ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٤؛ والخصائص ٢/ ٤٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥؛ وشرح المفصل ٤/ ٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٧٣ (دنا)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ٣٢.

اللغة: جَزِعَ الرجل: ضعف عن حمل ما حَلَّ به، ولم يجد صبرًا عليه. البين: البعد والفراق. تحملوا: ارتحلوا.

المعنى: لقد خفت من الفراق يومَ هَمَّ قوم الحبيبة بالرحيل، وجدير بمثلي أن يخاف فراق من يهوى.

الإعراب: «**جَزِعْتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**حِذار**»: مفعول لأجله منصوب. «**البين**»: مضاف إليه مجرور. «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «جزعت». «**تحملوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «**وحقّ**»: الواو: حالية، «حُقَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «**لمثلي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حُقَّ»، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. «**يا**»: حرف نداء. «**بثينة**»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «**يجزع**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة، ومن الفعل «يجزع» نائب فاعل للفعل «حُقَّ»، ويرى بعضهم أن جملة «يجزع» نفسها هي نائب الفاعل ولا حاجة إلى تقدير «أن» المصدرية، ولا إلى تأويل المصدر.

جملة «جزعتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تحملوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «حُقَّ...»: حالية محلها النصب. وجملة «يا بثينة»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الأصل «أن يجزع» فحذفت «أن» وارتفع الفعل بعدها.

(١) تقدم بالرقم ١٠.

جوازم الفعل المضارع

قال ابن الحاجب:

وينجزم بـ «لَمْ»، و «لمَّا»، ولام الأمر، و «لا» في النهي، وكَلِم المجازاة، وهي: «إنْ»، و «مَهْما»، و «إذْما»، و «حَيْثما»، و «أين»، و «متى»، و «مَنْ»، و«ما»، و «أنّى»؛ وأمّا مع «كيفما» و «إذا»، فشاذ، و بـ «إنْ» مقدَّرة.

* * *

قال الرضيّ:

هذا ذكر الجوازم مطلقًا

١ ـ جوازم الفعل الواحد

قال ابن الحاجب:

فـ «لَمْ»، لقلب المضارع ماضيًا، ونفيه، و «لمَّا» مثلها، وتختصّ بالاستغراق، وجواز حذف الفعل ولام الأمر المطلوب بها الفعل، ولاء النهي المطلوب بها الترك.

* * *

قال الرضيّ:

أخذ في التفصيل. قوله: «فلَمْ لقلب المضارع ماضيًا»، قد ذكرنا في باب المضارع أن بعضهم يقول: إن «لَم» دخل على الماضي، فقلب لفظه إلى المضارع؛ وقد جاءت «لم» في الشعر غير جازمة، كقوله [من البسيط]:

٦٦٢ ـ لولا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وأسْرتهم   يومَ الصليفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ

---

٦٦٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٥، ٩/ ٣، ١١/ ٤٣١؛ والدرر ٥/ ٦٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٤٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٦؛ وشرح المفصل ٧/ ٨؛ ولسان العرب ٩/ ١٩٨ (صلف)؛ والمحتسب ٢/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦. =

وجاءت أيضًا في الضرورة، مفصولاً بينها وبين مجزومها، قال [من الطويل]:

٦٦٣ ـ فأَضْحَتْ مغانيها قفارًا رسومُها كأنْ لَمْ، سوى أهل من الوحش، تؤهَلِ

* * *

= **اللغة**: نعم: قبيلة من قبائل العرب. صليفاء: تصغير مكان «صلفاء»، ويوم الصليفاء: موقعة الصليفاء.
المعنى: إن رجال نعم هم الذين جعلوهم يحافظون على عهد الجوار.
الإعراب: **«لولا فوراس»**: «لولا»: حرف امتناع لوجود، «فوارس»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والخبر محذوف وجوبًا. **«من نعم»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ (فوارس). **«وأسرتهم»**: الواو: عاطفة، «أسرة»: اسم معطوف على (فوارس) مرفوع بالضمة، و «هم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«يوم»**: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (يوفون). **«الصليفاء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لم يوفون»**: «لم»: حرف جزم مهمل بمعنى «ما»، «يوفون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«بالجار»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يوفون).
جملة «لولا فوارس لم يوفون»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فوارس موجودون»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «لم يوفون بالجار»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.
الشاهد فيه قوله: «لم يوفون» حيث جاءت «لم» نافية غير جازمة. وقيل: ضرورة شعرية.

٦٦٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٤٦٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥، والخصائص ٢/ ٤١٠؛ والدرر ٥/ ٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٧٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٥؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦.
اللغة: مغانيها: ربوعها. القفر: الأرض الخالية. تؤهل: تسكن.
المعنى: لقد رحل قوم المحبوبة، وهي معهم، فخلت الديار وكأنها ما ضمت بين جنابتها ناسًا قط، بل كانت مرتعًا للوحوش.
الإعراب: **«فأضحت»**: الفاء: حرف استئناف، و «أضحت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. **«مغانيها»**: اسمها مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«قفارًا»**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **«رسومها»**: فاعل «قفارًا» مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل مخفف النون، واسمها محذوف. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«سوى»**: مستثنى منصوب، وهو مضاف. **«أهل»**: مضاف إليه. **«من الوحش»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «أهل». **«تؤهل»**: فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بـ «لم»، وحرك بالكسر لضرورة الشعر، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.
جملة «فأضحت مغانيها قفارًا رسومها»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «كأن... لم تؤهل»: في محل نصب خبر ثانٍ أو تفسيرية لا محل لها. وجملة «تؤهل»: في محلّ رفع خبر «كأن».
الشاهد فيه قوله: «كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل» فقد فصل بين «لم» والفعل المجزوم بها، وهذا للضرورة.

قوله: «ولمَّا مثلها»، يعني لقلب المضارع ماضيًا، أي: نفي الماضي.

قوله: «وتختص بالاستغراق». اعلم أنَّ «لمَّا»، كما قالوا، كان في الأصل «لَمْ» زيدت عليه «ما»، كما زيدت في «إمَّا» الشرطية و «أينما»، فاختصت بسبب هذه الزيادة بأشياء:

أحدها: أن فيها معنى التوقع، كـ «قَدْ»، في إيجاب الماضي[1]، فهي تستعمل في الأغلب، في نفي الأمر المتوقع، كما يُخبر بـ «قَدْ»، في الأغلب، عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر: «قد ركب الأمير»، أو «لمَّا يركب»، وقد استعمل في غير المتوقَّع، أيضًا، نحو: «ندِم ولمَّا ينفعه الندم».

واختصَّت «لمَّا» أيضًا بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلُّم، نحو: «ندِم ولمَّا ينفعه الندم»، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله: «وتختص بالاستغراق». ومنع الأندلسيّ من معنى الاستغراق فيها، وقال: هي مثل «لم» في احتمال الاستغراق وعدمه. والظاهر فيها الاستغراق، كما ذهب إليه النحاة؛ وأما «لم» فيجوز انقطاع نفيها دونَ الحال، نحو: «لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم».

واختصَّت «لما» أيضًا، بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: «إن لمَّا تضرب»، و «مَن لمَّا تضرب»، كما تقول: «إن لم تضرب»، و «مَن لم تضرب»، وكأنَّ ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه، وبين معموله.

واختصَّت، أيضًا، بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفيّ، إن دلَّ عليه دليل، نحو: «شارفت المدينة ولمَّا»، أي: ولما أدخلها، كما جاء ذلك في «قد» التي هي نظيرتها، قال [من الكامل]:

أزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابنا ... لما تزلْ برحالِنا وكأنْ قدِ[2]

وقد جاء ذلك في «لم» ضرورة، كقوله [من الكامل]:

٦٦٤ ـ احْفَظْ وديعَتَكَ التي استُودِعْتَها ... يومَ الأعاربِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

---

(١) أي: في الفعل الماضي المُثبت.

(٢) تقدم بالرقم ٥١٣.

٦٦٤ ـ التخريج: البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ١٩١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٨ ـ ١٠؛ والدرر ٥/ ٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١١٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٦، ٤٢٤؛ والجنى الداني ص ٢٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٦.

اللغة: يوم الأعارب: يوم من أيام العرب.

=

وإذا دخلت همزة الاستفهام على «لم» و «لمّا»، فهي للاستفهام على سبيل التقرير. ومعنى التقرير إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾[1]، و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2]، وقوله [من الوافر]:

٦٦٥ - إليكُمْ يا بني بكرٍ إليكُمْ ... ألمّا تَعرِفُوا منّا اليقينا

* * *

= **المعنى**: حافظ على ما اؤتمنت عليه يوم الأعارب، سواءً أعطوك أجرًا أم لم يعطوك.

الإعراب: «**احفظ**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**وديعتك**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**التي**»: اسم موصول مبنيّ في محل نصب نعت «وديعة». «**استودعتها**»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «**يوم**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «استودع»، وهو مضاف. «**الأعارب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**وصلت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**وإنْ**»: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «**لم**»: حرف جزم، والفعل المجزوم محذوف تقديره: «إن لم تصل».

جملة «احفظ وديعتك»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استودعتها»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن وصلت فاحفظها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط المحذوفة المقدرة بـ «فاحفظها» في محل جزم لاقترانها بالفاء. وجملة «إن لم تصل فاحفظها»: معطوفة على الجملة الشرطيّة السابقة. وجملة جواب الشرط المحذوفة كجملة الجواب السابقة.

الشاهد فيه قوله: «وإن لم» حيث حذف مجزوم «لم» للضرورة الشعريّة. والتقدير: «وإن لم تصل».

(١) الشعراء: ١٨.

(٢) الشرح: ١.

٦٦٥ - **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٢٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١١٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٦ (إلى).

اللغة: إليكم: اسم فعل أمر بمعنى: ابعدوا، وتَنَحَّوْا عَنّا.

المعنى: ألم تعرفوا منا إلى الآن الجدّ في الحرب معرفة يقينٍ. بلى قد علمتم ذلك، فَلِمْ تتعرّضوا لنا.

الإعراب: «**إليكم**»: اسم فعل أمر مبني على السكون، والكاف: حرف خطاب، والميم: علامة جمع الذكور العقلاء، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنتم. «**يا**»: حرف نداء. «**بني**»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**بكر**»: مضاف إليه. «**إليكم**»: توكيد لفظي لـ «إليكم» الأولى. «**ألمّا**»: الهمزة: حرف استفهام، «لمّا»: حرف جازم. «**تعرفوا**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «**منا**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «اليقين»، أو بالفعل «تعرفوا» إذا جعلنا «من» تفيد السببية. «**اليقينا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «إليكم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا بني»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «ألما تعرفوا»: استئنافية لا محل لها.

قوله: «ولام الأمر» اللام المطلوب بها الفعل، يدخل فيها لام الدعاء، نحو: «ليغفر لنا الله»، وهي مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو، والفاء، و«ثُمَّ»، نحو: ﴿ولْتأتِ طائفةٌ أخرى لم يُصلُّوا فلْيصلُّوا معكَ﴾(١)، و: ﴿ثُمَّ لْيقضُوا تَفَثَهم﴾(٢)، وهو مع الفاء والواو أكثر، لكون اتصالهما أشدّ، لكونهما على حرف واحد، فصار الواو، والفاء مع اللام بعدهما، وحرف المضارعة، ككلمة على وزن «فَخِذ» و «كَتِف»، فتخفَّف بحذف الكسر، وأمَّا «ثُمَّ» فمحمولة عليهما، لكونها حرف عطف مثلهما.

وتلزم اللام، في النثر، فعلَ غير المخاطب، وهو إمَّا فعل المفعول(٣)، نحو: «لأُضرَبْ أنا»، و «لتُضرَبْ أنت»، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف؛ وإمَّا فعل الغائب المذكور، نحو: «ليضربْ زيد»، و «لتَضربْ هند»، وهما كثيران؛ وإمَّا فعل المتكلم، كقوله عليه السلام: «قوموا فلأصلِّ لكم»(٤)، وقال الله تعالى: ﴿ولْنَحمِلْ خطاياكُم﴾(٥). وهذا، أي أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال، وإن استعمل، فلا بدَّ من اللام كما رأيت، فإن كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، نحو: «افعلاَ»، لحاضر وغائب، و «افْعلوا»، لِمَن بضعهم حاضر. ويجوز على قِلَّة إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب، واللام الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصًّا على كون بعضهم حاضرًا وبعضهم غائبًا، كقوله عليه السلام: «لتأخذوا مصافَّكم»(٦)، وقرىء في الشواذ: ﴿فبذلك فلْتَفرحوا﴾(٧).

وجاء في النظم حذف هذه اللام في فِعل غير الفاعل المخاطب. قال [من الوافر]:

= **الشاهد فيه**: أنَّ الهمزة في «ألمَّا» للاستفهام التقريري، أي: ألم تعرفوا منا ذلك إلى الآن، أي: قد علمتموه، فلم تتعرضوا لنا.

(١) النساء: ١٠٢. (٢) الحج: ٢٩.

(٣) أي: الفعل المبنيّ للمجهول.

(٤) ورد الحديث في سنن الترمذي ٥٨، ١٧٦؛ وسنن النسائي ٢/ ٨٥، ٨٦؛ وموطأ مالك ١٥٣؛ وغيرها. (انظر موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٥/ ٧٣٧).

(٥) العنكبوت: ١٢.

(٦) ورد الحديث في تفسير القرطبي ٨/ ٣٥٤.

(٧) يونس: ٥٨. وهي قراءة ابن عامر، وعثمان بن عفان، وأبيّ، وأنس، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٥/ ١٧٢؛ وتفسير الطبري ١١/ ٨٨؛ والكشاف ٢/ ٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٠ ـ ٨١.

٦٦٦ ـ مُحَمَّدُ، تَفْدِ نفسَك كُلُّ نَفْسٍ إذا مـا خـفـتَ مـن أَمْـرٍ تَـبـالا

وأجاز الفرّاء حذفَها في النثر في نحو: «قلْ له يفعلْ»، قال الله تعالى: ﴿قلْ لعباديَ الذين آمنوا يُقيموا الصَّلاة﴾[1]؛ وإنما ارتكب ذلك، لاستبعاده أن يكون القول سبب الإقامة. والأولى أن يقال في مثله: إنه جواب الأمر، كأنه لما كان يحصل إقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام لهم: «صلُّوا»، جُعِل قوله عليه السلام كالعلة في إقامتها.

وقال بعضهم: جزمه لكونه شبه الجواب، كما قلنا في قوله: ﴿كُنْ فيكونَ﴾[2]، بالنصب، ولو كان كما قاله الفرّاء، لم يختص هذا بجواب الأمر.

ثم اعلم أنه كان القياس في أمر الفاعل المخاطب أن يكون باللام، أيضًا، كالغائب، لكن لما كثر استعماله، حُذِفت اللام وحرف المضارعة تخفيفًا، وبُني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة، وذلك لأنه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في أوله؛ وقد جاء في الحديث أمر المخاطب باللام، نحو: «لتزرَّه، ولو بشوكة»، وفي آخر: «لتقوموا إلى مَصَافِّكم»، وهو في الشعر أكثر، قال [من الخفيف]:

---

٦٦٦ ـ **التخريج**: البيت لحسان أو لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١؛ وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١؛ والإنصاف ٢/ ٥٣٠؛ والجنى الداني ص ١١٣؛ ورصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤؛ والكتاب ٣/ ٨؛ واللامات ص ٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٤؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٤١٨؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢؛ والمقرب ١/ ٢٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥.

اللغة: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: أي رماه بمصائبه.

المعنى: يخاطب الشاعرُ النبيَّ ﷺ بقوله: يا محمّد إنّ كلّ النفوس مستعدّة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمرًا من الأمور.

الإعراب: «**محمد**»: منادى مبنيّ على الضم في محل نصب على النداء. «**تفد**»: فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة بتقدير الهاء: «لتفدِ» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة. «**نفسك**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**كلّ**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**نفس**»: مضاف إليه مجرور. «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط. «**ما**»: الزائدة. «**خفت**»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «**من أمر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خفت». «**تبالاً**»: مفعول به منصوب. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا ما خفت من أمر تبالاً لتفد نفسك. . .».

جملة «محمد»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «تفد نفسك»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «خفت من أمر»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «تَفْدِ» يريد: لِتَفْدِ، فحذف لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات.

(١) إبراهيم: ٣١. (٢) البقرة: ١١٧.

٦٦٧ ـ لتَقُمْ أنتَ يا بن خيرِ قريشٍ فتُقَضِّي حوائجَ المسلمينا

والذي غرَّ الكوفيين حتى قالوا: إنه مجزوم[١] والجازم مقدر، هو القياس المذكور، وأيضًا مجيئه باللام في الشعر، وأيضًا معاملة آخره معامة المجزوم، كما يجيء، وأيضًا الحمل على لاء النهي[٢]، فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب

* * *

قوله: «ولاء النهي المطلوب بها الترك»، وهي تجزم بخلاف «لا» في النفي، وقد سُمِع[٣] عن العرب بـ «لا» النفي أيضًا، إذا صحَّ قبلها «كي»، نحو: «جئته لا يكن له عليَّ حجَّة، ولا يكون»، ولا مَنْع أن تجعل «لا» في مثله للنهي.

ولاء النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام، وقد جاء في المتكلم قليلاً، كلام الأمر، وذلك قولهم: «لا أَرَيَنَّك هنا»[٤]، لأن المنهيَّ في الحقيقة ههنا هو المخاطب، أي: لا تكن ههنا، حتى لا أراك.

* * *

٦٦٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢؛ ومغني اللبيب١/ ٢٢١، ٢/ ٥٥٢.

المعنى: لتكن أنت أفضل من يقضي حوائج المسلمين ويلبي طلباتهم.

الإعراب: «**لتقم**»: اللام: لام الأمر حرف جازم، «تقم»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**أنت**»: ضمير رفع منفصل للتوكيد. «**يابن**»: «يا»: حرف نداء، «ابن»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**خير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قريش**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، «**فتقضي**»: الفاء سببية، «تقضي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة بعد الفاء وعلامة النصب الفتحة المقدرة على الألف، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «تقضي» معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق والتأويل (ليكن منك قيامٌ فتقضية للحاجات). «**حوائج**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**المسلمينا**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

جملة «لتقم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا بن خير»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لتقم» حيث إن الشاعر أمر المخاطب بالفعل المضارع المقرون بلام الأمر.

(١) أي فعل الأمر. انظر المسألة الثانية والسبعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٢٤ ـ ٥٤٩.

(٢) أي: «لا» الناهية.

(٣) أي: سُمع الجزم.

(٤) ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

لا أعرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مدامعها مردَّفاتٍ على أعقاب أكوارِ

٢ - الجزم بأدوات الشرط

قال ابن الحاجب:

وكَلم المجازاة تدخل على الفعلين، لسببيَّة الأول ومسببيَّة الثاني، ويسمَّيان شرطًا وجزاءً، فإن كانا مضارعين أو الأول[١]، فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهان.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن أمَّ الكلمات الشرطية «إنْ»، ومن ثمَّة يحذف بعدها الشرط والجزاء، في الشعر خاصة، مع القرينة، قال [من الرجز]:

٦٦٨ - قالَتْ بناتُ العَمِّ يا سَلْمَى وإنْ كانَ فَقيرًا مُعْدَمًا قالَتْ وإنْ

= (شرح الأشموني ٣/ ٥٧٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٦).

(١) أي: أو إذا كان فعل الشرط مضارعًا.

٦٦٨ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤، ١٦، ١١/ ٢١٦؛ والدرر ٥/ ٨٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٠٤؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٨١؛ ورصف المباني ص ١٠٦؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٢، ٨٠.

اللغة: المعدم: من لا مال له، الفقير.

المعنى: لقد قالت بنات العم لـ «سلمى»: ألا ترفضين من جاء يطلب يدك وإن كان فقيرًا؟ فقالت سلمى: لا، وإن كان كذلك. وهذا القول قريب من المثل القائل: «زوج من عود خير من قعود».

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«بنات»**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«العم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف نداء. **«سلمى»**: منادى مبنيّ على الضمّة المقدّرة في محل نصب. **«وإن»**: الواو: حالية، و «إن»: حرف وصل، أو الواو: حرف عطف، عطف على محذوف، و«إن»: حرف شرط جازم. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط في محلّ جزم، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. **«فقيرًا»**: خبر «كان» منصوب. **«معدمًا»**: نعت «فقيرًا» منصوب، أو خبر ثانٍ لـ «كان» منصوب، وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن كان فقيرًا معدمًا أفترضين به». **«قالت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«وإن»**: الواو: حالية، «إن»: حرف وصل، أو الواو: حرف عطف، و «إن»: حرف شرط جازم، وفعله وجوابه محذوفان تقديرهما: «وإن كان فقيرًا معدمًا رضيت به».

جملة «قالت بنات العم»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «يا سلمى»: في محلّ نصب مفعول به. والجملة من «إن» الوصلية والجملة المحذوفة: في محلّ نصب حال، باعتبار الواو حالية، أو معطوفة على جملة محذوفة يدلّ عليها سياق الكلام. وجملة «قالت» الثانية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كان فقيرًا رضيت به» الشرطية المحذوفة: تعرب مثل الجملة الشرطية الأولى.

الشاهد فيه قوله: «وإن» حيث حذف فعل الشرط وجوابه بعد «إنْ».

ويحذف في السَّعة شرطها وحده إذا كان منفيًا بـ «لا»، مع إبقاء «لا»، نحو قولك: «إيتني وإلاَّ أضربْك»، أي: وإلاَّ تأتني أضربك، وكذا يحذف بعد «إمَّا» الشرطية مع بقاء «لا»، إذا تقدم ما يكون جوابًا من حيث المعنى، كقولك: «افعلْ هذا إمَّا لا»، أي: إمَّا لا تفعل ذاك، فافعلْ هذا.

وعند الكوفيين[1]، تجيء «إنْ» بمعنى «إذْ»، قالوا في قوله تعالى: **﴿وإن كنتم في رَيْب﴾**[2]: إنها بمعنى «إذْ»، لأن «إن» مفيدة للشك، تعالى الله عنه.

والجواب: أنَّ «إنْ» ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك، ولو سلَّمنا ذلك أيضًا، قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلِمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى، لضرب من التأويل، كقوله تعالى: **﴿لِيَبْلُوكم فيما آتاكم﴾**[3]، لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلاء، وقال تعالى: **﴿لعلَّكم تَتَّقون﴾**[4]، لما كانوا في صورة مَن يُرتَجَى منهم ذلك، وقال: **﴿يُضِلُّ مَن يَشاء﴾**[5]، أي: يترك الإلطاف لِمَن يعلم أنه لا ينفعه ذلك، فكذا قال تعالى: **﴿إن كنتم مؤمِنين﴾**[6]، و **﴿وإن كنتم في رَيْب﴾**[7]، لمَّا كان أمرهم في نفسه محتملاً للإيمان وضده، وللارتياب وضده، لا بالنسبة إلى عِلم الباري تعالى.

* * *

أ ـ مهما:

قوله: «مهما»، اختلف فيها، فقال بعضهم: هي كلمة غير مركبة على وزن «فَعْلَى»، فحقها، على هذا، أن تكتب بالياء، ولو سمِّي بها لم تنصرف لكون الألف زائدة. ولو قيل إنها للتأنيث، لم تنصرف مع تنكيرها، أيضًا.

وقال الخليل[8]: هي «ما» ألحقت بها «ما» كما تُلحق بسائر كلمات الشرط، نحو: «متى ما»، و «إمَّا»، ثم استكرِه تتابع المثلين، فأبدل ألف «ما» الأولى هاء، لتجانسهما في الهمس؛ وقول الخليل قريب، قياسًا على أخواتها.

وقال الزجّاج: هي مركّبة من «مَهْ» بمعنى «كُفَّ»، و «ما» الشرطية. وفيه بُعد، وهو أن يقال في: «مَهْما تفعل أفعلْ»: إنه رَدّ على كلام مقدر، كأنه قال لك

---

(١) انظر المسألة الثامنة والثمانين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٦٣٢ ـ ٦٣٥.
(٢) البقرة: ٢٣.
(٣) الأنعام: ١٦٥.
(٤) البقرة: ٢١، وغيرها كثير.
(٥) فاطر: ٨.
(٦) البقرة: ٩١.
(٧) البقرة: ٢٣.
(٨) الكتاب ٣/ ٥٩.

قائل: «أنت لا تقدر على ما أفعل»، فقلت: «مهما تفعل أفعلْ». ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب: «مَهْمَن» بمعنى «مَن» كما في قوله [من الطويل]:

٦٦٩ ـ أماوِيّ، مَهْمَنْ يَسْتَمعْ في صديقه ... أقاويلَ هذا الناس ماويَّ يَنْدمِ

لكان مقوّيًا لمذهب الزجّاج.

وقد جاء «مهما» في الاستفهام بمعنى «ما» الاستفهامية، أنشد أبو زيد في نوادره [من السريع]:

٦٧٠ ـ مَهْما ليَ الليلة مَهْما لِيَهْ ... أودَى بنَعْلَيَّ وسربالِيَهْ

---

٦٦٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٤/٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه)؛ والخزانة ٩/ ١٦.

اللغة: ماويّ: مرخم ماويّة، وهي من أسماء النساء. مهمن: اسم شرط جازم كـ «مَن».

المعنى: يريد أن الإنسان إذا اهتم لما يقوله الناس في صديقه يندم، لأنهم كثيرًا ما يتقوَّلون على هذا الصديق ما لم يكن منه أوفيه.

الإعراب: **«أماويَّ»**: الهمزة: حرف نداء. «ماويَّ»: منادى مفرد علم مرخم، مبني على الضم المقدر على هاء التأنيث المحذوفة للترخيم. **«مهمن»**: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«يستمع»**: فعل مضارع مجزوم بـ «مهمن» وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«في صديقه»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «أقاويل»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«أقاويلَ»**: مفعول به منصوب. **«هذا»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالإضافة. **«الناس»**: بدل من «ذا» مجرور مثله. **«ماويَّ»**: مثل الأولى. **«يندم»**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحُرّك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أماويّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «مهمن يستمع.. يندم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يستمع»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة «يندم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، ومجموع جملتي الشرط والجواب «يستمع... يندم»: في محل رفع خبر للمبتدأ «مهمن». وجملة «ماويَّ» الثانية: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الكوفيين حكوا عن العرب مجيء «مَهْمَنْ» بمعنى «من» الشرطية الجازمة كما في هذا البيت.

٦٧٠ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن ملقط في الأزهية ص ٢٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٨، ١٩، ٢٣؛ والدرر ٥/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٣٠، ٧٢٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥١، ٦١١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٣ (مهه)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٨.

اللغة: أودى الشيءُ: هلك، وهوى، وأودى به: أهلكه، وأضَلّه. السربال: القميص، وقيل: الدرع.

المعنى: يستغرب الشاعر، ويستعظم ما حَلَّ به هذا اليوم حتى زلَّت قدمه وهَوَى في الهاوية.

الإعراب: **«مهما»**: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«لي»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **«الليلة»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالخبر المحذوف. **«مهما ليه»**: مثل الأولى، أما الهاء: فهاء السكت. **«أودى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«بنعليّ»**: =

و «مَهْما»: اسم، بدليل رجوع الضمير إليه، قال تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾[(١)]، وقال الشاعر [من المتقارب]:

٦٧١ ـ إذا سُدتَه سُذْتَ مطواعةً ومهْما وكلتَ إليهِ كفاهُ

وقد جاء «ما» و «مهما» ظرفي زمان، تقول: «ما أجلسْ أجلسْ»، و «مهما تجلسْ أجلسْ»، أي: ما تجلس من الزمان أجلس فيه.

* * *

ب ـ إذما:

وأما «إذْما» فهو عند سيبويه حرف[(٢)]، كـ «إنْ»، ولعله نظر إلى أن لفظة «ما»

= الباء: حرف جر، «نعليَّ»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنّه مثنى، وياء المتكلم: مضاف إليه. **«وسرباليه»**: الواو: حرف عطف، «سرباليه»: معطوف على «نعلي» مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة المقدّرة على ما قبل الياء، وياء المتكلم: مضاف إليه، والهاء: للسكت.

جملة «مهما لي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة **«مهما ليه»**: توكيد للأولى. وجملة «أودى بنعليَّ»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: أنّ «مهما» فيه اسم استفهام بمعنى «ما».

(١) الأعراف: ١٣٢.

٦٧١ ـ **التخريج**: البيت للمتنخل الهذلي في الأغاني ٢٣/ ٢٦٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣٠٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٧٧؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٤؛ ولسان العرب ٨/ ٢٤٠ (طوع)؛ وله أو لذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٤/ ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ٩/ ٢٦، ٢٧؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/ ٤٣.

اللغة: سُدته: من المساودة، وهي المسارّة. وَكل إليه الشيء: فَوَّضه به، أو عليه. المِطواع: الكثير الطوع والانقياد.

المعنى: إذا ساررته طاوعكَ، وساعدكَ، وإن وكَّلته بأمر شيءٍ قام على رعايته خير قيام.

الإعراب: **«إذا»**: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «سدت». **«سدته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء الفاعل محلها الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. **«سُذت»**: مثل الأوَل. **«مطواعة»**: مفعول به منصوب. **«ومهما»**: الواو: حرف عطف، «مهما»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«وكلت»**: مثل «سدت». **«إليه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «وكلتَ». **«كفاه»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «إذا سدته سدت مطواعة»: خبر لـ «لكن» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «سدته»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «سُذت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «مهما وكلت إليه كفاه»: معطوفة على جملة «إذا سدته سدت مطواعة». وجملة «وكلت إليه»: جملة الشرط لا محل لها والفعل «وكلت» محله الجزم. وجملة «كفاه»: جواب شرط غير جازم لا محل لها، ومجموع جملتي الشرط والجواب خبر للمبتدأ «مهما»، محله الرفع.

الشاهد فيه قوله: «ومهما... كفاه» حيث عاد الضمير في «كفاه» على «مهما» وهذا دليل اسميتها، كما مرّ في الإعراب.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٦.

تدخل على «إذا» مع أن فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل؛ وإن دخلت على الماضي كـ «إنْ»، ولا تصير جازمة معها، فكيف بـ «إذ»، الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي، فـ «إذْما»، عنده غير مركبة.

قال السيرافي: ما علمت أحدًا من النحاة ذكر «إذما» غير سيبويه وأصحابه، واستشهد سيبويه ببيتين، أحدهما قوله [من الكامل]:

٦٧٢ ـ إذْما دخلْتَ على الرسولِ فقلْ لَهُ ... حقًّا عليكَ إذا اطمأنَّ المجلسُ

والآخر قوله [من الطويل]:

٦٧٣ ـ إذما تريني اليوم أزجي مطيتي ... أُصعِّد سيرًا في البلاد وأفرعُ

---

٦٧٢ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٣؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٧/ ٤٦؛ والكتاب ٣/ ٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٣١؛ ورصف المباني ص ٦٠؛ والمقتضب ٢/ ٤٧.

اللغة: اطمأن المجلس: انقعد.

المعنى: إذا قدمت على الرسول عندما ينعقد شمل المجلس، ووقفت بين يديه، فقل له ما هو الحقّ عليك ولا تخف شيئًا.

الإعراب: «**إذما**»: حرف شرط جازم. «**دخلت**»: فعل ماض مبني على السكون، في محل جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**على الرسول**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «دخلت». «**فقل**»: الفاء: رابطة للجواب، «قل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «قل». «**حقًّا**»: صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: (فقل له قولاً حقًّا). «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «حقًّا». «**إذا**»: ظرفية حينية فقدت معنى الشرط متعلقة بالفعل «قل». «**اطمأن**»: فعل ماض مبني على الفتح. «**المجلس**»: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «إذما دخلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «دخلت»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «قل له»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «اطمأن»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: أن سيبويه استشهد به لـ «إذما» على أنها حرف شرط.

٦٧٣ ـ **التخريج**: البيتان لعبد الله بن همام السلولي في الأزهيّة ص ٩٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٩، ٣٣؛ وشرح المفصل ٧/ ٤٧، ٧١٩؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥٢ (صعد)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٦.

اللغة: الإزجاء: السَّوْق. الظعينة: المرأة ما دامت في الهَوْدج. وصَعَّد في الوادي تصعيدًا: انحدر فيه، بخلاف الصعود، فإنه الارتفاع، وأفْرَع إفراعًا: صَعَدَ وارتفع.

المعنى: إذما تريني اليوم جَوَّابًا الآفاق، فإني من قوم غيركم، وهم بنو فهم، وبنو أَشْجع المقيمون في الحجاز.

الإعراب: «**إذما**»: حرف شرط جازم. «**تريني**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ رفع فاعل، والياء الثانية للمتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (تريني). «**أزجي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على=

[فإنّي من قومٍ سِواكُمْ وإنَّما رجاليَ فَهُمْ بالحجازِ وأشجَعُ]

وقال بعض النحاة: أصله «إمَّا»، وهو لا يجيء إلا بنون التوكيد بعده، كقوله تعالى: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[1]، فلما كان ينكسر البيت بالنون، غيَّر صورة «إمَّا»، بقلب الميم الأولى ذالاً. ولا يتمُّ له هذا في قوله: «إذما دخلت»[2].

وقال المبرّد: «إذْما» باقية على اسميتها، و «ما» كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزم، كما في «حيث» فإنها صارت بـ «ما» بمعنى المستقبل، وجازمة.

وأمَّا الاعتراض بـ «إذما»[3]، فلا يلزم، إذ ربَّما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختيارًا منهم بلا مرجح، ألا ترى أن «حيث» مثل «إذا» متضمن لمعنى الشرط، بل «إذا» أقعد فيه، وتجزم «حيث» مع «ما» دون «إذا».

* * *

جـ ـ حيثما:

وأمَّا «حيثما»، فنقول: «ما» فيها كافة لِـ «حيث» عن الإضافة، لا زائدة، كما في: «متى ما»، و «إمَّا». وذلك أن «حيث» كانت لازمة للإضافة، فكانت مخصَّصة بسبب المضاف إليه، فكفَّتها «ما» عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط.

= الياء، وفاعله: أنا. «**مطيتي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه محلّه الجر. «**أُصَعِّدُ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**سيرًا**»: مفعول مطلق منصوب، وعامله الفعل «أصعد»، ويجوز كونه حالاً. «**في البلاد**»: جار ومجرور متعلقان بـ «سيرًا»، أو بـ «أُصَعِّد». «**وأفرع**»: الواو: حرف عطف، «أفرع»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**فإني**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «**إني**»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم (إن) محله النصب. «**من قوم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (إنَّ). «**سواكم**»: نعت لـ (قوم) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدَّرة على الألف للتعذر، و «كم»: مضاف إليه محله الجر. «**وإنَّماَ**»: الواو: حرف عطف، و «إنَّما»: كافٌ، ومكفوف. «**رجالي**»: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضم المقدر على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**فَهُمْ**»: خبر مرفوع. «**بالحجاز**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (فهم). «**وأشجَعُ**»: الواو: حرف عطف، «أَشْجَعُ»: معطوف على (فهم) مرفوع مثله.

جملة «إذما تريني... فإني من قوم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تريني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أزجي»: حالية محلُّها النصب. وجملة «أفرع»: معطوفة على جملة «أُصَعِّدُ» وكلاهما تفسيريتان لا محلّ لهما. وجملة «إني من قوم»: جَوَاب شرط جازم مقترن بالفاء محلُّها الجزم. وجملة «رجالي فهم بالحجاز»: معطوفة على جملةً «إني من قوم سواكم».

الشاهد فيه قوله: «إذما» حرف شرط جازم، والفاء في أول البيت الثاني ربطت جَوَابها.

(١) مريم: ٢٦.

(٢) راجع الشاهد ٦٧٢.

(٣) أي: الاعتراض بأنّ «إذما» لا تجزم مع دخول «ما» عليها.

وإنما وجب إبهام كلمات الشرط، لأنها كلها تجزم لتضمّنها معنى «إن»، التي هي للإبهام، فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به. لا يقال، مثلاً: «إن غربت الشمس، أو طلعت»؛ فجعل العموم في أسماء الشرط، كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن»، لأنه نوع عموم أيضًا، والشرط بعد هذه الأسماء أيضًا كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم.

وأيضًا، فإنهم سلكوا طريق الاختصار، بتضمين هذه الكلمات العامَّة معنى «إن»، إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في «مَنْ ضربتَ ضربتُ»: «إن ضربت زيدًا، وإن ضربت بكرًا، ضربتُ»، إلى ما لا يتناهى، وكذا «ما»، و «متى»، وسائر أخواتهما.

ويجوز اتصال «ما» الزائدة، بـ «إنْ»، و «أيّ»، و «أيّان»، و «متى»؛ وأمَّا في «حيثما»، و «إذْما»، فكافة، كما ذكرنا.

* * *

٣ ـ العامل في الشرط والجزاء

وقد اختُلِف في العامل في الشرط والجزاء. قال السيرافي: إن العامل فيهما كلمة الشرط، لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحدًا، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي[١] كالابتداء العامل في الجزأين[٢]، وكـ «ظَنَنْت»[٣]، و«إنَّ»[٤]، وأخواتهما، عملت في الجزأين لاقتضائها لهما.

وذهب الخليل والمبرّد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط، وهما معًا تعملان في الجزاء، لارتباطهما، وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين؛ وهذا كما قيل: إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر.

وأجيب عن ضعف الحرفين عن عملين بأن ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كـ«إنّ» وأخواتها، و «ما» و «لا».

وقال الأخفش: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه.

وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم.

---

(١) أي: كلمة الشرط.

(٢) أي: في المبتدأ والخبر، وهذا على الرأي القائل إنّ الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر.

(٣) في نصبها مفعولين.

(٤) في نصبها المبتدأ ورفعها الخبر.

وقال الكوفيون[1]: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجِوار، كما أنه جُرَّ بالجوار في قوله [من الطويل]:

٦٧٤ - كأنَّ ثبيرًا في عرانين وَبْله كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مزمَّلِ

والجزم أخو الجر. وليس بشيء، لأن العمل بالجِوار، للضرورة. وأيضًا ذلك عند التلاصق، وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم.

وقال المازني: الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصَّين، وهو قريب، على ما اخترنا قبل.

وكلمة «إن»، لأصالتها في الشرط وكونها أمَّ الباب، جاز أن تدخل اختيارًا على الاسم، بشرط أن يكون بعده فعل، نحو: «إن زيدٌ ضرب»، و «إنْ زيدًا ضربت»، وكذا «لو»، نحو: ﴿**لو أنتم تَمْلِكون**﴾[2]، بخلاف سائر كلمات الشرط، فإنه لا يجوز ذلك فيها إلا في الضرورة، قال [من الخفيف]:

فَمَتَى واغل يزرهم يُحيُّو ه، وتعطف عليه كأس الساقي[3]

وقال [من الرمل]:

صعدة نابتة في حائرٍ أينما الريحُ تميِّلها تَمِلْ[4]

---

(١) راجع المسألة الرابعة والثمانين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٦٠٢ - ٦١٥.

٦٧٤ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٥؛ وتذكرة النحاة ص ٣٠٨، ٣٤٦؛ وخزانة الأدب ٥/٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٢، ٩/٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٨٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٥٥ (عقق)، ١١/ ٣١١ (زمل)، ١٢/ ١٧٧ (خزم)، ١٣/ ٦ (ابن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠؛ والمحتسب ٢/ ١٣٥.

اللغة: ثبير: اسم جبل بمكة. عرانين: أنوف (مقدمات الوجوه). وبله: مطره. البجاد: كساء من صوف الإبل. المزمل: الملفوف.

المعنى: كأن الجبل وقد لامسته أنوف السحاب يشبه شيخًا ملتفًا بكسائه الصوفي.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل. **«ثبيرًا»**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة. **«في عرانين»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «ثبير»، وهو مضاف. **«وبله»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«كبير»**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **«أناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«في بجاد»**: جار ومجرور متعلقان بالصفة «مزمل». **«مزمل»**: صفة مرفوعة لِـ«كبير» لكنها جُرَّت على سياق الجوار قبلها.

جملة «كأن...»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «مزمل» إذ جر صفة مرفوعٍ للجوار.

(٢) الإسراء: ١٠٠. (٣) تقدم بالرقم ١٥٦.

(٤) تقدم بالرقم ١٥٧.

وقال [من الطويل]:

٦٧٥ ـ وَمَنْ نَحْنُ نُؤْمنه يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ... ومَـن لا نُـجِـرْه يُـمْـسِ مـنَّـا مُـفَـزَّعـا

وذلك كما جاز وقوع الاسم بعدَ الهمزة الاستفهامية، لَمَّا كانت أصلاً في الاستفهام، وسواء ههنا وَلِيَ الاسمَ فعلٌ، كـ «أَزيدٌ ذهب»؟ أو لا، كـ «أَزيدٌ ذاهب»؟ ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل، فلا تقول: «متى زيدًا تلقى أو تلقاه»؟ و «مَن زيدٌ ضربه»؟ و «متى زيد خرج»؟ و «هل زيد خرج»؟ و «هل زيدًا ضربت أو ضربته»؟ إلا اضطرارًا، فإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل، نحو: «متى زيد خارج»؟ و «هل زيد ذاهب»؟ جاز.

وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي «إن»، وما تضمَّن معناها من الأسماء أن يكون ماضيًا، سواء كان ذلك الاسم مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: «إن زيد

---

٦٧٥ ـ **التخريج**: البيت لهشام المريّ في خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٤٠؛ والدرر ٥/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٩؛ والكتاب ٣/ ١١٤؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٠٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

المعنى: من نجره يعش آمنًا مطمئنًا، ومن لا نجره يصبح ويمس وهو في خوف وهلع منا.

الإعراب: **«ومن»**: الواو: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. **«نحن»**: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف. **«نؤمنه»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. **«يبتْ»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«وهو»**: الواو: حالية، «هو»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **«آمن»**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **«ومن»**: الواو: عاطفة، «من»: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. **«لا نجره»**: «لا»: نافية لا عمل لها، «نجره»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة الجزم السكون، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. **«يمس»**: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة الجزم حذف حرف العلة، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«منّا»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **«مفزعا»**: خبر منصوب بالفتحة.

جملة «من» وفعلها وجوابها: بحسب ما قبلها. وجملة «نحن» وفعلها: في محل رفع خبر «من». وجملة «نؤمنه»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يبت»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. وجملة «هو آمن»: حالية محلها النصب. وجملة «من» وفعلها وجوابها: معطوفة على ما قبلها. وجملة «لا نجره»: في محل خبر «من». وجملة «يمس منا مفزعا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فمن نحن نؤمنه» حيث وقع الضمير المنفصل المرفوع بعد أداة الشرط وبعده فعل مضارع مجزوم، وهذا الضمير فاعل لفعل محذوف يفسره هذا الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: فمن نؤمنه نحن نؤمنه.

ذهب»، و «إن زيدًا لقيت أو لقيته»، وقد يكون مضارعًا على الشذوذ، نحو قوله [من الكامل]:

٦٧٦ ـ يُثْني عَلَيْكَ وأنْتَ أهلُ ثنائِهِ ولَـدَيْـكَ إنْ هـو يـسـتـزدْك مـزيـدُ

وقوله [من الرمل]:

صـعـدة نـابـتـة فـي حـائـرٍ أيـنـمـا الـريـح تـمـيِّـلـهـا تـمِـلْ[1]

وإنما ضعف مجيء المضارع، لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله؛ فإن كان ذلك الاسم مرفوعًا، فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر، ولا يجوز كونه مبتدأ، لامتناع: «إن زيد لقيته»، إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ [من الكامل]:

لا تـجـزعـي إنْ مـنْـفِـسٌ أهْـلَـكْـتُـهُ فـإذا هـلـكـتُ فـعـنـدَ ذلك فـاجـزعـي[2]

وهو أيضًا عندهم، ليس مبتدأ، بل هو مرفوع بمقدر يفسّره الفعل الناصب، أي: إن هلك أو أُهلِك، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه على الابتداء، لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلاً، لطلب كلمة الشرط للفعل، سواء وليها، أو لا. ونُقِل عن الأخفش أيضًا، في مثله، أنه مبتدأ، لكن العامل في المبتدأ عنده هو الابتداء، وعند الكوفيين:

---

٦٧٦ ـ **التخريج**: البيت لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب ٩/ ٤١، ٤٢؛ والدرر ٥/ ٧٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٤١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

الإعراب: «**يثني**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يثني». «**وأنت**»: الواو: حاليّة، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**أهل**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**ثنائه**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولديك**»: الواو حرف عطف، «لديك»: ظرف، متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**هو**»: ضمير منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «**يستزدك**»: فعل مضارع مجزوم، والكاف: ضمير، في محلّ نصب مفعول به. «**مزيد**»: مبتدأ مرفوع مؤخر، خبره محذوف والتقدير: (ولديك مزيد إن هو استزادك).

جملة: «يثني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «أنت أهل ثنائه»: في محلّ نصب حال. وجملة «مزيد موجود لديك»: معطوفة على جملة «أنت أهل» في محل نصب حال. وجملة «يستزدك» المقدرة: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يستزدك» الظاهرة: تفسيرية لا محل لها. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدّم عليه.

الشاهد فيه قوله: «إن هو يستزدك» حيث جاء الفعل بعد الضمير الذي ولي «إن»، مضارعًا وهذا شاذّ.

(١) تقدّم بالرقم ١٥٧.

(٢) تقدم بالرقم ٤٦.

الخبر، أو الضمير في الخبر، كما تقدم في باب المبتدأ.

وإن كان ذلك الاسم منصوبًا، فإن كان الفعل بعده مشتغلاً بضميره، أو متعلقه، فهو عند البصريين منصوب بالمقدر، وعند الكوفيين بالظاهر، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وإن لم يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه، نحو: «إنْ زيدًا ضربت»، فهو أيضًا عند الكوفيين منصوب بالظاهر، وعند البصريين بالمقدر، وذلك لِمَا ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل، حتى لم يجز الفصل بينهما لفظًا، إلا في لفظة «إن»، لكونها أمَّ الباب، ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فِعلَ بعده، كما جاز في كَلِمةِ الاستفهام.

وعند البصريين، حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط، فيجوز، عندهم، «إن قمت، زيد يقم»، و «إن لم تأتني، زيدًا أضرب»، فهما معمولان لمقدَّرين يفسرهما جواب الشرط.

أمَّا الكوفيون، فلا يجوِّزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع، لأن الجزم عندهم بالجوار، وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو أجنبي من الشرط؛ أمَّا لو كان المرفوع من جملة الشرط، فلا يُعدُّ فاصلاً من الجوار، نحو: «إنْ يضربني زيدٌ، أضربْ». فإن تقدمه المنصوب، فالفرّاء يمنع أيضًا جزم الجواب مطلقًا، كما في المرفوع للعلة المذكورة، والكسائي يُفصِّل في الفاصل، فإن كان ظرفًا للجزاء لغوًا، جزم الجزاء، لأنه كَلا فصل، نحو: «إن تأتني اليوم، غدًا آتيك»، و «إن تأتني، إليك أقصد»، وإن لم يكن ظرفًا، لم يجز، للعلة المذكورة.

واستشهد البصريون بقول طفيل الغَنَويّ [من الطويل]:

٦٧٧ ـ وللخَيْلِ أيّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لها ... ويعرفْ لها أيامها، الخَيرَ تُعقِبِ

---

٦٧٧ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٤؛ وكتاب الصناعتين ص ٢٧٧.

اللغة: تعقب الخير: أي تحدث الخير في آخر أمرها.

المعنى: وللخيل أيام تعرف بها، فمن يعلمها ويتعرّف عليها بأيامها، فالخيل لا بد أن تعقب الخير.

الإعراب: **«وللخيل»**: الواو: بحسب ما قبلها، «للخيل»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. **«أيام»**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **«فمن يصطبر»**: «فمن»: الفاء حرف استئناف، و «من»: اسم شرط جازم، والفعل بعده مجزوم به على أنه فعل الشرط، وفاعله: هو. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يصطبر». **«ويعرف لها»**: الواو: حرف عطف، والفعل معطوف على فعل الشرط، ولهذا=

والقصيدة مكسورة القافية.

والأكثر جعل المرفوع مبتدأ، فيجب إذن رفع المضارع اتفاقًا، وتصدير المبتدأ بالفاء، نحو: «إن قمت فزيد يقوم».

وكذا الأكثر تصدير المنصوب بالفاء، فيرتفع المضارع اتفاقًا، نحو: «إن ضربتني فزيدًا أضرب».

ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية، بين الشرط والجزاء، نحو: «إن تأتني والله آتك»، و «إن تأتني غفر الله لك، آتك»، و «إن تأتني يا زيد آتك»، و «إن تأتني، ولا فخر، أكرمْك».

ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط، نحو: «زيدًا إن تضرب يضربك»، وكذا معمول الجزاء، فلا يجوز: «زيدًا إن جئتني أضربْ»، بالجزم، بلِ إنما تقول: «أضربُ»، مرفوعًا، ليكون الشرط متوسطًا، و «زيدًا أضرب» دالاً على جزائه، أي: إن جئتني فزيدًا أضربُ. وعلة ذلك كلّه أنَّ لكلمة الشرط صدر الكلام، كالاستفهام.

ولا يجوز أيضًا: «زيدًا إن جاءك فأكرمه»، لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير: أنَّ ما لا ينصب بنفسه لا يفسِّر، وأمَّا إذا قلت: «زيدًا إذا جاءك، تضربُ، أو تضربه»، و «زيدًا حين جاءك تضرب أو تضربه». فإن لم تُجرِ «إذا» و«حين» مُجرى كلمات الشرط، بل جعلتهما كـ «يوم الجمعة» في قولك: «زيدًا يومَ الجمعة تضربُ، أو تضربه»، فنَصْبُ «زيدًا» أولى، إذا لم يشتغل الفعل بالضمير، لِقُبح: «زيدٌ ضربتُ» على تأويل: «ضربته»[1].

فإن قيل: أليس يكفي الضمير في: «إذا جاءك»، و «حين جاءك»؟

= كان مجزومًا بالسكون، والجار والمجرور متعلقان بـ «يعرف». **«أيامها»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير مبني على السكون في محل جر بالإضافة. **«الخير تعقب»**: «الخير»: مفعول به منصوب مقدم لـ«تعقب»، «تُعقب»: فعل مضارع واقع جواب الشرط الذي هو «من» والدليل على أنه جواب الشرط كسرة الروي، ولا يجوز أن يكون هذا الفعل مرفوعًا ولا أن يكون منصوبًا بل مجزومًا بالسكون، وحرك بالكسر للضرورة الشعرية، والفاعل مستتر تقديره: هي.

جملة «للخيل أيام»: بحسب ما قبلها. وجملة «من يصطبر... تعقب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يصطبر»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يعرف»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «تعقب»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «الخير تعقب» حيث إن «الخير» مفعول به مقدّم لـِ«تعقب»، و«تعقب» مجزوم جواب الشرط، وكسرت الباء لأن القصيدة مكسورة القافية.

(١) وذلك لأنّ الخبر إذا كان جملة فعليّة، قبح حذف العائد منه.

قلت: لو لم يكن الفعل واقعًا على «زيد»، نحو: «زيد حين جاءك تضرب عَمْرًا»، لكفى، لكن لمَّا كان واقعًا عليه معنًى، وهو الخبر في الحقيقة، كان إظهار الضمير فيه أولى، وأمَّا إذا اشتغل الفعل بالضمير، فرفع «زيد» أولى، لِمَا تبيَّن في المنصوب على شريطة التفسير أن «زيدٌ زرته»، بالرفع، أولى من النصب[1].

وإن أجريت «إذا» و «حين» مجرى كلمات الشرط، وجب رفع «زيد» عند البصريين، كما ذكرنا في «إن»، وشَغل «تضرب» إذن بالضمير أولى، إن كان واقعًا على «زيد»، لأن جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة، والشرط قيدٌ فيه. فلا يعتبر الضمير الذي فيه، فقولك: «زيد إن جاءك فأكرمْه» أولى من: «فأكرم»؛ وإن كان واقعًا على غير المبتدأ من حيث المعنى، نحو: «زيدٌ إن جاءك فأكرمني»، كفى الضمير في الشرط.

وأمَّا الكوفيون، فجوَّزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط، قالوا: لأن حقَّ الجواب التقديم، فنحو: «إنْ تضربْ أضربْ»، كان عندهم في الأصل: «أضربُ إن تضربْ»، فلما تأخر الجواب انجزم على الجِوار. قالوا: والدليل على أن مرتبته التقديم قوله [من الرجز]:

يا أَقْرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ ... إنَّكَ إن يُصرعْ أخوك تُصْرَعُ[2]

برفع الجواب، مراعاة لأصله من التقديم.

ورُدَّ بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الأداة، لأن الجزاء من حيث المعنى لازم كما مرَّ في الظروف المبنيَّة، ومرتبة اللازم بعد الملزوم. وقوله: «تصرعُ» ضرورة، إمَّا على حذف الفاء، كقوله [من البسيط]:

٦٧٨ ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللّهُ يَشْكُرُها ... [والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللّهِ مِثْلانِ]

---

(١) وذلك لعدم احتياجه إلى التقدير.

(٢) تقدم بالرقم ٥٦٦.

٦٧٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٩؛ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/ ٤٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٨؛ ولعبد الرحمن ابن حسان في خزانة الأدب ٢/ ٣٦٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧ (بجل)؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٥/ ٨١؛ والكتاب ٣/ ٦٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١١٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠، ٧٧، ١١/ ٣٥٧؛ والخصائص ٢/ ٢٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٤، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٢، ٣؛ والكتاب ٣/ ١١٤.

الإعراب: **«من»**: اسم شرط مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«يفعل»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر=

وقوله [من البسيط]:

هــذا ســراقــة لــلــقــرآنِ يــدْرُسُــهُ   والـمـرءُ عِـنْـدَ الـرُّشـا إن يـلـقـهـا ذيـبُ[(١)]

وقوله [من الطويل]:

٦٧٩ ـ وإنّي مَتَى أشرفْ من الجانبِ الذي   بـه أَنْـتِ، مـن بـيـن الـجـوانـب نـاظِـرُ

فإنه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر، إلا ضرورة، فلا يقال: «زيدٌ إن لقيته

= تقديره: هو. «الحسنات»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «الله»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «يشكرها»: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «والشر»: الواو: حرف استئناف، «الشر»: مبتدأ مرفوع. «بالشر»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مثلان». «عند»: ظرف مكان منصوب، متعلق بـ«مثلان»، وهو مضاف. «الله»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «مثلان»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنّى.

جملة «من يفعل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يفعل»: في محل رفع خبر للمبتدأ «من». وجملة «الله يشكرها»: في محل جزم جواب شرط جازم على تقدير اقترانه بالفاء. وجملة «يشكرها»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «الشر بالشر...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسميّة، وذلك للضرورة الشعريّة. والتقدير: «فالله يشكرها». وأجازه بعضهم إذا عُلم.

(١) تقدم بالرقم ٨٢.

٦٧٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠١٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٥١، ٥٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٧١.

اللغة: أَشرَف على المكان: اطّلع عليه.

المعنى: هل يُجزَى بحثي عنك في كل مكان بمثله، أي هل تحرصين على رؤيتي كما أحرصُ على رؤيتك، فأنا لا أنظر إلا إلى حيث أنت.

الإعراب: الواو: حرف عطف، «أني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم (أنَّ) محلُّه النصب. «متى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان. «أشرفْ»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «من الجانب»: جار ومجرور متعلقان بـ(أشرف). «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ (الجانب). «به»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ «أنتِ». «من بين»: جار ومجرور متعلقان بحال من الهاء في «به». «الجوانب»: مضاف إليه مجرور. «ناظِرُ»: خَبَر لـ (أنَّ)، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها معطوف على اسم مرفوع في بيت سابق، وهو قول الشاعر (بكائي).

جملة «متى أشرف فأنا ناظر»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «أشرف»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «به أنت»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: (ناظرُ) على أنّه جواب الشرط، بتقدير مبتدأ محذوف مع الفاء الرابطة للجواب «فأنا ناظر»، وتكون الجملة الشرطية خبر «أن».

كريم»، بل يقال: «فكريم»، أي: فهو كريم، حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ، وأمَّا تعليقه بين القسم وجوابه، نحو: «والله إن جئتني لأكرمنك»، فسيجيء[١].

وإنما جاز تعليق «إذا» مع شرطه، بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى: **﴿إنّما قولُنا لشيء إذا أردناهُ أن نقولَ له كُنْ فيكونُ﴾**[٢]، فلِعدم عراقة «إذا» في الشرطية.

وإمَّا[٣] على التقديم والتأخير للضرورة، أي: إنك تصرع إن يُصرع أخوك؛ ويجوز أن يكون البيتان المذكوران هكذا.

وأمَّا تقديم معمول الشرط على أداته، فأجازه الكسائي، دون الفرّاء.

واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظًا، لأنَّ للشرط صدرَ الكلام، بل هو دالٌّ عليه، وكالعوض منه.

وقال الكوفيون: بل هو جواب في اللفظ أيضًا، لم يُجزم ولم يصدَّر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه، كما ذكرنا؛ وإنما ينجزم على الجِوار إذا تأخر عن الشرط، وذلك نحو: «أضرب إن ضربتني»، فـ «أضرب» جواب من حيث المعنى اتفاقًا، لتوقف مضمونه على حصول الشرط، ولهذا لم يُحكم بالإقرار في قولك: «له عليَّ ألف، إن دخلت الدار». وعند البصرية أيضًا لا يقدر مع هذا المتقدم جواب آخر للشرط، وإن لم يكن جوابًا للشرط، لأنه عندهم يغني عنه، فهو مثل «استجارك»[٤] المذكور الذي هو كالعوض من المقدَّر، إذا ذكرت أحدهما لم تذكر الآخر.

ولا يجوز عندهم أن يقال: هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط، تقدَّم على أداته؛ لأنه لو كان هو الجواب، لَلَزم جزمه، ولَلَزم الفاء في نحو: «أنت مُكرم إن أكرمتني»، ولجاز: «ضربت غلامَه إن ضربت زيدًا»، على أن الضمير في «غلامه» لِـ «زيد»، فمرتبته الجزاء عند البصرية بعد الشرط، وعند الكوفيَّة قبل الأداة، كما مرَّ.

وقد تدخل الواو على «إن» المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضدُّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدّم الذي هو كالعوض من الجزاء من

---

(١) في كلامه على اجتماع القَسَم بالشرط.

(٢) النحل: ٤٠.

(٣) توجيه آخر لقول الشاعر في الشاهد المتقدم: «إنْ يصرعْ أخوك تصرَعُ» بالرفع.

(٤) في الآية: **﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾** [التوبة: ٦].

ذلك الشرط، كقولك: «أكرمُه وإن شتمني»، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم، وضدُّه وهو المدح أولى بالإكرام؛ وكذلك قوله: «اطلبوا العلم ولو بالصين»(١). والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية. ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام، متعلقًا به معنى، مستأنفًا لفظًا على طريق الالتفات، كقوله [من الطويل]:

فأنتِ طلاقٌ، والطلاقُ أليَّةٌ ثلاثًا، ومن يخرقْ أعقُّ وأظلمُ(٢)

وقوله [من الطويل]:

٦٨٠ ـ وتَحْتَقرُ الدنيا احتقارَ مجرِّبٍ يرى كلَّ من فيها، وحاشاكَ، فانيا

وقد تجيء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيِّد وَلَد آدم، ولا فخر»(٣)، فتقول في الأوَّل: «زيد، وإن كان غنيًّا، بخيل»، وفي الثاني: «زيد بخيل وإن كان غنيًّا»؛ وجواب الشرط في مثله مدلول الكلام، أي: إن كان غنيًّا فهو بخيل، فكيف إذا افتقر، والجملة كالعوض من الجواب المقدر، كما تقرَّر، ولو أظهرته، لم تذكر الجملة المذكورة، ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليس جملة اعتراضية.

---

(١) ينسب للنبيّ ﷺ. انظر: تاريخ أصبهان ٢/ ١٥٦؛ وإتحاف السادة المتقين ١/ ٩٨؛ وتاريخ بغداد ٩/ ٣٦٤؛ وكنز العمال ٢٨٦٩٧، ٢٨٦٩٨؛ وموسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ١/ ٥٧٠.

(٢) تقدم بالرقم ٢٣٦.

٦٨٠ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ٤٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٥.

المعنى: يخاطب المتنبي كافورًا الإخشيدي مادحًا إياه بقوله: أنت تحتقر الدنيا احتقار مَنْ جَرَّبها، فَعَرفها، وعلم أن جميع ما فيها يفنى ولا يبقى، لذا تهبها، ولا تدخرها، وقوله: حاشاك استثناء لكافور مما يفنى تحسينًا للخطاب الموجه للملوك.

الإعراب: **«وتحتقر»**: الواو: حرف عطف، «تحتقرُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: أنت. **«الدنيا»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. **«احتقارَ»**: مفعول مطلق منصوب. **«مجرِّبٍ»**: مضاف إليه. **«يرى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«كلَّ»**: مفعول به أول. **«من»**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. **«فيها»**: جار ومجرور متعلقان بفعل «استقرَّ» المحذوف. **«وحاشاك»**: الواو: اعتراضية، «**حاشاك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«فانيًا»**: مفعول به ثانٍ لـ «يرى».

جملة «تحتقر»: معطوفة على استئنافية لا محل لها. وجملة «يرى»: صفة لـ «مجربٌ» محلها الجر. وجملة «حاشاك»: اعتراضية لا محل لها.

التمثيل به: أن جملة «حاشاك» اعتراضية اعترضت بين مفعولي «يرى». أولهما «كلّ» وثانيهما «فانيا».

(٣) ورد الحديث في كنز العمال ٣٢٠٤٠، ٣٣٦٨٢؛ وإتحاف السادة المتقين ٧/ ٥٧٢؛ ومستدرك الحاكم ٢/ ٦٠٤.

وقال الجَنَزيّ: هي واو العطف، والمعطوف عليه محذوف، وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا إنه هو الأولى بالجزاء المذكور، فالتقدير عنده: زيد إن لم يكن غنيًا، وإن كان غنيًا، فهو بخيل. وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة؛ لكنه يلزمه أن يأتي بالفاء في الاختيار، فتقول: «زيد وإن كان غنيًا فبخيل»، لما تقدَّم من أن الشرط لا يُلغى بين المبتدأ والخبر اختيارًا.

وأما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية، فيجوز، لأن الاعتراضية تفصل بين أيّ جزأين من الكلام كانًا، بلا تفصيل، إذا لم يكن أحدهما حرفًا.

وعن الزمخشري أن الواو في مثله للحال، فيكون الذي هو كالعوض من الجزاء عاملاً في الشرط نصبًا على أنه حال، كما عمل جواب «متى» عند بعضهم في «متى» النصب على أنه ظرفه، ومعنى الحال والظرف متقاربان.

ولا يصح اعتراض الجنزي عليه بأن معنى الاستقبال الذي في «إن» يناقض معنى الحال الذي في الواو، لأن حالية الحال باعتبار عامله، مستقبلاً كان العامل أو ماضيًا، نحو: «اضربه غدًا مجرَّدًا»، و «ضربته أمس مجردًا»؛ واستقباليَّة «إن» باعتبار زمان التكلم، فلا تناقض بينهما.

* * *

٤ ـ أحكام في الشرط

واعلم أنه إذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى، فالشرط لا يكون إذن إلا ماضيًا لفظًا أو معنى، نحو: «أضربك إن ضربتني»، و «أضرِبك إن لم تعطني»، وإنما جاز[1] ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظًا، كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصريَّة، أو ما هو جزاء عند الكوفيَّة.

وقد يجيء في الشعر مضارعًا، نحو: «آتيك إن أتيتني»، وأنشد سيبويه [من الطويل]:

٦٨١ ـ فقلتُ تَحَمَّلْ فوقَ طوقِكَ، إنَّها ... مطبَّعةٌ من يأتها لا يضيرُها

---

(١) يريد: إنّما كان هذا الشرط.

٦٨١ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في خزانة الأدب ٩/ ٥٢، ٥٧، ٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٣؛ وشرح أشعار الهذليّين ١/ ٢٠٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٩؛ والكتاب ٣/ ٧٠؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٥ (ضير)، ٨/ ٢٣٣ (طبع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨؛ والمقتضب ٢/ ٧٢.

اللغة: الطوق: القدرة. مطبّعة: مليئة. يضيرها: يضرّها.

المعنى: يصف الشاعر قرية كثيرة الخير، فيقول: إنّه مهما يحمل منها فوق طاقته فإنّه لن ينقصها. =

كأنه قال: لا يضيرها مَن يأتها، كقوله [من البسيط]:

والمرءُ عند الرشا إن يلقها ذيبُ[١]

أي: المرء ذيب، على أحد التقديرين[٢].

فإن تقدم ما هو جواب معنًى على الظروف الزمانية أو المكانية مِن كلِمات الشرط، كـ «متى»، و «إذما»، و «أيّان»، و «أين»، و «حيثما»، و «أنّى»؛ فلا شبهة في تضمنها للشرط، إذ لا تصلح للاستفهام، ولا واسطة بين الشرط والاستفهام، في هذه الكلمات الصالحة لهما.

وأمّا ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة، أيضًا، نحو: «مَنْ»، و«مَا»، و «أيّ»: فإن جاء بعدها ماضٍ، احتمل عند سيبويه[٣] كونها موصولة، وشرطية، نحو: «آتِي مَن أتاني»، فإنْ كانت موصولة، فمنصوبة بالفعل المتقدم، وإن كانت شرطية فمبتدأ، والخبر مختلف فيه، كما ذكرنا في باب المبتدأ، والتقدير: «من أتاني آتِه»، ولا محلّ للفعل بعد هذه الكلمات، إن قدَّرناها موصولة، وهو في محل الجزم إن كانت شرطية.

وابن السرَّاج قطع بكونها موصولة، عملاً بالظاهر، لأن جَعْلها شرطية يحتاج إلى حذف الجزاء عند البصرية، وجَعْل المتقدم كالعِوض منه.

وإن جاء بعدها مضارع، نحو: «آتي مَن يأتيني»، فالوجه كونها موصولة، ويجوز جعلها شرطية على قبح، فينجزم المضارع، وذلك لما

= **الإعراب**: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماض، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«تحمّل»**: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«فوق»**: ظرف منصوب متعلّق بـ«تحمّل»، وهو مضاف. **«طوقك»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. **«إنها»**: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«مطبّعة»**: خبر «إنّ» مرفوع. **«من»**: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«يأتها»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، و «ها»: ضمير في محلّ نصب نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«لا يضيرها»**: «لا»: حرف نفي، «يضير»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: ضمير في محل نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «تحمّل»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «إنها مطبّعة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من يأتها لا يضيرها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يأتها»: في محل رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «يضيرها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لا يضيرها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا للشرط وقدّره سيبويه بالتقديم، أي: لا يضيرُها مَن يأتها.

(١) تقدّم بالرقم ٨٢ . (٢) التقدير الثاني أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو.

(٣) الكتاب ٣/ ٧٠.

تقدم من أن الشرط يكون ماضيًا في الاختيار، إذا تقدم ما هو جوابه معنى.

وإن جئت بالظروف قبل «مَنْ»، و «ما»، و «أيّ»، على تقدير إضافة الظروف إلى الجمل، فالواجب، كما ذكر سيبويه[1]، جَعْلُها موصولة، سواء وَلِيَ الكَلِمَ المذكورة ماضٍ نحو: «أتذكر إذ مَن أتانا أكرمناه»، أو مضارع نحو: «أتذكر حين ما تفعله أفعله».

وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية، قال لبيد [من الطويل]:

٦٨٢ ـ على حين مَن تلبثْ عليه ذَنُوبه يـجـدْ فَـقْـدَهـا إذ فـي الـمـقـام تـدابـرُ

فإن قيل: لِمَ جاز في السَّعة في نحو: «غلام مَن تضرب أضرب»، ولم يجز في نحو: «أتذكر إذ مَن يأتنا نكرمه»، و «إذ» مضاف إلى ما بعده، كما أن «غلام» مضاف كذلك؟

قلت: لأن «غلام» اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليه، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سَرَى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف؛ وأمّا «إذ»، فإنه مضاف إلى الجملة، لا إلى «مَن». وهو

(١) الكتاب ٣/ ٧٠.

٦٨٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٧؛ وإصلاح المنطق ص ٣٦١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٦١، ٦٢، ٦٥؛ والدرر ٥/ ٨٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ والكتاب ٣/ ٧٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٢.

اللغة: الذنوب: الدلو الكبيرة إذا كانت ملأى. التدابر: أن يولي كلّ واحد من المتخاصمين للآخر ظهره (دبره).

المعنى: من تبق عليه الحجة والدليل يتمنَّ فقدانها، وفي مقام التفاخر يولي الخصمُ دبره لخصمه.

الإعراب: **«على»**: حرف جر. **«حين»**: اسم مبني على الفتح في محلّ جرٍّ بحرف الجر. **«من»**: اسم شرط في محل رفع مبتدأ. **«تلبث»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط. **«عليه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تلبث). **«ذنوبه»**: فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«يجد»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«فقدها»**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«إذ»**: ظرف زمان مبني على السكون لا محل لها من الإعراب. **«في»**: حرف جر. **«المقام»**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. **«تدابر»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

جملة «من تلبث ذنوبه يجد» الشرطية: في محل جر بالإضافة. وجملة «تلبث ذنوبه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (من). وجملة «يجد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «في المقام تدابر»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «على حين من» حيث بنى «حين» على الفتح، لإضافتها إلى جملة مصدرة بمبني هو «من» الشرطية، مبقيًا «من» على شرطيّتها، والمعروف جعلها موصولة.

في الحقيقة مضاف إلى مضمون تلك الجملة كما مرَّ في الظروف المبنية. وذلك المضمون، ههنا، مصدر «نكرمه» واقعًا على معنى «مَن»، أي: أتذكر وقت إكرامنا من يأتينا، فلم يَصِر مع «مَن» كالكلمة الواحدة، ولم يكتس منه معنى الشرط، إذ ليس مضافًا إلى «مَن» كما كان «غلام» مضافًا إليه، فلذا لم يلزم تصدُّر «إذ»، كما لزم تصدر «غلام»، بل هو معمول لِـ «تذكر» المقدَّم عليه، فلا يجوز جَعْل «مَن» شرطية، حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم «إذ» عليه.

فإن قلتَ: فـ «مَن» مع دخول «إذ» عليه: في صدر الكلام، ويكفي في كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما، كما في نحو: «زيدٌ من يضربه أضربه»، ونحو: «جاءتني التي مَن يضربها تضربه»، قلت: قد مرَّ في باب المبتدأ أن كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها، إذا أثَّر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئًا؛ وأزيده ههنا شرحًا فأقول:

لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل، والثاني: أن يحدث في الجملة التي هو من تمامها معنًى من المعاني، وذلك مثل: «إنَّ»، و «كأنَّ»، و «ظَنّ» وأخواتها، و «ما» النافية. لا تقول: «مَا مَن يضرب أضرب»، و «ما إن تقعد أقعد»، وأمَّا «لا» فليست كـ «ما»، لأنها تُلغَى في اللفظ، نحو: «كنتُ بلا مال»، و «مررت برجل لا كريم ولا شجاع»، فلذا تقول: «لاَ مَن يعطك تعطه، ولا مَن يكرمك تكرمه»، وكذا تقول: «لا إن أتيناك أعطيتنا، ولا إن قعدنا سألت عنا». والظروف المضافة إلى الجمل، لا شكَّ في إحداثها في الجمل معنًى وهو تصييرها بمعنى المصدر، ولا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام، لأن المصدر مفرد، وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك.

فإن قيل: خبر المبتدأ، أيضًا إذا كان جملة يصير بسبب المبتدأ، بتقدير المفرد، قلت: لا نسلم، وما الدليل على ذلك؟ فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مُطالَبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد[١]، بل لو ادُّعي أن الأصل فيه الجملة، لم يبعد، لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي في تقدير الإعراب في الجمل وقوعُها موقعًا يصح وقوع المفرد فيه.

---

(١) أي: مطالبون بإثبات أنّ أصل خبر المبتدأ الإفراد.

وتقول: «ما أنا ببخيل، ولكن إن تأتني أعطك»، لأن «لكن» لا تغيّر معنى الجملة التي بعدها، بل هي لاستدراك ما قبلها، كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل؛ قال [من الطويل]:

٦٨٣ - فَلَسْتُ بحَلاَّلِ التّلاعِ مخافَةً ولكنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرفدِ

وأمّا قوله [من الطويل]:

٦٨٤ - وما ذاكَ أنْ كانَ ابن عمّي ولا أخي ولكنْ مَتَى ما أملكِ الضرّ أَنْفَعُ

---

٦٨٣ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ٩/٦٦، ٦٧، ٤٧١؛ والكتاب ٣/٧٨؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٦٠٦.

اللغة: التلاع: ج التلعة، وهي المرتفع من الأرض أو المنخفض، وهي من الأضداد. وهنا بمعنى المنخفض أو الوادي. استرفد: طلب الرفد أي العطاء، أو المساعدة.

المعنى: لست ممّن يسكنون الأودية خوفًا من الأعداء، أو من الضيوف، ولكن متى يطلبني قومي للمساعدة أسارع بلا إبطاء.

الإعراب: **«فلست»**: الفاء: استئنافية، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». **«بحلاّل»**: الباء: حرف جر زائد، «حلاّل»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. **«التلاع»**: مضاف إليه مجرور. **«مخافة»**: مفعول لأجله منصوب. **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك. **«متى»**: ظرف جازم متعلّق بـ «أرفد». **«يسترفد»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وحرك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين. **«القوم»**: فاعل مرفوع. **«أرفد»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، والفاعل: أنا.

جملة «لست بحلال التلاع»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «يسترفد»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أرفد»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

الشاهد فيه قوله: مجيء «متى» بعد «لكن» والمجازاة بـ «متى» بعدها، لأن «لكن» لا تغيّر معنى الجملة بعدها، بل هي لاستدراك ما قبلها.

٦٨٤ - **التخريج**: البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب ٩/٦٦، ٧٠، ٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥٤؛ والكتاب ٣/٧٨.

المعنى: ولم يكن فعلي ذاك لأنه كان ابن عمي، أو كان أخي، بل لأنني كريم أعفو عند المقدرة على الضرر.

الإعراب: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. **«ذاك»**: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: كائن. **«أن»**: حرف مصدري. **«كان»**: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«ابن»**: خبر (كان) منصوب بالفتحة. **«عمي»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«ولا»**: الواو: للعطف، «لا»: حرف نفي. **«أخي»**: معطوف على «ابن» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«ولكن»**: الواو: للاستئناف، «لكن»: حرف=

برفع «أنْفَع»، لأن القوافي مرفوعة، فعلى التقديم والتأخير، لضرورة الشعر، كما مرَّ في قوله [من الرجز]:

إنَّـــكَ إن يُـصْـــرَعْ أخــوك تــصــرعُ[(١)]

و «متى»، شرطية بلا شبهة، فتجزم «أملك»، إذ لا تجيء موصولة كـ «ما»، و «مَن»، و «أيّ».

وأمَّا «إذا» المفاجأة، فيصح مجيء «مَن»، و «مَا»، و «أيّ»، شرطيةً بعدها، نحو: «مررت به فإذا مَن يأته يعطه»، كما يجوز: «فإذا مَن يأتيه يعطيه»، على أنَّ «مَن» موصولة. وذلك لأن «إذا» المفاجأة لا تغيِّر ما بعدها عن معناه، على الصحيح، إذ ليست بمضافة إليه.

وأما عدم وقوع نحو: «أين»، و «متى»، من الظروف بعدها، فلاختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية.

ومَن كان مذهبه أن «إذا» المفاجأة مضافة إلى الجملة بعدها، يجب ألاَّ يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها، إلاّ على إضمار المبتدأ بعدها، أي: فإذا هو مَن يأته يعطه، لما ذكرنا في امتناع: «أتذكر إذ مَن يأتنا نكرمْه»؟ والإضمار يحسنُ بعد «إذا» المفاجأة، ألا ترى إلى حذف الخبر في مثل: «خرجتُ فإذا السبع».

وأمَّا «أمَّا»، فإن كان بعدها: «مَن»، أو «مَا»، أو «أيّ»، وبعدها فعل مضارع، فإنه يصحّ جعلها شرطية، لأن الجواب لِـ «أمّا» دون كلمة الشرط التي بعدها، كما يجيء في حروف الشرط. ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهرًا، كما قلنا في: «آتيك إن تأتني». فالأولى جعلها موصولة، نحو: «أمَّا مَن يأتيني فإني أكرمه»؛ وإن كان بعدها ماض، جاز جعلها شرطية، وموصولة، نحو: «أمَّا مَن أتاني فإني أكرمه»، قال تعالى: **﴿فأمَّا إنْ كان مِن المُقرَّبين فَرَوْحٌ**

= استدراك. **«متى»**: اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية الزمانية، متعلّق بجوابه المحذوف. **«ما أملك»**: «ما»: زائدة، و «أملك»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وحرك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«الضرّ»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أنفع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا.

جملة «ذاك أن كان...»: حسب ما قبلها. وجملة «أنفع متى ما أملك الضرّ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أملك»: في محل جر بالإضافة. وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

الشاهد فيه قوله: «متى ما أملك الضر أنفع» حيث رفع الفعل «أنفع» لأنه مؤخر لضرورة الشعر. والأصل: أنفع متى ما أملك الضرّ.

(١) تقدّم بالرقم ٥٦٦.

ورَيْحانٌ﴾[١]. ولا تكون[٢] بعد «إنَّ» وأخواتها، و «كان» وأخواتها، و «ظنّ» وأخواتها، و «هَلْ»، إلاّ موصولة، لتأثيرها في معاني ما بعدها.

وكان قياس همزة الاستفهام ألاّ تدخل على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال سَعَة، ألاَ ترى إلى دخولها على الواو، والفاء، و «ثمَّ»، فجاز: «أمَن يضربْك تضربْه»؟ و «أمَن لقيته شتمته»؟

فإن قدرت في «كان» ضمير الشأن، جاز دخولها على كلمات الشرط، وكذا لو حذفت ضمير الشأن بعد «إنَّ»، على قبح فيه، كما يأتي في باب الحروف المشبهة بالفعل، كقوله [من الخفيف]:

إنَّ مَنْ لامَ في بني بنت حسَّا نَ ألُمْهُ وأعْصِه في الخطوبِ[٣]

وذلك لأن كَلِم الشرط لم تَلِ إذن تلك النواسخ في الحقيقة.

وكذا، جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدَّرة بكَلِم الشرط، نحو: «كان زيد مَن يضربْه أضربْه». ولو قدَّمت ههنا الجزء الثاني على الأول، فقلت: «كان مَن يضربْه أضربْه زيد»، لم يجز، لأنه وَلِي أداة الشرط المؤثر في الجملة؛ وأمَّا قولك: «علمت أيّهم زيد»، و «علمت أزيد في الدار أم عمرو»، فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ.

واعلم أن الجزاء يحذف عند قيام القرينة، يُقال: «إن أتيتني أكرمْك»، فتقول: «وأنا إن أتيتني»، وكذا في «لو»، قال الله تعالى: **﴿ولو أنَّ قرآنًا سُيِّرت به الجبال﴾**[٤]، الآية.

وإذا حذف جواب أداة الشرط الجازمة، فالواجب في الاختيار ألاّ ينجزم الشرط، بل يكون ماضيًا لفظًا أو معنًى، نحو: «إنْ لم أفعل»، لئلاً تعمل الأداة في الشرط، كما لم تعمل في الجزاء.

* * *

قوله: «فإن كانا مضارعين، أو الأول»، يعني أو كان الأول مضارعًا والثاني غير مضارع، نحو: «إن تزرني زرتك»، أو: «فأنت مُكرمَ»، فإن كانا مضارعين، فهما مجزومان لا غير، وأمَّا قوله [من الرجز]:

إنَّكَ إن يُضرع أخوكَ تصرعُ[٥]

(١) الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩.

(٢) أي: أدوات الشرط.

(٣) تقدّم بالرقم ٣٩٥.

(٤) الرعد: ٣١.

(٥) تقدم بالرقم ٥٦٦.

فقد تقدم الجواب عنه؛ وإن كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم، نحو: «إنْ ضربتَ ضربتُ»؛ وإن كان الأول مضارعًا والثاني ماضيًا فالأول مجزوم، ومثله قليل، لم يأت في الكتاب العزيز؛ وقال بعضهم لا يجيء إلا في ضرورة الشعر، قال [من الخفيف]:

٦٨٥ ـ مَن يكِدْني بِسَيِّيءٍ كنتُ مِنْهُ ... كالشَّجا بين حلقه والوريدِ

والأجود كونهما مضارعين، تطبيقًا للَّفظ بالمعنى، ثم كونهما ماضيين لفظًا، نحو: «إن ضربتني ضربتك»، أو ماضيين معنى، نحو: «إن لم تضربني لم أضربك»، أو أحدهما ماضيًا لفظًا والآخر معنى، نحو: «إن ضربتني لم أضربك»، و «إن لم تضربني ضربتك».

وإن تخالفا ماضيًا ومضارعًا، فالأَولى كون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، كقوله تعالى: **﴿مَن كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوَفِّ إليهم﴾**[(١)]، وعكسه أضعف الوجوه، نحو: «إنْ تزرْني زرتك»، لأن الأداة إذن تؤثر في الفعل الأَبعد، بنقله إلى معنى المستقبل، من غير أن تؤثِّر في الأقرب شيئًا يغيِّر المعنى.

ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيًا واستقبالاً، نحو: «إن زُرتَني، وتكرمني»، و «إن تزرني وأكرمتني»، والأَولى توافقهما، كالشرط والجزاء، وكذا

---

٦٨٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥؛ والمقتضب ٢/ ٥٩؛ والمقرب ١/ ٢٧٥؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٨.

اللغة: الشجا: ما اعترض في حلق الإنسان من عظم ونحوه.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«يكدني»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«بسيّىء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يكدني». **«كنت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان». **«منه»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «كان» المحذوف. **«كالشجا»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «كان» المحذوف. **«بين»**: ظرف مكان متعلّق بخبر «كان» المحذوف، وهو مضاف. **«حلقه»**: مضاف إليه، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«والوريد»**: الواو: حرف عطف، «الوريد»: معطوف على «حلقه» مجرور بالكسرة.

جملة «من يكدني...» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يكدني»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت...»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. وجملتا فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «من».

الشاهد فيه قوله: «من يكدني كنت...» حيث جزم بـ «من» فعلاً مضارعًا «يكد» وهو فعل الشرط، وجاء جوابه فعلاً ماضيًا «كنت». وهذا للضرورة.

(١) هود: ١٥.

في الجزاء، نحو: «إن زرتني أكرمتك وأعُطِك» و «إن زرتني أكرمْك وأعطيتك».

وإذا ذكر بعد الشرط فعل ليس من ذيوله، أي لا يكون مفعولاً ثانيًا للشرط، نحو: «إن تحسِبني أعصيك...» أو صلة، نحو: «إنْ تضرب الذي أضربُه، أضربْك»، أو صفة نحو: «إن تضرب رجلاً أضربُه يضربك»؛ فإمَّا أن يتفقا لفظًا ومعنى، نحو: «إن تزرْني أحسن إليك»، فيجب جزمه لكونه توكيدًا لفظيًا؛ وإما أن يختلفا لفظًا ومعنى، نحو: «إن تأتني تسألُ، أحسِن إليك»، فيجب رفعه حالاً. وإن جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير «إن»، نحو: «إن تأمرني أذهب أطِعْك»، أي: إن تأمرني أن أذهب، فهو منصوب المحل على أنه مفعول.

وإمَّا أن يتفقا معنًى لا لفظًا، نحو: **﴿وَمَن يفعلْ ذلك يَلْقَ آثامًا يُضاعفْ﴾**[١]، فهو بدل من الأول.

وإمَّا أن يتفقا لفظًا لا معنًى، نحو: «إنْ تضرب تضرب»، أي: تسير[٢]...، وحكمه حكم المخالف للأول لفظًا ومعنى.

وكذا الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب؛ فالمتفقان لفظًا ومعنى نحو: «إن تأتني أحسن إليك، أحسن إليك»؛ والمختلفان لفظًا ومعنى نحو: «إن تزرني أكرمك أُسرع». والمختلفان لفظًا لا معنى نحو: «إن تبعث إليَّ آتك أجىء»، والمختلفان معنى لا لفظًا نحو: «إن تأتني أضرب، أضرب»، أي: أسير.

وإن جاء مع المتوسط واو، أو فاء، أو «ثمَّ»، فالوجه الجزم، ولَك النصب مع الواو والفاء على الصَّرف[٣]، كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعيَّة[٤]؛ وكذا في الفعل المتأخر. وينضاف إلى ذلك في المتأخر جواز استئنافه أيضًا، نحو: «إن تقم آتك فأحسن إليك»، أو «وأحسن إليك»، فيكون النصب على السببية أو الجمعية، والجزم على العطف والرفع على الاستئناف، أي: فأنا أحسن إليك.

قال ابن السرَّاج: إذا قلت: «تحمدُ إن تأمرْ بالمعروف»، فعطفت فعلاً عليهما، فإن كان من شكل الأول، رفعته لا غير، نحو: «تحمدُ إن تأمر المعروف وتؤجَر عليه»، وإن كان من شكل الثاني، نحو: «تحمدُ إن تأمر بالمعروف وتَنه عن المنكر»، فلك فيه، أي في المعطوف، ثلاثة أوجه: الجزم على العطف، والنصب على الصَّرف، والرفع على الاستئناف.

وإن عطفت ما يصلح للأول والثاني، نحو: «تُحمَد إن تأمر بالمعروف،

---

(١) الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) قوله: «تسير» تفسير لأحد الفعلين.

(٣) أي: على المعيّة.

(٤) أي: واو المعيّة.

وتشكر»، ففيه أربعة أوجه: الرفع على وجهين: على العطف على الأول وعلى الاستئناف، والنصب على الصَّرف، والجزم عطفًا على الثاني.

***

قوله: «وإن كان الثاني فالوجهان»، أي إن كان الثاني، أي: الجزاء، مضارعًا والشرط ماضيًا، ففي ذلك وجهان: الرفع والجزم، والثاني أكثر، وعند الكوفيين يجب الرفع، لأن الجزم في الجواب للجِوار، فإذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب.

فعند النحاة، الرفع في ذلك الجواب لأَحَد وجهين: إمَّا لكونه في نيَّة التقديم، وإمَّا لنِيَّة الفاء قبل الفعل. وفيه نظر، لأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة، وكلامنا في حال السَّعة. والأولى أن يقال: تغيَّر عمل «إن» وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب، لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه[1]، فلمَّا لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء، فتكون الأداة جازمة لشيء واحد، وهو الشرط، تقديرًا، كما تجزم سائر الجوازم فعلاً واحدًا، كـ «لَمْ» و «لمَّا»، ولام الأمر، ولاء النهي[2]. وهكذا يقول المبرّد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء في المعنى، يقول: هو جزاء غير معمول فيه، وذلك لضعف عمل[3] «إن» عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين: بكون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، وبكون الجواب مقدَّمًا، وهذا عند المبرّد.

***

٥ ـ ربط جواب الشرط بالفاء

قال ابن الحاجب:

وإذا كان الجزاء ماضيًا بغير «قَدْ» لفظًا أو تقديرًا، لم تجز الفاء؛ وإذا كان مضارعًا مثبتًا أو منفيًا بـ «لا» فالوجهان، وإلاّ، فالفاء.

***

قال الرضيّ:

اعلم أن أداة الشرط، سواء كانت «إن» أو ما تضمَّن معناها، أو «لو»، لا يكون شرطها إلاّ فعلاً غيرَ مصدَّر بشيء من الحروف، لشدة طلبها للأفعال. بَلَى،

---

(١) أي: لم تؤثّر فيه أداة الشرط لأنّه ماضٍ.

(٢) أي: «لا» الناهية.

(٣) قوله: «عمل» هنا حشو.

يجيء مضارعًا مصدَّرًا من جملتها[١] بـ «لا» و «لَمْ»؛ أمَّا «لا» فلأنها لكثرة استعمالها، يتخطاها العامل، نحو: «جئتُ بلا مال»؛ وأمَّا «لم» فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي، صارت كجزئه، مع قلّة حروفها، أمَّا «لمَّا» أختها، فكثيرة الحروف؛ ولا يصدَّر الماضي شرطًا بـ «لا»، فلا يجوز: «إن لاَ ضرب ولا شتم»، لقلة دخولها في الماضي.

فعلى هذا، لا تقول: «إن سَتَفْعَل»، و «إنْ لَن تفعل»، و «إنْ ما تفعل»، و «إنْ قد فعلت»، و «إنْ قَدْ تفعل»، و «إنْ ما فعلت».

ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا إنشائية، لأنَّ وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق، إمَّا في الماضي، نحو: «لو جئتني أكرمتك»، أو في المستقبل نحو: «إنْ زرتني أكرمتك»، وأمَّا الجزاء فليس شيئًا مفروضًا، بل هو مترتّب على أمر مفروض، فجاز وقوعه طلبية وإنشائية، نحو: «إن لقيتَ زيدًا فأكرمْه»، وإن دخلت الدار فأنت حرّ، ولبعده عن كلمة الشرط، جاز وقوعه اسمية وفعلية، مصدَّرًا بأيِ حرف كان، فنقول:

إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطًا، فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له، فلا بدَّ مِن رابط بينهما، وأَولى الأشياء به[٢] الفاء، لمناسبته للجزاء معنًى، لأن معناه: التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفتها لفظًا؛ وأمَّا «إذا»[٣] فاستعمالها قبل الاسمية أقلّ من الفاء لثقل لفظها، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأنَّ وجودَ الشرط مفاجىء لوجود الجزاء ومتهجِّم عليه.

فثبت بهذا أنّ الجزاء، إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء، يجب مقارنتها لعلامة الجزاء؛ وكذا إن كانت إنشائية، كـ «نِعْم» و «بئْس»، وكل ما تضمَّن معنى إنشاء المدح والذم، وكذا: «عَسَى»، وفعل التعجب، والقسم، وكذا إن كانت جملة اسمية، وسواء تصدَّرت بالحرف، نحو قوله تعالى: **﴿مَن يُضللِ اللَّهُ فلا هاديَ له﴾**[٤]، و **﴿إنْ تُعذِّبهم فإنَّهم عِبادُك﴾**[٥]، أو لا، نحو: «إن جئتني فأنت مُكرَم».

---

(١) أي: من جملة الحروف التي أشار إليها الرضيّ.

(٢) أي: بالربط.

(٣) المقصود «إذا» الفجائيّة.

(٤) الأعراف: ١٨٦.

(٥) المائدة: ١١٨.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**وإن أطَعْتُموهم إنّكم لمُشركون**﴾[١]، فلتقدير القسم، كما يجيء في بابه؛ ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿**وإذا تُتلى عليهم آياتُنا بَيِّناتٍ، ما كان حُجَّتُهم**﴾[٢]، مثله، أي: بتقدير القسم، ويجوز أن تكون «إذا» لمجرَّد الوقت، من دون ملاحظة الشرط، كما لَمْ يُلاحظ في قوله تعالى: ﴿**والذِين إذا أصابَهم البَغْيُ هم يَنتصرون**﴾[٣]، وقوله: ﴿**وإذا ما غضبوا هم يَغفرون**﴾[٤].

وقد تحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم، كقوله [من البسيط]:

من يفعل الحسنات الله يشكرها[٥]

وروي: «من يفعل الخير، فالرحمن يشكره»، فلا ضرورة.

وأجاز الكوفية حذف العلامة اختيارًا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿**أينما تكونوا يُدرككم الموت**﴾[٦]، على قراءة الرفع[٧]، وهي شاذة.

وتجب الفاء، أيضًا في كل فعلية مصدَّرة بحرف سوى «لا»، و«لم» في المضارع، سواء كان الفعل المصدَّر بها ماضيًا أو مضارعًا، فتجب في الماضي مصدَّرًا بـ «قَدْ»، ظاهرة أو مقدَّرة، نحو قوله تعالى: ﴿**إن كنتُ قُلْتُهُ فقد عَلِمْتَهُ**﴾[٨]، و ﴿**إن كان قَميصُه قُدَّ مِن قُبُلٍ فصدقَتْ**﴾[٩]، أو مصدَّرًا بـ «ما»، أو «لا»، نحو: «إن زرتني فما أهَنتك»، و «إنْ زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك»، وفي المضارع مصدَّرًا بـ «لنْ»، وسوف، والسين، و «ما». هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطًا، فلا تقع، أيضًا، جزاءً إلاَّ مع علامة الجزاء.

بَقي الماضي غير المصدَّر بحرف، والمضارع غير المصدَّر، أو المصدَّر بـ «لا»، أو «لم».

أمّا الماضي غير المصدر، والمضارع المصدر بـ «لم»، فلا تدخلهما الفاء أصلاً، نحو: «إن ضربتني ضربتك»، أو «لم أضربك»، لأن لهما مع مناسبتهما لفظًا للشرط كما بيَّنا، تعلقًا بكلمة الشرط معنويًا، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا إذن إلى العلامة.

بقي المضارع المجرَّد، والمصدَّر بـ «لا»، فنقول: يجوز فيهما الفاء وتركه،

---

(١) الأنعام: ١٢١.
(٢) الجاثية: ٢٥.
(٣) الشورى: ٣٩.
(٤) الشورى: ٣٧.
(٥) تقدم بالرقم ٦٧٨.
(٦) النساء: ٧٨.
(٧) هي قراءة طلحة بن سليمان. انظر: البحر المحيط ٣/ ٢٩٩؛ والكشاف ١/ ٢٨٣؛ والمحتسب ١/ ١٩٣؛ ومعجم القراءات القرانية ٢/ ١٤٧.
(٨) المائدة: ١١٦.
(٩) يوسف: ٢٦.

أمَّا الفاء، فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال، فلا تؤثر الأداة فيهما تأثيرًا ظاهرًا، كما أثرت في «فعلت»، و «لم أفعلْ»؛ وأمَّا تركه، فلتقدير تأثيرها فيهما، لأنهما كانا صالحين للحال والاستقبال، على ما تقدم في المضارع: أن «لا» صالحة لهما على الصحيح، فالأداة خلصتهما للاستقبال، وهو نوع تأثير، قال الله تعالى: **﴿إن تَدْعُوهم لا يَسمعوا دعاءَكم﴾**[١]، وقال: **﴿فمَن يؤمِنْ بربِّه فلا يَخافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا﴾**[٢].

وقال ابن جعفر: يجوز دخول الفاء وتركه في «لم»؛ ولم يثبت. وقال الله تعالى في المثبت: **﴿وإن يكن منكم ألف يَغلبوا ألفين﴾**[٣]، وقال: **﴿ومَن عادَ فينتقمُ اللَّهُ منه﴾**[٤]، ومذهب سيبويه: تقدير المبتدأ في الأخير[٥]. وقال المبرّد: لا حاجة إليه. قال ابن جعفر: مذهب سيبويه أقيس، إذ المضارع صالح للجزاء بنفسه، فلولا أنه خبر مبتدأ، لم تدخل عليه الفاء.

وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع، يسقط هذا التوجيه للأقيسيَّة، وإن ثبت، نحو قولك: «إن غبت فيموت زيد»، لم يكن لمذهب سيبويه وجه، إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ، إلا ضمير الشأن، ولا يجوز[٦] إلا بعد «أن» المخفَّفة قياسًا، وبعد «إنَّ» وأخواتها للضرورة.

وإذا كان جواب الشرط مصدَّرًا بهمزة الاستفهام، سواء كانت الجملة فعلية أو اسمية لم تدخل الفاء، لأن الهمزة من بين جميع ما يغيِّر معنى الكلام، يجوز دخولها، كما تقدم، على أداة الشرط، فيقدَّر تقديم الهمزة على أداة الشرط، نحو قولك: «إن أكرمتك أَتكرمني»، كأنك قلت: «أَئِنْ أكرمتك تكرمني». قال علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: «وإن فعل الله ذلك لكم أتؤمنون»[٧]، وقال الله تعالى: **﴿أرأيتَ إن كذَّبَ وتولَّى * ألم يعلمْ بأنَّ اللَّهَ يرى﴾**[٨]. ويجوز حمل «هل» وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة، لأنها أصلها، قال الله تعالى: **﴿قُلْ أرأيتكم إن أتاكم عذابُ الله بَغتةً أو جَهرةً هل يُهلَكُ إلاّ القومُ الظّالمون﴾**[٩]، وقال تعالى: **﴿قُلْ أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم وختم على قلوبكم * مَن إلهٌ غيرُ الله يأتيكم به﴾**[١٠]، ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام، قال الله

---

(١) فاطر: ١٤.
(٢) الجن: ١٣.
(٣) الأنفال: ٦٦.
(٤) المائدة: ٩٥.
(٥) يريد: المثال الأخير المقرون بالفاء.
(٦) أي: تقدير ضمير الشأن.
(٧) نهج البلاغة ص ٢٤٠.
(٨) العلق: ١٣ ـ ١٤.
(٩) الأنعام: ٤٧.
(١٠) الأنعام: ٤٦.

تعالى: ﴿**قال يا قوم أرأيتم إن كنتُ على بَيِّنة من ربِّي وآتاني منه رحمة فمن يَنصرُني**﴾[١]، وتقول: «إن أكرمتك فهل تكرمني»؟

والمصنف قال، وقد أحسن، مع أن على بعض ما ذكره كلامًا: إنما تدخل الفاء، إذا لم تؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء معنًى، ويعني بالتأثير تخليصه للاستقبال إن كان مضارعًا، وقلبه إليه إن كان ماضيًا، فتدخل على المضارع المصدَّر بالسين وسوف و «لَنْ»، لتمحضه للاستقبال بدون أداة الشرط، وكذا في الإنشائية لتجردها عن الزمان، وفي الطلبيَّة لتمحّضها للاستقبال، وتدخل على الماضي الباقي على معناه، وذلك إذا كان مصدرًا بـ «قَدْ»، ظاهرة أو مقدَّرة، لأنه إذن يتمحض للماضي. وذلك لأن «قد» لتحقيق مضمون ما دخلت عليه، ماضيًا كان أو مضارعًا، وما تأكد ورسخ لم ينقلب ولم ينقلع، على أنه قد جاء قوله تعالى: ﴿**ومَنْ يَحْلُلْ عليه غضبي فقد هوى**﴾[٢]، وهو بمعنى الاستقبال. قال: وإنما دخلت على المضارع المجرد، لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه.

وأمَّا المصدَّر بـ «لا» النافية، فقال[٣]: إن «لا» وإن كانت للاستقبال، قد تجردت للنفي، نحو: «جئت بلا مال»، فتكون الأداة قد أثَّرت في الفعل المصدَّر بها تخصيصًا بالاستقبال، وإن لم تجرد للنفي، أفادت الاستقبال من دون أداة الشرط، فتجب الفاء.

وكان على قياس ما قال، جواز عدم دخولها في الاسمية، نحو: «إن جئتني أنت مكرم»، لأن الأداة خصَّصت مضمون الاسمية بالاستقبال.

ثم اعلم أن «إن» يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي، جعلت الشرط لفظ «كان»، كقوله تعالى: ﴿**إن كنتُ قلته**﴾[٤]، و ﴿**إن كان قميصه**﴾[٥]، وإنّما اختص ذلك بـ «كان»، لأن الفائدة التي تستفاد منها في الكلام الذي هي فيه: الزمن الماضي فقط، وذلك لأنها تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يُعلم من الخَبر، نحو: «كان زيد منطلقًا»، فمطلق الحدوث يستفاد من الخبر، لأنه يدل على تعيين الحادث، ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث، فمعنى «كان زيد قائمًا»: في الزمن الماضي زيد قائم، فـ «كان» مدلوله هو الزمن الماضي فقط، ومع النص على المضيّ لا يمكن استفادة

---

(١) هود: ٦٣.
(٢) طه: ٨١.
(٣) أي: ابن الحاجب.
(٤) المائدة: ١١٦.
(٥) يوسف: ٢٦.

الاستقبال، وهذا من خصائص «كان» دون سائر الأفعال الناقصة، لأن «صار» يدلّ على الانتقال الذي لم يدلّ عليه خبره، وكذا باقيها. ثم إنَّ «كان» إذا كان شرطًا، قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي، نحو: ﴿**إن كنتُ قُلتُه**﴾[١]، و ﴿**إن كان قميصُه**﴾[٢]. وقد يكون متحقق الوقوع فيه، نحو: «زيد وإن كان غنيًا إلاَّ أنه بخيل»، وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع، وإن كان بغير لفظ «كان»، لكنه قليل بالنسبة إلى «كان»، كقوله [من الطويل]:

٦٨٦ ـ أتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قتيبةَ حُزَّتا جِهارًا ولم تَغْضَبْ لقتلِ ابنِ خازمِ

ونحو قولك: «أنت، وإن أعطِيت مالاً: بخيل»، و «أنت، وإن صرت أميرًا، لا أهابك».

وقال المصنف: التقدير: إن ثبت حَزُّ أُذني قتيبة، ليكون الشرط مستقبلاً؛ وليس بشيء، لأن الغَرض أن ذلك ثابت، فلِمَ يُفرض ثبوت الثابت؟ وقد تستعمل

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) يوسف: ٢٦.

٦٨٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١١؛ والأزهيّة ص ٧٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٠، ٩/ ٧٨، ٨٠، ٨١؛ والدرر ٤/ ٥٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٦؛ والكتاب ٣/ ١٦١؛ ومراتب النحويين ص ٣٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢١٨؛ والجنى الداني ص ٢٢٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩.

اللغة: حزّتا: قطعتا. جهارًا: علانية. قتيبة وابن خازم: هما قتيبة بن مسلم الباهلي، وعبد الله بن خازم السلمي، كلاهما كان واليًا على خراسان.

المعنى: أتراها غضبت لمقتل قتيبة علانية، فلِمَ لم تغضب لقتل عبد الله قبله؟!

الإعراب: **«أتغضب»**: الهمزة: حرف استفهام، «تغضب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«أذنا»**: نائب فاعل لفعل محذوف، مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. **«قتيبة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«حزّتا»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها، والألف: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **«جهارًا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«ولم»**: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. **«تغضب»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«لقتل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تغضب). **«ابن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«خازم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «أتغضب»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حزّت أذنا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «حزّتا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «لم تغضب»: في محلّ نصب حال. وجملة «إن حزت أذنا»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «إن أذنا» حيث جاء الفعل الماضي في الشرط متحقّق الوقوع، وإن كان بغير لفظ «كان»، وهو هنا محذوف مفسر بالفعل المذكور «حُزّتا».

«كان» في الاستقبال، أيضًا، نحو: «إنْ كنتُ غدًا جالسًا فائتني»، نظرًا إلى ذلك الحدوث المطلق، دون الزمن العارض في جميع الأفعال بسبب الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة؛ وكون «كان» للشرط في الماضي مذهب المبرّد، وهو الحق، بدليل قوله تعالى: ﴿**إن كنتُ قلتُه**﴾[1].

قال ابن السرَّاج: أنا لا أقول هذا، ولكن أقول: إن المعنى: إن أكن قلته. وهو ظاهر الفساد، لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة، وكون عيسى قائلاً ذلك أو غير قائل، إنما هو في الدنيا؛ وأيضًا يجوز التصريح بقولك: «إن كنت أعطيتني أمس، فسوف أكافئك اليوم»، قولُه تعالى: ﴿**إن كان قميصه قُدَّ**﴾[2]، ظاهر في المضِيّ.

***

٦ ـ ربط الجواب بـ «إذا» الفجائية

قال ابن الحاجب:

وتجيء «إذا» مع الجملة الاسمية موضع الفاء.

***

قال الرضيّ:

الشرط ألاّ تكون الاسمية طلبية، وقد ذكرنا قبل[3]، لِمَ قامت مقام الفاء، وأي مناسبة بين معنييهما.

***

٧ ـ جزم المضارع في جواب الطلب

قال ابن الحاجب:

و «إنْ» مقدَّرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعَرض، إذا قُصِد السببية، مثل: «أسلمْ تدخل الجنة»، «ولا تكفر تدخل الجنة». وامتنع: «لا تكفر تدخل النار»، خلافًا للكسائي، لأن التقدير: إن لا تكفر.

***

قال الرضيّ:

اعلم أن كل ما يُجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء، يصح أن يجاب

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) يوسف: ٢٦.

(٣) في بحث ربط الجواب بالفاء.

بمضارع مجزوم، إلا النفي، لأن غير النفي منها: طلب، والنفي خبر محض، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط، إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام لا بدَّ فيه من حامل للمتكلم به عليه، وحاملُه على الكلام الخبري إفادة المخاطب بمضمونه، تقول: «ضرب زيد»، أو «ما ضرب زيد»، إذا قصدت إفهام المخاطب ضَرْبَ زيد أو عدم ضربه؛ وأمّا الحامل على الكلام الطلبي، فكون المطلوب مقصودًا للمتكلم، إمَّا لذاته، أو لغيره. ومعنى كونه مقصودًا لغيره أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه. فإذا ذكرت الطلب، ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب، جوَّز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودًا لنفسه، ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك، غلب على ظنه كون المطلوب مقصودًا لذلك المذكور بعده، لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرًا.

وأمَّا الخبر، فإنه إذا وَرَد، حمله المخاطب على أنه إنما تكلم به المتكلم لإفادة المخاطب مضمونه، لا على أن مضمونه مقصود لنفسه أو لغيره، إذ قد يخبر بشيء مع أن ذلك الشيء غير مقصود للمخبر، كقولك: «يُضرَب زيد»، مع كراهيتك لضربه، فلو جئت أيضًا بعد الخبر، بما يصلح أن يكون جزاءً لمضمونه، لم يتبادر فهم المخاطب إلى أنه جزاؤه، إذ ذلك في الطلب إنما كان لتبادر فهمه إلى أن الطلب مقصود إمَّا لذاته أو لغيره، ومع ذكر الغير فالأَولى أن يكون له.

فلمَّا تقرر أنَّ في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً له معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية، وتجزم به[1] الجزاء كما تجزم بـ «إنْ»؛ وانجزام الجزاء بهذه الأشياء، لا بـ «إنْ» مقدَّرة، ظاهر مذهب الخليل[2]، لأنه قال: إن هذه الأوائل كلها فيها معنى «إن»، فلذلك انجزم الجواب.

ومذهب غيره، أنَّ «إنْ» مع الشرط مقدَّرة بعدها، وهي دالة على ذلك المقدر، ولعلَّ ذلك لاستنكارهم إسنادَ الجزم إلى الفعل، وليس ما استبعدوه ببعيد، لأنه إذا جاز أن يجزمِ الاسم المتضمن معنى «إنْ» فِعلين، فما المانع من جزم الفعل المتضمِّن معناها فعلاً واحدًا.

ثم اعلم أنه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو: «حسبك، أو كَفيك، أو شرعك: يَنَم الناس»، و «اتقى الله امرؤ وفَعَل خيرًا، يُثب

---

(١) أي: بالطلب.

(٢) الكتاب ٣/ ٩٤.

عليه»، وكذا أسماء الأفعال، نحو: «صَهْ»، و «نزالِ»، و «تَراكِ»، والأمر المقدَّر، نحو: «الأسدَ الأسدَ تنجُ».

وإنما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الأشياء التي فيها معنى الأمر بعد الفاء، بل وَجَب، للنصب، صريح الأمر أو النهي، عند غير الكسائي، بخلاف الجواب المجزوم، فإنه لم يشترط التصريح قبله بالأمر والنهي اتفاقًا؛ لأن فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى: ﴿**ولا يُؤذن لهم فيَعتذرون**﴾[1]، و [من الكامل]:

... لم تدرِ ما جزعٌ عليكِ فتجزعُ[2]

ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية، لأن الرفع محتمل، والنصب نصٌّ فيها، وقد تقدم أن الأمر والنهي وسائر الأشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها، فهي، إذن، مقوِّية لمعنى السببية في الفاء، فأُرِيدَ أن يكون قبل الفاء صريح الأمر العريق في الأمريَّة، حتى إن ضعفت دلالة السببية في الفاء بأن يرتفع الفعل بعدها، كان صريح الأمر قبلها أشدَّ تقوية لسببيَّتها مما هو محمول على الأمر، من اسم الفعل وغيره؛ وأمَّا الجزم فهو نصٌّ في السببية، ولا يضعف معناها معه، فلم يحتج إلى صريح الأمر، بل يكفي معناه.

وقيل في قوله تعالى: ﴿**هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم**﴾[3] إلى قوله: ﴿**يَغفرْ لكم**﴾[4]: إن قوله: «يغفر لكم» جواب لقوله: ﴿**تُؤْمنونَ**﴾[5]، لأنه بمعنى «آمنوا»، وليس بجواب: «هل أدلكم» لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة.

ولا مَنعَ من أن يكون هو جوابه، كما مرَّ في لام الأمر في قوله تعالى: ﴿**قل لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاة**﴾[6].

وقال المبرّد في مثله: إن «يقيموا» جواب «أقيموا» مقدرًا، أي: قل لهم: أقيموا يقيموا، وليس بشيء، لأنه مثل: ﴿**كن فيكونَ**﴾[7] على قراءة أبي عمرو[8]، وفيه من التكلف ما فيه.

* * *

(١) المرسلات: ٣٦.
(٢) تقدم بالرقم ٦٥٠.
(٣) الصف: ١٠.
(٤) الصف: ١٢.
(٥) الصف: ١١.
(٦) إبراهيم: ٣١.
(٧) البقرة: ١١٧.
(٨) القراءة بالرفع هي المثبتة في النصّ المصحفي. وقرأ ابن عامر، وشريح وغيرهما بالنصب. انظر: البحر المحيط ١/ ٣٦٦؛ وتفسير الرازي ١/ ٤٥٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ١٠٦.

قوله: «إذا قُصِد السببية»، أما إذا قصد الاستئناف نحو: «قُمْ، يدعوك الأمير»، وقال [من البسيط]:

٦٨٧ ـ وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكلُّ حَتْفِ امرىء يجري بمقدارِ

أو الوصف، نحو: ﴿وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[١] على قراءة الرفع[٢]، أو الحال، نحو: ﴿ذَرْهم في خوضهم يلعبون﴾[٣]، و ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتكثر﴾[٤]، وجب الرفع[٥].

وفي نحو: «مُرْهُ يحفرها»، يجوز الجزم على الجزاء، والرفع: إمَّا على الاستئناف أي إنه مِمَّن يحفرها، أو بحذف «أنْ»، أي: بأن يحفرها، ويجوز في: «ذَرْه يقول ذلك»: الرفع على الاستئناف أو الحال، أو الجزم؛ وقولُه تعالى: ﴿فاضرب لهم طريقًا في البحر يَبَسًا لا تخاف﴾[٦]، إمَّا حال، أو قطع، وكذا قوله: «أرسوا نزاولها»[٧].

---

٦٨٧ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ٩/ ٨٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/ ٥١.

اللغة: الرائد: الذي يتقدَّم قومه طالبًا لهم الماء والكلأ، والمقصود هنا: الزعيم. أَرْسوا: أقيموا، ولا تتزحزحوا. نُزَاولها: أي نزاول الخمر، ونخاتل صاحبَها. الحتف: الموت.

المعنى: يصف شَرْبًا قَدَّموا أحدهم ليظفر لهم بخمر، فلما وقع عليها قال لصحبه: امكثوا نحصل عليها من صاحبها، فينبغي أن نبادر بإنفاق المال فيها، وفي نحوها من اللذات، فالموت آتٍ لا محالة، ولا جدوى من حفظ المال، وتثميره. وقيل: المقصود بـ (ها) من (نُزَاولها) الحربُ لا الخمرة.

الإعراب: **«وقالَ»**: الواو: بحسب ما قبلها، «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«رائدُهم»**: فاعل، و«هم»: مضاف إليه محله الجر. **«أَرْسوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. **«نُزَاولُها»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: نحن، و «ها»: مفعول به محلُه النصب. **«فكل»**: الفاء: استئنافية، «كلُّ»: مبتدأ مرفوع. **«حَتْفِ»**: مضاف إليه مجرور. **«امرىء»**: مضاف إليه مجرور. **«يجري»**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جَوَازًا تقديره: هو. **«لمقدار»**: جار ومجرور متعلقان بـ (يجري).

جملة «قال رائدهم»: بحسب الفاء. وجملة «أَرْسوا»: مقول القول، محلها النصب. وجملة «نُزاولها»: حالية محلُّها النصب، أو استئنافية لا محل لها. وجملة «كلُّ حتف امرىء يجري»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يجري»: خبر المبتدأ (كلُّ) محلُّها الرفع.

الشاهد فيه: رفع (نُزَاولُها) على القطع، والاستئناف، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز.

(١) مريم: ٥ ـ ٦.

(٢) قراءة الرفع هي القراءة المثبتة في النصّ المصحفيّ. وقرأ الكسائي، والأعمش، وابن محيصن وغيرهم بالجزم.

انظر: البحر المحيط ٦/ ١٧٤؛ وتفسير الطبري ١٦/ ٣٨؛ والكشاف ٢/ ٥٠٣؛ وتفسير الرازي ٢١/ ١٨١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣١.

(٣) الأنعام: ٩١.

(٤) المدثر: ٦.

(٥) قوله: «وجب الرفع» جواب قوله: «أمّا إذا قصد».

(٦) طه: ٧٧.

(٧) راجع الشاهد الرقم ٦٨٧.

ومما جاء حالاً بعد الشرط الصريح قول الحطيئة [من الطويل]:

٦٨٨ - متى تأتِهِ تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِهِ تـجـدْ خيـرَ نـارٍ عـنـدهـا خيـرُ مُـوقـدِ

ويجوز في مثله البدل، لأن الثاني من جنس الأول، بخلاف قولك: «إن تأتني تقرأ، أعطيك»، فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع.

ويجيء بعد الجزاء، ظاهرًا كان الشرط أو مقدرًا، الفعل المصدر بالفاء، أو الواو، أو «ثمَّ»، نحو: «إنْ تأتني آتكَ فأحدثك»، و «ائتني آتك فأحدثك»، فتجزم ما بعد الفاء على العطف، وترفعه على القطع، وتنصبه على أن الفاء للسببية، مع ضعف هذا الأخير، كما تقدم في المنصوبات.

وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدَّر بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضلل اللَّهُ فلا هاديَ له ويذرهم﴾[1]، قرىء رفعًا وجزمًا[2]، ولا منع في العربية من

---

٦٨٨ - **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥١؛ وإصلاح المنطق ص ١٩٨؛ والأغاني ٢/ ١٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٧٤، ٧/ ١٥٦، ٩/ ٩٢ - ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٥؛ والكتاب ٣/ ٨٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٧ (عشا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٦٦، ٤/ ١٤٨، ٧/ ٤٥، ٥٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٨؛ والمقتضب ٢/ ٦٥.

اللغة: تعشو إلى ناره: تأتيها في العشاء. تجد خير نار: أي تجد نارًا معدّة للأضياف.

الإعراب: **«متى»**: شرطيّة جازمة في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «تجد». **«تأته»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«تعشو»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«إلى ضوء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعشو»، وهو مضاف. **«ناره»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«تجد»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«خير»**: مفعول به، وهو مضاف. **«نار»**: مضاف إليه مجرور. **«عندها»**: ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف، وهو مضاف، و **«ها»**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«خير»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. **«موقد»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «متى تأته تجد» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تعشو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تجد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «عندها خير موقد»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تجد».

الشاهد فيه قوله: «متى تأته تعشو تجد» حيث جاءت جملة «تعشو» حالاً بعد الشرط الصريح، ويجوز أن تكون بدلاً من فعل الشرط.

(١) الأعراف: ١٨٦.

(٢) قراءة الرفع هي المثبتة في النصّ المصحفي. وقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وابن محيصن، وغيرهم بالرفع. انظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣٣؛ والكشاف ٢/ ١٠٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٢٦.

النصب، فإذا جئت بـ «ثمَّ»، جاز الجزم والرفع، دون النصب. قال الله تعالى: ﴿وإن تتولَّوا يستبدل قومًا غيركم ثمّ لا يكونوا أمثالكم﴾(١)، وقال: ﴿وإن يقاتلوكم يُولُّوكم الأدبار ثمّ لا يُنصرون﴾(٢).

فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعًا موقع المجزوم، جاز جزم المعطوف عليه، قال تعالى: ﴿فأصَّدَّق وأكن من الصالحين﴾(٣)، وقال [من مجزوء الكامل]:

٦٨٩ ـ دَعْـنـي فـأذْهَـبَ جـانـبًـا يـومًـا وأكْـفِـكَ جـانـبـا

وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهم، كما في قوله [من الطويل]:

٦٩٠ ـ بدا ليَ أنّي لَسْتُ مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

---

(١) محمد: ٣٨.

(٢) آل عمران: ١١١.

(٣) المنافقون: ١٠.

٦٨٩ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه ص ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٠٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٦.

المعنى: اتركني أذهب في شطر من الأرض فأساعدك بما يُيسَّرُ لي.

الإعراب: **«دعني»**: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«فأذهب»**: الفاء: سببية وعاطفة، «أذهب»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد الفاء السببية، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «أذهب» معطوف على مصدر متوهم أو منتزع مما تقدَّم، والتقدير: ليكن منك ترك، ومني ذهابٌ. **«جانبًا»**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل «أذهب». **«يومًا»**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «أذهب». **«وأكفك»**: الواو: حرف عطف، **«أكْفِك»**: فعل مضارع مجزوم على التوهم، والكاف: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره: أنا. **«جانبًا»**: مفعول به منصوب.

جملة «دعني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أكفك»: معطوفة على جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، أو على جملة جواب الطلب، وكلتاهما متوهمتان لا محل لهما من الإعراب.

الشاهد فيه: أنّه عطف «أكفك» مجزومًا على جواب الأمر المنصوب بـ «أن» المقدرة بعد الفاء السببية، وهو «فأذهب» وذلك على توهم سقوط الفاء، وجزم «أذهب» في جواب الأمر.

٦٩٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)؛ ومغني اللبيب ١/ ٩٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١؛ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢؛ والكتاب ١/ ٣٠٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٢؛ وخزانة=

جرُّوا الثاني، لأن الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثاني، لأن الأول قد يكون مجزومًا.

* * *

قوله: «وامتنع: «لا تكفر تدخل النار» خلافًا للكسائي»، يعني أنَّ الكسائي يجوِّز عند قيام القرينة أن يضمر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس، فيجوِّز: «لا تكفر تدخل النار»، أي: إن تكفر تدخل النار، كما يجوِّز: «لا تكفر تدخل الجنة»، ويجوِّز أيضًا: «أسلم تدخل النار»، بمعنى: إن لا تُسْلم تدخل النار.

وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيًا وإثباتًا، وأمَّا قولهم في العَرْض: «ألاَ تنزلُ تُصِبْ خيرًا»، أي: إن تنزل، فلأن كلمة العرض همزة الإنكار دخَلت على حرف النفي، فتفيد الإثبات.

وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد، لو ساعده نقل.

* * *

= الأدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٩؛ والكتاب ٢/ ١٥٥.

المعنى: عرفت بتجربتي في هذه الحياة أنني لن أحصل على شيء مضى وراح، ولن أحصل على شيء قبل أوانه.

الإعراب: «**بدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بدا». «**أني**»: «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**لست**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**مدرك**»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة. «**ما**»: اسم موصول بمعنى (الذي) في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (مدرك). «**مضى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**سابق**»: اسم معطوف على «مدرك»، مجرور على توهم جر «مدرك» بالباء الزائدة. «**شيئًا**»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (سابق). «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بـ (سابق). «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو. «**جائيًا**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة.

جملة «بدا لي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لست مدرك...»: في محل رفع خبر «أنّ». وجملة «مضى»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «كان جائيًا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «ولا سابقٍ» حيث عطف اسمًا مجرورًا على خبر «ليس» المنصوب، على توهّم أنه مجرور بحرف الجر، فقد اعتادت العرب القول: «لست بمدرك».

فعل الأمر

قال ابن الحاجب:

مثال الأمر: صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم؛ فإن كان بعده ساكن وليس برباعي، زدت همزة وصل مضمومة، إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه، مثل: «اقتُلْ»، «اضربْ»، «اعلمْ»، وإن كان رباعيًا فمفتوحة مقطوعة.

* * *

قال الرضيّ:

لو قال: «صيغة يصح أن يُطلب بها الفعل»، لكان أصرح في عمومه لكلّ ما يسميه النحاة أمرًا؛ وذلك أنهم يُسمُّون به كلَّ ما يصحّ أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، سواء طُلب به الفعل، على سبيل الاستعلاء وهو المسمّى أمرًا عند الأصوليين، نحو قولك: «اضربْ»، على وجه الاستعلاء، أو طُلب به الفعل على وجه الخضوع، من الله تعالى، وهو الدعاء، نحو: «اللهمَّ ارحمْ»، أو من غيره، وهو الشفاعة[1]، أو لم يُطلب به الفعل، بل كان إمَّا على وجه الإباحة، نحو: ﴿**كُلوا واشربوا**﴾[2]، أو للتهديد، نحو: ﴿**اعملوا ما شِئتم**﴾[3]، أو غير ذلك من محامل هذه الصيغة[4].

وإنما سَمَّى النحاة جميع ذلك أمرًا، لأن استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة أغلب وأكثر، وذلك كما سمَّوا نحو: «المائت» و «الضائق» اسم فاعل، لأن استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة، كـ «الضارب» و«القاتل» أكثر؛ وكذا الكلام في النهي، فإن قولك: «لا تؤاخذني»

---

(١) أي: الالتماس بحسب اصطلاح جمهرة النحاة.

(٢) الأعراف: ٣١. (٣) فصلت: ٤٠.

(٤) مثل التخيير والندب وغيرهما.

في نحو: «اللهمَّ لا تؤاخذني بما فعلت» نهي في اصطلاح النحاة، وإن كان دعاءً في الحقيقة.

* * *

قوله: «من الفاعل المخاطب»، ليخرج نحو: «ليفعلْ زيد»، فإنه لا يدخل في مطلق الأمر، بل يقال له: أمر الغائب. وكذا يخرج نحو: «لأفعلْ أنا»، ﴿**ولْنَحمِلْ خطاياكم**﴾[(١)].

فإن قيل: قولنا «الأمر» أعمّ من قولنا: أمر الغائب، وكل ما يصدق عليه الأخص يصدق عليه الأعم؛ قلت: لا نسلم أن لفظ الأمر في اصطلاح النحاة أعمُّ من أمر الغائب، إذ مرادهم بـ «الأمر»: الأمر المطلق. وقولنا: «المطلق» قيد خصَّصه من الأمر المضاف إلى شيء آخر، وذلك كما يقول الفقهاء: إن الماء المطلق صحّ سلبه عن المضاف، إذ يصح أن يقال في ماء الباقلاَّء: إنه ليس بماء، أي: ليس بماء مطلق.

* * *

قوله: «بحذف حرف المضارعة»، يخرج نحو قوله [من الخفيف]:

لِتَقُمْ أنت يا بن خير قريش[(٢)]

وإن كان ذلك قليلاً، ومنه القراءة الشاذة: ﴿**فبذلك فلْتَفرحوا**﴾[(٣)] بالتاء.

* * *

قوله: «وحكم آخره حكم المجزوم»، قال الكوفيون[(٤)]: هو مجزوم بلام مقدَّرة، كما في قول حسان في أمر الغائب [من الوافر]:

مُحَمَّدُ، تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس ... إذا ما خِفْتَ منْ أَمْرٍ تبالا[(٥)]

قالوا: حُذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردًا، لكثرة استعماله، بخلاف أمر الغائب فإنه أقل استعمالاً منه، وبقي مجزومًا بتلك اللام المقدَّرة.

وقال البصريون: هو مبنيّ على السكون، إلا أنه جُعل آخره كآخر المجزوم

(١) العنكبوت: ١٢.

(٢) تقدَّم بالرقم ٦٦٧.

(٣) يونس: ٥٨. وهذه قراءة ابن عامر، وعثمان ابن عفّان، وأنس، وقتادة وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٥/ ١٧٢؛ وتفسير الطبري ١١/ ٨٨؛ والكشاف ٢/ ٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٨٠ ـ ٨١.

(٤) انظر المسألة الثانية والسبعين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٢٤ ـ ٥٤٩.

(٥) تقدم بالرقم ٦٦٦.

في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ لأن قياسه، كما مرَّ في باب المجزوم، أن يكون مجزومًا باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب، أي: الموازنة[1]، فرجع إلى أصله من البناء، وبقي آخره محذوفًا للوقف، كما كان في الأصل محذوفًا للجزم.

* * *

قوله: «فإن كان بعده ساكن»، أي: بعد حرف المضارعة إذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين، فلا يخلو إمَّا أن يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك، أو ساكن؛ فإن كان هناك متحرك، فإن كانت حركته أصلية، لم يفتقر إلى اجتلاب همزة الوصل، بل يُبدأ في الأمر بذلك المتحرك، نحو: «تكلمْ» من «تتكلمُ»، و «تَقاتلْ»، من «تَتَقاتل»، و «دَحْرِجْ» من «تُدَحرِج»، و «قاتِلْ» من «تقاتل».

وإن كانت منقولة إليه من متحرك بعده، نُظِر: فإن كان حُذِف بعد حرف المضارعة متحرك، رُدَّ ذلك المتحرك لأجل زوال علّة حذفه، وهي حرف المضارعة، وذلك كما تقول في «تقيمُ» و «تُعِيد»: «أقِمْ» و «أعِدْ»، فإن همزة «أَفْعَل» حذفت بعد حروف المضارعة، أمَّا في «أُقيم»، فلاجتماع الهمزتين، وأمَّا في «نُقيم» و «يُقيم» و «تُقيم»، فطَرْدًا للباب، وحملاً لسائر حروف المضارعة على الهمزة.

وإن لم يكن حُذِف بعد حرف المضارعة متحرك، ابتدىء بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو: «قُلْ»، و «عِذْ»، و «خَفْ»، و «هَبْ».

فإن قيل: كما حذفت الهمزة المتحركة في «تقيم» لأجل حرف المضارعة؛ حذفت الواو الساكنة في «تعِد» و «تهَب» له أيضًا، وذلك للحمل على «يَعِد» و«يَهب» بالياء، كما يجيء في التصريف، فلِمَ لَمْ تردَّ الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الأمر، كما رَدَدْتَ المتحرك؟

قلت: لأنه لو رُدَّ، لاجتُلبت له همزة الوصل، فكنت تقول: «اوعِدْ»، و«اوهبْ»، ثم كنت تُعِلُّه إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو، إذ هو أقرب إليه من المصدر نحو: «عِدَة»، و «مِقَة»، فكان يكون السَّعْيُ في ردِّ الساكن ضائعًا.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، فإن كان حذف قبله متحرك لأجل حرف المضارعة، رددته لزوال العلة، كـ«أَكْرِمْ» من: «تُكرم».

---

(١) أي: موازنة الفعل المضارع لاسم الفاعل في الصورة اللفظيّة.

وإن لم يحذف هناك شيء، اجتُلِبت همزة الوصل، نحو: «اضرِبْ»، «اقتُلْ»، «انطَلِقْ»، «استخرِجْ».

وإنما قلنا إن أصل «يُفعل» مضارع «أَفْعَل»: «يُؤفْعِل»، لأن قياس بناء المضارع في جميع الأفعال أن يُزادَ حرف المضارعة على الماضي، نحو: «كَرُم يَكرُم»، و «ضَرَب يضرِبُ»، و «اسْتَخرَجَ يَسْتَخرج»، و «انْطَلَقَ يَنْطَلق».

وإنما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي من المضارع، استغناءً بحركة حرف المضارعة عنها، فكان قياس «يُكرم»: «يُؤَكْرم»، لأن الهمزة، وإن كانت زائدة إلا أنها همزة قطع، فحذفت همزة الماضي في «أُؤَكْرِم» لاجتماع الهمزتين، كما يأتي في التصريف، وحُمل سائر حروف المضارعة عليها.

* * *

قوله: «وليس برباعيّ»، يعني به باب أَفْعلَ وحده، فإنه هو الرباعي الذي مابعد حرف مضارعته ساكن فقط، ويَعني بالرباعي ما ماضيه على أربعة أحرف.

* * *

قوله: «مضمومة إن كان بعده ضمة، مكسورة فيما سواه»، اعلم أن أصل حركة همزة الوصل الكسرة، في الأسماء كانت أو في الأفعال، أو في الحروف، ولا يُعدَل إلى حركة أخرى إلاَّ لِعلَّة، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى.

وإنما ضُمَّت فيما انضمَّ ثالثه، في الأمر كان، كـ «اقتُلْ»، أو في غيره كـ «انطُلِقَ» و «اقتُدِر»، إتباعًا واستثقالاً للخروج من الكسرة إلى الضمة، لأن الحاجز غير حصين لسكونه.

وإذا بَقِي الأمر على حرف واحد، كـ «قِهْ»، فإن وصلته بكلام بعده، فلا كلام[1]، وإن وقفت عليه، فَلا بدَّ من هاء السكت، كما يجيء في آخر الكتاب.

* * *

(١) يريد: فلا حاجة إلى شيء آخر كهاء السكت ونحوها.

فعل ما لمْ يُسَمّ فاعله
أو الفعل المبني للمجهول

قال ابن الحاجب:

فعل ما لم يُسمَّ فاعله هو ما حُذِف فاعله، فإن كان ماضيًا، ضُمَّ أوله وكُسِر ما قبل آخره، ويضمُّ الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوفَ اللبس، ومعتل العين الأفصح: «قِيل» و «بِيع»، وجاء الإشمام[1]، والواو. ومثله: باب «اختير» و «انقيد»، دون «استُخِير» و «أُقِيم». وإن كان مضارعًا ضُمَّ أوله، وفُتح ما قبل آخره. ومعتل العين ينقلب فيه ألفًا.

* * *

قال الرضيّ:

قولهم: «فعل ما لم يُسمَّ فاعله»، أي: فعل المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول[2]، لأنه بُني له.

ويجوز أن يُريد بـ «ما» لفظ ذلك الفعل، فتكون إضافة الفعل إليه من إضافة العام إلى الخاص، كقولهم: فعل الماضي، وفعل المضارع، وفعل الأمر.

* * *

قوله: «هو ما حذف فاعله»، هذا حدٌّ مطرد عند سيبويه[3]، وأما على مذهب الكسائي في نحو: «ضربني وضربت زيدًا»، وهو أن الفاعل يحذف في الأول، على ما مرَّ في باب التنازع[4]، وعلى مذهب الأخفش، وهو ما حَكَى عنه أبو علي في كتاب الشعر، قال: جوّز أبو الحسن حذف الفاعل خلافًا لسيبويه مستشهدًا بمثل قوله تعالى: ﴿**أسمِعْ بهم وأبصِرْ**﴾[5]، فليس ما ذكره

---

(١) سيتعرَّض الشارح بعد قليل لتعريف الإشمام.

(٢) أي: نُسب إليه.

(٣) الكتاب ١/ ٣٣ ـ ٣٤.

(٤) تقدّم في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

(٥) مريم: ٣٨.

المصنف بحدٍّ تامّ، إلاَّ أن يقال[١]: هو ما غيِّر عن صيغته لأجل حذف فاعله.

* * *

قوله: «فإن كان ماضيًا ضُمَّ وكُسِر ما قبل آخره»، هذا عامٌّ في كل ماضٍ، سواء كان ثلاثيًا مجردًا كـ «ضَرَبَ»، أو مزيدًا فيه، كـ «أَكْرَمَ» و «اسْتَخْرج»، أو رباعيًا مجردًا، كـ «دَحْرج»، أو مزيدًا فيه، كـ «تَدَحْرَجَ».

وإنما غيِّرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغيَّر، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل، بالفاعل؛ وإنما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل، دون المبنيّ للفاعل، لكونه أقل استعمالاً منه.

وإنما غُيِّر الثلاثي إلى وزن «فُعِل» دون سائر الأوزان، لكون معناه غريبًا في الأفعال، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به[٢]. فلما حذِف منه ذاك، خِيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء، فجُعل على وزن لا يكون في الأسماء. ولو كُسِر الأول وضُمَّ الثاني، لحصل هذا الغرض، إلاَّ أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس، لأن الأول طلب ثِقل بعد خفة بخلاف الثاني. ثم حُمل غير الثلاثي عليه في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر.

* * *

قوله: «ويضمُّ الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوفَ اللبس»، يعني كل ما فيه همزة وصل، لو اقتصر فيه على ضمِّها وكسر ما قبل الآخر، لالتبس الماضي المبني للمفعول بالأمر من ذلك الباب، إذا وقفت عليه، واتصل بما قبله، نحو: «ألا استَخرجْ»، ولو لم يُضمّ ما بعد التاء، أيضًا فيما أوله تاء زائدة، وهو نحو: «تكلم»، و «تجاهل» و «تدحرج»، لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له، نحو: «تُكلِّم» و «تُجاهِل» و «تُدحرِج».

* * *

قوله: «ومعتل العين» يعني ما اعتلَّ عينه من الماضي الثلاثي، نحو: «قال» و«باع»، فيما بُني للمفعول منه ثلاث لغات: «قِيل» و «بِيع» بإشباع كسرة الفاء، وهي أفصحها. وأصلهما: «قُوِل»، و «بُيِع»، استثقلت الكسرة على حرف العلة، فحذفت، عند المصنف، ولم تنقل إلى ما قبلها. قال: لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك. فبقي: «قوِل»، و «بُيْع» بياء ساكنة بعد الضمة. فبعضهم

---

(١) في تعريف الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، أي: الفعل المبنيّ للمجهول.
(٢) وهو الفاعل.

يقلِب الياء واوًا لضمة ما قبلها، فيقول: «قُولَ» و «بُوع»، وهي أقلّ اللغات، والأَولى قلب الضمة كسرة في اليائيّ، فيبقى: «بِيع» لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف، وأيضًا لأنه أخفّ من: «بُوع». ثم حُمل «قول» عليه، لأنه معتل العين مثله، فكسرت فاؤه، فانقلبت الواو الساكنة ياءً.

وعند الجزُولي: استثقلت الكسرة على الواو والياء، فنقلت إلى ما قبلهما، لأن الكسرة أخفّ من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز، على هذا، نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته، إذا كانت حركة المنقول منه أخفّ من حركة المنقول إليه، فبقي: «قِوْل» و «بِيْع»، فقلبت الواو الساكنة ياءً كما في: «ميزان».

قال[١]: وبعضهم يسكِّن العين، ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها، فتبقى الواو على حالها، وتقلب الياء واوًا لضمة ما قبلها، وهذه أقلها، لثقل الضمة والواو. والأول أولى، لخفة الكسرة والياء.

وقول الجزولي أقرب، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة[٢] على غيرها. والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك، ولا بُعد فيه، على ما بيّنّا.

وأمَّا الإشمام فهو فصيح، وإن كان قليلاً. وحقيقة هذ الإشمام أن تَنحُو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. هذا هو مراد القُرَّاء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع. وقال بعضهم: الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضمّ الشفتين فقط، مع كسر الفاء كسرًا خالصًا، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين[٣]. وقال بعضهم: هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة. وهذا أيضًا غير مشهور عندهم، لأن الإشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر، بعدها حرف بين الواو والياء.

قال المصنف: والغَرَضُ من الإشمام الإيذان بأن الأصل الضمّ في أوائل هذه الحروف، وإنما نبَّهوا على الضمّ الأصليّ ههنا، بخلاف نحو: «بيض»، في جمع «أبيض»، لأنهم قصدوا بهذا الإشمام التنبيه على هذا الوزن المستبعد في الأسماء لتحصيل الغَرَض المذكور قبلُ[٤].

(١) أي: الجزولي.

(٢) أي: في الاعتلال.

(٣) أي: عند القرّاء والنحاة.

(٤) وهو الفرق بين المبنيّ للفاعل والمبنيّ للمفعول.

فإذا سقطت العين في المبنيّ للمفعول باتصال الضمير المرفوع، فإن قامت قرينة، جاز لك إخلاص الضمّ في الواوي، وإخلاص الكسر في اليائي، نحو: «عُدْتَ يا مريض»، و «بعتَ يا عبدُ»؛ وإن لم تقم، نحو: «بعتُ»، و «عدتُ»، فالأولى أنه لا بدَّ لك في الواوي مِن إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام، لئلا يلتبس بالمبنيّ للفاعل.

وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق، بل يُغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله.

* * *

قوله: «ومثله باب اخْتير وانْقيد»، يعني أن بابَي «افْتَعَلَ» و «انْفَعَل» معتلَّي العين، كباب الثلاثي المعتلّ العين، في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما، لمشاركتهما له في علتهما، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله، إلا أن ما قبل حرف العلة في افتعل: تاء، وهذا الفرق لا يؤثر في العلة؛ وأما في «انْفَعَل»، فما قبل حرف العلة فاء، كما كان في الثلاثي المجرد.

* * *

قوله: «دون استُخِير وأُقِيم»، يعني أن بابَي «اسْتَفْعَل» و «أَفْعَلَ»، معتلَّي العين، لا يجيء فيهما إلا إخلاص الكسر، دون الضم والإشمام، لأن سببهما في الثلاثي المجرد، والبابين المذكورين ضمُّ ما قبل حرف العلة، كما ذكرنا، وما قبله في بابَي «اسْتَفْعَل» و «أَفعَل» ساكن، فلا بدَّ من نقل حركة العين إليه، كما في غير هذا الموضع، نحو: «يقول»، و «يبيع»، و «يخاف»، على ما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

واعلمْ أن شرط نقل حركة العين إلى ما قبلها في المواضع المذكورة، ألاَّ يكون اللام حرف علة، فلا تُنقل في: «طُوِي»، ولا «أُقوِيَ»، ولا «استُقوِي»، ولا «انطُوِيَ على هذا»، ولا «اجْتُوِي».

وإنما لم يُفعل ذلك، إذ لو أُعلَّت العين في الماضي من هذه الأبواب، لوجب الإعلال بقلب العين أَلِفًا في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في: «قِيل يُقال»، و «قال يقول»، فكنت تقول: «يُطايُ»، و «يُقايُ»، و «يسْتَقايُ»، و «يُنطايُ»، و «يُجْتايُ». ولا يُحتمل في الفعل، لثقله، ياءٌ مضمومة، وإن كان قبلها سكون، كما يُحتمل في الاسم، نحو: «رايٌ» و «زَايٌ»، لخفّته.

وكَسْرُ فاءِ «فُعِل» للإدغام نحو: «رِدَّ» لغة، والضم أكثر، لأن نقل الكسرة في

المعتل العين اليائي والواوي، إنما كان لأنك إن حذفتها، اجتمع الثقيلان: الضمة والواو، كـ «بُوع» و «قول»، وبنقلها تحصل الكسرة والياء، وهما أخفّ، ولا يجتمع من حذف الكسرة في «رُدَّ» الثقيلان، لكن مع ذلك، جاز النقل على قلّة، لكون الكسرة أخفَّ من الضمة.

وربّما أُشِمَّ فاء نحو: «رِدَّ»، ضمة أيضًا، وربّما كسر فاء الفعل المبني للمفعول في الصحيح[1]، للتخفيف، تقول في «عُهِد»: «عِهْد»، كما تقول في المبني للفاعل في «شَهِد»: «شِهْد»، وفي الاسم نحو: «فَخِذ»: «فِخْذ»، وجميع ذلك في الحلقي العين، لما يجيء في التصرف.

وقد حكى قُطرب: «ضِرْبَ زيد» في: «ضُرِبَ زيد»، على نقل كسرة الراء إلى الضاد، وهو شاذّ.

* * *

قوله: «إن كان مضارعًا ضُمَّ أوله وفُتح ما قبل آخره»؛ إنما ضمَّ أول المضارع حملاً على أول الماضي، وأمّا فتح ما قبل آخره دون الضمّ والكسر، فلتعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي.

* * *

قوله: «ومعتلّ العين يُقلب فيه ألفًا»، أي: عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول ألفًا، نحو: «يُقال» و «يُباع»، وذلك للحمل على الماضي في إسكان العين، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى؛ لأنه ماضٍ زِيد عليه حرف المضارعة، فهو يتبعه في مطلق الإعلال، لا في الإعلال المعيَّن. ألا ترى أن «قال» أُعِلَّ بقلب عينه، و «يقول» بنقل حركة عينه؟ وكذا أُعِلَّ «قِيل» بقلب عينه ياءً، ويقال: بقلبها ألفًا، فهو يتبع الماضي في مجرَّد الإعلال، ويُعَلُّ في كل واحد منهما بما يليق به.

فكل ما له أصل مُعَلّ، إذا انفتح عينه وسكن ما قبله، يُنقل الفتح إلى الساكن، ويقلب العين ألفًا، نحو: «يهاب» و «أقام» و «استقام». وليس النقل لأجل الثقل، لأن الفتح لا يستثقل، بل لأجل قصد قلب ذلك المفتوح ألفًا للتخفيف، فلو لم تنقل الفتحة إلى ما قبلها لالتقى ساكنان.

وقد يجيء الكلام عليه في التصريف.

* * *

(١) يريد الصحيح غير المضعَّف.

الأفعال الملازمة للبناء للمفعول

وقد جاء في كلامهم بعض الأفعال، على ما لم يسمَّ فاعله، ولم يستعمل منه المبني للفاعل. والأغلب في ذلك الأَدواء، ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى، فحذف للعلم به، كما في قوله تعالى: ﴿**وقِيل يا أرضُ ابلعي ماءك، ويا سماءُ أقلعي وغِيض الماء وقُضيَ الأمرُ**﴾[1].

وتلك الأفعال نحو: «جُنَّ»، و «سُلَّ»، و «زُكِمَ»، و «وُرِد»، و «حُمَّ»، و«فُئِدَ»[2]. قال سيبويه: لو أردت نسبتها إليه تعالى، لكان على «أَفْعَل»، نحو: «أجنَّه الله، وأسلَّه، وأزْكَمَه، وأوْرَدَه». ولعلَّ ذلك لأنه لمَّا لم يأت من فُعِل المذكور، كـ «جُنَّ» و «سُلَّ» فَعَلْتَه[3]، صار كـ «أَلِمَ» و «وَجعَ» و «عَمِي»، ونحو ذلك من الآلام التي بابها «فَعِل» المكسور العين، فصار يُعدَّى إلى المنصوب كما يعدَّى باب فعِل، وذلك بالنقل إلى «أَفْعَل» المتعدِّي.

* * *

---

(١) هود: ٤٤.

(٢) وأكثر النحاة يرى أنّ الاسم المرفوع الذي يُسند إليه أحد هذه الأفعال يُعرب فاعلاً، ويُعربه بعضهم نائب فاعل.

(٣) يريد: لم يأتِ من الأفعال السابقة ثلاثيّ متعدٍّ.

الفعل المتعدّي والفعل غير المتعدّي (اللازم)

قال ابن الحاجب:

المتعدِّي وغير المتعدِّي، فالمتعدِّي ما يتوقَّف فهمه على متعلَّق، كـ «ضَرَبَ»، وغير المتعدّي بخلافه، كـ «قَعَدَ»؛ والمتعدِّي يكون إلى واحد كـ «ضَرَبَ»، وإلى اثنين كـ «أعطى»، و «عَلِمَ»، وإلى ثلاثة كـ «أَعْلَمَ»، و «أرى»، و «أَخْبَرَ»، و «خَبَّر»، و «أَنْبَأ»، و «نبَّأ»، و «حَدَّث». فهذه مفعولها الأول كمفعول «أعطيت»، والثاني والثالث، كمفعولي «علمت».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «متعلَّق» بفتح اللام، وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به[1]. وعلى ما حدَّ، ينبغي أن يكون نحو: «قرُبَ» و «بَعُد»، و «خرج»، و «دَخَلَ» متعديًا، إذ لا تفهم معانيها إلا بِمتعلَّق. بَلَى، يقال لمثلِ هذه الأفعال إنها متعدِّية بالحرف الفلاني، لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أُطلق، بل يقال: هي لازمة؛ وهذا كما ذكرنا في الأمر وأمر الغائب[2].

ولا خلاف عندهم أن باب «فَعُل» كله لازم، مع أن «قَرُبَ» و «بَعُدَ»، منه، وهو يتعدى إلى المفعول بحرف الجر؛ ولا يَبعد أن يرسم المتعدي بأنه الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حدّ المفعول به، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يصح أن يُشتق منه ذلك.

واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعدٍّ بنفسه مرة، ومرة إنه لازم متعدّ بحرف الجر، وذلك إذا تساوى الاستعمالان، وكان كل واحد منهما غالبًا[3]، نحو: «نصحتُكَ» و «نصحتُ لك»، و «شَكَرتك» و «شَكَرتُ لك».

---

(١) في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

(٢) راجع فصل فعل الأمر في هذا الجزء من هذا الكتاب.

(٣) يريد: كثيرًا في ذاته، لا أنّه أكثر من الآخر في الاستعمال.

والذي أرى: الحكم بتعدِّي مثل هذا الفعل مطلقًا، إذ معناه مع اللام، هو معناه من دون اللام، والتعدي واللزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام متعد إجماعًا، فكذا مع اللام. فهي إذن زائدة، كما في: **﴿رَدِفَ لكم﴾**(١)، إلاَّ أنها مطردة الزيادة في نحو: «نصحت» و «شكرت»، دون «ردِف».

فإن كان تعدِّيه بنفسه قليلاً، نحو: «أقسمتُ اللَّهَ»، أو مختصًّا بنوع من المفاعيل، كاختصاص «دخلت» بالتعدّي إلى الأمكنة، وأمّا إلى غيرها فبـ «في»، نحو: «دخلت في الأمر»، فهو لازم حُذف منه حرف الجرّ.

وإن كان تعدِّيه بحرف الجرّ قليلاً، فهو متعدّ، والحرف زائد، كما في: «يقرأن بالسُّور»(٢)، و **﴿ولا تُلقوا بأيديكم﴾**(٣)، و **﴿رَدِفَ لكم﴾**(٤).

وإذا تعدى بحرف الجر، فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى: **﴿وامْسَحُوا برؤوسكم وأرجلكم﴾**(٥) بالنصب، وقال لبيد [من الطويل]:

فإنْ لم تجدْ منْ دونِ عَدْنانَ والدًا ودونَ مَعدٌّ فلْتَزَعْكَ العواذلُ(٦)

والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل، لا مع الجار، لأن الجارّ هو الموصِّل للفعل إليه، كالهمزة والتضعيف في: «أذهبت زيدًا»؟ و «كرَّمت عمرًا»، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارّ منفصلاً عنه، وكالجزء من المفعول، توسَّعوا في اللفظ، وقالوا: هما في محل النصب.

ولا يجوز حذف الجارِّ في اختيار الكلام إلاَّ مع «أنَّ» و «أَنْ» وذلك فيهما، أيضًا، بشرط تعيُّن الجارّ فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه، وبالجر عند الخليل والكسائي، والأول أولى، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرًا، ولهذا حُكم بشذوذ: «أللَّهِ لأفعلنَّ»، ونحو قول رؤبة: «خيرٍ»(٧)، لمن قال له: «كيف أصبحت»، وقوله [من الطويل]:

---

(١) النمل: ٧٢.

(٢) من قول الراعي النميريّ [من البسيط]:

هُنَّ الحرائِرُ لا ربّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ المحاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ

(ديوانه ص ١٢٢؛ ولسان العرب ٤/ ٣٨٦ (سور)؛ والمعاني الكبير ص ١١٣٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٠٧، ١٠٨، ١١١).

(٣) البقرة: ١٩٥.

(٤) النمل: ٧٢.

(٥) المائدة: ٦.

(٦) تقدّم بالرقم ١١٩.

(٧) أي: على خيرٍ.

٦٩١ ـ إذا قيلَ أيُّ النـاس شرٌّ قبيلةٍ   أشـارَتْ كُـلـيـبٍ بـالأكـفِّ الأصـابـعُ

وإنما جاز حذف الجارّ مع «أنَّ» و «أنْ»، كثيرًا قياسًا، لاستطالتهما بصلتها.

والأخفش الأصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما أيضًا قياسًا، إذا تعيَّن الجار، كما في: «خرجتُ الدارَ»، ولم يثبت. بَلَى، قد جاء في غيرهما، إمّا شذوذًا[1]، كقوله [من الوافر]:

٦٩٢ ـ تـمـرّون الـديـارَ ولـم تـعـوجـوا   كـلامُـكُـمُ عـلـيَّ إذن، حـرامُ

---

٦٩١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥؛ والدرر ٤/ ١٩١؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٥٤٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤١؛ والدرر ٥/ ١٨٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٦١، ٢/ ٦٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦، ٨١.

اللغة: كليب: اسم قبيلة جرير.

المعنى: إذا سئل عن أحطّ القبائل قيمة، رُفعت مع الأكفّ الأصابع مشيرة إلى قوم جرير.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**قيل**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**أي**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الناس**»: مضاف إليه. «**شرّ**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**قبيلة**»: مضاف إليه مجرور، «**أشارت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**كليب**»: اسم مجرور بحرف جرّ محذوف تقديره: «أشارت إلى كليب»، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ «أشارت». «**بالأكف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أشارت»، أو بمحذوف حال من «الأصابع». «**الأصابع**»: فاعل «أشارت» مرفوع بالضمّة.

جملة «إذا قيل...» الشرطية: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قيل...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أي الناس...»: في محل رفع نائب فاعل لـ «قيل». وجملة «أشارت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «أشارت كليب» حيث إن إبقاء عمل حرف الجر بعد حذفه، شاذ.

(١) قوله: «إمّا شذوذًا»، سيذهب إلى أنّ الأولى تأويل البيت الشاهد والآيات التالية على التضمين حتى لا يحمل على الشذوذ.

٦٩٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٧٨؛ والأغاني ٢/ ١٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١؛ والدرر ٥/ ١٨٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١؛ ولسان العرب ٥/ ١٦٥ (مرر)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٦٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٤٥، ٨/ ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٥٨؛ ورصف المباني ص ٢٤٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨، ٩/ ١٠٣؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٠، ٢/ ٤٧٣؛ والمقرب ١/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣.

اللغة: عاج: مال، أو أقام.

المعنى: يقول الشاعر لأصحابه إذا مرّوا بديار الحبيبة ولم يميلوا فإنّه سيقطع علاقته بهم، ولن يكلّمهم بعد ذلك.

الإعراب: «**تمرّون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**الديار**»: =

وقوله تعالى: ﴿لأَقعدَنَّ لهم صراطك المستقيم﴾[(١)]، و ﴿ولا تعزموا عقدة النّكاح حتى يبلغ الكتاب أجله﴾[(٢)]، و ﴿أن تسترضعوا أولادكم﴾[(٣)].

والأولى في مثله أن يقال: ضُمِّن اللازم معنى المتعدِّي، أي: تَجُوزون الديارَ، ولألزمنَّ صراطك، ولا تنووا عقدة النكاح، وترضعوا أولادكم، حتى لا يحمل على الشذوذ، كما يضمَّن الفعل معنى غيره فيتعدَّى تعديةَ ما ضُمِّن معناه، قال تعالى: ﴿يُخالفون عن أمره﴾[(٤)]، أي: يعدلون عن أمره، ويتجاوزون عنه.

وإمّا لكثرة الاستعمال[(٥)]، كما ذكرنا فيما بعد «دخلت» من الظروف المختصة، وكقوله تعالى: ﴿يبغونكم الفتنة﴾[(٦)]، أي: يبغون لكم، و «كسبتك الخير»، أي: كسبت لك، و «وزنتك المال»، أي: وزنت لك، و «كِلْتُك الطعامَ»، أي: كِلتُ لك، و ﴿لا يَألُونكم خَبَالا﴾[(٧)] أي: لا يألون لكم، و «زدتك دينارًا»، أي: زدتُ لك، و «نقصتُكَ درهمًا»، أي: نقصت لك.

ويجوز أن يضمَّن «زدت» معنى: «أعطيت»، و «نقصت» معنى: «حَرَمت»، وكذا يحذف[(٨)] من المفعول الثاني، نحو: «أمرتُكَ الخير»[(٩)]، و «استغفرتُ الله ذنبًا»[(١٠)]، و [من الطويل]:

= مفعول به منصوب بنزع الخافض تقديره: «تمرّون بالديار». «ولم»: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم. «تعوجوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. «كلامكم»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «عليّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حرام». «إذن»: حرف جواب. «حرام»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.
جملة «تمرّون»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم تعوجوا»: في محلّ نصب حال. وجملة «كلامكم علي حرام»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «تمرّون الديار» حيث حذف حرف الجرّ، وأوصل الفعل اللازم إلى المجرور فنصبه، وهذا شاذ. وأصل الكلام «تمرّون بالديار».

(١) الأعراف: ١٦. (٢) البقرة: ٢٣٥.
(٣) البقرة: ٢٣٣. (٤) النور: ٦٣.
(٥) قوله: «وإمّا لكثرة الاستعمال» مقابل قوله: «إمّا شذوذًا».
(٦) التوبة: ٤٧. (٧) آل عمران: ١١٨.
(٨) أي: حرف الجرّ.
(٩) إشارة إلى قول الشاعر [من البسيط]:
أمرتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فقَدْ تركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ
وقد تقدّم بالرقم ٥٢.
(١٠) إشارة إلى قول الشاعر [من البسيط]:
أستَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لسْتُ مُحْصِيَهُ ... ربَّ العبادِ إليهِ الوجْهُ والعَمَلُ
(الأشباه والنظائر ٤/ ١٦؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١١، ٩/ ١٢٤؛ والدرر=

٦٩٣ ـ منّا الذي اختيرَ الرجالَ سَماحةً وجــودًا إذا هــبَّ الــريــاحُ الــزعــازعُ

كل ذلك مع تعيُّن الجارّ.

ولا يُغيِّر شيء من حروف الجر معنى الفعل، إلا الباء، وذلك أيضًا في مواضع، نحو: «ذهبت بزيد»، بخلاف نحو: «مررت به»؛ والذي تُغيِّر الباء معناه يجب فيه، عند المبرّد، مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأن الباء المعدِّية عنده بمعنى «مع».

وقال سيبويه: الباء في مثله كالهمزة والتضعيف، فمعنى «ذهبت به»: أذهبته، يجوز في المصاحبة وضدُّها. فقوله تعالى: ﴿**لَذهبَ بسمعهم**﴾[1] الباء فيه، عند المبرّد للتأكيد، كأن الله سبحانه ذهب معه.

وأمّا الهمزة والتضعيف المعدِّيَين، فلا بدَّ فيهما من معنى التغيير، وليس بمعروف حذف الباء المغيِّرة لمعنى الفعل إلا في قوله تعالى: ﴿**آتوني زُبَر الحديد**﴾[2]، أي: بزُبَر، على قراءة: «ائتوني»[3] بهمزة الوصل.

= ٥/ ١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٤٧٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦ (غفر)؛ والمقتضب ١/ ٣٢١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨١).

٦٩٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٣١؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر ٢/ ٢٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢؛ والكتاب ١/ ٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٢٦٥ (خير)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٨/ ٥١؛ والمقتضب ٤/ ٣٣٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

اللغة: الزعازع: الشديدة، واحدتها زعزعة.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضلهم سماحة وجودًا عند الأزمات والنوائب فإنهم سيختارون رجلاً منّا بالتأكيد لأننا قوم كرام نُعدّ للنائبات.

الإعراب: «**منّا**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم مرفوع. «**الذي**»: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر. «**اختير**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**الرجال**»: اسم منصوب بنزع الخافض والتقدير: من الرجال. «**سماحة**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة، ويجوز أن يكون تمييزًا أو حالاً. «**وجودًا**»: الواو: حرف عطف، «جودًا»: اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. «**إذا**»: ظرفية زمانية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل «اختير». «**هب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الرياح**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**الزعازع**»: صفة لـ «الرياح» مرفوعة مثلها.

جملة «منا الذي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اختير الرجال»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «هب الرياح»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «اختير الرجال» حيث جاء الاسم «الرجال» منصوبًا بنزع الخافض، والأصل: من الرجال، وهو المفعول الثاني المقيد بحرف الجر، للفعل «اختار».

(١) البقرة: ٢٠. (٢) الكهف: ٩٦.

(٣) انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ١٥.

وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل، فإن كان لازمًا صار متعدّيًا إلى مفعول واحد، وإن كان متعدّيًا إلى واحد تعدَّى إلى اثنين، نحو: «أحفرته النهرَ»، ولا يُنقَل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين، إلى ثلاثة، إلاَّ «عَلِم» و «رَأى»، نحو: «أَعَلمَ» و «أَرَى».

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما، وذلك لأنَّ معناهما تصيير الفاعل مباشرًا للفعل، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدَّمًا على ما كان لأصل الفعل، فلذا تقول: «أحفرتُ نهرَه زيدًا»[(١)].

وتضعيف العين يعدِّي إلى واحد، كـ «فَرَّحْتُه»، وإلى اثنين، كـ «علَّمتُه النحو»، ولا يعدِّي إلى ثلاثة كالهمزة، وقلَّ تعديته للحلقي العين إلا في الهمزة نحو: «نأَيتُهُ»[(٢)].

ويجوز أن يجتمع على فعل واحد عِدَّة من حروف الجر، إذا كانت مختلفة، نحو: «خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك»، وأما إذا اتفقت، فقد ذكرنا حكمها في آخر أفعل التفضيل.

* * *

قوله: «وإلى اثنين كأعطى، وعَلِم»، يعني أن المتعدي إلي اثنين على ضربين: إمَّا أن لا يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبرًا، كـ «أَعْطيتُ زيدًا درهمًا»، ولا حَصر لهذا النوع من الأفعال. وإمَّا أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبرًا، كـ «علمتُ زيدًا قائمًا»؛ وعند الكوفيين: ثاني مفعولي باب علمت حال، وكذا قالوا في خبر «كان».

وليس بشيء[(٣)]، إذ الحال يجوز حذفه، وأيضًا لا يكون الحال عَلَمًا، ولا ضميرًا، ولا اسم إشارة، ولا غير ذلك من سائر المعارف، ويجوز ذلك في هذين المنصوبين[(٤)].

* * *

قوله: «وإلى ثلاثة كأَعلمَ وأَرَى»، تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال

---

(١) الضمير في المفعول الثاني «نهره» عائد إلى المفعول الأوّل «زيد».

(٢) أي: جعلته ينأى (يبعد).

(٣) ردّ على الكوفيّين، يريد: ليس ما ذهب إليه الكوفيون بشيء.

(٤) أي: المفعول الثاني لِـ «علم» وأخواته، وخبر «كان».

المتعدية إلى اثنين، فيزيد، بسبب الهمزة، مفعولٌ آخر موضعه الطبيعيّ قبل المفعولين، لأن معنى همزة التعدية حملُ الشيء على أصل الفعل. فمعنى «أعلمتُكَ زيدًا منطلقًا»: حملتُكَ على أن تعلم زيدًا منطلقًا، فلا بدَّ أن تذكر أوّلاً المحمول، ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه، لأن المحمول عليه معنًى قائم بذلك المحمول. والعادة جارية بأن تُذكر الذات أوّلاً، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها، كما في المبتدأ والخبر، والحال وذي الحال، والموصوف والوصف، وكذلك في نحو: «أحفرتُ زيدًا النهر»، أي: حملته على حفر النهر.

ولم يتفق أن يُنقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف، فلم يُقَل: «علَّمتُكَ زيدًا قائمًا»، بل لم يستعمل لثاني مفعولي «علَّمت» إلاّ ما هو مضمون الأول والثاني، أو مضمون الثالث لـِ «علمتُ»، تقول في «علمت زيدًا منطلقًا»: «علَّمت عمرًا انطلاق زيد»، أو «علَّمت عمرًا الانطلاق»، قال تعالى: **﴿وإذ علَّمتك الكتاب﴾**[1].

وعند الأخفش، ينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب، أيضًا، قياسًا لاَ سماعًا، فيقول: «أحسبتك زيدًا قائمًا»، وكذا «أظننتك»، و «أَخَلْتك»، و «أزعمتك»، و «أوجدتك».

ولو جاز القياس في هذا، لجاز أيضًا في غير أفعال القلوب، نحو: «أكسوتُكَ زيدًا جبَّة»، و «أَجْعلتُكَ زيدًا قائمًا»، ولجاز بالتضعيف أيضًا، في أفعال القلوب وغيرها، ولم يجز اتفاقًا؛ ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية، متعدِّيها ولازمها بالتضعيف والهمزة، نحو: «أنصرت زيدًا عَمْرًا»، و «ذهَّبتُ خالدًا»؛ فثبت أن هذا موكول إلى السماع، أعني النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المتشعِّبة[2].

وأمَّا «أَخْبر»، و «خبَّرَ»، و «أَنْبأ»، و «نبَّأ»، و «حدَّث»، ولم يستعمل «أحْدَث» بمعناه، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدّيًا إلى ثلاثة، بعد التعدي إلى اثنين، بل لم يستعمل من ثلاثياتها فِعل مناسب لهذا المعنى، إلاَّ «خَبِر» بكسر الباء، أي: عَلِم.

وأمَّا «حدَث»، و «نَبَأ» ثلاثيين، فلم يُستعملا مشتقين من النبأ، والحديث؛ لكن هذه الأفعال الخمسة[3] ألحقت في بعض استعمالاتها بـ «أَعْلَمَ» المتعدي إلى

---

(١) المائدة: ١١٠.

(٢) أي: بعض أبواب الفعل الثلاثي المزيد المتشعِّبة منه.

(٣) هي: أخبر، وخبّر، وأنبأ، ونبّأ، وحدَّث.

ثلاثة، لأن الإنباء، والتنبئة، والإخبار، والتخبير، والتحديث، بمعنى الإعلام.

ولم يُلحق سيبويه من هذه الخمسة إلا «نبّأ» وألْحق البواقيَ غيرهُ.

وألْحَق بعضهم «أرى» الحسِّيَّة بـ «أعلمَ»، سماعًا، نحو: «أراني الله في النوم عَمْرًا سالمًا».

وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء، نحو: «حدَّثتُك بخروج زيد، وبالخروج»، وهذا كما ينصب «علمت» المفعولين، وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة، أو مضمون الثاني، نحو: «علِمت زيدًا قائمًا»، و «علمتُ قيام زيد»، و «علمتُ القيام»، لكن «علمت» يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسه، كما رأيت، و «أنبأت» و «حدَّثت» لا يتعدَّيان إليه إلا بحرف الجر، فلا تقول: «أخبرتك خروج عمرو»، بل «بخروج عَمْرو»، وأمَّا «أنبأته نَبأً»، و «خبَّرته خبرًا»، و «حدَّثته حديثًا»، فهذه المنصوبات أسماء صريحة مُقامة مُقامَ المصدر، أي: إنباءً، وإخبارًا، وتحديثًا. ولو كانت مفعولاتِها، لجاز استعمال المفعول به مخصَّصًا مقامَها، نحو: «حدثته خروج زيد»، و «نبأته دخول خالد»، ولا يجوز[1] في السَّعة اتفاقًا.

فإذا تقرر هذا، علمت أن قولك: «حدثتك أو أنبأتك أو أخبرتك زيدًا قائمًا»: ليس بمعنى: حدثتك التحديث المخصوص، ونبأتك هذه التنبئة المعيّنة، وخبَّرتك التخبير الخاص. فانتصاب «زيدًا قائمًا» لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا، لا لكونه مَصْدَرًا مبيَّنًا نوعه، كما في: «ضربت ضرب الأمير»، لأن «زيدًا قائمًا» بيان المخبر به وتعيينه، وليس بيان كيفية نفس الإخبار الذي هو الحدث الواقع منك، أي: اللفظ والتكلم المخصوص، وأنه كان سريعًا، أو بطيئًا، أو غير ذلك من صفات اللفظ، فقولك: «أخبرتك زيدًا قائمًا»، أي: أخبرتك بهذا المخبر به، والمخبر به مفعول بلا شك، واسم المفعول به، لا يقع على المصدر، فلا يقال في «ضربت ضربًا»، إن الضرب مضروب، كما مضى في باب المفعول به.

فظهر بهذا أن ما قال المصنف، وهو أنَّ «زيدًا قائمًا» في «أخبرتك زيدًا قائمًا»، خبر خاص، وأن «خَبَرًا» في قولك: «أخبرتك خبرًا»: خبرٌ مطلق، وكلاهما منصوبان على أنه مفعول مطلق: ليس بشيء[2]، بل الأول خبر خاص بلا ريب، لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به، أي: مُخَبر به والثاني خبر مطلق، ولفظ

---

(١) أي: لا يجوز قيام ما ذُكر مقامَها.

(٢) قوله: «ليس بشيء» خبر «أنّ» في قوله: «فظهر بهذا أنّ ما قال المصنف»

الخبر ههنا بمعنى الإخبار، لا المخبَر به، فجعل أحدهما كالآخر[١]، إمَّا غلط أو مغالطة.

والدليل على كونه مفعولاً به، وكمفعولَي «علمت»، أنك تقول: «أخبرتك أنَّ زيدًا قائم»، كما تقول: «علِمت أو أعلمتك أنَّ زيدًا قائم»، فتُصدِّر الجملة بـ «أنَّ». وأيضًا تقول: «أخبرتُكَ أن زيدًا قائمًا فأنا مخبرُ[٢] أن زيدًا قائم»، فتضيف اسم الفاعل إلى ما كان في «أخبرتك» بعد الكاف، واسم الفاعل لا يضاف إلى المفعول المطلق، فلا يقال: «أنت ضاربُ ضربِ الأمير».

وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله: «قلت زيد منطلق»، ليس بشيء، إذ ليس «زيد منطلق» بمعنى المصدر الخاص، كما ذكره، بل هو بمعنى المفعول به، أي: المقول الخاص، بخلاف: «قلت قولاً سريعًا»، على أنه مفعول مطلق.

ومنشأ الغلط أن الخبر يستعمل بمعنيين: بمعنى الإخبار، وبمعنى المخبر به، كما أن القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول، فاعرفْه.

* * *

قوله: «فهذه، مفعولها الأول كفعول أعطيت». اعلم أن مفعولها الأول كأوَّل مفعولَيْ «أعطيت»، والثاني والثالث معًا كثاني مفعولَي «أعطيت»، لأننا بيَّنّا في باب المفعول به، أن هذه الأفعال، في الحقيقة، متعدية إلى مفعولين، أولهما غير الثاني. فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معًا. فمعنى «أعلمتك زيدًا قائمًا»: أعلمتك قيام زيد، فهو كـ «أعطيتُ زيدًا درهمًا»، سواء[٣]. فيجوز لك ألاَّ تذكر لها مفعولاً أصلاً، كباب «أعطيت»، وأن تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث، وأن تذكر الثاني والثالث دون الأول، وأمَّا ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب[٤].

وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر أوَّلها، وترك الثاني والثالث، لأنه قال[٥]: لا يجوز أن يُقتَصَر على واحد من الثلاثة؛ فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره، ولم يجوِّز الاقتصار على الأول.

---

(١) في كون كلٍّ منهما مفعولاً مطلقًا.
(٢) برفع «مخبر» بلا تنوين، لأنه مضاف إلى ما بعده.
(٣) أي: هما سواء.
(٤) انظر الفصل التالي.
(٥) الكتاب ١/ ٤١.

وأجازه ابن السرّاج مطلقًا، وقال السيرافي: أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول، لا أنه لا يجوز مطلقًا.

ومذهب ابن السرَّاج أَولى، إذ لا مانع، وتبعه المتأخرون. فإذا قطعت النظر عن الأوّل، فحال المفعول الثاني مع الثالث، كحال أول مفعولَي «علِمت» مع الثاني، لأنهما هما، والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة، كما مضى.

* * *

أفعال القلوب

١ ـ تعدادها وعملها

قال ابن الحاجب:

أفعال القلوب: «ظننت»، و «حسبت»، و «خِلت»، و «زعمت»، و «رأيت»، و «وجدت» تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه، فتنصب الجزأين.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها، أو لا، فالأولى هي الواقعة بعد القول، نحو: «قلت ضرب زيد، أو: زيد ضارب»، ولا يعمل فيها القول[1]، إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة المحكيّ.

والثانية، أي التي المقصود منها معناها دون لفظها، لا بدَّ أن يَعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها، لتعلق معناه بمضمونهما، فلا يدخل إذن إلا على الاسمية، لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذّر عمله في الفعلية، لأن الضروري من عمل الفعل رفعُ المسند إليه، فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية. ولا يرتفع به ما أسنِد إليه ذلك الفعل أيضًا، إذ لا يرتفع اسم بفعلين، إذ لا أثر واحد عن مؤثرين مستقلين؛ وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب، فيجب أن ينصِب كِلا جزأي الفعلية، لتعلق معناه بمضمونهما. ولا ينتصب الفعل إلا بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه، فلا يتبيَّن فيهما أثر الفعل الداخل. بَلَى، إذا كان فعل معلّق عن النصب، جاز دخوله على الفعلية، لأنه لا يعمل إذن في الظاهر، كقولك: «علمت بِمَن تمرُّ»، و «علمت أيَّ يوم سِرت، وأيَّهم رأيت»، بنصب «أيّ»، على أنه معمول الفعل المؤخَّر.

ثم نقول: الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إمّا فاعل، أو

---

(١) يريد: لا يعمل فيها القول لفظًا، لأنّها منصوبة محلاً.

مفعول، فإن اقتضى فاعلاً، وذلك في باب «كان»، رفعنا المبتدأ، تشبيهًا له بالفاعل، ونصبنا الخبر تشبيهًا له بالمفعول. ولم يجز رفعهما، لأن الفعل لا يرفع فاعلين، فلا يرفع شبيهين بالفاعل؛ ولا نصبهما، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع، ولا يجوز[1]؛ ولا نصب الأول ورفع الثاني، لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب. والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدرُ الخبر مضافًا إلى المبتدأ، ففي «كان زيد قائمًا» فاعل «كان»: قيام زيد، لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة، وكذا في: «صَارَ زيد قائمًا»، الصائر هو قيام زيد، وكذا في جميع أخوات «كان»، لأن كلها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار»: كان بعد أن لَم يكن. ومعنى «ما زال»، وأخواتها: كان دائمًا. ومعنى «أصبح» وأخواتها: كان في الصبح، والمساء، والضحى، ونحو ذلك. ومعنى «ليس»: ما كان.

وأمَّا أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة، وأخبارها مفعولة، كما يجيء في بابها.

وإن اقتضى مفعولاً، نصبنا جزأي الجملة، لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقي، وأولهما ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى «علمت زيدًا قائمًا»: علمت قيام زيد، فإعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد، أي: ذلك المفعول الحقيقي، فلذلك يدخل على هذين الجزأين «أنَّ» الجاعلة للجزأين في تقدير جزء واحد، ولم يدخل على الجزأين اللذين بعد «كان» وأخواتها، وإن كانا أيضًا بتقدير المفرد كهذين الجزأين المنصوبَين. ثم هذا المقتضى للمفعول، إمَّا أفعال القلوب أو غيرها.

فأفعال القلوب على أضرب: إمَّا للظنّ فقط، وهي «حَجَا يَحْجو»، بمعنى: ظَنَّ، و «خال يخال»، و «حسبَ يَحْسب»، وكذا، «هَبْ»، غير متصرف؛ فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور، ووَلِيها الاسمية مجردة من «أنَّ»، نصبت جزأيها. فإن كان «حَجَا» بمعنى «غلب»، أو «قصَد»، أو غير ذلك، و «خال» بمعنى: «اختالَ»، و «هَبْ»، أمرًا من الهِبة، أو كانت الاسمية مصدَّرة بـ «أنّ»، لم تنصب المفعولين، وكذا جميع أفعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين إذا وَليها الاسمية غيرَ مصدَّرة بـ «أنَّ».

ويستعمل «أُرَى» الذي هو ما لم يسمَّ فاعله من «أَرَى»، عاملاً عَمَل «ظنَّ»

---

(١) أي: لا يجوز بقاء الفعل بلا مرفوع.

الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «عَلِم» وإن كانت «أَريت» بمعنى: «أعلمت».

وإمّا لليقين فقط[1]، وهو «علم» بمعنى «عَرَف»، ولا يُتوهّم أن بين «علمت» و «عرفت» فرقًا معنويًا، كما قال بعضهم، فإن معنى «علمت أن زيدًا قائم»، و «عرفت أن زيدًا قائم»: واحد، إلاّ أن «عَرف» لا ينصب جزأي الجملة الاسمية كما ينصبها «علم»، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر.

وأجاز هشام إلحاق «عَرَف»، و «أبْصَر»، بـ «علِمَ» في نصب المفعولين.

ويُستعمل «دَرَى» بمعنى «عَلِم». و «تَعَلَّمْ»، أمرًا، بمعنى «اعلمْ»، لكن لا ينصبان المفعولين، بل تَرِد الاسمية بعدهما مصدَّرة بـ «أَنَّ»، نحو: «دَرَيت أنك قائم»، و [من الوافر]:

٦٩٤ ـ تعلَّمْ أنَّ بَعْدَ الغيِّ رُشْدًا [وأنَّ لِتَالِكَ الغُبْرِ انْقِشَاعَا]

ولا يُتصرَّف في «تعلم» بمعنى: اعلمْ، فإذا قيل لك: تعلَّم أن الأمر كذا، فلا تقول: «تعلمت»، بل «عَلِمت».

وإن كان «دَرَى» بمعنى «خَتَل»، و «تعلَّم» من: تعلَّمت الشيء، أي: تكلفت

---

(١) قوله: «وإمّا لليقين» مقابل قوله: «إمّا للظنّ»، وكذلك قوله بعد قليل: «وإمّا للظنّ في الظاهر»، وقوله: «وإما للاعتقاد الجازم...».

٦٩٤ ـ **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٩، ١٣٠؛ والدرر ١/ ٢٣٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٤ (هذا)؛ وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٥.

اللغة: الغُبرُ: جمع غبرة، وهي القتمة، يريد ما أظلّ من الأمور الشداد المظلمة. الانقشاع: الانكشاف. تَالِك: بكسر اللام: لغة في «تلك» في الإشارة إلى المؤنثة البعيدة.

المعنى: إن الغمة لا بدّ زائلة، وأنَّ الأمور لا بدّ صائرة إلى صوابها.

الإعراب: «**تَعَلَّمْ**»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**أَنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**بَعْدَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بخبر «أن» المحذوف. «**الغيّ**»: مضاف إليه مجرور. «رشدًا»: اسم «أن» منصوب. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «تعلم». «**وأن**»: الواو: حرف عطف، «أن»: مثل الأولى. «**لتالك**»: اللام: حرف جر، «تالك»: اسم إشارة مبني في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر «أن» المحذوف. «**الغبر**»: بدل من «تالك». «**انقشاعا**»: اسم «أن» منصوب. والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها معطوف على المصدر السابق.

جملة «تعلم»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «تَعلّم» الذي بمعنى «اعلم» لا ينصب المفعولين، بل تأتي بعده الجملة الاسمية مصدرة بـ «أنَّ» السادة مع معموليها مسد مفعولي «تَعَلَّم»، ويقل نصبه للمفعولين الصريحين.

علمه، فليسا من هذا الباب، فـ «علمَ» ينصب الجزأين إذا لم يصدَّرا بـ «أنَّ».

وإمّا للظن في الظاهر، مع احتماله في بعض المواضع لليقين، وهو «ظنَّ» لا بمعنى: «اتَّهمَ»، قال تعالى في الظن بمعنى اليقين: ﴿**إنّي ظننت أنّي مُلاقٍ حسابِيَهْ**﴾[1]، وقد يجيء «ظنّ» بمعنى: اتَّهم، فينصب مفعولاً واحدًا، ومعنى الاتهام: أن تجعل شخصًا موضع الظنّ السيِّىء، تقول: «ظننت زيدًا»، أي: ظننت به أنه فعل سيِّئًا، وكذا: اتهمته.

وإمّا لِلاعتقاد الجازم في شيءٍ أنه على صفة معيَّنة، سواء كان مطابقًا، أو لا، وهو «رَأى»، فإذا كان بالمعنى المذكور، ووَلِيته الاسمية المجرَّدة عن «أنَّ»، نَصَب جزأيها، نحو: «رأيت زيدًا غنيًّا»، سواء كان في نفس الأمر غنيًّا، أو لا، قال تعالى: ﴿**إنّهم يَرَوْنه بعيدًا**﴾[2]، وهو غير مطابق، ﴿**ونراه قريبًا**﴾[3]، وهو مطابق.

وقوله تعالى: ﴿**ألم تَرَ إلى الذين خرجوا**﴾[4]، متضمِّن معنى الانتهاء، أي: ألم ينته عِلمك إلى حالهم؟!

وقد تُلحق «رأى» الحلمية بـ «رأى» العلمية، في نصب المفعولين، قال تعالى: ﴿**رأيتُهم لي ساجِدِين**﴾[5].

وإمّا لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادًا غير مطابق، نحو: «عَدَّ» و «جَعَل»، فإذا كانا بالمعنى المذكور، ووَليتهما الاسمية المجرَّدة، نصبا جزأيها، نحو: «كنتُ أَعُدُّه فقيرًا فبان غنيًّا»، وقال تعالى: ﴿**وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمن إناثًا**﴾[6]، أي: اعتقدوا فيهم الأنوثة.

وإمّا للقول بأن الشيء على صفة، قولاً غير مستند إلى وثوق، نحو: «زَعَمْتُكَ كريمًا». وقد يُسْتَعْمل «زعم» في التحقيق، قال أميّة [من السريع]:

٦٩٥ ـ نُودي قُمْ واركَبْ بأهْلِكَ إنَّ ... اللَّهَ مُوفٍ للنّاسِ ما زَعَمُوا

(١) الحاقة: ٢٠.
(٢) المعارج: ٦.
(٣) المعارج: ٧.
(٤) البقرة: ٢٤٣.
(٥) يوسف: ٤.
(٦) الزخرف: ١٩.

٦٩٥ ـ التخريج: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٣٣، ١٣٤؛ وللنابغة الجعدي (برواية: ما زعما) في ديوانه ص ١٣٦؛ وجمهرة اللغة ص ٨١٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٣١، ١٣٢، ولسان العرب ١٢/ ٢٦٥ (زعم).

اللغة: زَعَم هنا يفيد التحقيق، لا الظن، أو الادعاء.

المعنى: لقد نادى الله تعالى نوحًا عليه السلام، أن اركب السفينة، والله ينيل الناس ما قدر لهم.

الإعراب: **«نودي»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«قم»**: =

وإمّا لإصابة الشيء على صفة، وهو: «وَجَد»، و «أَلْفى»؛ وعُدّا مِن أفعال القلوب، لأنك إذا وَجَدت الشيء على صفة، لزم أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلومًا، وقوله تعالى: ﴿ووجَدك عائلًا﴾[١] لا يخرج عن هذا، لأنه تعالى، قد يستعمل من الأفعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة إليه، على سبيل التشبيه، كقوله: ﴿نبتليه﴾[٢]، ﴿ويُضِلّ﴾[٣]، ونحو ذلك فكأنه تعالى، قد صادفه عائلاً، وعَلِمه بعد أن لم يعلم، فأصلح حاله.

ولا يستعمل: «أصاب»، و «صادف»، استعمالَ «وَجَد»، في نصب المفعولين خلافًا لابن دُرُسْتَويه.

فهذه هي الأفعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الثاني مضافًا إلى الأوّل، وكذا إذا كان الثاني جامدًا، تحصل منه مصدر، فمعنى «علمتُ أخاك زيدًا»: علمت زيديَّة أخيك[٤].

وإن وقعت بعدها الفعلية، في الندرة، فضمير الشأن مقدَّر قبل الفعلية، لتصير به اسمية، نحو: «حسبت يقول زيد»، أي: حسبته يقول زيد.

وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد، مع كونه بالمعنى المذكور[٥]، نحو: «علمت زيدًا»، و «علمتُ خروج زيد»، أي: عرفته؛ وبعضها يقلُّ فيه ذلك، نحو: «ظننت»، و «حسبت»، قال [من الكامل]:

= فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**واركب**»: الواو: عاطفة، «اركب»: مثل «قم». «**بأهلك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «اركب»، والباء تفيد هنا المعية. «**إنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**الله**»: لفظ الجلالة، اسم «إن» منصوب. «**موفٍ**»: خبر «إن» مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «**للناس**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «موفٍ». «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «موفٍ». «**زَعَموا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة.
جملة «نودي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قم»: تفسيرية لا محل لها، أو مقول لقولٍ محذوف محلها النصب، والتقدير: نودي مقولاً له: «قم»، وعطف على هذه الجملة جملة «اركب». وجملة «إن الله موفٍ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «زعموا»: صلة الموصول لا محل لها.
الشاهد فيه: أن «زعم» استعمل فيه بمعنى التحقيق.

(١) الضحى: ٨.
(٢) من الآية: ﴿**إنّا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه**﴾ [الإنسان: ٢].
(٣) ورد الفعل «يُضِلّ» سبع عشرة مرّةً في القرآن الكريم.
انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٤٢٢.
(٤) أي: كون زيد أخاك.
(٥) أي: المعنى الذي يقتضي مفعولين.

ولَـقَـدْ نَـزَلْـتِ فـلا تَـظُـنّـي غَـيْـرَهُ مُـنّـي بـمـنـزِلَـةِ الـمـحَـبِّ الـمـكْـرَمِ[١]

أي: لا تظنّي شيئًا غير نزولك كذا.

قال الفرّاء: وقد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعوليهما، تقول لمن قال: «أظنّ زيدًا قائمًا»: أنا أيضًا أظنّه، أو أظن هذا، وكذا باقي أفعال القلوب.

قال الأندلسي: لو جاز قيام لفظ «ذاك» أو «هذا» مقام الجملة، لجاز وقوعه صلة؛ وليس ما قال بشيء، لأن مفعولَي باب «علمت» بتقدير المفرد، على ما قدمناه، والصلة لا تقدَّر بالمفرد على حال.

قال الأندلسي وغيره: إن الضمير والإشارة بمعنى المصدر، أي: ظننت الظنّ، قلت: لا منع مما قاله الفرّاء، على ما ذكرنا.

وتقول: «ظننت به»، إذا جعلته موضع ظنك، قال تعالى: ﴿**يظنُّون بالله غيرَ الحقّ**﴾[٢]، أي: ظنًّا غير الحق، فهو مفعول مطلق، فلا منع من كونه مفعولاً به، أي شيئًا غير الحق، كما في قوله: «فلا تظني غيره»[٣].

* * *

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه» أي: لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي: تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: «هي عنه» على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي: حكم المتكلّم على المبتدأ بمضمون الخبر، صادر عنه، ففي قولك: «علمت زيدًا قائمًا»، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادر عن عِلْم، وفي «ظننت زيدًا قائمًا»: عن ظنّ.

* * *

٢ ـ خصائصها

قال ابن الحاجب:

ومِن خصائصها أنه إذا ذُكر أحدهما ذُكر الآخر، بخلاف باب «أعطيت».
ومنها: أنه يجوز فيها الإلغاء، إذا توسطت أو تأخَّرت لاستقلال الجزأين كلامًا، بخلاف باب «أعطيت»، مثل: «زيد، علمت، قائم» ومنها أنها تُعلَّق بحرف الاستفهام، والنفي، واللام، مثل: «علمت أزيد عندك أم عمرو». ومنها أنه يجوز

(١) تقدم بالرقم ١٩١.
(٢) آل عمران: ١٥٤.
(٣) راجع الشاهد الرقم ١٩١.

أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرَين لشيء واحد، مثل: «علمتني منطلقًا»؛ ولبعضها معنى آخر يتعدًى به إلى واحد، فـ «ظننت» بمعنى «اتهمت»، و «علمت» بمعنى «عرفت»، و «رأيت» بمعنى «أبْصَرت»، و «وَجَدت» بمعنى «أَصَبت».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «إذا ذُكر أحدهما ذُكر الآخر بخلاف باب أعطيت». اعلمْ أن حذف المفعولين معًا في باب «أعطيت» يجوز بلا قرينة دالة على تَعيُّنهما، فتحذفهما نَسيًا منسِيًّا، تقول: «فلان يُعطي ويكسو»، إذ يُستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولَي باب «علمت» و «ظننت»، فإنك لا تحذفهما معًا نسيًا منسيًّا، فلا تقول: «علمت»، ولا «ظننت»، لعدم الفائدة، لأنه مِن المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأمَّا مع القرينة، فلا بأس بحذفهما، نحو: «مَنْ يَسمع يَخَلْ»[1]، أي: يَخَلْ مسموعَه صادقًا، وقال [من الطويل]:

٦٩٦ - بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهم عارًا عليَّ وتَحْسَبُ

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في تمثال الأمثال ٢/ ٥٦٤؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٦٣؛ وفصل المقال ص ٤١٢؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩٠؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٦، ٢٢٧ (خيل)؛ والمستقصى ٢/ ٣٦٢؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠.

٦٩٦ - **التخريج**: البيت للكميت في خزانة الأدب ٩/ ١٣٧؛ والدرر ١/ ٢٧٢، ٢/ ٢٥٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢؛ والمحتسب ١/ ١٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ص ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٢.

اللغة: ترى (هنا): من الرأي بمعنى الاعتقاد.

الإعراب: **«بأيّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ترى»، و «أي»: مضاف. **«كتاب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أمْ»**: حرف عطف. **«بأيّة»**: جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور السابقين، و «أية»: مضاف. **«سنة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ترى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«حبهم»**: «حب»: مفعول به أوّل لـ «ترى»، و «هم»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محل جرّ مضاف إليه. **«عارًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «عارًا». **«وتحسب»**: الواو: حرف عطف، «تحسب»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «ترى»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «تحسب»: معطوفة على جملة «ترى» لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما، والتقدير: «وتحسب حبّهم عارًا عليّ».

وهذا أيضًا من خواصّ هذه الأفعال.

وأمَّا حذف أحدهما دون الآخَر، فلا شكَّ في قلّته، مع كونهما في الأصل مبتدأً وخبرًا، وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل، وسبب القِلة ههنا أنّ المفعولين معًا كاسم واحد، إذ مضمونهما معًا هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حَذفتَ أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كلّه، فقد وَرَد ذلك مع القرينة.

أما حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: **﴿ولا يَحسَبنَّ الذين﴾**[1]، بالياء، إلى قوله: **﴿هو خيرًا لهم﴾**[2]، أي: بُخلَهم هو خيرًا لهم.

وأما حذف المفعول الثاني، فكما في قوله [من الخفيف]:

لا تَخَلْنا على غِرائك، إنّا طالما قد وَشَى بنا الأعداءُ[3]

أي: لا تَخلنا أذِلَّةً، عَلى إغرائك المَلِك بنا.

***

قوله: «ومنها أنه يجوز الإلغاء»، الفرق بين التعليق والإلغاء، مع أنهما بمعنى إبطال العمل، أن التعليق إبطال العمل لفظًا لا معنًى، والإلغاء إبطال العمل لفظًا ومعنًى، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر، مفعولاً به للفعل المعلّق، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلَّق عنها الفعل، نحو: «علمت لَزيدٌ قائم، وبكرًا فاضلاً»، على ما قال ابن الخشاب.

وأما الإلغاء، فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فمعنى «زيد عَلمتُ قائم»: زيد في ظني قائم[4]، فالجملة الملغى عنها، لا محل لها، لأنه لا يقَع المفرد موقعها، والجملة المعلَّق عنها منصوبة المحلّ.

والفرق الآخر: أن الإلغاء أمرٌ اختياري لا ضروري، والتعليق ضروري.

وقيل: الجملة الملغى عنها في نحو: «زيد قائم ظننت»، مبنيَّة على اليقين، والشك عارض، بخلاف المعلق عنها؛ وليس بشيءٍ، لأن الفعل الملغى لبيان ما صدَر عنه مضمون الجملة من الشك أو اليقين، ولا شك أن معنى الفعل الملغى معنى الظرف، فنحو: «زيد قائم ظننت» بمعنى: زيد قائم في ظنّي، ويمنع الظرف كون الكلام الأول مبنيًّا على اليقين.

---

(١) آل عمران: ١٨٠.
(٢) آل عمران: ١٨٠.
(٣) تقدم بالرقم ٤٨.
(٤) الصواب القول: «زيد في علمي قائم».

ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب، لأن عامل الرفع معنوي، عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمهما، يغلب اللفظيُّ المعنويّ.

وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر، كما شرحنا في حدّ الإعراب، ترافعهما ضعيف، فمع تقدم عاملٍ غيرهما، يغلبهما، ومع ذلك قد جاء قوله [من البسيط]:

٦٩٧ ـ كذاك أُدِّبتُ حتَّى صارَ مِنْ خُلُقي   أنّي وَجَدْتُ: مَلاكُ الشيمةِ الأَدَبُ

وقوله [من البسيط]:

٦٩٨ ـ أَرْجُو وآمَلُ أنْ تَدْنو مَوَدَّتُها   وما إخالُ لدينا مِنْكِ تَنْويلُ

---

٦٩٧ ـ **التخريج**: البيت لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ٩/ ١٣٩، ١٤٣، ١٠/ ٣٣٤؛ والدرر ٢/ ٢٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٤٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١١، ٣/ ٨٩؛ والمقرب ١/ ١١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٣.

اللغة: أدّب: هذّب. الملاك: الأمر الذي يُملك. الشيمة: الخصلة الحميدة، الخلق.

المعنى: على هذا المنوال نشأت وتعلّمت حتى صارت مكارم الأخلاق من شيمتي، والأدب منهج سلوكي.

الإعراب: **«كذاك»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مفعول مطلق وهو مضاف، «ذاك»: اسم إشارة في محلّ جرّ بالإضافة، أو الكاف: حرف جرّ، «ذاك»: اسم إشارة في محل جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف نعت للمفعول المطلق. **«أدبت»**: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: في محلّ رفع نائب فاعل. **«حتى»**: حرف غاية وجر. **«صار»**: فعل ماضٍ ناقص، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أدبت». **«من خلقي»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «صار»، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«أنّي»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: في محلّ نصب اسم «أنّ». **«وجدت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«ملاك»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«الشيمة»**: مضاف إليه مجرور. **«الأدب»**: خبر المبتدأ مرفوع. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل رفع اسم «صار».

جملة المبتدأ والخبر: سدّت مسدّ مفعولي «وجدت». وجملة «أدبت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» حيث ألغى عمل «وجدت» مع تقدّمه، ولو أعمله لقال: «وجدت ملاكَ الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و «الأدبا» على أنهما مفعولان لـ «وجدت».

وخرّجه البصريون على ثلاثة أوجه: الأول أنّه من باب التعليق، ولام الابتداء مقدّرة الدخول على «ملاك». والثاني أنّه من باب الإعمال، والمفعول الأوّل ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ نصب مفعول ثانٍ. والثالث أنّه من باب الإلغاء، ولكن سبب الإلغاء أنّ الفعل لم يكن في أوّل الكلام، بل قد سبقه قول الشاعر «أنّي».

٦٩٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣١١؛ والدرر ١/ ١٧٢، ٢/ ٢٥٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٥٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٢؛ =

وإنما جاء ذلك، مع ضعفه، لأن أفعال القلوب ضعيفة، إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضًا، معمولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا الجملة، وسيبويه لا يحمل ذلك على الإلغاء، بل على التعليق، ويقول: اللام مقدَّرة، حُذفت للضرورة.

وقال بعضهم: ضمير الشأن مقدَّر بعد الفعل، وهذا أقرب، لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك الموضع من نواسخ الابتداء، نحو قوله [من الخفيف]:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يومًا ... يَلْقَ فيها جَآذرًا وظِباءَ[1]

فعلى هذا، الفعل عامل، لا مُلغَى، ولا معلَّق.

ويقل القبح في نحو: «متى تظن، زيدٌ ذاهب»، أعني إذا تقدم معمول الخبر، إذ هو كتقدم الخبر وتوسُّط فعل القلب بين المبتدأ والخبر، وهو، مع ذلك، ضعيف.

وإذا توسَّط الفعل بين المبتدأ والخبر، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف، وكذا جاز الإعمال، وهما متساويان، وذلك لأن العامل القوي، أي: فعل القلب، تقدم على أحدهما وتأخَّر عن الآخَر.

وقد يقع المُلْغَى بين الفعل ومرفوعه، نحو: «ضَرَب، أحسبُ، زيد»، وبين اسم الفاعل ومعموله، قال [من الوافر]:

= وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣، ١٥٣.

اللغة: الرجاء: توقّع الخير. تدنو: تقترب. إخال: أظنّ. التنويل: العطاء.

المعنى: يتمنّى لو يكون حبّها وشيكًا منه، ولكنّه يستدرك بقوله: لا أظن أنّ ذلك سيتمّ.

الإعراب: **«أرجو»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«وآمل»**: الواو: حرف عطف، «آمل»: كإعراب «أرجو». **«أن»**: حرف نصب. **«تدنو»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الواو. **«مودّتها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و **«ها»**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. **«وما»**: الواو: حرف استئناف، «ما»: حرف نفي. **«إخال»**: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«لدينا»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«منك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تنويل». **«تنويل»**: مبتدأ مؤخر مرفوع.

جملة «أرجو»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وآمل»: معطوفة على جملة «أرجو». وجملة «لدنيا تنويل»: في محلّ نصب مفعول به لـ «إخال».

الشاهد فيه قوله: «إخال لدنيا تنويل» حيث ألغى عمل الفعل القلبي «إخال» مع تقدّمه على معموليه.

(١) تقدم بالرقم ٧٧.

٦٩٩ ـ ولَسْتُمْ فاعلين، إخالُ، حتى   ينالَ أقاصِيَ الحطبِ الوَقودُ

وبين معمولَي «إنَّ»، نحو: «إنَّ زيدًا، أحسب، قائم»، وبين «سوف» ومصحوبها، كـ «سوفَ، أحسب، يقوم زيد»، وبين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: «جاءني زيد، وأحسب، عمرو».

وتوكيد الملغى بمَصْدر قبيح، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي.

وأمَّا توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذ ليسا بصريحين في المصدرية، نحو: «زيد، أحسبه، أو أحسب ذاك، قائم».

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا، يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق، نحو: «أعجبني ظنك زيدًا قائمًا، وعِلمك: لزيدٌ قائم».

وأما الإلغاء، فواجب مع التوسط أو التأخر، نحو: «زيد قائم، ظني غالب»، أي: ظني زيدًا قائمًا: غالب، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قيل، وقد تقدم ذلك في باب المصدر.

وإن كان مفعولاً مطلقًا، فإن كان الفعل مذكورًا معه، فالعمل للفعل، كما مرَّ في باب المصدر، وكذا إن حذف الفعل جوازًا، نحو: «ظنًّا زيدًا قائمًا»، ففي الصورتين يجوز إلغاء الفعل وإعماله، متوسِّطًا ومتأخِّرًا، لكنّ الإلغاء قبيح، لما مرَّ من قبح تأكيد الفعل الملغى.

---

٦٩٩ ـ **التخريج**: البيت لعقيل بن علفة في خزانة الأدب ٩/ ١٥٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٠١.

اللغة: الوُقود: بالضم إيقاد النار، وبالفتح الحطب. الأقصى: الأبعد.

المعنى: لستم متناهين عَمَّا أكرهه منكم حتى يعمكم الشرُّ، ويبلغ البلاء أقصى مبلغ، فيتعدّى الأقارب إلى الأباعد، ومن السقيم إلى البريء. وذكر الحطب والوقود هنا مثلاً لتفاقم الشر، واتساع المكروه.

الإعراب: «**ولستم**»: الواو: استئنافية لا محل لها، «لستم»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «تم»: اسمه محله الرفع. «**فاعلين**»: خبر «ليس» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، ومفعول «فاعلين»، مقدر، وهو التناهي المفهوم من البيت السابق. «**إخال**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**حتى**»: حرف غاية وجر. «**ينال**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد «حتى»، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة، والفعل «ينال» مجرور بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «فاعلين». «**أقاصي**»: مفعول به منصوب. «**الحطب**»: مضاف إليه مجرور. «**الوقودُ**»: فاعل «ينال» مرفوع بالضمة.

جملة «لستم فاعلين»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إخال»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «إخال» الملغاة اعْتُرِضَ بها بين اسم الفاعل، وهو «فاعلين» وبين معموله، وهو «حتى»، فإنَّها جارة بمعنى «إلى» متعلقة به.

وأمَّا إن حُذف الفعل وجوبًا، كما إذا أضيف إلى الفاعل، نحو: «ظنَّك زيدًا قائمًا»، أي: ظُنَّ ظنًّا، فعند مَن قال: العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر، هو كما لو حذف جوازًا: يجوز الإلغاء متوسطًا، ومتأخرًا، نحو: «متى زيد، ظنك، قائم»؟ و «متى زيد قائم ظنّك»؟ ويجوز الإعمال، أيضًا، لأنك تُعمل الفعل لا المصدر، وكذا عند مَن قال: العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل، لا لكونه مقدَّرًا بـ «أنْ» والفعل، يجوز الإلغاء والإعمال، توسَّطَ، أو تأخَّرَ، لأن العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة، لا المصدر.

ولا يجوز أن يكون «ظنك» منصوبًا لكونه مصدرًا مؤكِّدًا لغيره، كـ «زيد قائم حقًّا»، على ما قيل، لما ذكرنا في المفعول المطلق[١].

* * *

قوله: «ومنها أنها تعلَّق بحرف الاستفهام والنفي». «التعليق»، مأخوذ من قولهم: «امرأة مُعلَّقة»، أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلَّق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج، لتجويزها وجودَه، فلا تقدر على التزوُّج، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظًا، عامل معنًى وتقديرًا، لأن معنى: «علمت لَزيدٌ قائم»: علمت قيام زيد، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين، فمِن ثَمَّ جاز عطف الجزأين المنصوبين على الجملة المعلق عنها، نحو: «علمت لَزيدٌ قائم، وبكرًا قاعدًا».

* * *

قوله: «بحرف الاستفهام»، المعلِّق قد يكون حرفَ الاستفهام، وهو الهمزة اتفاقًا، وكذا «هل»، على خلاف فيها، كما يأتي، وقد يكون اسمًا متضمّنًا لمعنى الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿لِنعلمَ أيُّ الحِزبَين﴾[٢]، و «علمت أين جلست ومتى تخرج»، وفي معناه الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام، نحو: «علمت غلامُ مَن عندك»، وقد يكون لامَ الابتداء، نحو: «علمت لزيدٌ عندك»، وقد يكون حرفَ النفي، وهو: «ما»، و «إنْ»، و «لا»، نحو: «علمت ما زيدٌ قائمًا»، و «إنْ زيد قائم»، و «لا زيد في الدار ولا عمرو»، و «لا رجلَ في الدار».

أمَّا الاستفهام، ولام الابتداء، و «ما»، و «إن»، النافيتان، فلِلزوم وقوعها في صدر الجمل وضعًا، فأُبقِيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجُملِيَّة رعايةً لأصل هذه الحروف، وإن كانت في تقدير المفرد.

---

(١) راجع فصل المفعول المطلق في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) الكهف: ١٢.

وأما دخول لام الابتداء في المفرد، نحو: «إنّ زيدًا لقائم»، فلضرورة مُلْجئة إليه، وهي اجتماع «إنَّ» واللام، كما يجيء.

وأمَّا «لا» الداخلة على الجملة الاسمية، فإنما كانت معلّقة، لأنها لاء التبرئة المشابهة لـِ «إنّ» المكسورة اللازم دخولها على الجمل.

ومِن المعلِّقات: «إنَّ» المكسورة، إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيّزها لام الابتداء، نحو: «علمت إنَّ زيدًا لَقائم»، فإنّ اللام لا تدخل إلا مع المكسورة، كما يجيء، وأمَّا إذا تجرَّدت «إنَّ» عن اللام، فإنها لا تُعلّق، لإمكان فتحها، وجَعلِها معمولة لفعل القلب، وذلك لأن المنصوبَين بعد فعل القلب في تأويل المصدر، فإذا أمكنك جعل «أنَّ» حرفًا مصدريًّا معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزتها، فهو أَولى من عزل العامل بكسر «إنَّ» عن عمله، وأمَّا قوله [من الكامل]:

٧٠٠ ـ ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأتِيَنَّ مَنيَّتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

فإنّما أجرى «لقد علمتُ»، مجرى القسم، لتأكيده للكلام، لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد، مع «قد» المؤكّدة، وفي «علمت» معنى التحقيق، فصار كقوله [من الكامل]:

---

٧٠٠ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩ ـ ١٦١؛ والدرر ٢/ ٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨؛ والكتاب ٣/ ١١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦١؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٠١، ٤٠٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

اللغة: المنيّة: الموت. تطيش: تخطىء.

المعنى: لقد عرفت أنّ الموت لا مفرّ منه، وأنّ سهامه لا تخطىء أحدًا من الناس عاجلاً أم آجلاً.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: موطئة للقسم، «قد»: حرف تحقيق. «**علمت**»: فعل ماض، والتاء: فاعل. «**لتأتينّ**»: اللام: واقعة في جواب القسم، «تأتين»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: للتوكيد. «**منيّتي**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**المنايا**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذّر. «**لا**»: حرف نفي. «**تطيش**»: فعل مضارع مرفوع. «**سهامها**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «قد علمت...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية أو استئنافيّة. وجملة «تأتينّ منيّتي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «إنّ المنايا...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «لا تطيش سهامها»: في محلّ رفع خبر «إن».

الشاهد فيه قوله: «علمت لتأتين منيتي» حيث نُزّل الفعل «علم» منزلة القسم.

إنّي لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنَّني قَسَمًا إليكَ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ[1]

وقد يجري نحو: «عَلِم الله» مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فتجيء بعده «إنَّ» المكسورة، نحو: «علم الله إنك قائم»، أي: والله...

والفعل المعلَّق، قد يدخل على الجملة الفعلية، نحو: «علمتُ بمَن تمرّ»، و «علمت أيّهم ضربت»، بنصب «أيّهم» على أنه مفعول «ضربت»، و «علمت أيَّ يوم سرت»، و «علمت أقمت أم قعدت».

وإعراب الجملة المعلَّق عنها كإعرابها إذا لم يتقدم عليها فعل القلب، فيجوز في: «علمت أيُّ يوم: الجمعةُ» رفع «أيّ» على أنه خبر مقدم على المبتدأ، أيْ: أيُّ يوم يومُ الجمعة، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع، فيكون كـ «علمتُ أيَّ يومَ الخروج»، قال [من الرجز]:

٧٠١ - لَقَدْ عَلِمْتُ أيُّ يومٍ عُقبتي

والمنصوب، أيضًا، خبر، لكنه ظرف.

وإذا صُدِّر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأَولَى أن لا يتعلَّق فعل القلب عن المفعول الأول، نحو: «علمتُ زيدًا مَن هو»، و «علمتُ بكرًا أَبو مَن هو»، وجوَّز بعضهم تعليقه عن المفعولين، لأن معنى الاستفهام يعمُّ الجملة التي بعد «علمت»، كأنه قيل: «علمتُ أبو مَن زيد».

وليس بقويّ، لاتفاقهم على النصب في نحو: «علمت زيدًا ما هو قائمًا» مع أن المعنى: «علمت ما زيد قائمًا».

---

(١) تقدم بالرقم ١٨٩.

٧٠١ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٦٢، ١٦٣؛ والكتاب ١/ ٢٤٠ (وقد ساقه سيبويه مساق النثر لا الشاهد مسبوقًا بقوله: «وبعض العرب يقول»، ولهذا لم يكتب عليه شراح شواهده).

اللغة: العُقْبة: النوبة.

المعنى: يريد أنه يعرف متى سيكون ارتحاله.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: للابتداء عند بعضهم، ورابطة لجواب قسم عند آخرين، «قد»: حرف تحقيق. **«علمتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«أيُّ»**: اسم استفهام مرفوع على أنه خبر مقدم. **«يوم»**: مضاف إليه. **«عقبتي»**: مبتدأ مؤخر، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر، وعلى رواية نصب «أيّ» هو ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالخبر.

جملة «علمت»: ابتدائية عند من جعل اللام في «لقد» حرف ابتداء للتوكيد، وجواب قسم لا محل لها أيضًا عند من جعل اللام رابطة لجواب قسم مقدر. وجملة «أيّ يوم عقبتي»: سدت مسد مفعولي «علمتُ» محلها النصب.

الشاهد فيه: أنّه يجوز رفع «أيّ» على الابتداء، ونصبها على الظرفية كما هو واضح في الإعراب.

وأمَّا قولهم: «أرأيت زيدًا ما صنع»، بمعنى: أخبرْني، فليس من هذا الباب، حتى يجوز الرفع في «زيد»، بل النصب فيه واجب؛ ومعنى «أرأيت»: أَخبرْ، وهو منقول من «رأيت» بمعنى: أبصرت أو عرفت، كأنه قيل: أأبصرته وشاهدت حاله العجيبة، أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء.

وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لِـ «رأيت»، نحو: «أرأيت زيدًا ما صنع»، وقد يحذف، نحو: ﴿**أرأيتُكم إِن أتاكم عذاب الله**﴾[1]، الآية، و«كُمْ»[2] ليس بمفعول كما يجيء، بل هو حرف خطاب.

ولا بدَّ، سواء أتيت بذلك المنصوب أو لم تأت به، من استفهام ظاهر أو مقدر، يُبيِّن الحال المستخبَر عنها، فالظاهر نحو: «أرأيت زيدًا ما صنع»، و﴿**أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة، هل يُهلَك**﴾[3]، و ﴿**أرأيتم ما تَدْعُون من دون الله، أروني ماذا خَلقوا**﴾[4]، والمقدر نحو قوله تعالى: ﴿**أرأيتُكَ هذا الذي كرَّمتَ عليَ، لئن أخَّرْتني**﴾[5]، أي: أرأيتك هذا المكرَّم، لِمَ كرَّمته؛ وقوله تعالى: ﴿**لئن أخَّرتني**﴾ كلام مستأنف.

وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابًا لشرط؛ كقوله تعالى: ﴿**أرأيتُكم إن أتاكم**﴾ الآية، وقوله: ﴿**أرأيتَ الذي يَنهى * عبدًا إذا صلَّى**﴾[6]، إلى قوله: ﴿**أَلَمْ يَعلَمْ**﴾[7]، وقوله: ﴿**أرأيتَ إن كانَ**﴾[8]، كرر «أرأيت» للتوكيد، ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام، لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، كأنه قال المخاطب لمَّا قلت: «أرأيتَ زيدًا»: عَن أيّ شيءٍ مِن حاله تسأل؟ فقلت: ما صنع، فهو بمنزلة قولك: «أخبرني عنه ما صنع»، وليست الجملة المذكورة مفعولاً ثانيًا لِـ «رأيت»، كما ظنَّ بعضهم.

وتلحق الكاف الحرفية بـ «أرأيت» الذي بمعنى «أخبرْ»، لأنه لمَّا صار بمعنى: «أَخبِرْ»، كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية[9] عن شيء آخر، نحو: «النجاءَكَ»، فاستغنى بتصريف الكاف تثنيةً وجمعًا وتأنيثًا عن تصريف تاء الخطاب، فبقيت التاء في الأحوال مفردة مفتوحة، سواء كان المخاطب مذكَّرًا، أو مؤنثًا،

---

(١) الأنعام: ٤٠، ٤٧.
(٢) أي: الضمير في «أرأيتكم».
(٣) الأنعام: ٤٧.
(٤) الأحقاف: ٤.
(٥) الإسراء: ٦٢.
(٦) العلق: ٩ ـ ١٠.
(٧) العلق: ١٤.
(٨) العلق: ١١.
(٩) يريد: إلى كونه اسم فعل.

مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا؛ وفاعل «أرأيتك»: التاء، لا «أنت» المقدر في نحو: «رُويدَك»، لأن مفعوله بقي منصوبًا على حاله مع صيرورته بمعنى: أخبرْني، نحو: «أرأيتَكَ زيدًا ما صنع»، فلا منع من بقاء فاعله أيضًا.

وقال الفرّاء: بل أُزيل الإسناد عن التاء إلى الكاف، وهو مثل «رويدَكَ»، و«النجاءَك»، كما مضى في أسماء الأفعال، أعني أن الكاف مرفوع المحلّ.

فإذا أردت بـ «رأيت» فعل القلب، فالكاف الملحق به اسم يتصرَّف بتصرُّف المفعول الثاني، وكذا التاء يتصرّف بتصرفهما، نحو: «أرأيتكَ زيدًا»، و «أرأيتماكما الزيديَن»، و «أرأيتموكم الزيدِين»، و «أرأيتكِ هندًا»، و «أرأيتماكما الهندَين»، و «أرأيتن كنَّ الهندات».

واعلم أنك إذا قلت: «قد علمت من قام»، وجعلت «مَن» إما موصولة أو موصوفة، فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها.

وإن جعلتها استفهامية، فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى؛ بل المعنى: علمت أيَّ شخص حصَل منه القيام. وربَّما كنت تعرف قبل ذلك القائم وأنه زيد، مثلاً، وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً، لما تقدم لفظه عليها[١]؛ لاقتضائها صدرَ الكلام، فيكون مفعول «علمت» إذن مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيدًا؛ وأمّا إن كانت موصولة أو موصوفة، فالعِلم واقع عليها، فكأنك قلت: «علمت زيدًا الذي قام».

ويتبيَّن الاستفهام من غيره في «أيّ» لكونه معربًا، تقول في الاستفهام: «علمت أيُّهم قام»؟ برفع «أيّ»، وإذا كان موصولاً قلت: «علمت أيَّهم قام»، بنصبه.

وليست أداة الاستفهام التي تَلِي باب «عِلمَ» في نحو: «علمَ زيدٌ أيّهم قام»، مفيدة لاستفهام المتكلّم بها، للزوم التناقض في نحو: «علمت أيهم قام»، وذلك لأن «علمت» المقدَّم على «أيهم» مفيدٌ أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعيَّن، لِما ذكرنا أنّ العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان «أيّ» لاستفهام المتكلّم لكان دالاً على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه، لأنّ «أيّهم قام»؟ استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معيَّن، ربَّما يعرفه الشاكّ بأنه زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه إذن النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض؛ فنقول: أداة الاستفهام إذن لمجرَّد الاستفهام، لا لاِستفهام المتكلم،

---

(١) أي: للعامل الذي تقدَّم عليها لفظًا.

والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يُستفهم عنه، وهو أن نسبة القيام إلى أيّ شخص هي، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى: عرفت قيام زيد؛ وإنما لم يصرح باسم القائم، ولم يقل: «علمت زيدًا قائمًا»، أو «علمت قيام زيد»، لأن المتكلّم قد يكون له داعٍ إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم، كما يكون له داعٍ إلى التّصريح به؛ كقوله تعالى: ﴿**وإنَّا أو إيَّاكم لَعَلى هدًى أو في ضَلال مُبين**﴾[1]؛ ومثله كثير.

فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه: «لا»، أو «نَعَمْ» بعد فعل القلب، نحو: «علمت أزيد قائم»، أو «هل زيد قائم»، والمشكوك فيه، الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام إلى زيد، أو عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة و «أَمْ»، ومع أسماء الاستفهام أن انتساب الفعل إلى هذا المعيَّن، أو إلى ذلك من الأشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام.

وكذا يجوز: «علمت: أزيد قام أو عمرو»، و «علمت: هل زيد قام، أو عمرو». وجوابها: «لا»، أو «نَعَمْ»، والمشكوك فيه، المستفهم عنه ههنا نسبة القيام إلى واحد من المذكورين، أو عدم النسبة إليه، فالمعنى في جميع ذلك: علمت هذا الذي يُشَكُّ فيه فيُستَفهم عنه.

ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه: «لا»، أَو «نَعَمْ» بعد فعل القلب، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية، لا يصحّ أن يكون متعلَّقًا للعلم إلا بتأويل، وهو أن يقال: متعلَّقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بـ «أَمْ»، وبأسماء الاستفهام: شيء معيَّن منسوب إليه الحكم المذكور في الاستفهام، فمعنى «علمت أزيد قائم أم عَمْرو»: علمت أحدهما بعينه على صفة القيام، لأنه هو الذي يقال في جوابه: إمَّا زيد، أي: زيد قائم، وإمَّا عَمْرو؛ وأمَّا إذا قلت: «علمت هل زيد قائم»، فليس جوابه نسبة القيام إلى زيد أو نفيها، حتى يقال: إن العلم يتعلق بتلك النسبة أو نفيها، وإنما جوابه: «نعمْ»، أو «لا»، وليس في النسبة، والعلم لا يتعلق إلاّ بالنسبة.

والجواب عمّا قالوا: أنّا لا نسلّم أوّلاً أنّ مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلَّقًا للعِلم. بَلَى، مضمون استفهام المتكلّم لا يصحّ أن يكون متعلَّقًا للعلم، للتناقض المذكور في نحو: «علمت أيهم قائم»، ولو سلّمنا ذلك قلنا: إن «نعم» أو «لا»، في الجواب، متضمّن أيضًا لمعنى النسبة ونفيها، لأن المعنى: بل

---

(١) سبأ: ٢٤.

زيد قائم، وما زيد بقائم، فحصل المقصود أي المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب، وهو المصحّح لتعلق العلم.

ثم اعلمْ أن جميع أدوات الاستفهام، ترِد على الوجه المذكور، أي: لمجرَّد الاستفهام، لا لاِستفهام المتكلّم، بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، لتبيين[١] المشكوك فيه، نحو: «شككت: أزيد في الدار أم عمرو»، و «نسيت، أو تردَّدت: أأقوم أم أقعد»؛ كما ترِد بعد كل فعل يفيد معنى العلم، كـ «عَلِمْت»، و «تَبيَّنت»، و «دَريت»، وبعد كل فعل يُطلب به العلم، كـ «فكَّرت»، و «امتَحَنْت»، و «بلوت»، و «سألت»، و «اسْتَفْهمت»، وجميع أفعال الحواس الخمس، كـ «لمَسْت»، و «أبْصَرت»، و «نَظَرت»، و «اسْتَمعت»، و «شَمَمت»، و «ذقت». تقول: «فكرت: أزيد يأتيني أم عمرو».

وقد يُضمر الدال على التفكر، كقوله تعالى: **﴿يتوارى من القوم مِن سُوء ما بُشِّر به، أيُمسكه على هُون، أم يَدُسُّه في التُّراب﴾**[٢]، أي: متفكرًا: أيمسكه أم يدسُّه، وفي نهج البلاغة: «يتخالسان أنفسهما: أيهما يَسقي صاحبَه كأس المنون»[٣]، أي متفكرَين: أيهما يسقي، ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجوَّزَين على الآخر.

وجوَّز يونس تعليقَ جميع الأفعال، نحو: «ضربتُ أيّهم في الدار»، و «قتلتُ أيّهم في البيت»، وقد مضى ذلك في باب الموصولات.

ويجوز في نحو: «سألتك هل زيد قائم»، و «استفهمت: أقام زيد»، أن يُنوى بعده القول، والجملة مفعول لذلك المنوي، على ما هو مذهب البصريين، أو يضمَّن السؤال معنى القول، فيلحق به في الحكاية بعده، على ما هو مذهب الكوفيين، كما يجيء بعدُ، من مذهب الفريقين.

فنقول: الجملة بعد المعلَّق في موضع النصب، وهي: إمَّا في موضع مفعول ينصب بنزع الخافض، وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك، نحو: «شككت أزيد في الدار أم عمرو»، أي: شككت في هذا الأمر؛ أو في موضع مفعول تعدَّى إليه الفعل بنفسه، إمَّا لاقتضاءِ الفعل إيَّاه وضعًا، وإمَّا لتضمّن الفعل ما يقتضيه. والأول صريح العلم والمعرفة، وهذا الفعل إمَّا أن يطلب مفعولاً واحدًا، نحو: «عرفت

---

(١) قوله: «لتبيين» متعلّق بقوله: «ترد على الوجه المذكور».

(٢) النحل: ٥٩.

(٣) نهج البلاغة ص ٧٢.

هل زيد في الدار»، فالجملة المعلّق عنها في موضع مفعوله، أي: عرفت هذا الأمر، وإمَّا أن يَطلب أكثر، فتكون تلك الجملة، إمَّا في مقام المفعول الأول والثاني، نحو: «علمت هل زيد في الدار»، أو في مقام الثاني والثالث، نحو: «أعلمتك هل زيد في الدار»، أو في مقام الثاني وحده، نحو: «علمت زيدًا أبو مَن هو»، وكذا قوله تعالى: ﴿**وما أدراكَ ما يوم الدِّين**﴾[١]، فإن «أدرَى» يتعدَّى إلى مفعولين، كـ «أَدْرَيتُكَ الحقَّ»، وإن كان بمعنى «أَعلَم»؛ أو في مقام الثالث وحده، نحو: «أعلمتك زيدًا، أبو من هو».

وأمَّا الثاني، أي: المتضمِّن لمعنى العِلم، فهو كل فِعل ذكرنا أنه يُطلب به العلم، نحو: «فكرت هل زيد في الدار»، فإنّ «فَكَّرَ» لازم وضعًا لكن يتعدى إلى مفعول لتضمينه معنى «تعرَّف»، أي: تعرفت هذا الأمر، بالتفكير فيه؛ وكذا قولك: «انظرْ إليه: أقائم هو أم قاعد»؟ أي: تعرَّف هذا الحكم بالنظر إليه.

ورفع «زيد» في مثل: «انظرْ، وسَلْ زيدٌ أبو مَن هو»، لكونه بمعنى: انظر وسَل أبو مَن زيد، أهون[٢] من رفعه في نحو: «اعْلَمْ زيد أبو مَن هو»، لأن «انظرْ» الذي بمعنى «تفكّرْ»، و «سَلْ» الذي بمعنى: سَل الناس، لا ينصبان «زيدًا»، لو سلطتهما عليه، كما ينصبه «اعلمْ»، إذ سلطته عليه.

وكذا الحكم إن كان الفعل المطلوب به العلم متعدِّيًا بالوضع، تُعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه، ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعرُّف، نحو: «امتحنت زيدًا: هل هو كريم»، أي: تعرَّفت كرمه بامتحانه، و «أبصرت زيدًا: هل هو في الدار»، أي: تعرَّفت كونه في الدار بإبصاره، وكذا قوله تعالى: ﴿**يسألونكَ عن الساعة أيَّان مُرساها**﴾[٣]، أي: يترقَّبون وقت إرسائها بسؤالك عنها، وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في: «عَمْرك الله»[٤]، إن الكاف مفعول أصل الفعل و «الله» مفعول الفعل المضمَّن.

وقد تكون الجملة المعلَّق عنها بدلاً مما قبلها، نحو: «شككت في زيد هل هو قائم، أو لا»، أي: شككت في قيامه، فهي في محل الجرّ، وتقول: «عرَّفتك الحال: أزيد في الدار أم عمرو»، فهي في محل النصب بدل من «الحال»، وكذا: «عَرَفت زيدًا أبو مَن هو»: الجملة فيه بدل من «زيدًا».

---

(١) الانفطار: ١٧.

(٢) قوله: «أهون» خبر قوله: «ورفع».

(٣) النازعات: ٤٢.

(٤) راجع فصل المفعول المطلق في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

هذا، وقد أوجب الأخفش: «إن زيدًا لظننت أخوه قائم»، قال، وإنما لم يجز: «لظننت أخاه قائمًا»، لأن اللام للابتداء، فلا تدخل على الماضي كما يجيء في باب «إنَّ»، فهي في التقدير داخلة على «أخوه»، كأنك قلت: «ظننت لأَخوه قائم».

وأمَّا الإلغاء والتعليق في «أعلَم» و «أرَى»، عن المفعولين الأخيرين، فالظاهر، كما ذهب إليه ابن مالك، أنه يجوز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما كما جاء ذلك في «عَلِم» و «رأى»، تقول: «أعلمتك لَزيدٌ منطلق»، و «أزيد قائم أم عمرو»، و «ما زيد قائمًا»، و «زيدٌ أعلمتك قائم»، و «زيد قائم أعلمتك».

وكذا الحكم إذا بنيت باب «أعلَمَ» لما لَم يسمَّ فاعله، نحو: «أُعلِمت ما زيد قائمًا»، و «زيد أُعلِمت قائم».

وقال الأندلسيّ: الذي أُعوِّل عليه، امتناع التعليق والإلغاء بالنسبة إليهما.

وفي بعض نسخ الجزُوليَّة ما يدل على أنك إذا بنيت الفعل للفاعل، امتنع إلغاؤه وتعليقه، وإذا بنيته للمفعول جاز.

والذي أرى أنه لا منع من الإلغاء والتعليق، سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول.

وقال ابن جعفر: لو ألغيت فقلت: «زيد أعلمتك قائم»، أو علَّقت، فقلت: «أعلمتك لَزيدٌ قائم»، لحصل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة، لأنه لا بدَّ من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالة واحدة.

وليس ما قال بشيء، لأن إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءَه، أو تعليقه بالنسبة إلى شيء آخر، فهو مثل: «زيدٌ علمت قائم»، أعملته في الفاعل وألغيته عن المفعول، وكذا في: «علمت لَزَيد قائم»، أعملته في الفاعل، وعلّقته عن المفعول، وأيضًا، المُعمل معنى الهمزة، أي التصيير، والملغى أو المعلق أصل «عَلِم»، فالملغى غير المُعمل.

واعلمْ أنه لا خلاف في أنه لا يُلغى ولا يعلّق عن المفعول الأول إذ هو كأول مفعولَي «أعطيت».

* * *

قوله: «ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد»؛ هذه الأفعال المذكورة في متن الكافية، ولفظة «هَبْ» بمعنى: «احسبْ»، و «رأى» الحلمية يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحِدَي المعنى، نحو:

«علمتني قائمًا»، وقال تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[١]، وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر، نحو: «رأيتُنا مع رسول الله ﷺ»، و «رأيتَماك تقول كذا». وقد يجري مجراها «رأى» البصريَّة حملاً على «رأى» القلبية، وكذا: «عَدِم»، و «فَقَد»، حَمْلاً على «وَجَد»، لأنهما ضدَّاه في أصل الوضع.

وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة، لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرًا والمفعول به متأثر منه، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثّر، فإن اتحدا معنًى كُرِه اتفاقهما لفظًا، فلذا لا تقول: «ضرب زيدٌ زيدًا»، وأنت تريد: ضرب زيدٌ نفسَه، فلم يقولوا: «ضربتُني»، ولا «ضربتُنا»، وإن تخالفا لفظًا، لاتحادهما معنًى ولاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرًا متصلاً.

فقُصِد، مع اتحادهما معنى، تغايرهما لفظًا بقدر الإمكان، فمِن ثَمَّ قالوا: «ضرب زيد نفسه»، لأنه صار النفس بإضافته إلى ضمير زيد كأنه غيره، لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول في «ضرب زيد نفسه»، مُظهرَين متغايرين في الظاهر.

وأما أفعال القلوب، فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل هو مضمون الجملة كما مضى؛ فجاز اتفاقهما لفظًا، لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، والقياس جواز: «ظنَّ زيدٌ زيدًا قائمًا»، أي: نفسه.

وأمَّا إن كان أحدهما منفصلاً والآخر متصلاً، فيجوز في غير أفعال القلوب أيضًا، سواء وقع المنفصل بعد «إلاَّ» أو معناها، أو لم يقع، نحو: «ما ضربت إلاَّ إياكَ»، و «إنما نقتل إيانا»[٢]، و «إياك فاضربْ»، و «ما ضربك إلاَّ أنت».

وأمَّا إن كان الفاعل والمفعول متَّحدين معنًى، وأحدهما ضمير متَّصل والآخر ظاهر، نحو: «زيدًا ظنَّ قائمًا»، و «ظنّه زيدٌ قائمًا»، لم يجز المثال الأول مطلقًا، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة.

وإن كان الضمير منفصلاً، جاز مطلقًا، وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير[٣]. هذا ما ذكره المصنف من خواص أفعال القلوب.

---

(١) يوسف: ٣٦.

(٢) من قول الشاعر [من الهزج]:

كأنّ يوم قرًى إنـ ... ـنما نَقْتُلُ إيّانا

وقد تقدّم بالرقم ٣٧٤.

(٣) تقدم في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

ومن خواصِّها أيضًا جواز دخول «أنَّ» المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين، نحو: «علمت أن زيدًا قائم»، ولا يجوز: «أعطيت أنَّ زيدًا درهم»، وذلك لأن مفعولها في الحقيقة، على ما تقدم غير مرة، هو مصدر الخبر مضافًا إلى المبتدأ، و «أنَّ» المفتوحة موضوعة لهذا المعنى، فنقول:

إذا دخلت أفعال القلوب على «أنَّ» المفتوحة، فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي، ويكثر ذلك إن كان الفعل مما يقلُّ نصبه لمفعول واحد، نصبًا صريحًا، كـ «حسبت»، و «خِلت»، و «ظننت»، لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسندًا ومسندًا إليه، سواء نصبتهما، كما في: «حسبت زيدًا قائمًا»، أو لم تنصبهما، نحو: «حسبت أن زيدًا قائم»، إذ مقصود الجزأين المنصوبين هو المصرح به في الجزأين المصدَّرين بـ «أَنْ».

هذا مذهب سيبويه، أعني أنَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها مفعول «ظنَّ»، ولا مفعول له آخر مقدرًا، والأخفش يجعل «أن» مع جزأيها في مقام المفعول الأول ويقدِّر الثاني، أي: علمت أن زيدًا قائم حاصلاً، أي: قيامَ زيد حاصلاً؛ ولا حاجة إلى ذلك، كما بيَّنَّا، ولو كان مقدَّرًا، لجاز إظهاره، إذ لَم يسدَّ مسدَّه شيء حتى يكون واجبَ الإضمار.

ولا نقول إن «أنَّ» مع جزأيها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع، كما يجيء في الحروف المشبَّهة بالفعل، فكيف تكون في تقدير اسمين، بل الأولى أن يقال: إن الاسمين المنصوبين، نحو: «علمتُ زيدًا قائمًا»، سادَّان مسدَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها، ومفيدان فائدتهما، إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدريَّة، كما كان الكلام مع «أنَّ» بتقدير المصدر.

هذا آخر الكلام في أفعال القلوب.

* * *

٣ ـ الأفعال التي تنصب مفعولين من غير أفعال القلوب

وأمَّا غير أفعال القلوب مما ينصب جزأي الجملة بتقدير المصدر، فهو «صيَّر» وما رادفها من «جَعَل»، و «هَبْ» غير متصرِّف، و «ردَّ»، و «تركَ»، و «تَخِذ»، و «اتَّخذ»، و «أكان». وأصل الباب: «صيَّر»؛ ومفعولاه في الحقيقة، هما اسم وخبر لِـ «صار» في الأصل، إذ منزلة «صيَّرت زيدًا قائمًا» من«صار زيد قائمًا»، كمنزلة: «أحفرت زيدًا النهر» من «حَفَر زيدٌ النهر»؛ فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معًا بلا قرينة، وجوازه معها، كحال مفعولَي «علمت»، يقال: «جعلت

زيدًا كريمًا»، فتقول: «بل أنا جعلت»، وأمَّا بلا قرينة، فلا يجوز ذلك، إذ كل إنسان لا يخلو من تصيير شيءٍ شيئًا في الأغلب، فلا فائدة في ذكر الفعل وحده، كما قلنا في: «علمت» و «ظننت».

وكذا لا يجوز حذف أحد المفعولين إلا قليلاً، لأن مضمونهما هو المفعول لِـ «صَيَّرَ»، كما كان مضمونهما فاعل «صار».

وكان القياس، بناءً على أن المفعولين في تقدير المصدر، جواز تصديرهما بـ «أنّ»، كما في مفعولَي «علمت»، إلا أنه رُوعي أصلهما حين كانا اسمًا وخبرًا لِـ «صَار»، فإنهما لا يُصدَّران، إذن، بها، كما ذكرنا في أول هذا الباب.

وأمَّا إلغاء «صيَّر» ومرادفاتها وتعليقها، فلم يأتيا، كما أَتَيا في أفعال القلوب، لأن ذلك فيها، لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة، بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثره في الأغلب، كـ «جعلته غنيًّا» فهو أمر ظاهر للعيون، إذ هو إحداث الشيء بعد أن لم يكن.

ومرادفات «صيَّر» قد تخرج من هذا الباب، وذلك إذا لم تكن بمعناه، كقوله تعالى: ﴿**وجَعَل الظلماتِ والنورَ**﴾[1]، أي: خلق؛ و «وَهب»، أي: أعطى، و «ردَّه»، أي: جعله راجعًا، و «ترك»، أي: خلَّى، و «تخِذَ» و «اتَّخذَ»، أي: أخذ.

وأما «أكان»، فهو قليل الاستعمال، لكنه لا يجيء إلا بمعنى «صيَّر»، وذلك لِما ذكرنا أن معنى «صار»: كان بعد أن لم يكن، ومعنى «أكان»: جعله كائنًا، فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن إلى الكون وهو معنى التصيير، ولم يستعمل «كوَّنَ» متعدّيًا إلى مفعولين.

وقد جَعَل بعضهم «ضَرَب» مع «المَثَل» بمعنى «صيَّر»، كقوله تعالى: ﴿**ضَرَب الله مَثلاً عبدًا مملوكًا**﴾[2]، ونحو ذلك، وإليه ذهب الأندلسي، فيكون «مَثَلاً» مفعولاً ثانيًا، و «عبدًا» هو الأول، أي: جعله مثلاً، أو صاغه مثلاً، مِن «ضرب الخاتم والطين».

ويجوز أن يقال: معنى «ضرب مثلاً»، أي: بَيَّن، فهو متعدٍّ إلى واحد، والمنصوب بعده عطف بيان.

وقال ابن درستويه: يُلحق «غادَرَ» بـ «صَيَّرَ»، كما أُلحِق به «تَرَك» الذي بمعناه، نحو: «غادرته صريعًا»، وإذا كان الثاني نكرة، جاز جعله حالاً، ويكون

---

(١) الأنعام: ١. (٢) النحل: ٧٥.

«غادر» بمعنى «خلَّف» و «خلَّى»، وأمَّا إذا كان معرفة كما في قولك: «غادرته جَزَر السباع»[1]، فإلحاق «غادَر» بـ «صيَّر» هو الظاهر.

ومما ينصب المبتدأ والخبر، غير أفعال القلوب، ومن غير مرادفات «صيَّر»: «سَمِع»، المعلَّق بعَين[2]، نحو: «سمعتك تقول كذا»، ومفعوله: مضمون الجملة، أي: سمعت قولَك، ويجوز تصدير الجملة بـ «أنّ»، نحو: «سمعت أنك تقول».

قالوا: وإذا عمِل في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلا فعلاً دالاً على النطق، نحو: «سمعتك تنطق بكذا، أو تتكلم».

وأنا لا أرى منعًا من نحو: «سمعتُكَ تمشي»، لجواز «سمعتُ أنك تمشي»، اتفاقًا؛ قال [من الوافر]:

٧٠٢ ـ سمعتُ الناسَ يَنْتَجِعُون غيثًا ... فقلتُ لِصَيْدحَ انتجعي بلالا

بنصب «الناس»، وقد رُوِي برفعه، على حكاية الجملة.

ومما يدخل على المبتدأ والخبر القولُ، وما يتصرَّف منه، والأصل في

---

(١) من قول عنترة [من الكامل]:

غادرتُه جَزر السباعِ ينشْنَه ... ما بينَ قلّةِ رأسِهِ والمعصمِ

(ديوانه ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٦٥، ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٠).

(٢) أي: العامل في اسم عين، واسم العين، أو الذات هو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بذاته.

٧٠٢ ـ **التخريج**: البيت لذي الرّمة في ديوانه ص ١٥٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٦٧، ١٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٣٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨٢؛ ولسان العرب ٢/ ٥٠٩ (صدح)، ٨/ ٣٤٧ (نجع)؛ والمقتضب ٤/ ١٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٩٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٨، ٣٩٣.

اللغة: انتجعه: قصده طلبًا للمعروف. الغيث: المطر، وهنا العطاء. صيدح: اسم ناقة الشاعر. بلال: اسم ممدوح الشاعر.

الإعراب: **«سمعت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«الناس»**: مفعول به منصوب. **«ينتجعون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«غيثًا»**: مفعول به منصوب. **«فقلت»**: الفاء: استئنافيّة، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«لصيدح»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قلت». **«انتجعي»**: فعل أمر، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«بلالاً»**: مفعول به منصوب.

جملة «سمعت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينتجعون غيثًا»: في محل نصب حال. وجملة «قلت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «انتجعي»: في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: أن الفعل «ينتجعون» التالي لاسم العين «الناس» بعد الفعل «سمع»، ليس بمعنى النطق، فإنّ الانتجاع: التردُّد في طلب العشب والماء. وقد روي برفع «الناس» على حكاية الجملة.

استعماله: أن يقع بعده اللفظ المحكي: إمَّا الذي مَضى ذكره قبلُ، نحو: «قلت زيد قائم»؛ أو الذي هو واقع في الحال، نحو: «أقول الآن: زيد قائم»؛ فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد القول في هذا الكلام متلفَّظًا بها بلفظ آخر في غير الكلام، وإلاَّ، لم يكن حكاية؛ أو الذي يقع بعده، نحو: «أقولُ غدًا: زيد قائم»، أو «قُلْ: زيد قائم».

واللفظ الواقع بعده إمَّا مفرد أو جملة، والجملة أكثر وقوعًا، والمقصود من الجملة الواقعة بعده: إيراد اللفظ المتلفَّظ به في غير هذا الكلام، لا مجرَّدًا، بل مع المعنى، نحو: «قيل زيد قائم»، أي: قيل هذا اللفظ، ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل، جاز أن يُغيَّر اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغيَّر إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربَّما يتعسَّر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فجُوِّز تغيير اللفظ في كلام مَن لا يتعسَّر عليه ذلك، أيضًا، كالباري تعالى، وكذا غيرُه ممَّن يسهل عليه ذلك، لكن، مع تغيير اللفظ، يجب ألاَّ يعمل القول في شيء آخر من أجزاء الجملة، إجراءً لمثل هذه الجملة مجرى أصلها أي المحكية، بأعيان ألفاظها، فعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمَّن قال: «زيد قائم»: «قال فلان قام زيد».

ولهذا نرى الكتاب العزيز يُقَصُّ فيه عن الأمم المختلفة الألسنة، باللسان العربي.

وتقول: «قال زيد: أنا قائم»، و «قلت لعمرو: أنت بخيل»، رعاية للفظ المحكيّ، ويجوز: «قال زيد هو قائم»، و «قلت لعمرو: هو بخيل»، بالمعنى الأول، اعتبارًا بحكاية الحال، فإن «زيدًا»، و «عَمْرًا» في حال الحكاية غائبان.

ومنه قوله تعالى: **﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا: لو كان خيرًا ما سبقونا إليه﴾**[1]، والأول أكثر استعمالاً.

وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدِّي معنى القول، قال تعالى: **﴿تقَاسَموا بالله لنُبيِّتَنَّهُ﴾**[2]، و «ليُبيِّتُنه» بالياء والنون[3].

---

(١) الأحقاف: ١١.
(٢) النمل: ٤٩.
(٣) القراءة بالنون هي المثبتة في النصّ المصحفيّ والقراءة بالياء قرأ بها حمزة والكسائي والأعمش وعبد الله بن مسعود وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٨٤؛ والكشاف ٣/ ١٥٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٥٨.

وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولاً بها، لا مفعولاً مطلقًا، على ما وهم المصنف كما تقدم في باب «أعْلَمَ» و «أرَى»، وذلك لأن معنى «قلت زيد قائم»: قلت هذا اللفظ، فهو مقول، وقد تقدم أن آية المفعول به أن يُطلَق عليه اسم المفعول، كما تقول: «ضربت زيدًا فهو مضروب»، ولا تقول: «ضربت ضربًا فالضرب مضروب»؛ وكذا تقول: «أنا قائِلُ زيدٌ قائمٌ»، بالإضافة[1]، والفاعل لا يضاف إلى مصدره، فلا يقال: «زيد ضاربُ الضربِ القويّ».

والذي أوهم المصنف قولُهم إن معنى «قلت زيدٌ قائم»: قلت هذا القول، وذهل عن أن القول يطلق على المقول.

فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به، قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبًا، نحو: «قلت: إمَّا زيد قائم أو لفظًا آخر مثله».

وقد يقع المفرد بعد القول، على خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون مؤدِّيًا معنى الجملة فقط، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة، ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة، كما تقول، مثلاً: «قلت كلامًا حقًّا، أو باطلاً أو صدقًا، أو كلامًا حسنًا»، إذا قلت: «زيد قائم»، ثم تقول: «زيد قائم كلامٌ حقٌّ، أو باطلٌ أو كلامٌ حَسَن».

وثانيها: أن يعبَّر به عن المفرد لا غير، نحو: «قلت كلمة، أو لفظة عبارة عن زيد»، ويعتبر ذلك بأن يقع خبرًا عن اللفظ المفرد، نحو: «زيد كلمة أو لفظ».

وثالثها: أن يكون لفظًا يصلح لأن يُعبَّر به عن المفرد، وعن الجملة، نحو: «قلت لفظًا»، فإنك تقول: «زيد لفظ»، و «زيد قائم لفظ»، فتنتصب هذه الثلاثة، لأنها ليست أعيان اللفظ المحكيّ حتى تراعَى، وليست أيضًا جُمَلاً مغيَّرًا لفظها اعتمادًا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى أصلها.

ورابعها: مفرد غير معبَّر به، لا عن جملة ولا عن مفرد، بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه، فيجب حكايته، ورعاية إعرابه، نحو: «قال فلان: زيدٌ»، إذا تكلم بزيد مرفوعًا؛ وأمَّا بناؤه فهل يُراعى أو لا؛ ذكرناه في باب العلم.

---

(١) بإضافة «قائل» إلى الجملة «زيد قائم».

وخامسها: مفرد غير معبَّر به عن جملة ولا مفرد، ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ، فيجب أن يقدَّر معه ما يكون به جملة، كقوله تعالى: ﴿**قال سلامٌ، قومٌ منكرون**﴾[1]، أي: عليكم سلام، قال [من المتقارب]:

٧٠٣ ـ إذا أَقْـبَـلَـتْ قُـلْـتَ دُبَّـاءةٌ ... مِـنَ الـخُـضـرِ مَـغْـمـوسـةٌ في الـغُـدُرْ

أي: هي دبَّاءة؛ وقوله تعالى: ﴿**قالوا سلامًا قال سلامٌ**﴾[2]، يجوز أن يكون «سلامًا» المنصوب معبَّرًا به عن الجملة، كما يقال: «فلان يُقرئك السلام»، أي: سلام عليك، فيكون المنصوب في ﴿**قالوا سلامًا**﴾ بمعنى المرفوع في قوله: ﴿**قال سلامٌ**﴾، ويجوز أن يكون من القسم الأخير من الخمسة الأوجه، فيكون مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف، أي: سلَّمنا سلامًا، فيكون الجواب المرفوع، أعني قوله: ﴿**قال سلام**﴾ أحسنُ منه على ما قال تعالى: ﴿**فحيُّوا بأحسنَ منها**﴾[3]، وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع، على ما مضى في باب المبتدأ.

ويلحق، عند الكوفيين بالقول، في الحكاية، ما في معناه، كقولك: «ناديته: عجِّلْ»؛ و «أخبرته: زيد قائمٌ»، قال [من مجزوء الوافر]:

٧٠٤ ـ تَـنَـادَوا بـالـرَّحـيـلُ غَـدًا ... وفـي تَـرْحـالِـهِـمْ نَـفْـسـي

---

(١) الذاريات: ٢٥.

٧٠٣ ـ التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٢٤٢.

اللغة: الدُّباء: القرع، واحده دباءة، والضمير في «أقبلت» يدل على الفرس.

المعنى: تحسب هذه الفرس، وهي مقبلة عليك ببريقها قرعةً، ولا يريد أنها مغموسة في الماء، ولكنه أراد أنّها في ريٍّ دائم، فهو أشد لملاستها.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «قلت». «**أقبلتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي. «**قلت**»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**دباءة**»: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «هذه دبَّاءة». «**من الخضر**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «دباءة». «**مغموسة**»: صفة ثانية لـ «دباءة» مرفوعة مثلها. «**في الغدر**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مغموسة».

جملة «إذا أقبلت قلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقبلت»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «قلت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «هي دباءة»: مقول القول محلها النصب.

الشاهد فيه: أن «دباءة» ليست وحدها محكية بالقول، بل هي خبر لمبتدأ محذوف أي: هي دباءة، وهذه الجملة هي المحكية.

(٢) هود: ٦٩. (٣) النساء: ٨٦.

٧٠٤ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٢٦؛ ودرّة الغواص ص ٢٣٩؛ وسرّ صناعة=

وعند البصريين، القول مقدَّر بعدَ مثل هذا الفعل، وليس ملحقًا به، وإضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز، فالتقدير: «أخبرته وقلت: زيد قائم»، و «تنادَوا بقولهم: الرحيلُ غدًا»، وكِلا القولين قريب.

وتقول: «ناديته سلامٌ»، كما تقول: «قلت سلام»، والتأويل ذلك التأويل.

وقد يُحذف المحكيّ بعد القول لقيام القرينة، كما يسأل: «مَن قال زيد قائم»، فتقول: «أنا قلت»، كما يحذف القول ويبقى المحكي، كما في قوله [من الرجز]:

جاؤوا بمذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قطْ[١]

واعلمْ أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظ هناك، سواء كان ذلك الاعتقاد علمًا أو ظنًا، كما تقول: «كيف تقول في هذه المسألة»، أي: كيف تعتقد، فيلحق بالظن في نصب المفعولين؛ وليس بمعنى الظن خلافًا لظاهر كلام سيبويه[٢]، وبعض المتأخرين.

قال المصنف، والأندلسي: لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم، وقد يقال: «كيف تقول زيدًا قائمًا»، فتجيب: «أعلمه قائمًا بالسيف»، فهو، إذن، بمعنى الاعتقاد علمًا كان أو ظنًا.

= الإعراب ص ٢٣٢؛ والمحتسب ٢/ ٢٣٥؛ والمقرب ١/ ٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٨٢.

المعنى: تنادوا فيما بينهم: رحيل أهل الحبيبة سيكون غدًا، ولا شك أنهم يأخذون روحي معهم بأخذهم حبيبتي هذه.

الإعراب: **«تنادَوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. **«بالرحيل»**: الباء: حرف جر، «الرحيل»: مبتدأ مرفوع. **«غدًا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالخبر. **«وفي ترحالهم»**: الواو: حالية، «في ترحالهم»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. **«نفسي»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه.

جملة «تنادوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الرحيلُ غدًا»: مقول لقول محذوف عند البصريين، والتقدير: تنادوا بقولهم: الرحيل غدًا، و «بقولهم» جار ومجرور متعلقان بالفعل «تنادوا». أما الكوفيون فالجملة عندهم محكية بالفعل «تنادوا» نفسه، فالباء: حرف جر، وجملة «الرحيل غدًا»: مجرور على الحكاية، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تنادوا». وجملة «وفي ترحالهم نفسي»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه: أن جملة «الرحيل غدًا» محكية بقول محذوف عند البصريين، وعند الكوفيين محكية بـ «تنادوا» نفسه.

(١) تقدم بالرقم ٩٤.

(٢) الكتاب ١/ ١٢٢.

وجواز إلحاقه بالظن مطلقًا لغة سليم، وأكثر العرب لا يجوِّز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعًا مخاطبًا. وقال الأندلسي: منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب، فيجوِّز نحو: «أيقول زيدٌ: عمرًا قائمًا»، على ما قال ابن جعفر. ولا بدَّ عند الأكثر، في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل، نحو: «أتقول زيدًا قائمًا»، أو منفصل بظرف، نحو: «أَقدَّامَك تقول زيدًا جالسًا»، و «أبالسوط تقول زيدًا ضاربًا»، أو بأحد المعمولين، كقوله [من الوافر]:

٧٠٥ ـ أجُهَّالاً تقولُ بني لُؤَيّ لَعَمْرُ أبيكَ أمْ مُتَجاهلينا

فإن نقص بعض الشرائط، رجع إلى الحكاية على لغة الأكثر، كما ذكرنا، وتجوز الحكاية عندهم مع استيفاء الشروط.

* * *

قوله: «ولبعضها معنى آخر»، بل لكلِّها، فإنَّ «حَسِبتَ» بمعنى: صِرتَ أَحْسَبَ، وهو الذي في شعره شقرة، و «خِلت»، أي: صِرت ذا خال، أي:

---

٧٠٥ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، ١٨٤؛ والدرر ٢/ ٢٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٣؛ وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٧٩؛ والكتاب ١/ ١٢٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٦٣؛ وأوضح المسالك ٢/ ٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

اللغة: الجهّال: من الجهل، وهو السفه والعصيان، أو عدم المعرفة. المتجاهل: هو المتظاهر بالجهل.

المعنى: أتظنّ أنّ بني لؤيّ جهّال حقيقة، أم أنّهم يتظاهرون بالجهل؟

الإعراب: **«أجهالاً»**: الهمزة: للاستفهام، «جهالاً»: مفعول به ثان لـ «تقول» منصوب. **«تقول»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. **«بني»**: مفعول به أوّل منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«لؤي»**: مضاف إليه مجرور. **«لعمر»**: اللام: للابتداء، «عمر»: مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «قسمي»، وهو مضاف. **«أبيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. **«أم»**: حرف عطف. **«متجاهلينا»**: معطوف على «جهالاً» منصوب بالياء، والألف: للإطلاق.

جملة «تقول...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

الشاهد فيه قوله: «أجهّالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظنّ»، فنصب به مفعولين، أحدهما قوله: «جهّالاً»، والثاني قوله: «بني لؤيّ»، مع أنه فصل بين أداة الاستفهام والفعل بفاصل ـ وهو قوله: «جهالاً» ـ وذلك لأنّ هذا الفصل لا يمنع الإعمال، لأنّ الفاصل معمول للفعل، فهو مفعوله الثاني.

خيلاء، و «زعمت به»، أي: كفلت؛ وهذه الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة.

* * *

قوله: «وعلمت بمعنى عرفت، ووجَدت بمعنى أصبت»، قد ذكرنا أنه إذا تعدى «علمت»، و «وجدت» إلى مفعولين، فإنهما بمعنى «عرفت» و «أصبت» أيضًا، إلا أن المعروف، والمصاب، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال؛ فـ «عرفت»، و «أصبت»، مع كونهما بمعنى «علمت»، و «وجدت»، لا ينصبان المفعولين.

* * *

الأفعال الناقصة

١ ـ تعريفها وألفاظها

قال ابن الحاجب:

الأفعال الناقصة: ما وُضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: «كان»، و «صار»، و «أصْبَحَ»، و «أَمْسى»، و «أَضْحَى»، و «ظَلّ»، و «باتَ»، و «آضَ»، و «عاد»، و «غَدا»، و «راحَ»، و «ما زال»، و «ما فتىء»، و «ما انفك»، و «مابرح»، و «ما دام»، و «ليس». وقد جاء: «ما جاءَت حاجتُك»، و «قعدت كأنها حربة»؛ تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأول، وتنصب الثاني، مثل: «كان زيد قائمًا».

* * *

قال الرضيّ:

إنما سُمِّيت ناقصة، لأنها لا تتمُّ بالمرفوع كلامًا[١]، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتمُّ كلامًا بالمرفوع دون المنصوب.

وما قال بعضهم من أنها سُمِّيت ناقصة، لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشيءٍ؛ لأن «كان» في نحو: «كان زيد قائمًا»، يدلّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حصوله، فجيء أولاً بلفظ دالّ على حصولٍ ما، ثم عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: «حصل شيء»، ثمَّ قلت: «حصل القيام»، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أوّلاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن[٢]، على ما مرَّ في بابه؛ مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيَّد، ولو قلنا: «قام زيد» لم تحصل هاتان الفائدتان معًا. فـ «كان» يدل على

---

(١) أي: لا تصير مع المرفوع كلامًا تامًا.

(٢) أي: قبل تفسيره بذكر خبره.

حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حَدَث معيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في «كان»، لكن دلالة «كان» على الحدث المطلق، أي: الكون، وضعيَّة، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية؛ وأمَّا سائر الأفعال الناقصة، نحو: «صار» الدالّ على الانتقال، و «أصْبح» الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته[١]، و «ما دام» الدال على معنى الكون الدائم، و «ما زال» الدال على الاستمرار وكذا أخواته[٢]، و «ليس» الدال على الانتفاء، فدلالتها على حَدَث معيَّن لا يدل عليها الخبر في غاية الظهور؛ فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه.

* * *

قوله: «ما وضع لتقرير الفاعل على صفة». كان ينبغي أن يقيِّد الصفة، فيقول: «على صفة غيرِ مَصدرِه»، فإن «زيد» في «ضرب زيد»، أيضًا متصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعال التامَّة، وأمَّا الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى «كان زيد قائمًا»: أن زيدًا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود، ومعنى «صار زيد غنيًّا»: أن زيدًا متصف بصفة الغِنى المتصف بصفة الصَّيرورة، أي: الحصول بعد أن لم يحصل.

* * *

قوله: «لتقرير الفاعل على صفة»، أي جَعْلِه وتثبيته عليها.

قوله: «كان، وصار، إلى آخرها»، لم يذكر سيبويه منها سوى «كان»، و «صار» و «ما دام» و «ليس»؛ ثم قال[٣]: وما كان نحوهنَّ مِن الفعل مما لا يستغني عن الخبر؛ والظاهر أنها غير محصورة؛ وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما تقول: «تتمّ التسعة بهذا عشرة»، أي: تصير عشرة تامَّة، و «كمل زيد عالمًا»، أي: صار عالمًا كاملاً، قال تعالى: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَها بَشَرًا سَوِيًّا**﴾[٤]، أي: صار مثل بشر، ونحو ذلك.

وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف، ونُقص منه، فَالذي زِيدَ من مرادفات «صار»: «آلَ»، و «رَجع»، و «حالَ»، و «ارتدَّ»؛ كانت كلها في الأصل بمعنى «رَجَع» تامًّا، وكذا «استحال» و «تَحوَّل»، فإنهما كانا في الأصل بمعنى:

---

(١) أي: «أمْسَى»، و «أضحى»، و «ظلّ»، و «بات».
(٢) أي: «ما فتيء»، و «ما انفكّ»، و «ما برح».
(٣) الكتاب ١/ ٤٥.
(٤) مريم: ١٧.

«انتقل»؛ وكذا كان أصل «صار»؛ فكان حقُّ جميعها أن تستعمل تامة فتتعدَّى إلى ما هو مصدر لخبرها بـ «إلى»، إن عُدِّيت، نحو: «صار إلى الغنى»، ثم ضُمِّنت كلها معنى: كان بعد أن لم يكن، لأن الشخص إذا رجع إلى الفعل وانتقل إليه، فذلك الفعل يصير كائنًا بعد أن لم يكن، ففاعلها في الحقيقة، بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافًا إلى اسمها، إذ معنى جميعها ناقصةً: كان بعد أن لم يكن، وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها، لأنه الراجع والمنتقل.

ويجوز استعمال «صار» ومرادفاتها تامة على الأصل، قال [من الطويل]:

٧٠٦ ـ فَصِرْنا إلى الحُسْنَى ورَقَّ كَلامُها ورُضْـتُ فَـذَلَّـتْ صَـعْـبَـةً أيَّ إذلالِ

وقال [من مجزوء الكامل]:

٧٠٧ ـ أيـقَـنْـتُ أَنِّـي لا مَـحَـا لَـةَ، حـيـثُ صـارَ الـقـومُ صـائِـرْ

---

٧٠٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ ولسان العرب ٧/ ١٦٤ (روض)؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٦٠.

اللغة: الحسنى: مصدر بمعنى الإحسان، أو مؤنث (أحسن). رَضْتُ: أَذْلَلْتُ.

المعنى: يصف حاله مع حبيبته، فيقول: صرنا في حالة حسنة، ورَوَّضْتُها بشيءٍ من المسايسة، فأسلَست تعاملها معي، وانصاعت لرغباتي بعد أن كانت متمنّعة.

الإعراب: **«فصرنا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و «صرنا»: فعل ماض تام، و «نا»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«إلى الحسنى»**: جار ومجرور متعلقان بـ «صرنا». **«ورَقَّ»**: الواو: حرف استئناف، **«رقَّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«كلامها»**: فاعل مرفوع، و «ها»: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. **«ورُضْتُ»**: الواو: حرف استئناف، «رُضت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«فذلّت»**: الفاء: حرف عطف، و «ذلّت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هي. **«صعبةً»**: مفعول به للفعل «رضت» منصوب. **«أيَّ»**: مفعول مطلق للفعل «رضت» لأنه بمعنى «أذللت». **«إذلالِ»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «صرنا»: بحسب الفاء. وجملة «رقّ كلامها»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «رُضت» استئنافية، التي عطف عليها جملة «ذلّت».

الشاهد فيه: أن «صار» تامّة و «نا» فاعلها، أي: رجعنا وانتقلنا.

٧٠٧ ـ **التخريج**: البيت لقس بن ساعدة في الأغاني ٥/ ١٩٣؛ وحماسة البحتري ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٨٨؛ ولسان العرب ١١/ ٦٢١ (محل).

المعنى: يريد أنه سيموت لا محالة شأنه شأن كل الناس.

الإعراب: **«أيقنتُ»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«أني»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسمه محله النصب. **«لا»**: نافية للجنس. **«محالة»**: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف. **«حيثُ»**: ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ «صائر». **«صارَ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«القوم»**: فاعله مرفوع. **«صائر»**: خبر «أني»=

أي: مكانَ القوم منتقل؛ وقال تعالى: ﴿**إنه ظنَّ أن لن يَحُورَ**﴾[(١)]، ولا بدَّ في التامة أن يليها لفظة «عَلَى»، و «إلى» ظاهرين أو مقدَّرين، لأن الرجوع والانتقال من الأمور النسبيَّة، لا يُفهم من دون المنتقَل عنه، والمنتَقل إليه.

وليس إلحاق مثل هذه الأفعال، بـ «صارَ»، قياسًا، بل سماعٌ، ألا ترى أن نحو: «انتقل» لا يُلحق به، مع أنه بمعنى «تحوَّل».

وكذا زِيد على[(٢)] «ما زال»، من مرادفاتها: «ما فَتِيء»، و «ما أَفْتأ»، و «ما انفكَّ»، و «ما وَني»، و «ما رام»، من رام يريم[(٣)]، أي: برح.

وأصل «ما زال»، و «ما برِح»، و «ما فتِيءَ»، و «ما فَتَأ»، و «ما أفْتَأَ»، و «ما انفك»: أن تكون تامة بمعنى: «ما انفصل»، فتتعدَّى بـ «مِنْ» إلى ما هو الآن مصدر خبرها، فيقال في موضع «ما زال زيد عالـمًا»: «ما زال زيد من العلم»، أي: ما انفصل منه، لكنها جُعلت بمعنى: كان دائمًا، فنصبت الخبرَ نصبَ «كان»، وإنما جُعلت بمعناه، لأنه إذا لم ينفصل شخص عن فِعل، كان فاعلاً له دائمًا.

وكذا أصل «بَرِح» و «دَام»، أن يكونا تامَّين، بمعنى: زال عن مكانه، فيتعدَّيان بأنفسهما، وبـ «مِنْ»، نحو: «برحت بابك ومِن بابك»، و «رِمتُ بابَك ومِن بابِك»؛ وأصل «وَنِيَ»: قصَّر، فكان الأصل أن يتعدَّى بـ «في»، نحو: «مَا وَنِيَ زيد في القيام»، فجُعِل الثلاثة بمعنى: كان دائمًا، لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل، ولا يُقَصِّر فيه، يكون فاعلاً له دائمًا.

وإنما أفاد دخول النفي على النفي[(٤)] دَوام الثبوت، لأن نفي النفي إثبات. وإذا قيَّدت نفي الشيء بزمان، وجب أن يعمَّ ذلك النفي جميع ذلك الزمان، بخلاف الإثبات، فإنك إذا قيَّدت إثبات الشيء بزمان، لم يلزم استغراق الإثبات

= مرفوع، وسكّن للضرورة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «أيقن». جملة «أيقنتُ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «صار القوم»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لا محالة»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «صار» جاء تامًا.

(١) الانشقاق: ١٤.

(٢) يريد بالزيادة هنا ما زيد على ما ذكره ابن الحاجب من الأفعال الناقصة، ويُلاحظ أنّ من الأفعال التي زادها، ما ذكره ابن الحاجب، ولعلّ ذلك مُتأتٍّ من اختلاف النسخ.

(٣) أمّا «رامَ يروم» فهو بمعنى: قصدَ، ومتعدٍّ بنفسه.

(٤) أي: دخول النفي على النفي المستفاد من معاني هذه الأفعال.

لذلك الزمان؛ إذا قلت، مثلاً: «ضرب زيد»، كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمن الماضي.

وأمّا قولك: «ما ضَرَب»، فإنه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع أجزاء الزمن الماضي.

وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيَّدان بزمن واحد في طَرَفي نقيض، فلو جُعِل النفي كالإثبات مقيَّدًا بوقوعه، أَيْ: وقوع النفي في جزء غير معيَّن من أجزاء الزمان المخصوص، لم يكن يُناقض ذلك الإثبات، إذ يمكن كون الجزء الذي يُقيَّد الإثبات به غيرَ الجزء الذي يقيَّد النفي به، فلا يتناقضان، فاكتُفِي في الإثبات بوقوعه مطلقًا، ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراق، إذ استمرار الفعل أصعب وأقلّ من استمرار الترك، فصار نحو: «ضرَب»، و «ما ضَرَب»، كالموجبة الجزئية والسالبة الكلِّية، اللتين تناقِض إحداهما الأخرى.

فتبيَّن بهذا أنّ النهي يفيد التكرار، على ما ذهب إليه أكثر الأصوليين، فحصل من هذا كله، أن نفي يكون أيضًا دائمًا، ونفي النفي يلزم منه الإثبات، فيلزم من نفي النفي إثبات دائم، وهو المقصود.

ولا يُجعل كلُّ فعل مفيد للنفي داخل عليه النفي، بمعنى: كان دائمًا، بل ذلك موقوف على السماع، فلا يقال: «ما انفصل أو ما فارق ضاربًا»، ولا يقال: «ما زُلت أميرًا»، بضم الزاي، ولا «ما أزول أميرًا».

و «ما زال» الناقص: واويّ، مضارعه: «ما يزال»، كـ «خافَ يخاف»، فأما «زال يزول»، وقولك: «زاله يزيله»، أي: فرقه، من الياء فتامّان.

وقد حكى سيبويه وأبو الخطاب عن بعض العرب[1]: «ما زيل يفعل كذا»، و «كِيد يفعل كذا»، وأصلهما: «زَوِل» و «كَوِدَ»، فنقلوا كسرة الواو فيهما إلى ما قبلها، وقلبت ياء، كما يُفعل في المبني للمجهول في نحو: «قيل»، وهو[2] خلاف القياس، والأكثر: «ما زال»، و «ما كاد».

وقد يُستعمل بعض هذه الأفعال المصدَّرة بـ «ما»، للنفي تامًّا، نحو: «ما برِح من موضعه»، قال تعالى: ﴿فلَن أبرَحَ الأرضَ﴾[3]، و «ما وَنِيَ في أمره»، و «ما

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٢، وفيه: «وحدَّثنا أبو الخطاب أنّ ناسًا من العرب يقولون: «كيد زيد يفعل»، و «ما زيل زيد يفعل ذاك»، يريدون: زال وكاد».

(٢) أي: هذا النقل والإبدال.

(٣) يوسف: ٨٠.

انفكَّ من هذا الأمر»؛ وأمَّا «ما زال»، أو «لا يزال»، و «ما فَتِيء»، أو «فَتَأ»، أو «أَفْتَأَ»؛ فلا يستعملان إلا ناقصين[(١)].

قال سيبويه: إن «به» في قولك: «ما زلت به حتى فَعَل» مفعول به، والأَولى أن نقول هو الخبر، أي: ما زلت مَعَه.

ونقص ابن مالك من أخوات «أَصْبَحَ»: «غَدَا»، و «رَاح»، فقال: هما لا يكونان إلا تامَّين، وإن جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال، كقوله [من الطويل]:

٧٠٨ ـ غدا طاويًا يعارِضُ الريحَ هافيًا   يَخُوتُ بأذنابِ الشعابِ ويَعْسِلُ

أقول: إذا كان «غدا» بمعنى: مَشى في الغَدَاة، كقوله تعالى: ﴿أن اغدوا على حَرْثِكم﴾[(٢)]، و «راح» بمعنى: رجع في الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل، نحو: «راح إلى بيته»، فلا ريب في تمامهما، وأمَّا نحو قوله [من الطويل]:

٧٠٩ ـ [ولا خالفٍ داريَّةٍ مُتَغَزِّلٍ]   يَروحُ وَيَغْدو دَاهِنًا يَتَكَحَّلُ

---

(١) يريد: هذان النوعان من الأفعال لا يُستعملان إلاّ ناقصين.

٧٠٨ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٩٠، ١٩١.

اللغة: الطاوي: الجائع. يعارض الريح: يستقبلها في عرضها، ويصادمها. والهافي: الذي اشتدَّ عدوه، أو الجائع، أو الذاهب يمينًا وشمالاً. يخوتُ: يختل ويختلس، واختات البازي: انقضّ على الصيد. الشعاب: إما جمع شِعْب، وهو الطريق في الجبل، وإما جمع شعبة، وهي المسيل الصغير. يَعْسِلُ: يسير خببًا.

المعنى: يريد أنّ هذا الرجل انطلق معتسفًا في هذه الأرض مضطربًا مواجهًا أهوال الرياح، وسائرًا في الجبال والوديان.

الإعراب: **«غدا»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، عند مَنْ جعله تامًا، واسم له عند من جعله ناقصًا. **«طاويًا»**: حال من فاعل «غدا» على تمامه، وخبر له على نقصانه. **«يعارض»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«الريح»**: مفعول به منصوب. **«هافيًا»**: حالٌ، أو خبر آخر لـ «غدا». **«يخوت»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«بأذناب»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يخوت». **«الشعابِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ويعسِل»**: الواو: حرف عطف، «يعسل»: مثل «يخوتُ».

جملة «غدا»: صفة «أزلُّ» المرفوع على الفاعلية (في بيت سابق) فمحلها الرفع. وجملة «يعارض»: حال من فاعل «طاويًا» محلها النصب. وجملة «يخوت»: مثل جملة «يعارض»، ويضاف هنا أن تكون حالاً من فاعل «يعارض»، وعطف على هذه الجملة جملة «يَعْسِلُ».

الشاهد فيه: أن «غدا» جاء تامًا عند ابن مالك.

(٢) القلم: ٢٢.

٧٠٩ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٦١؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩.

اللغة: الرواح: نقيض الغدوّ، وهو الانطلاق صباحًا، والرواح: العودة مساءً. الخالف: مَنْ لا خير=

فإن كانا بمعنى: يدخل في الرواح والغداة، فهما أيضًا تامَّان، والمنصوب بعدهما حال؛ وإن كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان. فلا مَنع، إذن، من كونهما ناقصين.

ومن الملحقات: «جاء» في: «ما جاءت حاجتَك»، أي: ما كانت حاجتك، و «ما» استفهامية، وأنَّث الضمير الراجع إليه، لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثًا، كما في: «مَن كانت أمّك»؛ ويروى برفع «حاجتك» على أنها اسم «جاءت» و «ما» خبرها؛ وأوّل مَن قال ذلك الخوارج[١]، قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء إليهم رسولاً من عليٍّ رضي الله عنه.

ومنها «قَعَد» في قول الأعرابي: «أرهفَ شفرتَه حتى قعدت كأنها حربة»، أي: صارت.

قال الأندلسي: لا يُتجاوز بهذين، أعني: «جاء»، و «قَعَد» الموضع الذي استعملتهما فيه العرب، وطَرَده بعضهم.

وقال المصنف، وأجاد: الأَولى طرد «جاء» في مثل: «جاء البُرُّ قفيزين»، وقيل: هو حال، وليس بشيء، لأنه لا يُراد أن البُرَّ جاء في حال كونه قفيزين، ولا معنى له، قال[٢]: وأمَّا «قَعَد» فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يُطردَ في مثل هذا الموضع الذي استُعمل فيه أوّلاً، يعني قولَ الأعرابي؛ فلا يقال: «قَعَد كاتبًا»،

= فيه. الداريّة: المقيم في بيته لا يفارقه. المتغزِّل: الذي يغازل النساء. داهنًا: متزيّنًا يدلك جلده بالدُّهن والطيب.

المعنى: إني لستُ ممن يتشاغل عن الملمات بتطييب بدنه وثوبه، وملازمة زوجه، والتغزّل بها.

الإعراب: **«ولا»**: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«خالف»**: اسم معطوف على «مهياف» المجرور لفظًا المنصوب محلاً على أنه خبر «ليس». **«داريةٍ»**: صفة لـ «خالف» مجرورة مثله لفظًا. **«متغزلٍ»**: صفة ثانية لـ «خالفٍ». **«يروح»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والضمير المستتر فيه فاعل (على تمامه)، واسمه (على نقصانه). **«ويغدو»**: الواو: حرف عطف، «يغدو»: مثل «يروح». **«داهنًا»**: حال على تمام «يروح»، وخبره (على نقصانه) منصوب. **«يتكحَّل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر تقديره: هو.

جملة «يروح»: صفة «متغزل» محلها الجر على اللفظ، والنصب على المحل، أو حال من الضمير الذي فيه، وعطف على هذه الجملة جملة «يغدو». وجملة «يتكحل»: حال من فاعل «يغدو» على تمامه، وخبر ثان له على نقصانه، وعلى الحالين محلها النصب.

الشاهد فيه: أن «يروح» و «يغدو» يُحتَمَل أن يكونا تامين كما يحتمل أن يكونا ناقصين.

(١) في الكتاب ١/ ٥١: «ومن يقول من العرب: «ما جاءت حاجتك» كثير... وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: «ما جاءت حاجتك» فيرفع».

(٢) أي: المصنف ابن الحاجب.

بمعنى: صار، بل يقال: «قَعَد كأنه سلطان»، لكونه مثل: «قعدَتْ كأنها حَرْبة».

* * *

قوله: «تدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها»، وذلك لِمَا قدَّمنا أن مضمون الأفعال الناقصة صفةٌ لمضمون خبرها.

* * *

قوله: «فترفع الأوَّل وتنصب الثاني»، تسمية مرفوعها اسمًا لها، أولى من تسميته فاعلاً لها، إذ الفاعل، كما ذكرنا، في الحقيقة مَصدر الخبر مضافًا إلى الاسم، فكما لا يُسمَّى منصوبها المشبَّه بالمفعول مفعولاً، فالقياس ألاَّ يسمَّى مرفوعها المشبه للفاعل فاعلاً، لكنهم سمَّوه فاعلاً على القِلَّة، ولم يسمُّوا المنصوب مفعولاً، لِما مَهَّدوا من أن كل فعل لا بدَّ له من فاعل، وقد يستغني عن المفعول.

* * *

٢ ـ أحكامها

قال ابن الحاجب:

فـ «كان» تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيًا، دائمًا أو منقطعًا، وبمعنى «صار»، ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامَّة بمعنى: ثبت، وزائدة؛ و «صار» للانتقال، و «أَصْبَحَ»، و «أَمْسَى»، و «أضحى» لاقتران مضمون الجملة بأزمانها، وبمعنى «صار»، وتكون تامَّة، و «ظلّ» و «بات» لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما، وبمعنى «صار»، و «ما زال» و «ما فتىء»، و «ما انفكَّ» لاستمرار خبرها لفاعلها مُذ قَبِله، ويلزمها النفي، و «ما دام» لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعله، ومن ثم احتاج إلى كلام لأنه ظرف، و «ليس» لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل: مطلقًا.

* * *

قال الرضيّ:

شرع يذكر معاني هذه الأفعال الناقصة، ويذكر أيضًا مجيء بعضها تامًّا أو زائدًا.

قال: فـ «كان»، تكون ناقصة بمعنيين: أحدهما ثبوت خبرها مقرونًا بالزمان الذي تدلّ عليه صيغة الفعل الناقص، إمَّا ماضيًا، أو حالاً، أو استقبالاً، فـ «كان»، للماضي، و «يكون» للحال أو للاستقبال. وذهب بعضهم إلى أن «كان» يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي، وشبهته قوله تعالى: ﴿**وكان الله**

سميعًا بصيرًا﴾[١]، وذهل عن أن الاستمرار مستفاد من قرينةٍ وُجوب كون الله سميعًا بصيرًا، لا مِن لفظ «كان»، ألا ترى أنه يجوز: «كان زيد نائمًا نصف ساعة فاستيقظ»، وإذا قلت: «كان زيد ضاربًا» لم يُفِد الاستمرار، وقول المصنف: «دائمًا أو منقطعًا» رَدٌّ على هذا القائل، يعني أنه يجيء دائمًا، كما في الآية، ومنقطعًا كما في قولك: «كان زيد قائمًا»، ولم يدلَّ لفظ «كان» على أحد الأمرين، بل ذاك إلى القرينة.

والمعنى الثاني: أن يكون بمعنى «صار»، وهو قليل بالنسبة إلى المعنى الأول، قال [من الطويل]:

٧١٠ - بِتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كأنها قطا الحزن قد كانت فِراخًا بُيُوضُها

***

قوله: «ويكون فيها ضمير الشأن» أي: يكون في «كان» الناقصة على أيّ معنى كانت من معنَيَيها ضمير الشأن مقدَّرًا، فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها، منصوبة المحل[٢]، خبرًا لِـ «كان».

---

(١) النساء: ١٣٤.

٧١٠ - **التخريج**: البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١١٩؛ والحيوان ٥/ ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١؛ ولسان العرب ٧/ ١٨٦ (عرض)، ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١٠٢؛ والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

اللغة: التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الأنس. القطا: نوع من الطير يشبه الحمام يعيش في الصحراء. الحزن: الأرض الغليظة. وقد أضاف القطا إلى الحزن لأنّه يكون قليل الماء والقطا أشدّ عطشًا، فإذا أراد الماء أسرع.

المعنى: إنّ المطيّ كانت في صحراء مقفرة تسير بخطى سريعة شبيهة بخطى القطا التي فارقت بيوضًا صارت فراخًا، فهي تسير بسرعة إلى فراخها.

الإعراب: **«بتيهاء»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تجري» في البيت السابق. **«قفر»**: نعت «تيهاء» مجرور بالكسرة. **«والمطيّ»**: الواو: حاليّة، «المطيّ»: مبتدأ مرفوع. **«كأنّها»**: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: ضمير في محلّ نصب اسم «كأنّ». **«قطا»**: خبر «كأنّ»، وهو مضاف. **«الحزن»**: مضاف إليه مجرور. **«قد»**: حرف تحقيق. **«كانت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. **«فراخًا»**: خبر «كان» منصوب. **«بيوضها»**: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «المطيّ كأنها...»: في محل نصب حال. وجملة «كأنّها قطا الحزن»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «المطي». وجملة «كانت فراخًا بيوضها»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «قد كانت فارخًا بيوضها» حيث استعمل «كان» بمعنى «صار».

(٢) يريد: على أنهما جملة منصوبة المحلّ.

وقال بعضهم: «كان»، المضمر فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فُسِّرت القصة بالجملة، والأوَّل أَولى، لأنه لم يثبت في كلام العرب ضمير شأن إلا مبتدأ في الحال، نحو: ﴿**قل هو الله أحد**﴾[١]، أو في الأصل كاسم «إنَّ»، وأوَّل مفعولَي «ظننت»، نحو: «إنه زيد قائم»، و «ظنَنْته: زيد قائم».

وتكون تامة بمعنى «ثَبَتَ» وقد تقدَّم ما يرشدك إلى أن الناقصة أيضًا تامَّة في المعنى، وفاعلها مصدر الخبر مضافًا إلى الاسم، فوزانهما وزان[٢] «عَلِم» الناصبة لمفعول واحد، و «علِم» الناصبة لمفعولين، فهما بمعنى واحد.

ونُقِل أن «كان» تجيء بمعنى: «كَفَلَ»، و «غَزَل».

***

قوله: «وزائدة»، اعلمْ أن «كان» تزاد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب؛ كقوله [من الوافر]:

٧١١ ـ سَراةُ بني أبي بَكْرٍ تَسامى   على، كانَ، المسوَّمةِ العِرابِ

وكذا قيل في قوله تعالى: ﴿**مَن كان في المَهْد صَبيًّا**﴾[٣]: إنها زائدة غير

---

(١) الإخلاص: ١.

(٢) أي: تقديرهما كتقدير...

٧١١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧؛ وأسرار العربية ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٣٠٣؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/٢٠٧ـ ٢١٠، ١٨٧/١٠؛ والدرر ٢/ ٧٩؛ ورصف المباني ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥؛ وشرح الأشموني ١١٨/١، وشرح التصريح ١/ ١٩٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كون)؛ واللمع في العربية ص ١٢٢؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.

اللغة: السراة: ج السريّ، وهو صاحب المروءة، أو السيّد والشريف. تسامى: أي تتسامى، ترتفع. المسوّمة من الخيل: التي جعلت لها علامة تُعرف بها. العراب: الكريمة، السالمة من الهجنة.

المعنى: إن أسياد بني بكر وأشرافهم يمتطون الجياد العربيّة التي تسمو على سائر الخيول، والتي تبعد كلّ البعد عن الهجنة.

الإعراب: «**سراة**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**بكر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تسامى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**على**»: حرف جرّ. «**كان**»: زائدة. «**المسوّمة**»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بـ «تسامى». «**العراب**»: نعت «المسوّمة» مجرور بالكسرة.

جملة «سراة بني أبي بكر تسامى»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تسامى»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «على كان المسوّمة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور.

(٣) مريم: ٢٩.

مفيدة للماضي، وإلاَّ فأين المعجزة[١]، و «صبيًّا»، على هذا، حال، وكذا قولهم: «وَلَدت فاطمة بنت الخُرشُب: الكَمَلَة من عَبس، لم يُوجَد، كان، مثلهُم»؛ وكذا قول الفرزدق [من الكامل]:

٧١٢ - [في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَباكَ بُحورُها] في الجاهليةِ كانَ والإسلامِ

وأمَّا إذا دلَّت «كان» على الزمان الماضي، ولم تعمل، نحو: «ما كان أحسن زيدًا»، وكذا قولهم: «إنَّ مِن أفضلهم كان، زيدًا»، فهي زائدة عند سيبويه[٢].

وقال المبرّد: إن «زيدًا» اسم «إن»، و «كان» خبرها، و «من أفضلهم»، خبر «كان». ورُدَّ بأن خبر «إنَّ» لا يتقدم على اسمها، إلا إذا كان ظرفًا؛ ففي تسميتها زائدة نظر لِما ذكرنا أن الزائد من الكَلِم عندهم لا يفيد إلا محض التأكيد، فالأَولى أن يقال: سُمِّيت زائدة مجازًا، لعدم عملها، وإنما جاز ألاَّ تُعمِلها مع أنها غير زائدة، لأنها كانت تعمل، لدلالتها على الحدث المطلق، الذي كَان الحدث المقيَّد في الخبر يُغني عنه، لا لدلالتها على زمنٍ ماضٍ، لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لِما يدل عليه من الحدث، لا للزمان، فجاز لك أن تجرِّدها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق، لإغناء الخبر عنه، فإذا جرَّدتها لم يبق إلاَّ الزمان، وهو لا يَطلب مرفوعًا ولا منصوبًا، فبقي[٣] كالظرف دالاً على الزمان فقط، فلذا جاء وقوعه موقعًا لا يقع فيه غيره، حتى الظرف، تبيينًا لإلحاقه

---

(١) أي: لو لم تكن زائدة غير مفيدة للماضي لكان المعنى أنه كلَّمهم بعد انقضاء فترة الطفولة، فتنتفي المعجزة.

٧١٢ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٦، ٤٣٧، ٩/ ٢١٠، ٢١١، ٢١٢.

اللغة: اللجّة: معظم الماء. غمرت: غطّت. الجاهلية: الزمن الذي سبق زمن الإسلام.

المعنى: يفخر الشاعر على جرير في الجاهلية والإسلام.

الإعراب: **«في لجّة»**: جار ومجرور متعلقان بـ «وقعت» في البيت السابق. **«غمرت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«أباك»**: مفعول به منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بحورها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«في الجاهلية»**: جار وجرور متعلقان بـ «غمرت». **«كان»**: زائدة. **«والإسلام»**: الواو: حرف عطف، «الإسلام»: معطوف على «الجاهلية» مجرور بالكسرة.

جملة «غمرت...»: في محلّ جرٍّ صفة لـ «لجة».

الشاهد فيه قوله: «في الجاهلية كان والإسلام» حيث زاد «كان» بين المتعاطفين.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٣.

(٣) أي: لفظ «كان».

بالظروف التي يُتَّسَعُ فيها، فيقع بين «ما» التعجب[(١)]، وفعله، وبين الجار والمجرور، نحو: «على كان المسوَّمة»[(٢)].

فثبت أن «كان» المفيدة للماضي التي لا تعمل، مجردة عن الحدث المطلق.

وقد ذكر السيرافي أنّ فاعلها مصدرها، أي: كان الكون، وهو هَوَس، إذ لا معنى لقولك: «ثبت الثبوت».

وقوله [من الطويل]:

٧١٣ ـ لَعَلَّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ   بَدا لَكَ من تِلْكَ القلوصِ بداءُ

معناه: رأي بادٍ، المصدر بمعنى اسم الفاعل.

ومذهب أبي علي أنه لا فاعل لها، على ما اخترنا، فعلى هذا، قول الفرزدق [من الوافر]:

٧١٤ ـ فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قومٍ   وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

---

(١) أي: «ما» التعجبيّة.   (٢) راجع الشاهد الرقم ٧١١.

٧١٣ ـ **التخريج**: البيت لمحمد بن بشير في ديوانه ص ٢٩؛ والأغاني ١٦/ ٧٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٣، ٢١٥؛ والدرر ٤/ ٢٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨١٠؛ وللشمّاخ بن ضرار في ملحق ديوانه ص ٤٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٦ (بدا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٤٠؛ وسمط اللآلي ص ٧٠٥؛ ومغني اللبيب ص ٣٨٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٧.

اللغة: القلوص: الناقة الشابّة. بدا لك بداء: أي تغيّر رأيك عما سبق.

المعنى: يقول لمن وعده بالقلوص: لعلّ رأيك قد تغيّر في شأن الناقة التي وعدتني بها، غير أنه يجب أن تفي بما وعدت به.

الإعراب: «**لعلّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «لعلّ». «**والموعود**»: الواو: اعتراضية، «**الموعود**»: مبتدأ مرفوع. «**حقّ**»: خبر مقدم للمبتدأ. «**لقاؤه**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**بدا**»: فعل ماضٍ. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بدا». «**من تلك**»: جار ومجرور متعلقان بـ «بدا». «**القلوص**»: بدل من اسم الإشارة «تلك» مجرور، أو عطف بيان. «**بداء**»: فاعل «بدا» مرفوع.

الجملة «لعلك والموعود...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «الموعود حق لقاؤه»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حق لقاؤه»: في محل رفع خبر «الموعود». وجملة «بدا لك...»: في محلّ رفع خبر «لعلّ».

الشاهد فيه قوله: «بدا لك بداء» حيث أسند الفعل «بدا» إلى مصدره «بداء» الذي هو بمعنى اسم الفاعل، والتقدير: بدا رأي بادٍ. وفي البيت شاهدٌ آخر هو قوله: «**العلّك والموعود حَقٌّ...**» حيث اعترض بين ما أصله المبتدأ (وهنا الكاف في «**لعلّك**») والخبر (وهو قوله: «**بدا لك**»)، والجملة «الموعود حقّ لقاؤه»: اعتراضيّة.

٧١٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ والأزهية ص ١٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٢؛ =

«كانوا» فيه، ليست بزائدة، كما ذهب إليه المبرِّد؛ وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها، و «لَنا» خبرها، أي: جيرانٍ كرامٍ كانوا لنا.

وقال سيبويه[1]: هي زائدة مع الفاعل، لأنه كالجزء منها؛ والأوّل أولَى، لإفادتها، معنًى، وعملها لفظًا.

ثم اعلم أن الزائدة، والمجرَّدة للزمان، أعني غير العاملة، لا تقعان أوّلاً؛ لأن البداية تكون باللوازم والأصول، والمجرَّدة للزمان كالزائدة، فلا يليق بهما الصدر، وتقعان في الحشو كثيرًا، وفي الأخير، على رأي، نحو قولك: «حضر الخطيب، كان». ولا تزاد، ولا تجرَّد إلا ماضية، لخفتها، وقد أجاز أبو البقاء زيادة مضارع «كان» في قول حسان [من الوافر]:

٧١٥ ـ كأنَّ سَبيئَةً مِنْ بيتِ رَأْسٍ ... يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

= وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٠ (كنن)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٢؛ والمقتضب ٤/ ١١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٣٦؛ والأشباه والنظائر ١/ ١٦٥؛ وشرح ابن عقيل ص ١٤٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ (كون)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٧.

المعنى: يتساءل الشاعر كيف يستطيع أن يمنع دموعه من الانهمار وقد تذكّر جيرانه الكرام.

الإعراب: **«فكيف»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «كيف»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ نصب حال من فاعل فعل تامّ محذوف تقديره: «كيف أكون» مثلاً أو خبر لفعل ناقص محذوف مع اسمه تقديره: «كيف أكون». **«إذا»**: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلّق بجوابه. **«مررت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«بدار»**: جار ومجرور متعلقان بـ «مررت»، وهو مضاف. **«قوم»**: مضاف إليه مجرور. **«وجيران»**: الواو: حرف عطف، «جيران»: معطوف على «قوم» مجرور بالكسرة. **«لنا»**: خبر «كان» (جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف). **«كانوا»**: فعل ماض ناقص، والواو: ضمير متصل. . اسمها، والألف: فارقة، وخبرها محذوف لدلالة الكلام عليه. **«كرام»**: نعت «جيران» مجرور بالكسرة.

جملة «كيف أكون»: بحسب ما قبلها. وجملة «مررت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كانوا» مع الخبر المحذوف: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «وجيران لنا كانوا كرام» حيث يرى المبرد أن «كان» فيه ناقصة، والواو اسمها، و«لنا» خبرها. أما سيبويه فيرى أنها زائدة.

(١) الكتاب ٢/ ١٥٣.

٧١٥ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٣؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ١/ ٩٣ (سبأ)، ٦/ ٩٤ (رأس)، ١٤/ ١٥٥ (جني)؛ والمحتسب ١/ ٢٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٩٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١١٩.

اللغة: السبيئة: الخمر المعتقة. المزاج والممازجة: الخلط.

=

على رواية رفع «مزاجها»، و «عسلٌ» و «ماء».

* * *

قوله: «وصار للانتقال»؛ هذا معناها إذا كانت تامة، كما تقدم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أن لم يثبت. ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن.

* * *

قوله: «وأصبح وأمسى وأضحى، لاقتران مضمون الجملة بأزمانها»، هذه الثلاثة تكون ناقصة، وتامة، والناقصة بمعنيين: إمَّا بمعنى «صار» مطلقًا، من غير اعتبار الأزمنة التي يدل عليها تركيب الفعل، أعني الصباح، والمساء، والضحى، بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل، أعني الماضي والحال والاستقبال، وإمَّا بمعنى: «كان في الصبح»، و «كان في المساء»، و «كان في الضحى»، فيقترن في هذا المعنى الأخير مضمون الجملة أعني مصدر الخبر مضافًا إلى الاسم، بزمان الفعل، أعني الذي يدل عليه تركيبه، والذي تدل عليه صيغته.

فمعنى «أصبح زيد أميرًا»: أنّ إمارة زيد مقترنة بالصبح في الزمان الماضي، ومعنى «يصبح قائمًا»: أن قيامه مقترن بالصبح في الحال أو في الاستقبال.

وتكون تامة، كقولك: «أصْبَحنا والحمد لله»، و «أَمْسينا والملك لله»، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذلك: «أَضْحينا»، فيدل أيضًا كلٌّ منها على الزمانين.

وحكى الأخفش زيادة «أصبح» و «أمسى»، بعد «ما» التعجب، كـ «كان» في لفظين، وهما: «ما أصبح أبردها»، و «ما أمْسى أدفأها»، وردَّه أبو عمرو، وقال السيرافي إنه ليس في كتاب سيبويه، وإنما كان حاشية في كتابه.

= **المعنى**: كأن على أنيابها خمرًا مختلطة بالماء والعسل شربت خصيصًا لذلك.

الإعراب: «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل. «**سبيئة**»: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وخبرها في بيت لاحق. «**من بيت رأس**»: «من»: حرف جر، «بيت»: اسم مجرور وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة، «**رأس**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. «**يكون**»: زائدة. «**مزاجها**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**عسل**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**وماء**»: الواو: عاطفة، «ماء»: اسم معطوف على «عسل» مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

جملة «مزاجها عسل»: في محل نصب صفة لـ«سبيئة». وجملة «كأن سبيئة»: في محل نصب حال لاسم في بيت سابق.

الشاهد فيه قوله: «يكون مزاجها عسل» حيث جاءت «يكون» زائدة.

أقول: لو ثبت ما حكى الأخفش، لكان كل منهما مجرَّدًا عن الحدث للزمانين، أي: الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ «كان» مجردًا للماضي.

* * *

قوله: «وظلَّ وبات.. إلى آخره»، يعني أن معنى «ظلَّ زيد متفكرًا»: كان في جميع النهار كذلك، فاقترن مضمون الجملة، وهو تفكُّرُ زيد، بجميع النهار مستغرقًا له، ويقترن، أيضًا، بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة، أي: الماضي، أو الحال، أو الاستقبال؛ وتصريفه: ظلَّ يَظلُّ ظُلُولاً.

قالوا: ولم تستعمل «ظلَّ» إلا تامة. وقال ابن مالك: تكون تامة بمعنى «طال»، أو دام، والعهدة عليه.

وقولك: «بات زيد مهمومًا»، أي: كان في جميع الليل كذلك، فاقترن همّ زيد، بزمانَي «بات»، وهما: جميع الليل والزمن الماضي؛ ومصدره: البيتوتة، ومضارعه: «يَبِيتُ»، و «يبَات» كـ «باع يبيعُ»، و «هابَ يهاب».

وتجيء تامة بمعنى: أقام ليلاً، ونزل، سواء نام أو لم ينمْ، وفي كلامهم: «ليلة السبت، سِرْ، وبِتْ». وقد جاءت «ظلَّ» ناقصة بمعنى «صار» مجردة من الزمان المدلول عليه بتركيبها، قال تعالى: ﴿ظلَّ وجهه مسودًّا﴾[1].

وأمَّا مجيء «بات» بمعنى «صار»، ففيه نظر. قال الأندلسي: جاء في الحديث بات بمعنى صار، وهو: «أين باتت يَدُه»[2]. قال: لأن النوم قد يكون بالنهار، قال: ويحتمل أن يقال: إنها أخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب، لأنَّ غالب النوم بالليل.

* * *

قوله: «وما زال.. إلى آخره»، قد ذكرنا أن معنى «ما زال» وأخواته: كان دائمًا، فقولك: «ما زال زيد أميرًا»، أي: استمرت الإمارة ودامت لزيد مُذْ قَبِلها واستأهل لها، وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه، لا قبل ذلك.

* * *

قوله: «ويلزمها النفي»، إن كانت ماضية[3] فبـ «ما»، و «لَمْ»،

---

(١) النحل: ٥٨.

(٢) ورد هذا في الأمر بغَسْل اليد عند القيام من النوم. انظر: صحيح البخاري، الوضوء ٢٦؛ وسنن أبي داود، طهارة ٤٩؛ والموطأ، طهارة ٩.

(٣) أي: ماضية ولو معنًى كالمضارع المنفيّ بـ «لمْ» و «لمّا».

وبـ «لا» في الدعاء، وإن كانت مضارعة فبـ «ما» و «لا» و «لَنْ».

والأَولى ألاَّ يُفصَل بين «لا»، و «ما»، وبينها بظرف أَو شبهه، وإن جاز ذلك في غير هذه الأفعال، نحو: «لا اليومَ جئتني ولا أمس»، وذلك لتركّب حرف النفي معها لإفادة الثبوت، وقوله [من الطويل]:

٧١٦ ـ فلا، وأَبي دَهماءَ، زالَتْ عزيزةً على قومِها ما فتَّلَ الزَّنْدَ قادحُ

شاذ؛ وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى: ﴿**تالله تَفْتَأُ تذكرُ يوسف**﴾[1] بتأويل: لا وأبي دهماء، لا زالت؛ لأن حذفها لم يسمع إلا من مضارعاتها، وإنما جاز حذفها لعدم اللبس، إذ تقرَّر أنها لا تكون ناقصة إلا معها، قال [من مجزوء الكامل]:

٧١٧ ـ تَنْفَكُّ تَسْمَعُ ما حييـ ـتَ بِهالِكٍ حتَّى تكونَهْ

---

٧١٦ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٥٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ١٠/ ١٠٠، ١٠١؛ والدرر ٦/ ٢١٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٢٠؛ والمقرب ١/ ٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

اللغة: الزند: الخشبة العليا التي تحك لقدح النار.

المعنى: أقسم بوالد الدهماء أن ابنته ما زالت عزيزة على مر الزمان.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. «**وأبي**»: الواو: حرف جر وقسم، «أبي»: اسم مجرور، وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بـ «أقسم» المحذوف. «**دهماء**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**زالت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، واسم (زال) ضمير مستتر تقديره: هي. «**عزيزة**»: خبر (زال) منصوب بالفتحة. «**على قومها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «عزيزة». «**ما**»: حرف مصدري زماني. «**فتّلَ**»: فعل ماض. «**الزندَ**»: مفعول به منصوب. «**قادحُ**»: فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بـ «عزيزة».

جملة «لا زالت عزيزة»: بحسب الفاء. وجملة «أقسم وأبي دهماء»: اعتراضية اعترضت بين (لا) ومنفيها (زالت).

الشاهد فيه قوله: «وأبي دهماء» فقد اعترضت جملة القسم بين (لا) ومنفيها (زالت)، وهذا من الشذوذ.

(١) يوسف: ٨٥.

٧١٧ ـ **التخريج**: البيت لخليفة بن بَراز في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ٢/ ٤٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٧٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٩٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١١١.

المعنى: مهما حييت من أيام فلا بد أن تسمع بخبر الموت الذي سيأتيك حتمًا.

الإعراب: «**تنفك**»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: أنت. «**تسمع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «**ما**»: =

وتحذف منها كثيرًا في جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿تالله تفتأ تذكر﴾[(١)]، وقوله [من الطويل]:

٧١٨ - تزالُ حبالٌ مُبرماتٌ أُعدُّها لها ما مَشَى يومًا على خفِّهِ جَملْ

لأن حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال أيضًا، نحو: «والله أقوم»، أي: لا أقوم، فكيف بها[(٢)].

ولكون «ما زال»، وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا تتصل أداة

= مصدرية زمانية. «**حييت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل «تسمع». «**بهالك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تسمع». «**حتى**»: حرف غاية وجرّ. «**تكونه**»: فعل مضارع ناقص منصوب بـ «أن» مضمرة بعد «حتى»، وعلامة نصبه الفتحة، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب خبر كان، واسمها ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن تكونه» في محل جر بحرف الجر «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تسمع».

جملة «تنفك تسمع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تسمع»: في محل نصب خبر «تنفك».

الشاهد فيه قوله: «تنفك» حيث حذف حرف النفي، والتقدير: لا تنفك.

(١) يوسف: ٨٥.

٧١٨ - **التخريج**: البيت لامرأة سالم بن قحفان في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٥؛ وسمط اللآلي ص ٦٣١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٢٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٤٢، ٢٤٥؛ وشرح المفصل ٧/ ١٠٩.

المعنى: تريد أنها حلفت إنها لا تزال تُعدُّ الحبال المبرمات لهذه الإبل مدى الحياة، لتكون جاهزة لمن يطلبها.

الإعراب: «**تزال**»: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة. «**حبالٌ**»: اسم «تزال» مرفوع بالضمة. «**مبرمات**»: صفة لـ «حبال» مرفوعة مثلها. «**أعدها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: أنا، و «ها»: مفعول به محله النصب. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «تزالُ» المحذوف. «**ما**»: مصدرية زمانية. «**مشى**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «مشى» منصوب على الظرفية متعلق بخبر «تزال» المحذوف. «**يومًا**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «مشى». «**على خُفِّه**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «مشى»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**جَمَل**»: فاعل «مشى» مرفوع بالضمّة، وسكّن للقافية.

جملة «تزال حبال... لها ما مشى»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «أعدها»: صفة لـ «حبالٌ» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن «تزال» جَوَاب قسم، وحذف منه حرف النفي. أي: لا تزال، والقسم في بيت قبل الشاهد.

(٢) أي: فكيف الأمر بهذه الأفعال التي يلازمها النفي؟

الاستثناء بخبرها، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، كما مرَّ في بابه، وخبر المبتدأ[١] ليس بفضلة، فلا يجوز: «ما زال زيد إلاّ عالمًا»، لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العِلم.

وأمَّا خبر «لَيس»، وأخبار «كان»، و «صار»، وأخواتهما، إذا كانت منفيَّة، فيجوز اقترانها بـ «إلاّ»، إذا قصدت الإثبات.

وقد يمتنع ذلك فيها، أيضًا، وذلك إذا تقدمت أخبارها عليها، فلا يجوز: «إلاّ قائمًا لم يكن زيد»، و «إلاّ غنيًّا لم يَصِر خالد»، لامتناع تصدر «إلاّ»، كما مرَّ في بابه[٢]؛ وقد خُطِّئَ ذو الرمة في قوله [من الطويل]:

٧١٩ ـ حَراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلاّ مناخَةً ... على الخَسْفِ أو نرمي بها بَلَدًا قَفْرا

واعتُذِر بأن «تنفك» تامة، أي: ما تفارق وطنها، و «مناخةً»: حال، و «على الخسف»، متعلّق بـ «مناخة»، جُعِل الخسف كالأرض التي تُناخ عليها، كقوله [من الوافر]:

---

(١) الذي أصبح خبر هذه الأفعال.

(٢) راجع فصل الاستثناء في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

٧١٩ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٩؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٧٧ (فكك)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٣؛ والجنى الداني ص ٥٢١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢١؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠.

اللغة: حراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: جعلوها تبرك على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

المعنى: تبقى هذه النوق السِّمان باركة على الجوع، حتى نركبها لنجتاز بلادًا خالية من أثر الحياة.

الإعراب: **«حراجيج»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، مرفوع بالضمة. **«ما تنفك»**: «ما»: نافية، «تنفك»: فعل مضارع ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي، يعود على حراجيج. **«إلا»**: حرف زائد لا يدلّ على معنى. **«مناخة»**: خبر (ما تنفك) منصوب بالفتحة. **«على الخسف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مناخة». **«أو»**: حرف عطف ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة. **«نرمي»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. والمصدر المؤول من «أن» المقدّرة وما بعدها معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق، والتقدير: بقاؤها على الخسف أو رمينا بها... **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرمي». **«بلدًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«قفرًا»**: صفة منصوبة بالفتحة.

جملة «هي حراجيج»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما تنفك»: في محلّ رفع صفة لـ «حراجيج».

الشاهد فيه قوله: «ما تنفكّ إلا مناخةً» حيث دخلت «إلا» على خبر (ما تنفكّ) وهذا غير جائز، وفي تخريج الشاهد آراء عدة أورد بعضها الرضي بالإضافة إلى الوجه الذي جعلناها فيه زائدة.

٧٢٠ ـ وخَيْلٍ قَدْ دَلَفْتُ لها بخيلٍ تَحِيَّةُ بينِهِمْ ضَرْبٌ وجيعُ

و «نرمي» عطف على «مناخة»، نحو قوله تعالى: ﴿صافَّات ويقبضن﴾[1]؛ وقيل: هي ناقصة، خبرها على الخسف، أي: معه، و «مُناخة» حال، وفيه ضعف من وجهين، إن كان العامل في الحال «ما تنفك». أحدهما: أن المفرَّغ قلَّما يأتي في المثبت وإن كان المستثنى فضلة، كالحال في مثالنا، والثاني أن العامل قبل «إلاَّ» لا يعمل، عند البصريين، فيما بعد المستثنى إلاَّ في تابعه أو في المستثنى منه، كما مرَّ في بابه.

وإن كان العامل في الحال «على الخسف»، ففيه ضعف من ثلاثة أوجه: أحدها أن المفرَّغ قلَّما يأتي في المثبت. والثاني أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه، ولم يُجزه سيبويه، خلافًا للأخفش. والثالث أن المستثنى، إذن، يكون مقدَّمًا في الاستثناء المفرغ على عامله، ولا يجوز ذلك عند البصريين، كما تقدم في باب الاستثناء.

* * *

قوله: «وما دَام لتوقيت أمر . . إلى آخره»، أي: لتوقيت فِعل بمدة ثبوت

---

٧٢٠ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٠؛ والكتاب ٣/ ٥٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ والخصائص ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والكتاب ٢/ ٣٢٣؛ والمقتضب ٢/ ٢٠، ٤/ ٤١٣.

اللغة: دلفت لها: تقدّمت إليها.

المعنى: كثيرًا ما تقدّمت إلى الخيول المهاجمة بخيول مهاجمة، وفرسان قادرين على تحيّة أعدائهم بضرب مؤلم ومميت.

الإعراب: «**وخيل**»: الواو: واو ربّ، «خيل»: مبتدأ مرفوع محلاً، مجرور لفظًا. «**قد**»: حرف تحقيق. «**دلفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (دلفت). «**بخيل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (دلفت). «**تحية**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**بينهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «هم»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**ضرب**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**وجيع**»: صفة (ضرب) مرفوعة بالضمّة.

جملة «وخيل قد دلفت لها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «دلفت»: في محلّ رفع خبر لـ (خيل). وجملة «تحية بينهم ضرب وجيع»: في محلّ جرّ صفة لـ (خيل).

الشاهد فيه قوله: «تحية بينهم ضرب وجيع» حيث جعل «الضرب الوجيع» كالتحية، كما جُعل «الخسف»، في الشاهد السابق، كالأرض التي يناخ عليها.

(١) الملك: ١٩.

مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: «اجلسْ ما دام زيد قائمًا أبوه»، مؤقتٌ لجلوس المخاطب بمدّة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعِل الخبر ضمير «اسم دام»، نحو: «اجلسْ ما دام عمرو قائمًا».

* * *

قوله: «ومن ثَمَّ احتاج...»، أي: ومن أجل كونه توقيتًا لشيء، يكون ظرفًا لذلك الشيء، والظرف فضلة، فلا بدَّ من تقدم جملة، اسمية كانت أو فعلية، لفظًا أو تقديرًا، كغيره من الفضلات، و «ما» التي في أول «ما دام» مصدرية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي: مدة دوام قيام زيد.

* * *

قوله: «وليس لنفي مضمون الجملة». قال سيبويه، وتبعه ابن السرَّاج: «ليس» للنفي مطلقًا. تقول: «ليس خَلَقَ اللّٰهُ مثلَه» في الماضي، وقال تعالى: ﴿**ألاَ يومَ يأتيهم ليس مصروفًا عنهم**﴾[1] في المستقبل.

وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال؛ قال الأندلسيّ، وأَحسَن: ليس بين القولين تناقض، لأن خبر «ليس»، إن لم يقيَّد بزمان، يحمل على الحال، كما يُحمل الإيجاب عليه في نحو: «زيد قائم»، وإذا قيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيِّد به؛ هذا قوله[2].

وحكم «ما» كحكم «ليس»، في كونها عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد، على ما قيِّدت به، وقد ذكرنا حكم «لا» في باب المضارع.

وأصل «ليس»: «لَيِس»، كـ «هَيِب»، كما يقال في «عَلِم»: «عَلْم»، وإلزامهم تخفيفها بالإسكان، وتركهم قَلب يائها ألفًا، كما هو القياس في «هاب» الماضي، لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف، ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء، إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفًا.

وسيبويه والأكثرون على أنه فعل غير متصرِّف، وقال أبو علي في أحد قولَيه: إنه حرف، إذ لو كان مخفَّف «فَعِل» كـ «صَيْد» في «صَيِد»، لعادت حركة العين على الياء، عند اتصال الضمير، كـ «صَيِدت»، ولو كَان كـ «هاب» لكسرت الفاء، كـ «هِبْت».

والجواب أن ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرُّف.

---

(١) هود: ٨.

(٢) أي: قول الأندلسيّ.

قال أبو علي: وأمَّا إلحاق الضمير به في: «لَست»، و «لَستما» و «لَستم»، فلتشبيهه بالفعل، لكونه على ثلاثة، وبمعنى «ما» وكونه رافعًا فناصبًا، كما ألحق الضمير في: «هاءَ»؛ «هائِيا»، «هاؤوا»، «هائِي»، «هائِيا»، «هائين»، مع كونه اسم فعل، تشبيهًا بالفعل.

والأَولى الحكم بفعليته، لدلالة اتصال الضمائر به عليها، وهي لا تتصل بغير صريح الفعل إلا نادرًا، كما ذكرنا في «هاء».

❊ ❊ ❊

تقديم الخبر على الاسم وعلى الفعل الناقص

قال ابن الحاجب:

ويجوز تقديم أخبارها كلِّها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام: قسم يجوز، وهو من «كان»، إلى «راح»، وقسم لا يجوز، وهو ما في أوله «ما»، خلافًا لابن كيسان في غير «ما دام»، وقسم مختلف فيه وهو «ليس».

* * *

قال الرضيّ:

ذكَر ابن مُعطٍ أن خبر «ما دام» لا يتوسط بينه وبين الاسم، وهو غَلَط لم يذكره غيره، وقد ذكرنا ذلك في باب الموصولات.

قوله: «مِن كان إلى راح»، كل ما ليس في أوله «ما» مما ذكره المصنف، وممَّا لم يذكره، من الأفعال الناقصة، يجوز تقديم أخبارها عليها، وفي «ليس» خلاف على ما يجيء، وأمَّا «ما دام» فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات، وكذا لا يجوز فصل «ما» عن الفعل بالخبر، كما مرَّ هناك؛ وأمَّا غير «ما دام» مما في أوله «ما» من هذه الأفعال، فأجاز الكوفيون غير الفرّاء، ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها. قالوا: لأن «ما» لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات، فهي كجزئها، بخلاف نحو: «ما فارَق»، و «ما انفصل»، فإنها لم تلزمها، بل جاز حذفها لفظًا ومعنًى، والفصل بينها وبين الفعل، ولم يجز ذلك في هذه الأفعال.

ولم يجوِّز ذلك غيرهم، نظرًا إلى لفظ «ما»، ولو لم يكن فيها معنى النفي، لم يَصِر الكلام مثبتًا بمعنى الدوام.

وأمَّا توسّط الخبر بين «ما» النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلَم يجوِّزه أحد منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز: «ما

قائمًا زال زيد»، كما جاز: «ما قائمًا كان زيد»، اتفاقًا؛ وكلّ حكم ذكرناه في «ما» النفي، فهو ثابت في «إن» النافية؛ وأمّا غيرهما من حروف النفي، نحو: «لم»، و «لَنْ»، و «لاَ»، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة، لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الأفعال، اتفاقًا، لِما ذكرنا في «ما»، ويجوز تقديمها عليها، اتفاقًا، لأنها ليست كـ «ما» في طلب التصدير، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وأمّا «ليس» فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفيَّة من ذلك، لأن مذهبهم أنها حرف، كـ «ما»، فألحقوها بها، كـ «إنْ»، ووافقهم المبرّد، وإن كان مذهبه أنها فِعل، نظرًا إلى عدم تصرفها ومشابهتها لِـ«ما»؛ ولنقصان فعليتها، جاز ترك نون الوقاية معها، كما في قوله [من الرجز]:

إذْ ذَهَـبَ الـقـومُ الـكـرامُ لَـيْـسـي[1]

ولذلك، أيضًا، أجاز بعضهم إبطال عملها بـ «إلاّ»، كما في قولهم: «ليسَ الطيب إلا المسكُ»، بالرفع.

واستدلَّ المجوِّز بقوله تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم**﴾[2]. قالوا: لأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل.

ولا يطرد لهم ذلك، فإنك تقول: «زيدًا لَن أضرب، ولم أضرب»؛ ولا منع أن يقال: أن «يوم يأتيهم» ظرف لِـ «ليس»، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث.

واعلم أنه لا تدخل الأفعال الناقصة على مبتدأ واجب الحذف، كما ذكرنا في باب المبتدأ، كما يكون للنعت المقطوع بالرفع، وللممدوح أو المذموم؛ ولا على مبتدأ لازم التصدر كأسماء الاستفهام والشرط؛ ولا على مبتدأ عادم التصرف، كـ «ما» التعجبية؛ ولا على مبتدأ يلزم الابتدائيَّة لكونه في المثل، كقولهم: «الطعن يُظِئر»[3]، أو يلزمها لكونه في جملة كالمثَل، كالجمل الاعتراضية، كقوله [من الطويل]:

---

(١) تقدّم بالرقم ٣٨٠.

(٢) هود: ٨.

(٣) ورد المثل في الألفاظ الكتابية ص ١١٩؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ١٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٩؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٦ (زجج)، ٤/ ٥١٥ (ظأر)؛ والمستقصى ١/ ٣٢٩؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٣٢، ٤٤٢.
ويُظئر: يعطف على الصلح، مشتق من الناقة يُؤخذ عنها ولدها، فتظأر عليها، إذا عطفوها عليه، فتحبّه وترأمه.
يُضرب للبخيل يُعطي على الخوف.

فأنْتِ طلاقٌ، والطلاق عزيمةٌ ثلاثًا ومَن يَخرُقْ أعقُّ وأظلمُ[1]

أو يلزم الابتدائية لكونه بعد «أمَّا» و «إذا» المفاجأة، أو لتضمنه معنى الدعاء، كـ «سلامٌ عليك»، فإنه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت، كما ذكرنا في باب المبتدأ.

ولا تقع أخبار هذه الأفعال جُمَلاً طلبيّة، وذلك لأن هذه الأفعال، كما تقدم، صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة، ألاَ ترى أن معنى «كان زيد قائمًا»: لِزيد قيام له حصول في الزمن الماضي، ومعنى «صار زيد قائمًا»: لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد أن لم يكن، ومعنى «أصبح زيد قائمًا»: لِزيد قيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح، وكذا سائرها، إذ في كلها معنى الكون مع قيد آخَر، كما ذكرنا غير مرة.

فلو كانت أخبارها طلبية، لم تخلُ هي من أن تكون خبريَّة أو طلبية، فإن كانت خبريَّة، تناقض الكلام، لأن هذه الأفعال، لكونها صفة لمصدر خبرها، تدل على أن المصدر مخبَر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة، والطلب في الخبر يدلّ على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض. وبعبارة أخرى: مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص، كما مرَّ تقديرُه، فلو قلت: «كان زيد هل ضَرَب غلامَه»، كان ضربُه لغلامه مخبرًا عنه بـ «كان»، ثابتًا عند المتكلِّم، مسؤولاً عنه بـ «هلْ»، غيرَ ثابت عنده، وهو تناقض.

وأمَّا قولهم: «علمت أَزيد عندك أم لا»، فقد ذكرنا أن: «أَزيدٌ»، ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض.

وإن كانت الأفعال طلبية مع أخبارها، وهي، كما ذكرنا، صفة للأخبار، اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في أخبارها إن كان الطلبان متساويين، إذ الطلب فيها طلبٌ في أخبارها، تقول: «كُنْ قائمًا»، أي: قمْ، و «هل يكون قائمًا»، أي: هل يقوم.

وقد جاء الطلب فيهما معًا في الشعر، قال [من الوافر]:

٧٢١ ـ وكُوني بالمكارمِ ذكِّريني ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَناعِ

---

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

٧٢١ ـ **التخريج**: البيت لبعض بني نهشل في خزانة الأدب ٩/٢٦٦، ٢٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٠، ٥٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٢٤٦؛ والدرر ٢/ ٥٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٣.

اللغة: دلي: تدللي من الدلال. صناع: الماهرة في الأعمال اليدوية. =

وإن اختلف الطلبان، بأن يكون أحدهما أمرًا، مثلاً، والآخر استفهامًا، نحو: «كوني هل ضربتِ»، اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال.

وأمّا إن كان خبرها مفردًا متضمّنًا لمعنى الاستفهام، جاز، لأن ذلك المفرد يجب تقدمه عليها، نحو: «أين كان زيد»، و«أيّهم كان زيد»، وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة، أحدثت فيها معنى الاستفهام، فلا يبقى، إذن، في الفعل إخبار حتى يتناقض الكلام.

فإن قيل: فيجب أن يُجوِّز تقديم الجملة الطلبية عليها، على ما ذكرت، نحو: «أَيّهم ضرب كان زيد».

قلت: إن كلمة الاستفهام تُحدث في الجملة التي تليها بلا فصل، معنى الاستفهام، لا في جملة أخرى بعدها.

فعلى هذا يجوز وقوع أسماء الاستفهام أخبارًا لهذه الأفعال إذا لم تكن مصدَّرة بـ «ما» النفي[1]، فلا تقول: «أين، ما كان زيد»؟ ولا «متى ما زال عمرو»؟ لوجوب تصدُّر «ما» النفي، ويجوز: «متى لم يزل زيد»؟ و «أيَّ وقت لم يزل سماحُك»؟

ومنع الجزُولي والشلوبيني ذلك في «ليس» نحو: «أين ليس زيد»، فإن مَنَعا ذلك بناءً على منع تقدّم خبر «ليس» عليه، فقد مرَّ الكلام عليه، وإن منعاه لأدائه إلى المحال، من حيث المعنى، لأن «زيدًا» لا يجوز أن يكون في جميع الأمكنة؛

= **المعنى:** شجعيني على المكارم وعمل المعروف، ومن ثم تدللي ما شئت، دلال الشريفة الماجدة، الماهرة في العمل.

الإعراب: «وكوني»: الواو: بحسب ما قبلها، «كوني»: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. **«بالمكارم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ذكريني». **«ذكريني»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والياء الأولى: في محل رفع فاعل. **«ودلي»**: الواو: عاطفة، «دلي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«دل»**: مفعول مطلق منصوب وهو مضاف. **«ماجدة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«صناع»**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

جملة «كوني»: بحسب الواو. وجملة «ذكريني»: في محل نصب خبر «كوني». وجملة «دلي»: معطوفة على جملة «كوني» لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «كوني بالمكام ذكريني» إذ جاء خبر «كوني» جملة إنشائية طلبية، وهذا مختصّ بالشعر.

(١) يريد: «ما» النافية.

فالجواب أن ذلك على سبيل المبالغة، ويُفرض ذلك في غير المستحيل، نحو: «متى ليس وجود الله، أو علمه، أو قدرته»؟

ثم نقول: إذا كان الخبر مفردًا مشتملاً على ما له صدر الكلام، وجَب تقديمه على «كان» وأخواته، إن لم تصدر بـ «ما»، وذلك[١] إمّا كلمة الشرط، نحو: «أين تكن أكنْ»، أو كلمة الاستفهام، نحو: «أين كنت»؟ و «أيّهم كنت»؟

وإذا كان الخبر ظرفًا والاسم نكرة، وجب تأخير الاسم عن الخبر، نحو: «كان في الدار رجل»، و «في الدار كان رجل». وكذا إن دخل «إلا» على الاسم، نحو: «لم يكن قائمًا إلا زيد»، أو «قائمًا لم يكن إلا زيد»، لما ذكرنا في باب الفاعل. ويجب، أيضًا تأخيره عن الخبر، إذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم، نحو: «كان في الدار صاحبها»؛ وكذا إذا كان الاسم «إنَّ» مع صلتها، نحو: «كان عندي أنك قائم»، و «عندي كان أنك قائم»، إذ لو تأخر الخبر، لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، على تقدير إضمار الشأن في الفعل؛ ويجب تأخير الخبر عن «كان» واسمه معًا إن دخله «إلاّ»، نحو: «ما كان زيد إلا قائمًا». ويجب توسيطه أو تأخيره، إذا كان الفعل مصدَّرًا بما يقتضي التصدُّر، وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل، كـ «هَلْ» وأسماء الاستفهام والشرط، نحو: «هل كان زيد قائمًا»؟ و «متى كان قائمًا زيد»؟ إذ لا تُفصل هذه الكَلِم عن الفعل، كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير.

وأمّا همزة الاستفهام، و «ما» النفي[٢]، إذا لم يكن مع «زال» وأخواتها، فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص، نحو: «ما قائمًا كان زيد»، و «أقائمًا كان زيد»؟ ولا يجوز تقديمه عليهما.

ويجب تأخير الخبر أيضًا عن الاسم إذا تأخر مرفوعه عنه، نحو: «كان زيد حسنًا وجهه»، فلو قلت: «كان حسنًا زيد وجهه»، أو «حسنًا كان زيد وجهه»، لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه، بالأجنبي.

وأمّا إذا تأخر منصوبه، فيجوز على قبح، إذا لم يكن المنصوب ظرفًا، نحو: «ضاربًا كان زيد عَمْرًا»، إذ المنصوب ليس كجزئه؛ أمّا إذا كان منصوبه ظرفًا، فإنه يجوز بلا قبح، نحو: «ضاربًا كان زيد اليوم أو في الدار»، إذ الظروف متّسع فيها.

وألزم بعضهم تأخير الخبر إذا كان جملة، ولا وجه لمنع توسطها أو تقدمها، والأصل الجواز.

---

(١) أي: ما له صدر الكلام.

(٢) يريد: «ما» النافية.

ولا يُفصل، عند البصرية، بين «كان» وأخواته، وبين المرفوع بها من معمولات الخبر إلاّ بالظرف، أو الجار والمجرور، نحو: «كان أمامك زيدٌ جالسًا»، وذلك لكون الفعل الناقص عاملاً ضعيفًا، فلا يفصل بينه وبين معموله من الأجنبيات إلا بالظرف، وإن كان العامل قويًا، جاز الفصل بينه وبين معموله، بشرط أن يكون فضلة، بغير الظرف أيضًا، نحو: «عَمْرًا كان زيد ضاربًا».

وأجاز الكوفيون الفصل بين «كان» ومرفوعه بغير الظرف أيضًا، نحو: «كان زيدًا عمرٌو ضاربًا».

وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل، وبينه إذا لم يتصل، فجوَّز في المتصل، نحو: «كان زيدًا ضاربًا عمرٌو»، ولم يجوِّز في المنفصل، نحو: «كان زيدًا عمرو ضاربًا». وما أوهم خلاف ذلك، قدَّر فيه البصريون ضمير الشأن، اسمًا لـ «كان» وأخواته، نحو: «كان زيد الحمَّى تأخذ»، أو «كان زيدًا تأخذ الحمَّى». قال [من الطويل]:

٧٢٢ ـ قنافذ هدَّاجون حول بيوتهم ... بما كان إيَّاهم عطيَّةُ عوَّدا

ويجوز في البيت زيادة «كان».

---

٧٢٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٦٨، ٢٦٩؛ والدرر ٢/ ٧١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٠؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٢٤؛ والمقتضب ٤/ ١٠١؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٤٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٨.

اللغة: القنافذ: ج القنفذ، وهو حيوان صغير، أعلاه مغطّى بريش حاد يقي به نفسه، يخرج من مخبأه ليلاً، يضرب به المثل في السرى، فيقال: أسرى من القنفذ. هدّاجون: ج هدّاج، وهو صيغة مبالغة من هدج يهدج هدجانًا، وهدج الرجل: مشى بارتعاش. عطيّة: أبو جرير الشاعر.

المعنى: إنّ قوم جرير كالقنافذ يسيرون في الليل طلبًا للفحشاء وضروب الرجس، كما عوّدهم عطيّة والد جرير.

الإعراب: **«قنافذ»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم. **«هدّاجون»**: نعت «قنافذ» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. **«حول»**: ظرف مكان متعلّق بـ «هدّاجون»، وهو مضاف. **«بيوتهم»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«بما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «هداجون». **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص. **«إياهم»**: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به مقدّم لِـ «عوّد». **«عطيّة»**: اسم «كان» مرفوع. **«عوّدا»**: فعل ماضٍ، والألف: للإطلاق، وفاعله. . .: هو.

جملة «. . . قنافذ»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان إياهم. . .»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عوّدا»: في محلّ نصب خبر «كان».

الشاهد فيه قوله: «بما كان إيّاهم عطيّة عوّدا» حيث اعتبر البصريون «كان» إمّا شأنية وإمّا زائدة، واعتبرها الكوفيون عاملة تقدّم معمول خبرها «إيّاهم» على اسمها «عطية».

واعلمْ أنه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة إذا حصلت الفائدة، ولا يُطلب التخصيص مع حصول الفائدة، على ما ذكرنا في باب المبتدأ، قال [من الرجز]:

٧٢٣ - [لَتَقْرُبِنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا] ما دامَ فيهنّ فَصيلٌ حيًّا

وتقول: «ما زال رجل واقفًا بالباب»، وكذا في باب «إنَّ»، قال [من الطويل]:

٧٢٤ - وإنَّ شفاءً عبرة مهراقة فهلْ عِنْدَ رسمٍ دارسٍ مِنْ معوَّلِ

---

٧٢٣ - **التخريج**: الرجز لابن ميادة في ديوانه ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٩، ٩/ ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٦؛ وشرح المفصل ٤/ ٣٣؛ ولسان العرب ٣/ ٤٨١ (جلذ)؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٥٠١؛ والكتاب ١/ ٥٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٦، ١١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢١٧ (دوم)، ١٥/ ٣٧٦ (هيا)؛ والمقتضب ٤/ ٩١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩٤.

اللغة: القرب: السير في الليلة التي يهطل المطر صبيحتها. الجلذيّ: السير الشديد. الفصيل: ابن الناقة عندما ينفصل عن أمّه.

المعنى: يخاطب ناقته، ويطلب منها أن تسير سيرًا شديدًا في الليلة التي ينهمر المطر في صباحها، ما دام في هذه الإبل صغير حيّ.

الإعراب: **«لتقربن»**: اللام: لام الابتداء، «تقربن»: فعل مضارع مبني على السكون المقدّر على الياء المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والنون: نون النسوة، ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون الثانية: للتوكيد. **«قربًا»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«جلذيًا»**: صفة (قربًا) منصوبة بالفتحة. **«ما دام»**: «ما»: حرف مصدري زماني، «دام»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«فيهن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (حيًا). **«فصيل»**: اسم (دام) مرفوعٌ بالضمّة. والمصدر المؤول من «ما دام» في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بالفعل «تقربن». **«حيًا»**: خبر (دام) منصوب بالفتحة.

جملة «تقربن»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما دام فصيل حيًا»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ما دام فيهن فصيلٌ حيًّا» حيث أخبر عن النكرة المحضة «فصيل» لحصول الفائدة.

٧٢٤ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٤٨، ٩/ ٢٧٧، ٢٨٠، ١١/ ٢٩٢؛ والدرر ٥/ ١٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٢؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٨٥ (عول)، ٧٠٩ (هلل)؛ والمنصف ٣/ ٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٧٤، ١١/ ٢٩؛ والدرر ٦/ ١٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٤٠.

اللغة: عبرة: دمعة. مهراقة: مصبوبة، مثل مراقة. الرسم: آثار الديار أو الأطلال. دارس: اسم فاعل من درس، ودرس الرسم إذا عفا وانمحى. معول: بكاء أو عويل.

المعنى: إن دمعي هو ملجئي الوحيد عندما أرى آثار الديار وأتذكر الأهل والأحبة، وأتذكر أنه لا فائدة من البكاء لأنه لا يرد حبيبًا ولا يشفي قلب المحب.

الإعراب: **«وإن»**: الواو: حرف استئناف، «إن»: حرف مشبه بالفعل. **«شفاءً»**: اسم «إن» منصوب=

كذا أنشده سيبويه.

وقد يُخبر، في هذا الباب، وفي باب «إنَّ» بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس، لاتفاق إعراب الجزأين هناك واختلافهما هنا.

وقد ذكرنا[١] أن سيبويه قال في نحو «مَن زيد»: إن «زيد» هو الخبر.

وقال الزمخشري: لا خبر ههنا عن نكرة بمعرفة إلا ضرورة، نحو قوله [من الوافر]:

يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ[٢]

فيمن نصب «مزاجها»، وقال [من الوافر]:

قِفي قبلَ التفرقِ يا ضباعا ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا[٣]

وقال ابن مالك: بل يجوز ذلك اختيارًا، لأن الشاعر أمكنه أن يقول:

ولا يك موقفي منك الوداعا

وأن يرفع «مزاجها»، على إضمار الشأن في «كان»، كما في الرواية الأخرى.

ولا خلاف عند مجوِّزه اختيارًا، أيضًا: أنَّ الأَولى جعل المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا، ألا ترى أنهم قالوا: إن «أنْ»[٤] أولى بالاسمية مما تقدَّم[٥] في نحو قوله تعالى: ﴿**ما كان حُجَّتهم إلاَّ أنْ قالوا**﴾[٦]، مع كونهما معرفتين، لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر.

وإنَّما جرَّأهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابَي «كان» و «إنَّ»، لاختلاف إعراب الجزأين.

= وعلامة نصبه الفتحة. **«عبرة»**: خبر «إنَّ» مرفوع. **«مهراقة»**: صفة لـ«عبرة» مرفوعة مثلها. **«فهل»**: الفاء: عاطفة، «هل»: حرف استفهام. **«عند»**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم. «رسم»: مضاف إليه مجرور. **«دارس»**: صفة لـ «رسم» مجرورة. **«من»**: حرف جر زائد. **«معول»**: اسم مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

جملة «إن شفاءً عبرة»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هل عند... معول»: معطوفة على جملة لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «وإن شفاءً عبرةٌ» حيث أخبر عن النكرة المحضة (شفاء) لحصول الفائد. والرواية المشهورة «وإن شفائي عبرة» وعليها فلا شاهد.

(١) في فصل المبتدأ والخبر في الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) تقدم بالرقم ٧١٤.

(٣) تقدم بالرقم ١٣٩.

(٤) يريد المصدر المؤوّل من «أنْ» وما بعدها.

(٥) أي: مما قبلها في الآية التالية، وهو «حجّتهم».

(٦) الجاثية: ٢٥.

وأورد سيبويه(١) للتمثيل بالإخبار عن النكرة بالمعرفة قولَه [من الطويل]:

٧٢٥ ـ أَسَكْرانُ كانَ ابنَ المراغةِ إذ هجا تميمًا بجوفِ الشامِ أم مُتَساكِرُ؟

وقوله [من الوافر]:

فإنَّك لا تبالي بعد حَولٍ أظبيٌ كان أمَّك أَمْ حمارُ؟(٢)

وقوله [من الوافر]:

٧٢٦ ـ ألا مَنْ مُبْلِغٌ حسَّان عني أطبٌّ كان سحرَك أم جنونُ؟

---

(١) الكتاب ١/ ٤٨ ـ ٤٩.

٧٢٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١؛ والكتاب ١/ ٤٩؛ ولسان العرب ٤/ ٣٧٣ (سكر)؛ والمقتضب ٤/ ٩٣؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٤.

اللغة: المراغة: الممرغة بالوحل. بجوف الشام: أرض الشام.

المعنى: هل كان ثملاً عندما هجا تميمًا في ديار الشام، أم كان يدعي السكر، فلينظر لأمه الممرغة بالوحل، الحطيطة القدر إذًا.

الإعراب: **«أسكران»**: الهمزة: حرف استفهام، «سكران»: اسم لـ «كان» محذوفة مع خبرها، مرفوع بالضمة. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على «السكران». **«ابن المراغة»**: «ابن» خبر كان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «المراغة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«إذ»**: ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ «كان» المحذوفة. **«هجا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«تميمًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«بجوف الشام»**: «بجوف»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «هجا»، و«جوف» مضاف، «الشام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«أم»**: حرف عطف. **«متساكر»**: اسم معطوف على «سكران» مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

جملة «سكران»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كان ابن المراغة»: تفسيرية لا محل لها. «هجا»: في محل جرٍّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «سكران كان ابن المراغة» حيث أخبر بالمعرفة عن النكرة «سكران». والروايات متعددة، وبالتالي تخريجاتها الإعرابية متعددة، انظرها في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٢) تقدم بالرقم ٥١٢.

٧٢٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٩١؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٩، ٢٩٥؛ ولسان العرب ١/ ٥٥٤ (طبب).

اللغة: حسان: هو الشاعر المعروف حسان بن ثابت. والطبّ: (هنا) العلّة والسبب.

المعنى: هل من رجل يوصل قولي إلى حسان بن ثابت: هل كنت مسحورًا أم مجنونًا حتى هجوتني.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«من»**: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. **«مبلغ»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«حسان»**: مفعول به منصوب بالفتحة لـ (مبلغ). **«عني»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (مبلغ). **«أطبٌّ»**: الهمزة: حرف استفهام، «طب»: اسم لـ(كان) محذوفة مع خبرها، مرفوع بالضمة. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على (طبّ). **«سحرك»**: =

وردَّ عليه المبرّد بأن اسم «كان» هو الضمير، وهو معرفة.

وأجاب بعضهم المبرّد عن سيبويه بأن همزة الاستفهام في: «أظبي»، و «أطبّ»، و «أسكران»: دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند إلى ضميره، فارتفاع ذلك المرفوع بمضمر يفسِّره الفعل أولى، فاسم «كان» إذن نكرة. ورُدَّ الجواب بأن «أم» المتصلة يليها أحد المستويين والآخر[1] الهمزة، ولو قدرت بعد الهمزة فعلاً، لم يلهما المستويان.

وأُجيب عن رَدِّ الجواب، بأن الفعل لمَّا كان محذوفًا وجوبًا لأجل المفسِّر، فكأنه معدوم، وأيضًا فإن استواء ما وَلِياهما قد لا يكون في ضرورة الشعر، كما يجيء في باب العطف.

هذا، ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن المرفوع إنما يفسَّر رافعه بظاهر، إذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل، نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[2] وفي قوله خاصة: «أظبي كان أمك أم حمار»[3] الأَولى أن يرتفع «ظبي» بـ «كان» المقدرة لما يجيء في باب العطف أنه بعد «سواء»، و «لا أبالي»، لا تدخل همزة التسوية إلا على الفعل.

وأجاب بعضهم المبرّدَ عن سيبويه بأن الضمير راجع إلى منكر فيكون منكرًا، ورُدَّ جوابهم بأن الضمير الراجع إلى نكرة معرفة، بدليل وقوعه مبتدأ، نحو: «ضربت رجلاً وهو راكب»، ولو كان نكرة لصح وصفه.

والجواب عن الردّ أن الضمير إذا عاد إلى نكرة مختصة بوجه، فهو معرفة، نحو: «جاءني رجل فضربته»، وإلاً فهو نكرة، نحو: «أرجل ضربته أم امرأة»؟ كما مرَّ في حدّ المعرفة، والنكرات المفسِّرة للضمير في الأبيات الثلاثة غير مختصة، فالضمائر، إذن، نكرات.

واعلمْ أن «ليس» من بين أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة، لما فيها من النفي، وبجواز حذف خبرها كثيرًا، كقوله [من الرمل]:

= خبر (كان) منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «أم»: حرف عطف. **«جنون»**: معطوف على (سحر) مرفوع بالضمّة.

جملة «من مبلغ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أطبّ كان سحرك»: في محل نصب مفعول به ثان لـ(مبلغ). وجملة «كان سحرك»: تفسيرية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «أطبٌّ كان سحرك» حيث أخبر عن النكرة «طبّ» بمعرفة هي «سحرك»

(١) أي: ويلي الآخر.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) تقدم بالرقم ٥١٢.

٧٢٧ ـ وإذا أُقرِضْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ إنَّما يجزي الفتى ليسَ الجملْ

أي ليس الجمل جازيًا، وقيل: بل حُمِلت على «لا» فصارت حرف عطف مثلها.

❋ ❋ ❋

وجميع هذه الأفعال متصرفة إلا «ليس»، و «دام»؛ ولتصاريفها ما لَها[1]؛ ولا يستعمل لِـ «ما زال» وأخواتها مصدر واسم فاعل إلاَّ تامَّين، لأنها يلزمها حرف النفي، وهو لا يدخل على المفرد.

وقد تحذف لام «تكن» للجزم، تشبيهًا لنونها بالواو، فحذفت مع أنه قد حذفت قبلُ، حركتها للجزم، وذلك لكثرة استعمالها، قال تعالى: **﴿لم يكُ مغيِّرًا نعمة﴾**[2]، كما حذفت كسرة «لم أُبالِ»، فقيل: «لم أُبَلْ»، بعدما حذفت منه الياء، لكثرة الاستعمال أيضًا.

قال سيبويه: إذا لاقى نونُ «يَكُن» المجزوم، ساكنًا بعدها لم يجز حذفها، قال تعالى: **﴿لم يكن الذين كفروا﴾**[3]؛ لتقوِّيها بالحركة، وخروجها بها عن شبه حرف المدّ؛ وأجازه يونس، أنشد أبو زيد في نوادره [من الرمل]:

---

٧٢٧ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٩؛ والأزهية ص ١٨٢، ١٩٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ١١/ ١٩٠، ١٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٦٩، ٥١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤١٠.

اللغة: أقرضت قرضًا: أي سلّفت إحسانًا أو إساءة، وهنا المعروف. فاجزه: كافئه بمثله. الفتى: الإنسان اللبيب. الجمل: الجاهل.

الإعراب: **«وإذا»**: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«أقرضت»**: فعل ماض للمجهول، والتاء: ضمير في محلّ نائب فاعل. **«قرضًا»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«فاجزه»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «اجزه»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«إنّما»**: حرف حصر. **«يجزي»**: فعل مضارع مرفوع. **«الفتى»**: فاعل مرفوع. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«الجمل»**: اسمها مرفوع بالضمّة وسكّن للضرورة الشعريّة. وخبرها محذوف.

جملة «إذا أقرضت... فاجزه» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «أقرضت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «اجزه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يجزي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس الجمل جازيًا»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ليس الجمل» حيث وردت «ليس» واسمها وحذف خبرها لدلالة ما سبقه عليه.

(١) أي لتصاريفها ما لها من أحكام.

(٢) الأنفال: ٥٣.

(٣) البيّنة: ١.

٧٢٨ - لم يَكُ الحقُّ على أن هاجَهُ رسم دار قد تَعَفَّى بالسَّرِرْ

قال السيرافي: هذا شاذ.

قال سيبويه[1]: تقديم الخبر إذا كان ظرفًا مُستحسَن، يُسمَّى ذلك الظرف مستقَرًّا بفتح القَاف، وكذا كل ظرف عامله مقدَّر، لأن ناصبه، وهو: «استقرَّ» مقدَّر قبله، فقولك: «كان في الدار زيد»، أي: كان مستقرًا في الدار زيد، فالظرف مستقَرٌّ فيه، ثم حذف الجارّ، كما يقال: المحصول للمحصول عليه، ولم يُستحسن تقديم الظرف اللغو، وهو ما ناصبه ظاهر، لأنه إذن فضلة فلا يُهتَمُّ به، نحو: «كان زيدٌ جالسًا عندك»، وأمَّا قوله تعالى: ﴿**ولَم يكن له كفوًا أحد**﴾[2]، فإنما قدِّم اللغو فيه، لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغَرَض نفي الكفء مطلقًا، بل نفي الكفء له تعالى، فقُدِّم اهتمامًا بما هو المقصور معنًى، ورعاية للفواصل لفظًا.

* * *

---

٧٢٨ - **التخريج**: البيت لحسيل بن عرفطة في خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، ٣٠٥؛ والدرر ٢/ ٩٤؛ ونوادر أبي زيد ص ٧٧؛ وللحسن بن عرفطة في لسان العرب ١٣/ ٣٦٤ (كون)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٦٨؛ والخصائص ١/ ٩٠؛ والدرر ٦/ ٢١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠، ٥٤٠؛ والمنصف ٢/ ٢٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٢، ١٥٦.

اللغة: هاج: أثار، والهاء فيه مفعول لضمير العاشق في بيت سابق. تَعَفَّى الرسم: درس. السرَر: موضع بعينه.

المعنى: يريد أنه ليس من اللائق بهذا العاشق أَن يهيج حزنه رسم دار في هذا المكان.

الإعراب: «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدَّرة على النون المحذوفة. «**الحق**»: اسم «يك» مرفوع. «**على**»: حرف جر. «**أن**»: حرف مصدري. «**هاجه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: مفعول به محله النصب، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «هاج» مجرور بـ «على»، والجار والمجرور متعلقان بخبر «يك». «**رسم**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**دارِ**»: مضاف إليه. «**قَدْ**»: حرف تحقيق. «**تَعَفَّى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**بالسرر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعفى».

جملة «لم يك الحق على أَنْ هاجه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قد تعفّى»: في محل رفع صفة لـ «رسم».

الشاهد فيه: حذف نون «يكن» المجزوم الملاقي للساكن، وهو جائز عند يونس، وقال السيرافي: هذا شاذ.

(١) الكتاب ١/ ٥٥ - ٥٦.

(٢) الإخلاص: ٤.

أفعال المقاربة

١ ـ تعريفها

قال ابن الحاجب:

أفعال المقاربة: ما وُضِع لدنوِّ الخبر، رجاءً أو حصولاً، أو أَخذًا فيه.

* * *

قال الرضيّ:

الذي أرى أن «عَسَى» ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَع في حقِّ غيره تعالى، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنوِّ ما لا يوثق بحصوله؛ ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر، كما هو مفهوم من كلام الجزولي، والمصنف، أي إن الطامع يطمع في دنوِّ مضمون خبره، كقولك: «عَسَى الله أن يشفي مريضي»، أي: إني أرجو قربَ شفائه؛ وذلك لأن «عسى»، ليس متعيِّنًا بالوضع للطمع في دنوِّ مضمون خبره، بل لطمع حصول مضمونه مطلقًا، سواء ترجِّي حصوله عن قريب أو بعد مدَّة مَدِيدة؛ تقول: «عسى الله أن يدخلني الجنة»، و «عسى النبي عليه السلام أن يشفع لي»، فإذا قلت: «عسى زيد أن يخرج»، فهو بمعنى: لعله يخرج، ولا دنوَّ في «لعلَّ» اتفاقًا.

وكذا في عدِّهم «طفِق» ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر: نظر؛ لأن معنى «طفِق زيد يخرج»: أنه شرع في الخروج وتلبَّس بأول أجزائه، ولا يقال: إن الخروج قرب ودنا من زيد، إلاَّ قبل شروعه فيه، لأن معنى القرب: قلة المسافة. بَلَى، يصح أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده وفراغه منه.

فعلى هذا، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوِّ الخبر، إلا «كادَ» ومرادفاته.

* * *

وقول المصنف: «لدنو الخبر رجاءً، أو حصولاً، أو أخذًا فيه»، فيه خَبط،

لأن نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر، وهو تمييز نسبة، فيكون فاعلاً[(١)] للدنوّ، في المعنى، كما في قولك: «يعجبني طِيب زيد عِلمًا»، أي طيب علم زيد، فيكون المعنى: لدنوِّ رجاء الخبر، أو لدنوّ حصوله، أو لدنوِّ الأخذ فيه، وليس «عَسَى» لدنو رجاء خبره، بل لرجاء دنوِّ خبره، على ما ذهب إليه، وكذا «طفِق» وأخواته ليست لدنوّ الأخذ فيه، بل هي للأخذ فيه. ولفظ الجزولي، أي: إن «عَسَى» لمقاربة الفعل في الرجاء، أوضح وأصحّ فيما قصده من المعنى؛ ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر، أي: لدنوِّ الخبر مرجوًّا أو حاصلاً أو مأخوذًا فيه، على تكلف فيه، إذ الحدّ لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة، لم يصحّ قوله: «حصولاً»، لأن الخبر في «كاد» ليس حاصلاً، بل هو قريب الحصول، وتبيَّن، أيضًا، أن بين قرب الخبر وحصوله تنافيًا، لأن القريب: ما لم يحصل بعد.

* * *

٢ - تعداد أفعال المقاربة وأحكامها

قال ابن الحاجب:

فالأول: «عسى»، وهو غير متصرف، تقول: «عسى زيد أن يخرج»، و «عسى أن يخرج زيد»، وقد تحذف «أن». والثاني: «كاد»، تقول: «كاد زيد يجيء»، وقد تدخل «أن». وإذا دخل النفي على «كاد»، فهو كالأفعال على الأصحّ، وقيل: يكون للإثبات، وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، تمسّكًا بقوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾[(٢)]، وبقول ذي الرمة [من الطويل]:

«إذا غيَّر النأيُ المحبينَ لم يكدْ رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ»[(٣)]

والثالث: «جَعَل»، و «طَفِق»، و «كَرَب»، و «أَخَذَ»، وهي مثل «كاد»، و «أوشَكَ»، وهي مثل «عسى» و «كاد» في الاستعمال.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «فالأول عسى»؛ أي الذي لرجاء مضمون الخبر، قال سيبويه[(٤)]:

---

(١) أي: قبل تحويله إلى التمييز، فهو تمييز مُحوَّل عن الفاعل.
(٢) البقرة: ٧١.
(٣) سيأتي تخريج هذا البيت والكلام عليه في هذا الفصل بالرقم ٧٣٦.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٣٣.

«عَسَى»، طمع وإشفاق، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: «عسيت أن تموت»، ومعنى الإشفاق: الخوف.

وإنما لم يُتَصرَّف في «عَسَى»، بل لم يأت منه إلا الماضي؛ لتضمّنه معنى الحرف، أي إنشاء الطمع والرجاء، كـ «لعلَّ» والإنشاءات، في الأغلب، من معاني الحروف. والحروف لا يُتصرَّف فيها؛ وأمَّا الفعل، نحو: «بِعتُ»، والجملة الاسمية نحو: «أنت حرّ»، فمعنى الإنشاء عارض فيهما.

قال الجوهري[١]: «عَسَى» من الله واجبة، لاستحالة الطمع والإشفاق عليه تعالى، إذ لا يكونان إلاّ في المجهول، وقوله تعالى: **﴿عَسَى ربُّه إن طلَّقَكُنَّ﴾**[٢] للتخويف، لا للخوف والإشفاق، كما أن «أو» في كلامه تعالى للإبهام، والتشكيك، لا للشك.

قال أبو عبيدة: «عَسَى» من الله إيجاب، فجاء على إحدى لُغتي العرب لأن «عسى» للرجاء، ولليقين أيضًا، وأنشد لابن مقبل [من الكامل]:

٧٢٩ ـ ظنّي بهِمْ كعَسَى وَهُمْ بتَنُوفَةٍ ... يَتَنازَعُونَ جَوائِزَ الأَمْثالِ

أي: ظنّي بهم يقين، هذا كلامه[٣]، وأنا لا أعرف «عَسَى» في غير كلامه

---

(١) الصحاح: ص ٢٤٢٦، مادة (عسى).

(٢) التحريم: ٥.

٧٢٩ ـ التخريج: البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٦١؛ والأضداد ص ١٨٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٧ (جوز)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٧، ٨٤٥؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢٠؛ ولسان العرب ١/ ٢٨٥ (جوب)، ١٣/ ٢٧٢ (ظنن)، ١٥/ ٥٥ (عسا).

اللغة: التنوفة: الفلاة. يتنازعون: يتجاذبون. جوائز الأمثال: الأمثال السائرة في البلاد.

المعنى: يريد أنّ ظنّه بهم كاليقين في حال كونهم في الفلاة يتجاذبون أطراف الحديث والأمثال السائرة.

الإعراب: **«ظَنّي»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. **«بهم»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «ظني». **«كَعَسى»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع خبر المبتدأ «ظني»، و «عسى»: مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. **«وهم»**: الواو: حالية، «هم»: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع. **«بتنوفة»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **«يتنازعون»**. **«يتنازعون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محله الرفع. **«جَوائزَ»**: مفعول به منصوب. **«الأمثال»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «ظني بهم كعسى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هم بتنوفة»: في محل نصب حال. وجملة «يتنازعون»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه: أنَّ أبا عبيدة قال: إن «عسى» تأتي بمعنى اليقين كما في البيت.

(٣) أي: كلام أبي عبيدة.

تعالى لليقين، فقوله: «عسى» لليقين، فيه نظر؛ ويجوز أن يكون معنى: «ظنّي بهم كعسى»، أي: مع طمع.

وقد يكسرون سين «عسى»، إذا اتصل به ضمير المتكلم، نحو: «عَسِيتُ»، «عَسِينا»، أو ضمير المخاطب، نحو: «عسِيتَ»، «عَسِيتما»، «عَسِيتُمْ»، «عَسِيتِ»، «عَسِيتما»، «عَسِيتُنَّ»، أو نون جمع المؤنث، نحو: «عسِينَ».

وزعم الزجّاج أنّ «عَسَى» حرف؛ لِمَا رأى من عدم تصرفه، وكونه بمعنى «لعلّ»؛ واتصالُ المرفوع به يدفع ذلك، إلاّ أن يعتذر بما يعتذر به أبو علي في «ليس»، كما تقدم.

قوله: «عسَى زيد أن يخرج»، المتأخرون على أن «عسى» يرفع الاسم وينصب الخبر، كـ «كان»، والمقْرون بـ «أنْ» بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزبّاء، «عَسَى الغوير أبؤسًا»[١]، وقوله [من الرجز]:

٧٣٠ ـ أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائما ... لا تُكْثِرَنْ إني عَسِيتُ صائما

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ واللسان ١/ ٥٢ (جيأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدّة. والمثل قالته الزّبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعلّ الشرّ يأتيكم من قِبَل الغار. يضرب مثلاً للرجل يُخبِر بالشرّ فيُتَّهم به.

٧٣٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢؛ والخصائص ١/ ٨٣؛ والدرر ٢/ ١٤٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٦١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤؛ وشرح المفصل ٧/ ١٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: العذل: اللوم. ملحًا: ملحًا.

الإعراب: **«أكثرت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«في العذل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أكثرت». **«ملحًا»**: حال منصوبة. **«دائمًا»**: نعت «ملحًا» منصوب. **«لا»**: ناهية جازمة. **«تكثرن»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: للتوكيد، وهو في محلّ جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«إنّي»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«عسيت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبني في محل رفع اسم «عسى». **«صائمًا»**: خبر «عسى» منصوب.

جملة «أكثرت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تكثرن»: استئنافية لا محلّ لها من=

ونقل عن سيبويه[١] منع كون «أن يفعل» خبره؛ قيل: إنما قال ذلك، لأن الحدث لا يكون خبرًا عن الجثّة[٢]، وقوله: «أبؤسًا»، و «صائمًا»، لتضمّن «عسى» معنى «كان»، فأجري في الاستعمال مجراه، وعُذْر مَن جعله خبرًا أن يقدِّر مضافًا، إمَّا في الاسم، نحو: «عسى حال زيد أن يخرج»، أو في الخبر، نحو: «عسى زيد صاحب أن يخرج».

قال أبو علي في القصريات[٣]: «عسى زيد أن يقوم» أي: عسى زيد ذا قيام. وفي هذا العذر تكلّف، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدًا، لا في الاسم ولا في الخبر؛ وقال بعضهم: «أن» زائدة، وفيه أيضًا نظر، لأن الزائد لا يلزم إلاّ مع بعض الكَلِم، كزيادة «ما» في قولهم: «افعل هذا آثرًا ما»[٤]، ولزومه مطردًا في موضع معيَّن مع أي كلمة كانت بعيد.

وقيل: المقترن بـ «أنْ»، مشبَّه بالمفعول به، وليس بخبر، كخبر «كان»، حتى يلزم كون الحدث خبرًا عن الجثّة، وذلك لأن المعنى الأصلي: قارب زيد أن يخرج، أي: الخروج، ثم تغيَّر معنى الكلام عن ذلك الأصل، بإفادة «عسى» لإنشاء الطمع، كما كان أصل معنى «ما أحْسَنَ زيدًا»!: شيء جعله حسنًا، ثم تغيَّر عنه بإفادة إنشاء التعجب، وكذا قالوا: أصل معنى «عسى أن يخرج زيد»: قرب أن يخرج زيد، أي: خروج زيد، فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدِّي، وفي الثاني كاللازم.

وفيه أيضًا نظر؛ إذ لم يثبت في «عَسَى» معنى المقاربة، وضعًا ولا استعمالاً، كما مرَّ قبلُ.

وقال الكوفيون: إن «أَن يفعل» في محل الرفع، بدلاً مما قبله، بدل الاشتمال، كقوله تعالى: **﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم﴾**[٥]، إلى قوله: **﴿أن تَبرُّوهم﴾**[٦]، أي: لا ينهاكم عن أن تبروهم.

= الإعراب. وجملة «إنّي عسيت...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عسيت»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «عسيت صائمًا» حيث استدلّ به، بوقوع المفرد منصوبًا بعد مرفوع «عسى»، على أنّ «أن» والفعل (المصدر المؤول)، إذا جاءا بعد مرفوع «عسى»، فهما في موضع نصب، خبر «عسى».

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٨.

(٢) يقصد بـ «الجثة» اسم الذات أو اسم العين، وهو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه، نحو: «رجل»، و «حصان».

(٣) أي: في كتاب «المسائل القصريّة»، وهو لأبي علي الفارسيّ.

(٤) أي: مُؤْثِرًا إيّاه على غيره.

(٥) الممتحنة: ٨.

(٦) الممتحنة: ٨.

والذي أرى أنَّ هذا وجه قريب، فيكون في نحو: «يا زيدون عسى أن تقوموا»، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى أيضًا يساعد ما ذهبوا إليه، لأن «عسى» بمعنى: يُتَوقَّع، فمعنى «عسى زيد أن يقوم»: أي يُتوقع ويُرجَى قيامه، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال، لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، كما مرَّ في باب البدل، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس، كما مرَّ في ضمير الشأن.

وأَما: «عسِيت صائمًا»، و «عسَى الغوير أبؤسًا» فشاذان؛ وقال بعضهم: التقدير: عسى الغُوير أن يكون أبؤسًا، وعسيت أن أكون صائمًا، وجاز حذف «أن» مع الفعل مع كونها حرفًا مصدريًا، لقوة الدلالة، وذلك لكثرة وقوع «أن» بعد مرفوع «عسى». فهو كحذف المصدر وإبقاء معموله، كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه. ومثله ما قدَّر الكسائي في البيت: إلاَّ أن يكون الفرقدان[1]؛ إلاَّ أن القرينة ههنا أدَلُّ كما ذكرنا.

فعلى مذهب الكوفيين، إذا حذفت «أن» في الخبر، مع قلة ذلك، قلنا أنها مقدَّرة لقوَّة الدلالة عليه فيكون كقولهم: «تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه»[2].

قوله: «وعسى أن يخرج زيد»، اعلم أن مَن ذهب إلى أنَّ «أنْ» مع الفعل في «عسى زيد أن يخرج»: خبر «عسى»، جاز أن يقول في «عَسَى أن يخرج زيد»: إنه خبر، أيضًا، وهو من باب التنازع، فيقول في التثنية على اختيار البصريين: «عسَيَا أن يخرج الزيدان»، وعلى اختيار الكوفيين: «عسى أن يخرجا الزيدان»، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن يقول: إن «أن يخرج» فاعل «عسى» و «زيد» فاعل «يخرج»، فيقول في التثنية: «عسى أن يخرج الزيدان» لا غير.

وقوله تعالى: ﴿**عسى أن يبعثك ربُك مقامًا محمودًا**﴾[3]، لو جعلنا الفعلين متنازعين في «ربك» لم يجز إعمال الأول أعني «عسى»، لكون «ربك» وهو أجنبي، إذن، فاصلاً بين بعض الصلة وبعض.

وقوله تعالى: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئًا**﴾[4]، يجوز أن يكون الفعلان

---

(١) يُشير إلى قول الشاعر [من الوافر]:

وكـلّ أخٍ مُـفـارِقُـهُ أَخُـوهُ لَـعَـمْـرُ أبـيـكَ إلاّ الـفَـرْقـدانِ

وقد تقدّم بالرّقم ٢٣١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

(٣) الإسراء: ٧٩. (٤) البقرة: ٢١٦.

متنازعين في «شيئًا» وقد أُعمل الثاني، وأن يكون «أن تكرهوا» فاعل «عسى»، كما في قوله تعالى: ﴿عسى أن يكونوا خيرًا منهم﴾[١]، و﴿عسَى أن يكنَّ خيرًا منهنّ﴾[٢].

وأمّا نحو: الزيدان عسَى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، فـ «أَنْ» فاعل «عسَى» قولاً واحدًا.

ولا يضمر في «عسى» ضمير الشأن، لأنه ليس من نواسخ الابتداء، كما كان «كاد» منها، وقولُه تعالى: ﴿من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾[٣]، في «كاد» ضمير الشأن، ويجوز أن يكون من باب التنازع وقد أعمِل الأول، ولو أعمل الثاني، لقال: «كادت»، إلا عند الكسائي فإنه يحذف الفاعل في مثله، كما مرّ[٤].

وأمّا على قراءة من قرأ «كاد يزيغ» بالياء[٥]، فليس من باب التنازع، وإلاّ وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث، بل هو على إضمار الشأن في «كاد».

وقولك: «كاد يقوم زيد»، يحتمل التنازع، فتعمل أيّهما شئت، ويحتمل إضمار الشأن في «كاد»، ومثله: «ليس خَلَق اللّهُ مثلَه».

وليس بمشهور إضمار الشأن، من أفعال المقاربة، إلاّ في «كاد»، ومن الأفعال الناقصة إلاّ في «كانَ» و «ليس».

ولا يتقدم «أن» مع الفعل على «عسى»، أمّا عند من قال إنه خبر، فلضعف «عسى» لكونه غير متصرّف؛ وأمّا عند مَن قال هو بدل، فلامتناع تقدّمه على المبدل منه.

وقد يحذف الخبر من هذا الباب إن عُلِم، نحو [من الطويل]:

٧٣١ ـ هممتُ ولم أَفْعَلْ، وكِدْتُ، وليْتَني ... تَرَكْتُ على عثمان تَبْكي حلائِلُهْ

---

(١) الحجرات: ١١. (٢) الحجرات: ١١.

(٣) التوبة: ١١٧. وهذه على قراءة من قرأ «تزيغ». وهي قراءة الكسائي، وابن عامر، وأبي عمرو، وابن كثير، ونافع.
انظر: البحر المحيط ٥/ ١٠٥؛ والكشاف ٢/ ٢١٨؛ وتفسير الرازي ١٦/ ٢١٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٤٩.

(٤) راجع باب التنازع في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

(٥) انظر: معجم القراءات القرآنية ٣/ ٤٩.

٧٣١ ـ **التخريج**: البيت لضابيء البرجميّ في حماسة البحتري ص ١١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٣، ٣٢٧؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٨٧. =

أي: كدت أفعل؛ وكذا تقول: «كم عسى زيد»، إذا قيل لك: «عسى زيد أن يقوم»، أي: كم عسى زيد أن يقوم.

ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبًا من اختصاص، فلا يقال: «كاد رجل أن يقوم»، ولا «عسَى شخص أن يقوم»، إلاّ قليلاً.

قوله: «وقد يحذف «أن»»، كقوله [من الوافر]:

٧٣٢ - عسَى الكربُ الذي أمْسَيتُ فيه ... يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قريبُ

= **المعنى**: هممت بقتل عثمان ولم أفعل، وليتني فعلت.

الإعراب: **«هممتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. والمراد: هممت بقتل عثمان. **«ولم أفعل»**: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، **«أفعل»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«وكدت»**: الواو: حرف عطف، «كدت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«وليتني»**: الواو: استئنافية، «ليت»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم «ليت» محله النصب. **«تركتُ»**: مثل «هممتُ». **«على عثمان»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف متعلقان بالفعل «تبكي». **«تبكي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. **«حلائله»**: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «هممتُ»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «لم أفعل»، وجملة «كدت». وخبر «كدت» محذوف، والتقدير: «كدت أفعل». وجملة «ليتني تركت...»: استئنافية لا محل لها. ومفعول «تركت» محذوف لدلالة «حلائله» عليه، وهذا ما يسمّى بالتنازع. وجملة «تبكي حلائله»: حالية محلها النصب، وهي حال من المفعول المحذوف، والتقدير: «تركت حلائل عثمان باكيات عليه»، ويمكن أن تكون الجملة مفعولاً ثانيًا لـ «ترك» إذا ما ضمّن معنى «جَعَل» والمعنى يؤيد ذلك.

الشاهد فيه: أنّ خبر «كدت» محذوف. والتقدير: «وكدت أفعلُ».

٧٣٢ - **التخريج**: البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٤٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣؛ والكتاب ٣/ ١٥٩؛ واللمع ص ٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٢٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦؛ والمقرب ١/ ٩٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١؛ ومغني اللبيب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٣/ ٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: الكرب: الهم والغم.

الإعراب: **«عسى»**: فعل ماضٍ ناقص من أفعال الرجاء. **«الكرب»**: اسم «عسى» مرفوع. **«الذي»**: اسم موصول مبني في محلّ نعت «الكرب». **«أمسيت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في رفع اسم «أمسى». **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «أمسى». **«يكون»**: فعل مضارع ناقص. **«وراءه»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فرج»**: اسم «يكون» مؤخّر. **«قريب»**: نعت «فرج» مرفوع.

جملة «عسى الكرب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أمسيت فيه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «يكون...»: في محل نصب خبر «عسى».

وهو قليل، وذلك لتشبيه «عسى» بـ «كادَ»، عند مَن قال هو خبر، وقد مرَّ أن ذلك عند الكوفيين بتقدير «أنْ».

ويتعيَّن في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعل أخبارها ضميرًا عائدًا إلى اسمها، فلا تقول: «كاد زيد يخرج غلامه»، إلاّ أن يكون المسند إلى سببه بمعنى الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: «كاد زيد تخرج نفسه»، هو بمعنى: كاد زيد يموت.

وقد يُستعمل «حَرِي زيد أن يفعل كذا»، و «اخلولق عمروٌ أن يقوم»، استعمال «عسى» بلفظ الماضي فقط، ومعناها: صار حرِيًّا وحَرًى، أي: جديرًا، وصار خليقًا؛ وأصلهما: حري بأن يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر، كما هو القياس مع «أنَّ» و «أنْ».

ويقال أيضًا: «هو حَرًى أن يفعل»، بفتح الراء والتنوين، على أنه مصدر بمعنى الوصف، فلا يثنَّى ولا يجمع ولا يؤنث، نحو: «هُنَّ حَرًى أن يفعلن»، وإن قلت: «هو حَرِيٌّ، على «فَعِيل»، أو «حَرٍ» بكسر الراء كـ «عَمٍ»، أن يكون»، ثنَّيتَ وجمعتَ وأنثت، ويقال أيضًا: «بالحَرَى أن يكون».

وقد يقع بعد «اخلولق» «أن» مع الفعل، نحو: «اخلولقَ أن يفعل زيد»، كما قلنا في: «عَسَى أن يفعل زيد».

وقول الشاعر [من الطويل]:

٧٣٣ - عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هذِهِ ... سَتُطْفِئُ غلاَّتِ الكُلى والجوانحِ

= **الشاهد فيه قوله**: «يكون وراءه فرج قريب» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعًا مجرّدًا من «أن» المصدريّة. وهذا قليل.

٧٣٣ - **التخريج**: البيت لقسام بن رواحة في خزانة الأدب ٩/ ٣٤١؛ والدرر ٢/ ١٤٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٥؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٢٧؛ ومعجم الشعراء ص ٣٤٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٠؛ وحاشية يس على شرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١٤٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: طيّىء: قبيلة حاتم الطائي. غلات: جمع غُلّة وهي شدة العطش. الكلى: جمع كلية وهي معروفة. الجوانح: جمع جانحة وهي الضلع القصيرة.

المعنى: المرجو أن يثأر ذوو القتلى لقتلاهم في المستقبل، فتسكن النفوس وتبرد القلوب.

الإعراب: **«عسى»**: فعل ماض ناقص. **«طيىء»**: اسم «عسى» مرفوع بضمّة ظاهرة. **«من طيىء»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تطفىء». **«بعد»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «تطفىء». **«هذه»**: اسم إشارة في محلّ جرٌ بالإضافة. **«ستطفىء»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«غلات»**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. =

السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام «أن» لكونها للاستقبال.

والوجه عند الكوفيين أن يكون فاعل «عسى» مضمون الجملة الاسمية التي بعده، كما في قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم مِن بَعْدِ ما رَأَوا الآياتِ ليسجُنُنَّه﴾(١)، أي: يتوقع إطفاء غلات الكلى.

* * *

قوله: «والثاني كاد»، أي ما وضع لدنوّ حصول الخبر: «كاد»، وهو مِن كِدتَ تكاد كيدًا ومَكادة، مثل: «هِبت تهاب».

وحكى الأصمعي: كودًا بالواو، فيكون، كـ «خِفْت تخاف خوفًا ومخافة»، والأول أشهر؛ و «أوشَك» بمعناه، ومعنى «كاد» في الأصل: قَرُب، ولا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: «كادَ زيد من الفعل»، ومعنى «أوشك» في الأصل: أسرع، ويستعمل على الأصل، فيقال: «أوشك فلان في السير».

ومن مرادفات «كاد» و «أوْشَكَ»: «أَولَى»، و «كرَبَ» و «هَلْهل». و «كَرَبَ» في الأصل بمعنى «قرب»، يقال: «كربت الشمس»، أي: دنت للغروب، وأمّا «أولى» فمعناه الأصلي: «قارَب»، قال [من الوافر]:

٧٣٤ ـ فعادَى بينَ هاديتين منها ... وأَوْلى أن يَزيدَ على ثلاثِ

= «الكلى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «والجوانح»: الواو: للعطف، «الجوانح»: معطوف على «الكلى» مجرور بالكسرة.

جملة «عسى طيىء ستطفىء...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ستطفىء»: في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه قوله: «عسى... ستطفىء» حيث جاء بعد (عسى) فعل مضارع مقرون بالسين، وهذا ـ كما قال ـ لأن السين قد قامت مقام «أن».

(١) يوسف: ٣٥.

٧٣٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٤٥؛ والدرر ٢/ ١٣١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٢ (ولي)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٨.

اللغة: عادى: من العِداء، وهو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طَلَق واحد. الهادية: أوّل الوحش. أولى: كاد.

المعنى: يصف الشاعر فرسًا، فيقول صرع فريستين الثانية عقب الأولى مباشرة، وقارب أن يصرع الثالثة.

الإعراب: «فعادى»: الفاء: بحسب ما قبلها، «عادى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «بين»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «عادى». «هاديتين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «منها»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «هاديتين». «وأولى»: الواو: حرف عطف، «أولى»: =

أي: قارب وكاد، ولا يستعمل إلا مع «أن»، والأظهر كونها مفعولاً لِـ «أَولى».

ويجب تجريد خبر «هلهل» من «أن»، وأما «كاد» و «كرب» و «أوشك»، فتُستعمل أخبارها مع «أن»، ومجردة، والتجريد مع «كاد» و «كرب» أكثر وأعرف، وإذا كانت مع «أن»، فهو بتقدير حرف الجر، أي: كاد أو كرب من أن يقوم، وأوشك في أن يقوم، ثم حذف حرف الجر على القياس. وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال، و «أن» إما منصوبة أو مجرورة كما مرّ.

وقد يقع بعد «أوشك» «أن» مع الفعل، نحو: «أوشك أن يخرج زيد»، أي: أسرع خروجه، ويجوز أن يكون على التنازع، فـ «أوشك» لمقاربة الفعل نحو «كاد»؛ لكن يستعمل استعمال «كاد»، أي: مجرد الخبر من «أن»، ويستعمل استعمال «عسى»، على الوجهين المعلومين.

وإذا حذفت «أن» من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإمّا أن تقدر مع الحذف، كما في: «تسمع بالمعيدي»[1]، وإمّا أن تحذف رأسًا بلا تقدير، لاستعمال «كاد» و «كرب» و «أوشك»، لشدة دلالتها على مقاربة الفعل، استعمال «كان».

ولاستعمال «كاد» مثل «كان»، جاء في الضرورة [من الطويل]:

فأبتُ إلى فهمٍ، وما كدتُ آيبًا ... وكمْ مثلها فارقتُها وهي تَصْفرُ[2]

ولهذا أضمر ضمير الشأن فيه في نحو: ﴿كاد يزيغ قلوب فريق منهم﴾[3].

واستُعمِل، أيضًا، الأفعال التي للشروع في الفعل، استعمال «كان»، وهي «طفِق»، و «أخذ»، و «أنشأ»، و «أقْبل»، و «قرَّب»، و «هبَّ»، و «علِق»، و «جَعَل»؛ وكانت بذلك أولى من «كاد» وأخواتها، لأن أخبارها حاصلة المضمون، كأخبار «كان»، بخلاف خبر «كاد».

وكان أصل استعمالها أن يقال: «طفِق زيد في الفعل»، و «أخذ في الفعل»،

= فعل ماضٍ ناقص على رأي، وتام على رأي آخر، والضمير المستتر فيه اسم له إن كان ناقصًا، وفاعل له إن كان تامًا. «أن»: حرف ناصب ومصدري. «يزيد»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يزيد» مفعول به لـ «أولى» إذا كان تامًّا، وخبر له إن كان ناقصًا. «على ثلاثٍ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يزيد».

جملة «عادى»: بحسب الفاء، وعطف عليها جملة «أولى».

الشاهد فيه: أن «أولى» بمعنى «كاد» أو «قارب» ولكنه يلازم «أن» خلافًا لـ «كاد».

(١) من المثل القائل: «تسمع بالمعيديّ لا أن تراه»، وفيه عدّة روايات، وقد تقدّم تخريجه.

(٢) تقدّم بالرقم ٦٢٢.

(٣) التوبة: ١١٧.

و «جَعَل الفعل»، من قوله تعالى: ﴿وجَعَلَ الظلماتِ والنورَ﴾[1]، أي: أوجد، وكذا «أنشأ الفعل»، و «أقبل على الفعل»، و «قرَّب الفعل»، و «هبَّ في الفعل»، من قولهم: «هبَّ البعير في سَيره»، أي: نشط فيه؛ فاستعملت استعمال «كان» لتضمينها معناها.

وأمَّا «هَلْهَلَ»، فإنما لزم تجريد خبره من «أنْ»، مع أنه بمعنى «كاد»، لا بمعنى «طفِق»، لأن المبالغة في القرب فيه أكثر، ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة، مثل: «زَلْزلَ»، و «صَرْصَر»، فكأنه، للمبالغة في القرب، لاحق بالأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير «أنْ»، نحو: «هلهلتُ أقوم».

ولكون أفعال المقاربة، أي: كاد ومرادفاته، وأفعال الشروع، أي: طفِق ومرادفاته فروعًا لِـ «كان» ومحمولة عليها؛ لم تقدَّم أخبارها عليها كما كان يتقدم خبر «كان» عليه.

وإنما ألزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعًا مجردًا عن «أن»، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بـ «أنْ»؛ لأن المضارع المجرَّد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال، كما مضى في بابه؛ فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: «كان زيد وقت الزوال قائمًا»، لم يدلّ على حدوث القيام في ذلك الوقت، ومِن حيث ظهوره في الحال، يدلّ على كونه مشتَغَلاً به، دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: «كان زيد وقت الزوال قام»، دلَّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: «كان زيد وقت الزوال يقوم»، دلَّ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما حُملت هذه الأفعال على «كان»، وقُصِد المعنيان، أي: حدوث مصدر خبرها، وكون فاعلها مشتَغَلاً به، وجب ألاَّ يكون اسمًا، ولا ماضيًا، ولا مضارعًا بـ «أنْ».

وإنما غلَب في أفعال المقاربة، أعني «كاد» ومرادفاته، كونُ أخبارها كذلك، وجُوِّز اقترانها بـ «أنْ»، لكونها من شدة القرب الذي فيها، كأنها للانتقال والشروع أيضًا، فهي ليست متضمنة لمعنى «كان»، مثل أفعال الشروع، بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط، فجاز في بعضها اقتران الخبر بـ «أنْ»، كقوله [من الرجز]:

٧٣٥ ـ قد كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أن يَمْصَحا

---

(١) الأنعام: ١.

٧٣٥ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والدرر ٢/ ١٤٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كود)؛ =

ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال.

وأمَّا التزامهم في خبر «عسى» كونه مضارعًا بـ «أَنْ»، ومنعهم من أن يكون مصدرًا، نحو: «عَسَى زيد القيام»، وكذا منعوا من: «عسى قيام زيد»، فلأن المضارع المقترن بـ «أن» للاستقبال خاصَّة، والطمع والإشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بـ «عَسَى» من المصدر، ومن ثمَّ قد تُحمل «لعلَّ» وإن كانت من أخوات «إنَّ» عليه، نحو: «لعلَّك أن تقوم».

* * *

٣ ـ دخول النفي على خبر «كاد»

قوله: «وإذا دخل النفي على كاد.. إلى آخره»، قال بعضهم في كاد: أن نفيه إثبات وإثباته نفي، بخلاف سائر الأفعال.

أمَّا كون إثباته نفيًا، فإن أرادوا به أنك إذا قلت: «كاد زيد يقوم»، وأثبتَّ الكود، أي: القرب، فهذا الإثبات نفي، فهذا غلط فاحش وكيف يكون إثبات الشيء نفيَه؛ بل في «كاد زيد يقوم»، إثبات القرب من القيام بلا ريب.

وإن أرادوا أن إثبات «كاد» دالّ على نفي مضمون خبره، فهو صحيح وحقّ، لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذًا في الفعل، لا قريبًا منه.

وأمَّا كون نفيه إثباتًا، فنقول أيضًا: إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في: «ما كِدت أقوم»: إثبات لذلك المضمون، فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي

= والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩؛ وأسرار العربية ص ١٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٩٨ (مصح)؛ والمقتضب ٣/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: يمصح: يذهب، ويَدْرُس.

المعنى: وصف منزلاً بأنه يكاد يذهب، ويدرس لِقدَمه.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«كادَ»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر جَوَازًا تقديره: هو، يعود على المنزل الذي يصفه الشاعر. **«من طول»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يمصح). **«البلى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. **«أن»**: حرف مصدري وناصب. **«يمصحا»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جَوَازًا تقديره: هو، يعود على المنزل أيضًا، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يمصح) منصوب على أنَّه خبر (كاد).

جملة «كاد أن يمصح»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: اقتران خبر «كاد» بـ«أن».

الشيء إثباتَه، وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون، بل هو أفحش، لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، فإن: «ما قربت من الضرب»، آكد في نفي الضرب من: «ما ضربت». بَلَى، قد يجيء مع قولك: «ما كاد زيد يخرج»، قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر «كاد» في وقت، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه؛ لا لفظ «كاد».

ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد. فلا يكون، إذن، نفي «كان» مفيدًا لثبوت مضمون خبره، بل المفيد لثبوته تلك القرينة، فإن حصلت قرينة هكذا، قلنا بثبوت مضمون خبر «كاد» بعد انتفائه، كما في قوله تعالى: ﴿**فذبحوها وما كادوا يفعلون**﴾[1]، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه؛ إشارة إلى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم: ﴿**أَتَتَّخِذُنا هُزُواً... ادعُ لنا ربَّكَ يُبيِّن لنا ما هي... ادعُ لنا ربَّكَ يُبيِّن لنا ما لونُها... ادعُ لنا ربَّكَ يُبيِّن لنا ما هي...**﴾[2]، وهذا التعنت دأب مَن لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضًا؛ وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: «مات زيد وما كاد يسافر»، قلنا: بقي مضمون خبر «كاد» على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿**لم يكَدْ يَراها**﴾[3]، وقوله [من الطويل]:

٧٣٦ ـ إذا غيَّر النأيُ المحبِّينَ لم يكَدْ ... رسيسُ الهَوَى من حُبِّ ميَّةَ يَبْرَحُ

(١) البقرة: ٧١.

(٢) البقرة: ٦٧ ـ ٧٠.

(٣) النور: ٤٠.

٧٣٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١١٩٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٠٩ ـ ٣١٢؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢٤؛ ولسان العرب ٦/ ٩٧ (رسس).

اللغة: النأي: الهجران والبعد. رسيس الهوى: أثر الحبّ. يبرح: يبقى.

المعنى: إذا ابتعد العشّاق عمّن يحبّون قد يسلونهنّ فيزول عنهم ما يعانونه، أمّا أنا فحبّها راسخ في قلبي لن يزول.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**غيّر**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. «**النأي**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**المحبّين**»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يكد**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**رسيس**»: اسم «يكد» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**الهوى**»: مضاف إليه مجرور. «**من حبّ**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من «رسيس الهوى»، وهو مضاف. «**مية**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. «**يبرح**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

جملة «إذا غيّر النأي...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غيّر النأي...»: في محلّ=

إذ ليس في هذه المواضع ما يدلّ على حصوله بعد انتفائه، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال إن نفي «كاد» إثبات، فقال بعضهم: إنه للإثبات، في الماضي كان، كقوله تعالى: ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾[١]، أو في المستقبل، واستَدَلَّ على كونه في المستقبل أيضًا للإثبات، بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله: إذا غيَّر النأي... البيت، وقولهم[٢]: نراه قد برح؛ حتى أدَّى ذلك إلى أن غيَّر ذو الرمة، «لم يكد»، إلى: «لم أجد». و «لم يكد»: مستقبل، لأنه جواب «إذا»، فلولا أنهم فهموا الإثبات، لم يخطِّئوه.

والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾[٣] أنّ إثبات الفعل مفهوم من القرينة، أي قوله تعالى: ﴿**فذبحوها**﴾[٤] لا من «كادوا» كما تقدم؛ ولهذا لم يُفد الإثبات في قولنا: «مات زيد وما كاد يسافر»، لما لم تكن قرينة.

وأمَّا الجواب عن تخطئة الشعراء... فبأنَّ تخطئتهم وتصويب ذا الرمة في بديهته؛ بناء على الدليل المذكور، أي إنَّ نفي القرب من الفعل لا يكون إثباتًا له، وقد خطَّأ المخطئين، وذا الرمة في رَوِيَّته، مَن قال حين سمع تلك الحكاية: أصابت بديهته وأخطأت رويّته[٥].

وقال بعضهم: إن نفي الماضي إثبات، لشبهة قوله تعالى: ﴿**فذبحوها، وما كادوا يفعلون**﴾[٦]، ونفي المضارع نفي، لقوله: ﴿**لم يكدْ يراها**﴾[٧]، وقول ذي الرمة: «لم يكد يبرح».

وعند الأخفش يجوز زيادة «كاد».

* * *

قوله: «والثالث» أي الذي يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر، وقد ذكرنا

= جرّ بالإضافة. وجملة «لم يكد...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «يبرح»: في محلّ نصب خبر «كاد».

الشاهد فيه: أن بعضهم قال متمسكًا بهذا البيت: إن النفي إذا دخل على «كاد» تكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كسائر الأفعال.

(١) البقرة: ٧١.

(٢) أي: قول الشعراء الذين خطّأوا ذا الرمّة، والذين فهموا من قوله: «لم يكد يبرح» أنّه قد برح.

(٣) البقرة: ٧١.

(٤) البقرة: ٧١.

(٥) أي إنّ قول ذي الرمّة الأوّل: «لم يكد يبرح» كان على البديهة من غير تفكير؛ أمّا قوله الثاني: «لم أجد»، فنشأ عن رويّة وتفكير بعد أن خطّأه الشعراء.

(٦) البقرة: ٧١.

(٧) النور: ٤٠.

مرادفات «طفِق»، وأحوالها، يقال: طفِق يطفَق طفقًا، كغرِق يَغْرَق غرقًا، وحكى الأخفش عن بعضهم: طُفوقًا، وقد جاء: طفَق يطفِق، كجَلَس يجلس. ويُستعمل مضارع «كاد»، و «أوشك»، خصوصًا من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب.

* * *

قوله: «وهي مثل كاد في الاستعمال»، وقد يجيء خبر «جَعَل» جملة اسمية، قال [من الوافر]:

٧٣٧ ـ وقَدْ جَعَلَتْ قلوصُ بني سُهَيل ... من الأكوارِ مَرْتَعُها قريبُ

وقد يجيء شرطية مصدَّرة بـ «إذا»، نحو قولك: «جعل زيد إذا كلمته يغضب»، على أن الجزاء: المضارع، قال [من البسيط]:

٧٣٨ ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلني ... ثوبي فأَنْهَضُ نَهْضَ الشاربِ الثَّمِلِ

* * *

٧٣٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٢٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٢٠، ٩/ ٣٥٢؛ والدرر ٢/ ١٥٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣١٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: القلوص: الناقة الفتيّة. بنو سهيل: اسم قبيلة، ولعلّهم أبناء سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري. الأكوار: جمع كَوْر وهو القطيع الضخم من الإبل، وبيت النحل. المرتع: مكان الرعي الخصيب.

المعنى: لقد صارت نوق بني سهيل الفتيّة ترعى قريبًا من القطيع، أو قريبًا من بيوت النحل والزنابير، كناية عن قرب المرعى من مساكن القبيلة.

الإعراب: **«وقد»**: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. **«جعلت»**: فعل ماض ناقص (من أفعال الشروع)، والتاء: للتأنيث. **«قلوص»**: اسم (جعلت) مرفوع بالضمّة. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«سهيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من الأكوار»**: جار ومجرور متعلقان بـ «قريب». **«مرتعها»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«قريب»**: خبر (مرتع) مرفوع بالضمّة.

جملة «قد جعلت...»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «مرتعها قريب»: في محلّ نصب خبر (جعلت).

الشاهد فيه قوله: «جعلت قلوص... مرتعها قريب» حيث جاء خبر (جعلت) جملة اسمية، معتبرة مكان الجملة الفعلية (تقترب من الأكوار).

٧٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٨١ ـ ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٥٩، ٣٦٢؛ ولأبي حيَّة النمريّ في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ والحيوان ٦/ ٤٨٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٧٣؛ ولابن أحمر أو لأبي حيّة=

....

= النمري في الدرر ٢/ ١٣٣؛ ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٣٠، وشرح التّصريح ١/ ٢٠٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٩؛ والمقرب ١/ ١٠.

اللغة: يثقلني: يجهدني ويتعبني. أنهض: أقوم. الثمل: السكران.

المعنى: لقد كبر، فإذا نهض أحسّ بالتعب، وراح يتمايل كالسكران.

الإعراب: **«وقد»**: الواو: حسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. **«جعلت»**: من أفعال الشروع، والتاء: ضمير في محل رفع اسم «جعل». **«إذا»**: ظرف يتضمّن معنى الشرط. **«ما»**: زائدة. **«قمت»**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. **«يثقلني»**: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. **«ثوبي»**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«فأنهض»**: الفاء: حرف عطف، «أنهض»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«نهض»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. **«الشارب»**: مضاف إليه مجرور. **«الثملِ»**: نعت «الشارب» مجرور.

جملة «جعلت...»: معطوفة على ما قبلها، أو استئنافيّة. وجملة «قمت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «يثقلني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «أنهض...»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا ما قمت يثقلني»: في محلّ نصب خبر «جعل».

الشاهد فيه: مجيء خبر «جعل» جملة شرطيّة مصدّرة بـ «إذا».

صِيغتا التعجُّب

قال ابن الحاجب:

فعل التعجب ما وضع لإنشاء التعجب، وهو صيغتان: «ما أفعله»! و «أَفْعِلْ به»! وهي غير متصرِّفة، مثل: «ما أَحْسَنَ زيدًا»! و «أَحْسِنْ به»، ولا يُبنيان إلا مما يُبنى منه أفعل التفضيل. ويُتوصَّل في الممتنع بمثل: «ما أشدّ استخراجه»! و «أشدِد باستخراجه»! ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل. وأجاز المازني الفصل بالظرف. و «ما» ابتداء، نكرة عند سيبويه، ما بعدها الخبر؛ موصولة عند الأخفش والخبر محذوف. و «به» فاعل عند سيبويه، فلا ضمير في «أَفْعِل»، مفعول عند الأخفش والباء للتعدية، أو زائدة، ففيه ضمير.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما وضِع لإنشاء التعجب»، أي: فعل وضع لإنشاء التعجب، لأنه في قسم الأفعال، فلا ينتقض الحدّ بنحو: «ناهيك به»! و «للّهِ درّه»! و «واهًا له»! و «يا لَك رجلاً»! و «كاليوم رجلاً»! و «ويلمه رجلاً»!

بَلَى، ينتقض بنحو: «قاتَلَه الله من شاعر»! و «لا شلَّ عَشَرُهُ»[1]، فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب، وليس بمحض الدعاء؛ وكذا قولهم: «أبرحت ربًّا»[2]؛ إلاَّ أن يقول: إن هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، وأمَّا نحو: «تعجبت»، و «عجِبْت»، فهو، وإن كان فعلاً، ليس للإنشاء.

واعلم أن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السَّبب بطل العجب.

---

(١) أي: عشر أصابعه، فهو بمعنى: «لا شلّت يداه»!

(٢) من قول الأعشى [من المتقارب]:

تقولُ ابنتي حينَ جَدّ الرحيلُ ... أَبْرَحْتَ ربًّا وأَبْرَحْتَ جارا

وقد تقدم بالرقم ٢٠٨.

ولا يجوز التعجب، منه[1] تعالى، حقيقة، إذ لا يخفى عليه شيء.

ففعل التعجب في اصطلاح النحاة، هو ما يكون على صيغة: «ما أَفْعَلَه»! أو «أَفْعِلْ به»! دالاً على هذا المعنى، وليس كل فعل أفاد هذا المعنى، يُسمَّى عندهم فعل التعجب.

* * *

قوله: «وهي غير متصرفة» لمشابهتها بالإنشاء للحروف وهي غير متصرفة. وأيضًا كل لفظ منها صار عَلَمًا لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألاَّ يُتَصرَّف فيه، احتياطًا لتحصيل الفهم، كأسماء الأعلام، فلهذا لم يُتصرَّف في «نِعْم»، و «بِئْس»، وفي الأمثال.

* * *

قوله: «ولا يبنيان إلاَّ مما يبنى منه أفعل التفضيل»، قد مضى ذلك في باب أفعل التفضيل، ويزيد عليه فعل التعجب بشرط، وهو أنه لا يُبنى إلاَّ مما وقع في الماضي واستمر، بخلاف التفضيل، فإنك تقول: «أنا أَضرَبُ منك غدًا»، ولا يتعجَّب إلا مما حَصَل في الماضي واستمر، حتى يستحق أن يُتعجَّب منه، أمَّا الحال الذي لم يتكامل بعد، والمستقبل الذي لم يدخل بعدُ في الوجود، والماضي الذي لم يستمرّ، فلا تستحق التعجب منها، فلهذا كان أشهر صيغتي التعجب على الماضي، أعني: «ما أفْعَلَ»!

قيل: لا يُبنى فعل التعجب إلاَّ مِن «فَعُل»، مضموم العين في أصل الوضع، أو مِن المنقول إلى «فعُل»، إذا كان من غيره، نحو: «ما أضربَ»! و «ما أقتل»! لِيُدَلَّ بذلك على أن المتعَجَّب منه صار كالغريزة، لأن باب «فَعُل» موضوع لهذا المعنى، وكذا قيل في أفعل التفضيل، فكأنَّ أصل: «ما أضربك لزيد»! و «ما أقتلك له»! و «أنت أضرب لزيد وأقتل له»: ضَرُب لزيد وقَتُل له، ولم يستعمل هذا الأصل، لأن نقل الفعل إلى «فَعُل»، لبناء التعجب منه، لا لذاته، فلهذا لا يتعديان إلى المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدَّى إليه بنفسه، إلاَّ باللام، كما رأيت.

ولا يُبنى فعل التعجب من المبني للمفعول، لما مرَّ في أفعل التفضيل، ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذين من «فَعُل» المضموم العين كما ذكرنا، وهو لازم، وربَّما بُني من المفعُول إذا أُمِن التباسه بالفاعل، نحو: «ما أجَنَّه»! و «ما أشهره»! و «ما أمقته إليّ»! و «ما أعجبه إليَّ»! و «ما أشهاه إليَّ»!

---

(١) قوله: «منه» متعلّق بـ «يجوز»، والمعنى: لا يصدر التعجّب من الله تعالى حقيقةً.

فيتعدى، كما ذكرنا في أفعل التفضيل، إلى ما هو الفاعل في المعنى بـ «إلى»، أو بـ «عند»، نحو: «أحظى عندي»، وذلك إذا تضمن معنى الحب، أو البغض.

قال سيبويه: جميع ذلك مبني على «فَعُل»، وإن لم يستعمل، فكأن: «أبغضه»، و «أعجبه»، و «أمقته»، من «بغُض»، و «عجُب»، و «مقُت»، وإن لم يستعمل، و «أشهاه»، من «شَهُو»، كما يقال: «رَمُوت اليد يدُه».

وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلةً لِـ «ما» المصدرية، القائمة مقام المتعجب منه بعد: «ما أشدَّ»! و «أَشْدِد»! ونحوهما، نحو: «ما أشدَّ ما ضُرِب»! و «أَشْدِد بما سُجِن»!

ويُبنى أيضًا من باب «أَفْعل إفعالاً»، قياسًا عند سيبويه[1]، سماعًا عند غيره، نحو: «ما أعطاه للمعروف»! و «ما أبغضني له»!

والأخفش والمبرّد جوَّزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه، كما مرَّ في أفعل التفضيل؛ وربَّما بُني من غير فِعل، نحو: «ما أحْنَكَ هذه الشاة»! كما قيل: «هو أحنك الشاتين»، أي: آكلهما، وكذا يقال: «ما آبله»! و «ما أفرسه»! وإن لم يستعمل منهما الفِعل كما مرَّ، ويستعمل منهما الفاعل، نحو: «آبل» و «فارس»، وقد يُبنى من غير متصرِّف، نحو: «ما أنعم»! و «ما أبأسَ»! ويجوز أن يُبنى من العيوب الباطنة كأفعل التفضيل، نحو: «ما أحمقه»! و «ما أنوكه»! و «ما ألدَّه»! ونَدَر: «ما خيرَه»! و «ما شرَّه»! بحذف الهمزة، بخلاف «خير» و «شرّ» في التفضيل.

ويتعدى إلى غير المتعجب منه، كما يتعدّى إليه أفعل التفضيل، سواء.

ولمشابهة أفعل التعجب لأفعل التفضيل في الوزن، والأصل المبنِي منه، وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو: «ما أقوله»! و «ما أبيعه»! وتعدِّيه بما يتعدى به أفعل التفضيل، توهَّم غير الكسائي من الكوفيين أن أفعل التعجب اسم كأفعل التفضيل[2]، وقوّى وهمهم تصغيرهم إياه في قوله [من البسيط]:

يـا مـا أُمَيْـلِـحَ غِـزْلانًـا شَـدَنَّ لـنـا ... مِـنْ هـؤلـيَّـائـكـنَّ الـضـالِ والـسَّـمُـرِ[3]

وأمَّا الكسائي فوافق البصريين في فعليته، ولولا انفتاح أفعل التعجب

(١) الكتاب ١/ ٧٣.

(٢) انظر المسألة الخامسة عشرة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ١٢٦ ـ ١٤٨.

(٣) تقدم بالرقم ٦.

وانتصاب المتعجب منه بعده انتصابَ المفعول به، لكان مذهبهم جديرًا بأن يُنصرَ؛ وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمّنًا لمعنى التعجب الذي كان حقيقًا بأن يوضع له حرف، كما مرَّ في بناء اسم الإشارة، فبُني لتضمنه معنى الحرف، وبُني على الفتح لكونه أخفَّ، فـ «ما» مبتدأ، و «أحسنَ» خبره: أي: شيء من الأشياء متعجَّب من حسنه، و «ما» نكرة غير موصوفة؛ واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد «أَفْعَل»، بكونه مشابهًا للمفعول لمجيئه بعد «أَفْعَل» المشابه لفعل مضمَر فاعله، فموقعه موقع المفعول به، فانتصب انتصابه، فهو نحو قوله [من الوافر]:

٧٣٩ ـ ونَأْخُذْ بَعْدَهُ بذنابِ عَيْشٍ أجبَّ الظهرَ ليسَ له سنامُ

بنصب «الظهر»، وهو ضعيف؛ لأن النصب في مثل «أجبَّ الظهرَ» و «حسن الوجهَ» توطئة لصحة الإضافة إلى ذلك المنصوب، كما مرَّ في الصفة المشبهة، ولا يضاف «أفْعل» إلى المتعجب منه.

والجواب عن تصحيح العين في نحو: «ما أقوله»! و «ما أبيعه»! و «أَقْوِلْ به»! و «أَبْيِعْ به»! أنّ الإعلال نوع تصرف، وفعل التعجب غير متصرف، ومن ثَمَّ،

---

٧٣٩ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٦؛ والأغاني ١١/ ٢٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥١١، ٩/ ٣٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨؛ وشرح المفصل ٥/ ٨٣، ٨٥؛ والكتاب ١/ ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٩، ٤/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٠٠؛ والأشباه والنظائر ٦/ ١١؛ والاشتقاق ص ١٠٥؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٨؛ والإنصاف ١/ ١٣٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨؛ ولسان العرب ١/ ٢٤٩ (حبب)، ٣٩٠ (ذنب)؛ والمقتضب ٢/ ١٧٩.

اللغة: الذناب: الأطراف. أجبّ الظهر: بدون سنام، كناية عن الحاجة التي تعقب موته.

المعنى: إن هلك أبو قابوس أجدب الخير وانقطع الرخاء عن الناس، وغدوا في عسرة من أمرهم وكدر في عيشهم.

الإعراب: **«ونأخذ»**: الواو: حرف عطف، «نأخذ»: معطوف على جواب شرط في بيت سابق، مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن. ويجوز أن يكون مرفوعًا فتكون الواو استئنافية، و «نأخذ»: فعل مضارع مرفوع، أو منصوبًا، فتكون الواو للمعيّة، و «نأخذ»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة. **«بعده»**: ظرف زمان متعلّق بـ «نأخذ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جرّ بالإضافة. **«بذناب»**: جار ومجرور متعلقان بـ «نأخذ»، وهو مضاف. **«عيش»**: مضاف إليه. **«أجب»**: حال منصوبة بالفتحة، أو مفعول به لفعل محذوف، تقديره: أعني. **«الظهر»**: اسم منصوب على التشبيه بالمفعول به. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. **«سنام»**: اسم «ليس» مرفوع.

جملة «نأخذ»: معطوفة على جملة «يهلك» في بيت سابق، أو استئنافية لا محل لها. وجملة «ليس له سنام»: في محلّ جرّ نعت لـ «عيش».

الشاهد فيه قوله: «أجبَّ الظهرَ» حيث نصب «الظهر» على التشبيه بالمفعول به.

لم يجز الإدغام في نحو: «أَشدِد به»! في التعجب، كما جاز في غيره.

وأما التصغير فمع كونه شاذًا مقصورًا على السماع، إلا عند الكسائي، فإنه يدَّعي اطراده، ويقيس عليه «أفعِل به» في جواز التصغير؛ فإنما[1] جاز ذلك، لأنه بعدم التصرف فيه شابه «أَفعل» الاسمي كـ «أبيض»؛ و «أَقْولُ منك».

* * *

قوله: «ويُتَوصَّل في الممتنع»، يعني بالممتنع: ما لا يكون ثلاثيًا، نحو: «ما أحسن استخراجه ودحرجته»! أو كان من الألوان والعيوب الظاهرة، نحو: «ما أشدَّ بياضه، أو عَوره»! أَوْ لم يكن تامًّا، نحو: «ما أشدَّ كونه قائمًا»!

أمَّا ما لزم النفي، كـ «ما نَبَس»[2]، أو كان مصوغًا للمفعول، أو عادِمًا لمصدر مشهور، فلا يمكن التوصل بمصادرها إلى التعجب منها، ولا إلى بيان التفضيل فيها، إذ لا مصدر منفيًا لنحو: «نَبَس»، أو مصوغًا للمفعول لنحو: «جُنَّ»، وكذا لا مصدر لِـ «نِعْمَ» و «بِئْس»، و «يذر» و «يدع»؛ حتى يوقع[3] شيئًا منها بعد «ما أشدَّ»، و «أشدُّ منك».

وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه، بمثل التوصُّل المذكور، كما لم يُقَل: «ما أقيله»! استغناءً بـ «ما أكثر قائلته»[4]!

* * *

قوله: «ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير»، كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر، لأنك إذا قدَّمت شيئًا على شيء، فقد أخَّرت المقدَّم عليه عن المقدَّم، يريد أنك لا تقول: «زيدًا ما أحسن»، ولا «ما زيدًا أحسن»، ولا «بزيد أحسِن»، لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرّفهما في أنفسهما؛ وأمَّا الفصل بين الفعلين، والمتعجب منه، فإن لم يتعلق الفصل بهما، فلا يجوز اتفاقًا، للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالأجنبي، فلا يجوز: «لقيته فما أحسن أمس زيدًا»، على أن يتعلق «أمس» بـ «لقيت». وكذا إنْ تعلَّق بهما وكان غير ظرف، نحو: «ما أحسن قائمًا زيدًا»! وذلك لأنه نوع تصرف في عَلَم التعجب؛ وإن كان بين الفعل والفضلة؛ وأمَّا بالظرف فمنعه الأخفش والمبرّد، وأجازه الفرَّاء والجرمي، وأبو علي

(١) قوله: «فإنّما» جواب قوله: «وأمّا التصغير».

(٢) نبس: نطق، يقال: «ما نبس ببنت شفة»، أي: لم ينطق بكلمة واحدة.

(٣) أي: يوقِع المتكلّم.

(٤) القائلة: القيلولة، أي: النوم ظهرًا.

والمازني، نحو: «ما أحسن بالرجل أن يصدق»! و «أحسِن اليوم بزيد»! وأجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بـ «لولا» الامتناعية، نحو: «ما أحسن، لولا كَلَفُه، زيدًا»!

ويُفصل بـ «كان»، وحدها، بين «ما» و «أفعل»، وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان. وقال السيرافي: «كان» خبر «ما» وفيها ضميره، و «أَحْسَنَ زيدًا»، خبر «كان». وفيه بُعد؛ لأن «كان» ليس على صيغة التعجب، وفعل التعجب لا بدَّ أن يكون على «أَفْعَل».

وفائدة الفصل بـ «كان» في نحو: «ما كان أحسن زيدًا»: أنه كان في الماضي حُسْنٌ واقع دائم، إلاَّ أنه لم يتصل بزمان التكلّم، بل كان دائمًا قبله.

وشذَّ الفصل بـ «أصبح»، و «أَمْسى» في قولهم: «ما أصبح أَبردهَا» والضمير للغداة، و «ما أمسى أدفأها»، والضمير للعشية، ولا يُتَجاوز المسموع فيهما. ولا يقاس «يكون» على «كان» في الفصل به، خلافًا لابن كيسان.

* * *

قوله: و «ما ابتداء» أي: مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه، والأخفش في أحد قوليه، وذلك لأن التعجب، كما ذكرنا، إنما يكون فيما يُجهل سَببه، فالتنكير يناسب معنى التعجب، فكأنَّ معنى «ما أحسن زيدًا»، في الأصل: شيء من الأشياء، لا أعرفه جَعَل زيدًا حَسَنًا، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه معنى الجعل. فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجَعل جاعل، نحو: «ما أقدر الله»! و «ما أعلمه»! وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته، وهي التعجب من الشيء، سواء كان مجعولاً وله سبب، أو لا.

فهمزة «أَفْعَل» لتعدية ما كان لازمًا بالأصالة، نحو: «ما أَحْسَنَه»! أو لتعدية ما صار لازمًا بالنقل إلى «فَعُل»، إلى مفعول غير مفعوله الأول، وهو فاعل أصل الفعل، نحو: «ضربَ زيدٌ عمرًا» في: «ما أضربَ زيدًا لعمرو»! فـ «ما» مبتدأ، و «أَفْعَل» خبره، وفيه ضمير راجع إلى «ما» وهو فاعله، والمنصوب بعده مفعوله.

وقال الأخفش في القول الآخَر: «ما» موصولة، والجملة بعدها صلتها، والخبر محذوف، أي: الذي أحسن زيدًا موجود، وفيه بُعد، لأنه حذف الخبر وجوبًا مع عدم ما يسدُّ مسدَّه؛ وأيضًا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق بالتعجب، كما كان في تقدير سيبويه، ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أن

استعمال «ما» نكرة غير موصوفة نادر، نحو: ﴿فنِعِمَّا هي﴾[(١)]، على قول، ولم تُسمع مع ذلك مبتدأة.

وقال الفرّاء، وابن درستويه: «ما» استفهامية، ما بعدها خبرها، وهو قويّ من حيث المعنى، لأنه، كأنّه جهل سببه، فاستفهم عنه. وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وما أدراكَ ما يوم الدِّين﴾[(٢)]، و «أتدري مَن هو»؟ و «للّهِ درُّه أيَّ رجل كان»، قال [من الطويل]:

٧٤٠ ـ فَأَوْمَأَتُ إيماءً خفيًّا لحبَترٍ ولـلَّـهِ عـيـنـا حَـبْـتَـرٍ أَيَّـمـا فـتـى

قيل: مذهبه[(٣)] ضعيف، من حيث أنه نَقْل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، فالنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت.

وأمّا «أَحْسِن بزيد»! فعند سيبويه: «أَفْعِل» صورته أمر ومعناه الماضي، من «أَفعلَ»، أي: صار ذا فِعل، كـ «ألحَمَ» أي: صار ذا لحم، والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة، وقد تحذف إن كان المتعجب منه «أنْ» وصلتها، نحو: «أَحسِن أن تقول»! أي: بأن تقول، على ما هو القياس.

وضُعِّف قوله بأن الأمر بمعنى الماضي ممًّا لم يُعهد، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: «اتَّقى امرؤ ربَّه»[(٤)]؛ وبأنَّ «أَفعلَ» بمعنى: صار ذا كذا، قليل، ولو كان منه، لجاز «ألحم بزيد»! و «أَشْحِم بزيد»! وبأن زيادة الباء في الفاعل قليلة، والمطرد زيادتها في المفعول.

---

(١) البقرة: ٢٧١. (٢) الانفطار: ١٧.

٧٤٠ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميريّ في ديوانه ص ٣؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠، ٣٧١؛ والدرر ١/ ٣٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٢؛ والكتاب ٢/ ١٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٢٤٦ (ثوب)، ٤/ ١٦٢ (حبتر)، ١٤/ ٥٩ (أيا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٧٨، ٢/ ٣١٨.

اللغة: أومأ: أشار. حبتر: اسم رجل.

الإعراب: **«فأومأت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أومأت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. **«إيماء»**: مفعول مطلق. **«خفيًا»**: نعت «إيماء» منصوب. **«لحبتر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أومأ». **«ولله»**: الواو: استئنافية، «لله»: جار ومجرور في محلّ رفع خبر مقدّم. **«عينا»**: مبتدأ مؤخّر، وهو مضاف. **«حبتر»**: مضاف إليه مجرور. **«أيّما»**: «أيَّ»: حال من «حبتر»، و «ما»: الزائدة، وهو مضاف. **«فتى»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «أومأت»: بحسب ما قبلها. وجملة «لله عينا حبتر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أيما فتى» حيث يستفاد من الاستفهام بـ «أي» معنى التعجب.

(٣) يريد: مذهب الفرّاء، والأصحّ القول: «مذهبهما»، لأنّه للفرّاء وابن درستويه.

(٤) بمعنى: ليتَّقِ كلُّ امرىء ربَّهُ.

فقال الفرّاء، وتبعه الزمخشري وابن خروف: إنَّ «أَحسِنْ» أمر لكل واحد بأن يجعل زيدًا حسنًا، وإنما يجعله حسنًا كذلك بأن يصفه بالحسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص، كما قال [من البسيط]:

٧٤١ ـ وقد وَجَدْتَ مكانَ القول ذا سعةٍ فـإنْ وَجَـدْتَ لـسـانًـا قـائـلاً فـقُـلِ

وهذا معنًى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه. وأيضًا، همزة الجعل أكثر من همزة: «صار ذا كذا»، وإن لم يكن شيء منهما قياسًا مطردًا.

وإنما لم يُصرَّف على هذا القول «أَفْعِل»، وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يُقَل: «أَحسِنا»، «أَحْسِنوا»، «أَحْسِني»، «أَحسِنَّ»، لما ذكرنا من علّة كون فعل التعجب غير متصرّف، وسهَّل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى في: «ما أفعل»، معنى الجعل، وصار معنى «أفعِل به» كمعنى «ما أفْعَل»، وهو محض إنشاء التعجب. ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يُثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه؛ فهمزة «أَفْعِل»، على هذا للجعل، كهمزة «ما أحسن»، والباء مزيدة في المفعول وهو كثير، كما يجيء في حروف الجر.

وأجاز الزجّاج أن تكون الهمزة للصيرورة، فتكون الباء للتعدية، أي: اجعله ذا حُسن، والأوّل أوْلى، لقلّة همزة الصيرورة.

ثم إن الزجّاج اعتذر لبقاء «أحسِن» في الأحوال على صورة واحدة، بكون الخطاب لمصدر الفِعل، أي: «يا حُسن أحسِن بزيد»، وفيه تكلّف وسماجة من

---

٧٤١ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٢٠٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٤، ٣٧٥.

المعنى: وجدتَ مكانًا للقول لكثرة ما في سيف الدولة من المناقب، فإن كان لك لسان قائل، فقل ما شئت في مدحه، فكل المحاسن والمحامد موجودة في هذا الممدوح.

الإعراب: **«وقد»**: الواو حالية، **«قد»**: حرف تحقيق. **«وجدتَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«مكان»**: مفعول به منصُوب. **«القولِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ذا»**: حال منصوبة، «سعة»: مضاف إليه مجرور، **«فإن»**: الفاء: استئنافية، **«إن»**: حرف شرط جازم. **«وجدت»**: مثل السابق. **«لسانًا»**: مفعول به. **«قائلاً»**: صفة لـ «لسانًا» منصوبة مثله. **«فَقُلِ»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «قُلْ»: فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر للضرورة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «وجدت»: حال من مفعول «يعنيك» في البيت السابق. وجملة «إن وجدت... فقل»: استئنافية لا محل لها. وجملة «وجدت»: جملة فعل الشرط لا محل لها، والفعل «وجد»: في محل جزم. وجملة «قل»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

ومثّل به: لتوكيد ما ذكره من معنى «أَحْسِنْ» أي صفه بالحسن كيف شِئْتَ فإنَّ فيه كلَّ ما يمكن أن يكون في شخص كممدوح المتنبي في هذا البيت.

حيث المعنى. وأيضًا، نحن نقول: «أحسن بزيد يا عمرو»، ولا يُخاطَب شيئان في حالة واحدة، إلاَّ أن نقول: معنى خطاب الحسن قد انمحى.

* * *

ويجب كون المتعجب منه مختصًا، فلا يقال: «ما أحسن رجلاً»، لعدم الفائدة، فإن خصَّصته بوصف، نحو: «رجلاً حاله كذا»، جاز.

وإذا عُلم المتعجَّب منه، جاز حذفه، نحو: «لقيت زيدًا وما أحسن»! قال تعالى: ﴿أسمِعْ بهم وأَبصرْ﴾[1]، فلفظ «بهم» إنما جاز حذفه عند الفرّاء لكونه مفعولاً، وأما عند سيبويه فإنه، وإن كان فاعلاً والفاعل لا يجوز حذفه، إلاَّ أنه بملازمته للجرّ، وبكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر، والجار والمجرور بعده مفعوله، أشبه الفضلة فجاز حذفه، اكتفاءً بما تقدم، فإن لم يلزمه[2] الجر، كما في: «ما جاءني من رجل»، و «كفى بزيد»، لم يجز حذفه.

ولا يُؤْتى لفعلَي التعجب، ولا لأفعل التفضيل بمفعول مطلق، خلافًا لمن أجاز ذلك، لأنها، لجمودها، صارت كـ «نِعْم» و «بئْسَ»، مما لا مَصدَر له.

ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في: «ما أَحْسَنَ زيدًا»! ولا في «أحْسِنْ بزيد»! ولا سائرُ التوابع، ولا الإخبار عنه بـ «الذي» أو باللام، لأنه انمحى عنه معنى الفاعلية كما قدمنا، بل معناه الآن: أَيُّ حسنٍ حُسنُ زيد. فلو جيء بتوابعه، أو أُخبِرَ عنه، لاعتُبِر بعد انمحائه، وأجاز ذلك قوم بعدَ المنصوب، وأمَّا قبله فَلا، لما تقدم أنه لا يفصل إلا بالظرف.

* * *

(١) مريم: ٣٨.

(٢) أي: الفاعل.

أفعال المدح والذم

قال ابن الحاجب:

أفعال المدح والذم: ما وُضِع لإنشاء مدح أو ذمّ، فمنها: «نِعْم»، و «بئْسَ». وشرطها أن يكون الفاعل معرَّفًا باللام، أو مضافًا إلى المعرَّف بها، أو مضمَرًا مميَّزًا بنكرة منصوبة، أو بـ «ما»، مثل: ﴿فنِعِمَّا هي﴾[1]، وبعد ذلك المخصوص. وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف، مثل: «نِعْم الرجل زيد»، وشرطه مطابقة الفاعل؛ و ﴿بئس مَثَلُ القوم الذين﴾[2]، وشِبهه متأوَّل. وقد يحذف المخصوص إذا عُلِم مثل: ﴿نِعم العبد﴾[3]، و ﴿فنِعْم الماهدون﴾[4]. و «ساء» مثل «بئسَ». ومنها «حبَّذا»، وفاعله: «ذا»، ولا يتغيَّر، وبعده المخصوص. وإعرابه كإعراب مخصوص «نِعْم». ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده تمييز، أو حال، على وفق مخصوصه.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما وُضِع لإنشاء مدح أو ذمّ»، هذا، كما تقدم في باب الكنايات، في بيان أن «كم» الخبرية متضمنة للإنشاء، وذلك أنك إذا قلت: «نِعْمَ الرجل زيد»، فإنما تنشِىء المدح، وتُحْدِثه بهذا اللفظ. وليس المدح موجودًا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودًا مطابقة هذا الكلام إيَّاه، حتى يكون خبرًا. بَلَى، تقصِد بهذا الكلام مدحه على جودته الموجودة خارجًا؛ ولو كان إخبارًا صِرفًا عن جَودته خارجًا لدخله التصديق والتكذيب. فقول الأعرابي لِمَن بَشَّره بمولودة وقال: «نِعْم المولودة»: «والله ما هِي بِنعم الولد»[5]، ليس تكذيبًا له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست

---

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) الجمعة: ٥.

(٣) ص: ٣٠، ٤٤.

(٤) الذاريات: ٤٨.

(٥) تكملته: «نصرها بكاء، وبرّها سرقة».

بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر وكذا الإنشاء التعجّبي، والإنشاء الذي في «كم» الخبرية، وفي: «رُبَّ».

هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا[١]، من كون هذه الأشياء للإنشاء؛ ومع هذا كله، فلي فيه نظر، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار، لأنك إذا قلت: «زيد، أفضل من عمرو»، ولا ريب في كونه خبرًا؛ لم يمكن أن تكذّب في التفضيل، ويقال لك: «إنك لم تفضِّل»، بل التكذيب إنما يتعلّق بأفضليَّة زيد؛ وكذا إذا قلت: «زيد قائم»، وهو خبر بلا شك، لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار، إذ لا يقال إنك أخبرت أو لم تخبر، لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار، بل يدخلانه من حيث القيام، فيقال: إن القيام حاصل أو ليس بحاصل، فكذا قوله: «ليس بنعم المولودة»، بيان أن النِعميَّة، أي: الجودة المحكوم بثبوتها خارجًا، ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي «كم»، و «رُبَّ».

* * *

قوله: «فمنها نِعم وبئس» اعلمْ أنَّ «نِعْم» و «بئْس»، في الأصل، فعلان على وزن «فَعِل» بكسر العين، وقد اطَّرد في لغة تميم، كما يجيء في التصريف[٢]، في «فَعِل» إذا كان فاؤه مفتوحًا وعينه حلقيًا: أربع لغات، سواء كان اسمًا، كـ «رجل لَعِث»[٣]، أو فِعلاً، كـ «شَهِد»؛ إحداها: «فَعِل» وهي الأصل، والثاني: «فَعْل»، بإسكان العين مع فتح الفاء، والثالثة: «فِعْل» بإسكان العين مع كسر الفاء، والرابعة: «فِعِل»، بكسر الفاء إتباعًا للعين.

وكذا، اطرد إتباع الفاء للعين في «فَعِيل» إذا كان عينه حلقيًا لمشاكلة العين، قالوا: «رِغيف»، و «شِهِيد»، و «شِعِير».

والأكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء وإسكان العين، إذا قصِد بهما المدح والذمّ، عند بني تميم وغيرهم.

قال سيبويه: كأنَّ عامَّة العرب اتفقوا على لغة تميم. وقد استعمل طرفة «نَعِم» على الأصل في قوله [من الرمل]:

٧٤٢ ـ [ما أَقَلَّتْ قَدَمٌ ناعِلُها] نَعِمَ الساعونَ في الأَمْرِ المُبِرّ

---

(١) أي: جعله صحيحًا.

(٢) في شرحه على الشافية.

(٣) اللعث: الثقيل البطيء من الرجال (لسان العرب ٢/ ١٨٣ «لعث»).

٧٤٢ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٨ (مع اختلاف كبير في الرواية)؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٦، ٣٧٧؛ والدرر ٥/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٢، ٣٥٧؛ =

ومنه قوله تعالى: ﴿فَنعمّا هي﴾[١]، بفتح الفاء وكسرها على القراءتين[٢]، ولم يجز إسكان كسرة العين مع «ما» لقصد الإدغام، وقرأ يحيى بن وَثاب في الشاذ: ﴿فَنَعْمَ عُقبى الدّار﴾[٣]، بفتح الفاء وسكون العين، ولم يأت «بِئْس» في القرآن إلا مكسور الفاء ساكن العين.

وإنما لم يُتصرَّف فيهما لكونهما عَلَمين في المدح والذم، كما ذكرنا في باب التعجب.

* * *

قوله: «وشرطه أن يكون الفاعل معرَّفًا باللام أو مضافًا إلى المعرَّف بها»، نحو: «نِعْمَ صاحب القوم»، أو مضافًا إلى المضاف إلى ذي اللام، وهلمَّ جرًّا، نحو: «نِعْمَ وَجهُ فرسِ غلام الرجل».

واعلم أن اللام في نحو: «نِعْم الرجل زيد» ليست للاستغراق الجنسيّ، كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه، لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الجنسية صحة إضافة «كلّ» إليه، كما في قوله تعالى: ﴿إنّ الإنسان لفي

= وهمع الهوامع ٢/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والمقتضب ٢/ ١٤٠.

اللغة: أقلّت: حملت. الناعل: لابس النعل. الأمر المبرّ: هو الأمر الذي يعجز الناس عن دفعه وإبطاله.

المعنى: ما أحسن الذين يسعون في تخفيف ما يزعج الناس، ويعجزهم، هذا التفضيل يبقى ما بقيت أقدام الناس تحملهم.

الإعراب: **«ما»**: مصدرية زمانية. **«أقلت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. **«قدم»**: فاعل مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بلفظ في بيت سابق. **«ناعلها»**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«نعم»**: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«الساعون»**: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. **«في الأمر»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «الساعون». **«المبر»**: صفة لـ «الأمر» مجرورة بالكسرة، وسكّنت لضرورة الشعر.

جملة «نعم الساعون»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «نعم» بالتحريك على الأصل.

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) القراءة الأولى بكسر النون والعين، وهي المُثبتة في النصّ المصحفيّ، والثانية بفتح النون وكسر العين، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش.

انظر: البحر المحيط ٢/ ٣٢٤؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٣٤؛ والكشاف ١/ ١٦٣؛ وتفسير الرازي ٢/ ٣٥٠؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٣٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٢١٠.

(٣) الرعد: ٢٤.

وانظر: البحر المحيط ٥/ ٣٨٧؛ والكشاف ٢/ ٣٥٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ٢١٦.

خُسْرٍ﴾[1]، ولا يصح أن يقال: «نِعْم كل الرجل زيد»، وكيف يكون زيد كل الرجال؟ فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة، كما تقول: «أنت الرجل كل الرجل».

قلت: امتناع التصريح في مثل هذا بنحو: «نِعْم الرجل»، يجد من نفسه أنه لا يَقصِد ذلك المعنى. وأيضًا، فإنه لا يُقصَد معنى المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بلفظ «كل»، فلا يقال: «أنت الرجل» بمعنى: أنت كل الرجل، بل معنى «أنت الرجل»، إذا قصدت المدح: أنَّ مَن سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجل.

وليست اللام في «نِعْم الرجل» للإشارة إلى ما في الذهن، كما قال المصنف، لِمَا بَيَّنَّا في باب المعرفة.

ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما، وهي إنما تلحق الفِعل، وأربعة أحرف. إحداها: «لات»، مع أن بعض الكوفيين يقول هي التاء التي تزاد في أول «حين» و «الآن»، قال [من الخفيف]:

٧٤٣ ـ نَوِّلي قَبْلَ نأيِ دارِي جُمانا وصِلِينا كما زَعَمْتِ تَلانَا

---

(١) العصر: ٢.

٧٤٣ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٧٤ (تلن)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٣٥؛ والجنى الداني ص ٤٨٧؛ ورصف المباني ص ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٦٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣ (أين)، ١٣٤ (حين)؛ والممتع في التصريف ١/ ٢٧٣.

اللغة: نوّلي: امنحي وصِلي. النأي: البعد والفراق. جمانا: ترخيم لاسم «جمانة». صلينا: امنحينا الوداد. تلانا: في هذا الوقت.

المعنى: يطلب من «جمانة» أن تمنحه ودادها قبل يوم فراقهما، وأن تديم ودادها ومحبّتها الآن كما قالت له ذات يوم.

الإعراب: **«نوّلي»**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«قبل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «نوّلي». **«نأي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«داري»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **«جمانا»**: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محلّ نصب. **«وصلينا»**: الواو: حرف عطف، «صلينا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، و «ما»: مصدرية. **«زعمت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«تلانا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «زعمت». والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

جملة «نوّلي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «صلينا»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «تلانا» حيث أضاف «التاء» إلى «الآن» وهو مما سمع عن العرب.

وقال [من الكامل]:

العاطِفونَ تَحِين مَا مِنْ عاطفٍ والمطعمون زَمان مَا مِنْ مطعمِ[١]

كما مرَّ في قسم الأسماء. والثانية والثالثة: اللتان تلحقان «ثُمَّ»، و «رُبَّ»، والأكثر أنهما لا تلحقهما إلاّ إذا وليهما المؤنث، إيذانًا به من أول الأمر، وذلك إذا عطفت بـ «ثُمَّ» قصة على قصّة، قال [من الكامل]:

...فمضيت ثمتَ قلت: لا يعنيني[٢]

ولا تقول: «جاءني زيد ثمت عمرو»، وقد جوَّزه ابن الأنباري، ولا أدري ما صحته؛ وقال [من السريع]:

٧٤٤ ـ ماوِيَّ، يا ربَّتما غارَة شَعْواءَ كاللذْعَةِ بالمِيسمِ

وقد جاء [من الرجز]:

يا صاحبا، رُبَّتَ إنْسان حَسَنْ يَسْأَلُ عَنْكَ اليومَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ[٣]

ويجوز أن يكون أراد بالإنسان مؤنَّثًا. والرابعة: التي تلحق «لعلَّ»، نحو: «لعلَّت هند قائمة».

* * *

ودليل فعليّتهما[٤] أيضًا، ما حكاه الكسائي من نحو: «نِعْما رجلين»،

---

(١) تقدّم بالرقم ٢٧٢. (٢) تقدّم بالرقم ٥٦.

٧٤٤ ـ **التخريج**: البيت لضمرة بن ضمرة في الأزهية ص ٢٦٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ والإنصاف ١/ ١٠٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٩، ١١/ ١٩٦؛ ولسان العرب ١/ ٤٠٩ (ربب)، ١٣/ ٥٥٤ (هيه)، ١٤/ ٤٣٥ (شعا)، ١٥/ ٣٠٠ (موا)، ٤٧٣ (ما)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: الشعواء: المتفرّقة. الميسم: ما يوسم به الدواب.

المعنى: لعل حربًا سريعةً تذلّ من تصيبه، وتغدو عارًا عليه طوال العمر.

الإعراب: **«ماويّ»**: منادى مرخّم، أصله «يا ماويّة». **«يا»**: حرف تنبيه. **«ربّتما»**: حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما»: زائدة غير كافة. **«غارة»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. **«شعواء»**: نعت «غارة» مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف على وزن «فعلاء». **«كاللذعة»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر لـ «غارة». **«بالميسم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «لذعة».

جملة النداء «ماويّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا ربّتما غارة...»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ربتما غارةٍ» حيث دخلت «التاء» على ربّ للإشارة إلى تأنيث «غارة».

(٣) تقدم بالرقم ٥٣٦.

(٤) أي: فعليّة «نِعْم» و «بئس».

و «نعْموا رجالاً» والضمائر المرفوعة البارزة من خواص الأفعال، وأيضًا جواز استعمال جميع باب «فَعُل» مع فعليَّته، استعمال «نِعْم» و «بئس»، يقوِّي فعليتهما أيضًا.

ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونهما فعلين مستقلَّين بفاعليهما كلامًا، صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها، كما في قوله [من البسيط]:

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ يَمْسَحُها ركبانُ مكَّةَ بينَ الغَيلِ فالسَّنَدِ[١]

و «جرد قطيفة»، فصار معنى «نِعْم الرجل»: رجل في غاية الجودة، فكأنه كان أصل «نعم الرجل»: رجل نِعم، أي: جيِّد؛ فصارا معًا[٢] جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة؛ ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى: ﴿**سواءٌ عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾[٣]، و «ظننت زيدًا قائمًا»، على ما مرَّ في باب «ظننت»، ونحو: «كان زيد منطلقًا»[٤]، ونحو: ﴿**يومَ يجمعُ الله الرسل**﴾[٥]، فإن الجُمل في هذه الصُّور، منسلخة عن معنى الجمليَّة بدليل كون مضمون الأولى مبتدأ، على ما قيل، وكون مضمون الثانية مفعولاً، ومضمون الثالثة فاعلاً، ومضمون الرابعة مضافًا إليه.

ومَبنى كلامهم أن الجمل إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت عَلَمًا، فهي محكية مطلقًا، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مرَّ في باب «علمت». قال تعالى: ﴿**ثمَّ بدا لهم من بعد ما رَأوا الآيات ليَسجُنُنَّه**﴾[٦]، أي: بدا لهم سَجنهم إياه؛ وإن كانت اسميه، أُعرِب الجزآن بما استحقه مضمونهما: فنصب الجزآن[٧]، إن كان مفعولاً، نحو: «علمت زيدًا قائمًا»، وأُعرِب الجزء الأول بإعراب الفاعل، والجزء الثاني بإعراب المفعول إن كان المضمون فاعلاً كما في باب «كان»، إذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورَتَين بعد «علمت»، إذ لا يرفع فِعل واحد اسمين بلا إتباع، ولم يجز أيضًا حكايتهما، إذ الفعل لا بدَّ له من مرفوع به.

وحُكي الجزآن، إن كان المضمون مضافًا إليه، إذ لم يمكن جرُّ اسم واحد

---

(١) تقدّم بالرقم ٣٣٧.

(٢) يعني «نِعْمَ» والمرفوع بعدها.

(٣) البقرة: ٦.

(٤) زيادة في بعض النسخ يقتضيها سياق كلامه فيما بعد.

(٥) المائدة: ١٠٩.

(٦) يوسف: ٣٥.

(٧) هنا يُفصِّل الرضيّ قوله: «أُعرب الجزآن».

إلاّ اسمًا واحدًا من دون إتباع، ولو اقْتُصِر على جرّ أولهما، لم يكن لثانيهما إعراب مناسب، كما كان نصب الثاني مناسبًا للرفع تشبيهًا بالمفعول.

وأمّا الجمل التي هي خبر المبتدأ أو ما أصله المبتدأ، كخبر «كان»، وثاني مفعولَي «ظننت»، والحال، والصفة، فليست بتقدير المفرد، ولا دليل في كونها ذات محلّ من الإعراب على كونها بتقدير المفرد كما مرَّ.

ولنرجع إلى المقصود، فنقول:

لما صار: «نِعْم الرجل» بمعنى المفرد، وجب حكايتها لكونها فعلية، كما في: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم﴾[1]، لكن ليس كونها بمعنى المفرد، كما في سائر الجمل المذكورة، أعني: بتقدير مضمونها، بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفًا بالفعل المتقدم، كما ذكرنا.

وكان الأصل تنكير فاعل «نِعْم» و «بئْس»، لأنه من حيث المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص، كما يجيء، فكان القياس أن يقال: «نِعْم رجل زيد»، و «نِعْم رجلان الزيدان»، و «نِعْم رجال الزيدون»، إذ معنى «نِعْم الرجل زيد»: زيد رجل جيِّد؛ لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرَّفًا باللام تعريفًا لفظيًا، كما في: «اشترِ اللحم»، أو ضميرًا مفسَّرًا بما بعده، وهو، أيضًا، منكر في المعنى، كما مرَّ في باب المعرفة؛ لداعٍ لهم إلى ذلك، وهو أنهم غلَّبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر، ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وَقْع. فأوْرَدُوا الفاعل في صورة المعرفة، وإن كان نكرة في الحقيقة، ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغًا على وجه لا ينكر، لأن مدح شخص منكور من الأشخاص أو ذمَّه، لا فائدة فيه، فبنَوْا أمر المدح والذم من أول الأمر، على وجه يصح في الظاهر، والجملة الفعلية، كما ذكرنا في تقدير مفرد، وهو الفاعل الموصوف بالفعل، وذلك لأنه سُلب من الفعل معنى الزمان والحدوث، فصار معنى «نِعْم»: جَيِّد، فكأنَّه صِفة مشبهة، ومُجوِّز ذلك كونُ جميع الأفعال في المعنى صفات لفاعليها، فصار «نعم الرجل» كـ «جرد قطيفة»[2].

ولا يقال: إنّ ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب، فإن الأصول تدعو إليه، وذلك لأنه تقرر بالدليل أن المخصوص مرتفع بالابتداء، ما بعده خبره، لا خبر مبتدأ مقدر، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر، لم تدخل نواسخ الابتداء عليه مقدمًا

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) أي من باب إضافة الصفة إلى الموصوف.

على فعل المدح أو الذم، ومؤخّرًا عنه، نحو: «كنت نِعْم الرجل»؛ و [من الطويل]:

٧٤٥ - يمينًا لنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُما   على كلِّ حالٍ من سحيلٍ ومبرمِ

فإذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره، فلو كان الخبر باقيًا على جُملِيَّته، لوجب أن يكون فيها عائد إليه.

والاعتذار بكون ذي اللام جنسًا مستغرقًا(١)، وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد، قد ذكرنا ما عليه(٢). ولو كان كذا، لم يبق مع الضمير المبهم المفسَّر بالنكرة استغراق، لأنَّ استغراق المضمر للجنس غير معهود، والنكرة المفسِّرة، أيضًا بعيدة من الاستغراق، لكونها في حَيِّز الإيجاب.

والاعتذار بكون ذي اللام قائمًا مقام الضمير، على ما قاله المصنف، لا يتمّ، إذ لو كان في مقام الضمير، لكان الضمير إذا قام مقامه راجعًا إلى المبتدأ، غير محتاج إلى التمييز في نحو: «زيد نعم رجلاً»، وكذا في نحو: «نِعْم رجلاً زيد»، أيضًا، لأن الضمير فيه(٣)، إذن، كما في قولك: «أبوه قائم زيد».

---

٧٤٥ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٤؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٢١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦، ٩/ ٣٨٧؛ والدرر ٤/ ٢٢٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٠.

اللغة: السَّحيل: الخيط الذي لم يحكم فتله، والمُبْرم: الخيط الذي أحكم فتله.

المعنى: يقسم زهير أن الحارث بن عوف، وهرم بن سنان أفضل رجلين وجدا على هذه البسيطة، سواء أكان الأمر أمر شدة، أو أمر رخاء.

الإعراب: «**يمينًا**»: مفعول مطلق للفعل «أقسمت» المذكور في بيت سابق. «**لنعم**»: اللام رابطة لجواب القسم، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «**السيدان**»: فاعل للفعل «نعم» مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**وجدتما**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «تما»: نائب فاعل محله الرفع. «**على كل**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «وجدتما». «**حالٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**من سحيل**»: جار ومجرور متعلقان بصفة من «حالٍ». «**ومبرمِ**»: الواو: حرف عطف، «مبرمِ»: معطوف على «سحيل» مجرور مثله بالكسرة.

جملة «لنعم السيدان وجدتما»: جواب قسم لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بالمدح، أو الذم سواء أتقدم المخصوص أو تأخر كالذي في هذا البيت، فأصله «لنعم السيدان أنتما»، فدخل عليه الناسخ، فَصَار «وجدتما».

(١) أي: شاملاً لكلّ أفراد الجنس.

(٢) ذكر ذلك في روابط الخبر بالمبتدأ في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

(٣) أي: في «نعم رجلاً زيد».

وليس إذن اعتذارُ الأندلسي، بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون إذن كالضمير الراجع: بشيء[١]، إذ لا يجوز: «زيد ضرب رجلٌ»، مع أن «رجل» يطابقُ كل فرد، وإن لم يكن فيه لام يشار بها إلى ما في الذهن على زعمهم، وقد مرَّ في باب المعرفة أن التعريف الذهنيّ لا معنى له؛ فلم يبق إذن بعد بطلان الوجوه، إلاّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور، حتى لا يُحتاج إلى الضمير.

ويؤيِّد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر، على «نِعْم» و «بِئْس» مطردًا، كقول الأعرابي لما بُشِّر بمولودة، وقيل له: «نِعْمَ المولودة»: «والله ما هي بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرُّها سرقة»؛ وقولهم: «نِعْم السَّير على بئس العَير»، و «ليس زيد بنعم الصاحب»، وغير ذلك؛ وليس ذلك[٢] على الحكاية وحذف القول، كما قال بعضهم، كقوله [من الرجز]:

٧٤٦ ـ واللَّهِ ما ليلي بنامَ صاحِبُهْ ولا مخالط الليانِ جانِبُهْ

---

(١) قوله: «بشيء» خبر «ليس».

(٢) أي: الأمثلة التي دخل فيها حرف الجرّ على «نِعْمَ»، و «بِئْسَ».

٧٤٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٢/٤١٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٩٩، ١٠٠؛ والإنصاف ١/١١٢؛ وخزانة الأدب ٩/٣٨٨، ٣٨٩؛ والخصائص ٢/٣٦٦؛ والدرر ١/٧٦، ٦/٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/٣٧١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤٩؛ وشرح المفصل ٣/٦٢؛ ولسان العرب ١٢/٥٩٥ (نوم)؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣؛ وهمع الهوامع ١/٦، ٢/١٢٠.

اللغة: المخالط: المعاشر. الليان: ضدّ الخشونة.

المعنى: يقسم بأنّه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللّين أيضًا.

الإعراب: **«والله»**: الواو: واو القسم حرف جرّ، **«الله»**: اسم الجلالة، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف تقديره «أقسم». **«ما»**: حرف نفي. **«ليلي»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المتمدّرة على ما قبل الياء لانشغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. وقد تكون «ليلي» اسم «ما» العاملة عمل «ليس» ـ على رأي الحجازيين ـ مرفوعًا. **«بنام»**: الباء: حرف جرّ زائد، مجروره محذوف تقديره: ما ليلي بليل مقول فيه: «نام صاحبه». **«نام»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة الظاهرة. **«صاحبه»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **«مخالط»**: معطوف على «ليلي» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وقد تكون نعتًا لـ «ليل» المحذوف تبعًا للفظه، وهو مضاف. **«الليان»**: مضاف، إليه مجرور بالكسرة. **«جانبه»**: فاعل «مخالط» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما ليلي بليل»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «نام صاحبه»: في محلّ رفع أو نصب صفة «ليل» المحذوف، وقيل: في محل نصب مقول القول المحذوف تقديره: «والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه». =

أي: بمقول فيه ذلك؛ لأن ذلك في «نِعْم» و «بِئْس» مطرد كثير، بخلاف: «بنام صاحبه».

وحكى قطرب: «نَعِيم الرجل زيد»، على وزن «شديد» و «كريم»، فهذه الحكاية إن صحَّت، تؤكِّد كَون «نِعم» كالصفة المشبهة، فيُحمل ما جاء مطردًا من نحو: «يا نِعْم المولى»، و «يا نِعْم النصير»؛ و «يا بِئْس الرجل» على أنه منادى؛ وأيضًا يجوز دخول لام الابتداء، ولام القسم عليهما، نحو: «إنّ زيدًا لنعم الرجل»، و «والله لنعم الرجل أنت»، مع أنهما لا تدخلان الماضي بدون «قد».

وهذه الأشياء هي التي غرَّت الفرَّاء حتى ظنّ أنهما في الأصل اسمان، ولو كانا كذلك، لم يكن لرفع ما بعدهما وجه، إلا بتكلّف.

ولأجل كون الجملة بمنزلة المفرد، لم يتوسط بين جزأيها، لا ظرف ولا غيره، فلا يقال: «نِعْم اليوم الرجل».

فإذا تقرر ذلك، قلنا في «نِعْم الرجل زيد»: إنّ «زيد» مبتدأ، و «نعم الرجل» خبره، أي: زيد رجل جيِّد، ولم يُحتج إلى الضمير العائد إلى المبتدأ، لأن الخبر في تقدير المفرد.

والأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل، ليحصل التفسير بعد الإبهام، كما مرَّ، فيدخله عوامل الابتداء مؤخَّرًا، نحو: «نِعْم الرجل كنت»، وقوله [من الطويل]:

يمينًا لنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجدْتما ... على كلِّ حالٍ مِنْ سحيلٍ ومبرمِ[1]

وقد يتقدم المخصوص على «نِعْم» و «بِئْس»، نحو: «زيد نِعْم الرجل»، وهو قليل، ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زائدة كما رأيت، أو مضمرًا مفسَّرًا بما بعده، كقول الأخطل [من الوافر]:

٧٤٧ - أبو موسى، فجدُّك نِعم جَدًّا ... وشيخُ الحيِّ خالُكَ، نِعْمَ خالا

= الشاهد فيه: أنّ حرف الجر داخل على محذوف، والتقدير: بمقول فيه: «نام صاحبه»، فحذف القول وبقي المحكي به. وقيل إنّه من باب حذف الموصوف غير القول، والتقدير: «بليل نام صاحبه فيه»، فالجرّ دخل في الحقيقة على الموصوف المقدّر لا على الصفة.

(١) تقدّم بالرقم ٧٤٥.

٧٤٧ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٩٠، ٣٩٢. ويروى: «فحسبك» مكان «فجدك».

اللغة: أبو موسى: هو أبو موسى الأشعري.

المعنى: يمدح ذو الرمة بلال بن أبي بردة بشرف النسبين: نَسَبِ الأم، ونَسَبِ الأب. =

وإنما لزم كون الفاعل مبهمًا مع تقدّم المبتدأ، لأن تقدّمه كالنادر، بالنسبة إلى تأخره.

ويدخله، مقدمًا، نواسخ المبتدأ، نحو: «كنت نِعْم الرجل»، و «ظننتُكَ نِعْم الرجل»؛ والضمير في: «جدّك نعم جَدًّا» لا يرجع إلى المبتدأ، وإلاّ لم يحتج إلى تفسير، بل هو ضمير قبل الذكر مفسَّر بما بعده؛ فالذي رُوي، وإن كان كالشاذ لقلته في نحو: «مررت بقوم نِعْمَ بهم قومًا»، و «نعْموا قومًا»، ليس الضميران، أي: هم، والواو، براجعين إلى الموصوف، وإلاّ، لم يفسَّرا.

* * *

قوله: «مضمرًا مميَّزًا بنكرة منصوبة». اعلم أن الضمير المبهم في «نِعْم» و «بِئْس»، على الأظهر الأغلب، لا يُثنَّى ولا يجمع، ولا يؤنَّث، اتفاقًا بين أهل المِصرَين، لعلتين: إحداهما: عدم تصرف «نِعْم» و «بِئْس»، فلم يقولوا: «نِعْما رجلين»، و «نِعْموا رجالاً»، و «نعْمت امرأةً»، لأن ذلك نوع تصرف، ولهذا أجازوا: «نِعْمَ المرأة هند»، و «بِئْس المرأة دعد»، كما أجازوا «نعمت المرأة»، لكن إلحاق تاء التأنيث أهون من إلحاق علامتي التثنية والجمع، لأنها تلحق بعض الحروف، أيضًا، كـ «لات»، و «ثمّت»، و «رُبّت»، و «لعلّت»، فلذلك اطرد: «نعمت المرأة»، ولم يطرد: «نعْما رجلين»، و «نعموا رجالاً». والعلة الثانية: أن الضمير المفرد المذكر، أشدُّ إبهامًا من غيره، لأنك لا تستفيد منه، إذا لم يتقدّمه ما يعود عليه، إلا معنى «شيء»، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث،

= **الإعراب**: «**أبو**»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «**موسى**»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «**فجدّك**»: الفاء: زائدة، «جدّك»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محله الجر، والخبر محذوف. «**نعم**»: فعل ماضٍ لإنشاء المدح مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو. «**جَدًّا**»: تمييز لفاعل «نعم». «**وشيخ**»: الواو: حرف عطف، «شيخ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**الحيّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**خالُك**»: بدل من «شيخ الحيِّ» مرفوع مثله بالضمة. «**نعم**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو، مفسَّر بالتمييز «خالاً».

جملة «أبو موسى نعم جدًّا»: تفسير لـ «مكارم» في بيت سابق لا محل لها. وجملة «نعم جدًّا»: خبر للمبتدأ «أبو موسى». وجملة «فجدك...»: اعتراضية اعترضت بين المبتدأ «أبو موسى» والخبر «نعم جدًّا». وجملة «شيخ الحي خالك نعم خالاً»: معطوفة على جملة «أبو موسى نعم جدًّا». وجملة «نعم خالاً»: خبر للمبتدأ «شيخ الحي» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: أنّه قد يكون فاعل «نعم» ضميرًا مُفَسَّرًا بنكرة مع تقدُّم المخصوص بالمدح، كما في البيت. فـ «أبو موسى» هو المخصوص، وفاعل «نعم» ضمير فَسَّره بقوله: «جدًّا»، وكذلك المصراع الثاني، فقوله «شيخ الحي» هو المخصوص، وفاعل «نعم» ضمير مُفَسَّر بقوله: «خالاً».

ولو ثنيته وجمعته وأنثته، لتخصص، بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث. والقصد بهذا الضمير الإبهام، فما كان أوغل فيه كان أولى.

وأمَّا تمييز هذا الضمير، فيُتَصرَّف فيه إفرادًا وتثنية وجمعًا وتأنيثًا، نحو: «نِعْم رجلاً، أو رجلين، أو رجالاً، أو امرأة، أو امرأتين، أو نسوة»، اتفاقًا منهم، أيضًا.

وأمَّا الضمير في: «رُبَّه رجلاً»، فالبصريون يلتزمون إفراده للعلة الثانية المذكورة، والكوفيون يجعلونه مطابقًا لما يُقصَد، فيثنّونه، ويجمعونه، ويؤنّثونه، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لأنه مثل قوله: «ويلمِّها رَوحة»[١]، و «يا لها قصة»، و «يا لك من ليل»[٢]، وقد تُصرِّف في الضمير، كما رأيت.

وأمَّا تمييز هذا الضمير، فذهب الجزولي، وتبعه من شرح كلامَه إلى لزوم إفراده، والظاهر أنه وَهْم منهم، بل تجب مطابقته لما قصد، عند أهل المِصرَين، أمَّا عند أهل الكوفة فظاهر، لأنهم يطابِقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ وأما عند أهل البصرة فلأنهم لو التزموا إفرادَه كما التزموا إفراد الضمير، لجاء اللبس، إذا قُصِد المثنى والمجموع، وقد صرَّح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قُصِد، وهو الحق.

ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه، لشدّة احتياجه إليه، إلا بالظرف، قال الله تعالى: ﴿**بئس للظالمين بَدَلا**﴾[٣]، وإذا لم يُفصل في نحو: «عشرون رجلاً»، بين المبهم وتمييزه، إلا في الضرورة، فما ظنك بمثل هذا الضمير؟

وقد جاء شاذًا بغير الظرف، نحو: «نعْم زيد رجلاً»؛ وأمَّا الفصل بين «ذا» في: «حبَّذا»، وتمييزه، فلجواز استغنائه عنه، فلذا قيل: «حَبَّذا رجلاً زيد»، و «حَبَّذا زيد رجلاً».

ولا يجوز أن يُجاء لهذا الضمير بالتوابع، كالبدل والتأكيد والعطف، لأنه من

---

(١) من قول ذي الرمّة [من البسيط]:

ويلمِّها روحَة والريحُ، مُعْصِفَةٌ ... والغيثُ مُرْتجزٌ والليلُ مُرْتقبُ

وقد تقدّم بالرقم ٢٠٢.

(٢) من قول امرىء القيس [من الطويل]:

فيا لك مِن ليلٍ كَأَنَّ نُجومَهُ ... بِكُلِّ مغار الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذبلِ

وقد تقدّم بالرقم ٢٠١.

(٣) الكهف: ٥٠.

شدة الإبهام كالمعدوم، والاعتبار بتمييزه، وهو المفيد للمقصود، ويلزم هذا الضمير، غالبًا، أن يُميز.

وقيل في قوله تعالى: ﴿بئس مَثَل القوم الذين﴾[1]: إن التمييز محذوف، أي: بئس مثلاً مثلُ القوم؛ والأولى حذف المضاف من «الذين» على أنه المخصوص، أي: بئس مثل القوم: مثل الذين؛ أو حذف المخصوص، أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، كما يجيء.

وقد يجيء عند المبرّد، وأبي علي، بعد الفاعل الظاهر تمييز للتأكيد، قال [من الوافر]:

٧٤٨ ـ تزوَّدْ مِثْل زادِ أبيك فينا فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا

وقال تعالى: ﴿ذَرْعُها سبعون ذِراعًا﴾[2] أي: ذراعها، إذ المصدر لا يخبر عنه بأنه سبعون ذراعًا، وهذا كمجيء الحال في: «قُمْ قائمًا»، و «تعالَ جائيًا» للتأكيد.

ومنع سيبويه ذلك، لأن وضع التمييز لرفع الإبهام. وتأوّل البيت بـ «تزوَّدْ مثل زاد أبيك زادًا»، على أن «مثل» حال من مفعول «تزوّد»، وهو «زادًا»، وقوله

---

(١) الجمعة: ٥.

٧٤٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤، ٣٩٩؛ والخصائص ١/ ٨٣، ٣٩٦؛ والدرر ٥/ ٢١٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٧؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٢؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زود)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢؛ ومغني اللبيب ص ٤٦٢؛ والمقتضب ٢/ ١٥٠.

المعنى: يخاطب الشاعر ممدوحه ويدعوه للسير على خطى أبيه في الجود والعطاء اللذين عرف بهما.

الإعراب: **«تزوّد»**: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«مثل»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف. **«زاد»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«أبيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فينا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تزوّد». **«فنعم»**: الفاء: استئنافية، «نعم»: فعل ماض جامد لإنشاء المدح. **«الزاد»**: فاعل مرفوع. **«زاد»**: مبتدأ مؤخّر، وهو مضاف. **«أبيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«زادًا»**: تمييز منصوب.

جملة «تزوّد»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نعم الزاد...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محل رفع خبر للمبتدأ «زاد»، وتكون بذلك جملة «زاد أبيك نعم»: استئنافية.

الشاهد فيه قوله: «فنعم الزاد زادًا» حيث جميع بين الفاعل «الزاد» والتمييز «زادًا» للتوكيد، وهذا غير جائز عند البصريين.

(٢) الحاقة: ٣٢.

تعالى: ﴿**ذَرْعُها**﴾[(١)]، مصدر بمعنى المفعول، أي: مذروعها، أي: طولها سبعون ذراعًا.

* * *

قوله: «أو بـ «ما»، مثل ﴿**فنِعِمَّا هي**﴾[(٢)]؛ اختلف في «ما» هذه، فقيل: كافَّة هيَّأت «نِعْم» و «وبِئْس»، للدخول على الجمل، كما قيل في: «قلَّما»، و «طالما».

ويمكن أن يقال: إنما جاز أن يُكَفَّ «نِعْم» و «بِئْس» عن فعليتهما، لعدم تصرفهما، ومشابهتهما للحرف، إلاَّ أنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ في نحو: ﴿**فنعمَّا هي**﴾، وقال الفرّاء، وأبو علي: هي موصولة بمعنى «الذي»، فاعل «نِعْم» و «بئْس»، والجملة بعدها صلتها، ففي قوله تعالى: ﴿**بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا**﴾[(٣)]: «ما» فاعل و «أن يكفروا» مخصوص؛ وفي قوله تعالى: ﴿**إنَّ الله نِعمَّا يَعِظُكم به**﴾[(٤)] المخصوص محذوف.

ويُضعفه قلة وقوع «الذي» مصرَّحًا به، فاعلاً لِـ «نِعْمَ» و «بئْس» ولزوم حذف الصلة بأجمعها في: ﴿**فنعمّا هي**﴾[(٥)]، لأن «هي» مخصوص، أي: نعم الذي فعله الصدقات، وكذلك قولهم: «دقَقْته دَقًّا نِعِمَّا».

وقال سيبويه[(٦)]، والكسائي: «ما» معرفة تامة بمعنى «الشيء»، فمعنى: «فنعمّا هي»: نِعْم الشيء هي، فـ «ما» هو الفاعل، لكونه بمعنى ذي اللام، و «هي» مخصوص. ويضعفه عدم مجيء «ما» بمعنى المعرفة التامة، أي: بمعنى «الشيء» في غير هذا الموضع، إلاَّ ما حكى سيبويه[(٧)] أنه يقال: «إني ممَّا أفعل ذلك»، أي: من الأمر والشأن أن أفعل ذلك، قال: وإن شئت قلت: «إني مما أفعل»، بمعنى: ربَّما أفعل، كما يجيء في الحروف.

بَلى، يجيء «ما» بمعنى «شيء»، إمَّا موصوفة، نحو: ﴿**هذا ما لَديَّ عَتِيد**﴾[(٨)]، أو غير موصوفة كما مرَّ في الموصولات. وأيضًا، يلزم حذف الموصوف، أي المخصوص، وإقامة جملة مقامَه، في نحو: ﴿**نعمَّا يَعِظُكم به**﴾[(٩)]، و ﴿**ولَبِئْسَ ما شَروا به أنفسهم**﴾[(١٠)]، وهو قليل، كما ذكرنا في باب النعت في قوله [من الوافر]:

---

(١) الحاقة: ٣٢.
(٢) البقرة: ٢٧١.
(٣) البقرة: ٩٠.
(٤) النساء: ٥٨.
(٥) البقرة: ٢٧١.
(٦) الكتاب ٣/ ١٥٦.
(٧) الكتاب ٣/ ١٥٦.
(٨) ق: ٢٣.
(٩) النساء: ٥٨.
(١٠) البقرة: ١٠٢.

أنـا ابـنُ جَـلاَ، وطـلاّعُ الـثـنـايـا مَـتـى أَضَـعِ الـعـمـامَـةَ تَـعْـرِفـونـي[١]

فيكون التقدير: نِعْم الشيء شيء يعظكم به، وبئس الشيء شيء شَرَوا به أنفسهم، مع أنه قد جاء صريحًا في قوله [من الكامل]:

٧٤٩ ـ نِعْمَ الفتى فَجَعَتْ به إخْوانَه يـومَ الـبـقـيـع حـوادثُ الأَيـام

أي: فتًى فَجَعت؛ ويجوز أن يكون «تخرج»، في قوله تعالى: ﴿**كَبُرَتْ كلمةً تَخرج**﴾[٢]، صفة مخصوص محذوف، وأن يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف، أي: قولهم. وفي قوله تعالى: ﴿**بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا**﴾[٣] يجوز أن يكون على هذا القول، أي كون «ما» بمعنى «الشيء»، وقوله: ﴿**اشتروا به أنفسهم**﴾، جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم، بيانًا لاستحقاقه الذم، وأن يكون صفة مذموم محذوف، فقوله: ﴿**أن يكفروا**﴾ بدل من ذلك المذموم، أو خبر مبتدأ محذوف، والجملة بيان للمذموم.

قال الزمخشري والفارسي في أحد قوليه: «ما» نكرة مميِّزة منصوبة المحل، إما موصوفة بالجملة، والمخصوص إما محذوف، كما في قوله: ﴿**نِعمَّا يَعظُكم به**﴾[٤]، أو مذكور، كما في قوله تعالى: ﴿**بئسما اشتروا به أنفسهم أن**

(١) تقدّم بالرقم ٣٨.

٧٤٩ ـ التخريج: البيت لابن هرمة في العقد الفريد ٢/ ٣١٥؛ ولمحمد بن بشير الخارجي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٨؛ ومعجم الشعراء ص ٤١٢؛ ولمحمد بن بشير أو لأبي البلهاء عمير ابن عامر في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٤؛ ولمحمد بن بشير أو لابن هرمة في ملحق ديوان ابن هرمة ص ٢٤١؛ ولابن هرمة، أو لمحمد بن بشير، أو لعمير بن عامر في خزانة الأدب ٩/ ٤٠٢.

اللغة: فَجَعَتْ به إخوانَه حوادثُ الأيام: جعلته مصيبتهم.

المعنى: أكرم به من فتًى هذا الذي اختطفته يد المنون من إخوانه يوم البقيع.

الإعراب: «**نعم**»: فعل ماضٍ جامد، لإنشاء المدح، مبني على الفتح. «**الفتى**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**فجعتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «فجعتْ». «**إخوانَه**»: مفعول به، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**يومَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «فجعتْ». «**البقيع**»: مضاف إليه. «**حَوَادث**»: فاعل «فجعت» مرفوع. «**الأيام**»: مضاف إليه مجرور.

جملة «نعم الفتى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فجعت حوادث الأيام به»: صفة لموصوف محذوف، والتقدير: «نعم الفتى فَتًى فجعتْ به» ومحل هذه الجملة الرفع لأن الموصوف مخصوص بالمدح إما مبتدأ، وإما خبر على خلاف النحاة في ذلك.

الشاهد فيه: أنَّ المخصوص بالمدح محذوف، وهو موصوف بجملةٍ أُقيمت مقامه، والتقدير كما لاحظنا: «نعم الفتى فتًى فَجَعَتْ به...».

(٢) الكهف: ٥. (٣) البقرة: ٩٠.

(٤) النساء: ٥٨.

يكفروا﴾[1]، أو نكرة غير موصوفة، كما في نحو: **﴿فنِعِمَّا هي﴾**[2]، وقولهم: «دققته دقًّا نِعِمّا».

ولا يؤكّد فاعل «نِعْم» الظاهر تأكيدًا معنويًا، لأنه[3] لا يكون إلا للمعارف، كما هو مذهب البصريين، وهذا المعرَّف باللام في معنى النكرة، كما بيَّنّا. ويجوز تأكيده لفظًا، نحو: «نِعْم الرجل الرجل زيد»، وقد يوصف، كقوله تعالى: **﴿بئس الرِّفدُ المرفود﴾**[4] وقال [من الكامل]:

٧٥٠ ـ نِعْمَ الفتى المرّيُّ أنْتَ إذا هُمُ ... شبُّوا لَدى الحجرات نارَ الموقِدِ

خلافًا لابن السرّاج. قال: لأن الصفة مخصِّصة، والمقصود العموم والإبهام، وقال: إن المرفود مذموم، والمريّ بدل من الفتى.

وليس بشيء، لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باقٍ، إذ المخصوص لا يعيَّن، فهو كقوله تعالى: **﴿ولَعبدٌ مؤمن﴾**[5].

ولا يمتنع عند أبي علي والمبرّد، وهو الحق، خلافًا لغيرهما، إسناد «نِعْم» و «بئس» إلى «الذي» الجنسية، وكذا «من» و «ما»؛ وأعني بالجنسية ما تكون

---

(١) البقرة: ٩٠.
(٢) البقرة: ٢٧١.
(٣) يريد: التوكيد المعنويّ.
(٤) هود: ٩٩.

٧٥٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير في ديوانه ص ٢٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٧٣.

اللغة: المريّ: نسبة إلى بني مرة. الحجرات: الغرف أو الجهات.

المعنى: نعم الكريم أنت، يا مطعم الجياع المجدبين القادمين من أصقاع الأرض، فأنت خير بني مرة على كرمها.

الإعراب: **«نعم»**: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة. **«الفتى»**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **«المري»**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **«أنت»**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لفعله متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «نِعْمَ». **«هم»**: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف من نوع الفعل الظاهر. **«شبّوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. **«لدى»**: ظرف مكان منصوب بالفتحة وهو مضاف، متعلق بالفعل «شبّوا». **«الحجرات»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«نار»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. **«الموقد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «نعم الفتى»: في محل رفع خبر مقدم. وجملة «هم» مع الفعل المحذوف: في محل جر بالإضافة. وجملة «شبّوا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «أنت نعم الفتى»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «نعم الفتى المري» فقد وصف فاعل الفعل «نعم».

(٥) البقرة: ٢٢١.

صلتها عامة؛ وفي نهج البلاغة[1]: «ولنعم دارُ من لم يرض بها دارًا».

قال [من البسيط]:

٧٥١ ـ فنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضاقَتْ مذاهِبُهُ ونِعْمَ مَن هو في سرٍّ وإعلانِ

وتقول: «نِعْمَ الذي هو عبد زيد»؛ وأمّا إن كانت صلتها مخصوصة، نحو: «نِعْمَ الذي كان اليومَ في الدار»، والإشارة إلى شخص معيَّن، فلا يجوز، إذ يلزم فاعلها الإبهام؛ وقد يَرِد فاعلهما منكَّرًا مفردًا، نحو: «نِعْم رجل زيد»، أو مضافًا إليه[2]، كقوله [من البسيط]:

٧٥٢ ـ فنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحبُ الركبِ عثمان بن عفّانا

وهو قليل.

---

(١) ص ٢٧٣.

٧٥١ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٩٨، ١٣٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤؛ والدرر ١/ ١٠٣، ٥/ ٢١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٠؛ ولسان العرب ١/ ٩١ (زكا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ٢/ ٨٦.

اللغة: مزكأ: ملجأ. الضيق: عدم السعة للمكان، والضر للمعنى. المذهب: المعتقد.

المعنى: كيف أخاف العيش، ولي ملجأ، وهو بشر بن مروان الأموي، ونعم من لجأت إليه.

الإعراب: **«فنِعْمَ»**: الفاء: حرف استئناف، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«مزكأ»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **«من»**: اسم موصول مبنيّ على السكون في محل جر بالإضافة. **«ضاقت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث. **«مذاهبه»**: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«ونعم»**: الواو: عاطفة، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح مبني على الفتحة الظاهرة. **«من»**: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني على السكونَ في محل رفع فاعل. **«هو»**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: من هو مثله. **«في سر»**: جار ومجرور متعلقان بـ«نعم». **«وإعلان»**: الواو: عاطفة، «إعلان»: اسم معطوف على «سر» مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «فنعم مزكأ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ضاقت»: صلة موصول لا محل لها. وجملة «نعم من»: معطوفة على جملة «نعم مزكأ من» لا محل لها. وجملة «من هو مثله»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «نعم من هو» حيث وقعت «مَن» الموصولية التي صلتها عامّة، فاعلاً لـ«نعم».

(٢) أي: مضافًا إلى منكَّر.

٧٥٢ ـ التخريج: البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ٥/ ٢١٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ١٧؛ وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان في خزانة الأدب ٩/ ٤١٥، ٤١٧؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣١؛ وليس في ديوان حسان؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٦٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٦.

الإعراب: **«فنعم»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«صاحب»**: =

وقد رُوي: «مَرَّ بقوم نِعم بهم قومًا»، والباء في الفاعل، لتشبيه «نِعْم» بفعل التعجب، وهو: «أَفعِلْ به»، وتضمينه معناه، فكأنه قيل: «أَنْعِمْ بهم قومًا»، وقد تدخل هذه الباء في المخصوص، كقوله عليه السلام: «نعِمَّا بالمال الصالح للرجل الصالح»[1]، أي: نعم شيئًا المال الصالح، لأن المخصوص هو في المعنى متعجب منه ههنا، وقد رُوِي: «مررت بقوم نعموا قومًا»، بإلحاق الضمير البارز، وهو قليل كما ذكرنا.

وقال أبو علي: إنه سمع «نِعْمَ عبدُ الله زيد»، و «بئس عبد الله أنا إن كان كذا»، وهو شاذ، إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعرَّف الجنسيّ؛ وينبغي أن يكون هذا على ما أجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال، كما مرَّ في باب الإضافة.

وقد رُوِي: «شهدت صفِّين، فبئست الصِّفُّون»؛ والأَولى أن يكون هذا، وإن كان أيضًا خلاف الأصل، مما تُرِك تمييز ضميره، أي: بئست بقعةً، فالصِّفون مخصوص، لا فاعل؛ ومثله قولهم: «فبها ونعمت»[2]، أي: فمرحبًا بهذه القضية، ونعمت هي؛ فالتمييز والمخصوص حُذفا معًا.

وقد يؤنث «نِعْم» و «بئس»، وإن كان فاعلهما مذكرًا لكون المخصوص مؤنثًا، نحو: «نعمتِ الإنسان هند»، قال ذو الرمة [من البسيط]:

٧٥٣ ـ أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْفَرَةٌ دعائمَ الزورِ نِعْمَتْ زورقُ البَلَدِ

= فاعل مرفوع، وهو مضاف. «قوم»: مضاف إليه مجرور. «لا»: نافية للجنس. «سلاح»: اسم «لا» مبني في محلّ نصب. «لهم»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». «وصاحب»: الواو: حرف عطف، و «صاحب»: معطوف على «صاحب» الأولى، مرفوع، وهو مضاف. «الركب»: مضاف إليه مجرور. «عثمان»: مبتدأ مؤخّر، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. «بن»: نعت «عثمان» مرفوع، وهو مضاف. «عفّان»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

جملة «نعم صاحب قوم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا سلاح لهم»: في محلّ جرّ نعت «قوم». وجملة «نعم صاحب الركب»: معطوفة على الجملة الأولى.

الشاهد فيه قوله: «نعم صاحب قوم» حيث ورد فاعل «نعم»، وهو قوله: «صاحب» نكرة مضافة إلى نكرة. وهذا من القليل.

(١) ورد الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٤/ ٢٠٢؛ ومشكاة المصابيح ٣٧٥٦؛ وغيرهما. انظر: موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ١٠/ ٨٢.

(٢) ورد في الحديث: «من توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل».
انظر: تفسير القرطبي ١٨/ ١٠٦؛ وحلية الأولياء ٦/ ٣٠٧؛ وإتحاف السادة المتقين ٣/ ٢٤٦؛ ومسند أحمد بن حنبل ٥/ ١٥، ١٦، ٢٢؛ وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٨/ ٢١٣.

٧٥٣ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٠، ٤٢٢؛ وشرح المفصل =

وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكرًا، لتأنيث المخصوص، كقوله تعالى: ﴿ساءتْ مُستقرًا﴾[١]، و ﴿حَسُنَتْ مُستقرًا﴾[٢].

* * *

قوله: «وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف».

قال ابن خروف: لا يجوز إلاّ أن يكون مبتدأ مقدم الخبر، لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه؛ وحكى الأندلسيّ مثله عن سيبويه، وهذا الذي نصرناه من قبل.

قوله: «وشرطه» أي: شرط المخصوص مطابقة الفاعل، يعني ينبغي أن يصح إطلاقه عليه؛ و ﴿بئس مَثَلُ القوم﴾[٣]، متأول بأحد وجهين: إمَّا على حذف المضاف، أي: بئس مثل القوم مثل الذين، أو على حذف المخصوص و «الذين» صفة «القوم»، أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم؛ أي: مثل المذكورين.

وشرط المخصوص، أيضًا، أن يختص، لأنه للتخصيص بعد الإبهام، فلا يجوز: «نِعْم الإنسان رجل»، إلاّ أن تصفه بما يرفع الجهالة.

ولا يمتنع اعتراض «نعم» بذيوله[٤] بين العامل ومعموله، لأنها كالجملة

= ٧/ ١٣٦؛ ولسان العرب ١٠/ ١٤٠ (زرق)، ١٢/ ٥٨٧ (نعم)؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٦٨.

اللغة: الحرة: الكريمة، وأراد بها الناقة. العَيْطَلُ: الطويلة العنق. الثبجاء الضخمة الثَّبَج، والثبج: هو ما بين الكاهل إلى الظهر. المجفَرة: العظيمة الجنب الواسعة الجوف. الزور: أعلى الصدر. البلد: الأرض والمفازة. الدعائم: الضلوع.

المعنى: يريد أنَّ راحلته ناقة هذه أوصافها.

الإعراب: **«أو حرة»**: «أو»: حرف عطف، «حَرَّة»: معطوف على الفاعل «غَوْج» في بيت سابق مرفوع مثله. **«عَيطل»**: صفة لـ «حرة» مرفوعة مثلها، وكذلك **«ثبجاء»**، و **«مجفرة»**. **«دعائم»**: مفعول به منصوب للصفة المشبهة. **«الزور»**: مضاف إليه. **«نعمت»**: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«زورق»**: فاعل لـ «نعم» مرفوع. **«البلدِ»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «نعمت زورق البلد»: استئنافية لا محل لها. والمخصوص بالمدح محذوف والتقدير: نعمت زورقُ البلد هذه الناقة، وفي إعراب المخصوص بالمدح وجوه منها أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي هذه الناقة، وهذه الجملة استئنافية لا محل لها، ومنها أنه مبتدأ مؤخر، وخبره جملة «نعمت زورق البلد»، وجملته على ذلك استئنافية لا محل لها، ومنها أنه بدل من «زورق البلد».

الشاهد فيه: أن «نعم» قد يؤنث لكون المخصوص بالمدح مؤنثًا، وإن كان الفاعل مذكرًا، فإنّه أنث «نعم» مع أنه مسند إلى مذكر، وهو «زورق البلد» لأنه يريد الناقة كما لاحظنا، فأنَّث على المعنى.

(١) الفرقان: ٦٦.
(٢) الفرقان: ٧٦.
(٣) الجمعة: ٥.
(٤) أي: مع ما يتبعه من فاعل ومخصوص.

الاعتراضية، نحو قولك: «أبصرت، ونعم الرجل هو، زيدًا»، ويجوز بالفاء، نحو: «فنِعم الرجل هو».

* * *

قوله: «وساء مثل بئس»، نحو: «ساء مثلاً القوم»، اعلم أنه يُلحَق بـ «نِعْمَ» و «بئس» كلُّ ما هو على «فعُل» بضم العين، بالأصالة، نحو: «ظَرُف الرجل زيد»، أو بالتحويل إلى الضم من «فَعَل» أو «فعِل»، نحو: «رَمُوت اليدُ يده»، و «قَضوُ الرجل زيد»، بشرط تضمينه معنى التعجب، ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء، وذلك لكونه بمعنى: «أفعِلْ به»، نحو: «ظَرُف زيد»، أي: أظرِفْ به. ويكثر، أيضًا، استغناؤه عن الألف واللام، كقوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أولئك رفيقًا﴾[1]، و «رفيقًا» تمييز لإبهام «أولئك»، وقيل: حال.

ونحوُ قوله [من الطويل]:

٧٥٤ - قَعَدْتُ لَهُ وصحبتي بين ضارج وبين العذيب بُعْدَ ما مُتأمَّلي

«ما» فيه زائدة، وكذا في قولهم: «شدَّ ما أنك ذاهب»، و «أنَّ» فاعل «شدَّ»؛ ويجوز أن تكون «ما» فيهما، كما في «نِعمَّا». و «متأملي» و «أنَّ»[2] مخصوصان.

---

(١) النساء: ٦٩.

٧٥٤ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٤، ٤٢٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٩، ولسان العرب ٣/ ٨٩ (بعد)، ١٢/ ٢١ (أكم)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٧٧.

اللغة: قعدتُ له: أي قعدت أنتظر ذلك البرق من أين يجيء. صحبتي: اسم جمع صاحب. ضارج والعذيبُ: مكانان. بُعْدَ ما متأملي، أي: ما أبْعَدَ ما تأمَّلْت.

المعنى: يريد أنه جلس وصحبه في هذين الموضعين ينظر إلى ذلك البرق فتعجب من بعد نظره، ومن بُعدما ينتظره.

الإعراب: **«قعدتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قعدت». **«وصَحبتي»**: الواو: للمعية، «صحبتي»: مفعول معه منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«بينَ»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «قعدت». **«ضارجٍ»**: مضاف إليه مجرور. **«وبين»**: الواو: حرف عطف، «بين»: معطوفة على «بين» السابقة. **«العذيب»**: مضاف إليه. **«بُعْدَ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«ما»**: قيل زائدة، وقيل اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ المقدّر، أي: «بعدَ السحاب الذي هو متأملي»: وعلى ذلك **«متأملي»**: مخصُوص بالمدح والتعجب، خبر لمبتدأ محذوف.

جملة «قَعَدْتُ له»: صفة لـ «برقًا» محلها النصب. وجملة «بُعْدَ ما متأمَّلي»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «بُعْدَ» للمدح والتعجب، وأصله «بَعُدَ» بفتح الباء وضم العين.

(٢) يريد: المصدر المؤوّل من «أنّ» وما بعدها.

ويُضمَر فاعل «فَعُل» المذكور كثيرًا، على وفق ما قبله، نحو: «جاءني الزيدان وكَرُما»، أي: ما أكرمهما! ولم يجز ذلك في «نِعْم» و «بئْس»، وذلك لعدم عراقته في المدح والذم، وكونه كفعل التعجب معنًى.

* * *

قوله: «ومنها حبَّذا، وفاعله ذا»، أصل «حَبَّ»: حَبُب، كـ «ظَرُفَ»، أي: صار حبيبًا، فأُدغم كغيره[1]، وأُلزم منع التصرف، لما ذكرنا في «نِعْم» و «بئس».

قوله: «ولا يتغيَّر»، يعني: لا يثنى «ذا» ولا يجمع ولا يؤنث، بل يقال: «حَبّذا الزيدان»، و «حبَّذا الزيدون»، و «حبذا هند». ولا يقال: «حبَّ ذان»، ولا «حبَّ أولاء»، ولا «حبَّ تا»؛ لأنه مبهم، كالضمير في «نِعْم» و «بِئْس»، فألزِم الإفراد مثله، وخُلِع منه الإشارة، لغرض الإبهام، فـ «حَبَّذا» بمعنى: حبَّ الشيء.

وعند المبرّد وابن السرّاج: أنَّ تركيب «حبَّ» مع «ذا» أزال فعلية «حبَّ»، لأن الاسم أقوى، فـ «حبّذا» مبتدأ والمخصوص خبره، أي: المحبوب زيد.

وقال بعضهم: بل التركيب أزال اسمية «ذا»، لأن الفعل هو المقدم، فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فـ «حبّذا» فعل والمخصوص فاعله.

وإذا دخل «لا» على «حبذا»، وافق «بئس» معنًى.

والأَولى أن يقال في إعراب مخصوص «حَبَّذا»: إنه كإعراب مخصوص «نِعْم»، إمَّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قوم هناك؛ لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص، ولا يُقدَّم على «حبّذا».

وقال بعضهم: المخصوص بعد «حَبّذا» عطف بيان لـِ «ذا»، وكان ينبغي أن يجوز ادِّعاء مثل ذلك في مخصوص «نِعْم» و «بِئْس»، إلاّ أنَّ دخول النواسخ يمنع من ذلك[2].

وقال الرَّبَعي: «ذا» زائدة، كما في «ماذا صنعت»؟ والمخصوص فاعل «حَبَّ».

وقد اشتق منه[3] فعل، نحو: «لا تحبذه»، كـ «حَوْلَق»، و «بَسْمَل»، ونحوهما.

* * *

---

(١) أي: ككلّ كلمة اجتمع فيها حرفان مثلان مستوفيان لشروط الإدغام.

(٢) أي: لأنّ النواسخ لا تدخل على التوابع.

(٣) أي: من حبّذا.

قوله: «وقد يقع قبل المخصوص أو بعده تمييز»، نحو: «حَبَّذا زيد رجلاً»، و «حَبّذا رجلاً زيد»، وإن كان مشتقًا، جاز أن يقع حالاً أيضًا، والعامل «حبَّ»، نحو: «حَبَّذا محمد رسولاً»، و «حَبّذا رسولاً محمد».

ولم يجز في «نِعْم» تأخير التمييز عن المخصوص اختيارًا، وجاز ههنا؛ لأن التمييز ههنا عن الظاهر، أي «ذا»، وهناك عن الضمير المستكن.

وأيضًا: التمييز لازم عن الضمير، جائز عن «ذا»؛ وإنما جاز ترك التمييز ههنا، تفضيلاً للظاهر على الضمير. وقيل: إنما لم يجز ترك التمييز في «نِعْم»، إذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع، نحو: «نِعْم السلطان»، بخلاف «حَبّذا»، فإنّ «ذا» فيه ظاهرٌ فاعليّته.

وربَّما حُذف المخصوص ههنا للقرينة كما حُذف في «نِعْم»، وقد يُفردُ «حبَّ» عن «ذا»، فيجوز، إذن، نقل ضمة عينها إلى فائها، كما يجوز حذفها، قال [من الطويل]:

٧٥٥ ـ فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنكمُ بمزاجها وَحُبَّ بـهـا مَـقْـتُـولـة حـيـنَ تُـقـتـلُ

بفتح الحاء وضمها، وكذا كلُّ ما هو على «فَعُل»، إذا كان المراد به المدح،

---

٧٥٥ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣؛ وإصلاح المنطق ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١؛ والدرر ٥/ ٢٢٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٥٥١ (قتل)، ١٥/ ٢٢٧ (كفى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٨٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٤٣، ٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢٩، ١٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٩.

اللغة: اقتلوها: أي امزجوها بالماء لتضعف حدّتها.

المعنى: يدعو الشاعر السقاة بأن يضعفوا حدّة الخمر بمزجها بالماء لتطيب ويعذب طعمها.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«اقتلوها»**: فعل أمر، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، والواو: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. **«عنكم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «اقتلوها». **«بمزاجها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «اقتلوها»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وحبّ»**: الواو: حرف عطف، «حب»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«بها»**: الباء: حرف جرّ زائد، و «ها»: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«مقتولة»**: حال منصوبة. **«حين»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «حبّ». **«تقتل»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: هي.

جملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «اقتلوها»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «حبّ»: معطوفة على سابقتها. وجملة «تقتل»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: أن «حُبَّ» فيه للمدح والتعجب، وأصله «حَبُبَ» بضم العين، نقلت حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها فصار «حُبَّ». ويجوز حذف الضمة فيصير «حَبَّ». والإدغام في الصورتين واجب.

أو التعجب، كقوله: «بعد ما مُتَأمَّلي»[(١)]؛ وأنشد الجوهري[(٢)] [من البسيط]:

٧٥٦ـ لا يَمنعُ الناسُ منِّي ما أردتُ ولا أعطيهُم ما أرادوا حُسْنَ ذا أَدَبا

ويُروى، أيضًا: «عُظْم البطنُ بطنك».

والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى، إلى المدح أو التعجب.

وقد يُجَرُّ فاعل «حبَّ» بالباء، مفردًا عن «ذا»، تشبيهًا بفاعل «أَفْعِل»، تعجبًا، كما قال: «وحُبَّ بها مقتولة»[(٣)].

تمّ قسم الأفعال والحمد لله رب العالمين.

* * *

---

(١) راجع الشاهد الرقم ٧٥٤.

(٢) الصحاح ص ٢٠٩٩ (حسن).

٧٥٦ ـ **التخريج**: البيت لسهم بن حنظلة في الأصمعيات ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٤؛ ولسان العرب ١٣/ ١١٥ (حسن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٢؛ وإصلاح المنطق ص ٣٥؛ وتذكرة النحاة ص ٥٩٩؛ والخصائص ٣/ ٤٠.

اللغة: حُسْنَ ذا أدبا: ما أحسن هذا الأدب.

المعنى: الشاعر ينكر على نفسه أن يعطيه الناس، ويمنعهم، ثم قال: ما أَحسنَ هذا الأدب على سبيل التهكم.

الإعراب: **«لا»**: نافية. **«يمنعُ»**: فعل مضارع مرفوع. **«الناس»**: فاعله مرفوع. **«مني»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يمنع». **«ما»**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«أردتُ»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«ولا»**: الواو: عاطفة، «لا»: نافية. **«أعطيهم»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، و «هم»: مفعول به محله النصب. **«ما»**: اسم موصول بمعنى «الذي» مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثانٍ. **«أرادوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. **«حُسْنَ»**: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب والمدح. **«ذا»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل. **«أدبا»**: تمييز منصوب.

جملة «يمنع الناس»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «أعطيهم». وجملة **«أردت»**: صلة الموصول الاسمي لا محل لها، وكذلك جملة «أرادوا». وجملة «حُسْنَ ذا أدبا»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «حُسْنَ» فعل للمدح والتعجب، ويجوز في مثله أن تنقل ضمة العين إلى الفاء كما فَعل الشاعر، وأن تحذف وتبقى الفاءُ على فتحها.

(٣) راجع الشاهد الرقم ٧٥٥.

الحــروف

الحرف

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

الحرف ما دل على معنى في غيره.

* * *

قال الرضيّ:

قد مضى شرحه في حدِّ الاسم[١].

٢ ـ احتياج الحرف إلى الاسم والفعل

قال ابن الحاجب:

ومِن ثمّ احتاج في جزئيّته إلى اسم وفعل.

* * *

قال الرضيّ:

أي: ومِن أجل أن معناه في غيره، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم، كالتنوين في: «زيدٌ قائمٌ»؛ أو فِعل، نحو: «قد» في: «قد قام زيد»، فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من أربع كلمات[٢].

وقد ذكرنا في أول الكتاب: أن الكلام أخصّ من الجملة، فالاسم يصحّ أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو: «قام زيد»؛ وأمّا الحرف، فلا بدّ في كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا، وقد يحتاج إلى الجملة، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط؛ وقد يحذف المحتاج إليه في نحو: «نَعَم»، و «لا»، و «كأنْ قد»، و «خرجت ولمّا».

* * *

---

(١) في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

(٢) في الجملة الأولى «زيد قائم» اسمان وتنوينان؛ وفي الجملة الثانية: «قد قام زيد» حرف وفعل واسم وتنوين.

حروف الجرّ

١ ـ تعريفها وتعدادها

قال ابن الحاجب:

حروف الجر: ما وُضِع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه؛ وهي: مِن، وإلى، وحتى، وفي، والباء، واللام، ورُبَّ وواوها، وواو القسم وتاؤه، وعن، وعلى، والكاف، ومذ، ومنذ، وحاشا، وعدا، وخلا، فـ «مِنْ» لابتداء الغاية، والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الموجَب، خلافًا للكوفيين والأخفش، و «قد كان مِن مَطر»: متأوَّل.

* * *

قال الرضيّ:

الإفضاء: الوصول، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل... والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم: تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل، فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى: ﴿وأرجلَكم﴾[1].

ويُسَمِّيها بعضهم حروف الإضافة، لهذا المعنى، أي تضيف الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها، ومن هذا سُمِّيت حروفَ الجرِّ، لأنّها تجرّ معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجرّ، لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما سُمِّيت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب.

وأراد بقوله: «شبه الفعل»: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، كما ذكرنا في الحال؛ نحو: «مررت بزيد»، و «أنا مارٌّ بزيد»، و «زيدٌ ممرور به»، و «مروري بزيد حَسن»، و «وزيد بعيدٌ عن الأذى».

ويعني بـ «معناه»: الظرف، والجار والمجرور، نحو قولك: «زيد عندك أو في الدّار لإكرامك»، فاللام في «لإكرامك» يُعدِّي الظرف إلى «إكرامك»، وهو في

---

(١) المائدة: ٦.

الحقيقة مُعدٌّ للفعل المقدر، أو لشبهه، وذلك لأن التقدير: زيدٌ استقرَّ أو مستقرّ، لكن لمَّا سدَّ الظرف مقام الفعل أو شبهه، جاز أن يقال: إن الجارَّ معدٌّ للظرف، وكذا في «يا زيد»، فإن «يا» قائم مقام «أنادي».

وأورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل: «هذا في الدار أبوه»، ولا أراه من ذلك لأن «في الدار» حال، والعامل فيه معنى الإشارة، كما في: ﴿**وهذا بعلي شيخًا**﴾[١]، ولو صرَّحت بما هو معناه، لقلت: أشيرُ إليه في الدار، أي: كائنًا في الدار، فلفظ «أشير»، يعمل النصب في لفظ «في الدار» لكونه حالاً، لقيامه مقام الحال المحذوف، وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به، وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف، وعمل الفعل أو شبهه أو معناه في الحال لا يحتاج إلى حرف الجرّ.

ومن أمثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم: «أين أنت منيِّ»؟ لأن معنى «أين»: أنت بَعُدت.

وقد مَضى الكلام على ما اختلف فيه، هل هو حرف جرّ، أو لا، مِن: «لولاَ»، و «كي»، و «لات»، وقد اختلف في «لعلّ»، وسيجيء الكلام عليه.

قال المصنّف: فالعشرة الأُوَل لا تكون إلاّ حروفًا، والخمسة التي تليها تكون حروفًا وأسماء، والثلاثة البواقي تكون حروفًا وأفعالاً.

قال: ولم أَعُدّ «على» اسمًا وفعلاً وحرفًا، لأني أراعي في العدّ أن يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع، المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى، كتشارُك «على» الحرفية والاسمية في معنى العلوّ، فلهذا لم أعدّ «مِن» فعلاً أيضًا، مع أنه يكون أمرًا من: «مانَ يَمِينُ»، وكذا «في» مع كونه أمرًا للمؤنث من «وَفَى يَفي»، و «لِهْ» أمرًا من: «وَلي يلي». وكذا، لم أعدّ «إلى» اسمًا، مع كونه يجيء بمعنى النعمة. كلُّ ذلك لاختلاف المعنيين. قال: وأُراعِي أيضًا في العدّ، مع التشارك في المعنى: التساوي في أصل الوضع. و «عَلَى»، إذا كان فعلاً يكتب بالألف[٢] وأصله الواو، بخلافه إذا كان اسمًا أو حرفًا؛ وكذا «مِن» و «في»، و «لِهْ» أفعالاً، أصلها: «امْين»، و «اوْفي»، و «اوْلي».

وفيما قال نظر، لأن «على» الاسمية تكتب ألفًا، وأصله واو اتفاقًا، لكنها إذا أضيفت إلى الضمير، ينقلب الألف ياءً، تشبيهًا بـ «على» الحرفية.

---

(١) هود: ٧٢.

(٢) يريد بالألف الطويلة.

وقوله [من الرجز]:

٧٥٧ ـ باتَتْ تَنُوشُ الحَوْضَ نَوشًا مِنْ علا نَوْشًا بِهِ تَقْطَعُ أَجْوازَ الفَلا

«عَلاَ» فيه، مبنيّ على الضمّ، كقولهم: «من عَلُ»، بحذف المضاف إليه.

ثم اعترض على نفسه، وقال: فـ «حاشا» و «خلا» و «عدا» الحرفيَّة لا أصل لألَفاتها، بخلافها فعلية، وأجاب، بأنها لما تضمَّنت معنى الاستثناء، أشبهت الحرف في عدم التصرف، فصارت كأنها لا أصل لألفاتها.

وهذا عذر بارد.

* * *

٢ ـ مِنْ[(١)]

قوله: «فَمِنْ للابتداء»، كثيرًا ما يجري في كلامهم أن «مِن» لابتداء الغاية، و «إلى» لانتهاء الغاية؛ ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدَى، كما أن الأَمَد والأجل أيضًا يستعملان بالمعنيين، والغاية تستعمل في الزمان والمكان،

---

٧٥٧ ـ **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في خزانة الأدب ١/ ٤٣٧، ٤٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٦٢ (نوش)؛ ولأبي النجم العجلي في لسان العرب ١٥/ ٨٤ (علا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣؛ وأسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٣، ٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/ ٦٥٦؛ والمنصف ١/ ١٢٤.

اللغة: النوش: التناول. الأجواز: جمع جَوز وهو الوسط. الفلاة: الصحراء.

المعنى: وصف إبلاً وردت ماء الحوض، فتناولته تناولاً من فوق مستغنية بذلك عن المبالغة فيه، يسقيها أهلها على قدر المسافة التي ينوُوْنُ قطعها.

الإعراب: **«باتت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي. **«تنوش»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. **«الحوض»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«نوشًا»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«من علا»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تنوش». **«نوشًا»**: بدل من «نوشًا» الأولى منصوب بالفتحة. **«به»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تقطع». **«تقطع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. **«أجواز»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«الفلا»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على التاء المحذوفة.

جملة «باتت تنوش»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية حسب الظاهر. وجملة «تنوش»: في محل نصب خبر «باتت». وجملة «تقطع»: في محل نصب صفة لـ «نوشًا».

الشاهد فيه: أن «علا» مبني على الضم، كقولهم: «من علُ»، بحذف المضاف إليه. والتقدير: من علاه.

(١) راجع مبحث «مِنْ» في الأزهيَّة ص ٢٢٤ ـ ٢٣٠؛ والجنى الداني ص ٣٢١ ـ ٣٤١؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٧ ـ ٢٨٠؛ وحروف المعاني ص ٥٠ ـ ٥٣؛ ورصف المباني ص ٣٢٢ ـ ٣٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥٣ ـ ٣٦٣؛ وموسوعة الحروف في اللغة العربية ص ٤٦٦ ـ ٤٧٠.

بخلاف الأَمَد والأَجَل، فإنهما يستعملان في الزمان فقط. والمراد بالغاية في قولهم: ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية: جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية.

فـ «من» للابتداء في غير الزمان عند البصريَّة، سواء كان المجرور بها مكانًا، نحو: «سرتُ من البصرة»، أو غيره، نحو قولهم: «هذا الكتاب من زيد إلى عمرو».

وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان، أيضًا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مِن أوّل يوم﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾[2]، وقوله [من الكامل]:

٧٥٨ - لِمَنِ الدّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء في «مِن»، أن يكون الفعل المتعدِّي بـ «من» الابتدائية شيئًا ممتدًّا، كالسَّير، والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ «من» الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل، نحو: «سرت من البصرة»، أو يكون الفعل المتعدّي بها أصلاً للشيء الممتدّ، نحو: «تبرَّأت من فلان إلى فلان»، وكذا «خرجت من الدار»، لأن الخروج ليس شيئًا ممتدًّا، إذ

(١) التوبة: ١٠٨.

(٢) الجمعة: ٩.

٧٥٨ - **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٦؛ والأزهيّة ص ٢٨٣؛ وأسرار العربية ص ٢٧٣؛ والأغاني ٦/ ٨٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩، ٤٤٠؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٤؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٣، ٨/ ١١؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢١ (منن)، ٤/ ١٧٠ (هجر)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٧٠؛ ورصف المباني ص ٣٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٣١٧.

اللغة: القنّة: أعلى الشيء. الحجر: منازل ثمود عند وادي القرى. أقوين: خلون. مذ حجج: منذ سنوات.

المعنى: يتساءل الشاعر عن ديار قنّة الحجر التي خلت منذ سنوات عديدة.

الإعراب: **«لمن»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم للمبتدأ. **«الديار»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«بقنة»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الديار»، وهو مضاف. **«الحجر»**: مضاف إليه مجرور. **«أقوين»**: فعل ماضٍ، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«من حجج»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقوين». **«ومن دهر»**: الواو: حرف عطف، «من دهر»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقوين».

جملة «لمن الديار»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقوين»: في محلّ رفع نعت «الديار».

الشاهد فيه قوله: «من حجج»، و «من دهر» حيث جاءت «من» لابتداء الغاية في الزمان، على رأي الكوفيين.

يقال: «خرجت من الدار»، إذا انفصلت عنها ولو بأقلّ من خطوة؛ وليس التأسيس والنداء حَدَثين ممتدَّين، ولا أصلين للمعنى الممتدّ، بل هما حَدثان واقعان فيما بعد «مِن»، وهذا معنى «في». فـ «مِنْ» في الآيتين بمعنى «في»، وذلك لأن «مِنْ» في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى «في»، نحو: «جئت من قبل زيد، ومن بعده»، و ﴿**ومِن بيننا وبينك حجاب**﴾[١]؛ و «كنت من قدّامك»، وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية، وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة، وكذا الإقواء لم يبتدىء من الحجج، بل المعنى: من أجل مرور حِجج وشهر؛ والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع من مثل قولك: «نِمت من أول الليل إلى آخره»؛ و «صمت من أول الشهر إلى آخره»، وهو كثير الاستعمال؛ وتعرف «من» الابتدائية، بأن يَحسُن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك: «أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم»، لأن معنى «أعوذ به»: ألتجىء إليه وأفِرُّ إليه، فالباء ههنا أفادت معنى الانتهاء؛ وإذا قصدت بـ «مِنْ» مجرَّد كون المجرور بها موضعًا انفصل عنه الشيء وخرج منه، لا كونه مبتدأً لشيءٍ ممتدّ، جاز أن يقع موقعه «عن»، لأنها لمجرد التجاوز، كما يجيء. تقول: «خرجتُ من المكان»، و «أخرج عنه»، و «انفصلت منه وعنه»، و «نهيت من كذا وعنه»، و «سقاه من العَيْمة[٢] وعنها»، أي: بعَّده عنها.

وأمَّا «مِن» التفضيلية فهي، وإن كانت لمجرد المجاوزة، كما مرَّ، لكنه لا يستعمل «عن» مكانها، لأنها صارت عَلَمًا في التفضيل، وكبعض حروف أفعل التفضيل، فلا تُغَيَّر ولا تُبدَّل.

وأجاز ابن السرَّاج كون «مِن» لابتداء غايتي الفاعل والمفعول، لكون الفعل مشتركًا بينهما، نحو: «رأيت الهلال من مكاني من خَلَل السحاب»، فمبدأ رؤيتك: مكانك، ومبدأ كون الهلالِ مرئيًا: خلل السحاب. وكذا قولهم: «شممت المسك من داري من الطريق».

ومثال التبعيض: «أخذت من الدراهم»، والمفعول الصريح لِـ «أخذت» محذوف، أي؛ أخذت من الدراهم شيئًا، وإذا لم تذكر المفعول الصريح أو ذكرته معرفًا، نحو: «أخذت من الدراهم هذا»، فـ «مِنْ» متعلقة بـ «أخذت»، لا غير، لأنه يقام مقام الفاعل، نحو: «أُخِذ من الدراهم»، و «الدراهم مأخوذ منها»، ولو ذكرته بعد المفعول المنكر، نحو: «أخذت شيئًا من الدراهم»، جاز أن يكون الجارّ

(١) فصلت: ٥.

(٢) العيمة: شهوة اللبن، وقيل: شدّة الشهوة للبن حتى لا يُصبر عنه. (لسان العرب ١٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣ (عيم)).

متعلّقًا بالفعل المذكور، وأن يكون صفة لِـ «شيء»، فيتعلق بمقدّر، أي: شيئًا كائنًا من الدراهم، فيجوز، إذا تقدم على النكرة، أن يكون أيضًا حالاً عن النكرة المؤخرة، قال تعالى: ﴿**خذ من أموالهم صدقة**﴾[1].

وتعرف «من» التبعيضيَّة، بأن يكون هناك شيء ظاهر، وهو بعض المجرور بـ «مِنْ»، نحو: ﴿**خذ من أموالهم صدقة**﴾، أو مقدَّر، نحو: «أخذت من الدراهم»، أي: من الدراهم شيئًا.

قال المبرِّد، وعبد القاهر، والزمخشري، إن أصل «مِن» المبعِّضة: ابتداء الغاية، لأن «الدراهم» في قولك: «أخذت من الدراهم»: مبدأ الأخذ.

قوله: «وللتبيين»، كما في قوله تعالى: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾[2]، وتعرِفها بأن يكون قبل «مِن»، أو بعدها، مبهم، يصلح أن يكون المجرور بـ «مِنْ»، تفسيرًا له، وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم، كما يقال، مثلاً، للرجس: إنه الأوثان، ولـ «عشرين»، إنها الدراهم في قولك: «عشرون من الدراهم»، وللضمير في قولك: «عزَّ مِن قائل»: إنه القائل؛ بخلاف التبعيضية، فإن المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله أو بعده، لأن ذلك المذكور بعض المجرور، واسم الكل لا يقع على البعض؛ فإذا قلت: «عشرون من الدراهم»، فإن أشرت بـ «الدراهم» إلى دراهم معيَّنة أكثر من عشرين فـ «مِنْ» مبعِّضة، لأن العشرين بعضها، وإن قصدت بـ «الدراهم»: جنس الدراهم فهي مُبَيِّنة، لصحّة إطلاق اسم المجرور على «العشرين».

ولا يلزم أن يكون المأخوذ في نحو: «أخذت من الدراهم» أقلَّ من النصف، كما قال بعضهم، لأنه لا يمتنع أن تصرِّح، وتقول: «أخذت من الثلاثين: عشرين، ومن العشرة: تسعة».

وقال الزمخشري[3]: كونها للتبيين راجع إلى معنى الابتداء.

وهو بعيد، لأن «الدراهم» هي «العشرون» في قولك: «عشرون من الدراهم»، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك «الأوثان»[4] نفس الرجس، فلا تكون مبدأً له؛ وإنما جاز تقديم «مِن» المبيِّنة على المبهم في نحو قولك: «أنا من خَطِّه في روضة، ومن رعايته في حَرَمٍ»، و «عندي من المال ما يكفي، ومِن

(١) التوبة: ١٠٣. (٢) الحج: ٣٠.

(٣) المفصّل ص ٣٣٧.

(٤) في الآية: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان**﴾ [الحج: ٣٠].

الخيل عشرون»؛ لأن المبهم الذي فسِّر بـ «من» التبيينية مقدَّم تقديرًا، كأنك قلت: أنا في شيء من خطه في روضة، وعندي شيء من المال ما يكفي، وكذا قولك: «يعجبني من زيد كرمه»، أي: من خِصال زيد، كأنك قلت: يعجبني شيء من خصال زيد: كرمه، ومثله: «كُسِرت من زيد يده»، أي: شيء من أعضاء زيد: يدُه.

ففي جميع هذا المعطوف عليه محذوف، والذي بعد «من» عطف بيان له، كما ذكرنا في باب عطف البيان؛ كل ذلك ليحصل البيان بعد الإبهام، لأن معنى: «يعجبني من زيد»؛ أي شيء من أشيائه بلا ريب، فإذا قلت: وجهه، أو كرمه، فقد بينت ذلك الشيء المبهم.

وأمَّا ما يُسمَّى «مِن» التجريدية، نحو: «لقيت من زيد أسدًا»، فليس من هذا، بل هو مثله في حذف المضاف، أي: لقيت من لقاء زيد أسدًا، أي: حصل لي مِن لقائه لقاءُ أسد، والمراد تشبيهه بالأسد.

وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى: ﴿**فاسألْ به خبيرًا**﴾[1]، وقولك: «لقيت بزيد أسدًا»، أي: سَلْ بسؤاله خبيرًا، ولقيت بلقاء زيد أسدًا.

وقد تكون «مِن» للبدل، في نحو قوله تعالى: ﴿**أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة**﴾[2]، وقوله [من الطويل]:

٧٥٩ ـ فلَيتَ لنا مِن ماءِ زَمْزَمَ شَربةً مُبرَّدَةً باتَتْ على طَهَيانِ

---

(١) الفرقان: ٥٩.

(٢) التوبة: ٣٨.

٧٥٩ ـ **التخريج**: البيت للأحول الأزدي أو الكندي (يعلى بن مسلم بن قيس) في خزانة الأدب ٥/ ٢٧٦، ٩/ ٤٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١٢٨ (حمن)، ١٥/ ١٧، ١٨ (طها)، ٤٧٧ (ها)؛ ومعجم البلدان ٣/ ٣٢٩ (شروان)، ٤/ ٥٢ (طهيان)؛ ولأعرابية في جمهرة اللغة ص ١٣١٣؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٠٠، ٦٠٥؛ ومعجم ما استعجم ص ٣٩٩.

اللغة: طَهْيَانُ: اسم جبل.

المعنى: يتمنَّى الشاعر أن يحظى بشربة مبرَّدة من ماء زمزم.

الإعراب: «**فليت**»: الفاء: بحسب ما قبلها. «**ليت**»: حرف مشبه بالفعل. «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**من ماء**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «شربة». «**زمزم**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**شربةً**»: اسم «ليت» منصوب بالفتحة. «**مبردةً**»: صفة لـ «شربةً» منصوبة مثلها. «**باتت**»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي. «**على طهيان**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «باتت».

جملة «ليت لنا شربةً»: بحسب الفاء. وجملة «باتت»: صفة لـ «شربة» محلها النصب.

الشاهد فيه: مجيء «من» في قوله: «من ماء زمزم» للبدل، أي «ليت لنا بدل ماء زمزم شربةً باردةً».

وتعرف بصحّة قيام لفظ «بدل» مقامها.

* * *

قوله: «وزائدة في غير الموجب»، هو إمّا نفي، نحو: «ما رأيت مِن أحد»، أو نهي، نحو: «لا تضربْ من أحد»، أو استفهام، نحو: «هل ضربت من أحد».

وغير الأخفش والكوفيين شرط فيها شرطين: كونها في غير الموجب، ودخولها في النكرات، والكوفيون والأخفش لا يشترطون ذلك استدلالاً بقوله تعالى: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم**﴾(١)، فـ «من» في حيِّز الإيجاب، وهي داخلة على المعرفة.

وهي، عند سيبويه، مبعِّضة، أي: يغفر لكم من ذنوبكم شيئًا، قالوا: فقوله تعالى: ﴿**إن الله يغفر الذنوب جميعًا**﴾(٢)، يناقضه، وأجيب بأن قوله تعالى: ﴿**يغفر لكم من ذنوبكم**﴾(٣) خطاب لقوم نوح، عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿**إن الله يغفر الذنوب جميعًا**﴾(٤)، خطاب لأمة محمد، ﷺ؛ ولو كانا أيضًا خطابًا لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها.

واستدلّوا بما حكى البغداديون من قول العرب: «قد كان من مطر»، وأجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سُئل: «هل كان من مطر»، فأجيب: «قد كان من مطر»، فزيدت في الموجب، لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: «دعني من تمرتان»، كما مرَّ في الموصولات.

وقول المصنف: «شيء من مطر، و «من» للتبعيض أو التبيين»، فيه نظر؛ لأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف مقامه بلا شرط، ذكرناه في باب الموصوف: قليلٌ؛ وخاصّة إذا كان الموصوف فاعلاً، لأن الجارَّ والمجرور، لا يكون فاعلاً للفعل المبني للفاعل، إلا إذا كان الجار زائدًا، نحو: «كفى بزيد»، لأن حرف الجر موصِّل للفعل القاصر إلى ما كان يقصُر عنه لولاه، والفعل لا يقصر عن فاعله.

ولو صحّ تأويله، لجاز أن يكون الكاف في قوله [من البسيط]:

٧٦٠ ـ أَتَنْتَهون، ولَن يَنْهَى ذوي شَطَطٍ ... كالطَّعنِ يذهب فيه الزيتُ والفُتُلُ

---

(١) نوح: ٤.
(٢) الزمر: ٥٣.
(٣) نوح: ٤.
(٤) الزمر: ٥٣.

٧٦٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩؛ والجنى الداني ص=

حرفَ جر، وقد حُذِف الفاعل وأقيم الجار مقامه، فلا يصحّ الاستدلال بالبيت على أن الكاف اسم.

وقوله تعالى: ﴿ولقد جاءَك من نبَأ المرسلين﴾[1]، يجوز أن يُستدَلَّ به على ما ذهب إليه المصنف؛ ويجوز أن يقال: إن ضمير: «جاء» للقرآن، وقوله: «مِن نبأ»: حال.

والدليل على زيادة «مِن» الاستغراقية دخولها على ما لا تُوصِّل الفعل إليه، أعني الفاعل، في نحو: «ما جاءني من أحد»؛ فعند سيبويه: لا تزاد «مِن» إلا استغراقية، وعند الكوفيين والأخفش، تزاد غير استغراقية كما في الموجَب.

وفائدة «مِن» الاستغراقية ما ذكرنا في باب «لا» التبرئة، أعني: التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس، إذ لولاها، لاحتمل احتمالاً مرجوحًا أن يكون معنى «ما جاءني رجل»: ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان أو أكثر، فهي، إذن، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق، وذلك أن النكرة كانت في الظاهر للاستغراق، لكنها كانت تحتمل غير ذلك؛ وليس كذا زيادة الباء في نحو: «ألقى بيده»، فإنها ليست للتنصيص على أحد المحتملَين.

= ٨٢؛ والحيوان ٣/ ٤٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/ ١٧٠؛ والدرر ٤/ ١٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٩١؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ ورصف المباني ص ١٩٥؛ والمقتضب ٤/ ١٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

اللغة: الشطط: الجور والغلوّ. الفتل: ج الفتيلة، وهي خرقة السراج التي تشتعل.

المعنى: انتهوا أيّها القوم، ولن ينهاكم عمّا أنتم فيه من بغي كالطعن يغور في جراحه البالغة الزيت والفتل.

الإعراب: **«أتنتهون»**: الهمزة: للاستفهام، «تنتهون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«ولن»**: الواو: استئنافيّة، «لن»: حرف نصب. **«ينهى»**: فعل مضارع منصوب. **«ذوي»**: مفعول به منصوب بالياء، وهو مضاف. **«شطط»**: مضاف إليه مجرور. **«كالطعن»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل رفع فاعل «ينهى»، وهو مضاف، «الطعن»: مضاف إليه مجرور. **«يذهب»**: فعل مضارع مرفوع. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يذهب». **«الزيت»**: فاعل مرفوع. **«والفتل»**: الواو: حرف عطف، «الفتل»: معطوف على «الزيت» مرفوع.

جملة «أتنتهون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لن ينهى...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يذهب...»: في محلّ جرّ نعت «الطعن».

الشاهد فيه قوله: «كالطعن» حيث قامت الكاف مقام الفاعل المحذوف لـ «ينهى»، وهذا قلبل. والرضي يرى أنّ الكاف حرف وليست اسمًا.

(١) الأنعام: ٣٤.

وقيل: إن أصل «من» الاستغراقية في الأصل: ابتدائية، أي: «ما جاءني من أحد»، إلى ما لا يتناهى.

وقد تجيء للتعليل، نحو: «لم آتِك من سوء أَدبك»، أي: من أجله، وكأنها ابتدائية، لأنَّ تركَ الإتيان حصل من سوء الأدب.

وتكون «مِن» مضمومة الميم، ومكسورتها، بمعنى تاء القسم، ولا تدخل إذن إلا على لفظ «الرَّبّ» كاختصاص التاء بـ «الله». وشذّ دخول كل واحدة منهما على معمول الأخرى، نحو: «تَرَبِّي»، و «مِن الله»، وهي حرف جرّ عند سيبويه، جاز ضم ميمه في القسم خاصة. وقيل: المكسورة الميم مقصورةٌ من «يَمين»، والمضمومتها مقصورة من «أيمن».

وتكون «من» في الظروف بمعنى «في» كما تقدم؛ وتختص «من» بجرِّ «قبل»، و «بعد»، و «عند»، و «لدى»، و «مع». يقال: «جئت مِن مَعِه»، أي: من عنده، وكذا «بَلْه»، نحو: «فمِن بلهِ أن يأتي بالصخرة»، وقد ذكرنا ذلك في أسماء الأفعال.

واختصَّت أيضًا بجرِّ: «عَنْ»، و «عَلَى»، اسمين.

* * *

قال ابن الحاجب:

و «إلى» للانتهاء، وبمعنى «مَعَ» قليلاً. و «حتى» كذلك، وبمعنى «مَعَ» كثيرًا، وتختص بالظاهر، خلافًا للمبرّد. و «في» للظرفية، وبمعنى «عَلَى» قليلاً. والباء للإلصاق، والاستعانة والمصاحبة والمقابلة، والتعدية، والظرفية، وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسًا، وفي غيره سماعًا، نحو: «بحسبك زيد»، و «ألقى بيده». واللام للاختصاص، والتعليل وزائدة وبمعنى «عَن» مع القول، وبمعنى الواو في القسم للتعجب.

* * *

قال الرضيّ:

٣ - إلى[(١)]

اعلم أن «إلى» تُستعمل في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف، نحو:

(١) انظر مبحث «إلى» في الأزهيّة ص ٢٦٧ - ٢٩٠؛ والجنى الداني ص ٣٨٥ - ٣٩٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٢ - ٣٤٤؛ وحروف المعاني ص ٦٥ - ٦٧؛ ورصف المباني ص ٨٠ - ٨٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٨ - ٨٠؛ وموسوعة الحروف ص ١٠٦ - ١٠٨.

﴿ثمّ أَتِمُّوا الصيام إلى الليل﴾[١]، والأكثر عدم دخول حدَّي الابتداء في المحدود، فإذا قلت: «اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع»، فالموضعان لا يدخلان ظاهرًا في الشراء، ويجوز دخولهما فيه مع القرينة. وقال بعضهم: ما بعد «إلى» ظاهره الدخول فيما قبلها، فلا تستعمل في غيره إلا مجازًا، وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، فالظاهر الدخول، وإلا، فالظاهر عدم الدخول، نحو: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ والمذهب هو الأول.

* * *

قوله: «وبمعنى «مَعَ» قليلاً»، كما في قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾[٢] والتحقيق أنها بمعنى الانتهاء، أي: تضمُّونها إلى أموالكم، وكذا قوله تعالى: ﴿وأيديكم إلى المرافق﴾[٣]، أي: مضافة إلى المرافق، و «الذَّود إلى الذود إبل»[٤]؛ أي: مضافة إلى الذود؛ وقوله [من الطويل]:

٧٦١ ـ وأَنْتِ التي حبَّبْتِ شَغْبًا إلى بدا إلـيَّ، وأوطـانـي بـلادٌ سـواهـمـا

(١) البقرة: ١٨٧. (٢) النساء: ٢.
(٣) المائدة: ٦.
(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في تمثال الأمثال ١/ ٢٦٦؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٤٦٢؛ وجمهرة اللغة ص ٦٢٧؛ وزهر الأكم ٣/ ١٩؛ وفصل المقال ص ٢٨٢؛ وكتاب الأمثال ص ١٩٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٨ (ذود)، ١٥/ ٤٣٤ (إلى)؛ والمستقصى ١/ ٣٢٢؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٧.
والذَّود: ما بين الثلاث إلى العشر من الإبل. والمثل يُضرب في اجتماع القليل إلى القليل حتى يُؤدِّي إلى الكثير.

٧٦١ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٣٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٢، ٤٦٤؛ والدرر ٦/ ٨٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٨٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٨ (بدا)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٣٠؛ ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٤٥؛ وديوان المعاني ١/ ٢٦٠؛ ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المغني ١/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٣١.
اللغة: حبّبته: جعلته حبيبًا، صيّرته محبوبًا. الشغب وبدا: موضعان.
المعنى: لقد صيرت شغبًا وبدا محبوبين إلى قلبي، وهما ليسا وطنًا لي.
الإعراب: **«وأنت»**: الواو: بحسب ما قبلها، «أنت»: ضمير منفصل، في محل رفع مبتدأ. **«التي»**: اسم موصول، في محل رفع خبر «أنت». **«حبّبت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«شغبًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«إلى بدا»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «شغبًا»، والتقدير: مضافًا إلى بدا. **«إلي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حببت». **«وأوطاني»**: الواو: حالية، «أوطاني»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **«بلاد»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«سواهما»**: «سوى»: صفة (بلاد) مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، و «هما»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

أي: مضافًا إلى بدا، كما في قوله [من الطويل]:

٧٦٢ - فلا تتْرُكَنِّي بالوعيدِ كَأَنَّني ... إلى الناس مطليٌّ بهِ القارُ أَجْرَبُ

والظاهر أنها بمعناها، وذلك لأن معنى «مطليّ به القار أجرب»: مكرّه مبغض، والتكريه يتعدى بـ «إلى»، قال تعالى: ﴿وكرّه إليكم الكفر﴾[1]، حَمْلاً على التحبُّب المضمَّن معنى الإمالة، قال تعالى: ﴿حبَّبَ إليكم الإيمان﴾[2]، كما قيل: «بعت منه»، حَمْلاً على «اشتريت منه»، و «رضيت عليه»، حملاً على «سخطتُ»، قال [من الوافر]:

٧٦٣ - إذا رَضِيَتْ عَليَّ بنو قُشَيرٍ ... لَعَمْرُ اللَّهِ أعْجَبَني رضاها

= جملة «أنت التي»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حببت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «أوطاني بلاد»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «إلى بدا» حيث جاءت «إلى» الأولى للانتهاء، أي: مضافًا إلى بدا.

٧٦٢ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٣؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٦؛ والأزهية ص ٢٧٣؛ والجنى الداني ص ٣٨٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٥؛ والدرر ٤/ ١٠١؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠.

اللغة: الوعيد: التهديد. مطلي: مدهون. القار: الزفت. الأجرب: المصاب بداء الجرب.

المعنى: أرجو ألا تهدّدني، فيتحاشاني الناس، كما يتحاشون الجمل الأجرب المدهون بالزفت ليشفى.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: استئنافية، «لا»: حرف نهي وجزم. **«تتركني»**: فعل مضارع مبني على الفتح في محلّ جزم بـ (لا)، والنونان: واحدة للتوكيد والثانية للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«بالوعيد»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تترك). **«كأنني»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم (كأنّ). **«إلى الناس»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تترك). **«مطلي»**: خبر (كأنّ) مرفوع بالضمّة. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (مطلي). **«القار»**: نائب فاعل لـ (مطلي) مرفوع بالضمّة. **«أجرب»**: خبر ثانٍ لـ (كأن) مرفوع بالضمة.

جملة «فلا تتركني»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «كأنني»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ (تتركني).

الشاهد فيه قوله: «إلى الناس» حيث جاءت (إلى) بمعنى الانتهاء، أي: كأنني مضاف إلى الناس.

(١) الحجرات: ٧.

(٢) الحجرات: ٧.

٧٦٣ - **التخريج**: البيت للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧؛ والأزهية ص ٢٧٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، ١٣٣؛ والدرر ٤/ ١٣٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (رضي)؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨؛ والإنصاف ٢/ ٦٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٧؛ والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩؛ ورصف المباني ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤؛ =

وقيل: إن «إلى» في نحو: «أنت إليَّ حبيب أو بغيض»، و «جلست إليه» بمعنى: «عند»، والأولى بقاؤها على أصلها، كما ذكرنا، وكذا هي في قوله [من الطويل]:

٧٦٤ ـ وإنْ يَلْتَقِ الحيُّ الجميعُ تلاقِني إلـى ذروةِ الـبـيـتِ الـكـريـمِ الـمـصَـمَّـدِ

بمعنى منتسب إلى ذروة، لا بمعنى «في» كما قيل.

* * *

= وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٥؛ وشرح المفصّل ١/ ١٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٤ (يا)؛ والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ١٤٣؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٨.

اللغة: بنو قشير: هم قوم قشير بن كعب بن ربيعة بن صعصعة، اشتركوا في الفتوحات الإسلاميّة.

المعنى: إذا رضيت عنّي بنو قشير سرّني رضاها، وأراح بالي لما له من تأثير عظيم عليّ.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«رضيت»**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «رضيت». **«بنو»**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«قشير»**: مضاف إليه مجرور. **«لعمر»**: اللام: لام الابتداء، و «عمر»: مبتدأ مرفوع، خبره محذوف تقديره: «قسمي»، وهو مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. **«أعجبني»**: فعل ماض، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«رضاها»**: فاعل مرفوع، و «ها»: ضمير في محلّ جر مضاف إليه.

جملة «إذا رضيت...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رضيت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة القسم «لعمر...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعجبني»: لا محل لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «رضيت عليّ» حيث جاءت «على» بمعنى «عن»، وذلك حملاً لـ«رضي» الذي يتعدّى بـ«عن»، على ضدّه «سخط» الذي يتعدّى بـ «على».

٧٦٤ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٠؛ والأزهية ص ٢٧٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٤٢؛ ورصف المباني ص ٨٣.

اللغة: المصمّد: المقصود.

المعنى: إذا التقى الحي الجميع بعد افتراقهم وجدتَني في موضع الشرف وعلو المنزلة منهم.

الإعراب: **«وإن»**: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. **«يلتق»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. **«الحيُّ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«الجميعُ»**: صفة لـ «الحيُّ» مرفوعة مثله. **«تلاقني»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«إلى ذروة»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «الياء» في «تلاقني». **«البيتِ»**: مضاف إليه مجرور. **«الكريم»**: صفة لـ «البيت» مجرورة مثله. وكذلك **«المصمّد»**.

جملة «إن يلتق الحي.. تلاقني»: معطوفة على جملة استئنافية لا محل لها. وجملة «يلتق الحي»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «تلاقني»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «إلى» جاءت فيه على أصلها، وهي ومجرورها حال من الياء في «تلاقني»، والتقدير: «تلاقني منتسبًا إلى ذروة البيت».

٤ ـ حتى (١)

قوله: «وحتى كذلك»، أي: لانتهاء الغاية مثل «إلى»، إلاَّ أن بينهما فرقًا، كما يجيء؛ و «عتَّى»، بالعين لغة هذلية، وهي على ثلاثة أضرب: حرف جر، وحرف عطف، وحرف استئناف؛ فإذا كانت حرف جرّ، فلها معنيان: «إلى»، و «كي»، ولا تجر، بمعنى «كي»، إلا مصدرًا مؤوَّلاً به الفعل المنتصب بعدها بـ «أن» المضمرة، نحو: «أسلمت حتى أدخل الجنة»، ولا تقول: حتى دخول الجنة؛ والتي بمعنى «إلى» تجر ذلك؛ نحو: «سرت حتى تغيب الشمس»، وتجر الاسم الصريح أيضًا، نحو: ﴿**حتى مطلع الفجر**﴾(٢)؛ وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتًا، لأنه حدّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد، ونحوُ قوله تعالى: ﴿**ذَرهم في غمرتهم حتى حين**﴾(٣)، بمعنى المؤقت، أي: حين أخذهم.

ومذهب الكسائي أن جرَّ ما بعدها بـ «إلى»، لا بـ «حتّى»، لأن العامل ينبغي أن يكون لازمًا لأحد القبيلين، و «حتى» تدخل على الأسماء والأفعال فهي كـ «ما» في لغة تميم عنده، وقد ذكرنا ذلك في النواصب.

وأمَّا العاطفة، فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء، ولا تكون بمعنى «كي»، ويجب توقيت ما بعدها، كما في «حتى» الجارَّة، فلا تقول: «جاءني القوم حتى رجل»، لأنه حدّ، فلا فائدة في إبهامه.

وتشترك الجارَّة والعاطفة في أنه لا بدَّ قبلهما من ذي أجزاء، إلاَّ أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفًا عليه، نحو: «قدِم الحُجاج حتى المشاة»، وأما في الجارَّة فيجوز إظهاره، نحو: «ضربت القوم حتى زيدٍ»، ويجوز تقديره أيضًا، نحو: «نمت حتى الصباح»، أي: نمت الليلة حتى الصباح. ويتفارقان، أيضًا، بأنَّ ما بعد «حتى» العاطفة يجب أن يكون جزءًا مما قبلها، نحو: «ضربت القوم حتى زيدًا»، أو كجزئه بالاختلاط، نحو: «ضربني السادَةُ حتى عبيدُهم»، أو جزءًا لما دلَّ عليه ما قبلها، كما في قوله [من الكامل]:

أَلْقى الصحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه والزادَ حَتَّى نَعْلَه أَلْقاها(٤)

---

(١) انظر مبحث «حتى» في الأزهيّة ص ٢١٤ ـ ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ ـ ٥٥٨؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤ ـ ٤٠٩؛ وحروف المعاني ص ٦٤؛ ورصف المباني، ص ١٨٠ ـ ١٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٩ ـ ١٣٩؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

(٢) القدر: ٥. (٣) المؤمنون: ٥٤.

(٤) تقدم بالرقم ١٥٢.

عند مَن قال: إن نعلَه عطف على الصحيفة، أي ألقى جميع ما معه، لأنه إذا ألقى الصحيفة التي لا يمشي إلاّ لها، فقد ألقى كل شيء.

ويجب أيضًا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، فـ «الضرب» في: «ضربت القومَ حتى زيدًا»، لا محالة واقع على «زيد» أيضًا؛ وأمَّا الجارَّة فالأكثرون على تجويز كون ما بعدها متَّصلاً بآخر أجزاء ما قبلها، كـ «نمتُ البارحةَ حتى الصباحِ»، و «صمتُ رمضان حتى الفِطر»، كما يكون جزءًا منه، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسِها»، بالجرِّ؛ والسيرافي، مع جماعة، أوجبوا أن يكون ما بعدها جزءًا أيضًا مما قبلها، كما في العاطفة، فلم يجيزوا: «نمت البارحة حتى الصباح»، جرًّا، كما لم يجيزوا نصبه؛ وهو مردود بقوله تعالى: ﴿**سلام هي حتى مطلعِ الفجر**﴾[1].

وأمَّا دخول «الفجر» المجرور بـ «حتى» في حكم ما قبلها، ففيه أقوال؛ جَزَم جارُ الله[2]، بالدخول مطلقًا، سواء كان جزءًا مما قبلها، أو ملاقي آخر جزء منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنف. وجوَّز ابن مالك الدخول وعدم الدخول؛ جزءًا كان، أو ملاقي آخر جزء منه.

وفصَّل عبد القاهر، والرمَّاني، والأندلسيّ، وغيرهم، فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل، كما في العاطفة، والملاقي غير داخل. وقال الأندلسيّ: إنما ذكرت «زيدًا» مع دخوله في «القوم»، في قولك: «ضربت القوم حتى زيدٍ» بالجرّ، لغَرَض التعظيم أو التحقير، واستدلَّ بأنَّ «حتى»، كالتفصيل لما قبلها، فإذا دخل في الإجمال، دخل في التفصيل، وإذا لم يدخل، لم يدخل.

ومذهب ابن مالك قريب، لكن الدخول مطلقًا أكثر وأغلب.

واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد «حتى» العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حسًّا، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك، وقد لا يكون، لكنه يجب فيها أن يكون آخر الأجزاء، إذا رُتبت الأجزاء: الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مُصعِدًا، كان آخرُ الأجزاء أقواها، نحو: «مات الناس حتى محمد ﷺ»، بالعطف، وليس هو، عليه الصلاة والسلام، آخرهم حسًّا، ولا دخولاً، بل هو آخرهم قوة وشرفًا؛ وإذا ابتدأت بعنايتك[3] من الجانب الأقوى منحدرًا، كان آخر الأجزاء أضعفها، نحو: «قدم الحجاج حتى المشاة»، عطفًا، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركاب، أو معهم.

---

(١) القدر: ٥.

(٢) المفصل ص ٣٣٨.

(٣) أي: بقصدك.

وأمَّا الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك، وألاَّ يكون، فإذا لم يكن، وجب أن يكون آخر الأجزاء حسًا أو ملاقيًا له، نحو قولك: «قرأتُ القرآن حتى سورةِ الناس»، جرًا؛ ولهذا جاء بعدها ما هو ملاقٍ، أيضًا.

والتزم صاحب المغني[1] التحقير والتعظيم فيما بعد «حتى» الجارة أيضًا، وليس بمشهور؛ وكأنَّ الجارة محمولة على «إلى»، في جواز عدم كون ما بعدها جزءًا، خلافًا للسيرافي، وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها، كما قال ابن مالك، وفي جواز قصد كونه آخر الأجزاء حسًا، لا قوة، ولا ضعفًا، لأنك إذا لم تقصد كونه آخرها ضعفًا، أو قوة، وجب في «حتى» كونه آخرها حسًا، كما ذكرنا؛ فلا يجوز: «أكلت السمكة إلى نصفها وإلى ثلثها».

والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وليست بمعنى الواو، خلافًا لمن توهَّمَ ذلك، لأن «حتى» لا بدَّ فيها من معنى الانتهاء، بخلاف الواو.

وهذا كما توهَّم المصنّف، لدخول ما بعد «حتى» الجارة كثيرًا فيما قبلها كما بعد «مع»، أن «حتى» تكون بمعنى «مَع»، فقال: و «بمعنى مع كثيرًا».

وإذا عطفتَ بـ «حتى» العاطفة على مجرور، فالاختيار إعادة الجار، دفعًا لتوهّم كونها جارَّة، نحو: «مررتُ بالقوم حتى بزيد».

وقد يكون ذو الأجزاء الذي قبل «حتى»، جارَّة كانت أو عاطفة، من تمام جملة ما بعد «حتى»، نحو: «القوم حتى زيدًا رأيت»، عطفًا وجرًا.

وكل ما ذكرنا من الأحكام: هو لـِ «حتى» العاطفة للاسم، وأما العاطفة للجملة، فنحو: «نظرت إليه حتى أبصرته»، ويجوز أن يقال: إنّ «حتى» في مثله ابتدائية، وإنها لا تعطف الجملة أبدًا.

* * *

قوله: «وتختص بالظاهر خلافًا للمبرّد»، إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر، نحو: «جاءني القوم حتى أنت»، و «رأيت القوم حتى إياك»، و «مررت بالقوم حتى بك»، وأمَّا الجارة، فلا تدخل على المضمر، اجتزاءً بـ «إلى»، لكون «إلى» أشدّ تمكّنًا وأوسع تصرُّفًا، فلهذا تدخل آخر الأجزاء وأوسطها، وتقوم مقام الفاعل، نحو: «قِيم إلى زيد»، ولا يقال: «قِيم حتى عمرو».

---

(١) هو منصور بن فلاح اليمني.

وشبهة المبرّد قوله [من الطويل]:

٧٦٥ ـ وأَكْفيهِ ما يَخْشَى وأُعْطيه سُؤْلَهُ ... وأُلْحِقُهُ حتَّاهُ بالقومِ لاحقُ

وليس ما في البيت بمعنى الجارة، وإلا لم يكن لرفع «لاحِق» وجه، بل هي ابتدائية، أي حتى هو، كما في قوله [من الطويل]:

فبيناه يشري رحله قال قائل. . . البيت[1]

وتمسَّك بقوله أيضًا [من الوافر]:

٧٦٦ ـ فلا واللَّهِ، لا يُلفي أناسٌ ... فَتًى حتَّاكَ يا ابنَ أبي زيادِ

---

٧٦٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٤٧٢، ٤٧٣؛ وضرائر الشعر ص ١٢٦.

اللغة: أكفيه: أمنعه. السُّؤْلُ: ما يُسْأل. ألحقه بكذا: أتبعه به.

المعنى: يريد أنه يحميه فيمنعه مما يؤذيه، ويكرمه فيعطيه ما يطلب، ويسعى له حتى يوصله القوم الشرفاء منزلة وقدرًا.

الإعراب: «**وأكفيه**»: الواو: بحسب ما قبلها. «**أكفيه**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: مفعول به محله النصب. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**يخشى**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**وأعطيه**»: الواو: عاطفة، «أعطيه»: مثل «أكفيه». «**سؤله**»: مفعول به ثانٍ منصوب، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**وألحقه**»: الواو: حرف عطف، «ألحقه»: مثل «أعطيه» إلا أن علامة رفعه ظاهرة. «**حتّاه**»: «حتى»: حرف ابتداء، والهاء: ضمير منفصل مبني على الفتحة المقدرة على الواو المحذوفة في محل رفع مبتدأ، والتقدير: حتى هو. «**بالقوم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «**لاحق**». «**لاحق**»: خبر للمبتدأ «هو».

جملة «أكفيه»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة «أعطيه» وجملة «ألحقه». وجملة «يخشى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «هو لاحق»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن المبرّد زعم أن «حتى» في هذا البيت جارة للضمير، وليس الأمر كذلك وإنما «حتى» هنا ابتدائية، والضمير بعدها مبتدأ كما لاحظنا في الإعراب.

(١) تقدّم بالرقم ٣٦٩.

٧٦٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٤، ٤٧٥؛ والدرر ٤/ ١١١؛ ورصف المباني ص ١٨٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٥؛ والمقرب ١/ ١٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣.

اللغة: يلفي: يجد.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**لا**»: زائدة. «**والله**»: الواو: واو القسم، حرف جرّ، «الله»: لفظ الجلالة، مجرور، وفعل القسم محذوف وجوبًا. «**لا**»: حرف نفي. «**يلفي**»: فعل مضارع مرفوع. «**أناس**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**فتى**»: مفعول به. «**حتاك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلفي». «**يا**»: حرف نداء. «**ابن**»: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**زياد**»: مضاف إليه.

جملة القسم «أقسم والله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا يلفي. . .»: جواب القسم=

وهو شاذ.

ومن الفرق بين «حتى» و «إلى» أنَّ «حتّى» يلزمه تقدّم ذي الأجزاء إما لفظًا أو تقديرًا، كما ذكرنا، بخلاف «إلى»، وأن الأظهر دخول ما بعد «حتى» في حكم ما قبلها كما اخترنا، بخلاف «إلى»، فإن الأظهر فيها عدم الدخول إلاّ مع القرينة، وإن كان أيضًا، جزءًا.

وقال الأندلسي: لا فرق بينهما من هذا الوجه، فإذا كان ما بعدهما جزءًا مما قبلهما، فالظاهر الدخول فيهما، وإن لم يكن جزءًا، فالظاهر فيهما عدم الدخول، وما اخترناه أظهر عند النحاة.

ومن الفرق بينهما أن الفعل المتعدي بـ «حتَّى» يجب أن يستوفي أجزاء المتجزىء الذي قبل «حتى»، شيئًا فشيئًا، حتى ينتهي إلى ما بعد «حتى» من الجزء، أو الملاقي، وأما «إلى»، فإن كان قبلها ذو الأجزاء، وبعدها الجزء أو الملاقي، فحكمها أيضًا كذلك، وإلاَّ فلا، نحو: «قلبي إليك».

ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد «إلى»؛ وأما بعد «حتى»، ففيه الخلاف كما مرَّ.

واعلم أن «حتَّى» لا يكون مستقرًا، إلا في نحو: «كان سيري حتى أدخلها»، بنصب «أدخل»، وأعني بـ «المستقر»: ما يتعلق بمقدَّر.

وأما «حتى» الابتدائية، فقد ذكرناها في نواصب المضارع، ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرناه هناك، وفائدة الابتدائيَّة أيضًا إمَّا التحقير، كما في قوله [من الطويل]:

٧٦٧ ـ فوا عَجَبًا حَتَّى كليبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مجاشعُ

= لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا بن أبي...»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «حتّاك» حيث جرّت «حتّى» الضمير الذي اتصل بها، وهذا على رأي المبرّد، أمّا الرضي فيرى أنّ هذا من الشاذ.

٧٦٧ ـ **التخريج:** البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤١٤، ٩/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، ٣٧٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٨؛ والكتاب ٣/ ١٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨١؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٢؛ والمقتضب ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤.

اللغة: كليب: قبيلة عربيّة. نهشل ومجاشع: جدّا قبيلتين عربيتين.

المعنى: يا للعجب، تصوّروا أن قبيلة كليب تشتمني وتهجوني، أتراها اعتقدت أن مكانتها عالية، وأنّها تنتمي إلى نهشل أو مجاشع؟!

أو التعظيم كقوله [من الطويل]:

٧٦٨ ـ فما زالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِمَاءَها   بِدِجْلَةَ حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

ويلزم في الاسمية أن يكون خبر المبتدأ من جنس الفعل المتقدّم، نحو: «ركب القوم، حتى الأمير راكب»، ولو قلت: «حتى الأمر ضاحك»، لم يُفِد.

= **الإعراب**: **«فوا»**: الفاء: استئنافية، «وا»: حرف نداء وندبة وتفجّع. **«عجبًا»**: مفعول مطلق، لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، بتقدير: (فيا نفس اعجبي عجبًا). **«حتى كليب»**: «حتى»: حرف ابتداء، «كليب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«تسبّني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«كأنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أباها»**: اسم (كأن) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«نهشل»**: خبر (كأن) مرفوع بالضمة. **«أو مجاشع»**: «أو»: حرف عطف، «مجاشع»: معطوف على (نهشل) مرفوع مثله بالضمّة.

جملة «وا نفسي»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «اعجبي عجبًا». وجملة «كليب تسبّني»: استئنافية لا محلّ لها أيضًا. وجملة «تسبّني»: في محلّ رفع خبر (كليب). وجملة «كأن أباها نهشل»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «حتى كليب» حيث جاءت (حتى) ابتدائية، وما بعدها جملة اسمية، استؤنف الكلام بها. وقد أفادت (حتى) الابتدائية معنى التحقير.

٧٦٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٣؛ والأزهية ص ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٧، ٤٧٩؛ والدرر ٤/ ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧؛ وشرح المفصل ٨/ ١٨؛ واللمع ص ١٦٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٦؛ وللأخطل في الحيوان ٥/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥٧ (شكل)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٤.

اللغة: تمجّ: ترمي وتلفظ. دجلة: نهر معروف في شمال سوريا والعراق. أشكل: صار أحمر.

المعنى: لشدّة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمرًا لكثرة الدماء المنصبّة فيه.

الإعراب: **«فما»**: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية. **«زالت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. **«القتلى»**: اسم (ما زالت) مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. **«تمجّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«دماءها»**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«بدجلة»**: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ «تمجّ». **«حتى ماء»**: «حتى»: حرف ابتداء، «ماء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«دجلة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«أشكل»**: خبر (ماء) مرفوع بالضمّة.

جملة «فما زالت القتلى تمجّ»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تمجّ»: في محلّ نصب خبر (ما زالت). وجملة «ماء دجلة أشكل»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «حتى ماءُ» حيث جاءت (حتى) حرف ابتداء، يُستأنف بعدها الكلام بجملة اسميّة. وقد أفادت (حتى) الابتدائية، في هذا الموضع، معنى التعظيم والمبالغة.

ويجوز حذف الخبر مع القرينة، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسُها»، أي: رأسُها مأكول.

* * *

٥ ـ في[1]

قوله: «وفي للظرفية»، إمّا تحقيقًا، نحو: «زيد في الدار»، أو تقديرًا، نحو: «نَظَر في الكتاب»، و «تفكّر في العلم»، و «أنا في حاجتك»؛ لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلّم، مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، فكأنها محيطة بها من جوانبها؛ وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»[2]، أي: في قتلها، فالسبب الذي هو القتل متضمِّن للديَة تضمُّنَ الظرف للمظروف، وهذه هي التي يقال إنها للسببية.

وقوله تعالى: ﴿**ولأصلِّبنّكم في جذوع النخل**﴾[3]، قيل: إنّ «في» فيه، وفي قوله [من الكامل]:

٧٦٩ ـ بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيابَهُ في سَرْحَةٍ   يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيسَ بِتَوْأَمِ

---

(١) راجع مبحث «في» في الأزهيّة ص ٢٦٧ ـ ٢٧٢؛ والجنى الداني ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٢٧ ـ ٢٣٠؛ وحروف المعاني ص ١٢؛ ورصف المباني ص ٣٨٨ ـ ٣٩١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٢ ـ ١٨٤؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢٢ ـ ٣٢٤.

(٢) ورد الحديث في موارد الظمآن ٧٩٣؛ وبدائع المنن ٤١٥١؛ وسنن النسائي، القسامة، ب ٤٧.

(٣) طه: ٧١.

٧٦٩ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٢؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٦؛ والأزهية ص ٢٦٧؛ وجمهرة اللغة ص ٥١٢، ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨٥، ٤٩٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٩؛ والمنصف ٣/ ١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣١٢؛ ورصف المباني ص ٣٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٢١.

اللغة: السرحة: الشجرة العظيمة العالية. يحذي: يلبس حذاء. السبت: الجلد المدبوغ بالقرظ؛ والقرظ ورق شجر السَّلم يُدبغ به الأدَمُ.

المعنى: إنه بطل صنديد، عظيم الجسم، ثيابه صغيرة قياسًا على علوّ همته، كأنها معلّقة على شجرة، يلبس النعال الجلدية المدبوغة بالقرظ (أي هو غني من الأشراف)، لا مثيل له.

الإعراب: «**بطل**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف، بتقدير: (هو بطل). «**كأن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**ثيابه**»: اسم (كأنّ) منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**في سرحة**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (كأن) المحذوف، بتقدير: (كأنّ ثيابه معلّقة في سرحة). «**يُحذى**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**نعال**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**السبت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ليس**»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**بتوأم**»: الباء: حرف جرّ زائد، «توأم»: مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر (ليس). =

بمعنى «عَلَى»، والأَولى أنها بمعناها، لتمكّن المصلوب من الجذع تمكن المظروف في الظرف.

وقيل إنه بمعنى الباء في قوله [من الطويل]:

٧٧٠ ـ ويَرْكَبُ يومَ الرَّوعِ مِنّا فوارِسٌ بَصِيرونَ في طَعْنِ الأَباهِرِ والكُلَى

والأولى أن تكون بمعناها، أي لهم بَصَارة وحذق في هذا الشأن.

وقيل: هي بمعنى «إلى» في قوله تعالى: **﴿فردُّوا أيديهم في أفواههم﴾**[(1)]، والأَولى أن نقول هي بمعناها، والمراد التمكّن.

وقيل: هي بمعنى «مع» في قوله تعالى: **﴿فادخلي في عبادي﴾**[(2)]، وبمعنى الباء في قوله [من الطويل]:

٧٧١ ـ نُحابي بها أكفاءَنا ونُهينُها ونَشْرَبُ في أَثْمانِها ونُقامِرُ

= جملة «هو بطل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأن ثيابه...»: في محل رفع صفة لـ (بطل). وجملة «يحذى»: في محلّ رفع صفة ثانية لـ (بطل). وجملة «ليس بتوأم»: في محلّ رفع صفة ثالثة.

الشاهد فيه قوله: «في سرحة» حيث قيل إن (في) بمعنى (على). والرضي يرى أنها للظرفيّة، «لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعًا لها».

٧٧٠ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ٦٧؛ وأدب الكاتب ص ٥١٠؛ والأزهيّة ص ٢٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٩٣، ٤٩٤؛ والدرر ٤/ ١٤٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٧ (فيا)؛ ونوادر أبي زيد ص ٨٠؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٥١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠.

اللغة: الروع: الخوف، ويوم الروع: هو يوم الحرب. بصيرون: عارفون. الأباهر: ج الأبهر، وهو عرق في الظهر، إذا انقطع مات صاحبه.

المعنى: لدينا محاربون مجرّبون، يركبون الخيل إذا ما نشبت الحرب، ويخوضون غمارها وهم ماهرون في طعن الأباهر والكلى.

الإعراب: **«ويركب»**: الواو: بحسب ما قبلها، «يركب»: فعل مضارع مرفوع. **«يوم»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «يركب»، وهو مضاف. **«الروع»**: مضاف إليه مجرور. **«منّا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «فوارس». **«فوارس»**: فاعل مرفوع. **«بصيرون»**: نعت «فوارس» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. **«في طعن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بصيرون»، وهو مضاف. **«الأباهر»**: مضاف إليه مجرور. **«والكلى»**: الواو: حرف عطف، «الكلى»: معطوف على «الأباهر».

جملة «يركب فوارس»: بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «بصيرون في طعن» حيث جاءت **«في»** بمعنى الباء لأنّ «بصيرًا» يتعدّى بالباء. والأَولى ـ كما يرى الرضي ـ أن تكون للظرفية.

(1) إبراهيم: ٩. (2) الفجر: ٢٩.

٧٧١ ـ **التخريج**: البيت لسبرة بن عمرو الفقعسي في خزانة الأدب ٩/ ٥٠٣، ٥٠٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٣٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٦ (منى). =

والأَولى في الموضعين كونها بمعناها، أي: حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى: ادخلي أيتها الروح في أجسام عبادي، والشاعر جعل أثمانها ظرفًا للشرب والقمار مجازًا.

وقولهم: «في الله من كل فائت خَلَف»، أي: في ألطافه؛ وقولهم: «أنت أخي في الله»، أي: في رضاء الله، أي: رضاه تعالى مشتمل على مؤاخاتنا، لا تخرج عنه إلى الأغراض الدنيويّة، وكذا قولهم: «الحب في الله، والبغض في الله».

***

٦ - الباء[1]

قوله: «والباء للإلصاق»، نحو: «به داء»، أي: التصق به، وقولك: «مررت به»، أي: ألصقت المرور بمكانٍ يقرب منه.

ومنه: «أقسمتُ بك»، و «بحياتك أَخبرني»، وتكون مستقرًا، نحو: «الذي به: ضعفٌ»، و «به داء»؛ وتكون للاستعانة، نحو: «كتبت بالقَلَم»، و «خِطت بالإبرة»، و «بتوفيق الله حججت»، وهذا المعنى مجاز عن الإلصاق.

وتكون بمعنى «مع»، وهي التي يقال لها: باء المصاحبة، نحو ﴿وقد دخلوا

= **اللغة**: حابى: بارى، يقال: حابيت فلانًا أي: باريته في الحِباء، مثل باهيته في العطاء. الأكفاء: جمع كفء، وهو النظير، والعِدل.

المعنى: يريد أنهم لا يضنّون بهذه الإبل، فهم يغالبون نظراءهم في منحها، ويسهّلون تمكّن الزوّار العفاة منها، ويبيعونها ويصرفون أثمانها في شرب الخمر والإنفاق، وضرب القداح عليها في الميسر.

الإعراب: «**نحَابي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نحابي». «**أكفاءنا**»: مفعول به، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «**ونُهينُها**»: الواو: حرف عطف، «نُهِينُها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، و «ها»: مفعول به محله النصب. «**ونشرب**»: الواو: حرف عطف، «ونشربُ»: مثل «نحابي» إلا أن علامة رفعه ضمة ظاهرة. «**في أثمانها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نشرب»، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**ونقامر**»: مثل «ونشربُ».

جملة «نحابي»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها الجمل «نهينها» و «نشرب» و «نقامرُ».

الشاهد فيه: أن «في» من قوله: «في أثمانها» جاءت بمعنى الباء، والرضي يرى أنّ الأولى أن تكون بمعناها الأصلي، وهو الظرفية، وذلك بجعل أثمانها ظرفًا للشراب والقمار مجازًا.

(١) انظر مبحث «الباء» في الجنى الداني ص ٣٦ - ٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٤٣ - ٥٥؛ وحروف المعاني ص ٤٧، ٨٦ - ٨٧؛ ورصف المباني ص ١٤٢ - ١٥٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ١١٩ - ١٤٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٦ - ١٠٩؛ وموسوعة الحروف ص ١٨٣ - ١٨٩.

بالكفر، **وهم قد خرجوا به﴾**[(١)]، و «اشترِ الدار بآلاتها». قيل: ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقَرًّا، أي: كائنين بالكفر، وكائنة بآلاتها، والظاهر أنه لا منع من كونها لغوًا، وتكون للمقابلة نحو: «اشتريته به»، و «بدَّلته به»، وتكون مستقرًّا أيضًا، نحو: «هذا بذاك».

* * *

قوله: «وقد تكون للتعدية»؛ جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول، إليه[(٢)]، لكن معنى التعدية المطلقة: أن يَنقُل[(٣)] معنى الفعل، كالهمزة والتضعيف، ويُغيِّره. وهذا المعنى مختصّ بالباء من بين حروف الجرّ، نحو: «ذهبت به»، و «قمتُ به»، أي: أذهبته، وأقمته، ولا يكون مستقرًّا، وما سمعته مقدرًا إلا في قراءة من قرأ: **﴿ائتوني زُبَرَ الحديد﴾**[(٤)]، أي: ائتوني بزبر الحديد.

* * *

قوله: «والظرفية»، أي بمعنى «في»، نحو [من الخفيف]:

٧٧٢ - ما بكاءُ الكبيرِ بالأَطْلالِ وسؤالي وما تردُّ سؤالي

أي: فيها. وتكون للسببية، كقوله تعالى: **﴿فبظلم من الذين هادوا﴾**[(٥)].

---

(١) المائدة: ٦١.

(٢) قوله: «إليه» متعلّق بقوله: «التعدية».

(٣) أي: الحرف الذي جيء به للتعدية.

(٤) الكهف: ٩٦.

٧٧٢ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٣؛ وأدب الكاتب ص ٥١٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥١١، ٥١٥.

اللغة: الطَّلَلُ: ما شخص من بقايا المنزل.

المعنى: يعذل نفسه لوقوفه على الأطلال، وسؤاله إيّاها علمًا أنها لا تردّ على سؤاله.

الإعراب: **«ما»**: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدّم. **«بكاءُ»**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **«الكبير»**: مضاف إليه. **«بالأطلال»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «بكاء». **«وسؤالي»**: الواو: حرف عطف. «سؤالي»: معطوف على «بكاء» مرفوع مثله بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«وما»**: الواو: استئنافية، أو حالية. «ما»: نافية مهملة. **«تردّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هي. **«سؤالي»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلها الجر.

جملة «ما بكاء الكبير بالأطلال»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تردُّ سؤالي»: حالية محلها النصب، أو استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «الباء» في قوله: «بالأطلال» للظرفية.

(٥) النساء: ١٦٠.

وقوله [من الكامل]:

٧٧٣ ـ غُلْبٌ تَشَذَّرُ بالذُّحولِ كَأَنَّها جِنُّ البديِّ رواسيًا أَقْدامُها

وهي فرع الاستعانة.

وقيل: جاءت للتبعيض، نحو قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾[1]، قال ابن جنّي: إن أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء، ومذهبه أنها زائدة، لأن الفعل يتعدَّى إلى مجرورها بنفسه.

وتجيء بمعنى «مِن»، نحو: ﴿عينًا يشرب بها عباد الله﴾[2]، وبمعنى «عَن»، نحو: ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾[3]، وتجيء للتجريد، نحو: «رأيت بزيد أسدًا»، أي: برؤيته أسدًا، كما مرَّ في «مِن».

* * *

قوله: «وزائدة في الخبر والاستفهام»، بـ «هَلْ» لا في مطلق الاستفهام، فلا يقال: «أزيد بقائم»؟ كما يقال: «هل زيد بقائم»؟

* * *

قوله: «والنفي»، بـ «ليس»، نحو: «ليس زيد براكب»، و بـ «ما»، نحو: «ما

---

٧٧٣ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٧؛ وأدب الكاتب ص ٥٢٠؛ والأزهية ص ٢٨٧؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥٥؛ والحيوان ٦/ ١٨٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥١٥، ٥١٦، ٥١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣؛ ولسان العرب ٤/ ٣٩٩ (شذر)، ١٥/ ٤٤٣ (با)؛ والمعاني الكبير ص ٨١٦.

اللغة: الغُلْبُ: الغِلاَظ الأعناق، الواحد: أغلب. البَديُّ: وادٍ تسكنه الجن. الرَّواسي: الثابتة. الذحول: جمع، مفرده: ذَحل، وهو الثأر. تَشَذَّرُ بالذحول: أي تهيج بسبب الذحول.

المعنى: إنهم رجالٌ غلاظ الأعناق كالأسود، يهددّ بعضهم بعضًا بسبب الأحقاد التي بينهم، ثم شبههم بجنّ هذا الموضع في ثباتهم في الخصام والجدال.

الإعراب: «**غُلْب**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هم غلب». «**تشذَّر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هم. «**بالذحول**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تشذَّر». «**كأنّها**»: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: اسم «كأنّ» محله النصب. «**جنُّ**»: خبر «كأنّ» مرفوع. «**البديِّ**»: مضاف إليه مجرور. «**رواسيًا**»: حال من اسم «كأن» منصوبة بالفتحة، والتنوين ضرورة. «**أقدامُها**»: فاعل لـ «رواسي» مرفوع بالضمة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر.

جملة «هم غلب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تشذَّر»: صفة لـ «غلب» محلها الرفع. وجملة «كأنها جنُّ البدي»: حال من فاعل «تشذّر» محلها النصب.

الشاهد فيه: أن الباء في قوله: «بالذحول» تفيد السببية.

(١) المائدة: ٦. (٢) الدهر: ٦.

(٣) المعارج: ١ ـ ٢.

زيد براكب»، وقيل: بـ «لا» التبرئة أيضًا، نحو: «لا خيرَ بخير بعده النار»[١]. والأَولى أنها بمعنى «في»، ولم يُسمع في النفي بـ «إنْ»، فما كان للمصنف أن يطلق النفي والاستفهام.

وتزاد قياسًا في مفعول «علمت» و «عرفت»، و «جهلت»، و «سمعت»، و «تيقَّنت» و «أَحْسَسْت»، وقولُهم: «سمعت بزيد» و «علمت به»، أي: بحال زيد، على حذف المضاف.

وتزاد قياسًا، أيضًا، في المرفوع في كل ما هو فاعل لِـ «كَفَى» وتصرُّفاته، وفي فاعل «أَفْعِلْ» في التعجب على مذهب سيبويه[٢]، وفي المبتدأ الذي هو «حسبك». وتُزاد شاذًا في خبر المبتدأ الموجَب، نحو: ﴿**جزاء سيئة بمثلها**﴾[٣]، عند الأخفش؛ وتزاد سماعًا بكثرة في المفعول به، نحو: «ألقى بيدِه»، ونحو [من الرجز]:

٧٧٤ ـ نَحْنُ بنو ضَبَّةَ أَصْحابُ الفَلَجْ   نَضْرِبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ

وقليلاً في خبر «لكنَّ»، قال [من الطويل]:

---

(١) هذا القول للإمام علي في نهج البلاغة ص ٤١٦.
(٢) وهو أنّ «أَفعِلْ» فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر.
(٣) يونس: ٢٧.

٧٧٤ ـ **التخريج**: الرجز للنابغة الجعديّ في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٢٢؛ والإنصاف ١/ ٢٨٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٠، ٥٢١؛ ورصف المباني ص ١٤٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٣٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٣ (با)؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٩.

اللغة: بنو ضبّة: قوم من تميم. الفلج: النهر الصغير، أو البئر الكبيرة. الفرج: انكشاف الكرب وذهاب الغمّ.

المعنى: نحن أبناء الأعزاء من ضبة من تميم، ونحن أصحاب هذه المياه، ندافع عنها بشجاعة، ونصبر على القتال حتى يكشف الله غمّنا وشدتنا.

الإعراب: «**نحن**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بنو**»: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**ضبّة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**أصحاب**»: خبر ثانٍ مرفوع بالضمّة. «**الفلج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة القافية. «**نضرب**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. «**بالسيف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (نضرب). «**ونرجو**»: الواو: للعطف، «نرجو»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. «**بالفرج**»: الباء: حرف جرٍّ زائد، «الفرج»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الجيم، منع من ظهورها الكسرة المناسبة لحرف الجر، وسكّن لضرورة القافية.

وجملة «نحن بنو»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نضرب»: في محلّ نصب حال. وجملة «ونرجو»: معطوفة عليها في محلّ نصب حال، وتجوز الخبرية فيهما، فمحلهما الرفع.

الشاهد فيه قوله: «بالفرج» حيث زاد الباء الجارّة على المفعول به (الفرج). وهذه الزيادة سماعية.

٧٧٥ ـ ولكنّ أَجرًا لو فَعَلْتِ بهيِّنٍ وهلْ يُنكَرُ المعروفُ في الناسِ والأجْرُ

ومع «أنّ» مرفوعة[1]، قال [من الطويل]:

٧٧٦ ـ ألا هَلْ أتاها والحَوادِثُ جَمَّةٌ بأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بنَ تملكَ بَيْقَرا

---

٧٧٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٣؛ والدرر ٢/ ١٢٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٠٢؛ وشرح المفصّل ٨/ ٢٣، ١٣٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفي)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ١٣٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٧.

الإعراب: **«ولكن»**: الواو: بحسب ما قبلها، «لكن»: حرف مشبّه بالفعل. **«أجرًا»**: اسم «لكن» منصوب. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«فعلت»**: فعل ماض، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، وهو فعل الشرط، وجوابه محذوف تقديره: «لو فعلت لنلت جزاء» مثلاً. ويجوز أن تكون «لو»: حرف تمنّ، فلا تحتاج عندئذ إلى جواب. **«بهين»**: الباء: حرف جرّ زائد، «هين»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه خبر «لكنّ». **«وهل»**: الواو: حرف استئناف، «هل»: حرف استفهام. **«ينكر»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع. **«المعروف»**: نائب فاعل مرفوع. **«في الناس»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ينكر». **«والأجر»**: الواو: حرف عطف، «الأجر»: معطوف على «المعروف» مرفوع بالضمّة.

جملة «لكن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو فعلت لنلت» الشرطية: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هل ينكر...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «بهيّن» حيث دخلت الباء الزائدة على خبر «لكنّ» «بهيّن»، وذلك لشبه «لكن» بالفعل. وهذه الزيادة سماعية قليلة.

(١) أي: المصدر المؤوّل من «أنّ» وما بعدها في محلّ رفع.

٧٧٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٧؛ والخصائص ١/ ٣٣٥؛ وسمط اللآلي ص ٤٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٣؛ ولسان العرب ٤/ ٧٥ (بقر)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)؛ والمنصف ١/ ٨٤؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٠.

اللغة: جمّة: كثيرة. بيقر الرجل: هاجر من أرض إلى أرض، وخصّه بعضهم بالهجرة إلى العراق، وبعضهم إلى الشام.

المعنى: أتراها أُخبرت أنّ أمرأ القيس بن تملك هاجر إلى الشام؟! بالرغم من مصائب الدهر الكثيرة.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«هل»**: حرف استفهام. **«أتاها»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«والحوادث»**: الواو: حالية، «الحوادث»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«جمة»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«بأن»**: الباء: حرف جرّ زائد، «أن»: حرف مشبّه بالفعل. **«امرأ»**: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة. **«القيس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«بن»**: صفة منصوبة بالفتحة. **«تملك»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«بيقرا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر لفظًا، ورفع محلاً على أنه فاعل «أتاها».

جملة «أتاها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «الحوادث جمّة»: في محلّ نصب حال. وجملة «بيقر»: في محل رفع خبر لـ «أنّ».

=

وقد ذكرت مواضع زيادتها في «ما» الحجازية.

ومن غريب زيادتها أن تزاد في المجرور، نحو قوله [من الطويل]:

٧٧٧ ـ فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَهُ عَنْ بما بِهِ ... أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبا

وتضمر كثيرًا مع «الله» في القَسَم، نحو: «أَللَّهِ لأفعلنَّ»، وشاذًّا قليلاً في غيره، كقول رؤبة: «خيرٍ»، لمن قال له: «كيف أصبحت»؟

* * *

٧ ـ اللام[(١)]

قوله: «واللام للاختصاص»، لام الجرّ مكسورة مع غير الضمير، مفتوحة معه، وكسرها معه أيضًا لغة خزاعية، وربَّما فتحت قبل «أن» المضمرة، نحو: «لَيعلمَ» بفتح الميم[(٢)]، ونُقِل فتحها مع جميع المظهرات.

= **الشاهد فيه قوله**: «بأن امرأ القيس يبقر» حيث زاد الباء في المصدر المنسبك من (أنّ واسمها وخبرها) الذي هو في موضع رفع على أنه فاعل (أتاها). وهذه الزيادة من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه.

٧٧٧ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥٢٧، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢؛ والدرر ٤/ ١٠٥، ١٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥١ (صعد)؛ ومغني اللبيب ص ٣٥٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢، ٣٠، ٧٨، ١٥٨.

اللغة: صعّد: ارتفع. تصوّب: انحدر.

المعنى: يصف الشاعر نفسه بعد أن ضعفت همّته ووخطه الشيب بأنّ النساء لم يعدن يكترثن به، ولا يسألنه عمّا حلّ به سواء أشتدّ به الهوى أم خفت صوته.

الإعراب: **«فأصبحن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، **«أصبح»**: فعل ماضٍ ناقص، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع اسمه. **«لا»**: حرف نفي. **«يسألنه»**: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«عن»**: حرف جرّ. **«بما»**: الباء حرف جرّ زائد، **«ما»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بـ «يسأل». **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول تقديره: «استقرّ». **«أصعّد»**: الهمزة للاستفهام، **«صعّد»**: فعل ماض، وفاعله: هو. **«في علو»**: جار ومجرور متعلقّان بـ «صعّد»، وهو مضاف. **«الهوى»**: مضاف إليه. **«أمّ»**: حرف عطف. **«تصوّبا»**: مثل «صعّد»، والألف: للإطلاق.

جملة «أصبحن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا يسألنه»: في محلّ نصب خبر «أصبح». وجملة «استقر به»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أصعّد»: سدّت مسدّ مفعولي «سأل» محلها النصب. وجملة «تصوب»: معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «عن بما» حيث زيدت الباء في المجرور «ما»، وهذا من غريب زيادتها.

(١) انظر مبحث «اللام» في الجنى الداني ص ٩٥ ـ ١٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٦٩ ـ ٩٠؛ وحروف المعاني ص ٤٠، ٤٦، ٧٥ ـ ٧٦؛ ورصف المباني ص ٢١٨ ـ ٢٥٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢١ ـ ٤١١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٨ ـ ٢٦١؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥٩ ـ ٣٨٢.

(٢) أي: بنصب الفعل على تقدير «أنْ».

اعلمْ أن كل كلمة على حرف واحد، كالواو، والفاء، ولام الابتداء. . . فحقها الفتح، لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف. وإنما كُسِرت باء الجرِّ ولامه لموافقة معمولهما، ولم تكسر كاف التشبيه، لأنها تكون اسمًا أيضًا، فجرُّها إذن ليس بالأصالة، بل للقيام مقام الحرف، عند مَن قال إن المضاف هو الجارُّ.

وإنَّما بقيت لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها، إلحاقًا لها بسائر اللامات كلاَم الابتداء، ولام جواب «لو»، وغير ذلك.

وإنما خُصَّت لام المضمر بذلك، لأنها لا تلتبس إذن بغيرها من اللامات، إذ المضمر المجرور غير المرفوع؛ ولو فُتحت في غير المضمر، لالتبست بلام الابتداء، والفرق بالإعراب لا يتمّ، إذ ربّما يكون الظاهر مبنيًا؛ أو موقوفًا عليه.

وفائدة اللام الاختصاص، إمّا بالملكيّة، نحو: «المال لزيد»، أو بغيرها، نحو: «الجُلُّ للفرسِ»، و «الجنّة للمؤمن»، و «الابن لزيد».

والتي تُسَمّى لام العاقبة، نحو [من الوافر]:

٧٧٨ ـ لِدُوا للموت [وابنوا للخَرابِ]

---

٧٧٨ ـ **التخريج**: هذا عجز بيت للإمام عليّ في ديوانه ص ٣٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٩، ٥٣٠؛ وصدره:

لــه مــلــك يــنــادي كــلَّ يــومٍ

وهو في الوقت نفسه صدر بيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٣٣، وعجزه:

فــكــلُّــكُــمْ يــصــيــرُ إلــى ذَهــابِ

كما نُسب بهذه الرواية لبعض الملائكة (انظر: خزانة الأدب ٩/ ٥٣١). وهذا الشطر بلا نسبة في الحيوان ٣/ ٥١.

الإعراب: **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«ملك»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«ينادي»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«كلّ»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ينادي»، وهو مضاف. **«يوم»**: مضاف إليه مجرور. **«لدوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«للموت»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «لدوا». **«وابنوا»**: الواو: حرف عطف، «ابنوا»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. **«للخراب»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ابنوا».

جملة «**له ملك**. . .»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينادي»: في محلّ رفع نعت «ملك». وجملة «لدوا»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «ابنوا»: معطوفة على جملة «لدوا».

الشاهد فيه قوله: «للموت» و «للخراب» حيث جاءت اللام فيهما دالّة على العاقبة والصيرورة. وربّما قيل إنّها هنا لانتهاء الغاية.

وقوله تعالى: ﴿ولقد ذرأنا لجهنم﴾(١)، فرعُ لام الاختصاص، كأنَّ ولادتهم للموت، وخلقهم لجهنم، وكذا التي للتعليل، نحو: «جئتك للسِّمن وللضرب»، إذ المجيء مختص بذلك.

واللام المقوِّية للعامل الضعيف بتأخيره عن معموله، نحو: «لِزيد ضربت»، وبكونه اسمَ فاعل، نحو: «أنا ضاربٌ لزيد»، أو مصدرًا، نحو: «ضربي لِزيد حَسَن»، وبكونه مقدَّرًا، نحو: «يا لزيد»، و «يا للماء»: لام الاختصاص، صارت الأخيرة مع ذلك، عَلَمًا للاستغاثة أو التعجب.

وقد تجيء بمعنى «إلى» نحو: «سمِع الله لمن حمِده»، أي: استمع الله إلى من حمِده، و ﴿وجَّهت وجهي للذي﴾(٢)، أي: إلى الذي؛ وبمعنى «على»، نحو: ﴿وتلَّه للجبين﴾(٣)، أي: عليه، و ﴿يخِرُّون للأذقان سُجَّدًا﴾(٤)، أي: عليها.

* * *

قوله: «وزائدة»، في ﴿رَدِفَ لكم﴾(٥)، لأن «ردِف» يتعدَّى بنفسه، وكذا في: «شكرت له»، على ما مرَّ في باب المتعدِّي، وأمَّا في: «وزنته المال»، و «وزنت له»، فاللام ليست بزائدة، بل هي معدِّية قد تحذف تخفيفًا.

وهي في «لا أبا لك»، زائدة عند سيبويه(٦)؛ وكذا اللام المقدرة بعدها «أن»، بعد فعل الأمر والإرادة، كقوله تعالى: ﴿وما أُمِروا إلاَّ ليعبدوا﴾(٧)، وقولك: «ما أريد لأنسى حاجتي». وقيل: هما بمعنى «أن»، والظاهر هو الأول، لقوله تعالى: ﴿وأُمِرت لأن أكون﴾(٨)؛ وهي زائدة أيضًا، في قوله تعالى: ﴿وإذ بوَّأنا لإبراهيم مكان البيت﴾(٩)، لقوله: ﴿ولقد بَوَّأنا بني إسرائيل﴾(١٠).

وكذا اللام في قوله [من الوافر]:

فلا واللَّهِ لا يُلْفَى لما بي ... ولا لِلِما بِهِمْ أبَدًا دواءُ(١١)

ويجوز أن يقال: إنَّ الثانية للتأكيد، تأكيدًا لفظيًا.

* * *

قوله: «وبمعنى عَن، مع القول»، يعني في نحو قوله تعالى: ﴿وقال الذين

---

(١) الأعراف: ١٧٩.
(٢) الأنعام: ٧٩.
(٣) الصافات: ١٠٣.
(٤) الإسراء: ١٠٧.
(٥) النمل: ٧٢.
(٦) الكتاب ٢/٢٠٦ ـ ٢٠٧.
(٧) البيِّنة: ٥.
(٨) الزمر: ١٢.
(٩) الحج: ٢٦.
(١٠) يونس: ٩٣.
(١١) تقدم بالرقم ١٣٠.

كفروا للذين آمنوا لو كان خيرًا ما سبقونا إليه﴾[١]، ولو كانت كاللام في قولك: «قلت لزيد لا تفعل»، لقال: ما سبقتمونا إليه، وقد ذكرنا في أفعال القلوب الكلام على هذا.

* * *

قوله: «وبمعنى الواو في القسم للتعجب»، نحو: «لِلَّه لا يؤخَّر الأجل»؛ وقولهم: في التعجب، يعنون: في الأمر العظيم الذي يستحق أن يتعجب منه، فلا يقال: «لِلَّه لقد قام زيد»، بل يستعمل في الأمور العظام، نحو: «لِلَّه لتُبعثُنَّ»، وقيل: إن اللام في **﴿لإيلافِ قريش﴾**[٢]، و **﴿للفقراء الذين أُحصِروا﴾**[٣]، للتعجب، والأولى أن تكون للاختصاص، إذ لم يثبت لام التعجب إلاَّ في القسم. وقيل: تجيء بمعنى «في» وبمعنى «بَعد» وبمعنى «قبل»، في قوله تعالى: **﴿جامعُ الناسِ ليوم﴾**[٤]، أي: في يوم، و «كتبته لِثلاث خلون»، أي: بعد ثلاث، و «لثلاث بَقين»، أي: قبل ثلاث، والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص، كما مرَّ في باب العدد.

* * *

٨ ـ رُبَّ[٥]

قال ابن الحاجب:

و «ربَّ» للتقليل، ولها صدر الكلام، مختصة بنكرة موصوفة على الأصح، وفعلها ماضٍ محذوف غالبًا. وقد تدخل على ضمير مبهم مميَّز بنكرة، والضمير مفرد مذكَّر، خلافًا للكوفيين في مطابقة التمييز. ويلحقها «ما» فتدخل على الجُمل، وواوها تدخل على نكرة موصوفة.

* * *

قال الرضيّ:

في «رُبَّ» ثماني لغات: أشهرها ضم الراء وفتح الباء مشدَّدة. والثانية: ضم الراء وفتح الباء مخفَّفة. والثالثة: ضم الراء وضم الباء المخففة. والرابعة: ضم الراء وإسكان الباء المخففة. والخامسة: فتح الراء وفتح الباء المشددة. والسادسة: فتح الراء وفتح الباء المخففة. والسابعة والثامنة: ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة.

---

(١) الأحقاف: ١١.
(٢) قريش: ١.
(٣) البقرة: ٢٧٣.
(٤) آل عمران: ٩.
(٥) راجع مبحث «ربّ» في الأزهيّة ص ٢٥٩ ـ ٢٦٦؛ والجنى الداني ص ٤٣٨ ـ ٤٥٨؛ وحروف المعاني ص ١٤؛ ورصف المباني ص ١٨٨ ـ ١٩٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٣ ـ ١٤٧؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٩ ـ ٢٦٥.

ووضع «ربَّ» للتقليل، تقول في جواب من قال: «ما لقيت رجلاً»: «ربَّ رجل لقيت»، أي: لا تنكر لقائي بالمرة، فإني لقيت منهم شيئًا، وإن كان قليلاً.

قال ابن السرَّاج: النحاة كالمجمعين على أن «ربَّ» جواب لكلام إمَّا ظاهر أو مقدَّر، فهي في الأصل موضوعة لجواب فعل ماض منفيّ، فلهذا لا يجوِّزون: «ربَّ رجل كريم أَضرِب»؛ بل: ضَرَبت، وإنما كان محذوفًا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه.

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله [من الكامل]:

٧٧٩ - أزهيرَ إن يَشِبِ القذالُ فإنَّهُ رُبَ هَيْضَلٍ لِجَبٍ لففتُ بهَيْضَلِ

وقوله [من السريع]:

ماوِيَّ، يا رُبَّتما غارة شَعواء كاللَّذْعَةِ بالميسمِ(١)

---

٧٧٩ - التخريج: البيت لأبي كبير الهذلي في الأزهية ص ٢٦٥؛ وجمهرة اللغة ص ٦٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٠؛ ولسان العرب ١١/ ٦٩٨ (هضل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤؛ وللهذليّ في المحتسب ٢/ ٣٤٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٢، ١٩٢؛ وشرح المفصل ٥/ ١١٩؛ ولسان العرب ٨/ ٣٣٨ (مصع)؛ ومجالس ثعلب ص ٣٢٥؛ والمقرب ١/ ٢٠٠؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٧.

اللغة: القذال: شعر ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن. الهيضل: الجماعة من الناس. لجب: كثير الجلبة مرتفع الصوت. لففت: جمعت.

المعنى: يا زهيرة حتى لو شاب شعري، فإنني ما زلت قادرًا على جمع جيش بجيش في المعارك والحروب.

الإعراب: «**أزهير**»: «**أ**»: حرف نداء للقريب، «زهير»: منادى علم مرخّم مبني على الضم المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم، في محلّ نصب. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**يشب**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين. «**القذال**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**فإنه**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». «**رب**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**هيضل**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. «**لجب**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**لففت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**بهيضل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «لففت».

جملة النداء «أزهير»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن يشب القذال فإنه...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فإنه رب هيضل»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «هيضل لففت»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «لففت»: في محل رفع خبر المبتدأ (هيضل).

الشاهد فيه قوله: «ربَ هيضل» حيث جاءت «رُبَ» هنا - وهي مخففة من «رُبَّ» - للتكثير.

(١) تقدّم بالرقم ٧٤٤.

وقوله [من الطويل]:

٧٨٠ ـ فإنْ تُمْسِ مهجورَ الفِناءِ فَرُبَّما أقامَ بِهِ بَعْدَ الوفودِ وُفودُ

ووجه ذلك أن المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح، لأن الكثير منها كأنه قليل بالنسبة إلى الممدوح بها، وذلك أبلغ الوجهين في المدح.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قد يعلم الله﴾[1]، لأن «قد» لتقليل المضارع في الأصل، وذلك كما يقول المتمدِّح بكثرة العلم: لا تنكر أني أعرف شيئًا من العلم وإن كان قليلاً.

وهي حرف جرّ عند البصريين، خلافًا للكوفيين والأخفش[2].

وإنما حملهم على ارتكاب جعلها حرفًا مع أنها، في التَّقليل، مثل «كَمْ» في التكثير، ولا خلاف في اسميّتها؛ بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كما ذكرنا كإفادة «كم»: أنهم لم يروها تنجرُّ بحرف جرّ ولا بإضافة، كما تنجر «كم»، فلا يقال: «بِرُبَّ رجل»، ولا «غلام رُبَّ رجل».

وتُشكل عليهم حرفيتها بنحو: «ربَّ رجل كريم أكرمت»، فإن حروف الجر هي ما يُفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليه، و «أكرمت» يتعدَّى

---

٧٨٠ ـ **التخريج**: البيت لمعن بن زائدة في أمالي المرتضى ١/ ٢٢٣؛ ولأبي عطاء السندي في خزانة الأدب ٩/ ٥٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٠؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٧٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣١٣ (عهد)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٦، ٣٦٨.

اللغة: الفِناء: ساحة الدار. الوفود: الزُّوَّار، وطلاّب الحاجات.

المعنى: إن مُتَّ الآن وهُجِرَ بيتُك فلا يضيرك ذلك، إذ طالما أَلِفَتْ الوفود المتتالية ساحة دارك في حياتك.

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. **«تمسِ»**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، واسمه مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«مهجورَ»**: خبر «تمس» منصوب. **«الفناء»**: مضاف إليه. **«فربّما»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ربما»: مكفوفة وكافة. **«أقام»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «أقام». **«بَعْدَ»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «أقام». **«الوفود»**: مضاف إليه مجرور. **«وفودُ»**: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «إن تمسِ... فربما أقام... وفود»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تمس»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أقام... وفود»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

الشاهد فيه: أن «ربما» فيه للتكثير، وهو الظاهر.

(١) الأحزاب: ١٨.

(٢) انظر المسألة الحادية والعشرين بعد المئة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٨٣٢ ـ ٨٣٥.

بنفسه؛ قال صاحب المغني[١]: إنما ذلك لأنه يضعُف الفعل المتأخر من المفعول، عن العمل، فيعمد بحرف الجر، كقوله تعالى: **﴿إن كنتم للرؤيا تَعْبُرُون﴾**[٢]، ولاسيَّما إذا وجب تأخير الفعل، كما في «ربَّ».

والجواب أنّ العادة أن يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص، حتى تخصَّ مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول، بذلك المفعول، فلا يستنكر عمله فيه، نحو: «لزيد ضربت»، و «أنا ضاربٌ لزيد»، و «ضربي لزيد حسن»؛ ويشكل أيضًا بمثل قولك: «رب رجل كريم أكرمته»، لأن الفعل لا يتعدّى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معًا، فلا يقال: «لزيد ضربته».

واعتذروا بأن «أكرمته» صفة، وأن العامل محذوف؛ وهو عذر بارد، لأن معنى «رب رجل كريم أكرمت»، و «أكرمته»: شيء واحد. والأول جواب بلا خلاف، ولا شك أنك إذا قلت في جواب من قال: «ما أكرمت رجلاً»: «ربَّ رجل كريم أكرمته»، لم يحتج معنى الكلام إلى شيء آخر مقدر، مثل: «تحققت» أو «ثبت»، على ما ادَّعوا.

وإن اعتذروا بأن الضمير في «أكرمته» للمصدر، أي: أكرمت الإكرام، كما قيل في قوله [من البسيط]:

هـذا سـراقـة لـلـقـرآنِ يَـدْرُسُـه والـمرء عند الرشا أن يلقها ذيبُ[٣]

كان أبردَ[٤]، لأن ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال، بخلاف نحو: «ربَّ رجل كريم لقيته». وإن قالوا: إن «لقيته» مفسِّر لِـ «لقيت»، المقدَّر كما في: «زيدًا ضربته»، جاء الإشكال الأول، مع أنه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر، نحو: «بزيد جاوزته»، أي: مررت بزيد جاوزته. ويشكل أيضًا بنحو: «رب رجل كريم جاءني»، في جواب مَن قال: «ما جاءك رجل». ولا شك أن «جاءني» هو جواب «رُبَّ»، إذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر، بل تمَّ بقولك: «جاءني»، فيكون كقولك: «بزيد مُرَّ»، والضمير في «مُرَّ» لِـ «زيد»، وكقولك: «زيدًا اضربْ»، والضمير للمنصوب، وقد مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك، فإن ارتكب مرتكِب متمحِّلاً أن

---

(١) هو منصور بن فلاح اليمني، أحد معاصري الرضيّ.
(٢) يوسف: ٤٣.
(٣) تقدّم بالرقم ٨١.
(٤) قوله: «كان أبرد»، جواب قوله: «وإن اعتذروا».

«جاءني» صفة، والعامل «تحققت» ونحوه، فهو محال لعدم توقّف معنى الكلام عليه؛ مع أن المصنّف صرَّح في شرح قوله: «محذوف غالبًا» بأنه قد يظهر، نحو: «ربَّ رجل كريم قد حصل».

ويَقْوَى عندي مذهب الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسمًا؛ فـ «رُبّ» مضاف إلى النكرة، فمعنى «ربَّ رجل»، في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى «كم رجل»: كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفع أبدًا، على أنه مبتدأ لا خبر له، كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم: «أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد»، فإنهما يتناسبان، بما في «ربَّ» من معنى القلَّة.

وكما أن نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو [من المديد]:

غيرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضي بالهمِّ والحزنِ[1]

وقولهم: «خطيئة يوم لا أصيد فيه»[2]، لتضمّنه معنى النفي الذي له صدر الكلام، فكذا لا تدخل على «ربَّ»، لأن القلة، عندهم، تجري مجرى النفي، فمن ثمَّ كان لِـ «رُبّ» صدر الكلام.

قال أبو عمرو: رُبَّ لا عامل لها، لأنها ضارعت النفي، والنفي لا يعمل فيه عامل؛ ولتضمّنها معنى النفي، كان القياس ألاّ يجيء وصف مجرورها إلا فعلية، كما في: «أقلُّ رجل» المتضمّن معنى النفي، وذلك لأن النفي يطلب الفعل؛ إلاّ أن «رُبَّ» لخروجها إلى معنى الكثرة في أكثر مواضعها، جاز وقوع نعت مجرورها اسمية، كما في قوله [من الرجز]:

٧٨١ ـ يا ربَّ هيجا هي خير مِنْ دَعهْ

---

(١) تقدم بالرقم ٥٣.

(٢) أي: يُخطِيء يوم لا أصيد فيه، والمعنى: لا يمرّ يوم إلاّ وأصيد فيه.

٧٨١ ـ **التخريج**: الرجز للبيد في ديوانه ص ٣٤٠؛ والأغاني ١٥/ ٢٩٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٩١؛ والدرر ٤/ ١١٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥١؛ وفصل المقال ص ٩١؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٤٩؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٠٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٦٧، ٥٨٢، ٥٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٥.

اللغة: الدَّعَة: الخفض والراحة.

المعنى: كثيرًا ما تكون الحرب خيرًا من الخفض والراحة، والخلود إلى الموادعة واللين.

الإعراب: **«يا»**: حرف تنبيه، وقيل حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا قوم». **«ربَّ»**: حرف جر شبيه بالزائد. **«هيجا»**: اسم مجرور لفظًا بكسرة مقدرة على الألف للتعذر، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **«هي»**: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وخبره **«خيرٌ»** مرفوع. **«من دعه»**: جار ومجرور بالكسرة المقدرة على تاء التأنيث المقلوبة هاء ساكنة للضرورة. =

ويكثر وقوعه، أيضًا، صفة معطية لمعنى الفعل ههنا، بخلاف باب «أقلّ رجل»، كما مرَّ في باب الاستثناء، قال ﷺ: «ألاَ ربَّ نفس طاعمة ناعمة في الدنيا، جائعة عارية يوم القيامة»[1]، ويتم الكلام بقوله: «جائعة عارية»، بلا تقدير شيء آخر، خلافًا لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل. والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية، إما ظاهرة، أو مقدرة، فالظاهرة كقوله [من الخفيف]:

٧٨٢ ـ ربَّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليو مَ وأَسْرى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيالِ

وليس الجواب محذوفًا، كما قال أبو علي، لأنه قد تمَّ الكلام بقوله: «ربَّ رِفدٍ هرقته»، ولا يتوقف على شيء آخر، والرِّفد: القدح الضخم، يقال: «هُريق رِفده»، إذا مات، وهو كناية، كقولهم: «صَفِر وطابه»؛ والمقدرة كما في قوله: «وأسرى من معشر أقيال»، أي: أسرى من معشر حصلت لي.

وأمَّا نعت مجرور «أقلّ»، ففعلية أو ظرفية، كما اخترنا في باب الاستثناء، واستشهد الأخفش على اسمية «ربَّ» بِقوله [من الكامل]:

٧٨٣ ـ إنْ يَقْتُلُوكَ فإنَّ قَتْلك لم يكنْ عارًا عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ

= جملة «يا قوم»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «رب هيجا» مع الخبر المحذوف: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «هي خيرٌ»: صفة لـ «هيجا» محلها الجر على لفظ «هيجا» والرفع على محلها.

الشاهد فيه: أنه يجوز أن تقع الجملة الاسمية نعتًا لمجرور «ربَّ» فجملة «هي خير من دعه» صفة لـ «هيجا» كما لاحظنا.

(١) ورد الحديث في كنز العمال ٤٣٦٠٦؛ وإتحاف السادة المتقين ٧/ ١٠٠؛ والترغيب والترهيب ٣/ ١٤٠.

٧٨٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٥٩، ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦؛ والدرر ١/ ٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٨؛ ولأعشى همدان في المقاصد النحوية ٣/ ٢٥١.

اللغة: رفد: دلو. القيل: الملك.

المعنى: يفتخر الشاعر بكثرة قتله وأسره للملوك والسادات.

الإعراب: «رب»: حرف جر شبيه بالزائد. «**رفد**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: موجود. «**هرقته**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**ذلك**»: اسم إشارة في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل (هرقته)، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «**اليوم**»: بدل منصوب بالفتحة الظاهرة. «**وأسرى**»: الواو: حرف عطف، «أسرى»: اسم معطوف على «رفد» مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر، لفظًا مرفوع محلاً. «**من معشر**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «أسرى». «**أقيال**»: صفة «أسرى» مجرورة بالكسرة الظاهرة.

جملة «رب رفد هرقته»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هرقته»: في محل رفع صفة «رفد».

الشاهد فيه: أن الأكثر مراعاة الأصل في وقوع صفة «رُبّ» جملة فعلية سواء كانت مذكورة أو مقدّرة.

٧٨٣ ـ **التخريج**: البيت لثابت قطنة في ديوانه ص ٤٩؛ والحماسة الشجريّة ١/ ٣٣٠؛ وخزانة الأدب ٩/ =

وقال: «ربَّ» مبتدأ، و «عَارٌ» خبره، والأَولى أن يكون «عار» خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور «رُبَّ»، كقوله: «يا رُبَّ هيجا هي خير مِن دَعَه»[(١)].

* * *

قوله: «لها صدر الكلام»، لما ذكرنا قوله: «مختصة بنكرة»، كما أنَّ «كم» مختصة بالنكرات، وإنما وجب دخولها على النكرة، لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة، نحو: «جاءني رجل»، و «ما جاءني رجل»، فلو لم تحتملها لم تستعمل فيهما. والمعرفة إمَّا دالة على القلة فقط، كالمفرد والمثنى المعرَّفين، وإمَّا دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف؛ و «رُبَّ»، و «كَمْ»، علامتان للقلة والكثرة، وإنما يحتاج إلى العلامة في المحتمل، حتى يصير بها نصًّا.

* * *

قوله: «موصوفة على الأصحّ»، هذا مذهب أبي علي وابن السرَّاج، ومَن تبعهما، وقيل: لا يجب ذلك. والأَولى: الوجوب، لأن «ربَّ» مبتدأ على ما اخترنا، لا خبرَ له، لإفادة صفة مجروره معنى الجملة، كما في: «أقلّ رجل يقول ذلك» على ما اخترنا، وقولهم: «خطيئة يوم لا أصيد فيه». ولا يوصف «ربَّ»، فلا

= ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧؛ والدرر ٢/ ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٨٩، ٣٩٣؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٦٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٦٠؛ والجنى الداني ص ٤٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٥، ٣٦٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقتضب ٣/ ٦٦؛ والمقرب ١/ ٢٢٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٧، ٢/ ٢٥.

المعنى: لم ينتقص مقتلك من مقامك، ولم يسبب لك ما تُذمُّ به، وبعض الميتات تسبب العار والمذمّة لصاحبها.

الإعراب: **«إن يقتلوك»**: «إن»: **حرف شرط جازم**، «يقتلوك»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«فإن»**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«قتلك»**: اسم (إن) منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«لم يكن»**: «لم»: حرف جزم ونفي وقلب، «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. **«عارًا»**: خبر (يكن) منصوب بالفتحة. **«عليك»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر (عارًا). **«ورب»**: الواو: استئنافية، «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد؛ أو اسم مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ (على رأي الأخفش). **«قتل»**: مبتدأ مرفوع محلاً، مجرور لفظًا بـ (ربّ)؛ أو مضاف إليه مجرور. **«عار»**: خبر «ربّ» مرفوع بالضمّة؛ أو خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو.

جملة «إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «يقتلوك»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إن قتلك...»: في محل جزم جواب الشرط. وجملة «لم يكن...»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة «رب قتل عار»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه: أنّ الأخفش استدلّ به على اسميّة «ربّ» فهي مبتدأ و «عارٌ» خبرها. والرضي يرى أنّ «عار» خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور «ربّ»، والتقدير: «ربّ قتل هو عارٌ».

(١) راجع الشاهد الرقم ٧٨٢.

يقال: «ربَّ رجل كريمٌ» بالرفع، كما لا يوصف «أقلّ»، لكون «ربَّ» كحروف النفي، فإن التقليل عندهم كالنفي، فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ، ولزِم الصَّدر.

* * *

قوله: «محذوف غالبًا»، إذا كان الكلام الذي «ربَّ» جواب عنه، مصرَّحًا به، نحو: «ما لقيتَ رجلاً»، لم يمتنع حذف نعت مجرور «ربَّ»، لدلالة القرينة عليه، وكذا إذا كانت القرينة غير ذلك، كما في قوله: «وأسْرى من مَعْشَرٍ أقيال»(١)، أي: أسرتهم، وإن لم تكن هناك قرينة، وجب وصف مجرور «ربَّ» بما يفيد معنى الكلام التام، كما ذكرنا في: «أقلُّ رجل يقول ذلك».

ووصفه، إمَّا فعلية، نحو: «ربَّ رجل كريم لقيته»، أو جار ومجرور، أو ظرف، نحو: «ربَّ رجل في الدار، أو أمامَك»، أو اسمية، نحو [من الرجز]:

يـا رُبَّ هـيـجـا هـي خـيـر مـن دَعـهْ(٢)

أو صفة مشتقة، نحو قوله ﷺ: «رب نفس طاعمة ناعمة» الخبرَ بتمامه(٣)، وليس شيء من هذه الأشياء عاملاً في «ربَّ»، بل هو وصف لمجرورها، كما ذكرنا، وتسميته بجواب «ربَّ» بَعيد.

ويجوز أن يُعطفَ قياسًا على المجرور بـ «رُبّ»، و «كمْ»، وعلى النكرة المجرورة بـ «كلّ»، و «أيّ»، اسمٌ مضاف إلى ضميرها، لكون ذلك الضمير نكرة، كما مرَّ في باب المعارف، نحو: «ربَّ شاةٍ وسخلتها»، و «كم ناقة وفصيلها»، و «كلّ رجل وأخيه»، و «أيّ رجل وغلامه».

وقال الجُزولي: هذا المعطوف معرفة، لكنه جاز ذلك، لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع؛ ولو كان كما قال، لجاز «ربَّ غلام والسيِّد».

* * *

قوله: «وتدخل على مضمر»، هذا الضمير نكرة، كما مرَّ في باب المعارف.

قوله: «مميَّز بنكرة»، إلى قوله: «في مطابقة التمييز»، مضى شرحه في باب «نِعْم»، و «بئس».

* * *

قوله: «ويلحقها «ما»»، إذا دخلها «ما» فالأكثر كونها كافَّة، و «ربَّ»

---

(١) راجع الشاهد الرقم ٧٨٢.

(٢) تقدم بالرقم ٧٨١.

(٣) إشارة إلى الحديث المتقدّم.

المكفوفة، لا محل لها من الإعراب، وإن كانت اسمًا على ما اخترنا، لكونها بمعنى «قلّما»، وكونها كحرف النفي الداخل على الجملة.

وقد جاءت «ما» بعد «ربَّ» زائدة، قال [من الخفيف]:

٧٨٤ ـ ربَّما ضَرْبَةٍ بسَيْفٍ صَقيلٍ بينَ بُصْرَى، وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ

وقال [من السريع]:

ماويَّ، يا رُبَّتَما غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ[1]

ومثلها «ما» التي تلِي كاف التشبيه، الأَولى أن تكون كافة، نحو: «كنْ كما أنت»، أي: كما أنت كائن، و «زيد صديقي كما عمرو أخي».

وشذّ إعمال الكاف مع «ما»؛ و «ما» لا تكفّ «عن»، نحو: ﴿عمّا قليل﴾[2]، وأمّا إذا وَليت الباءَ و «مِن»، فالأولى زيادتها، وإعمال الجارَّين، نحو: ﴿فبما رحمة﴾[3]، و ﴿مِمَّا خطيئاتهم﴾[4]، وقد تكفّهما، كما يجيء.

و «ربَّ» المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل، كما قال سيبويه[5]؛ وقولُه [من الخفيف]:

٧٨٥ ـ ربَّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهمْ وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ

---

٧٨٤ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢، ٩٤؛ والاشتقاق ص ٤٨٦؛ والأصمعيات ص ١٥٢؛ والحماسة الشجرية ١/ ١٩٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٢، ٥٨٥؛ والدرر ٤/ ٢٠٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥؛ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ والجنى الداني ص ٤٥٦؛ ورصف المباني ص ١٩٤، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ ومغني اللبيب ص ١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: الصقيل: المجلوّ. بصرى: اسم مدينة من أعمال الشام. النجلاء: الواسعة.

الإعراب: **«ربّما»**: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما»: زائدة. **«ضربة»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. **«بسيف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضربة»، أو بمحذوف نعت «ضربة». **«صقيل»**: نعت «سيف». **«بين»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف نعت «ضربة» وهو مضاف. **«بصرى»**: مضاف إليه. **«وطعنة»**: الواو: حرف عطف، «طعنة»: معطوفة على «ضربة». **«نجلاء»**: نعت «طعنة» مجرور.

الشاهد فيه قوله: «ربّما ضربة» حيث زاد الشاعر «ما» بعد «ربّ» وبقيت عاملة فجرّت «ضربة».

(١) تقدّم بالرقم ٧٤٤.
(٢) المؤمنون: ٤٠.
(٣) آل عمران: ١٥٩.
(٤) نوح: ٢٥.
(٥) الكتاب ٣/ ١١٥.

٧٨٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي دؤاد الإياديّ في ديوانه ص ٣١٦؛ والأزهيّة ص ٩٤، ٢٦٦؛ وخزانة الأدب=

شاذ عنده؛ ومثله قياس عند الجزولي، فيجيز: «ربما زيد قائم»، والتزم ابن السرّاج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضيًا، لأن وضع «ربَّ» للتقليل في الماضي، كما ذكرنا، والعذر عندهما في نحو قوله: ﴿ربَّما يَوَدُّ الذين﴾[(١)]، أنّ مثل هذا المستقبل، أي الأمور الأخروية، غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو: **﴿وسيق الذين﴾**[(٢)]، و **﴿نادى أصحاب الجنة﴾**[(٣)].

وقال الرَّبعي: أصله: ربّما كان يَوَد، فحذف «كان» لكثرة استعماله مع «ربما»، والأوَّل أحسن، وقال [من الطويل]:

٧٨٦ ـ قُتِلْنا ونالَ القَتْلُ مِنّا ورُبّما ... يكون على القومِ الكرامِ لنا الظَّفَرْ

= ٩/ ٥٨٦، ٥٨٨؛ والدرر ٤/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٩، ٣٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٢٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٤٨، ٤٥٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٨؛ والدرر ٤/ ٢٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٦.

اللغة: الجامل: قطيع الجمال. المؤبّل: الإبل المعدّة للاقتناء. العناجيج: ج العنجوج وهو من الخيل الطويل العنق. المهار: ج المهر، وهو ولد الفرس.

المعنى: ربّ قطيع من الجمال المعدّة للاقتناء، وجياد طويلة الأعناق بينها المهار.

الإعراب: **«ربّما»**: «رب»: حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما»: حرف كافّ. **«الجامل»**: مبتدأ مرفوع. **«المؤبّل»**: نعت مرفوع. **«فيهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«وعناجيج»**: الواو: حرف عطف، «عناجيج»: معطوف على «الجامل» مرفوع. **«بينهن»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم. **«المهار»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

جملة «ربّما الجامل...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بينهن المهار»: في محلّ رفع نعت «عناجيج».

الشاهد فيه قوله: «ربّما الجامل» حيث دخلت «ما» الكافة على «ربّ» فكفّتها عن عمل الجرّ. و «ربَّ» المكفوفة لا تدخل إلاّ على الجملة الفعلية، ودخولها هنا على الاسمية من الشاذ.

(١) الحجر: ٢. (٢) الزمر: ٧١، ٧٣.

(٣) الأعراف: ٤٤.

٧٨٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣.

اللغة: نال منا القتل: أوهننا.

المعنى: إن فشا فينا القتل فكثيرًا ما قتلنا قومًا كرامًا، والحرب سجالٌ يوم لك، ويوم عليك.

الإعراب: **«قُتِلْنا»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «نا»: نائب فاعل محله الرفع. **«ونال»**: الواو: حرف عطف، «نالَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«القتل»**: فاعل مرفوع. **«منا»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نال». **«وربما»**: الواو: استئنافية، «ربما»: كافة ومكفوفة. **«يكون»**: فعل مضارع ناقص مرفوع. **«على القوم»**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «الظفر». **«الكرام»**: صفة لـ «القوم» مجرورة مثلها. **«لنا»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «يكون». **«الظفر»**: اسم «يكونَ» مرفوع بضمة مقدرة على الراء المسكّن للضرورة.

=

أي: ربما كان، مثل قوله [من الكامل]:

٧٨٧ ـ وانْضَحْ جوانِبَ قَبْرِهِ بدمائِها فَلَقَدْ يكونُ أخا دَمٍ وذبائحِ

والمشهور جواز دخول «ربّما» على المضارع بلا تأويل، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح.

وقوله [من الخفيف]:

ربّما تكره النفوس من الأمر... البيت[1]

«ما» فيه نكرة موصوفة عند النحاة، لا كافة، كما مرّ في الموصولات.

وقد يحذف الفعل بعد «ربّما»، عند القرينة، قال [من الطويل]:

٧٨٨ ـ فذلِكَ إنْ يَلْقَ المنيَّةَ يَلْقَها حَميدًا وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَرُبَّما

= جملة «قُتِلْنا»: ابتدائيّة لا محلّ لها، وعطف عليها جملة «نال القتل». وجملة «يكون لنا الظفر على القوم الكرام»: استئنافيّة لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الرَّبعي زعم أن المضارع بعد «ربما» بمعنى الماضي، وإنما أوّل «يكون» في هذا البيت بـ «كان» لأنّ المعنى عليه كما لاحظنا في شرح البيت.

٧٨٧ ـ **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٥٤؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٣٠١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤، ٧؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٣٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٦٨ (كون)؛ وللصلتان العبدي في أمالي المرتضى ٢/ ١٩٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢١٧.

اللغة: النَّضح: الرَّش.

المعنى: يطلب الشاعر أن يُرَشّ قبر هذا المرثي بدم النوق إعظامًا له، فلطالما أسال الدم بذبحه الذبائح للضيفان والمحتاجين.

الإعراب: **«وانضح»**: الواو: حرف عطف، «انْضَحْ»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«جَوَانب»**: مفعول به منصوب. **«قبرِه»**: مضاف إليه مجرور، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«بدمائها»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «انْضَحْ»، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. **«فَلَقَد»**: الفاء: استئنافية، «لقد»: اللام: حرف ابتداء للتوكيد عند بعضهم، ورابطة لجواب قسم مقدر عند آخرين. «قد»: حرف تحقيق. **«يكون»**: فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة، واسمه مستتر تقديره: هو. **«أخا»**: خبر «يكون» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. **«دمٍ»**: مضاف إليه مجرور. **«وذبائح»**: الواو: حرف عطف، «ذبائح»: معطوف على «دم» مجرور مثله.

جملة «انضح»: معطوفة على جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «يكون أخا دم»: استئنافية لا محل لها إذا جعلنا اللام في «لقد» حرف ابتداء يفيد التوكيد، وجواب قسم لا محل لها إذا جعلناها رابطة لجواب قسم مقدر، وجملة القسم استئنافيّة لا محل لها.

الشاهد فيه: أن المضارع «يكون» بعد «قد» مؤوّلاً بالماضي، لأن البيت من مرثية ميت، والشاعر يخبر بـ «يكون» عن شيءٍ وقع في الماضي.

(١) تقدّم بالرقم ٤٢٥.

٧٨٨ ـ **التخريج**: البيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ١٥؛ والأصمعيّات ص ٤٦؛ وشرح التصريح ٢/ =

أي: ربَّما يتوقع ذلك.

❊ ❊ ❊

قوله: «وَواوها»، أي واو «ربَّ»، مثل قوله [من الرجز]:

٧٨٩ ـ وبَلْدَةٍ ليسَ بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

= ٩٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٢٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٥٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٠؛ وله أو لحاتم الطائي في الأغاني ٦/ ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٩، ١٠، ١٣؛ ولحاتم الطائي في الدرر ٤/ ٢٠٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأغاني ٦/ ٢٩٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: المنيّة: الموت. حميدًا: أي محمودًا. يستغني: يصيب الغنى.

المعنى: إنّ هذا الصعلوك إن مات فإنّه يموت شريفًا محمود السيرة، وإن نال الغنى يومًا فكثيرًا ما يُحمد أمره.

الإعراب: **«فذلك»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «ذلك»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«يلق»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«المنية»**: مفعول به منصوب. **«يلقها»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«حميدًا»**: حال منصوبة. **«وإن»**: الواو: حرف عطف، **«إن»**: حرف شرط جازم. **«يستغن»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«يومًا»**: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «يستغن». **«فربّما»**: الفاء: رابطة جواب الشرط، «ربّما»: كافة ومكفوفة.

جملة: «ذلك إن يلق...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إن يلق... يلقها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ذلك». وجملة «يلقها»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». وجملة «إن يستغن...»: معطوفة على الجملة الشرطية السابقة. وجملة «فربّما»: في محلّ جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه قوله: «...وإن يستغن يومًا فربّما» حيث حذف الفعل بعد «ربّما» عند وجود القرينة، والتقدير: «ربّما يتوقّع ذلك» أو «ربّما يُحمد أمره»...

٧٨٩ ـ **التخريج**: الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥ ـ ١٨؛ والدرر ٣/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٠٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٩١؛ والإنصاف ١/ ٢٧١؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١؛ والجنى الداني ص ١٦٤؛ وجواهر الأدب ص ١٦٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤؛ ورصف المباني ص ٤١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦؛ والكتاب ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢؛ ولسان العرب ٦/ ١٩٨ (كنس)، ١٥/ ٤٣٣ (ألا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٥٢؛ والمقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

اللغة: الأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: جمع اليعفور، وهو ولد البقرة الوحشية أو الغزال. العيس: الإبل البيض.

المعنى: ربّ بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلاّ الظباء والإبل البيض. =

اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسًا، إلا في: «اللَّهِ» قسمًا، عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به(١)، على «اللَّهِ»، نحو: «المصحفِ لأفعلنَّ»، وذلك غير جائز عند البصرية، لاختصاص لفظة «الله» بخصائص ليست لغيرها تبعًا لاختصاص مسمَّاها بخصائص، فمنها: اجتماع «يا» واللام في: «يا الله»، ومنها قطع الهمزة في: «يا ألله»، و «أفألله»، و «ها ألله»، ومنها الجر بلا عِوض من الجار، ومع عِوض عنه بهاء التنبيه، نحو: «ها الله»، وهمزة الاستفهام نحو: «آلله»، ومنها تعويض الميم عن حرف النداء، نحو: «اللهمَّ»، ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح، وترقيقها بعد الكسر.

ويُحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله، إذا كان الجارّ «ربَّ» بشرطين: أحدهما أن يكون ذلك في الشعر خاصة، والثاني أن تكون بعد الواو، أو الفاء، أو «بَلْ»؛ وأما حذفها من دون هذه الحروف، نحو [من الخفيف]:

٧٩٠ ـ رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

= **الإعراب: «وبلدة»**: الواو: واو «ربّ»، **«بلدة»**: اسم مجرور بـ «ربّ» المحذوفة، مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: دخلتها أو بلغتها. **«ليس»**: فعل ماض ناقص. **«بها»**: جار مجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. **«أنيس»**: اسم «ليس» مرفوع. **«إلّا»**: حرف حصر. **«اليعافير»**: بدل من «أنيس» مرفوع. **«وإلّا»**: الواو: حرف عطف، «إلّا»: حرف حصر. **«العيس»**: بدل من «أنيس» مرفوع.

جملة «وبلدة»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «ليس بها أنيس»: في محل جر أو رفع صفة لـ «بلدة».

الشاهد فيه: أن الواو في «وبلدة» واو «رُبَّ»، و «بلدة» مجرورة بـ «ربّ» المحذوفة.

(١) انظر المسألة السابعة والخمسين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٣٩٣ ـ ٣٩٩.

٧٩٠ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ٨/ ٩٤؛ وأمالي القالي ١/ ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠؛ والدرر ٤/ ٤٨، ١٩٩؛ وسمط اللآلي ص ٥٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٥، ٤٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٠ (جلل)؛ ومغني اللبيب ص ١٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٧٨؛ والجنى الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥؛ والخصائص ١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠؛ ورصف المباني ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١/ ١٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٤؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٨، ٧٩، ٨/ ٥٢؛ ومغني اللبيب ص ١٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٧.

اللغة: الرسم: بقيّة الدار أو غيرها بعد رحيل أهلها. الطلل: ما شخص من آثار الدار كالوتد والأثافي. أقضي: أموت. الجلل: الخطب العظيم.

المعنى: ربّ آثار دار غادرها أهلها، وقفت أتأمّل أطلالها فكدت ممّا أصابها من بلاء أموت حزنًا عليها.

الإعراب: «رسم»: اسم مجرور لفظًا بـ «ربّ» المحذوفة مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. =

فشاذ في الشعر، أيضًا.

فالواو، كقوله [من الرجز]:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق[(١)]

والفاء، كقوله [من الوافر]:

٧٩١ ـ فإن أهْلِكْ فذي حَنقٍ لظاه عَلَيَّ تكادُ تَلْتَهِبُ التهابا

= «دار»: مضاف إليه مجرور. «وقفت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. «في طلله»: جار ومجرور متعلقان بـ «وقفت»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «كدت»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقاربة، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كاد». «أقضي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «الحياة»: مفعول به منصوب. «من جلله»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقضي»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «رسم دار وقفت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «وقفت في طلله»: في محل رفع نعت «رسم». وجملة «كدت...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «أقضي»: في محلّ نصب خبر «كاد».

الشاهد فيه قوله: «رسم دار» حيث جرّ «رسم» بـ «ربّ» المحذوفة. وهذا شاذ في الشعر.

(١) تقدّم بالرقم ٥.

٧٩١ ـ **التخريج**: البيت لربيعة بن مقروم في خزانة الأدب ١٠/٢٦، ٢٨، ٢٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٦٦.

اللغة: ذو حنق: صاحب حقد كأن اللهب في قلبه. اللظى: النار.

المعنى: ربّما أكلت قلب حاسد نيران الغيظ، حتى بعد موتي، فهو شديد الحقد عليّ.

الإعراب: «فإن»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. «أهلك»: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «فذي»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ذي»: اسم مجرور لفظًا بالياء لأنه من الأسماء الستة، مرفوع محلاً بالواو على أنه مبتدأ؛ (الجارّ هو «ربّ» المحذوفة). «حنق»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لظاه»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. «عليّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ (تلتهب). «تكاد»: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه ضمبر مستتر تقديره: هي. «تلتهب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «التهابا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

جملة «إن أهلك فذي حنق لظاه عليّ تكاد تلتهب التهابا»: استئنافيّة لا محل لها، وجملة «أهلك»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «فذي حنق...»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «لظاه عليَّ تكاد»: صفة لـ (ذي حنق) محلها الجر على اللفظ والرفع على المحل. وجملة «تكاد تلتهب»: خبر للمبتدأ (لظاه) محلها الرفع. وجملة «تلتهب»: خبر (تكاد) محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «فذي حنق» حيث حذف حرف الجر «ربّ» بعد الفاء مع بقاء عمله.

و «بَلْ»، كقوله [من الرجز]:

٧٩٢ - بـل بـلـدٍ ذي صُـعُـدٍ وأَضْـبـابْ

أما الفاء و «بلْ»، فلا خلاف عندهم أن الجرَّ ليس بهما، بل بـ «رُبَّ»مقدرة بعدهما؛ لأن «بل» حرف عُطِف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط.

وأمَّا الواو، فللعطف أيضًا عند سيبويه، وليست بجارَّة؛ فإن لم تكن في أول القصيدة أو أوَّل الرجز، كقوله [من الطويل]:

٧٩٣ - وليلةِ نَحْسٍ يَصْطلي القوسَ ربُّها وأَقْـطُـعَـهُ الـلاتـي بـهـا يـتـنـبَّـلُ

---

٧٩٢ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢، ٣٣؛ ولسان العرب ١/ ٥١٧ (صبب)؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٣ . وروايته في بعض المصادر «وآكامْ» مكان «وأصباب»، وهو من أرجوزة بائيّة.

اللغة: ذو صعد: صاحب مرتفعات، فالصعد: جمع صَعود وهو المرتفع من الأرض. الأصباب: جمع صَبَب وهو المنحدر من الأرض.

المعنى: إنه بلد تكثر فيه المرتفعات والمنخفضات.

الإعراب: «بل»: حرف إضراب. «بلد»: اسم مجرور لفظًا بـ «ربّ» المحذوفة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، وخبره جملة (قطعت أخشاه). «ذي»: صفة «بلد» مجرورة بالياء لأنها من الأسماء الستة. «صعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وأصباب»: الواو: للعطف، «أصباب»: معطوف على «صعد» مجرور بالكسرة، وسكّن للضرورة.

الشاهد فيه قوله: «بل بلدٍ» حيث حذف حرف الجر «ربَّ» بعد «بل» مع بقاء عمله.

٧٩٣ - **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٦٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٤، ٣٦، ١١/ ٣٤٥.

اللغة: النَّحْسُ: ضدُّ السَّعْدِ، والمراد بالنحس هنا البرد. يصطلي: يتدفَّأ. ربُّ القوس: صاحبها. الأَقْطُع: جمع قِطْع، وهو سهم يكون نصله قصيرًا عريضًا. يتنبَّلُ: يرمي بها.

المعنى: يريد أن هذه الليلة شديدة البرد فهي تحوج الرجل أن يصطلي بقوسه وسهامه وهما أعز ما يملك.

الإعراب: الواو: واو «رُبَّ»، وهي للعطف. «ليلة»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على الظرفيّة الزمانيّة متعلق بالفعل «دَعَستُ» المذكور في البيت اللاحق. «نحس»: مضاف إليه مجرور. «يصطلي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. «القوس»: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: «يصطلي بالقوسِ ربُّها». «ربُّها»: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «وأقطعه»: الواو: حرف عطف، «أَقْطَعَه»: معطوف على «القوس» منصوب مثله، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «اللاتي»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب صفة لـ «أقطعه». «بها»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يتنبل». «يتنبَّل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «يصطلي القوسَ ربُّها»: صفة لـ «ليلة» في محل جر على لفظ «ليلة» وفي محل نصب على محلها. وجملة «يتنبّل»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ واو «رب» إن كانت في أثناء القصيدة، فهي للعطف على سابق كهذا البيت، فالواو فيه للعطف، والمعطوف عليه متقدم عليه بثلاثة وثلاثين بيتًا.

فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أولهما، كقوله: «وقاتم الأعماق»[١]، فإنه يقدِّر معطوفًا عليه، كأنه قال: ربَّ هولٍ أقدمت عليه، وقاتم الأعماق.

وعند الكوفيين والمبرّد، أنها كانت حرفَ عطف، ثم صارت قائمة مقام «رُبَّ»، جارّة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رُبَّ»، فلا يقدرون في نحو: «وقاتم الأعماق»؛ معطوفًا عليه، لأن ذلك تعسُّف، وكذا إذا كان في وسط الكلام، نحو: «وليلة نحس»، لا يقدرونه عاطفًا على الكلام، بل هو عندهم بمعنى «ربَّ»، وجارٌّ مثله.

ولو كان للعطف لجاز إظهار «رُبَّ» بعده، كما جاز بعد الفاء و «بلْ»، فهذه الواو عندهم، كانت حرف عطف قياسًا على الفاء و «بل»، ولكنها صارت بمعنى «ربَّ»، فجرَّت كما تجرّ؛ ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف في وسط الكلام، نحو: «وليلة نحس»، ولا «فوليلة نحس»، اعتبارًا بأصلها، بخلاف واو القسم، فإنها لما لم تكن في الأصل واوَ العطف، فلذا[٢]، جاز دخول واو العطف والفاء و «ثم» عليها، نحو: «ووالله»، و «فوالله»، و «ثم والله».

وإضمار الباء باقيًا عملها في قول رؤبة: «خيرٍ»، لمَّا قيل له: «كيف أصبحت»؟ شاذ، وقيل في: «كم رجلٍ»: إنه مجرور بـ «مِنْ»، وقد مرَّ في بابه.

وأما قوله [من الطويل]:

إذا قِيلَ أيُّ النـاسِ شَـرُّ قبيلَـةٍ أشـارَتْ كليبٍ بـالأكفِّ الأصـابعُ[٣]

فشاذ.

وقال الخليل في: «لاَهِ أبوكَ»: إنه مجرور بلام مقدرة، كما قال في «أمْسِ» في نحو: «فعلته أمس» إنه مجرور بالباء؛ والأَولى بناؤهما، كما ذكرنا في الظروف المبنيَّة.

هذا الذي ذكرنا في «ربَّ» المقدرَّة على مذهب البصريين في «ربَّ»، وأمَّا على ما اخترنا، فـ «رُبّ» مضاف مقدر، مدلول عليه بالحروف الثلاثة.

---

(١) راجع الشاهد الرقم ٥.

(٢) قوله: «فلذا» حشو.

(٣) تقدم بالرقم ٦٩١.

٩ ـ أحرف القسم

قال ابن الحاجب:

واو القسم إنما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال، مختصة بالظاهر، والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى، والباء أعمُّ منهما في الجميع؛ ويُتَلَقَّى القسم باللام، و «إنَّ» وحرف النفي. ويحذف جوابه إذا اعترض، أو تقدمه ما يدل عليه.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط:

أحدها: حذف فعل القسم معها فلا يقال: أقسم والله، وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالاً من أصلها، أي الباء.

والثاني: ألاّ تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: «والله أخبرني»، كما يقال: «بالله أخبرني».

والثالث: أنها لا تدخل على الضمير، فلا يقال: «وَكَ»، كما يقال: «بِكَ»؛ واختصاصها بالحكمين الأخيرين، لكونها فرع الباء وبدَلاً منها. وإنما حكم بأصالتها لأن أصلها الإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به؛ وأبدلت الواو منها، لأن بينهما تناسبًا لفظيًا لكونهما شفهيتين، ومعنويًا، ألا ترى أن في واو العطف وواو الصَّرف[1] معنى الجمعية القريبة من معنى الإلصاق؟

والتاء مبدل من الواو، كما في «وُرَاث» و «تُرَاث»، و «وُكَلة» و «تُكلَة»، [وإوعد] و «اتَّعد»، فلهذا قصُرت عن الواو، فلم تدخل إلا على لفظة «الله»، وفيها الخصائص الثلاثة التي كانت في الواو؛ وحكى الأخفش: «تَرَبِّي»، و «تَرَبِّ الكعبة»، وهو شاذ.

ولام الجرّ تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا، مختصة أيضًا بلفظ «الله» في الأمور العظام؛ وكذا «مِن» مكسورة الميم، وقد تضمّ، والكسر أكثر، مختصة بلفظ «رَبِّي»؛ ومذهب سيبويه، كما ذكرنا، أنها حرف جر، قامت مقام الباء، وضم الميم

---

(١) أي: واو المعيّة.

لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها؛ كما تقول في العَلَم: «شُمس بن مالك» بضمّ الشين.

ومذهب بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مقصورة[١] من «أَيمُن»، والمكسورتها مقصورة من «يمين».

وفيه نظر؛ لأن «أيمن» كما يجيء، مختصّ بـ «الله» أو بـ«الكعبة»، و «من» مختصة بلفظ «رَبِّي».

ولا منع أن يقال: تغيَّر حكمه عند اختصاره؛ ويمكن أن يستدلَّ ببنائه على أنه ليس محذوفًا من «أيمن» المعرب، لأن اختصار المعرب وردّه إلى حرفين لا يوجب البناء، كما في: «يد»، و «دَم».

والأَولى أن يقال إن ما رُوي من قولهم: «مُنُ اللَّهِ»، مضموم الميم والنون، ومكسورهما مع لفظ «الله» وحدها: هي «من» الجارة، المستعملة مع «رَبي»، أُتبعت النون الميم ضمًّا وكسرًا، للساكنين.

وأمّا «مَنَ اللَّهِ» بفتحتين، فنقول: أصلها: «مِنَ الله»، بكسر الميم وفتح النون، أُتبع الميم النون وإن كانت فتحتها عارضة للساكنين، طلبًا للتخفيف، فعلى هذا، «من» الجارة تختصّ في القسم بـ «ربّي»، أو بـ «الله».

وقيل: بل الثلاثة، أي: مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة «الله» مقصورة من «أيمن».

أمّا اختصار: «مُنُ الله» بضمتين، فظاهر؛ وأما المكسورتهما والمفتوحتهما، فلا أرى لكونهما مقصورتين منه وجهًا، لأن «أيمن»، عندهم، واجب الرفع سماعًا، كما يجيء، والقصر لا يوجب البناء، فمن أين جاء كسر النون وفتحها. بَلَى، لو جاء «أيمن الله» على ثلاثة أوجه، أي: بالرفع والنصب والجر، كما جاء «يمين الله» رفعًا ونصبًا عند الجميع، وجرًّا، أيضًا عند الكوفيين، جاز أن يقال: «أُتبع الميم النون فتحًا وكسرًا».

ويجوز أن يكون: «مَنَ الله» بفتحتين، مقصورًا من «يمينَ الله» بإتباع الميم للنون بعد القصر، ولا يجوز أن يكون «مِنِ الله» بكسرتين مقصورًا من «يمينِ الله» بإتباع النون للميم، لأن حركة الإعراب لا تُزال لأجل الإتباع.

---

(١) أي: مختصرة بالحذف.

وأمَّا «أيم الله» بفتح الهمزة وكسرها مع ضمّ الميم، فمقصوران من: «أيمن الله»، بفتح الهمزة وكسرها.

وقد يقال: «هَيم الله» بقلب الهمزة هاءً مفتوحة؛ وقد تُحذف الياء مع النون، فيقال: «أم الله» بفتح الهمزة وكسرِها. وكلّ ما قُصر من «أيمن» لا يُستعمل إلا مع لفظة «الله»، ولا يُستعمل مع «الكعبة»، كما استعمل «أيمن» معها. وقد يقال: «مُ الله»، و «مِ الله»، بضم الميم وكسرها مقصورتين من «مِن» و «مُن» على ما قال سيبويه؛ وقيلَ: هما مقصورتان من «أيمن»، ففي كسر الميم إذن إشكال؛ وقيل: المكسورة مقصورة من «يمين»، وقيل: هما بدلان من الواو، كالتاء، لكون الميم والواو شفهيتين فاختصا بلفظ «الله» كالتاء؛ وفيه نظر، لأن الكلمة التي على حرف، لم تجيء في كلامهم مضمومة.

وإذا حذف حرف القسم الأصلي، أعني الباء، فإن لم يبدل منها، فالمختار النصب بفعل القسم، ويختص لفظ «الله» بجواز الجرّ مع حذف الجارّ بلا عِوض؛ والكوفيون يجوِّزون الجر في كل ما حذف منه الجارّ من المقسم به وإن كان بلا عوض، نحو: «الكعبةِ لأفعلن»، و «المصحفِ لآتِيَنَّ».

ويختص لفظ «الله» بتعويض «ها»، أو همزة الاستفهام من الجارّ، وكذا يعوَّض من الجارّ فيها قطع همزة «الله» في الدرج، فكأنها حذفت للدرج، ثمّ رُدَّت عوضًا من الحرف.

وجار الله[1] جَعل هذه الأحرف بدلاً من الواو، ولعلَّ ذلك لاختصاصها بلفظة «الله» كالتاء، فإذا جئت بهاء التنبيه بدلاً، فلا بدَّ أن تجيء بلفظ «ذا» بعد المقسم به نحو: «لا، ها الله ذا»، و «إي ها الله ذا»، وقوله [من البسيط]:

تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللَّهِ ذا قَسَمًا ... فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ[2]

والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة، كما يأتي في حروف التنبيه، قُدِّم على لفظ المقسَم به عند حذف الحرف، ليكون عوضًا منه.

وإذا دخلت «ها» على «الله»، ففيه أربعة أوجه:

أكثرها إثبات ألف «ها»، وحذف همزة الوصل من «الله»، فيلتقي ساكنان: ألف «ها»، واللام الأولى من «الله». وكان القياس حذف الألف، لأن مثل ذلك

(١) أي: الزمخشري. انظر: المفصل ص ٣٤٢. (٢) تقدّم بالرقم ٤٠٠.

إنما يُغتفر في كلمة واحدة، كـ «الضالّين»، أمّا في كلمتين، فالواجب الحذف، نحو: «ذا الله»، و «ما الله»، إلا أنه لم يحذف، في الأغلب ههنا، ليكون كالتنبيه على كون ألف «ها» من تمام «ذا»، فإن: «ها الله ذا»، بحذف ألف «ها»، ربّما يُوهم أنّ الهاء عوض عن همزة «الله»، كـ «هرقت» في «أرقت»، و «هيَّاك» في «إياك».

والثانية: وهي المتوسطة في القلة والكثرة، «ها الله ذا»، بحذف ألف «ها»، للساكنين، كما في: «ذالله»، و «مالله»؛ ولكونها حرفًا، كـ «لاَ» و «ما» و «ذا».

والثالثة: وهي دون الثانية في الكثرة: إثبات ألف «ها»، وقطع همزة «الله» مع كونها في الدرج، تنبيهًا على أن حقَّ «ها»، أن يكون مع «ذا» بعد «الله»، فكأن الهمزة لم تقع في الدرج.

والرابعة: حكاها أبو علي، وهي أقل الجميع: «هأَلله»، بحذف همزة الوصل، وفتح ألف «ها» للساكنين بعد قلبها همزة، كما في: «الضأَلّين» و «دأَبَّة».

قال الخليل[1]: «ذا» من جملة جواب القسم، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر ذا، أو فاعل، أي: ليكونَنَّ ذا، أو لا يكون ذا؛ والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا، نحو: «ها الله ذا لأفعلنَّ، أو لا أفعل»: بدل من الأول، ولا يقاس عليه، فلا يقال: «ها الله أخوك»، أي: لأنا أخوك ونحوه.

وقال الأخفش: «ذا» من تمام القسم، إمّا صفة لِـ «الله»، أي: الله الحاضر الناظر، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: ذا قسمي، فبعد هذا إما أن يجيء الجواب، أو يحذف مع القرينة.

وأمّا همزة الاستفهام، فإما أن تكون للإنكار، كقول الحجّاج في الحسن البصري، رحمه الله: «آلله ليقومَنَّ عبد من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا»؛ أو للاستفهام، كما قال ﷺ، لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه لمّا قال هذا رأس أبي جهل: «آللَّهِ الذي لا إله غيره»[2].

فإذا دخلت همزة الاستفهام على «الله»، فإمّا أن تبدل الثانية ألفًا صريحة، وهو الأكثر، أو تسهَّل كما هو القياس في: «آلرجل»، ونحوه، ولا تحذف للبَّس، ولا تبقى للاستثقال.

وأما قطع همزة «الله»، فهو في مكان مخصوص، وذلك إذا كان قبله فاء،

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠.

(٢) ورد الحديث في دلائل النبوة ٢/ ٣٦٠. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ١/ ٩.

قبلها همزة الاستفهام، تقول لشخص: «هل بِعتَ دارك»؟ فيقول: نعم، فتقول: «أفألله لقد كان كذا». ويجوز دخول الفاء من غير استفهام، نحو: «فألله لقد كان كذا»؛ وهمزة الاستفهام ليست عوضًا من حرف القسم ههنا، للفصل بينها وبين «الله» بفاء العطف.

وعند الأخفش: الفاء في «أفألله» زائدة.

ودليل كون هذه الثلاثة أبدالاً، معاقبتها لحرف القسم، ولزوم الجر معها دون النصب، مع أن النصب بلا عِوض أكثر، كما تقدَّم.

واعلم أن الجملتين، أعني القسم والجواب، كالشرط والجزاء، صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة.

فإن كانت القسمية اسمية، فإمَّا أن يتعيَّن الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم، كـ «أَيْمنُ الله»، و «لَعمرك»، أو لا؛ فإنْ تعيَّن، وجب حذف الخبر، كما مرَّ في باب المبتدأ، لدلالة ذلك اللفظ على تعيُّن الخبر، وهو: «ما أقسم به»[1]؛ وسدّ الجواب مسدَّ الخبر؛ وإن لم يتعيَّن، كـ «أمانة الله»، و «عهد الله»، و «يمين الله»، جاز لك حذف الخبر وإثباته، نحو: «أمانة الله، ويمين الله، وعهد الله لأفعلن». والمراد بـ «أمانة الله»: ما فرض الله على الخلق من طاعته، كأنها أمانة له تعالى عندهم، يجب عليهم أن يؤدُّوها إليه تعالى سالمة. قال تعالى: ﴿**إنَّا عرضنا الأمانة**﴾[2] الآية، ومعنى «يمين الله تعالى»: ما حلف به تعالى من قوله: ﴿**والشمس وضحاها**﴾[3]، و ﴿**والليل**﴾[4] و ﴿**والضحى**﴾[5]، ونحوها؛ أو اليمين التي تكون بأسمائه تعالى، نحو: «والله»، «وربِّ الكعبة»، «والخالق»، ونحو ذلك، والمعنى: يمين الله يميني. ويجوز إثبات الخبر، نحو: «عليَّ أمانة الله»، و «عليّ عهد الله»، و «عليّ يمين الله»، وكذا تقوله: «الكعبة أو المصحفِ لأفعلن»، أو «الكعبة يميني لأفعلنَّ».

وقال الفرّاء: إن كان المبتدأ اسم معنى، نحو: «لعمرك»، و «أيمن الله»، فجواب القسم: خبره، ولا يحتاج إلى تقدير خبر آخر، لأن «لعمرك»: يمين، و «لأفعلنّ»: يمين أيضًا، فهو هو، وليس بشيء، لأن «العَمر» معناه البقاء، فهو مقسم به، و «لأفعلن» مقسم عليه، فكيف يكون هذا ذاك، وكذا الكلام في «أمانة الله»، و «أيمن الله»، ونحوه.

---

(١) فالتقدير مثلاً: أيمن الله هو ما أُقسم به.
(٢) الأحزاب: ٧٢.
(٣) الشمس: ١.
(٤) الليل: ١.
(٥) الضحى: ١.

والمبتدأ المحذوف خبره، إن اقترن بلام الابتداء، نحو: «لَعمرك»، و «لأيمن الله»، وجب رفعه.

قال الجزولي: لم يُسمع في لفظ «الله» إلا النصب أو الجر، دون الرفع، وجوّز الأندلسي الرفعَ قياسًا.

و «أيمن الله»، عند الكوفيين، جمع «يمين»، فهو مثل: «يمين الله»، جُعِلت همزة القطع فيه وصلاً، تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما قال الخليل في همزة «أل» المعرِّفة.

وعند سيبويه: هو مفرد مشتق من اليُمن، وهو البركة، أي: بركة الله يميني، وهمزته للوصل في الأصل، والدليل عليه تجويز كسر همزته. وإنما كان الأغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله، ويُستبعد أن تكون الهمزة في الأصل مكسورة، ثم فتحت تخفيفًا، لعدم «إفعُل» بكسر الهمزة في الأسماء والأفعال، ولذا قالوا في الأمر من «نصَر»: «انْصُر» بضمّ الهمزة، ويُستبعد أَصالة «أفعُل» في المفردات أيضًا، فيصدق ههنا قوله [من الطويل]:

فأَصْبَحْت أَنَّى تأْتِها تَشْتَجِر بها ... كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رجليكَ شاجِرُ[1]

وإذا تكررت الواو بعد واو القسم، نحو قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلّى﴾[2]، فمذهب سيبويه والخليل[3] أنّ المتكررة واو العطف. وقال بعضهم هي واو القسم. والأوَّل أقوى، وذلك لأنها لو كانت واو القسم، لكانت بدلاً من الباء، ولم تفِد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول، بل يكون التقدير: أقسم بالليل، أقسم بالنهار، أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة أيمان كل واحد منها مستقِل، وكل قسم لا بدّ له من جواب، فتطلب ثلاثة أجوبة؛ فإن قلنا: حذف جوابان استغناءً بما بقي بعد الحذف، فالحذف خلاف الأصل، وإن جعلنا هذا الواحد جوابًا للمجموع، مع أن كل واحد منها، لاستقلاله، يطلب جوابًا مستقلاً، فهو أيضًا خلاف الأصل، فلم يبق إلا أن نقول: القسم شيء واحد، والمقسم به ثلاثة، والقسم هو الطالب للجواب، لا المقسم به، فيكفيه جواب واحد، فكأنه قال: أقسم بالليل والنهار وما خلق: ﴿إنّ سعيكم لشتّى﴾[4]، أي: أقسم بهذه الثلاثة: إن الأمر كذا. وأيضًا، فإنك تقول مصرحًا بالعطف: «بالله فالله لأفعلنّ»،

---

(١) تقدم بالرقم ٥٠٢.
(٢) الليل: ١ ـ ٢.
(٣) الكتاب ٣/ ٥٠١.
(٤) الليل: ٤.

و «بحياتك ثم حياتك لأفعلن»، ولا تقول: «أقسم بالله، أقسم بالنبي ﷺ لأفعلنَّ». والحمل على ما ثبت في كلامهم أولى.

واعتُرِض على كون واو العطف، بلزوم العطف على عاملين، لأن «النهار»، إذن، يكون معطوفًا على «الليل»، و «إذا تجلَّى» معطوف على: «إذا يغشى»، والعاطف واحد.

أجاب جار الله[1] بأن قال: الواو كأنها عِوض عن حرف القسم وفعله معًا، وذلك لأنه، لكثرة ما استعمل في القسم، لم يستعمل الفعل معه، فصار، لمَّا لَم يجامع الفعل، كأنه عِوض من الفعل أيضًا، كما أنه عِوض من الحرف، فقوله: «والنهار»، كأنه معطوف على عامل واحد، هو الواو.

قال المصنف: فيلزم على هذا ألاَّ يجيز: «بالليل إذا يغشى والنهار إذا تجلَّى»، وقد جاءَ قوله تعالى: **﴿فلا أقسم بالخنَّس * الجَوار الكُنَّس * والليل إذا عَسْعس﴾**[2]، فقوله تعالى: **﴿والليل﴾**، وإن لم يكن قبله معمولان، إلا أنه يكون الواو فيه قائمة مقام «أقسم» والباء؛ حتى كأنه يجرُّ وينصب، وهو المحذور.

وقال المصنف: إنما جاز هذا، لأنه مثل: «إنَّ في الدار زيدًا والحجرة عمرًا»، كما مرَّ في باب العطف.

وعلى ما قدَّمنا في باب الظروف المبنية: أنّ التقدير: وعَظَمةِ الليل إذا يغشى، فالعامل في «الليل»، في الحقيقة، هو العظمة المقدَّرة، وكذا في «إذا يغشى»، فيكون الواو قائمًا مقام العظمة، وهي عامل واحد، فيكون التقدير: بعظمة الليل وقت عَسْعَسته[3]، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد.

واعلم أن القسم على ضربين: إمَّا قَسَم السؤال، وهو: «نشدتك الله»، و «عمّرْتك الله»، و «عمرَكَ اللَّهَ»، و «قعدكَ اللَّهَ»، و «بالله لتفعلنَّ». وقد يستعمل «لعمرك» في قسم السؤال، فجواب قسَم السؤال: أمر أو نهي، أو استفهام، كقوله [من الوافر]:

٧٩٤ ـ بدينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليكَ ليلى   قُبَيلَ الصُّبْحِ أو قبَّلْتَ فاها

---

(١) المفصل ص ٣٤٢.

(٢) التكوير: ١٥ ـ ١٧.

(٣) المناسب القول: بعظمة الخنّس والكنس والليل.

٧٩٤ ـ التخريج: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٢٢؛ والأغاني ٢/ ٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٣، ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠٢.

اللغة: فاها: فمها.

=

ويُجاب بـ«إلاَّ»، و «لمَّا»، أيضًا، نحو: «نشدتك بالله إلاَّ فعلت»، أو «لمَّا فعلت»، وقد مضى في باب الاستثناء.

وقوله [من الطويل]:

قَعيدَكِ ألاَّ تُسْمِعِيني ملامَةً   ولا تَنْكَئِي قرحَ الفُؤادِ فَيِيجَعا[1]

أَن فيه زائدة.

وربما قيل في قسم الطلب، أيضًا: «لتفعلنَّ»، و «لنفعلنَّ»، فيكون خبرًا بمعنى الأمر.

* * *

قوله: «ويُتَلقَّى القسم باللام، وإنَّ، وحروف النفي»، معنى «يُتَلقَّى»: أي يُستقبل، والمعنى: يجاب القسم. يقال: تلقَّاه بكذا واستقبله به، أي: أجابَه بِه.

اعلم أن جواب القسم: إمَّا اسمية أو فعلية، والاسمية إمَّا مثبتة، أو منفية؛ فالمثبتة تُصَدَّر بـ «إنَّ» مشدَّدةً، أو مخفَّفة؛ أو باللام، وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين «إنَّ»، إلاَّ مِن حيث العمل.

وإنما أُجيبَ القسم بهما، لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم، واللام الداخلة بعد «إنَّ» المكسورة، في الأصل لام الابتداء، أيضًا، كما يجيء في باب «إنَّ»، فلا تدخل هذه اللام، أعني لام جواب القسم، إلا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد «إنَّ».

= **المعنى**: استحلفك الله هل نلت من ليلى ما يتمناه العاشق من معشوقه؟!!

الإعراب: **«بدينك»**: جار ومجرور متعلّقان بفعل محذوف تقدير: أسألك، و «دين»: مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«هل ضممت»**: «هل»: حرف استفهام، «ضممت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«إليك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ضممت». **«ليلى»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **«قبيل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «ضممت»، وهو مضاف. **«الصبح»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«أو قبلت»**: «أو»: حرف عطف، «قبلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«فاها»**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

جملة «هل ضممت ليلى»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «قبلت فاها»: معطوفة لا محل لها. وجملة «أسألك بدينك»: ابتدائيّة لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «هل ضممت ليلى» فقد جاءت جملة استفهاميّة، إجابة على قسم سؤال محذوف، وهذا هو القسم الاستعطافي.

(١) تقدّم بالرقم ٨٥.

ومذهب الكوفيين أن اللام في مثل: «لزيدٌ قائم»، جواب القسم أيضًا، والقسم قبله مقدر، فعلى هذا، ليس في الوجود، عندهم، لام الابتداء. قالوا: لأنك تقول: «لَطعامَك زيد آكلٌ»، فقد دخلت على غير المبتدأ.

وأجيب بأنها في التقدير داخلة على المبتدأ؛ ورُدَّ عليهم، بنحو: «ظننت لَزيدٌ قائِمٌ»، ولام القسم لا مدخل له بعد «ظننت» المفيد للشك.

ويجوز أن يعتذروا بأن الظن الغالب قائم مقام العِلم، فهو مثل قولهم: «يعلم الله إن زيدًا قائم»، بكسر «إن»، ولهذا قال بعضهم: إنّ قوله تعالى: ﴿**وظنوا ما لهم من محيص**﴾[1]: «ظنوا» كالقسم، و «ما لهم» جوابه، وليس بنصٍّ، إذ يحتمل التعليق. بَلَى، لو جاء مثل: «ظننت لقد فعل»، لكان نصًّا في إجراء «ظننت» مجرى القسم.

ثم نقول: إن الأَولى كونُ اللام في «لَزيد قائم»: لام الابتداء، مفيدة للتأكيد، ولا نقدِّر القسم كما فعله الكوفية، لأن الأصل عدم التقدير، والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام.

ثم إنها لا تجامع حرف النفي، وإن جاز أن تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي، نحو: «لزيد ما هو قائم»، ولا يقال: «لمَا زيد قائم»، وذلك لأن اللام للتقرير والإثبات، وحرف النفي للرفع والإزالة، فبينهما في ظاهر الأمر تنافٍ؛ وأمَّا قولك: «لَزيد ما هو قائم»، و «إنّ زيدًا لم يقم»، فـ «إنّ» واللام أثبتا نفي مضمون الجملة بلا مجامعة بين الحرفَين.

ثم إن لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ في كونه أول جزأي الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم؛ قال المتلمس [من الطويل]:

٧٩٥ ـ لأُورِثُ بَعْدي سُنَّةً يُقْتَدَى بها وأَجلو عَمَى ذِي شُبهةٍ إنْ توهَّما

---

(١) فصلت: ٤٨.

٧٩٥ ـ التخريج: البيت للمتلمس في ديوانه ص ٣٩؛ والأصمعيات ص ٢٤٦ (وفيه «يفهما» مكان «توهما»)؛ وخزانة الأدب ١٠/٥٦.

اللغة: السُّنَّةُ: الطريقة، أو السيرة حميدة كانت أو ذميمة. أجلو السيف: أزيل ما عليه من الصدأ. العمى (هنا): عمى القلب، وهو مستعار للضلال. الشبهة: الظن المشبه بالعلم، والشبهة: مشابهة الحق للباطل. التوهم: الخطأ في إدراك الشيء، ويقال: تَوَهَّمْتُ، أي ظننتُ.

المعنى: يريد أنه سَيَسْتَنُّ سنة حميدة يقتدي بها مَن بعده، وتنير الطريق لهم، وتقيهم شَرَّ الوهم.

الإعراب: **«لأورث»**: اللام: حرف ابتداء وتوكيد، «أورث»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«بعدي»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، =

وتدخل على مضارع مصدَّر بحرف التنفيس، نحو: ﴿ولسوف يعطيك﴾[١]، خلافًا للكوفيين، كما مرَّ؛ ولا تدخل على الماضي وإن كان أوَّل جزأي الجملة، لبعده عن مشابهة الاسم، فإذا دخله «قد»، كثر دخول لام الابتداء عليه، نحو: ﴿لقد سمِع﴾[٢]، ﴿ولقد آتينا﴾[٣]، وذلك لأنها تقرِّب الماضي من الحال، فتُصَيِّر الماضي كالمضارع، مع تناسب معنى اللام ومعنى «قد»، لأن في «قد»، أيضًا، معنى التحقيق والتأكيد.

وتدخل، أيضًا، لام الابتداء على خبر المبتدأ، إذا وقع موقع المبتدأ، أي: تقدَّم عليه، نحو: «لَقائم زيد»، و «لَفِي الدار زيد»، وعلى معمول خبر المبتدأ، أيضًا، إذا وقع موقع المبتدأ، نحو: «لَطعامَك زيد آكل»، و «لَفِي الدار زيد قائم»، بشرط كون العامل اسمًا، كما ذكرنا؛ أو فعلاً مضارعًا، نحو: «لَطعامَك زيدٌ يأكل»؛ أو ماضيًا مع «قد»، نحو: «لَطعامَك زيد قد أكل»، ولا يقال: «لَطعامَك زيد أكل».

ولا تدخل على غير ما ذكرنا، من حرف الشرط وغيره؛ وإنما تدخل على «نِعْم» و «بِئْس»، وإن كانا في الأصل ماضِيين، بلا «قد»، لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم، فقولك: «لنعم الرجل زيد»، كقولك: «لَحَسَنٌ زيد».

وإذا وقع لام الابتداء بعد «إنَّ»، جاز وقوعها في غير هذه المواقع أيضًا، نحو خبر المبتدأ المؤخر، نحو: «إن زيدًا لقائم»، كما يجيء في باب «إنَّ».

واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابًا لقسم مقدر، خلافًا للكوفية، بل هي لام الابتداء.

= وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر، والظرف متعلق بالفعل «يُقتدى». «**سنةً**»: مفعول به. «**يُقْتدى**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «**بها**»: جار ومجرور سَدًّا مَسَدَّ نائب الفاعل. «**وأجلو**»: الواو: حرف عطف «أجلو»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**عمى**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «**ذي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «**شبهةٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**توهما**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

جملة «أورث»: استئنافيّة لا محل لها، وعطف عليها جملة «أجلو». وجملة «يقتدَى»: صفة لـ «سنة» محلها النصب. وجملة «توهم»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، وجملة «إن توهم» مع جواب الشرط المحذوف: حال من «ذي شبهة» محلها النصب.

الشاهد فيه: أن اللام في «لأورث» لام ابتداء دخلت على المضارع للتوكيد، وليست في جواب قسم.

(١) الضّحى: ٥.
(٢) آل عمران: ١٨١.
(٣) سبأ: ١٠.

والاسمية المنفية مصدَّرة بـ «ما» معملةً عند أهل الحجاز، مهملةً عند غيرهم، أو بـ «لا» التبرئة، على اختلاف أحوالها، نحو: «والله لا زيد فيها ولا عمرو»، و «والله لا رجلَ في الدار»، و «والله لا فيها رجل ولا امرأة»؛ وإمَّا مصدَّرة بـ «إنْ»، نحو: «والله إنْ زيد قائم».

وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعًا مثبتًا، فالأكثر تصديره باللام وكَسْعُه بالنون[1]، نحو: «لأضربَنَّ»، إلاَّ أن تدخل اللام على متعلق للمضارع مقدَّم عليه، كقوله تعالى: ﴿ولئِن مُتُّمْ أو قُتِلتم لإلى الله تُحشرون﴾[2]؛ فإن فيه اللام فقط؛ وكذا إن دخل على حرف التنفيس، نحو: «والله لسوف أخرج»، فلا يؤتى بالنون، اكتفاءً بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وقلَّ خلوّ المضارع مِن اللام، اكتفاءً بالنون، وقد جاء [من الكامل]:

٧٩٦ ـ وقَتيلِ مرَّةَ أثأرَنَّ فإنَّهُ   فِرْغٌ وإنَّ أخاهُمُ لم يُقصَدِ

ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة،

---

(١) أي: إضافة النون إليه.

(٢) آل عمران: ١٥٨.

٧٩٦ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٦٠، ٦٥؛ والدرر ٤/ ٢٢٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٢.

اللغة: مرّة: قبيلة من قريش. فِرغ: لم يؤخذ بثأره. لم يقصد: لم يقتل.

المعنى: لأقتلن قاتل مرة الذي لم تطلبوا ثأره، فأخاكم تركتم دمه ولم تطالبوا به.

الإعراب: «**وقتيل**»: الواو: عاطفة، «قتيل»: اسم معطوف على اسم مجرور سبقه في بيت سابق، مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف. «**مرة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم علم مؤنث مجازي. «**أثأرن**»: فعل مضارع مبني على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**فإنه**»: الفاء: حرف استئناف وتعليل، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**فرغ**»: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. «**وإن**»: الواو: حالية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «**أخاهم**»: اسمها منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، و «هم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**لم يقصد**»: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «يقصد»: فعل مضارع مجزوم مبني للمجهول وحرك بالكسر لضرورة الشعر، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «أثأرن»: جواب قسم محذوف لا محل لها. وجملة «فإنه»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «إن أخاهم لم يقصد»: في محل نصب حال. وجملة «لم يقصد»: في محل رفع خبر.

الشاهد فيه قوله: «أثأرن» فقد حذفت اللام الرابطة لجواب القسم والمؤكدة له لأنه قد يخلو الفعل المضارع من اللام اكتفاء بالنون، وهذا قليل.

والكوفيون أجازوه بلا ضرورة؛ ويحكى عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون، قال [من الطويل]:

٧٩٧ ـ تألّى ابنُ أوسٍ حلفَةً لَيردُّني إلى نِسْوَةٍ كأنَّهُنَّ مفائِدُ

بفتح اللام وضم الدال، ويُروى: «لِيردَّني» بكسر اللام ونصب الدال.

وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع، نحو: «والله لتفعلنَّ»، هذا كله إن كان المضارع استقبالاً، فإن كان حالاً، فالجمهور جوَّزوا وقوعَه جوابًا للقسم، خلافًا للمبرّد؛ وذلك لأنَه متحقّق الوجود، فلا يحتاج إلى تأكيده بالقسم، كما مرَّ في المضارع، والأَولى الجواز، إذ رُبَّ موجودٍ غير مشاهد يصحّ إنكاره. وأنشد الفرّاء [من الطويل]:

٧٩٨ ـ لئِن تكُ قَدْ ضاقَتْ عليكُمْ بيوتُكُمْ لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتي واسِعُ

---

٧٩٧ ـ **التخريج**: البيت لزيد الفوارس في خزانة الأدب ١٠/ ٦٥، ٧١؛ والدرر ٤/ ٢٢٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٤٠؛ والمقرب ١/ ٢٠٦.

اللغة: تألّى: أقسم، حلف. المفائد: ج المفأد، وهو الخشبة التى تحرّك بها النار، وقد شبّه بها النساء في السواد واليباس لما هنّ عليه من الهزال.

المعنى: لقد أقسم ابن أوس أن يردّني إلى نساء شبيهات بالمفائد، أي سود قبيحات وهزيلات.

الإعراب: «**تألّى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**ابن**»: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «**أوس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حلفة**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**ليردّني**»: اللام: واقعة في جواب القسم. «يردّني»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**إلى**»: حرف جرّ. «**نسوة**»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «يردّ». «**كأنهنّ**»: حرف مشبّه بالفعل، «هن»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «كأن». «**مفائد**»: خبر «كأنّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة.

جملة «تألّى...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليردّني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «كأنهنّ مفائد»: في محلّ جرّ نعت «نسوة».

الشاهد فيه قوله: «لَيردُّني» حيث استغنى بلام التوكيد عن النون. ويروى البيت بكسر «اللام» وفتح «الدال»: «لِيردَّني» وعليه تكون «اللام» حرف تعليل، والفعل المضارع منصوب بـ «أن» المضمرة وبالتالي لا شاهد فيه على هذه الرواية.

٧٩٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٩٠؛ وسمط اللآلي ص ٧٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٨٤؛ ولسان العرب ٧/ ٢٥٩ (بسط)، ١٤/ ٢٧٦ (دوا).

الإعراب: «**لئن**»: اللام: موطئة للقسم، و «إن»: حرف شرط جازم. «**تك**»: فعل مضارع مجزوم، واسمه ضمير الشأن المحذوف. «**قد**»: حرف تحقيق. «**ضاقت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**عليكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضاقت». «**بيوتكم**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ليعلم**»: اللام: واقعة في جواب القسم، و «يعلم»: فعل مضارع مرفوع. =

وتقول: «والله لَيصلِّي زيد»، فيجب الاكتفاء باللام، ولا يؤتى بالنون لأنها علامة الاستقبال، كما مرَّ في المضارع.

وإن كان المضارع منفيًّا، فنفيه بـ «ما»، و «إنْ»، و «لا»، على ما مضى، لكن «ما» و «إن» إذا لم يتقيَّدا بالزمان المستقبل، فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الأفعال الناقصة؛ فالمبرّد لا يجوِّز: «والله ما أقوم، وإن أقوم»، لكونه، إذن، ظاهرًا في الحال. ومذهبه أن المقسَم عليه لا يكون حالاً.

ولا يجوز نفي المضارع بـ «لَمْ»، و «لَن»، في جواب القسم، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار، كما يجيء، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله، وإن أبطلوا العمل، لم يتعيَّن النافي المحذوف.

وإن كان الفعل ماضيًا مثبتًا، فالأولى الجمع بين اللام و «قد»، نحو: «والله لقد خرج».

وأمَّا في «نِعْم» و «بئس»، فباللام وحدها، إذ لا يدخلهما «قد»، لعدم تصرفهما، قال [من الطويل]:

يمينًا، لنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتما على كلِّ حالٍ منْ سحيلٍ ومبرمِ[1]

وإن طال الكلام أو كان ضرورة الشعر، جاز الاقتصار على أحدهما، قال تعالى في الاستطالة: ﴿**والشمس وضحاها**﴾[2]، إلى قوله: ﴿**قد أفلح**﴾[3]، فلم يأت باللام، للطول، وقال الشاعر [من الطويل]:

٧٩٩ - حَلَفْتُ لها باللَّهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَناموا فما إن مِنْ حَديثٍ ولا صالي

= «**ربّي**»: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**بيتي**»: اسم «أنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**واسع**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة.

جملة القسم: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعلم»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنّ بيني...»: في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «ليعلم» حيث اكتفي باللام في المضارع الدالّ على الحال الواقع جوابًا للقسم.

(١) تقدّم بالرقم ٧٤٥.

(٢) الشمس: ١. (٣) الشمس: ٩.

٧٩٩ - التخريج: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ والأزهية ص ٥٢؛ والجنى الداني ص ١٣٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩؛ والدرر ٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١، ٤٩٤؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٠، ٩٧؛ ولسان العرب ٩/ ٥٣ (حلف)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٤، ٢/ ٤٢.

=

ويجب تقدير «قد» بعد اللام، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مرّ، والاقتصار على اللام أكثر من العكس.

وأمّا نحو قوله [من الطويل]:

٨٠٠ ـ وأُقْسِمِ أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ

= **اللغة**: الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشرّ. الصالي: الذي يتدفّأ.
المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق من يستمع لحديث، أو من يتدفأ بنار.
الإعراب: «**حلفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: في محلّ رفع فاعل. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلفت». «**بالله**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلفت». «**حلفة**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**فاجر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لناموا**»: اللام: رابطة لجواب القسم، «ناموا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**فما**»: الفاء: استئنافيّة، «ما»: نافية. «**إن**»: زائدة لا محلّ لها. «**من حديث**»: «من»: حرف جرٍّ زائد، «**حديث**»: مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف، بتقدير: «فما حديث موجود». «**ولا**»: الواو: للعطف، «لا»: نافية. «**صالي**»: معطوف على «حديث» مجرور لفظًا، مرفوع محلاً، بحركة مقدّرة على الياء المحذوفة، والياء (الموجودة): للإطلاق.
جملة «حلفت»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «لناموا»: لا محلّ لها (جواب القسم). وجملة «فما إن من حديث»: استئنافيّة لا محلّ لها.
الشاهد فيه قوله: «حلفت لها... لناموا» حيث جاء بـ «اللام» دون «قد» في جواب القسم «ناموا»، وذلك لبعد الجواب، ويجب تقدير «قد» بعد «اللام»، لأن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد.

٨٠٠ ـ **التخريج**: البيت للمسيب بن علس في خزانة الأدب ٤/ ١٤٥، ١٠/ ٨٠، ٨١، ١١/ ٣١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٩/ ٩٤؛ والكتاب ٣/ ١٠٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٧٨ (ظلم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤١٨.
الإعراب: «**وأقسم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**أقسم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**أن**»: حرف زائد. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**التقينا**»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير متصل، في محل رفع فاعل. «**وأنتم**»: الواو: حرف عطف، «أنتم»: معطوف على الضمير «نا» في محل رفع. «**لكان**»: اللام: رابطة لجواب الشرط، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**لكم**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان». «**يوم**»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. «**من الشر**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «يوم». «**مظلم**»: نعت ثانٍ مرفوع بالضمة.
جملة «أقسم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو التقينا» الشرطية: جواب القسم لا محل لها. وجملة «لكان لكم...»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.
الشاهد فيه قوله: «وأقسم أن لو التقينا» حيث يعتبر سيبويه أنّ «أن» موطئة للقسم كاللام. وعليه يكون إعراب جملة «كان لكم...» جوابًا للقسم لا للشرط، ويكون جواب الشرط محذوفًا لدلالة جواب القسم عليه.

فمذهب سيبويه[١]: أنَّ «أنْ» موطئة كاللام في: لئِن جئتني لأكرمنَّك، فاللام في: لكان، إذن، جواب القسم، لا جواب «لو»، فيكون جواب القسم في قوله [من الطويل]:

٨٠١ ـ وأُقْسِمُ لوْ شيءٌ أتانا رسولُه ... سواكَ، ولكنْ لم نجدْ لك مَدْفَعا

محذوفًا، وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط.

وإن كان الماضي منفيًا، فبـ «ما»، نحو: «والله ما قام»، وأمَّا إن نُفِي بـ «لا»، وإن انقلب إلى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي، قال [من البسيط]:

حَسْبُ المحبين في الدنيا عذابُهُمْ ... تاللَّهِ لا عذَّبَتْهُمْ بَعْدَها سَقَرُ[٢]

أي: لا تعذِّبُهم، فلا[٣] يلزم تكرير «لا»، كما لا يلزم تكريرها إذا كانت في الماضي الذي للدعاء، نحو: «لا رَحمة الله»، وذلك لأن الماضي في الموضعين، بمعنى المستقبل؛ وفي غيرهما يجب تكريرها، نحو: ﴿فلا صدَّق ولا صلَّى﴾[٤].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠٧.

٨٠١ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٢٤٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٨٤، ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ١٤٤، ١٠/ ١١٧؛ وشرح المفصل ٩/ ٧، ٩٤؛ وكتاب الصناعتين ص ١٨٢؛ ولسان العرب ٣/ ٤٥٢ (وحد).

اللغة: شيءٌ (هنا): معناها أحد.

المعنى: إنّها أقسمت أن لو كان رسولَ غيرِهِ الذي بَلَغَها لردته، أما رسوله، فليس ممّن يردُّ عندها.

الإعراب: **«وأقسم»**: الواو: زائدة، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«شيءٌ»**: فاعل لفعل محذوف. **«أتانا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «نا»: مفعول به محله النصب. **«رسولُه»**: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«سواك»**: صفة لـ «شيء» مرفوعة مثله، ولكن بضمة مقدرة على الألف للتعذر. والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«ولكن»**: الواو: حرف اعتراض، «لكن»: حرف استدراك. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«نجد»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. **«لك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نجد». **«مَدْفعًا»**: مفعول به منصوب.

جملة «أقسم»: مقول القول محلها النصب. وجملة «شيء» مع الفعل المحذوف: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لم نجد»: اعتراضية لا محل لها، اعترضت بين الشرط، وجوابه في بيت لاحق. وجملة «لو أتانا شيءٌ» وجوابه: اعتراضية بين القسم، وجوابه المحذوف لدلالة جواب الشرط عليه، لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: أن جواب القسم محذوف دلّ عليه جواب الشرط في بيت لاحق.

(٢) تقدّم بالرقم ٦١٤.

(٣) قوله: «فلا يلزم...» جواب قوله: «وإن كان الماضي منفيًا».

(٤) القيامة: ٣١.

وربّما جاءت في الشعر غير مكررة، كقوله [من الرجز]:

٨٠٢ - وأيّ أمـر سـيِّـئٍ لا فَـعَـلَـهْ

وأمّا قوله تعالى: ﴿فلا اقتحم العقبة﴾[1]، فإنما لم يكرر فيه، لتكرير تفسير العقبة؛ وهو قوله: ﴿فكّ رقبة﴾[2]، إلى آخره، فكأنه قال: لا فكَّ رقبة ولا أطعم مسكينًا.

وإن كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل، وقبل ذلك الشرط قَسَم، قُرنت أداة الشرط كثيرًا بلام مفتوحة، تسمّى مُوَطِّئة، أي: ممهِّدة، ومعيِّنة لكون الجواب للقسم، لا للشرط، نحو قولك: «والله لئن أتيتني لآتينك»، ويجوز: «والله إن تأتني لآتينك»، بلا لام.

فإنْ حُذف القسم وقدِّر، فالأكثر المجيء باللام الموطئة، تنبيهًا على القسم المقدَّر من أول الأمر. وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى: ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾[3].

وإن تقدم القسم على الشرط الماضي، وهو ما يكون بـ «لوْ»، فسيجيء حكمه في حروف الشرط.

ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضي، والاسمية، سواء كان المضارع «لا يزال» وأخواته، أو غيرها، قال [من الطويل]:

٨٠٣ - فَقُلْتُ يَمينُ اللّهِ أبْرَحُ قاعِدًا ولـو قَـطَـعـوا رَأسي لـديـكِ وأَوْصـالـي

---

٨٠٢ - **التخريج**: الرجز لشهاب بن العيف في خزانة الأدب ١٠/ ٨٩، ٩٠؛ ولابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٤؛ وللعفيف العبدي في لسان العرب ١/ ٩١ (زنأ)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٩٧، ٢٩٨؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٩، ٨/ ١٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٣.

المعنى: لم يترك فعلاً سيئًا إلاّ فَعَله.

الإعراب: «**وأيّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «أي»: اسم استفهام مرفوع بالضمة على أنه مبتدأ. «**أمر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سيىء**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**لا**»: حرف نفي. «**فعله**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

جملة «أي أمر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «فعله»: في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: أن عدم تكرار «لا» في الماضي خاصّ بالشعر.

(١) البلد: ١١.

(٢) البلد: ١٣.

(٣) الأنعام: ١٢١.

٨٠٣ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/ ٤٣، =

وقال [من البسيط]:

٨٠٤ ـ تاللَّهِ يَبْقَى على الأَيّامِ ذو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ

= ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٤؛ والدرر ٤/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤١؛ وشرح المفصّل ٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤؛ والكتاب ٣/ ٥٠٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٣، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٦٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: أبرح قاعدًا: أي لا أبرح، أي أبقى قاعدًا. الأوصال: ج الوصل، وهو كلّ عضو يفصل عن الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنّه سيبقى عندها لا يفارقها ولو أدّى ذلك إلى هلاكه.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«يمين»**: مبتدأ مرفوع خبره محذوف، والتقدير: «يمين الله قسمي». ويروى بالنصب، فيكون مفعولاً مطلقًا حذف عامله، والتقدير: «أقسم يمين الله»، أو اسمًا منصوبًا بنزع الخافض، والتقديره: «بيمين الله» فحذف حرف الجرّ، وهو مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أبرح»**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنا. **«قاعدًا»**: خبر «أبرح» منصوب. **«ولو»**: الواو: حالية، «لو»: وصلية زائدة. **«قطعوا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: فاعل، والألف: فارقة. **«رأسي»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«لديك»**: ظرف مكان متعلّق بـ«قطعوا»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأوصالي»**: الواو: حرف عطف، **«أوصالي»**: معطوف على «رأسي» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «فقلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يمين الله...»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أبرح»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو قطعوا»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «أبرح قاعدًا» حيث حذف النافي من الفعل المضارع الناقص «أبرح» الذي هو جواب القسم، والتقدير: لا أبرح.

٨٠٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٥ (ظين)؛ ولأميّة بن أبي عائذ في الكتاب ٣/ ٤٩٧؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٩؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٤؛ ولسان العرب ٣/ ١٥٨ (حيد)، ٦/ ١٧٣ قرنس، ١٥/ ٢٦ (ظيا)؛ ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصّل ٩/ ٨٩؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف الهذليّ أو لِلفَضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف في الدرر ٤/ ١٦٢، ١٦٥؛ ولأميّة أو لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس في شرح المفصّل ٩/ ٩٩؛ وللهذليّ في جمهرة اللغة ص ٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣؛ والجنى الداني ص ٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٧٢؛ والدرر ٤/ ٢١٥؛ ورصف المباني ص ١١٨، ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٤؛ واللامات ص ٨١؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢، ٣٩. =

وإنما لم يحذف من الاسمية، لأنها أقلّ استعمالاً في جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف، وحُذِف من المضارع دون الماضي، لكونه في القسم أكثر استعمالاً منه، مع أنَّ لفظ المضارع أثقل، ومن ثَمَّ جاز حذف حرف النفي في غير القسم من «لا يزال» وأخواته، قال [من مجزوء الكامل]:

تَنفَكُّ تَسْمَعُ ما حييـ ... ـتَ بهالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ[1]

وإنما جاز فيها خاصة، للزوم النفي إيَّاها، فلا يلتبس بالإيجاب.

وأما قوله [من الطويل]:

فلا وأبي دَهْماءَ، زالَتْ عزيزةً ... على قومها، ما فتَّلَ الزندُ قادحُ[2]

فلم يحذف النافي، بل فُصِل بينه وبين الفعل، كما مرَّ في الأفعال الناقصة.

وإنما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون في الأغلب علامتين: اللام والنون، كما ذكرنا، فحذف إحداهما يستلزم حذف الأخرى، فيكثر الحذف.

وإنما حُكِم بأن المحذوفة من المضارع «لا»، دون «ما»، لأنها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من «ما».



قوله: «ويحذف جوابه، إذا اعترض، أو تقدم ما يدل عليه»، أي: إذا

= **اللغة**: ذو حيد: صاحب قرون، الحيد والحيود: حروف قرن الوعل. المشمخر: المرتفع. الظيان: نوع من النبات، وكذلك الآس.

المعنى: أقسم بالله أنه لن يبقى وعل على قيد الحياة أبدًا، حتى وهو يسكن في جبل مرتفع ينبت فيه الآس والظيان، أي كلّنا إلى الموت.

الإعراب: «**تالله**»: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. «**يبقى**»: فاعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف. «**على الأيام**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبقى». «**ذو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة. «**حيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بمشمخر**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة، أو حال من «ذو حيد». «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، والتقدير: «موجود به الظيان». «**الظيان**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**والآس**»: الواو: للعطف، «الآس»: معطوف على «الظيان» مرفوع مثله.

جملة القسم «أقسم تالله»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «يبقى»: جواب القسم لا محلّ له. وجملة «موجود به الظيان»: في محلّ جرّ صفة لـ «مشمخر».

الشاهد فيه قوله: «تالله يبقى» حيث حذف «لا» من الفعل المضارع الذي هو جواب القسم.

(١) تقدّم بالرقم ٧١٧.

(٢) تقدّم بالرقم ٧١٦.

اعترض القسم، أي: توسَّط الكلام، نحو: «زيد والله قائم»، و «قام والله زيد»، وفي نهج البلاغة: «قد والله، لَقُوا الله»[١].

قوله: «أو تقدمه ما يدل عليه»، نحو: «زيد قائم، والله»، و «قام زيد والله»، وهذا الكلام الذي توسطه القسم، أو تأخر عنه، هو من حيث المعنى جواب القسم، وهو كالعوض من ذلك الجواب، مثل جواب الشرط في «أُكرمُك إن تأتني»، كما مرَّ في بابه.

وقد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب، فيحذف، وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورَين، وذلك كقوله تعالى: **﴿والفجر * وليال عشر﴾**[٢]، أي: لَيُؤخذُنّ، وليعاقبُنَّ، لدلالة قوله: **﴿ألم ترَ كيف فعل ربّك بعادٍ﴾**[٣]، الآية، عليه.

وقد تحذف الجملة القسمية، لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابًا، دالاً عليها، نحو: «لا أفعله عَوضُ، وعوضَ العائضين». وإنما كان كذلك لكثرة استعمال «عَوضُ» مع القسم، مع أن معناه: أبدًا، وألبتَّة، ففيه مِن التأكيد ما يفيد فائدة القسم، ولأَجل إفادَتِه فائدتَه قد يُقدَّم على عامله قائمًا مقام الجملة القسمية، وإن كان عامله مقترنًا بحرف يمنع عمله فيما تقدمه، كنون التأكيد و «ما»، فيقال: «عوضُ لآتينك»، و «عوضُ ما آتيك» لغرض سدِّه مسدَّ القسم؛ كما يجيء في حروف الشرط، نحو: «أمَّا يومَ الجمعة فإن زيدًا قادم»، وقد يستعمل في غير القسم، كقوله [من البسيط]:

٨٠٥ ـ هذا ثَنائي بما أوليتَ من حَسَنٍ ... لا زلتَ عوضُ قريرَ العينِ مَحْسُودا

---

(١) نهج البلاغة ص ٢١٢.

(٢) الفجر: ١ ـ ٢.

(٣) الفجر: ٦.

٨٠٥ ـ **التخريج**: البيت لربيعة بن مقروم الضبي في خزانة الأدب ١٠/١٠١، ١٠٢؛ وشرح اختيارات المفضل ٢/٩٦٣.

اللغة: عَوْض: ظَرْف بمعنى أبدًا.

المعنى: هذا هو شكري لنعمك، وأدعو الله أن تبقى ذا نعمة تُحْسَدُ عليها.

الإعراب: **«هذا»**: «ها»: للتنبيه، و «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«ثنائي»**: خبر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«بما»**: الباء: حرف جر، «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بالمصدر «ثناء». **«أوليتَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله=

ويقوم مقام الجملة القسمية، أيضًا، بعض حروف التصديق، وهو: «جَيْر» بمعنى «نَعَم»، والجامع[1] أنّ التصديق توكيد وتوثيق كالقسم، تقول: «جَيرِ، لأفعلنَّ»، كأنك قلت: «والله لأفعلنَّ»؛ وهي مبنيَّة على الكسر، وقد تفتح كـ «كيف»، وليست اسمًا بمعنى «حقًّا» خلافًا لقوم، وبناؤهما عندهم لموافقة «جَير» الحرفية لفظًا ومعنى؛ ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية، ألا تَرَى إعراب «إلى» بمعنى النعمة.

وقد يؤتى بها دون قسم، قال [من الطويل]:

٨٠٦ـ وقُلْنَ على الفردوسِ أوّلُ مَشْربٍ   أجلْ جَيرِ إن كانتْ أُبيحتْ دعاثِرُهْ

= الرفع. «من حسن»: جار ومجرور متعلّقان بحال من مفعول «أوليت»، والتقدير: «بما أوليته كائنًا من حَسَنٍ». «لا»: نافية. «زلت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «لا زال» محله الرفع. «عَوْض»: اسم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ «لا زلت». «قرير»: خبر «لا زال» منصوب بالفتحة. «العين»: مضاف إليه مجرور. «محسودا»: خبر ثانٍ لـ «لا زال» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «هذا ثنائي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أوليت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «لا زلت قريرَ العين»: استئنافيّة لا محلّ لها.

الشاهد فيه: استعمال «عوضُ» في غير القسم كما هنا.

(١) أي: الجامع بين القسم وبعض حروف التصديق التي تقوم مقامه.

٨٠٦ ـ **التخريج**: البيت لمضرس بن ربعي في ديوانه ص ٧٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٦٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٣؛ والدرر ٦/ ٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٩؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٢٢، ١٢٤؛ ولسان العرب ٤/ ١٥٦ (جير)، ٤/ ٢٨٧ (دعثر).

اللغة: الفردوس: ماء لبني تميم، وهو اسم لأعلى مكان في الجنّة. المشرب: اسم مكان من الشرب. أجل وجير ونعم: حروف جواب. أبيحت: حُلِّلت، سُمح بها. الدعائر: جمع دعثور وهو الحوض المتهدّم.

المعنى: قالت النسوة: سنرد ماء بني تميم لنشرب أولاً، فقلت لهنّ: إن سُمح لكنَّ بالاقتراب من أحواضها المتهدّمة بعد القتال.

الإعراب: «وقلن»: الواو: بحسب ما قبلها، «قلن»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «على الفردوس»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أوّل» المحذوف والتقدير: «أول مشرب هو على الفردوس». «أول»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «مشرب»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أجل»: حرف جواب. «جير»: حرف جواب توكيد لـ «أجل». «إن»: حرف شرط جازم. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص في محلّ جزم فعل الشرط، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي. «أبيحت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «دعاثره»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه، أو اسم لـ «كان» على ما يعرف بالتنازع.

=

وربما نوِّنت ضرورة، قال [من الوافر]:

٨٠٧ ـ وقـائِلـةٍ أسِيتَ فَقُلْتُ جيرٍ أَســيٌّ، إنَّــنــي مــن ذاكَ، إنَّـــهْ

وبه استدلَّ من ذهب إلى اسميته.

قال عبد القاهر: هو اسم فِعل، بمعنى: أَعترِف؛ ولا يتعذّر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق.

وقد يُستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به، كقوله [من الطويل]:

وأُقْسِم لـو شـيء أتـانـا رسـولـه. . .(١)

= جملة «قلن»: بحسب ما قبلها، أو ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «أول مشرب هو على الفردوس»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «فقلت: أجل»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «أبيحت دعاثره»: في محلّ نصب خبر «كانت». وجملة «إن كانت. . .»: حالية محلها النصب. وجملة «كانت. . .»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «أجل جير» حيث استعملت «جير» في غير القسم، فهي هنا حرف تصديق بمعنى «نعم» بدون قسم.

٨٠٧ ـ **التخريج**: البيت لأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١١١، ١١٣؛ والدرر ٤/ ٢٤٤، ٥/ ١٢٦؛ ورصف المباني ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٥ (أسا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٤، ٧٢.

اللغة: أسيت: حزنت، أسيّ: حزين.

المعنى: ربما تقول لي امرأة: هل حزنت؟ فأقول: نعم، أنا حزين بسبب ذاك الأمر، إنه مدعاة للحزن والغم.

الإعراب: **«وقائلة»**: الواو: واو ربّ الجارّة، «قائلة»: اسم مجرور بالكسرة لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، خبرها محذوف تقديره جملة «تقول». **«أسيت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«فقلت»**: الفاء: للاستئناف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«جير»**: حرف جواب مبني على الكسر، وقد نوّن للضرورة، في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). «أسي»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا، مرفوع بالضمة. **«إنني»**: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». **«من ذاك»**: «من»: حرف جر، «ذا»: اسم إشارة في محلّ جرّ بحرف الجر، والكاف: حرف خطاب، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر المحذوف لـ «إنني». **«إنّه»**: «إن»: حرف جواب بمعنى «نعم»، والهاء: للسكت.

جملة «وقائلة تقول»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فقلت»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «أنا أسي»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «إنني من ذاك»: استئنافيّة لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «جير» بالتنوين، حيث نوّن «جير» للضرورة وقد استدل بعضهم بهذا على أن «جير» اسم.

(١) تقدّم بالرقم ٨٠١.

أي: أُقسِم بما يُقسَم به.

ويُستغنى كثيرًا عن القسم بجوابه، إن أُكِّد بالنون، نحو: «لأضربنَّك»، لأن النون لها مواضع، كما يجيء، ولا تجيء في الخبر الصِّرف، نحو: «تضرِبنَّ زيدًا»، وأمَّا نحو: ﴿لقد سمع الله﴾[1] و «لزيد قائم»، فلم يقم دليل على كونهما جوابَي القسم، خلافًا للكوفيين، كما تقدم.

وقد يقوم مقام القسم: «حقًّا»، و «يقينًا»، و «قطعًا»، وما أشبهها، نحو: «حقًّا لأفعلنَّ»؛ وكذا «كلاًّ»، إذا لم يكن رَدعًا، نحو: ﴿كلاَّ ليُنبذنَّ﴾[2] وكذا الالتزام؛ إما نذرٌ، نحو: «لِلَّه عليَّ كذا لأفعلنَّ»، أو عهدٌ، نحو: «عاهدت الله لأفعلنَّ»، و «عليّ عهد الله لأقومَنَّ».

* * *

قال ابن الحاجب:

و «عن» للمجاوزة، و «على» للاستعلاء، وقد يكونان اسمين بدخول «من». والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد تكون اسمًا. و «مذ»، و «منذ» للزمان: للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر، نحو: «ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا». و «حاشا» و «عدا» و «خلا»، للاستثناء.

* * *

١٠ ـ عَنْ[3]

قال الرضيّ:

قوله: «وعَن للمجاوزة»، أي لبُعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر المعدَّى بها، نحو: «رميت عَن القوس»، أي: بَعُد السهم عن القوس بسبب الرَّمْي؛ وكذا «أَطعِمْه عن الجوع»، أي: بَعِّدْه عن الجوع بسبب الإطعام، وكذا: «أدَّيت الدَّين عن زيد»؛ وقولهُم: «رَوَيت عنه عِلمًا»، و «أخذته عنه»: مجاز، كأنك نقلته عنه؛ وقولك: «جلست عن يمينه»، أي: تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس؛ وقوله تعالى: ﴿يخالفون عن أمره﴾[4]، مضمَّن معنى: يتجاوزون،

---

(١) آل عمران: ١٨١. (٢) الهمزة: ٤.

(٣) انظر مبحث «عَنْ» في الأزهية ص ٢٧٨ ـ ٢٨١؛ والجنى الداني ص ٢٤٢ ـ ٢٥٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢ ـ ٣٢٥؛ وحروف المعاني ص ٨٠ ـ ٨١؛ ورصف المباني ص ٣٦٦ ـ ٣٧٠؛ ومغني اللبيب ص ١٥٧ ـ ١٦١؛ وموسوعة الحروف ص ٢٩٩ ـ ٣٠٢.

(٤) النور: ٦٣.

و ﴿طَبَقًا عَن طبق﴾[1]، أي: طبقًا متجاوزًا في الشدَّة عن طبق آخر دونه في الشدَّة، فيكون كل طبق أعظم في الشدَّة ممَّا قبله، وقوله: «عن طبق»، صفة لِـ «طبقًا» وليس المراد: طبقين فقط، بل المقصود جنس أطباق، كل واحد منها أعظم من الآخر، فهو مثل التثنية في «لبَّيك»، وقوله تعالى: ﴿كرَّتين﴾[2]، والمراد في الكل التكثير والتكرير، فاقتصر على أقلِّ مراتب التكرير وهو الاثنان، تخفيفًا، وكذا قولهم [من الكامل]:

٨٠٨ ـ ورِثَ السيادَةَ كابرًا عَنْ كابِرِ

أي كابرًا متجاوزًا في الفضل عن كابر آخر، وقال بعضهم: أي كابرًا بعد كابر، والأولى: إبقاء الحروف على معناها ما أمكن.

وقوله [من البسيط]:

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي ولا أَنْتَ ديَّاني فَتَخْزُوني[3]

ضمِّن فيه «أفضلت» معنى تجاوزت في الفضل.

قال أبو عُبيدة في: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾[4]، أي: بالهوى، والأولى أنها

---

(١) الانشقاق: ١٩. (٢) الملك: ٤.

٨٠٨ ـ **التخريج**: الشطر صدر بيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٣٢؛ وعجزه:

إنّ الكرامَ هُمُ بنو الأخيارِ

وفيه «ورثوا» مكان «ورث». وهو أيضًا صدر بيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦٠؛ وعجزه:

ضخم الدسيعةِ كلَّ يومِ فخارِ

والشارح أورده على أنه ليس شعرًا، ولذا قال: «وكذا قولهم». وانظر: خزانة الأدب ١٠/ ١١٨ ـ ١٢٣.

اللغة: كابر: قيل: معناه الكبير، وقيل: اسم جمع بمعنى كُبَراء.

المعنى: يريد أنه شريف ابن شريف، والشرفاء هم سليلو الأشراف.

الإعراب: «**ورث**»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**السيادة**»: مفعول به. «**كابرًا**»: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: «من كابر»، وقيل: «كابرًا» حال منصوبة. «**عن كابر**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «كابرًا»، والتقدير: «كابرًا متجاوزًا في الفضل عن كابر». «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**الكرام**»: اسم «إنّ» منصوب. «**هم**»: ضمير فصل لا محل له أو مبتدأ محله الرفع. «**بنو**»: خبر للمبتدأ «هم» أو لـ «إنّ» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**الأخيار**»: مضاف إليه.

جملة «ورث»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن الكرام هم بنو الأخيار»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هم بنو الأخيار»: خبر «إن» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن التقدير: «كابرًا متجاوزًا في الفضل عن كابر آخر»، وقال بعضهم: «كابرًا بعد كابر».

(٣) تقدّم بالرقم ٥١١. (٤) النجم: ٣.

بمعناها، والجار والمجرور صفة للمصدر، أي: نطقًا صادرًا عن الهوى، فـ «عَنْ» في مثله تفيد السببيَّة، كما في قولك: «قلت هذا عَن علم، أو عَن جهل»، أي: قولاً صادرًا عن علم.

وقوله [من الطويل]:

٨٠٩ ـ تَصُدُّ وَتُبْدي عَنْ أَسِيلٍ وتتَّقي ... بـنـاظِـرَةٍ مِـنْ وَحـشِ وَجْـرَةَ مُـطْـفِـلِ

ضمِّن «تبدي» معنى «تكشف»، أي: تكشف الغطاء وتبعده عن وجه أسيل.

* * *

١١ ـ على(١)

قوله: «وعلى للاستعلاء»، إمَّا حقيقة، نحو: «زيد على السطح»، أو مجازًا، نحو: «عليه دَيْن»، كما يقال: «ركبه دَين»، كأنه يحمل ثقل الدَّين على عنقه أو على ظهره، ومنه: «عليَّ قضاء الصلاة»، و «عليه القصاص»، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه، وكذا قوله تعالى: ﴿**كان على ربّك حتمًا**

---

٨٠٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٩؛ والأزهيَّة ص ٢٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٤٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٥؛ ورصف المباني ص ٢٦٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٢٨٠ (وجر)، ١٢/ ١٦٧ (خدم).

اللغة: تصدّ: تُعرِض. تبدي: ضُمِّن هنا معنى «تكشف». الأسيل: الخدّ المتطامن المستوي، والأسالة: امتداد وطول في الخدّ. الاتقاء: الحجز بين الشيئين. الناظرة: العين. الوحش: واحده وحشيّ. وجرة: مكان بعينه. مُطفل: ذات طفل.

المعنى: إنها تعرض عنا فتظهر في إعراضها خَدًّا أسيلاً، وتستقبلنا بعين مثل عيون ظباء وجرة، أو مهاها التي لها أطفال، خَصَّهنَّ لنظرهن إلى أولادهن بالعطف والشفقة، وهن أحسن عيونًا في تلك الحال منهن في سائر الأحوال.

الإعراب: **«تصدّ»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«وتبدي»**: الواو: حرف عطف، «تبدي»: مثل «تصد» إلا أن علامة الرفع، وهي الضمة، مقدرة على يائه للثقل. **«عن أسيل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تبدي». **«وتتقي»**: مثل «ونبدي». **«بناظرة»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تتقي». **«من وحش»**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «ناظرة». **«وجرة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«مُطْفِلِ»**: صفة لـ «وحش» مجرورة مثله.

جملة «تصدُّ»: خبر آخر للمبتدأ المحذوف المخبر عنه بـ «مهفهةٌ» المذكور في بيت سابق، فمحل الجملة على ذلك الرفعُ، وعطف عليها جملة «تبدي» وجملة «تتقي».

الشاهد فيه: تضمين الفعل «تبدي» معنى الفعل «تكشف»، أي: تكشف الغطاء، وتبعده عن وجه أسيل.

(١) راجع مبحث «على» في الأزهيَّة ص ١٩٣ ـ ١٩٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٠ ـ ٤٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٥ ـ ٣٧٧؛ ورصف المباني ص ٣٧١ ـ ٣٧٣؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٢ ـ ١٥٧؛ وموسوعة الحروف ص ٢٩٤ ـ ٢٩٨.

مقضيًا﴾[١]، تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، ولكنه إذا صار الشيء مشهورًا في شيء من الاستعمال، لم يُراعَ أصل معناه، نحو: «ما أعظم الله».

ومنه: «توكَّلت على فلان»، و «اعتمدت عليه»؛ وأمَّا قوله [من الوافر]:

إذا رَضِيَتْ عَليَّ بَنُو قشير ... لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبني رضاها[٢]

فلحمل «رضيت» في التعدِّي على ضدِّه، أي: سَخِطت، كما حُمِل «بعتُ منه»، على «اشتريت»، و «قربت منه» على «انفصلت منه».

وقوله [من الوافر]:

٨١٠ - رَعَتْهُ أَشْهُرًا وخَلاَ عليها ... فطارَ النيُّ فيها واسْتغارا

أي: على مذاقِها، كأنه مَلَك مذاقها، وتسلَّط عليه، فهي تميل إليه وتتبعه.

وقولهم: «فلان على جلاته يقول كذا»، أي: معها، وكأنَّ المعنى أنه يلزمها لزومَ الراكب لمركوبه من قولهم: «ركبته الديون»، أي: لزِمته.

ومنها: «سِرْ على اسم الله»، أي: ملتزمًا به، فكأنه مركب يحملك إلى

---

(١) مريم: ٧١.

(٢) تقدم بالرقم ٧٦٣.

٨١٠ - **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٤٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٠، ١٤٢؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨ (غور)، ١٤/ ٣٢٨ (خلا).

اللغة: رعته، أي: رعت هذه الناقة ذلك النبات. خلا عليها: لم يرعه غيرها. طار النيُّ، أي: ارتفع الشحم وظهر بسرعة. استغار: هبط فيها.

المعنى: إن هذه الناقة رعت في هذا الموضع أشهر الربيع، ولم يكن لها فيه منازع، فسمنت لأنها انفردت بهذا النبات.

الإعراب: **«رعته»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو: **«أشهرًا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «رعته». **«وخلا»**: الواو: حالية، «خلا»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«عليها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «خلا». **«فطَار»**: الفاء: عاطفة، «طار»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«النيُّ»**: فاعل مرفوع. **«فيها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طار». **«واستغارا»**: الواو: حرف عطف، «استغارا»: مثل «طار» إلا أن فاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

جملة «رَعَته»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خلا لها»: في محل نصب حال، والتقدير: «وقد خلا لها». وجملة «طار النيّ»: معطوفة على جملة «رعته» وكذلك جملة «استغار».

الشاهد فيه: أن «عليها» تقديره: على مذاقها، كأنَّه ملك مذاقها، وتسلَّط عليه، فهي تميل إِليه، وتتبعه، وذلك كله على رواية الرضي للبيت «حلا عليها» من «حلا يحلو»، والراوية الصحيحة «خلا عليها» بمعنى: حُبس عليها، فقد ضُمِّن الفعل «خلا» معنى الفعل «وقف» أو «حبس» فتعدَّى بـ«على» بدل اللام.

مقصودك؛ ومنه قولهم: «مررت على زيد»، لأنه يفيد أن مرورك به كان من جهة الفَوق، بخلاف معنى: «مررت به».

وقوله [من الرجز]:

٨١١ ـ إنَّ الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لمْ يجدْ يومًا عَلَى مَنْ يتَّكِلْ

«على» ليست فيه زائدة، بل الكلام على التقديم والتأخير، وأصله: إن لم يجد يومًا مَن يتكل عليه، فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع إلى الموصول، كما مرَّ في باب الموصولات، فقُدِّم على «عَلَى مَن يتكل»، فصار: على من يتكل، فجاز حذف الضمير لانتصابه بـ «يتّكل» صريحًا.

* * *

قوله: «وقد يكونان»، أي «عَن»، و «على» اسمين، فلا يستعملان إلاَّ مجرورَين بـ «مِنْ»، وإنما تتعيَّن، إذن، اسميتهما، لأن الجرَّ من خواص الأسماء، قال يصف قطاةً [من الطويل]:

---

٨١١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٢؛ والجنى الداني ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٣؛ والخصائص ٢/ ٣٠٥؛ والدرر ٤/ ١٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٤١٩؛ والكتاب ٣/ ٨١؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥ (عمل)؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢.

اللغة: يعتمل: يتكلّف العمل متخذًا لنفسه حرفة تسدّ حاجته. يتّكل: يعتمد.

المعنى: إنّ الرجل الكريم النفس، إذا دهمته صروف الدهر اتّخذ لنفسه عملاً يسد به حاجته إذا لم يجد من يعتمد عليه.

الإعراب: **«إن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«الكريم»**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. **«وأبيك»**: الواو: حرف قسم وجرّ، «أبيك»: اسم مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. **«يعتمل»**: فعل مضارع مرفوع وسكّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«يجد»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«يومًا»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «يجد». **«على»**: حرف جرّ، والمجرور محذوف، والجار والمجرور المحذوف متعلقان بـ «يتكل». **«من»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لـ «يجد». **«يتّكل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

جملة «إنّ الكريم...»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة القسم: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «يعتمل»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «يتّكل»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة ما سبق عليها.

الشاهد فيه قوله: «إن لم يجد يومًا على من يتّكل» حيث اعتبر الرضي أن «على» ليست زائدة ـ كما قال بعضهم ـ إنما هي مقدّمة من تأخير، والأصل: «إن لم يجد يومًا من يتكل عليه»، قدّمت «على» على «من» فانتصب الضمير بالفعل ثم حذف. وللبيت تخريجات أخرى وتوجيهات مختلفة.

٨١٢ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيه بَعدَما تَمَّ ظِمْؤها   تَصِلُّ وعَنْ قيضٍ ببيداءَ مَجْهَلِ

وقال [من الكامل]:

٨١٣ ـ ولَقَدْ أَراني للرِّماحِ دَريئَةً   مِن عَنْ يَميني مَرَّةً وأَمامي

---

٨١٢ ـ **التخريج**: البيت لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٤؛ والأزهيَّة ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠؛ والدرر ٤/ ١٨٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٣٨؛ ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٢؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٤؛ والجنى الداني ص ٤٧٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧؛ والكتاب ٤/ ٢٣١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٠٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢؛ والمقتضب ٣/ ٥٣؛ والمقرب ١/ ١٩٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

اللغة: الظمء: ما بين الشربين. تصلّ: تصوّت. القيض: قشرة البيضة العليا. البيداء: الصحراء. المجهل: القفر الخالي من الأعلام.

المعنى: إنّ القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوّت في أرض خالية من الأعلام بعد أن اشتدّ بها الظمأ.

الإعراب: **«غدت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«من عليه»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من اسم «غدت»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«بعد»**: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «غدا». **«ما»**: حرف مصدري. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر مضاف إليه. **«تمّ»**: فعل ماضٍ. **«ظمؤها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«تصلّ»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«وعن قيض»**: الواو: حرف عطف، «عن قيض»: جار ومجرور معطوفان على «من عليه». **«ببيداء»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «قيض». **«مجهل»**: نعت «ببيداء» مجرور.

جملة «غدت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تصل...»: في محلّ نصب خبر «غدا».

الشاهد فيه قوله: «من عليه» حيث جاءت «على» اسمًا مجرورًا بـ «من».

٨١٣ ـ **التخريج**: البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٥٨، ١٦٠؛ والدرر ٢/ ٢٦٩، وشرح التصريح ٢/ ١٠؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، ٤٠٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٥؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥٦، ٢/ ٣٦.

اللغة: الدريئة: حلقة يُتعلّم بها الطعن، أو ما يستتر به الصائد ليخدع الصيد.

المعنى: إنّه أصبح هدفًا لسهام الأعداء ونبالهم تترامى عليه من كلّ جانب. أو إنّ أصحابه يتّخذونه ترسًا ليردّ عنهم سهام الأعداء ونبالهم التي تنهال عليهم من كلّ جانب.

الإعراب: **«ولقد»**: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. **«أراني»**: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«للرماح»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال=

فيبنيان، إذن، لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبين لهما معنى، فيلزم «عَن» الإضافة، ومعناه: جانِب، بخلاف «عَلَى»، قال [من الرجز]:

باتَتْ تنوشُ الحوضَ نَوْشًا مِن عَلاَ نَـوْشًـا بـه تَـقْـطَـعُ أَجْـواز الـفَـلا[1]

أي: من فوق.

* * *

١٢ ـ الكاف[2]

قوله: «والكاف للتشبيه»، ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو: «جاءني الذي كزيد»، فهو مثل: «الذي في الدار».

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون بمعنى المِثْل، والمبتدأ محذوف، أي: الذي هو كزيد، أي: كمثل زيد.

قلت: قد تقدم في باب الموصولات أنّ حذف المبتدأ في صلة غير «أي» إذا لم تطل، في غاية القلة، واستعمال نحو: «الذي كزيد» شائع كثير.

وتتعيَّن اسميتها إذا انجرَّت، كما في قوله [من الرجز]:

٨١٤ ـ [بِـيـضٌ ثـلاثٌ كـنـعـاجٍ جـمٍّ] يَـضْـحَـكْـنَ عَـنْ كـالـبَـرَد الـمِـنـهَـمِّ

= من «دريئة». «دريئة»: مفعول به ثانٍ. «من عن»: جار ومجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره: «تجيئني» مثلاً، وهو مضاف. «يميني»: مضاف إليه، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «مرّة»: ظرف زمان متعلّق بالفعل المحذوف. «وأمامي»: الواو: حرف عطف، «أمامي»: معطوف على «يميني».

جملة القسم المحذوفة: بحسب ما قبلها. وجملة «لقد أراني»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «من عن يميني» حيث وردت «عن» اسمًا مجرورًا بمعنى «جانب».

(١) تقدم بالرقم ٧٥٧.

(٢) راجع مبحث «الكاف» في الجنى الداني ص ٧٨ ـ ٩٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٧ ـ ٣٤٣؛ وحروف المعاني ص ٣٩ ـ ٤٠؛ ورصف المباني ص ١٩٥ ـ ٢٠٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٧٩ ـ ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٩٢ ـ ١٩٨؛ وموسوعة الحروف ص ٣٣٧ ـ ٣٤٣.

٨١٤ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٦، ١٦٨؛ والدرر ٤/ ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٥٨؛ والجنى الداني ص ٧٩؛ وجواهر الأدب ص ١٢٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ وشرح المفصّل ٨/ ٤٢، ٤٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

اللغة: النعاج: ج النعجة، وهي أنثى الضأن، والعرب تكني بها عن المرأة. الجمّ: ج الجمّاء مؤنث الأجمّ، وهو من الكباش ما لا قرن له. البرد: حبّ الغمام. المنهمّ: الذائب.

المعنى: إنهنّ ثلاث نسوة ناعمات، تبدو أسنانهنّ عندما يضحكن كالبرد المذاب.

=

وإذا ارتفعت، كما في قوله [من البسيط]:

أتنتهون، وهل يَنْهَى ذوي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ[(١)]

أو على الابتداء، نحو: «كذا عندي درهمًا»، على ما قال بعضهم، واستدلَّ بقولهم: «إنَّ كذا درهمًا مالُكَ» برفع «مالك». والأَولى أَن يُدَّعَى تركيب «كذا» كما مرَّ في باب الكنايات وما ذكره من رفع «مالك»، غير دالٍّ على مدَّعاه، وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة[(٢)]، وأما الأخفش، فيجوِّز ذلك من غير ضرورة، وتبعه الجزولي.

وتكون أيضًا زائدة، إذا لم تلتبس بالأصلية، كما في قوله [من الرجز]:

٨١٥ ـ لواحقُ الأقرابِ فيها كالمقَقْ

أي: فيها المقَق، وهو الطول.

= **الإعراب**: **«بيض»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هنّ. **«ثلاث»**: صفة «بيض» أو خبر ثانٍ. **«كنعاج»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل»، مبني على الفتح في محل رفع صفة أو خبر ثالث. **«جمّ»**: نعت «نعاج» مجرور. **«يضحكن»**: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: في محل رفع فاعل. **«عن»**: حرف جر. **«كالبرد»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل»، وهو صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: «عن ثغر مثل البرد»، والجار والمجرور متعلّقان بـ «يضحك»، وهو مضاف، «البرد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«المنهمّ»**: صفة «البرد» مجرورة.

جملة «هنّ بيض»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يضحكن»: في محلّ جر نعت «نعاج».

الشاهد فيه قوله: «عن كالبرد» حيث وردت «الكاف» اسمًا بمعنى «مثل» بدليل دخول «عن» عليه، وهو حرف جر لا يدخل إلا على الاسم.

(١) تقدم بالرقم ٧٦٠.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٢.

٨١٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٦؛ وجواهر الأدب ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٨٩، ١٠/ ١٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٢، ٢٩٥، ٨١٥؛ وسمط اللآلي ص ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٩٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٦٤؛ والإنصاف ١/ ٢٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ٨٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦؛ واللمع في العربية ص ١٥٨؛ والمقتضب ٤/ ٤١٨.

اللغة: اللواحق: ج اللاحقة، وهي الضامرة. الأقراب: ج القرب، وهي الخاصرة. المقق: الطول الفاحش.

الإعراب: **«لواحق»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، وهو مضاف. **«الأقراب»**: مضاف إليه مجرور. **«فيها»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. **«كالمقق»**: الكاف: حرف زائد، «المقق»: مبتدأ مؤخّر.

جملة «لواحق الأتراب»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فيها كالمقق»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «كالمقق» حيث وردت الكاف زائدة، والتقدير: «فيها المقق».

ويحكم بزيادتها عند دخولها على «مثل»، في نحو: ﴿ليس كمثله شيء﴾[(١)]، أو دخول «مثل» عليها، كقوله [من الرجز]:

٨١٦ ـ فصُيِّروا مثل كعصْفٍ مأكولْ

إذ الغَرضُ أنه لا يُشبَّه بالمشبه، فلا بدَّ من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو على حرف أولى، ولا سيَّما إذا كان من قسم الحروف في الأغلب، والحكم بزيادة الحرف أولى؛ وأمَّا إذا اجتمع الكافان، نحو قوله [من مشطور السريع]:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْنْ[(٢)]

فإمَّا أن يكون من باب التوكيد اللفظيّ، فهما إمَّا اسمان أو حرفان، كقوله [من الوافر]:

... ولا لِلِما بهم أبدًا دواء[(٣)]

وإمَّا أن تكون إحداهما زائدة، فتكون تلك الزائدة حرفًا، إذ زيادة الحرف أولى، فتكون، إمَّا الأولى، مثل قوله: ﴿ليس كمثله شيء﴾[(٤)]، وإمَّا الثانية، فهو كقوله: «مثل كعصف»[(٥)]، ولا يجوز أن يكونا اسمين أو حرفين، وإحداهما زائدة.

---

(١) الشورى: ١١.

٨١٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/٢٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٠٢؛ ولحميد الأرقط في الدرر ٢/٢٥٠؛ والكتاب ١/٤٠٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٩٠؛ وخزانة الأدب ٧/٧٣؛ ورصف المباني ص ٢٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٦؛ وشرح الأشموني ١/١٥٨؛ ولسان العرب ٩/٢٤٧ (عصف)؛ ومغني اللبيب ١/١٨٠؛ والمقتضب ٤/١٤١، ٣٥٠؛ وهمع الهوامع ١/١٥٠.

اللغة: العصف: بقل الزرع.

المعنى: أصبحوا كبقل أُكل ولم يبق ما يستفاد منه.

الإعراب: **«فصيّروا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «صيروا»: فعل ماضٍ للمجهول، والواو: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. **«مثل»**: مفعول به ثان. **«كعصف»**: الكافُ: زائدة، «عصف»: مضاف إليه مجرور. **«مأكول»**: نعت «عصف» مجرور بالكسرة وسكّن للضرورة الشعريّة.

جملة «صيروا»: بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «فصيروا مثل كعصف مأكول» حيث وردت الكاف زائدة بسبب دخول «مثل» عليها، والتقدير: «مثل عصف مأكول».

(٢) تقدّم بالرقم ١٣١.

(٣) تقدم بالرقم ١٣٠.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) راجع الشاهد الرقم ٨١٦.

فإن قلت: لفظ «مِثْل» لا بدَّ له من اسم مجرور، فكيف حكمت بزيادة الكاف في: «مثل كَعَصْف»؟

قلت: لا يمتنع منع الاسم عن الجرّ، عند الضرورة، وإن كان لازمًا للإضافة، لأن عملَه الجرّ، ليس بالأصالة، ويجوز أن يكون «مثل» مضافًا إلى مقدر مدلول عليه بـ «عصف» الظاهر: كما قلنا في: «يا تيم تيم عديّ»[1]؛ فعلى هذا، لا تكون الكاف زائدة، فكأنه قال: «مثل عصف»، «كعصف»، وكذا الكلام في: «ككما»[2].

ويجوز في قوله تعالى: ﴿**ليس كمثله شيء**﴾[3] أَلاَّ يُحكم بزيادة الكاف، بل يكون على طريقة قوله [من السريع]:

٨١٧ ـ [لا تُفزِعُ الأرنبَ أَهْوالُها] ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرْ

وقولك: «ليس لأخي زيد أخ»، أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فـ «أخو زيد» ملزوم، و «الأخ» لازمه، لأنه لا بدَّ لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم، أي:

---

(١) راجع الشاهد الرقم ١٢٨.

(٢) راجع الشاهد الرقم ١٣١.

(٣) الشورى: ١١.

٨١٧ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٦٧؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٢٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٣١٣؛ والخصائص ٣/ ١٦٥، ٣٢١.

اللغة: تفزع: تخيف. أهوالُها: أهوال الصحراء، والأهوال: جمع هَوْل، وهو الشدة التي تفزع. الضبّ: حيوان زاحف معروف. الانجحار: الدخول في الجحر.

المعنى: لا تفزع أهوال تلك المفازة الأرنب، فلا أرانب فيها حتى تفزع من أهوالها، لأنه لا يمكن أن تسكن فيها لشدة أهوالها، ولا نشاهد الضب فيها منجحرًا، لأنه لا ضبّ فيها فينجحر.

الإعراب: **«لا»**: نافية. **«تُفزع»**: فعل مضارع مرفوع. **«الأرنب»**: مفعول به مقدّم منصوب. **«أهوالها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: مضاف إليه. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، **«لا»**: نافية. **«ترى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«الضبّ»**: مفعول به منصوب. «بها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ينجحر». **«ينجحر»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة وسكّن للقافية، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «لا تُفزع الأرنبَ أهوالها»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «لا ترى». وجملة «ينجحر»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه: أن قوله تعالى: ﴿**ليس كمثلِهِ شيءٌ**﴾ النفي فيه منصبّ على مثل مثله وعلى مثله -جميعًا، فليس لله سبحانه وتعالى مثل حتى يكون لمثله شيء يماثله، فالمنفي المثل ومثل المثل جميعًا، وكذا قول الشاعر الذي لم يرد أن بها أرانب لا تفزعها أهوال تلك المفازة، ولا ضبابًا غير منجحرة، ولكنه نفى أن يكون بها حيوان.

ليس لزيد أخ، إذ لو كان له أخ، لكان لذلك الأخ أخ، هو زيد.

فكذا هنا: نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل، لكان هو تعالى مثل مثله.

والكاف لا يدخل على المضمر خلافًا للمبرّد، إذ لو دخله، لأدّى إلى اجتماع الكافين، إذا شبهت بالمخاطب، فطرد المنع في الكل.

وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل، قال [من الطويل]:

٨١٨ - فأَجْمِلْ وأَحْسِنْ في أسيرِكَ إنَّهُ ضَعيفٌ ولم يَأْسِرْ كإياكَ آسِرُ

وهو من باب إقامة بعض الضمائر مقام بعض؛ وعلى المجرور أيضًا، قال [من الرجز]:

٨١٩ - [فلا تَرَى بَعْلاً ولا حلائِلا] كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا

---

٨١٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١٩٤، ١٩٩؛ والدرر ٤/ ١٥٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٦١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

اللغة: أَجْمِلْ: عامل بالجميل، وأَحْسِنْ: عامل بالحسنى.

المعنى: يستعطف الشاعر آسره طالبًا منه الحسنى مؤكدًا أنه لم يأسره آسِرٌ مثله من قبل.

الإعراب: **«فأجمل»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أجمل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره. «أنت». **«وأحسن»**: الواو: عاطفة، «أحسِنْ» مثل «أجملْ». **«في أسيرك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أجملْ»، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«إنّه»**: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسم «إنّ» محله النصب. **«ضعيف»**: خبر «إن» مرفوع. **«ولم»**: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. **«يأسر»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون. **«آسر»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«كإيّاك»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، وهو مضاف، «إيّاك»: ضمير نصب منفصل وضع موضع المجرور بالإضافة، فمحله الجر، والكاف: حرف خطاب لا محل له.

جملة «أجمل»: بحسب الفاء، وعطف عليها جملة «أحسن». وجملة «إنّه ضعيف»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «لم يأسر كإيّاك آسر».

الشاهد فيه: دخول الكاف الجارة على ضمير النصب المنفصل «إيّاك»، للضرورة الشعرية.

٨١٩ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦؛ والدرر ٤/ ١٥٢، ٥/ ٢٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٦؛ وللعجاج في الكتاب ٢/ ٣٨٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢٤؛ ورصف المباني ص ٢٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٠.

اللغة: البعل: الزوج. الحلائل: ج الحليلة، وهي الزوجة. حظله: منعه، أو ضيّق عليه.

المعنى: ليس هناك زوج أو زوجات كحمار الوحش وأتنه، وهو يضيّق عليهنّ، ويحفظهنّ من كلّ عدوان.

=

وقال [من الرجز]:

٨٢٠ - [خلَّى الذنابات شمالاً كثبا] وأمَّ أَوْعالٍ كَها أو أَقْرَبا

وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو: «أنا كأنت».

وتجيء «ما» الكافة بعد الكاف؛ فيكون لـ «كَمَا»، ثلاثة معانٍ:

أحدها: تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى، كما كانت قبل الكفّ لتشبيه المفرد بالمفرد، قال تعالى: ﴿**اجعل لنا إلَهًا كما لهم آلهة**﴾[1]، وقال [من الوافر]:

٨٢١ - فإنَّ الحُمْرَ مِن شرِّ المطايا كما الحَبَطاتُ شرُّ بني تميم

= **الإعراب**: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**بعلاً**»: مفعول به منصوب. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**حلائلا**»: معطوف على «بعلاً» منصوب، والألف للإطلاق. «**كهُ**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لـ «بعل». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و «لا»: حرف نفي. «**كهنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «حلائل». «**إلاّ**»: حرف حصر. «**حاظلاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب، أو حال إذا اعتبرت «ترى» بصريّة.

الشاهد فيه: دخول الكاف على الضمير المجرور في «كه» و «كهن»، وذلك للضرورة الشعرية.

٨٢٠ - **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، ٢٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥؛ والكتاب ٢/ ٣٨٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٢١٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٥٣؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٢٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١٦، ٤٢، ٤٤.

اللغة: الذنابات: اسم موضع. شمالاً: ناحية الشمال. كثبًا: قريبًا. أمّ أوعال: اسم هضبة. كها: مثلها.

المعنى: واصفًا حمار وحش هرب جاعلاً الذنابات إلى شماله قريبًا منه، وأمّ أوعال مثلها في البعد أو أقرب.

الإعراب: «**خلّى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو «**الذنابات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «**شمالاً**»: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ «خلّى». «**كثبًا**»: نعت «شمالاً» منصوب. «**وأم**»: الواو: حرف عطف، «أم»: معطوف على «الذنابات» منصوب، وهو مضاف، «**أوعال**»: مضاف إليه مجرور. «**كها**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أمّ أوعال» محذوفة. «**أو**»: حرف عطف. «**أقربا**»: معطوف على الضمير المجرور، مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

الشاهد فيه قوله: «كها» حيث دخلت الكاف على الضمير ضرورة، تشبيهًا بلفظ «مثل»، لأنّها في معناها؛ لأنّ من شأن الكاف أن تجرّ الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل عند بعض النحاة. والذي حصل هنا هو للضرورة.

(١) الأعراف: ١٣٨.

٨٢١ - **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧؛ والأزهية ص ٧٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٠٤، =

فلا يقتضي الكاف ما يتعلَّق به، لأن الجارَّ إنما كان يطلب ذلك، لكون المجرور مفعولاً، وذلك لأن حروف الجرّ موضوعة، كما ذكرنا، لأن تفضي بالفعل القاصر عن المفعول به؛ إليه، والمفعول به لا بدَّ له من فعل أو معناه، فإذا لم تجرَّ، فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلاً.

ومعنى: «كُنْ كما أنت»: كنْ في المستقبل كما أنت كائن الآن، فـ «أنت»: مبتدأ محذوف الخبر، فأنت تشبِّه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن؛ ومنه قوله عليه السلام: «كما تكونون يُولَّى عليكم»[1]، شبَّه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه، أي: بحالتهم المكروهة.

وثانيها: أن يكون «كَمَا» بمعنى «لعلَّ» حكى سيبويه عن العرب[2]: «انتظرني كما آتيك»، أي: لعلَّما آتيك؛ قال رؤبة [من الرجز]:

٨٢٢ ـ لا تَشْتُمِ النـاسَ كمـا لا تُشْتَمُ

= ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٦؛ وبلا نسبة في الحيوان ١/ ٣٦٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨.

اللغة: الحمر: جمع حمار، وهو حيوان معروف. المطايا: ج المطيّة، وهي الدابّة التي تركب. الحبطات: أبناء الحارث بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم.

الإعراب: **«فإنّ»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«الحمر»**: اسم «إنّ» منصوب. **«من شرّ»**: جار ومجرور في محلّ رفع خبر «إنّ»، وهو مضاف. **«المطايا»**: مضاف إليه. **«كما»**: الكاف: حرف جر، «ما»: الكافة. **«الحبطات»**: مبتدأ مرفوع. **«شرّ»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء، وهو مضاف. **«تميم»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «إن الحمر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «الحبطات شر...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: أن الكاف المكفوفة بـ«ما» تكون لتشبيه مضمون جملة بمضمون جملة أخرى. فمضمون الجملة الأولى كون الحمر من شر المطايا، ومضمون الثانية كون الحبطات شر بني تميم. فشبّه ذاك الكون بهذا الكون ووجه الشبه الحصول في الوجود.

(١) ورد الحديث في الحاوي للفتاوي ١/ ٥٥٥؛ وكنز العمال ١٤٩٧٢؛ وتذكرة الموضوعات ١٨٢؛ والأسرار المرفوعة ٢٤٢. وانظر: موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ٦/ ٤٧١.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٦.

٨٢٢ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ وجواهر الأدب ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ١٠/ ٢١٣، ٢٢٤؛ والدرر ٤/ ٢١١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤٠٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٤؛ ورصف المباني ص ٢١٤؛ واللمع في العربية ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

=

فيكون قد تغيَّر معنى الكلمة بالتركيب، وذلك كما يجيء «مِمَّا» بمعنى «ربَّما»، قال [من الطويل]:

٨٢٣ ـ وإنّا لمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْش ضَرْبَةً   علـى رأسِهِ تُـلـقـي الـلِّـسـانَ مِنَ الـفـمِ

أي: ربَّما، وتقول: «إني لمِمَّا أفعل»، أي: ربَّما أفعل، وقال بعضهم: إن «بِما» يجيء، أيضًا بمعنى «ربَّما»، نحو: «إني بِمَا أفعل»، أي: رُبَّما.

ثالثها: أن تكون بمعنى قِران الفعلين في الوجود، نحو: «ادخل كما يسلِّم الإمام»، و «كما قام زيد قعد عمرو».

وجوَّز الكوفية نصبَ المضارع بعد «كما» يعني «كيما»، على أن يكون أصله «كيما» فحذفت الياء تخفيفًا؛ ولم يَدفعوا الرفع؛ ولم يُثبت البصرية، لا إفادة «كما»

= **المعنى**: لا تشتم الناس لعلك لا تُشْتَمُ إن لم تشتمهم.

الإعراب: **«لا»**: ناهية جازمة. **«تشتم»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّكَ بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«الناسَ»**: مفعول به منصوب. **«كما»**: كافّة ومكفوفة. **«لا»**: نافية مهملة. **«تُشتمُ»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «لا تشتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تُشْتَمُ»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «كما» التي هي كاف التشبيه المكفوفة بـ «ما» جاءت بمعنى «لعلّ».

٨٢٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي حيّة النميري في الأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧؛ والدرر ٤/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢، ٧٣٨؛ والكتاب ٣/ ١٥٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٣١٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ والمقتضب ٤/ ١٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٣٨.

اللغة: الكبش: سيد القوم. تلقي: ترمي.

المعنى: إنا قوم شجعان بطاشون في الحرب، نضرب زعيم الأعداء على رأسه، ضوبةً تخرج لسانه من فمه.

الإعراب: **«وإنا»**: الواو: بحسب ما قبلها، و «إن»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **«لمما»**: اللام: مزحلقة، و «مما»: كافة ومكفوفة. **«نضرب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. **«الكبش»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«ضربة»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة. **«على رأسه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نضرب»، والهاء: ضمير، في محل جر مضاف إليه. **«تُلقي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على «الياء» للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«اللسان»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«من الفم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلقي».

جملة «إنا نضرب الكبش»: بحسب الواو. وجملة «نضرب الكبش»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «تلقي»: في محل نصب صفة.

الشاهد فيه قوله: «لمما» حيث كفّت «من» الجارة عن عملها لاتصالها بـ «ما» فتغيّر معناها وصارت بمعنى «ربّما»، وما تفيده من التكثير أو التقليل.

للتقليل، ولا نصب الفعل بعده، واستحسن المبرّد القولين، وأنشد الكوفية [من الرجز]:

لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا[١]

والبصرية ينشدونه على الإفراد: «لا تظلِم الناسَ كما لا تظلمُ»، أي: لعلَّما.

وقد تكون «ما» بعد الكاف مصدريَّةً، أيضًا، نحو: «كما تدين تُدان»، و «افعلْ كما أفعل».

ويجوز أن يكون القسم الأوَّل، أعني نحو: «كن كما أنت»، وقوله: «كما تكونون يُولَّى عليكم»[٢]، من هذا النوع، كما يجوز أن يكون هذا النوع من القسم الأول: أي: تكون «ما» كافّة.

وأمَّا «ما» التي بعد «رُبَّ»، فمن قال إن «ربَّ» حرف، فهي تكفّها عن العمل، فلا تطلب متعلّقًا، كما ذكرنا في «كما»، وتبقى «ربَّ» للتقليل، أي: لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها؛ ومَن قال إنها اسم، فهي كافة له، أيضًا، عن طلب المضاف إليه.

و «ما» التي بعد «كثر»، و «قلَّ»، و «طال»، نحو: «قلَّما»، و «كثُر ما»، و «طالما»: إمَّا كافة للفعل عن طلب الفاعل، وإمَّا مصدرية، والمصدر فاعل الفعل؛ وقال بعضهم: هي في قوله [من الطويل]:

٨٢٤ ـ صَدَدْتِ فأطوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما ... وصالٌ على طولِ الصُّدود يَدُومُ

(١) تقدم بالرقم ٦٤٢.

(٢) حديث نبويّ، وقد تقدّم تخريجه منذ قليل.

٨٢٤ ـ **التخريج**: البيت للمرار الفقعسي في ديوانه ص ٤٨٠؛ والأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ٥/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٧، ٢/ ٥٨٢، ٥٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٤٥؛ والخصائص ١/ ١٤٣، ٢٥٧؛ والدرر ٦/ ٣٢١؛ وشرح المفصّل ٧/ ١١٦، ٨/ ١٣٢، ١٠/ ٧٦؛ والكتاب ١/ ٣١، ٣/ ١١٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤١٢ (طول)، ٥٦٤ (قلل)؛ والمحتسب ١/ ٩٦؛ والمقتضب ١/ ٨٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٨٢؛ والمنصف ١/ ١٩١، ٢/ ٦٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٣، ٢٢٤.

اللغة: صددت: حرمت ودادك. الصدود: الهجران والإعراض. الوصال: دوام المودّة.

المعنى: لقد أعرضت عني وطال هجرانك لي، وقلّما يدوم الوداد ويستمرّ الحبّ إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: «**صددت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**فأطولت**»: الفاء: للعطف، «أطولت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و التاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**الصدود**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وقلما**»: الواو: استئنافية، «قلّ»: فعل=

زائدة، و «وصالٌ» فاعل «قلَّ»، وهي عند سيبويه كافة و «وصال» مبتدأ.

* * *

قوله: «ومذ ومنذ إلى آخره»، قد مضى شرحه في الظروف المبنية.

* * *

قوله: «حاشا وخلا وعدا للاستثناء»، مضى شرحها في باب الاستثناء.

* * *

واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يُتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، أو زيادته: أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له، ويُضمَّن فعله المعدَّى به معنًى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى، بل الواجب؛ فلا نقول إن «على» بمعنى «مِن» في قوله تعالى: ﴿**إذا كالوا على الناس**﴾[1]، بل يُضمَّن «كالوا» معنى «تحكّموا» في الاكتيال وتسلطوا؛ ولا يحكم بزيادة «في»، في قوله [من الطويل]:

وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْل منْ ذي ضُروعها إلى الضيفِ يَجْرَحْ في عراقيبها نصلي[2]

بل يضمَّن «يجرح» معنى «يؤثّر بالجرح».

وقد مضى كثير من ذلك في أماكنه.

* * *

= ماضٍ مبني على الفتح، و «ما»: حرف زائد. «**وصال**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**على طول**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يدوم». «**الصدود**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يدوم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «صددت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أطولت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «قلما وصال»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يدوم»: في محل رفع صفة لـ (وصال).

الشاهد فيه قوله: «وقلّما وصال» حيث اعتبر بعضهم أن «ما» في «قلّما» زائدة، و «وصال» فاعل «قلّ»، واعتبرها سيبويه كافّة و «وصال» مبتدأ.

(١) المطففين: ٢.

(٢) تقدم بالرقم ١٠٠.

الحروف المشبَّهة بالفعل

١ ـ تعدادها

قال ابن الحاجب:

الحروف المشبهة بالفعل: «إنَّ»، و «أَنَّ»، و «كأنَّ»، و «لكنَّ»، و «ليت»، و «لعلَّ»، لها صدر الكلام سوى «أنَّ»، فهي بعكسها، وتلحقها «ما»، فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذ على الأفعال.

* * *

قال الرضيّ:

إنما سُمِّيت الحروف المذكورة الحروفَ المشبهة بالفعل، بخلاف «ما»، لأنها تشبه «ليس» الذي هو فعل ناقص، وهذه تشبه الفعل التام المتصرِّف المتعدِّي، وأيضًا، «ما» الحجازية تشبه «ليس» معنًى، لا لفظًا، وهذه تشبه الأفعال المتعدية، معنًى كما يجيء، ولفظًا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدًا؛ وأمَّا فتحة أواخرها، فإن لم نَقُل إنها لمشابهتها للأفعال، بل قلنا: إنها لاستثقالها بسبب تشديد الأواخر، والياء في «ليت»، فهي جهة أخرى بها تشابه الماضي، فتعمل عمل الأفعال؛ وإن قلنا إنها لمشابهة الفعل فلا تشابه بسببها الأفعال، لأنها تكون، إذن، بسبب المشابهة المتقدمة، فما أُعطِيت بعد المشابهة، لا يكون بعض جهات المشابهة.

وكذلك نون الوقاية؛ إن قلنا: إنها لحفظ فتحتها، فقط، كما تحفظ سكون «مِن»، و «عن»، فهي من جهات المشابهة، وإن قلنا: هي لأجل المشابهة، فلا.

فلما شابهت الأفعال المتعدية معنًى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلب الأفعال لفظًا بما ذكرنا، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة «ما» الحجازية، فجُعِل عملها أقوى، بأن قدِّم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك لأن عمل الفعل الطبيعي أن يرفع ثم ينصب، فعكسه عملٌ غير طبيعي، فهو تصرُّف في العَمَل.

وقيل: قُدِّم المنصوب على المرفوع قَصْدًا إلى الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أوّل الأمر، أو تنبيهًا بجعل عملها فرعيًا على كونها فروعًا للفعل؛ وهاتان العلتان ثابتتان في «ما» الحجازية، ولم يقدّم منصوبها على مرفوعها؛ فالعلة هي الأُولَى.

ومشابهتها معنى لمطلق الفعل، من حيث إن في: «إنّ»، و «أنّ» معنى «حقّقت» و «أكّدت»، وفي «كأن» معنى: «شبّهت».

قال الزجّاج: هي للتشبيه إذا كان خبرها جامدًا، نحو: «كأنّ زيدًا أسد»؛ وللشكّ، إذا كان صفة مشتقة، نحو «كأنك قائم»، لأن الخبر هو الاسم، والشيء لا يشبَّه بنفسه.

والأَولَى أن يقال: هي للتشبيه أيضًا، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر؛ إلاَّ أنه لما حذِف الموصوف، وأقيم الوصف مقامه، وجُعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، فلهذا تقول: «كأني أمشي»، و «كأنك تمشي»، والأصل: كأني رجل يمشي، وكأنك رجل يمشي.

وقيل: هي للتحقيق في نحو: «كأنّك بالدنيا لم تكن»، و «كأنك بالآخرة لم تزل»، و «كأنك بالليل قد أقبل».

وأبو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر، حتى تبقى «كأنّ» للتشبيه، أي: كأنّ الدنيا لم تكن.

والأَولى أن نقول ببقاء «كأنّ» على معنى التشبيه، وألاَّ نحكم بزيادة شيء، ونقول: التقدير: كأنك تبصر بالدنيا، أي: تشاهدها، من قوله تعالى: ﴿**فبصُرت به عَن جُنُبٍ**﴾[1]، والجملة بعد المجرور بالباء حال، أي: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غيرَ كائنة؛ ألاَ ترى إلى قولهم: «كأني بالليل وقد أقبل»، و «كأني بزيد وهو مَلِك»، والباء لا تدخل الجمل إلا إذا كانت أخبارًا لهذه الحروف.

وفي «لكنّ» معنى «استدركت»، ومعنى الاستدراك رفع توهّم يتولّد منَ الكلام السابق، رفعًا شبيهًا بالاستثناء، ومن ثمّ قدِّر الاستثناء المنقطعُ بـ «لكنّ»؛ فإذا قلت: «جاءني زيد»، فكأنه تُوهِّم أن عمرًا جاءك لما بينهما من الألفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك: «لكن عمرًا لم يجيء».

---

(١) القصص: ١١.

وفي «ليت» معنى «تمنَّيت»، وفي «لعلّ» معنى «ترجَّيت». وماهية التمنّي غير ماهية الترجِّي، لا أنَّ الفرق بينهما من جهة واحدة، وهي استعمال التمني في الممكن والمحال، واختصاص الترجي بالممكن؛ وذلك لأن ماهية التمني: محبَّة حصول الشيء، سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أو لا، والترجِّي: ارتقابُ شيء لا وُثوق بحصوله؛ فمِن ثَمَّ، لا يقال: «لعلَّ الشمس تغرب»، فيدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق، فالطمع ارتقاب شيء محبوب، نحو: «لعلك تعطينا»، والإشفاق ارتقاب المكروه، نحو: «لعلك تموت الساعة».

وقد اضطرب كلامهم في «لعلَّ» الواقعة في كلامه تعالى، لاستحالة ترقّب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى، فقال قطرب وأبو علي؛ معناها التعليل، فمعنى: ﴿**وافعلوا الخير لعلّكم تفلحون**﴾[١]، أي: لتفلحوا.

ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: ﴿**وما يدريك لَعلَّ السَّاعة قريب**﴾[٢]؛ إذ لا معنى فيه للتعليل.

وقال بعضهم: هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها؛ ولا يطَّرد ذلك في قوله تعالى: ﴿**لعله يتذكر أو يخشى**﴾[٣]، إذ لم يحصل من فرعون تذكُّر.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿**آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل**﴾[٤]، فتوبةُ يأس لا معنى تحتها، ولو كان تذكُّرًا حقيقيًا لقُبل منه.

والحق ما قاله سيبويه، وهو أن الرجاء أو الإشفاق، يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك لأن الأصل ألاَّ تخرج بالكلمة عن معناها بالكلية؛ فـ «لعلَّ»، منه تعالى حملٌ لنا على أن نرجو أو نشفق، كما أنَّ «أو» المفيدة للشك، إذا وقعت في كلامه تعالى، كانت للتشكيك أو الإبهام، لا للشك؛ تعالى الله عنه.

وقيل: إنَّ «لعلَّ» تجيء للاستفهام، تقول: «لعلَّ زيدًا قائم»، أي: هل هو كذلك.

وأخبار هذه الحروف، عند الكوفيين[٥]، مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء، وكذا خبر «لا» التبرئة[٦].

---

(١) الحج: ٧٧.
(٢) الشورى: ١٧.
(٣) طه: ٤٤.
(٤) يونس: ٩٠.
(٥) انظر المسألة الثانية والعشرين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ١٧٦ ـ ١٨٥.
(٦) أي: «لا» النافية للجنس.

ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معًا، لطلبها لهما معًا.

ويجوز، عند الفرّاء، نصب الجزأين بـ «ليت»، نحو: «ليت زيدًا قائمًا»، لأنه بمعنى: «تمنيت»، ومفعوله مضمون الخبر مضافًا إلى الاسم، أي: تمنيت قيامَ زيد، فنصبت الجزأين، كما ذكرنا في علة نصب أفعال القلوب لهما؛ ومِن ثَمَّ جاز: «ليت أن زيدًا قائم»، كما جاز: «علمت أنَّ زيدًا قائم» فهي، عنده، كأفعال القلوب في العمل، سواء[1].

واستشهد الفرّاء بقوله [من الرجز]:

٨٢٥ ـ يا ليت أيامَ الصبا رواجعا

والبصريون يحملون «رواجعًا» على الحالية، وعامله: خبر «ليت» المحذوف، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعَ.

والكسائي، يقدر «كان»، أي: يا ليت أيام الصبا كانت رواجع؛ وهو ضعيف، لأن «كان» و «يكون»، لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما في قولهم: «إن خيرًا فخيرٌ».

ويجوز عند بعض أصحاب الفرّاء نصب الجزأين بالخمسة الباقية، أيضًا، كما رَوَوا عنه عليه الصلاة والسلام: «إنَّ قعرَ جهنم لسبعين خريفًا»[2]، وأنشدوا [من الرجز]:

---

(١) أي: هما سواء.

٨٢٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في شرح المفصل ١/ ١٠٤؛ وليس في ديوانه؛ وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢؛ والجنى الداني ص ٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٣٤؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٤؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

المعنى: ليت الزمان يعود بي القهقرى إلى أيام الشباب ولكن هيهات هيهات.

الإعراب: **«يا ليت»**: «يا»: حرف تنبيه ودعاء، «ليت»: حرف مشبه بالفعل. **«أيام»**: اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. **«الصبا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. **«رواجعا»**: خبر منصوب بالفتحة الظاهرة.

جملة «ليت أيام الصبا رواجعا»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ليت أيام الصبا رواجعًا» فقد نصبت ليت الاسم والخبر ـ كما يرى الفرّاء ـ على لغة تميم.

(٢) لم أقع عليه في مصادري.

٨٢٦ ـ كأنَّ أُذُنَيْهِ إذا تَشَوَّفا قادِمَةً أو قَلَمًا محرَّفا

وذلك أنّ اسم «كأنَّ» مشبَّه، وخبره مشبَّه به، فهما مفعولان لِـ «شبَّهت»، الأوّل مفعول بلا جارّ، والثاني مفعول بحرف جرّ.

وليس ما قالوا بمشهور، وقد رُدَّ على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت، وقال الممدوح(١): الصواب: تحسب أذنيه إذا تشوَّفا قادمة..

فنقول: إنَّ «ليت» متضمنة معنى الفعل، بخلاف أفعال القلوب، فإنها أفعال صريحة، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزأين، بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمَّنَه «ليت».

وأمَّا نحو قوله [من الرجز]:

٨٢٧ ـ يا ليت أني وسُبَيعًا في غَنَمْ والخرج منها فوق كرَّاز أَجَمّ

---

٨٢٦ ـ **التخريج**: الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠؛ والدرر ٢/ ١٦٨؛ وللعماني في سمط اللآلي ص ٨٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٥١٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٣؛ والخصائص ٢/ ٤٣٠؛ وديوان المعاني ١/ ٣٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

اللغة: تشوّف: رفع رأسه ونظر مستطلعًا. القادمة: ريشة في مقدم جناح الطائر. القلم المحرّف: القلم المبري بحيث يكون شقٌّ أطولَ من شق.

المعنى: إذا رفع عنقه ونظر مستطلعًا ما الخبر، خلت أن أذنيه ريشتا طائر، أو قلمان مبريّان.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أذنيه»**: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ «كأنَّ» لما فيه من معنى (أشبه) أو (يشبه). **«تشوّفا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق. **«قادمة»**: خبر «كأن» منصوب بالفتحة. **«أو قلمًا»**: «أو»: للعطف، «قلمًا»: معطوف على «قادمة» منصوب بالفتحة. **«محرّفًا»**: صفة «قلمًا» منصوبة بالفتحة.

جملة «كأن أذنيه قادمة»: في محلّ (رفع أو نصب أو جر) صفة للحيوان المذكور سابقًا، لأنّ من عادة الحيوان أن ينصب أذنيه استشعارًا للخطر. وجملة «تشوّفا»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

الشاهد فيه قوله: «كأن أذنيه قادمةً» حيث نصب اسم وخبر «كأن». وقد لحن الشاعر في نصب الخبر.

(١) هو الخليفة العبّاسيّ هارون الرشيد. انظر: خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

٨٢٧ ـ **التخريج**: الرجز للراعي في ملحق ديوانه ص ٣٠٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٠٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٤٤؛ ولسان العرب ٥/ ٣٩٩ (كرز)، ٨/ ١٥٠ (سبع).

اللغة: سُبَيْع: اسم رجل. الكرّاز: حامل الكرز، وهو الخُرْج، والخُرْج: وعاء من صوف أو كتّان. الأَجَمُّ: (هنا) الكبش الذي لا قرون له.

المعنى: يتمنّى أن يكون هو وسبيع سارحين بغنم يحمل خرج زادهما كبش لا قرون له، فلا ينطح، ولا يؤذي.

فـ «أنَّ» مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، لا أنها مفعول «تمنّيت».

وينبغي، على ما ذهب إليه الأخفش في نحو: «علمت أنَّ زيدًا قائم»، من تقدير المفعول الثاني: أن يقدّر، أيضًا، ههنا، خبر «ليت»، والاعتراض كالاعتراض.

وأجاز الأخفش قياس «لعلَّ»، في مجيء «أنَّ» المفتوحة بعدها على «ليت»، نحو: «لعلَّ أن زيدًا قائم»، ولم يثبت.

وأمَّا نصب باقي أخوات «ليت» للجزأين، فممنوع؛ والمرويّ: «إنَّ قعرَ جهنم لسبعون خريفًا»؛ وأمَّا قوله: كأن أذنيه.. البيت، فقد ذكرنا أنه مخطىء فيه.

* * *

قوله: «لها صدر الكلام»؛ كلّ ما يُغيِّر معنى الكلام ويؤثِّر في مضمونه وكان حرفًا، فمرتبته الصدر، كحروف النفي، وأمَّا «لا» و «لم» و «لن»، فقد مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها، وكحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض، والعرض وغير ذلك.

وأمَّا الأفعال، كأفعال القلوب، والأفعال الناقصة، فإنها، وإن أثَّرت في مضمون الجملة، فلم تلزم الصدر، إجراءً لها مجرى سائر الأفعال.

وإنما لزم تصدير المغيِّر، الدال على قسم من أقسام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلامَ من أوّل الأمر، على ما قَصدَ المتكلم، إذ لو جوَّزنا تأخير ذلك المغيِّر فأُخِّر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغيِّر من أول الأمر على كون مضمونه خاليًا عن جميع المغيِّرات، لتردَّد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع المغيِّرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيِّر كلامًا آخر يؤثر فيه ذلك المغيِّر، فيبقى في حَيْرة.

= **الإعراب**: **«يا»**: حرف تنبيه. **«ليت»**: حرف مشبه بالفعل. **«أني»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم «أن» محله النصب. **«وسبيعًا»**: الواو: حرف عطف، «سبيعًا»: معطوف على اسم «أن» منصوب. **«في غَنَم»**: جار ومجرور علامة جره الكسرة، وسكّن للضرورة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر «أني» المحذوف، والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سَدَّ مَسَدَّ معمولي «ليت». **«والخرج»**: الواو: حالية. «الخرج»: مبتدأ مرفوع. **«منها»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «الخرج» محذوفة. **«فوْق»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر محذوف للمبتدأ «الخرج». **«كرّاز»**: مضاف إليه مجرور. **«أجَمّ»**: صفة لـ «كرّاز» مجرورة مثله، وسكّنت للضرورة.

جملة «ياليت أني في غنم»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «الخرج فوق كرّاز»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: أن «أنَّ» ومعموليها مؤولة بمصدر سَدَّ مَسَدَّ معمولي «لَيْتَ».

وكل واحدة من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام، بخلاف «إنّ» المكسورة، فإنها تؤكِّد معنى الجملة فقط. والتوكيد تقوية الثابت، لا تغيير للمعنى، إلاّ أنها، مع ذلك حرف ابتداء، كاللام، فلذلك وجَب تصديرها كاللام؛ وأمّا «أنّ» المفتوحة، فلكونها مع جزأيها في تأويل المفرد لكونها مصدرية، وجَب وقوعها مواقع المفردات، كالفاعل، والمفعول، وخبر المبتدأ، والمضاف إليه، ولا تتصدَّر، وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر، لما ذكرنا في باب المبتدأ.

فـ «ليت»، و «لعلّ»، و «كأن»، و «أنَّ» المفتوحة، لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب، سواء كان ذلك الخبر مفردًا أو جملة.

أمّا «ليت» و «لعلّ»، فلأنهما لطلب مضمون الخبر، فلا يتوجّه إلى ذلك المضمون طلب آخر، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد.

وأمّا «كأنَّ»، فلأن خبرها أبدًا مفرد، لأنه مشبَّه به، كما ذكرنا، وهو إمّا ذات مذكورة شبِّه بها الاسم، نحو: «كأن زيدًا أسد»، أو مقدّرة، قامت الصفة مقامها، نحو: «كأنك قائم»، و «كأنك قمت أو تقوم، أو عندك، أو في الدار»، كما ذكرنا.

والمفرد المتضمن لمعنى الطلب في كلامهم اسمُ الاستفهام فقط، فلو كان خبرها اسم الاستفهام، لوجب تقديمه عليها، فتسقط إذن عن مرتبة التصدر الواجب لها، والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون إلا خبرية، لأن النعت، كما مرَّ في بابه، لا يكون طلبيًا، ومِن ثَمَّ أُوِّل نحو قوله [من الرجز]:

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئبَ قطّ[1]

وأمّا «أنّ» المفتوحة، فلأن وضعها لتكون مع جزأيها في تأويل المصدر، والمصدر لا طلب فيه.

فتبيَّن بهذا أنَّ «أنْ» في نحو قولك: «أمرته أن قُمْ»، لا يجوز أن تكون مصدرية، على ما أجاز سيبويه، وأبو علي، كما تقدم في نواصب المضارع.

وأمّا «إنَّ»، و «لكنَّ»، فلا يمكن كون خبرهما مفردًا متضمّنًا لمعنى الطلب لما مرَّ في «كأن».

وأمّا الجملة الطلبية، كالأمر والنهي والدعاء، والجملة المصدَّرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك، فلا أرى منعًا من وقوعها خبرًا لهما، كما في خبر المبتدأ، وإن كان قليلاً، نحو: «إنَّ زيدًا لا تضربه»، و «إنّكَ لا مرحبًا

---

(١) تقدّم بالرقم ٩٤.

بك»، و «إنَّ زيدًا هل ضربته»، و «اضربْ زيدًا ولكنَّ عمرًا لا تضربه»، وقال [من البسيط]:

٨٢٨ ـ ولوْ أرادَتْ لقالَتْ وهيَ صادِقَةٌ إنَّ الرياضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشِّيبِ

* * *

قوله: «وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح»؛ إذا دخلت «ما» على «ليت»، جاز أن تعمل، وأن تُلغى، ورُوي قوله [من البسيط]:

٨٢٩ ـ قالَتْ ألا ليتما هذا الحمَام لنا إلى حمامَتِنا أو نِصْفهُ فقَدِ

---

٨٢٨ ـ **التخريج**: البيت للجميح الأسدي في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣٤؛ وتذكرة النحاة ص ٤٤٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٦، ٢٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٨٨؛ وشرح اختيارات المفضل ١/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٣٩.

اللغة: الرياضة: تهذيب الأخلاق. تُنصبك: تُتعبك. الشِّيب: جمع الأشيب، وهو الذي ابيض شعره المسودّ.

المعنى: لو شاءت لقالت: لاجعلك الله ممّن يتعب بتهذيب أخلاق الشيوخ، لأن تهذيبك أخلاقهم عناء لك، لأنهم قد يئسوا من ذلك وجَرّبوا، فلا يسمعون ما يُؤمرون به، لما معهم من التجربة. وهي مصيبة في قولها هذا.

الإعراب: **«ولو»**: الواو: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. **«أرادت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«لقالت»**: اللام: رابطة لجواب الشرط، «قالت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«وهي»**: الواو: حالية، «هي»: ضمير منفصل، في محل رفع مبتدأ. **«صادقة»**: خبر مرفوع بالضمة. **«إنّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«الرياضة»**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. **«لا»**: حرف نهي جازم. **«تنصبك»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والكاف: ضمير متصل، في محل نصب مفعول به. **«للشيب»**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «الرياضة».

جملة «لو أرادت لقالت»: بحسب الواو. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «إن الرياضة لا تنصبك للشيب»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «لا تنصبك للشيب»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «هي صادقة»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «إن الرياضة لا تنصبك للشيب» حيث وقعت الجملة الطلبية «لا تنصبك للشيب» خبرًا لـ «إنّ»، وهذا جائز. والنهي في هذه الجملة دعاء.

٨٢٩ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤؛ والأزهيّة ص ٨٩، ١١٤؛ والأغاني ١١/ ٣١؛ والإنصاف ٢/ ٤٧٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣؛ والخصائص ٢/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٨؛ والكتاب ٢/ ١٣٧؛ واللمع ص ٣٢٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٥٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٣؛ وشرح قطر الندى ص ١٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛ والمقرب ١/ ١١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥. =

رفعًا، ونصبًا، والإلغاء أكثر، لأنها تخرج بـ «ما» عن الاختصاص بالجملة الاسمية، فالأَولى ألاّ تعمل، كما تقدم في «ما» الحجازية، وإذا أهملت، فـ «ما» كافة؛ ومذهب الجمهور أن «ما» الكافة حرف؛ وقال ابن درستويه: إنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن، فتكون اسمًا، والجملة بعدها خبرها.

وإذا أُعمِلت، فـ «ما» زائدة حرفية، كما في قوله تعالى: ﴿**فبِما رحمةٍ من الله لِنت لهم**﴾(1).

ورَوَى أبو الحسن وحده في «إنّما» و «أنّما»: الإعمال والإلغاء، والإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما، لأن التأكيد الذي هو معناهما تقوية للثابت، لا معنًى آخر متجدِّد.

وعدم سماع الإعمال في «كأنما» و «لعلّما»، و «لكنما»، وقياسها في الإعمال على «ليتما»، سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة، إذ لا فرق بينها وبين «ليتما»؛ وإذا سُمِع في «إنما» مع ضعف معنى الفعل فيها، فما ظنك بهذه الحروف؟ لكن الإلغاء أولى بالاتفاق، لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب «ما».

٢ ـ أحكامها

قال ابن الحاجب:

فـ «إنّ»، لا تغيِّر معنى الجملة، و «أنَّ» مع صلتها في حكم المفرد، ومن ثَمَّ وجَب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد، فكسرت ابتداءً، وبعد

= **اللغة**: فقد: (هنا) اسم فعل بمعنى «يكفي»، أو اسم بمعنى «كافٍ». أو: بمعنى الواو.

المعنى: ألا ليت هذا الحمام كلّه ونصفه أيضًا لنا. وذلك كله، بالإضاف إلى حمامتنا، كافٍ [لأن يصير مئة].

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي. **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«ليتما»**: حرف مشبّه بالفعل، و «ما»: زائدة، أو كافة. **«هذا»**: اسم إشارة في محل نصب اسم «ليت»، أو مبتدأ إذا اعتبرت «ليت» غير عاملة. **«الحمام»**: بدل من «هذا» منصوب أو مرفوع. **«لنا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليت» أو خبر المبتدأ. **«إلى حمامتنا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليت» أو بمحذوف حال من اسم «ليت»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«أو»**: حرف عطف. **«نصفه»**: معطوف على «الحمام»، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«فقد»**: الفاء: الفصيحة، «قد»: اسم بمعنى «كافٍ» مبنيّ في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وإن حصل فهو كافٍ لـ «كذا».

جملة «قالت...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ألا ليتما...»: في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه: جواز إعمال «ليت» التي اتّصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

(1) آل عمران: ١٥٩.

القول، وبعد الموصول؛ وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة، ومضافًا إليها، وقالوا: «لولا أنك»، لأنه مبتدأ، و «لو أنك»، لأنه فاعل، فإن جاز التقديران، جاز الأمران، مثل: «مَنْ يكرمني فإنّي أكرمه»، و «إذا أنّه عبد القفا واللهازم»[(١)] وشبهه، ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظًا أو حكمًا، بالرفع، دون المفتوحة، مثل: «إنّ زيدًا قائم وعمرو»، ويشترط معنى الخبر لفظًا أو تقديرًا، خلافًا للكوفيين، ولا أثر لكونه مبنيًا، خلافًا للمبرّد والكسائي في مثل: «إنك وزيد ذاهبان»، و «لكن» كذلك؛ ولذلك دخلت اللام مع المكسورة، دونها، على الخبر، أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي «لكنّ»، ضعيف؛ وتخفّف المكسورة، فتلزمها اللام. ويجوز إلغاؤها، ويجوز دخولها على فعل أفعال المبتدأ، خلافًا للكوفيين في التعميم؛ وتخفّف المفتوحة، فتعمل في ضمير شأن مقدّر فتدخل على الجمل مطلقًا، وشذّ إعمالها في غيره، ويلزمها مع الفعل السين أو سوف، أو «قد»، أو حرف النفي.

* * *

٣ ـ إنَّ[(٢)]

قال الرضيّ:

قوله: فـ «إنّ» لا تغيِّر معنى الجملة، أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة؛ فـ «إنّ»، موضوعة لتأكيد معنى الجملة فقط، غير مغيِّرة لها، و «أنَّ» المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافًا إلى اسمها، فمعنى: «بلغني أنّ زيدًا قائم»: بلغني قيام زيد، وكذا إن كان الخبر جامدًا، نحو: «بلغني أنك زيد»، أي: زيديَّتك، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، أفادت معنى المصدر[(٣)]، نحو: «الفَرَسيَّة»، و «الضاربيَّة»، و «المضروبيَّة»؛ وكذا «بلغني أن زيدًا في الدار»، أي: حصولُ زيد في الدار، لأن الخبر في الحقيقة حاصل المقدَّر.

* * *

قوله: «ومِن ثمَّ وجَب الكسر»، أي: من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة، وتغيير المفتوحة لمعناها إلى المفرد.

---

(١) هذا عجز بيت سيأتي بالرقم ٨٣٠.

(٢) انظر مبحث «إنّ» في الجنى الداني ص ٣٩٣ ـ ٤٠٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٥ ـ ٣٤٨؛ وحروف المعاني ص ٣٠ ـ ٣٢؛ ورصف المباني ص ١١٨ ـ ١٢٥؛ ومغني اللبيب ١/٣٦ ـ ٣٨؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٧ ـ ١٤١.

(٣) أي: المصدر الصناعيّ.

قوله: «فكسِرت ابتداءً» أي: مبتدأً بها، سواء كان في أول كلام المتكلم، نحو: «إنّ زيدًا قائم»، أو كان في وسط كلام، لكنه ابتداء كلام آخر، نحو: «أكرِمْ زيدًا، إنه فاضل». فقولك: «إنه فاضل»، كلام مستأنف، وقع علة لما تقدمه، ومنه قوله تعالى: **﴿ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعًا﴾**(١).

وكذا تكسر بعد القول، إذا قصدتَ به الحكاية، لا الاعتقاد الشامل للعلم والظن، فإنها تفتح إذن كما تفتح بعد الظن والعلم؛ وإنما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية، لأنه ابتداء الكلام المحكيّ؛ وكسرت بعد الموصول، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، نحو: «أكرمتُ الذي إنّه فاضل»، قال تعالى: **﴿ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة﴾**(٢)، وكذا كسرت في جواب القسم، لأنه جملة لا محالة، نحو: «بالله إنك قائم»، وقد تفتح «أنّ» في جواب القسم عند المبرّد والكوفيين، إذا لم يكن في خبرها اللام، ولعلّ ذلك لتأويلهم لها بالمفرد، أي: أقسمت بالله على قيامك، وفيه بُعد؛ إذ لا يقع المفرد الصريح جوابًا للقسم.

وتكسر أيضًا، إذا كانت حالاً، نحو: «لقيتُكَ وإنك لراكب»، قال تعالى: **﴿وما أرسلنا قبلك مِن المرسلين إلاّ إنهم ليأكلون الطعام﴾**(٣)، لأن الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد، كما مرَّ.

فإن قلت: أفتحها لتكون بتأويل المصدر، فإن المصدر أيضًا، يقع حالاً.
قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر، لا المؤوَّل به.

وتكسر، أيضًا، إذا كانت في موضع خبر عن اسم عين(٤)، نحو: «زيد إنه قائم»، و «كان عمرو إنه قائم»، إذ لا دليل على أن الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ، في تأويل المفرد.

وأمّا إذا كان المبتدأ حَدَثًا، جاز فتح «أن» في الخبر، نحو: «مأمولي إنك قائم».

وتكسر أيضًا إذا دخلت في مبتدأ، في خبره لام الابتداء، فإنها لا تجامع إلا المكسورة، لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، كـ «إنّ» المكسورة، فهما سواء في المعنى.

* * *

(١) يونس: ٦٥.
(٢) القصص: ٧٦.
(٣) الفرقان: ٢٠.
(٤) اسم العين أو اسم الذات هو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه، نحو: «حصان»، و «بيت»، و «رجل».

قوله: «وفتحت فاعلة»، نحو: «بلغني أنك قائم»، لأن الفاعل لا يكون إلا مفردًا، وكذا المفعول به، نحو: «علمت أنك قائم»، أي: علمت قيامك، وكذا المبتدأ، نحو: «عندي أنك قائم»، وكذا المضاف إليه، نحو: «فعلت هذا كراهية أنك قائم»، وكذا المجرور بحرف الجر، نحو: «عجبت من أنك قائم».

* * *

قوله: «وقالوا لولا أنك»، هو جواب سؤال مقدر، وهو أن «لولا» تدخل على الجملة الاسمية، فوجب كسر «إن»، فأجاب بأن الجملة بعدها لا يجوز إظهار جزأيها، كما تقدم في باب المبتدأ، بل يجب حذف الخبر، فلو كسرنا «أنَّ»، لكان خبر الاسمية ظاهرًا غير مقدر، ولا يجوز، ففتحناها، لتكون «أن» مع جزأيها في موضع المبتدأ، والخبر محذوف.

وأمّا على مذهب الفرّاء، ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد «لولا»، كما ذكرنا في باب المبتدأ، ففتح «أن» ظاهر.

* * *

قوله: «ولو أنك، لأنه فاعل»، يعني أن «لو» حرف شرط، فلا بدَّ من دخولها على الفعل، فلو كسرنا «إن»، لكانت داخلة على الاسمية، ولا يجوز[1]، ففتحناها لتكون مع ما في حيِّزها فاعلَ فِعل مقدَّر، وهو ثبت، كما مرَّ في باب الفاعل، وسيجيء في حروف الشرط.

وكذا يلزم فتحها بعد «ما» التوقيتية، نحو: «اجلسْ ما أنَّ زيدًا قائم»، لأنها لا تدخل إلا على الفعل، وذلك أنها مصدرية، ويندر دخولها على الاسمية، كما يجيء، فالتقدير: ما ثبت أن زيدًا قائم، كما في: «لو أنك قست»، سواء[2].

* * *

قوله: «فإن جاز التقديران»، أي: تقدير الجملة وتقدير المفرد، جاز الأمران، أي فتح «أن» وكسرها، وذلك في مواضع:

بعدَ فاء الجزاء، نحو: «مَن يكرمْني فإني أكرمه»، الكسر بتأويل: فأنا أكرمه، والفتح على أن «أنَّ» مع ما في حيِّزها مبتدأ محذوف الخبر، أي: فإكرامي له ثابت.

وكذا بعد «إذا» المفاجأة، كقوله [من الطويل]:

---

(١) أي: وهذا لا يجوز.

(٢) أي: هما سواء.

٨٣٠ ـ وكنتُ أُرى زيدًا كما قيلَ سيِّدًا إذا أنَّــهُ عَــبْــدُ الــقــفــا والــلــهــازمِ

أي: إنه عبد قفاه، أي: لئيم القفا، يعني صفعان[١]، واللهزمتان: عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنيين، جمعهما الشاعر بما حولهما، كقولك: «جُبَّت مذاكيره»؛ فالكسر على تأويل: إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل: فإذا عبودية قفاه ثابتة.

وكذا إذا وَلِيت «إن» الواو، بعد قولك «هذا» أو «ذاك» تقريرًا للكلام السابق، قال تعالى: ﴿ذلكم وأن الله موهن﴾[٢]، فـ «ذلكم» خبر مبتدأ محذوف، و «أنَّ» عطف على هذا الخبر، أي: الأمر ذلك، والأمر أيضًا أن الله موهن. وإن كسرت، فعلى عطف «إن» مع جزأيها على الجملة المتقدمة المحذوف أحد جزأيها، قال [من البسيط]:

٨٣١ ـ [عَوَّدْتُ قومي إذا ما الضَّيفُ نَبَّهَني عَقْرَ العِشارِ على عُسْري وإيساري]

---

٨٣٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٩٩؛ والدرر ٢/ ١٨٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٧، ٨/ ٦١؛ والكتاب ٣/ ١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

اللغة: القفا: المؤخرة. اللهازم: ج اللهزمة، وهي العظم الناتىء في اللحي تحت الأذن. وعبد القفا واللهازم: كناية عن الخسّة والحقارة.

الإعراب: **«وكنت»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». **«أرى»**: فعل مضارع مرفوع للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«زيدًا»**: مفعول به ثانٍ لـ «أرى» منصوب. **«كما»**: الكاف: حرف جرّ، «ما»: اسم موصول في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بحال من «زيدًا» محذوفة. **«قيل»**: فعل ماضٍ للمجهول، ونائب الفاعل: هو. **«سيدًا»**: مفعول به ثالث لـ «أرى». **«إذا»**: الفجائيّة. **«أنه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: في محل نصب اسم «أنّ». **«عبد»**: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. **«القفا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«واللهازم»**: الواو: حرف عطف، «اللهازم»: معطوف على «القفا» مجرور.

حملة «كنت أرى...»: بحسب ما قبلها. وجملة «أرى»: في محلّ نصب خبر «كنت». وجملة «قيل»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

الشاهد فيه: جواز فتح همزة «إنّ» وكسرها بعد «إذا» الفجائية.

(١) الصفعان: الرجل الذي يُصفع. (تاج العروس ٢١/ ٣٣٩ (صفع)).

(٢) الأنفال: ١٨.

٨٣١ ـ **التخريج**: الأبيات للأحوص في ديوانه ص ١٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠؛ ولرجل من تيم قريش في ذيل الأمالي ص ١٢٢؛ والبيت الثاني بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٧٥.

اللغة: العِشَار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر. والمرملة: الجماعة التي=

إنّـي إذا خَـفـيـتْ نـارٌ لـمُـرْمِـلَـةٍ أُلْـفَـى بـأرْفَـعِ تـلٍّ رافـعًـا نـاري
ذاك، وإنِّـي عـلـى جاري لـذو حَـدَب أَحْنُـو عـلـيـه بـمـا يُـحْنَـى عـلـى الـجـارِ

= نفد زادها، والتلُّ: ما ارتفع من الأرض. والحدَبُ: العطف، وكذلك الحنو.
المعنى: إذا طَرَقني الضيف نحرت له، وإن كنت مُعْسِرًا. وأرفع ناري بالتل ليعشو إليها المحتاج إذا أخفى غيري ناره للؤمه، وأقوم بحق جاري، وأعطف عليه، وأواسيه كما يجب.
الإعراب: **«عَوَّدْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الضم محله الرفع. **«قومي»**: مفعول به منصوب، والياء: للمتكلم، مضاف إليه محلُّه الجر. **«إذا»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ «عَوَّدْتُ». **«ما»**: زائدة. **«الضيف»**: فاعل لفعلٍ محذوف. **«نبهني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم، مفعول به محلُّه النصب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«عَقْرَ»**: مفعول به منصوب للفعل «عَوَّدَ». **«العِشارِ»**: مضاف إليه مجرور. **«على عسري»**: جار ومجرور متعلّقان بحال من فاعل «عوّدتُ»، والياء: للمتكلم، مضاف إليه. **«وإيساري»**: الواو: حرف عطف، «إيساري»: معطوف على «عُسْري».
«إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم «إن» محله النصب. **«إذا»**: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلّق بـ «أُلْفَى». **«خفيت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«نار»**: فاعل مرفوع. **«لمرملة»**: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة. **«أُلفى»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«بأَرْفَعِ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أُلْفَى» أو بـ «رافعًا». **«تلّ»**: مضاف إليه مجرور. **«رافعًا»**: مفعول به ثانٍ لـ «ألفى» منصوب. **«ناري»**: مفعول به لاسم الفاعل «رافع» منصوب، والياء: للمتكلم، مضاف إليه محلُّه الجر. **«ذاك»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «أمري» أو «شأني»، والكاف: للخطاب. **«وإنّي»**: الواو: حرف عطف، و «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم «إن» محلُّه النصب. **«على جاري»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حدب»، والياء: للمتكلم، مضاف إليه. **«لذو»**: اللام: المزحلقة، و «ذو»: خبر «إن» مرفوع وعلامة رفعه الواو، لأنه من الأسماء الستة. **«حَدَبِ»**: مضاف إليه مجرور. **«أحنو»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للثقل، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«عليه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحنو» وكذلك **«بما»**. **«يُحْنَى»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو، يعود على الاسم الموصول «ما»، والتقدير: «بما يُحْنَى به على الجار». **«على الجار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يُحْنَى».
جملة «عَوَّدْتُ»: ابتدائيّة لا محل لها. جملة «نبهني الضيف»: في محل جر بالإضافة. جملة «نبهني»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «إني إذا خفيت نارٌ. . أُلْفَى»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «إذا خفيت نارٌ. . أُلْفَى»: خبر (إنّ) محلُّها الرفع. وجملة «خفيت نارٌ»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أُلْفَى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «أمري ذاك»: اعتراضيّة لا محل لها. وجملة «إنّي على جاري لذو حَدَب»: معطوفة على جملة «إني إذا ما خفيت نارٌ. . أُلْفَى» لا محل لها. وجملة «أحنو عليه»: حال مؤكِّدة محلُّها النصب، ويمكن أن تكون خبرًا ثانيًا لـ «إن» محلُّها الرفع. وجملة «يُحْنى»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.
الشاهد فيها قوله: «ذاك وإني» حيث كُسِرت همزة «إنّ» لدخول لام التوكيد في الخبر، ولو لم تدخل لجاز فتح الهمزة وكانت «إنّ» مؤوّلة مع معموليها بمصدر مرفوع معطوف على «ذاك»، عطفَ مفرد على مفرد.

فهو مثل قوله تعالى: ﴿ذلك ومَن عاقب﴾[١]، فالجملة في الآية عطف على الجملة المتقدّمة.

وكذا إذا وَليت نحو: «أوّلُ قولي»، و «أوّلُ كلامي»، فالفتح على أن «قولي» مصدر مضاف إلى فاعله، وليس بمعنى المقول، والتقدير: أول قولي، أي: أقوالي: حمدُ الله، فلم يجمع لأن المصدر لا يجمع إلا مع قصد الاختلاف؛ فيكون قد أخبر بالمصدر عن المصدر؛ والكسر على أن «قولي» بمعنى «مقولي»، أي: أول مقولاتي، فلم يجمع مع أنه بمعنى المفعول، مراعاة لأصل المصدر، والمعنى: أوّل مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو: إني أحمد الله، فيكون قد قال كلامًا أوله إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، كما تقول في أول السورة: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وقال عليه الصلاة والسلام: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلاّ الله»[٢].

ولا يكون قوله: «إني أحمد الله»، معمولاً لِلفظة «قولي». كيف، وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المقول، فهو كقولك: «مضروبي زيد»، فـ «زيد» مضروب من حيث المعنى، وليس معمولاً لِـ «مضروبي».

وقال أبو علي: «قولي»: مصدر مضاف إلى الفاعل، و «إني أحمد الله»، بالكسر مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، أي: أول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت.

وردَّه المصنف أحسنَ ردّ، وذلك أن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، فيكون لنطقه بهذا الكلام أجزاء: أول ووسط وآخر، والجزء الأول باعتبار كلماته الثلاث: تلفظه بلفظ «إني»، وباعتبار الحروف: تلفظه بهمزة «إني»، فيكون المعنى: إذا صرَّحنا به: تلفظي بـ«إني»، أو بهمزة «إني»: ثابت، وهو خلف من الكلام، وغير مقصود به للمتكلم.

ويجوز الوجهان بعد «أمَا»، فإن فتحت، فـ «أما» بمعنى حقًّا، تقول: «أحقًّا أنك قائم»، فـ «أنّ» فاعل[٣]، أي: أحَقَّ ذلك حقًّا، أو نقول: «حقًّا» في معنى الظرف، أي: أفي حق، فيكون، «أنَّ» إمّا فاعلاً أو مبتدأ؛ على المذهبين، كما مرَّ في باب المبتدأ، قال [من الوافر]:

٨٣٢ ـ ألا أَبلِغْ بَني خَلَفٍ رسولاً ... أَحـقًّا أنَّ أَخْطَلَكُم هجاني

---

(١) الحج: ٦٠.

(٢) ورد الحديث في كتاب التمهيد ٦/ ٣٨.

(٣) يريد: المصدر المؤوّل من «أنّ» وما بعدها.

٨٣٢ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٦؛ وخزانة=

ودليل كونه في معنى الظرف قوله [من الوافر]:

٨٣٣ - أفي حَقٍّ مواساتي أخاكم بمالي ثمَّ يظلمُني السريسُ

فهو كقوله [من الطويل]:

أحقًّا بني أبناء سلمى بن جندلٍ تهدُّدُكُمْ إيّايَ وَسطَ المجالسِ[1]

= الأدب ١٠/ ٢٧٣، ٢٧٧؛ والدرر ١/ ٢٢٧؛ والكتاب ٣/ ١٣٧؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥٠٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٢.

اللغة: بنو خلف: قوم الأخطل من بني تغلب. الرسول: أي الرسالة.

الإعراب: **«ألا»**: حرف حضّ وحثّ. **«أبلغ»**: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«بني»**: مفعول به منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«خلف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«رسولاً»**: مفعول به ثانٍ منصوب. **«أحقًّا»**: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، «حقًّا»: منصوب على الظرفيّة. **«أنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أخطلكم»**: اسم «أنّ» منصوب وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«هجاني»**: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها في محل رفع مبتدأ مؤخر، أو فاعل للظرف، أو لفعل محذوف تقديره: «ثبت».

جملة «ألا أبلغ...»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هجاني»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «أحقًّا أنّ أخطلكم هجاني» حيث جاء «أحقًّا» في معنى الظرف، والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها في محل رفع مبتدأ مؤخر، أو فاعل للظرف، أو فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت».

٨٣٣ - **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٠١؛ والأغاني ١٢/ ١٢٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢؛ ولسان العرب ٦/ ١٠٦ (سرس)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٨٣.

اللغة: مواساة الآخر بالمال: جَعْلُه أُسوة فيه. السريس: الذي لا يأتي النساء.

المعنى: أيكون في الحقّ أن أبذل مالي وأتفضّل بإعطائه، ثمّ يظلمني ويمنعني مالي رجل ليس بكامل الرجولية.

الإعراب: **«أفي حقّ»**: الهمزة: حرف استفهام، **«في»**: حرف جر، «حقّ»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف. **«مواساتي»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. **«أخاكم»**: مفعول به للمصدر «مواساتي»، منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة، «كم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«بمالي»**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «مواساتي». **«ثمّ»**: حرف استئناف. **«يظلمني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل، في محل نصب مفعول به. **«السريس»**: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «أفي حقّ مواساتي أخاكم بمالي»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «يظلمني السريس»: استئنافيّة لا محل لها.

الشاهد فيه: أن مجيء «في» مع «حقّ» يدل على أن «حقًّا» إنّما نصب على الظرفية بتقدير «في».

(١) تقدم بالرقم ٦٤.

وإن كُسرت، فـ «أما» حرف استفتاح، كـ «ألا»، تقول: «أمَا إنك قائم»، قال تعالى: ﴿أَلَا إنَّ عادًا كفروا ربَّهم﴾[1]، وتقول أيضًا: «أمَا والله أنه ذاهب»، أي: أفي حق والله أنه ذاهب، أي: ذهابهُ، و «أمَا والله إنه ذاهب»، كأنك قلت: ألا إنه والله ذاهب.

و «حتى» إن كانت ابتدائية، وجب كسر «إنَّ» بعدها، وإن كانت جارَّة، أو عاطفة للمفرد فالفتح، نحو: «عرفت أمورَك حتى أنك صالح»، و «عجبت من أحوالك حتى أنك تفاخر».

ولا يجوز كسر «أن» بعد «مُذْ»، و «منْذُ»، وإن جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما، نحو: «ما لقيتك مذ زيد قائم ومذ قيام زيد»، رفعًا وجرًّا، لأن الجملة بعدهما مضاف إليها، كما مرَّ، في باب الظروف المبنية.

والغالب بعد «لا جَرَم» الفتح، قال تعالى: ﴿لا جَرَم أن لهم النار﴾[2]، فـ «لا»، إمَّا رَدٌّ للكلام السابق، على ما هو مذهب الخليل، أو زائدة، كما في: «لا أقسم»، لأن في «جَرَم» معنى القسم.

و «جرم» فعل ماضٍ عند سيبويه والخليل[3]، وقال سيبويه[4]: معنى جرم: حقَّ، فـ «أنَّ»[5] فاعله؛ واستشهد بقوله [من الكامل]:

٨٣٤ ـ ولَقَدْ طَعَنْتُ أبا عُيَينَةَ طَعْنَةً جَـرَمَـتْ فـزارَةُ بَـعْـدَهـا أن يَـغْـضَـبُـوا

---

(١) هود: ٦٠.
(٢) النحل: ٦٢.
(٣) الكتاب ٣/ ١٣٨.
(٤) الكتاب ٣/ ١٣٨.
(٥) يريد: المصدر المؤوّل من «أنّ» وما بعدها.

٨٣٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي أسماء بن الضريبة في لسان العرب ١٢/ ٩٢، ٩٣ (جرم)؛ وله أو لعطية بن عفيف في خزانة الأدب ١٠/ ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٦؛ وللفزاري في الكتاب ٣/ ١٣٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٦٢؛ والاشتقاق ص ١٩٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٠؛ والمقتضب ٢/ ٣٥٢.

اللغة: أبو عيينة هذا هو حصن بن حذيفة بن بدر الفَزَاري، طعنه أبو المرثي بهذا الشعر يَوْمَ الحاجز. جرم: حقَّ، أو كسب.

المعنى: يصف الشاعر مرثيَّه بالشجاعة، ثمّ يقول: أنا مَنْ طعن أبا عيينة طعنةً نجلاء جَعَلَتْ قومه بني فزارة يغضبون.

الإعراب: **«ولقد»**: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: حرف ابتداء، ورابطة لجواب قسم مقدَّر عند بعضهم، و «قَدْ»: حرف تحقيق. **«طعنت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الفتح في محل رفع. **«أبا»**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. **«عيينة»**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف. **«طعنة»**: مفعول مطلق منصوب. **«جَرَمَتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«فزارة»**: (بالرفع)، =

برفع «فزارة»، و «أن يغضبوا»: بدل اشتمال منها؛ أي: حقَّ غضب فزارة بعدها. وقال الفرّاء: بل الرواية: «جَرَمت فزارةَ»، بنصب «فزارة»، أي: كَسَبت الطعنةُ فزارة الغضب، أي: جرمت لهم الغضب، كقوله تعالى: ﴿**ولا يَجْرِمَنَّكم شَنَآن قوم**﴾[1]، أي: لا يجرمنَّ لكم، وبمثله فسّر بعضهم الآية، أي: جَرَم كفرهم أن لهم النار، فـ «أنّ»[2] مفعول «جَرَم».

وقال الفرّاء: هي، أي: «لا جَرَم»، كلمة كانت في الأصل بمعنى: لا بدَّ، ولا محالة، لأنه يُروى عن العرب: لاَ جُرْم، والفَعَل والفُعْل يشتركان في المصادر، كالرَّشَد والرُّشْد، والبَخَل والبُخْل. والجُرْمُ: القطع، أي: لا قطع من هذا، كما أن «لا بدَّ»، بمعنى: لا قطع؛ فكثرت وجَرَت على ذلك، حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها، فلذلك تجاب بما يُجاب به القسم، فيقال: «لا جَرَم لآتينَّك»، و «لا جرم لقد أحسنت»، و «لا جَرَم أنك قائم»، فمَن فتح، فللنظر إلى أصل «لا جَرَم»، كما تقول: «لا بدَّ أن تفعل كذا»، و «لا محالة أنك تفعل كذا»، أي: مِن أن تفعل، ومِن أنك تفعل، ومن كَسَرَ، فللمعنى العارض في «لا جَرَم».

وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوهًا من التغيير: «لا جَرَ»، بإسقاط الميم، و «لا ذا جرم»، بزيادة «ذا»، و «لا ذا جَرَ»، بغير ميم، و «لا أَن ذا جرم»، و «لا عَن ذا جرم»، و «أن»: زائدة، وعين «عَن» بدل من الهمزة، كما في قوله [من البسيط]:

٨٣٥ ـ أعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ مَنْزِلَةً ... ماءُ الصَّبابَةِ من عينيكَ مَسْجُومُ

= فاعل «جرمت»، و(بالنصب) مفعول به. «**بَعْدَها**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر، والظرف منصوب متعلّق بـ «جَرَمَتْ». «**أنْ**»: حرف ناصب ومصدري. «**يغضبوا**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محلُّه الرفع، والألف: فارقة، والمصدر المؤول من «أن» و «يغضبوا»: في محل رفع بدل، أو في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «جَرَمَتْ».

جملة «طَعَنْت»: بحسب الواو عند من جعل اللام في «لقد» حرف ابتداء، وجَوَابُ قسم لا محل لها عند من جعل اللام رابطة لجواب قسم مقدّر. وجملة «جَرَمتْ»: صفة لـ «طعنةً» محلُّها النصب.

الشاهد فيه قوله: «جَرَمت فَزَارة» حيث قال سيبويه: إن «جرم» في البيت فعل ماضٍ بمعنى «حقّ».

(١) المائدة: ٢، ٨.

(٢) يريد: المصدر المؤوّل من «أنّ» وما بعدها.

٨٣٥ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ١/ ٣٦٩؛ وجمهرة اللغة ص ٧٢٠، ٨٨٦؛ والجنى الداني ص ٢٥٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٤١، ٤/ ٣٤٥، ١٠/ ٢٩٢، ١١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٨، ٤٦٦؛ والخصائص=

وتقول: «شدَّ ما أنك ذاهب»، «وعزَّ ما أنك قائم»، بالفتح، فـ «شَدَّ»، و «عزَّ»، فعلان مكفوفان بـ «ما»، كـ «قلّما»، و «طالما»؛ وهما بمعنى «حقًّا»، فمعنى «شدَّ ما أنك قائم»: حقًّا أنك قائم، أي: في حق، إلاَّ أن «في» لا تدخل على: «شدَّ»، و «عزَّ»، لكونهما في الأصل فعلين، ويجوز أن يكون «ما» اسمًا معرفة تامَّة، كما هو مذهب سيبويه في: «نِعِمَّا صنيعُك»، و «بئسما عملُك»[(١)]، أي: نِعْم الصنيعُ صنيعُك، وبئس العملُ عَمَلُك، وقد ذكرنا أن جميع باب «فَعُل» مضموم العين، يجوز استعمالُه استعمالَ «نِعْم» و «بِئْسَ».

وتقول: «زيد فاسق، كما أنَّ عمرًا صالح»، ليس «ما» ههنا كافة، كما كانت في قولك: «زيد صديقي، كما عمرو أخي»، ولو كانت كافة، لوجَب كسر «أنَّ»، ولا يجوز إلا الفتح.

فقال الخليل: «ما» زائدة، و «أنَّ» مجرور بالكاف، ودليل زيادتها قولهم: «هذا حق مثل ما أنك ههنا»؛ لكنهم ألزموا الكاف مع «أنَّ» هذه الزيادة، كراهة أن يجيء لفظها مثل «كأنَّ».

ومعنى «زيد فاسق كما أن عمرًا صالح»: أي هذا صحيح كصحة ذاك.

وتقول: «حقًّا أنك ذاهب»، و «جهد رأيي أنك قائم»، بالفتح لا غير، لأن

= ٢/ ١١؛ ورصف المباني ص ٢٦، ٣٧٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٧٩، ١٤٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٤١ (رسم)، ١٣/ ٢٩٥ (غنى)، ٣٠٨ (عين)؛ ومجالس ثعلب ص ١٠١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٠٣، ٢٠٨؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٦؛ والممتع في التصريف ١/ ٤١٣.

اللغة: خرقاء: اسم امرأة. المنزلة: الرتبة والمكانة. ماء الصبابة: دموع الشوق إلى الحبيبة.

المعنى: أتراك تأمّلت مكانة خرقاء بين جوانحك، فرحت تبكي وتسيل دموع شوقك إليها؟!

الإعراب: **«أعن»**: الهمزة: حرف استفهام، «عن»: (أصلها: أن) حرف مصدري. **«ترسمت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«من خرقاء»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ «ترسمت». **«منزلة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«ماء»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«الصبابة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من عينيك»**: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، متعلّقان بـ «مسجوم»، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«مسجوم»**: خبر «ماء» مرفوع بالضمّة، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «ترسمت» مجرور بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلّقان بـ «مسجوم». والتقدير: أماء الصبابة... مسجوم لأنك ترسّمت....

جملة «ماء الصبابة مسجوم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أعن ترسمت» حيث أبدلت الهمزة عينًا في «عن» التي أصلها «أن».

(١) راجع فصل أفعال المدح والذمّ في هذا الكتاب.

المعنى: في حق، وفي جهد رأيي؛ وإذا جئت بـ «أمّا»، فقلت: «أمّا حقًّا فإنك ذاهب»، و «أمّا جهدَ رأيي فإنك قائم»، فالكسر هو الوجه، لأنه لم تضطرّ مع «أمّا» إلى جعل الظرفين خبرين لِـ «أنّ»، كما كنت مضطرًّا إليه من دون «أمّا»، وذلك لأن معمول ما في حيِّز «إن» يتقدم عليها مع «أمّا»، لما يجيء في حروف الشرط، نحو: «أمّا يومَ الجمعة فإنك سائر»، و «أمّا زيدًا فإنك ضارب». ولا يتقدَّم عليها من دون «أمّا»، فاضطررت إلى فتح «أن» وجعل الظرف المتقدم خبرًا.

قال سيبويه[1]: يجوز: «أمّا في رأيي فأنك ذاهب» بالفتح؛ والوجه الكسر، لأنك غير مضطر إلى فتحها.

وتقول: «أمّا في الدار فإنك قائم» بالكسر، إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل في الدار، وأمّا إن أردت أنّ في الدار هذا الحديث وهذا الخبر، فإنه يجب الفتح.

والتعريف[2] المذكور، أعني: الفتح في مواضع المفردات، والكسر في مظانّ الجمل، أَولى من تعريف أبي علي: «كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر، وكل موضع تعيَّن لأحدهما فالفتح»، لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم، كقوله تعالى: ﴿**ومَن عاد فينتقم الله منه**﴾[3]، ولا يتعيَّن الكسر فيه، وأيضًا، ما بعد «إذا» المفاجأة، يتعيَّن للاسم، ولم يتعيَّن فيه الفتح.

٤ ـ العطف على اسم «إنّ» وأخواتها

قوله: «ولذلك جاز العطف.. إلى آخره»، يعني: ولأجل أن «إن» المكسورة لا تغيِّر معنى الجمل، كان اسمها المنصوب في محل الرفع، لأنها كالعدم، إذ فائدتها التأكيد فقط، فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع.

ثم اعلم أنه تختلف عبارتهم في ذلك؛ يقول بعضهم، كما قال المصنف: يعطف على اسم «إن» المكسورة بالرفع؛ وبعضهم يقول: على موضع «إن» مع اسمها، كما قال الجزولي.

وكأنَّ الأوّل نظر إلى أن الاسم هو الذي كان مرفوعًا قبل دخول «إنَّ»، ودخولها عليه كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعًا، لكن محلاً، لاشتغال لفظه بالنصب، فـ «إنّ» كاللام في: «لَزيدٌ»، ولا شك أن المرفوع فيه هو زيد وحده، لا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣٩.

(٢) يريد: الضابط الذي تُعرف به مواضع كسر همزة «إنّ» وفتحها.

(٣) المائدة: ٩٥.

الاسم مع الحرف الداخل عليه، فكذا ينبغي أن يكون الأمر مع «إن».

ومَن قال: «على موضعها مع اسمها» نظر إلى أن اسمها لو كان وحده مرفوعَ المحل، لكان وحدَه مبتدأً، والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم، واسمها ليس بمجرد.

والجواب أنه باعتبار الرفع مجرد، لأن «إنَّ» كالعدم، باعتباره، وإنما يُعتدُّ بها إذا اعتبرت النصب. ويشكل عليه، بأن «إنَّ» مع اسمها، لو كانت مرفوعة المحل، لكانت مع اسمها مبتدأة، والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا، وهي مع اسمها، ليست اسمًا مجردًا.

فالأَولى أن يقال: العطف بالرفع على اسمها وحده؛ وقد ذكرنا في باب الابتداء طرفًا من هذا.

* * *

قوله: «لفظًا أو حكمًا» راجع إلى المكسورة، فالمكسورة لفظًا، نحو: «إنّ زيدًا قائم وعمرو»، والمفتوحة التي في حكم المكسورة، نحو: «علمتُ أنّ زيدًا قائم وعمرو»، فـ «إنَّ» ههنا مع اسمها وخبرها، وإن كانت في تقدير المفرد من جهة أن المعنى: علمت قيام زيد، لكنها في تقدير اسمين، إذ «أن» مع اسمها وخبرها سادّة مسدّ مفعولي «علمت»، كما أن «إن» المكسورة مع جزأيها بتقدير اسمين، أي: المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها، مع ما في حيِّزها مقام الاسمين.

وفيما قال المصنف، مع هذا التحقيق البالغ والتدقيق الكامل، نظر، وذلك لأنا بعد تسليم أن المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين، نقول: أن ذينك الاسمين بتقدير المفرد، فـ «علمتُ أن زيدًا قائم»، بتقدير: علمت زيدًا قائمًا، و «علمت زيدًا قائمًا» بتقدير: علمت قيام زيد. كما مرَّ في أفعال القلوب؛ فكونها بتقدير اسمين، لا يخرجها عن كونها مع جزأيها بتقدير المفرد، إذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد، أعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤوَّلان به.

وإنما دَعَا المصنف إلى هذا التكلف أنه رأى سيبويه مستشهدًا[١] على العطف على محل اسم «إن» المكسورة بقوله تعالى: **﴿وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحجِّ الأكبر أن الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ﴾**[٢]، و «أذانٌ»، بمعنى: إعلام، وكذا استشهد سيبويه[٣] بقوله [من الوافر]:

---

(١) الكتاب ٢/ ١٤٤. (٢) التوبة: ٣.
(٣) الكتاب ٢/ ١٥٦.

٨٣٦ ـ وإلاَّ فاعْلَمُوا أَنّا وأَنْتُمْ بُغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

على العطف على محلّ اسم المكسورة، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنّا بُغاة، وأنتم بغاة؛ فلولا أن المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة، لما صحَّ منه الاستدلال المذكور.

وبعض النحاة، لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال: إن المفتوحة حكمها مطلقًا حكم المكسورة، في جواز العطف على محل اسمها بالرفع، لأنهما حرفان مؤكّدان، أصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع في نحو: «بلغني أن زيدًا قائم وعمرو».

والسيرافي، ومَن تابَعَهُ، لم يلتفتوا إلى استدلال سيبويه، وقالوا: لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقًا، إذ لم يَبق معها الابتداء، بل هي مع ما في حيِّزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، كما ذكرنا، فاسمها كبعض حروف الكلمة.

---

٨٣٦ ـ **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٣، ٢٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ والكتاب ٢/ ١٥٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٩.

اللغة: البغاة: جمع باغٍ، وهو الذي يعدل عن الحقّ ويميل. الشقاق: الاختلاف والفرقة.

المعنى: سنبقى ـ نحنُ وأنتم ـ جائرين وبعيدين عن الحِقّ ما بقينا على اختلاف وفرقة، لم نجتمع على رأي واحد.

الإعراب: «**وإلا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إلا»: مؤلفة من «إن»: حرف شرط جازم، و«لا»: نافية، وفعل الشرط محذوف دلّ عليه كلام سابق. «**فاعلموا**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «اعلموا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**أنّا**»: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. وخبرها محذوف. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سد مسد مفعولي «اعلموا». «**وأنتم**»: الواو: حرف عطف، «أنتم»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. «**بغاة**»: خبر «أنتم» مرفوع بالضمّة. «**ما**»: مصدرية زمانية. «**بقينا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر. «**في شقاق**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بقينا».

جملة «إلاّ فاعلموا» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «فاعلموا»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء فهي في محل جزم. وجملة «أنتم بغاة»: معطوفة على محل «أنا بغاة».

الشاهد فيه قوله: «أنّا وأنتم بغاة» حيث استشهد سيبويه به على العطف على محل اسم «إنّ» المكسورة الهمزة، بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: أنا بغاة وأنتم بغاة. وذلك لأن «أن» المفتوحة الهمزة بعد فعل القلب في حكم المكسورة.

ونظرُ أبي سعيد صحيح، فنقول: إن قوله تعالى: ﴿ورسولُه﴾ عطف على الضمير في ﴿بريء﴾، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل، لقيام الفصل بقوله: ﴿من المشركين﴾ مقام التأكيد؛ أو نقول: ﴿رسوله﴾: مبتدأ خبره محذوف، أي: ورسوله كذلك، والواو اعتراضية، لا عاطفة؛ ونقول في قوله [من الوافر]:

وإلاّ فـاعْـلَـمُـوا أنّـا وأنْـتُـمْ بـغـاةٌ مـا بـقـيـنـا فـي شـقـاقِ(١)

أن: «ما بقينا في شقاق»، خبر «أنّا» وقوله: «وأنتم بغاة»، جملة اعتراضية، لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله [من الطويل]:

٨٣٧ ـ ولا أنا ممَّنْ يَزْدَهيهِ وعَيدُكُمْ ولا أنَّني بالمشْي في القَيْدِ أَخْرَقُ

بعد قوله [من الطويل]:

٨٣٨ ـ فلا تَحْسَبي أنّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُم لِشَيْءٍ ولا أنّي مِنَ المَوتِ أَفْرَقُ

---

(١) تقدّم بالرقم ٨٣٦.

٨٣٧ ـ **التخريج**: البيت لجعفر بن علبة الحارثي في الأغاني ١٣/ ٤٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥.

اللغة: ازدهاه: استخفّه، وهو من الزهو، أي: الخفة. الأخرق: مَن لا يحسن عمل شيءٍ.

المعنى: لا تظني أن نفسي تُسْتَخفُّ من الوعيد، وأنها تضجر من المشي بالقيد، وهو بذلك يستهين بما اجتمع عليه من الحبس والقيد.

الإعراب: **«ولا»**: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«أنا»**: ضمير رفع منفصل مبني، معطوف على محل اسم «أنّ»، في بيت سابق، وهو قوله: «فلا تحسبي أني...». **«ممن»**: «مِن»: حرف جر، «مَن»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. **«يزدهيه»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، والهاء: مفعول به محله النصب. **«وعيدُكم»**: فاعل مرفوع، و«كم»: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. **«ولا»**: الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«أنني»**: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: اسم «أن» محله النصب. **«بالمشي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«أخرق». **«في القيد»**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «المشي». **«أخرق»**: خبر «أن» مرفوع، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها معطوف على مصدر سد مسد مفعولي «تحسبي».

جملة «يزدهيه وعيدكم»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ولا أنا ممّن يزدهيه وعيدكم» حيث لا يمكن جعل هذه الجملة اعتراضية لأن قوله: «ولا أنني بالمشي في القيد أخرق» معطوف على قوله: «أنّي تخشعت بعدكم»، ولو جعل جملة «ولا أنا ممّن...» اعتراضية لكانت «لا» داخلة على معرفة بلا تكرار.

٨٣٨ ـ **التخريج**: البيت لجعفر بن علبة الحارثي في الأغاني ١٣/ ٤٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤.

اللغة: تخشّع: تَكَلّفَ الخشوع، وهو الذل، والاستكانة. أفرق: أخاف.

المعنى: لا تظنّي أنّني يستخفّني الوعيد، وأنّني أخشى الموت. يستهينُ بما ألمّ به متسلحًا بالصبر على الشدائد.

=

لأن قوله: «ولا أنني بالمشي في القيد أخرق»، عطف على: «أني تخشعت»، فلو جعلنا قوله: «ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم»، جملة اعتراضية، لكانت «لا» داخلة على معرفة بلا تكرير، ولا يجوز ذلك إلا عند المبرّد.

ولو رُوِي: «ولا إنني بالمشي في القيد»، بالكسر، لارتفع الإشكال، وكان قوله: «ولا أنا ممَّن يزدهيه» مستأنفًا، و «لا» مكررة.

وحكم «لكنَّ» في جواز العطف على محل اسمها حكم «إنّ» المكسورة، خلافًا لبعضهم، قال سيبويه[1] بعد ذكره جواز العطف على محل اسم «إن» بالرفع: «لكنَّ»، الثقيلةُ في جميع الكلام بمنزلة «إن»، يعني في جواز العطف المذكور، وتفارقها في أن اللام لا تدخل على ما في حيِّزها، دون «إن»، كما يجيء.

وإنما كانت «لكنّ» مثل «إنَّ»، لأن معنى الابتداء بعدها لم يزل، لأن الاستدراك في الحقيقة معنًى راجع إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الكلام السابق، نفيًا كان، أو إثباتًا، عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بـ «لكنّ»، فقولك: «ما قام زيد لكنَّ عمرًا قائم»، حَفِظتَ فيه عدم القيام عمّا تُوهِّم مِن دخول عمرو فيه، وكذا في: «قام زيد، لكنَّ عمرًا لم يقمْ».

وأجاز الفرّاء رفع المعطوف على اسم «كأنَّ»، و «ليت»، و «لعلَّ» أيضًا، لكونه في الأصل مبتدأ، ومنعه غيره، لخروجه عن معنى الابتداء، بما أوردت فيه الحروف من المعاني؛ وهو الحق.

والوصف، وعطف البيان، والتوكيد، كالمنسوق عند الجَرميّ، والزجّاج،

= **الإعراب: «فلا»**: الفاء: استئنافيّة، «لا»: ناهية جازمة. **«تحسبي»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة: فاعل محله الرفع. **«أني»**: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم «أن» محله النصب. **«تخشّعت»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «تحسب». **«بَعْدَكم»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «تخشعت»، و «كم»: مضاف إليه محله الجر. **«لشيء»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تخشعت». **«ولا»** الواو: عاطفة، «لا»: زائدة للتوكيد. **«أني»**: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم «أن» محله النصب. **«من الموت»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «أفرق». **«أفرق»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها معطوف على مصدر سادّ مسدّ مفعولي «تحسبي».

جملة «تحسبي»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «تخشّعتُ»: خبر «أنّ» محلها الرفع، وكذلك جملة «أَفْرَق».

الشاهد فيه: وضّح في الشاهد السابق.

(١) الكتاب ٢/ ١٤٥.

والفرّاء، في جواز الحمل على المحلّ، ولم يذكر غيرهم ذلك، لا منعًا ولا إجازة، والأصل الجواز، إذ لا فارق.

قال الزجّاج: قوله تعالى: **﴿علاّمُ الغيوب﴾** في قوله: **﴿قل ربِّي يقذِف بالحقِّ، علاَّمُ الغيوب﴾**[١]، صفة «ربِّي»، ويحتمل رفعه وجوهًا أُخر.

ولم يذكروا البدل، والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع، تقول: «إن الزيدَين استحسنتهما، شمائلهما»، بالرفع، كما جاز ذلك في اسم «لا» التبرئة[٢] المشبَّهة بـ «إنّ»، نحو: «لا غلام رجل في الدار إلا زيد».

فلا يُحمل على المحلّ، عند البصريين إلا عند مُضِيّ الخبر، فلا يجوز عندهم: «أن زيدًا وعمرو قائمان»، وأجازه الكسائي.

وإنما منعوا من ذلك، لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء، والعامل في خبر «إنَّ»: «إنَّ»، فيكون «قائمان» خبرًا عن «زيد» و «عَمْرو» معًا، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل، رفعًا واحدًا فيه، وذلك لا يجوز، لأن عامل النحو، عندهم، كالمؤثّر الحقيقيّ، كما ذكرنا في صدر الكتاب[٣]، والأثر الواحد الذي لا يتجزَّأ لا يَصدر عن مؤثّرين مستقلّين في التأثير، كما ذُكِر في علم الأصول، لأنه يُستغنى بكل واحد منهما عن الآخر، فيلزم من احتياجه إليهما معًا استغناؤه عنهما معًا.

ولو فرِّق الخبران بالعطف، نحو: «إن زيدًا وهندٌ قائم وخارجة»، لم يأت الفساد المذكور، فيجب جوازه، ويكون الكلام من باب اللفّ، كقوله تعالى: **﴿ومِن رحمته جَعَل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله﴾**[٤].

فإذا قدَّمت الخبر على العطف، فإمّا أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهرًا، نحو: «إنّ زيدًا قائم، وعمرو كذلك»، أو تحذفه وتقدّره، والأكثر الحذف، نحو: «إن زيدًا قائم وعمرو»، ولا يجوز أن يكون هذا من باب عطف المفرد، لأن «قائم» لا يكون خبرًا عن الاسمين.

وإنما أجاز الكسائي نحو: «إنّ زيدًا وعمرٌو قائمان»، لأن العامل عنده في خبر «إن» ما كان عاملاً في خبر المبتدأ، لأن «إنَّ» وأخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر، فالعامل في خبر «إنّ» اسمها، لأن المبتدأ والخبر يترافعان عنده، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثّرين.

---

(١) سبأ: ٤٨.
(٢) أي: «لا» النافية للجنس.
(٣) وذلك في كلامه على العامل.
(٤) القصص: ٧٣.

والفرّاء توسَّط مذهبي سيبويه والكسائي، فلم يمنع رفع المعطوف مطلقًا، ولم يجوّزه مطلقًا، بل فصّل وقال: إن خفِي إعراب الاسم بكونه مبنيًا، أو معربًا مقدَّر الإعراب، جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر، نحو: «إنّك وزيدٌ قائمان»، و «إنّ الفتى وعمرو قاعدان»، وإلاَّ فلا، لأنه لا يُنكر في الظاهر، كما أُنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف، وذلك لأنَّ خبرًا واحدًا عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدَع، ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع؛ ولا يلزمه أيضًا توارد المستقلَّين على أثر واحد، لأن مذهبه في ارتفاع خبر «إن» مذهب الكسائي.

وأمَّا قوله تعالى: **﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا [وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى] مَن آمن﴾**[1]، فَعَلى أنَّ الواو في **﴿وَالصَّابِئُون﴾**، اعتراضية لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والصابئون كذلك، لِسدِّ خبر «إن» مسدَّه ودلالته عليه، كما في: «يا تيم تيم عديّ»[2]، على مذهب المبرّد، ومنه قوله [من الطويل]:

٨٣٩ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فَإنِّي وقَيّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) راجع الشاهد الرقم ١٢٨.

٨٣٩ ـ التخريج: البيت لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ص ١٨٤؛ والإنصاف ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/٣٢٦، ١٠/٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/ ١٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٦٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٦؛ والشعر والشعراء ص ٣٥٨؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ٣١٦، ٥٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

اللغة: الرحل: الإقامة. القيّار: هو صاحب القير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.

المعنى: إنّ من كانت إقامته في المدينة كان غريبًا فيها هو وراحلته.

الإعراب: **«فمن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«يك»**: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنّه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«أمسى»**: فعل ماضٍ ناقص. **«بالمدينة»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أمسى» المحذوف. **«رحله»**: اسم «أمسى» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«فإني»**: الفاء: رابطة جواب الشرط، «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«وقيار»**: الواو: حرف اعتراض، «قيّار»: مبتدأ مرفوع بالضمّة خبره محذوف. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «غريب». **«لغريب»**: اللام: المزحلقة، أو الابتدائية، «غريب»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة، وخبر «قيار» محذوف.

جملة «من يك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «أمسى بالمدينة رحله»: في محل نصب خبر **«يك»**. وجملة «إني لغريب»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «قيار..»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: أن «قيار» مبتدأ حذف خبره، والجملة اعتراضية بين اسم «إن» وخبرها، والتقدير: فإني، وقيار كذلك، لغريب بها.

أي: فإني، وقيار كذلك، بها لغريب.

وسمع سيبويه[1]، قبل الخبر، توكيد اسم «إن» المبنيّ، وكذا المعطوف غير منويّ الخبر، نحو: «إنهم أجمعون ذاهبون»، و «إنك وزيد ذاهبان»، و «ذاهبان» خبر عنهما بلا شك، وسهّل ذلك وجوّزه بعض التجويز بناء الاسم.

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أوّل مفعولَي «ظن» وأخواته، إن خفي إعراب الثاني، نحو: «ظننت غلامَك زائرِي وعمرو»؛ وليس بشيء، لأن «ظن» عامل قويّ أثّر في الاسمين اللذين بعده، بأن صار به مضمونهما مفعولاً به؛ وإذا منعوا ذلك في «ليت» و «لعلّ»، لما فيهما من معنى الفعل، فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح؟

وإنما اشترط خفاء إعراب الثاني، ليكون المفعولان في الظاهر كاسم «أنّ» وخبرها، فتقِلُّ الشناعة.

* * *

قوله: «خلافًا للمبرّد والكسائي»، الظاهر أن هذا مذهب الفرّاء، والإطلاق مذهب الكسائي، كما هو مذكور في كتب النحو.

قوله: «ولكنّ كذلك»، أي: في أحكام الجمل على المحلّ.

قوله: «ولذلك دخلت اللام»، أي: ولأجل كون المكسورة، مع جزأيها في تقدير الجملة.

قوله: «دونها»، أي دون المفتوحة.

* * *

٥ ـ استطراد في تفصيل أحكام لام الابتداء

اعلم أن هذه اللام لامُ الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقها أن تدخل في أوّل الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى «إنّ»، سواء[2]، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما، فأخّروا اللام وصدّروا «إن»، لكونها عاملة، والعامل حَرِيّ بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفًا، إذ هو ضعيف العمل؛ وراعوا مع تأخير اللام شيئين: أحدهما: أن يقع بينهما فصل، لأن المكروه هو الاجتماع؛ والآخر: أنها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام، أعني المبتدأ، أو الخبر المقدم، أو معمول الخبر المقدم، كما مضى في

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٢) أي: هما سواء.

جواب القسم، نحو: «لزيد قائم»، و «القائم زيد»، و «لَطعامَك زيد آكلٌ»، لا تدخل[1] بعد التأخر إلا على أحد الثلاثة، نحو: «إنّ مِن الشعر لحكمة»[2]، و «إنّ زيدًا لقائم»، و «إنّ زيدًا لفي الدار قائم»، ولا تدخل على متعلّق الخبر المتأخر عن الخبر، فلا يقال: «إنّ زيدًا قائم لَفِي الدار»، لئلاّ يُبخس حقها كلَّ البخس، بتأخير ما حقّه صدر الكلام عن جزأي الكلام اللذين هما العمدتان.

وإنما تدخل على الاسم إذا فُصِل بينه وبينها بظرف هو الخبر، نحو: ﴿إنّ علينا لَلهُدى﴾[3]، أو بظرف متعلق بالخبر، نحو: «إنّ في الدار لزيدًا قائم»، ولا ينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله لنقصان حقّه في التصدر.

وقوله تعالى: ﴿وإنّ منكم لَمَن ليُبطئَنّ﴾[4]، الأولى فيه لام الابتداء، والثانية جواب قسم محذوف، والجملة القسمية صِلة «مَن»[5]، أو صفته[6].

وإنما تدخل على الخبر إذا لم يكن ماضيًا مجرّدًا عن «قد»، فلا يجوز: «إنّ زيدًا لقام»، كما يجوز: «إن زيدًا ليقوم»، بل تقول: «إنّ زيدًا لقد قام»، كما مضى في شرح جواب القسم، ويجوز في «نِعْم» و «بئْس»، نحو: «إنّ زيدًا لَنِعْم الرجل»، كما مرَّ هناك، وإذا كان الخبر مضارعًا مصدَّرًا بحرف التنفيس، جاز دخول هذه اللام عليه؛ نحو: «إنّ زيدًا لسوف يقوم»، خلافًا للكوفيين كما مرَّ في باب المضارع.

ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي، كما مرَّ في جواب القسم، ولا في حرف الشرط، فلا تقول: «إنّ زيدًا لَئِن ضربتَه يضربْك»، ولا على اسم فيه معنى الشرط، لأن اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر، فتنافرا. ولا تدخل على جواب الشرط، فلا تقول: «إنّ زيدًا مَن يضربه لأضربْه»؛ لأن جواب الشرط وحده، ليس هو الخبر، بل هو مع الشرط، وأجازه ابن الأنباري.

ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: «إنّ كلَّ رجل لَوَضَيعتُه»، لأن أصلها لام الابتداء، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه؛ وقد ذكرنا مواضعها، وأجازه الكسائي، نظرًا إلى سَدِّها مسدَّ الخبر.

وإذا وقعت الاسمية خبر «إنَّ»، فالوجه دخولها على الجزء الأول، نحو: «إنّ زيدًا لأبوه قائم»، وقد حُكِي: «إنّ زيدًا وجهه لحسن»، وهو مثل دخولها على

---

(١) قوله: «لا تدخل» جواب قوله: «لمّا سقطت».

(٢) هذا حديث نبويّ ورد بروايات مختلفة في كثير من مصادر الحديث. انظر: موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٣/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٣) الليل: ١٢.

(٤) النساء: ٧٢.

(٥) على اعتبارها اسمًا موصولاً.

(٦) على اعتبارها نكرة موصوفة.

جواب الشرط الواقع موقع الخبر، على ما أجازه ابن الأنباري. وكلاهما ضعيف، لأن حقها، لما سقطت عن التصدُّر ألاَّ تتأخر عن الاسم، وعن أوَّل أجزاء الخبر.

وإذا أردتَ إدخالها في خبر «إن» الذي في أوله لام القسم، وجَب الفصل بينهما، لكراهة اجتماع اللامَين، قال تعالى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لمَا ليوَفينَّهم﴾[1]، فصل بينهما بـ «ما» الزائدة، كما قلنا في: «زيد صديقي، كما أن عمرًا أخي».

وإنما تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر، إذا لم يكن الخبر ماضيًا مجرَّدًا عن «قد»، نحو: «إنّ زيدًا لَطعامَك آكلٌ»، و «إني لَبِكَ واثق»، ولا تقول: «إنّ زيدًا لفي الدار قام»، كما ذكرنا في جواب القسم، وأجازه الأخفش، وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة، وهو الفصل المسمَّى عمادًا، كقوله تعالى: ﴿إنّك لأَنت الحليم الرشيد﴾[2]، وذلك لوقوعه موقع الخبر، فكأنها دخلت على الخبر، مع أن كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل أن يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده.

وقد تُكرَّر اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه، نحو: «إنَّ زيدًا لَفِيك لَراغب»، وهو قليل، منع منه المبرّد، وأجازه الزجّاج قياسًا.

وقد شذّ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخَّر مجرَّدًا من «إنَّ»، نحو قوله [من الرجز]:

٨٤٠ ـ أمُّ الحُلَيسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ

---

(١) هود: ١١١. (٢) هود: ٨٧.

٨٤٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٤؛ وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣؛ وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣؛ والدرر ٢/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ١١٢١؛ والجنى الداني ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٣٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، ٣٨١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٥؛ وشرح المفصل ٧/ ٥٧؛ ولسان العرب ١/ ٥١٠ (شهرب)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

اللغة: أم الحليس: الأتان، والحلس: كساء رقيق يوضع تحت برذعة الدابة. شهربة: عجوز كبيرة.

الإعراب: **«أمّ»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«الحليس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لعجوز»**: اللام: حرف زائد، و «عجوز»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة. **«شهربة»**: نعت «عجوز» مرفوع، وسكّن للقافية.

جملة «أم الحليس لعجوز»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لعجوز» حيث جاء ما ظاهره دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرّدًا من «إن». ولهذا ذهب العلماء إلى أنّ اللام ليست للابتداء ولكنّها زائدة. وقيل: «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام: «أم الحليس لهي عجوز».

وقدَّر بعضهم: لهي عجوز، لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ، كما شذّ في خبر «أنَّ» المفتوحة، على قراءة سعيد بن جُبير: ﴿**إلاّ أنهم ليأكلون الطعام**﴾[1]، وكذا قرىء في الشواذ: ﴿**وأنَّ الله لسميع عليم**﴾[2] بالفتح كما جاءت في الخبر معمولاً لِـ «أَضحى»، نحو: «أضحى زيدٌ لمنطلقًا»، ولِـ «أَمْسَى». قال [من البسيط]:

٨٤١ ـ مَرُّوا عِجالاً فقالوا: كَيْفَ صاحِبُكُمْ ... فقالَ مَنْ سُئِلوا: أَمْسَى لَمَجْهودا

ولـ «زالَ»، قال [من الطويل]:

٨٤٢ ـ وما زِلْتُ مِنْ ليلَى لَدُن أَنْ عَرَفْتُها ... لَكالهائِمِ المُقْصَى بكلِّ سبيلِ[3]

---

(١) الفرقان: ٢٠؛ وانظر: البحر المحيط ٦/ ٤٩٠.

(٢) الأنفال: ٥٣؛ ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

٨٤١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٧؛ والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣؛ والدرر ٢/ ١٨٨؛ ورصف المباني ص ٢٣٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٤، ٨٧؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

اللغة: المجهود: الذي نال منه المرض والعشق.

الإعراب: «**مرّوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**عجالاً**»: حال منصوبة. «**فقالوا**»: الفاء: حرف عطف، «قالوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**كيف**»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع خبر مقدّم للمبتدأ. «**صاحبكم**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف، «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فقال**»: الفاء: حرف عطف، «قال»: فعل ماضٍ. «**من**»: اسم موصول في محلّ رفع فاعل. «**سئلوا**»: فعل ماضٍ للمجهول، والواو: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. «**أمسى**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**لمجهودا**»: اللام: زائدة، «مجهودًا»: خبر «أمسى» منصوب.

جملة «مرّوا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قالوا»: معطوفة على سابقتها. وجملة «كيف صاحبكم»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «قال»: معطوفة على جملة «قالوا». وجملة «سئلوا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صاحبنا أمسى لمجهودًا»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أمسى لمجهودًا»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «صاحبنا أمسى...».

الشاهد فيه قوله: «أمسى لمجهودًا» حيث زاد اللاّم في خبر «أمسى» وهو «لمجهودًا» وتلك زيادة شاذة.

(٣) في النسخة المطبوعة «بكلّ مكان»، وهذا تحريف.

٨٤٢ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٤٣؛ وتذكرة النحاة ص ٤٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٨؛ والدرر ٢/ ١٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١.

اللغة: لدن: ظرف زمان بمعنى «مذ» أو «عند». الهائم: السائر على غير هدًى. المقصى: المبعد. السبيل: الطريق.

=

ولـ «مَا» في: «ما زيد لقائمًا»؛ وقولُه [من الوافر]:

٨٤٣ - وأَعْلَمُ أنَّ تَسْلِيمًا وتَرْكًا لَلامُتَشَابِهَانِ ولا سَواءُ

شاذّ، لدخولها على حرف النفي. وشذّ، أيضًا، دخولها على «كأنَّ، ولولا»، قال [من الرجز]:

٨٤٤ - فبادَ حتَّى لكأنْ لَمْ يَكُنِ فاليومَ أبْكي ومَتَى لم يُبْكِني

= **المعنى**: لقد صرت مذ عرفتها، وحتى اليوم، منفردًا، أجول وحدي في البراري، كالبعير المصاب يُبعد عن القطيع فيقطع الأرض ذهابًا وإيابًا بلا فائدة.

الإعراب: **«وما»**: الواو: استئنافية، «ما»: نافية. **«زلت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسم «مازال». **«من ليلى»**: جارٌ ومجرور متعلّقانَ بخبر «ما زال». **«لدن»**: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بخبر «مازال». **«أن عرفتها»**: «أن»: حرف مصدري، «عرفتها»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «عرف» مجرور بالإضافة. **«لكالهائم»**: اللام: زائدة، «كالهائم»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ما زال» المحذوف، بتقدير «وما زلت مبعدًا عن ليلى كالهائم»؛ ومنهم من يعتبر الجار والمجرور خبرًا لـ «ما زال»؛ أو يعتبر الكاف خبرًا و «الهائم» مضاف إليه. **«المقصى»**: صفة «الهائم» مجرورة بكسر مقدّرة على الألف. **«بكل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «المقصى». **«سبيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ما زلت من ليلى»: استئنافيّة لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لكالهائم» حيث زاد اللام في خبر «ما زال» وتلك زيادة شاذة.

٨٤٣ - **التخريج**: البيت لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٠، ٣٣١؛ والدرر ٢/ ١٨٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٧٧؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٨٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨٦؛ والمحتسب ١/ ٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٠.

اللغة: التسليم: إلقاء السلام. الترك: الابتعاد.

المعنى: إنّني أعلم أنّ التداني والابتعاد غير متشابهين، أو إن التداني غير الجفاء.

الإعراب: **«وأعلم»**: الواو: بحسب ما قبلها، «أعلم»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«أنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«تسليمًا»**: اسم «أنّ» منصوب. **«وتركًا»**: الواو: حرف عطف، «تركًا»: معطوف على «تسليمًا» منصوب. **«للا»**: اللام: زائدة، «لا»: حرف نفي. **«متشابهان»**: خبر «أنّ» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **«سواء»**: معطوف على «متشابهان» مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «أعلم»، محله النصب.

جملة «أعلم»: بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «للا» حيث أدخل «اللام» على حرف النفي، وهذا شاذّ.

٨٤٤ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٨.

اللغة: باد: هلك، وتلف.

=

وقال [من الوافر]:

٨٤٥ - لَلَولاَ قاسم ويدا بسيل لَقَدْ جرّتْ عليكَ يَدٌ غَشُومُ

واعلم أن أصل «شهِدت» أن يتعدّى بالباء، نحو: «شهدت بكذا»، و «شهدت بأنّ زيدًا قائم»، ويجوز، مع «أنَّ»، حذف الجار، كما هو القياس، نحو: «شهدتُ أنّك قائم».

وأمّا قوله تعالى: ﴿نشهد إنك لرسول الله﴾[1]، فـ «نشهد» محمول على

= **المعنى**: لقد هلك حتى كأنّه لم يكن موجودًا، فلم يبق له أثر، وأنا أبكي عليه اليوم إذ طالما أبكاني في الماضي.

الإعراب: **«فَبَادَ»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «بادَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«لكأن»**: اللام: زائدة، «كأن»: مخففة من «كأنَّ»، واسمها ضمير محذوف يعود على «الهالك». **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«يكن»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر للضرورة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«فاليوم»**: الفاء: استئنافية، «اليومَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «أبكي». **«أبكي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«ومتى»**: الواو: حرف استئناف، «متى»: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «يبكني». **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«يبكني»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «باد»: بحسب الفاء. وجملة «كأن لم يكن»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لم يكن»: خبر «كأن» محلها الرفع. وجملة «أبكي»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «لم يبكني».

الشاهد فيه: أن اللام التي دخلت على «كأن» زائدة شذوذًا، وذلك في قوله: «حتى لكأنْ».

٨٤٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٢، ٣٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٤٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٣٨ (غشم).

اللغة: قاسِم وبَسِيلٌ: رجلان. جرّت: جنت. الغشوم: الجائرة.

المعنى: يريد أنّه لولا هذان الرجلان لبُطش بمخاطبه.

الإعراب: **«للولا»**: اللام: زائدة، «لولا»: حرف شرط غير جازم. **«قاسم»**: مبتدأ خبره محذوف وجوبًا. **«ويدا»**: الواو: حرف عطف، «يدا»: معطوف على «قاسم» مرفوع بالألف لأنه مثنى. **«بسيل»**: مضاف إليه مجرور. **«لقد»**: اللام: رابطة لجواب قَسَم عند بعضهم، ورابطة لجواب الشرط عند آخرين، «قد»: حرف تحقيق. **«جرّت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«عليك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «جَرَّت». **«يد»**: فاعل مرفوع. **«غشوم»**: صفة لـ «يد» مرفوعة.

جملة «لولا قاسم... لقد جَرَّت.. يد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قاسم» مع الخبر المحذوف: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «جرّت... يد غشوم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها، أو جواب قسم لا محل لها، والقسم المحذوف وجوابه الذي أغنى عن جواب الشرط اعتراض لا محل له، اعترض بين الشرط وجوابه.

الشاهد فيه: أن اللام التي دخلت على «لولا» زائدة شذوذًا، وذلك في قوله «للولا».

(١) المنافقون: ١.

«نَعْلم» لأنّ أصل الشهادة أن تكون عن علم، و «نشهد» معلّق، كـ «علمتُ» في نحو: «علمت لزيدٌ قائم»، إلا أنّ «شهدت» لا ينصب المفعولين نصبَ «علمت»، فلا تقول: «شهدت زيدًا قائمًا».

و «علمت» يجري مجرى القسم على ضعف، فتقول إذن: «علمتُ إنّ زيدًا قائم» بكسر «إنّ»، وكذا «شهدت»، تقول، في الشعر: «أشهد إنّك ذاهب»، والمشهور الفتح فيهما.

وكذا، قد يجيء «أشهد لقد رأيته كذا»، كأنه قيل: «والله لقد رأيته»، وكذا: «أشهد لأخرجنَّ»، قال [من الكامل]:

ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها[1]

وقد يقال: «ظننت لَتموتَنَّ»، لكونه بمعنى «علمت»، وإجراؤها مجرى القسم ضعيف، كما أن حذف اللام المعلّقة بعدها ضعيف، كـ «علمْت زيد قائم»، «وشهدت زيد فاضل»، كقوله [من البسيط]:

إنّي وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ[2]

والدليل على جواز إجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى: ﴿**فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنّه لَمن الصّادقين**﴾[3]، ففي قولك: «شهدت أن زيدًا لقائم»، و «أشهد لزيد قائم»، يجوز أن يكون «شهدت» فيه معلّقًا كـ «ظننتُ لزيد قائم»، ويجوز أن يكون مُجرَى مجرى القسم، واللام و «إنَّ» جوابه، ولا يجوز إجراء «شهدت» مع الباء مُجرى «علمت»، نحو: «أشهدُ بأنَّ زيدًا لقائم»، لأن حرف الجرّ لا يعلّق، ولا يجوز: «أشهد أنه ذاهب وإنك لقائم»، لعطفك الجملة على المفرد.

واعلمْ أنّ مِن العرب مَن يقول: «لهنّك لَرجل صِدق»، قال [من الطويل]:

٨٤٦ ـ أبائِنَةٌ حُبّى، نَعَمْ وتُماضِرُ لَهِنّا لَمَقْضِيٌّ علينا التهاجُرُ

---

(١) تقدّم بالرقم ٧٠٠.

(٢) تقدّم بالرقم ٦٩٧.

(٣) النور: ٦.

٨٤٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٧ (أله).

اللغة: حُبّى وتماضر: اسما امرأتين. البائنة (هنا): المفارقة.

المعنى: يتساءل هل ستفارق هاتان المرأتان؟ ثم يجيب بالإيجاب مؤكدًا أن التهاجر حال فيما بينه وبينهما لا محالة.

الإعراب: «**أبائنة**»: الهمزة: حرف استفهام، «بائنة»: مبتدأ مرفوع. «**حُبّى**»: فاعل لاسم الفاعل «بائنة» سدّ مسدّ الخبر، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف للتعذر. «**نعم**»: حرف جواب لا =

وقال [من الطويل]:

٨٤٧ ـ لَهِنِّي لأشقَى الناسِ إنْ كنتُ غارمًا لِدَوْمَةَ بَكْرًا ضَيَّعَتْهُ الأراقِمُ

وقد تحذف اللام، وهو قليل، كقوله [من الطويل]:

٨٤٨ ـ ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ

= محل له. **«وتماضر»**: الواو: حرف عطف، «تماضر»: اسم معطوف على «حُبّى». **«لَهِنّا»**: اللام: حرف ابتداء وتوكيد وهي زائدة هنا، «هِنّا»: أصله «إنّا» حرف مشبه بالفعل، و «نا»: اسم «إنّ» محله النصب. **«لمقضيّ»**: اللام: المزحلقة للتوكيد، «مقضيّ»: خبر «إنّ». **«علينا»**: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول «مقضيّ». **«التهاجرُ»**: نائب فاعل لاسم المفعول «مقضيّ».

جملة «أبائنة حُبّى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لهنّا مقضيٌّ علينا التهاجر»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «لهنّا لمقضيّ» حيث زاد لام الابتداء والتوكيد في «هِنّا» الذي أصله «إنّا» مع وجود اللام المزحلقة في خبر «إنَّ»، وهذا الأسلوب كان جاريًا على ألسنة بعض العرب.

٨٤٧ ـ **التخريج**: البيت لمزرد بن ضرار أخي الشماخ بن ضرار في الأزهيَّة ص ٣٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٤٧.

اللغة: الغارم: اسم فاعل من غَرِمت الدية وغيرها إذا أدّيتها. البَكْرُ: الفتيّ من الإبل. الأراقم: ستة أحياء من تغلب، وهم جشم، وعمرو، ومالك، وثعلبة، ومعاوية، والحارث.

المعنى: يريد أنّه سيكون من أكثر الناس شقاء إذا دفع الدية.

الإعراب: **«لهنّي»**: اللام: زائدة للتوكيد، «هنّي»: أصله «إنّي»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم «إن» محله النصب. **«لأشقى»**: اللام: المزحلقة للتوكيد، «أشقى»: خبر «إنّ» مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. **«الناس»**: مضاف إليه. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«كُنْتُ»**: فعل ماض ناقص مبني على السكون في محل جزم، والتاء: اسم «كان» محله الرفع. **«غارمًا»**: خبر «كان» منصوب. **«لدومة»**: جار ومجرور متعلقان بـ «غارمًا». **«بكرًا»**: مفعول به لاسم الفاعل «غارم» منصوب. **«ضيعته»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والهاء: مفعول به محله النصب. **«الأراقم»**: فاعل مرفوع.

جملة «لَهني لأشقى الناس»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن كنت...»: في محل نصب حال. وجملة «كنت»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «ضَيَّعته الأراقم»: صفة لـ «بكرًا» محلها النصب.

الشاهد فيه: ما تقدم في سابقه من أنَّ بعض العرب تقول: «لهِنّك لرجل صدق»، بزيادة لام الابتداء في «هِنَّ» التي أصلها «إنّ» مع وجود اللام المزحلقة في خبرها.

٨٤٨ ـ **التخريج**: البيت لمحمد بن سلمة في لسان العرب ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، ١٥/ ١٧٣ (قذى)؛ ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٤؛ وأمالي الزجّاجي ص ٢٥٠؛ والجنى الداني ص ١٢٩؛ وجواهر الأدب ص ٨٣، ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٣١٥، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ٢/ ١٩١؛ وديوان المعاني ٢/ ١٩٢؛ ورصف المباني ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، ١٠/ ٤٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١١٣، ٢/ ٤١٣؛ والمقرب ١/ ١٠٧؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤١. =

وفيه(١) ثلاثة مذاهب: أحدها لسيبويه(٢)، وهو أن الهاء بدل من همزة «إن»، كـ «إيَّاك» و «هِيَّاك»؛ فلما غيِّرت صورة «إن» بقلب همزتها هاء، جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع.

والثاني قول الفرّاء، وهو أن أصله: «والله إنك»، كما رُوي عن أبي أدهم الكلابي: «لَهِ ربِّي لا أقول ذلك»، بقصر اللام، ثم حذف حرف الجر، كما يقال: «اللَّهِ لأفعلنَّ»، وحذف لام التعريف، أيضًا، كما يقال: «لاَهِ أبوك»، ثم حذف ألف «فِعال»(٣)، كما يحذف من الممدود إذا قصِر، كما يقال: «الحصاد»، و «الحصد»، قال [من الوافر]:

٨٤٩ ـ ألاَ لا بارَكَ اللَّهُ في سُهَيلٍ ... إذا ما اللَّهُ بارَكَ في الرِّجالِ

ثم حذفت همزة «إنك»، وفيما قال تكلّفات كثيرة.

= **اللغة**: السنى والسنا: البريق. القلل: جمع قلة وهي أعلى الشيء. لهنك: لإنّك.

المعنى: يا ضوء البرق الذي تلمع على مرتفعات القبيلة، إنّك عزيز عليّ، وكريم وذو مكانة لديّ.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح. **«يا سنا»**: «يا»: حرف نداء، «سنا»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. **«برق»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«على قلل»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «برق». **«الحمى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **«لهنك»**: اللام: للابتداء، «هنّ»: حرف مشبّه بالفعل، أبدلت همزته هاءً، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إن». **«من برق»**: جار ومجرور متعلّقان بحال من الكاف في «هنك». **«علي»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «كريم». **«كريم»**: خبر «إنك» مرفوع.

جملة «ألا يا سنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لهنك كريم»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «لهنك عليّ» حيث حذف «اللام» من خبر «لهنّك»، فلم يقل: لعليّ كريم، والأكثر إثباتها.

(١) أي: في الجمع بين «إنّ» واللام. (٢) الكتاب ٣/ ١٥٠.

(٣) أي: الألف في «إله» لأنه على وزن «فِعال».

٨٤٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٦؛ والخصائص ٣/ ١٣٥؛ ورصف المباني ص ٢٧٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧١ (اله)؛ والمحتسب ١/ ١٨١؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦١١.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه، **«لا»**: نافية دعائية. **«بارك»**: فعل ماض مبني على الفتح. **«الله»**: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع. **«في سهيل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «بارك». **«إذا»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل «بارك». **«ما»**: زائدة. **«الله»**: لفظ الجلالة، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، مرفوع. **«بارك في الرجال»**: مثل «بارك في سهيل» إلاّ أن الفاعل هنا مستتر تقديره: هو.

جملة «لا بارك الله»: ابتدائية لا محل لها. والجملة من الفعل المحذوف والفاعل «الله»: في محل جر بالإضافة. وجملة «بارك»: تفسيرية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّ «الألف» حذفت لفظًا من اسم الجلالة «الله» الأول قبل الهاء للضرورة.

والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم أن أصله: «لِلَّهِ إنك»، واللام للقسم، فعُمِل به ما عُمِل في مذهب الفرَّاء؛ وقول الفرّاء أقرب من هذا، لأنه يقال: «لهنّك لقائم»، بلا تعجُّب.

وأمّا قولهم: «إن زيدًا ليضربَنَّ»، بنون التأكيد، و «إن زيدًا لقام» بدون «قد»، فاللام فيهما جواب قسم مقدَّر، أي: «والله ليضربنَّ»، و «والله لَقام»، وإنما جاز حذف «قد» في الماضي مع لام جواب القسم، دون لام «إن»، وإن كان كلاهما في الأصل لام الابتداء؛ لأن القسم يحتمل الحذف أكثر، لأن هناك جملتين في حكم جملة واحدة، ألا ترى إلى تخفيفات «أيمنَ»، ووجوب حذف الخبر في «لعمرك»، و «أيمن الله»، وجواز حذف الجار في «أللَّهِ لأفعلنَّ».

ولا تجيء لام الابتداء، من جملة الحروف الستة، إلا بعد «إن» المكسورة؛ وألحقَ الكوفيون بها «لكنَّ» مستدلّين بقوله [من الطويل]:

٨٥٠ - [يلومُونني في حبِّ ليلى عواذلي] ولكنّني من حبِّها لَعَميدُ

قالوا: إن ذلك لأنها لا تغيِّر معنى الابتداء، كـ «إنّ»، ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع.

وأمّا البصريون فقالوا: كان حق اللام ألاّ تجامع «إنَّ» المكسورة، أيضًا،

---

٨٥٠ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٣٨؛ والإنصاف ١/٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٥٧؛ والجنى الداني ص ١٣٢، ٦١٨؛ وجواهر الأدب ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١/١٦، ١٠/٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر ٢/١٨٥؛ ورصف المباني ص ٢٣٥، ٢٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٨٠؛ وشرح الأشموني ١/١٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٥؛ وشرح المفصل ٨/٦٢، ٦٤؛ وكتاب اللامات ص ١٥٨؛ ولسان العرب ١٣/٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١/٢٣٣، ٢٩٢؛ والمقاصد النحوية ٢/٢٤٧؛ وهمع الهوامع ١/١٤٠.

اللغة: العواذل: ج العاذل، وهو اللائم. العميد: الذي أضناه العشق.

الإعراب: **«يلومونني»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: حرف دالّ على الجمع، والنون الثانية: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«في حبّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلوم»، وهو مضاف. **«ليلى»**: مضاف إليه مجرور. **«عواذلي»**: فاعل «يلوم» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولكنني»**: الواو: حرف استئناف، «لكنني»: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «لكنّ». **«من حبّها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عميد»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«لعميد»**: اللام: المزحلقة، **«عميد»**: خبر «لكنّ» مرفوع.

جملة «يلومونني»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لكنني لعميد»: استئنافيّة لا محلّ من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء على خبر «لكنّ»، وهذا جائز عند الكوفيين.

لأنها تسقط بسببها عن مرتبة الصدر، لكن جازت مجامعتها لها لشدَّة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد، فاغتُفِر لذلك سقوطها عن مرتبتها، بخلاف «لكنَّ»، فإنها لا تناسبها معنًى، فلم يُغتفر معها، سقوطها عن مرتبتها؛ وما أنشدوه، فإمَّا أن يكون شاذًا كما في قوله [من الرجز]:

أمّ الـحُـلَـيـسِ لـعـجـوز شَـهْـرَبَـه[١]

وإمَّا أن يكون في الأصل: لكنْ إنني، فخفِّف بحذف الهمزة ونون «لكن»، كما خففت في: ﴿لكنّا هو الله ربّي﴾[٢]، اتفاقًا منهم، بحذف الهمزة، وأصله: لكن أنا.

واعلم أن «إنَّ» المكسورة ترادف «نَعَمْ»، كما يجيء في حروف التصديق، فلا تعمل.

وترادف المفتوحةُ «لعلَّ»، فتعمل؛ والمفتوحة لكونها مع جزأيها اسمًا مفردًا، تقع اسمًا لهذه الأحرف الستة، لكن يجب فصلها عنها بالخبر، كراهة اجتماعهما، نحو: «إنَّ عندي أنك قائم»، و «ليت في قلبك أنك تعطيني»، وكذا في البواقي.

و «أنَّ» مع ما في حيِّزها بدل اشتمال من «إحدى» في قوله تعالى: ﴿وإذ يعِدكم اللّهُ إحدى الطّائفتين أنها لكم﴾[٣]، ومن «كَمْ»، في قوله: ﴿ألم يرَوا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾[٤].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿أيعدكم أنّكم إذا متّم وكنتم ترابًا وعظامًا أنّكم مُخرَجون﴾[٥] فقوله: «مخرجون»، خبر لِـ «أنّكم» الأولى، و «أنكم» الثانية مُعادة لتأكيد الأولى، لمَّا تراخى ما بينها وبين الخبر؛ كما كرر «فلا تحسبهم» لما تراخى ما بين مفعولي «لا تحسبنَّ» في قوله تعالى: ﴿ولا تحسبنَّ الذين يفرحون بما أوتوا، ويُحبُّون أن يُحمَدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنّهم بمفازة من العذاب﴾[٦]، ومثله قوله تعالى: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾[٧]، وهذا قول الجَرمي، وهو الحق؛ وقال المبرِّد: «أنكم مخرجون»: مبتدأ، خبره: «إذا متم»، والجملة الاسمية: خبر «أنكم» الأولى، أي: أنكم وقتَ موتكم إخراجكم.

ويجوز وقوع «إنَّ» المكسورة خبرًا للأحرف الستة، كقوله [من البسيط]:

---

(١) تقدم بالرقم ٨٤٠.
(٢) الكهف: ٣٨.
(٣) الأنفال: ٧.
(٤) يس: ٣١.
(٥) المؤمنون: ٣٥.
(٦) آل عمران: ١٨٨.
(٧) يوسف: ٣٧؛ وفصلت: ٧.

٨٥١ ـ إنَّ الخليفَةَ، إنَّ اللَّهَ سرْبَلَهُ   لباسَ مُلكٍ به تُزجَى الخواتيمُ

وقوله [من الطويل]:

٨٥٢ ـ لَقَدْ عِلمَ الحَيُّ اليمانُونَ أنَّني   إذا قُلتُ: أمّا بعد، إنّي خَطيبُها

---

٨٥١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٦٧٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٦٤، ٣٦٨؛ وبلا نسبة في أمالي الزجّاجي ص ٦٢؛ وتذكرة النحاة ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٤ (ختم).

اللغة: سربله: ألبسه. تُزجى: تُساق وتُرسلُ. الخواتيم: جمع خاتام، وهذه لغة في الخاتم.

المعنى: يريد أنّ هذا الخليفة، لجلاله وهيبته، يُرسل إليه سلاطين الآفاق خَوَاتمهم خوفًا منه، فيضاف بذلك مُلكهم إلى ملكه.

الإعراب: «**إن**»: حرف مشبه بالفعل. «**الخليفة**»: اسم «إن»، ومثل ذلك «**إنَّ الله**». «**سربلُه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**لباس**»: مفعول به ثان منصوب. «**مُلك**»: مضاف إليه مجرور. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تُزجى». «**تُزجى**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع. «**الخواتيم**»: نائب فاعل مرفوع.

جملة «إن الخليفة إن الله سربله»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن الله سربله»: خبر «إن» محلها الرفع. وجملة «سربله»: خبر «إن» الثانية محلها الرفع. وجملة «تُزجى الخواتيم»: صفة لـ «لباس» محلها النصب.

الشاهد فيه: أن «إن»المكسورة واسمها وخبرها يجوز أن تقع خبرًا للأحرف المشبهة بالفعل كما لاحظنا في الإعراب.

٨٥٢ ـ **التخريج**: البيت لسحبان بن وائل في خزانة الأدب ١٠/ ٣٦٩، ٣٧٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٦١ (سحب)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٤٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، ١١/ ٣٧.

اللغة: واضحة.

المعنى: يريد أنَّ هؤلاء القوم يدركون أنّه خطيب مُفَوّه إذا ما شرع في خطبته.

الإعراب: «**لقد**»: اللام: رابطة لجواب قسم مقدر، «قد»: حرف تحقيق. «**عَلِمَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الحيُّ**»: فاعل مرفوع. «**اليمانون**»: صفة مرفوعة بالواو لأنها جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**أنّني**»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: اسم «أنَّ» محله النصب. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالفعل «علم». «**قُلْتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**أمّا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، وبُنيَ على الضم لقطعه عن الإضافة لفظًا، والتقدير: «أمّا بَعْدَ ذلك فأقول»، و «بعدُ» متعلق بالفعل «قلت»، وقول الشاعر: «أما بَعْدُ»: مقول القول محله النصب. «**إني**»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم «إن» محله النصب. «**خطيبها**»: خبر «إن» مرفوع، و «ها»: مضاف إليه محلّه الجر، والمصدر المؤوّل من «أن» ومعموليها سَدَّ مَسدَّ مفعولي «علم».

جملة «علم الحيّ»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «قلت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «إني خطيبها»: خبر «أنَّ» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «إني خطيبها» (بكسر الهمزة) تكون جملة «إني خطيبها» خبر «أنني». و (بفتح الهمزة) تكون «أنّي» تكرار للأولى وتوكيد لها و «خطيبها» في هذه الحال خبر «أنّ» الأولى.

بكسر «إن»، ورُوي: «أني» بالفتح، على أن يكون «أني» تكريرًا لِـ «أنّني» الأولى، كما قلنا في الآية الكريمة.

* * *

٦ ـ تخفيف «إنَّ» و «أنَّ»

قوله: «وتخفف المكسورة.. إلى آخره»، إذا خُفِّفت المكسورة، بَطَل اختصاصها بالأسماء فيغلب الإلغاء، قال تعالى في الإعمال: **﴿وإن كلاً لما ليُوفينَّهم﴾**[(١)]، بتخفيف «إن»، ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخفَّفة[(٢)]، والآية رَدٌّ عليهم.

قال المصنف: ويلزمها اللام مع التخفيف، سواء أُعملت أو أُهملت، أمَّا مع الإهمال فللفرق بين المخفَّفة والنافية، وأما مع الإعمال فللطرد، وهو خلاف مذهب سيبويه، وسائر النحاة، فإنهم قالوا: المُعملة لا يلزمها اللام، لحصول الفرق بالعمل.

وقال ابن مالك، وهو حَسَن: يلزمها اللام إن خيف التباسها بالنافية، فعلى قوله، تلزم اللام إن كان الاسم مبنيًا، أو معربًا مقصورًا.

وأمَّا إن دخلت على الأفعال، لزمت اللام؛ وقولهم: «أما إن جزاك الله خيرًا»، لم تدخل فيه اللام، لأن الدعاء لا تدخله «إن» النافية[(٣)].

فإذا دخلت المخفَّفة على الفعل، لزم عند البصرية، كونه من نواسخ الابتداء، حتى لا تخرج «إن» بالتخفيف عن أصلها بالكلِّيَّة.

والكوفيون يُعمِّمون جواز دخولها على الأفعال كلها، قياسًا، كقوله [مِن الكامل]:

٨٥٣ ـ تاللَّهِ ربُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... وجَبَتْ عليكَ عقوبةُ المتعَمِّدِ

---

(١) هود: ١١١.

(٢) انظر المسألة الرابعة والعشرين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص ١٩٥ ـ ٢٠٨.

(٣) فلا يحتاج إلى اللام الفارقة، لأنه لا يلتبس.

٨٥٣ ـ **التخريج**: البيت لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/ ١١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨؛ والدرر ٢/ ٩٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧٨؛ ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩؛ والإنصاف ٢/ ٦٤١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٠٨؛ ورصف المباني ص ١٠٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص=

وقولهم: «إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهِيَهْ»، وهو عند البصريين شاذ.

واختُلِف في هذه اللام الفارقة، فمذهب أبي علي وأتباعه أنها غير لام الابتداء التي تجامع المشدَّدة، بل هي لام أخرى للفرق، إذ لو كانت للابتداء، لوَجَب التعليق في: «إن علمت لزيدًا قائمًا»، ولَما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو: «إن قتلت لمسلمًا»، و «إن يزينك لنفسك».

وذهب جماعة إلى أنها لام الابتداء؛ والجواب عن قولهم: «إن علمت لزيدًا قائمًا»: أن التعليق واجب، لو دخلت على أوّل مفعولي أفعال القلوب، إلاَّ أنها لا تدخل بعد الأفعال الناسخة للابتداء إلا على الجزء الأخير وهو الخبر؛ وتدخل مع المثقَّلة، إمَّا على المبتدأ المؤخر، أو الخبر، أو القائم مقامه، وفي الأمثلة الواردة في التنزيل لم تدخل إلا على ما كان خبرًا في الأصل، نحو: **﴿وإن كانت لكبيرةً﴾**[(١)]، و **﴿وإن كنت من قبله لَمِن الغافلين﴾**[(٢)] و **﴿وإن وَجدنا أكثرهم لفاسقين﴾**[(٣)] و **﴿وإن نظنّك لَمِن الكاذبين﴾**[(٤)]، ولمَّا نُصب الأوَّل لخلوّه عن مانع ومعلّق، فلا بدَّ من نصب الثاني، وإن دخله لام الابتداء، قال تعالى: **﴿وإن يكاد الذين كفروا لَيزلِقُونك﴾**[(٥)]، و **﴿وإن كادوا ليفتنونك﴾**[(٦)].

وأمَّا قوله: «إن قتلت لمسلمًا»، و «إن يزينك لنفسك»، فشاذّ.

= ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦؛ وشرح المفصل ٨/ ٧١، ٩/ ٢٧؛ واللامات ص ١١٦؛ ومجالس ثعلب ص ٣٦٨؛ والمحتسب ٢/ ٢٥٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ والمقرب ١/ ١١٢؛ والمنصف ٣/ ١٢٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.

اللغة: المتعمّد: القاصد.

المعنى: تدعو الشاعرة على عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام بإنزال أشد العقوبات به.

الإعراب: **«تالله»**: جار ومجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف. **«ربّك»**: صفة مجرورة، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«إن»**: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله. **«قتلت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«لمسلمًا»**: اللام: الفارقة أو الابتدائية، «مسلمًا»: مفعول به منصوب. **«وجبت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«عليك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «وجبت». **«عقوبة»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«المتعمّد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «أقسم تالله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن قتلت»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «وجبت عقوبة...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قولها: «إن قتلت لمسلمًا» حيث ولي «إن» المخفّفة من الثقيلة فعل ماضٍ غير ناسخ وهو «قتلت»، وهذا شاذ عند البصريين وقياس عند الكوفيين.

(١) البقرة: ١٤٣. (٢) يوسف: ٣.
(٣) الأعراف: ١٠٢. (٤) الشعراء: ١٨٦.
(٥) القلم: ٥١. (٦) الإسراء: ٧٣.

وفرّق الكسائي بين «إن» مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخفَّفَة؛ وأمّا في الأفعال فقال: «إن» نافية واللام بمعنى «إلاّ»، لأن المخفَّفة بالاسم أولى، نظرًا إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأن مَعنى النفي راجع إلى الفعل.

وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافية مطلقًا، دخلت في الفعل، أو في الاسم، واللام بمعنى «إلاّ».

وقال البصريون: لو كانت اللام بمعنى «إلاّ»، لجاز: «جاءني القوم لَزَيدًا»، أي: إلاّ زيدًا؛ ولا يلزم ما قالوا، إذ ربَّما اختصّ بعض الأشياء ببعض المواقع كاختصاص «لمّا» بالاستثناء بعد النفي.

ومَنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير الشأن بعدها، وجوَّز ذلك بعضهم قياسًا على المفتوحة، وقد مرَّ ذلك في باب الضمائر.

* * *

قوله: «وتخفَّف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدَّر»، قد مرَّ ذلك في ضمير الشأن، مع الخلاف في ذلك؛ وحكَى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في السّعة، نحو قولهم: «أظنّ أَنْك قائم»، و «أحسب أنْه ذاهب»، وهذه رواية شاذة غير معروفة، وأمّا في الضرورة، فجاء في المضمر فقط، قال [من الطويل]:

فلو أَنْكِ في يوم الرَّخاءِ سَأَلْتِني طلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ[1]

وقال [من المتقارب]:

٨٥٤ - بأَنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَريعٌ وأَنْكَ هناكَ تكونُ الثِّمالا

* * *

(١) تقدم بالرقم ٣٩٦.

٨٥٤ - **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في الأزهية ص ٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٠؛ وليس في ديوانه؛ وهو لجنوب بنت عجلان في الحماسة الشجريّة ١/ ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٢؛ و المقاصد النحويّة ٢/ ٢٨٢؛ ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في شرح شواهد المغني ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٠٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ وشرح المفصّل ٨/ ٧٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠ (أنن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١.

اللغة: ربيع: أي كثير الخير. غيث: مطر. مريع: خصيب. الثمال: المعين.

المعنى: إنّ الممدوح كثير العطاء، يغيث الملهوف، ويعين المحتاج.

الإعراب: «**بأنك**»: الباء: حرف جرّ، و «أنك»: مخفّفة من «أنّ» المشدّدة، حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «أن». «**ربيع**»: خبر «أن» مرفوع بالضمّة، والمصدر=

قوله: «ويلزمها مع الفعل.. إلى آخره»، قد مضى شرحه في نواصب المضارع.

وإذا دخلت على الجملة الاسمية، فقد تكون الجملة مجرَّدة، كقوله [من البسيط]:

في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا ... أَنْ هالِكٌ كُلّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ[1]

وقد تكون مصدَّرة بـ «لا»، نحو: «علمت أنْ لا شيء لك»، أو بأداة الشرط، نحو: «علمت أنْ مَن يضربْك أضربْه»، أو بـ «ربّ»، نحو: «علِمت أنْ ربَّ خصمٍ لي»، على مذهب الكوفيين، أو بـ «كمْ»، نحو: «علمت أن كمْ غلام لي».

* * *

قال ابن الحاجب:

«كأنّك» للتشبيه، وتخفَّف، فتلغى على الأصح. و «لكنَّ» للاستدراك يتوسط بين كلامَين متغايرين، معنى، وتخفَّف فتُلغى، ويجوز معها الواو. و «ليت» للتمنّي، وأجاز الفرّاء: «ليت زيدًا قائمًا». و «لعلَّ» للترجّي، وشذّ الجرُّ بها.

* * *

٧ ـ كأنَّ[2]

قال الرضيّ:

في «كأنَّ» قولان، قال بعضهم: إنها غير مركّبة، لعدم الدليل عليه، ومذهب

= المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «علم» في البيت السابق له من القصيدة. **«وغيث»**: الواو: حرف عطف، و «غيث»: معطوف على «ربيع» مرفوع بالضمّة. **«مريع»**: نعت «غيث» مرفوع بالضمّة. **«وأنك»**: الواو: حرف عطف، و «أنك»: معطوفة على «أنك» الأولى، وتعرب إعرابها. **«هناك»**: ظرف مكان متعلّق بالفعل «تكون». **«تكون»**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«الثمالا»**: خبر «تكون» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها معطوف على المصدر المؤول المجرور السابق.

جملة «تكون الثمالا»: في محل رفع خبر «أن».

الشاهد فيه: أن إعمال «أنْ» المخففة في الضمير البارز شاذّ، ومن الشذوذ أيضًا كون الضمير غير ضمير الشأن.

(١) تقدم بالرقم ٦٢٤.

(٢) راجع مبحث «كأنّ» في الجنى الداني ص٥٦٨ ـ ٥٧٦؛ وجواهر الأدب ص٣٩٩؛ وحروف المعاني=

الخليل[1] أنّ أصل «كأنَّ زيدًا أسدٌ»: إن زيدًا كالأسد، قُدِّمت أداة التشبيه لتؤذن من أول الأمر بقصد التشبيه، فوجَب فتح «إنَّ» المكسورة، رعايةً لِلَفظ الكاف، لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات، ففتحت لفظًا، وهي في المعنى باقية على حالها، لم تَصِرْ بالفتح حرفًا مصدريًّا، فصار الكاف مع «إن» كلمة واحدة، فلا عَمَل للكاف، كما كان لها حين كانت في محلّ خبر «إن»، لصيرورتها كجزء الحرف، كما ذكرنا في كاف «كذا» و «كأيِّن»، ولا تقتضي ما تتعلق به، كما كانت تقتضيه حين كانت في محلّ الخبر، لأنها خرجت بالجزئية عن كونها جارَّة.

فإذا خففت «كأنَّ» فالأصحّ إلغاؤها، وقد جاء [من الرجز]:

٨٥٥ ـ كأنْ وَرِيدَيه رشاءا خُلْبِ

وقال [من الهزج]:

٨٥٦ ـ وصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ كأنْ ثديَاهُ حُقَّانِ

= ص ٢٨ ـ ٢٩؛ ورصف المباني ص ٢٠٨ ـ ٢١١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠٨ ـ ٢١١؛ وموسوعة الحروف ص ٣٤٣ ـ ٣٤٧.

(١) الكتاب ٣/ ١٥١.

٨٥٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٩٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٢؛ ورصف المباني ص ٢١١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٣؛ والكتاب ٣/ ١٦٤، ١٦٥؛ ولسان العرب ١/ ٣٦٥ (خلب)، ١٣/ ٣٢(أنن)؛ والمقرب ١/ ١١٠.

اللغة: الوريدان: عرقان في العنق. الرشاء: حبل الدلو. الخلب: البئر.

الإعراب: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«وريديه»**: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنّه مثنًى، والهاء: مضاف إليه. **«رشاءا»**: خبر «كأن» مرفوع بالألف لأنه مثنى. **«خلب»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «كأن وريديه...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «كأن وريديه رشاءا خلب» حيث أعمل «كأن»، وذكر اسمها وخبرها كما لو كانت مشدّدة، والأفصح إلغاؤها.

٨٥٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٧٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٨٩؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠؛ والدرر ٢/ ١٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٤؛ وشرح ابن عقيل ص ١٩٧؛ وشرح قطر الندى ص ١٥٨؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٢؛ والكتاب ٢/ ١٣٥، ١٤٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠، ٣٢ (أنن)؛ والمقاصد النحويَّة ٢/ ٣٠٥؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: الحقان: مثنّى الحقّ، وهو وعاء صغير يوضع فيه الطيب خصوصًا، وقيل: هو قطعة من خشب أو عاج تنحت وتسوّى.

=

وإذا لم تعملها لفظًا، ففيها ضمير شأن مقدَّر عندهم. كما في «أن» المخففة، ويجوز أن يقال: إن ذلك غير مقدَّر بعدها لعدم الداعي إليه، كما كان في «أن» المخففة، لكن لمَّا لزم الفعلية التي تليها ما لزِم «أن» المخففة من حروف العِوض، قوِي إضمار الشأن بعدها، إجراءً لها مجرى «أن»؛ ولزومُ حرف العِوض بعدها في الفعلية، يُقَوِّي كونها مركبة من الكاف و «أنَّ».

ويجيء بعد المهملة اسمية[1]، كقوله [من الطويل]:

٨٥٧ ـ عَبَأْتُ لَهُ رُمْحًا طويلاً وأَلَّةً كَأَنْ قَبَسٌ يُعلَى بها حينَ تُشْرَعُ

= **المعنى**: ربّ صدر متلألىء نحره، يزينه ثديان كأنّهما حقّان حجمًا وشكلاً.

الإعراب: **«وصدر»**: الواو: واو ربّ، حرف جرّ شبيه بالزائد. **«صدر»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، والخبر محذوف. **«مشرق»**: نعت صدر مجرور أو مرفوع، وهو مضاف. **«اللون»**: مضاف إليه مجرور. **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل مخفّف، بطل عمله. **«ثدياه»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«حقّان»**: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى.

جملة «صدر مشرق اللون»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «كأن ثدياه حقّان»: في محل رفع أو جر صفة «صدر».

الشاهد فيه قوله: «كأنْ ثدياه حقّان» حيث خُفِّفَتْ «كأن» وبطل عملها. ويروى: «كأن ثدييه حقان» على الإعمال.

(١) يريد: جملة اسميّة.

٨٥٧ ـ **التخريج**: البيت لمجمع بن هلال في خزانة الأدب ١٠/ ٤٠١، ٤٠٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧١٨.

اللغة: عبأت: هيّأت. الألّة: الحربة العظيمة النّصل. القبس: الجذوة من النار. تشرع: تصوب للطعن استعدادًا للقتال.

المعنى: أعددت وهيّأت له رمحًا ذا نصل عظيم، كأنما تعلوه جذوة نار.

الإعراب: **«عبأت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بـ «عبأت». **«رمحًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«طويلاً»**: صفة منصوبة بالفتحة. **«وألة»**: الواو: للعطف، «ألة»: معطوفة على منصوب، منصوبةٌ بالفتحة. **«كأن»**: حرف مشبه بالفعل، مخفّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف «كأنها». **«قبس»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«يعلى»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ «قبس». **«حين»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «يعلى». **«تشرع»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي.

جملة «عبأت له»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأن قبس بها»: في محل نصب صفة. وجملة «قبس بها»: في محل رفع خبر «كأن». وجملة «يعلى»: في محل رفع صفة. وجملة «تشرع»: في محلّ جرّ بالإضافة. =

وفعلية[١]، كقوله تعالى: ﴿كأن لم تَغْنَ بالأمس﴾[٢]، وقوله رضي الله عنه في نهج البلاغة: «كأن قد وردت الأظعان»، وقوله [من الكامل]:

أَفِـدَ الـتَّـرَحُّـلُ غـيـرَ أنَّ ركـابَـنـا ... لـمّـا تَـزَلْ بـرِحـالِـنـا وَكَـأَنْ قَـدِ[٣]

أي: وكأن قد زالت بها؛ وإن جاء بعدها مفرد، كقوله [من الطويل]:

٨٥٨ ـ [وخَيْفاء ألْقَى اللَّيثُ فيها ذِراعَهُ ... فَسَرَّتْ وساءَتْ كلَّ ماشٍ ومُصرِمِ]

= الشاهد فيه قوله: «كأن قبس» حيث جاء بعد «كأن» المهملة لفظًا جملة اسمية خبرًا لها، واسمها المقدّر هو ضمير الشأن.

(١) يريد: جملة فعلية. (٢) يونس: ٢٤.

(٣) تقدم بالرقم ٥١٣.

٨٥٨ ـ التخريج: البيتان لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩١٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩ (أون)؛ ولرجل من بني سعد بن زيد مناة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٠٨، ٤٠٩؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٢٤٠؛ ولسان العرب ١٢/ ١٩٨ (درم)، ١٥/ ٢٨١ (مشى).

اللغة: الخيفاء: الأرض المختلفة ألوان النبات. الليث: أراد (هنا) نوء الأسد. الماشي: من له ماشية. المصرم: من لا ماشية له. الدرماء: الأرنب. القصب: المِعَى، وأراد (هنا) البطن. ويروى: «أونين» مكان «حولين»، والأون: أحد جانبي الخرج، والأونان: الخاصرتان. المتئم: الحبلى بتوأم.

المعنى: هذه أرض مختلفة ألوان النبات، قد مُطرت بنوء الأسد، فسرّت من كان له ماشية، فرعت فيها، وساءت من لم يكن لديه ما يرعى، تحسرًا وألمًا. أما الأرانب في هذه الأرض فهي لكثرة ما أكلت سمنت حتى صارت بطونها كبطون الحبالى بتوأمين.

الإعراب: «وخيفاء»: الواو: واو ربّ، «خيفاء»: اسم مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «ألقى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف. «الليث»: فاعل مرفوع بالضمّة. «فيها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ألقى». «ذراعه»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «فسرت»: الفاء: للعطف، «سرّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «وساءت»: الواو: للعطف، «ساءت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «كلّ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ماش»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة. «ومصرم»: الواو: للعطف، «مصرم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة. «تمشي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء. «بها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تمشي». «الدرماء»: فاعل مرفوع بالضمّة. «تسحب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «قصبها»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «كأن»: حرف مشبّه بالفعل، مخفّفة من (كأنّ)، واسمها محذوف، والتقدير: «كأن بطنها بطن حبلى». «بطن»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «حبلى»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه اسم ممنوع من الصرف. «ذات»: صفة مجرورة لـ «حبلى». «حولين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «متئم»: صفة مجرورة لـ «حبلى» بالكسرة الظاهرة.

جملة «ألقى الليث»: في محل جرّ أو رفع صفة، وجملة «سرت»: معطوفة عليها، وجملة «ساءت»: معطوفة عليها. وجملة «تمشي»: في محلّ جرّ أو رفع صفة. وجملة «تسحب»: في=

تُمَشِّي بها الدَّرْماء تَسْحَب قُصْبَها   كأنْ بَطْنُ حُبْلى ذاتِ حولين مُتْئم

فالمحذوف غير ضمير الشأن، أي: كأن بطنها بطن حبلى؛ وقوله [من الطويل]:

٨٥٩ ـ ويَومًا تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

= محلّ نصب حال. وجملة «كأن بطنها بطن حبلى»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «كأن بطن حبلى» حيث خفّف «كأنّ» وجاء بعدها بالاسم «بطن» مرفوعًا على أنه خبرها، وقدّر اسمها المنصوب محذوفًا، على تقدير: «كأن بطنَها بطنُ حبلى».

٨٥٩ ـ **التخريج**: البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧؛ والدرر ٢/ ٢٠٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٤؛ ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥؛ ولزيد بن أرقم في الإنصاف ١/ ٢٠٢؛ ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)؛ ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٣؛ والكتاب ٢/ ١٣٤؛ وله أو لعلباء ابن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١؛ ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١؛ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٧؛ والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢؛ ورصف المباني ص ١١٧، ٢١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٨٢٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤١، ٣٣١؛ والكتاب ٣/ ١٦٥؛ والمحتسب ١/ ٣٠٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

اللغة: توافينا: تأتينا. الوجه المقسّم: أي الجميل. الظبية: الغزالة. تعطو: تمدّ عنقها وترفع رأسها. السلم: نوع من الشجر يدبغ به.

يقول: تأتينا الحبيبة يومًا بوجهها الجميل، وكأنّها ظبية تمدّ عنقها إلى شجر السلم المورق.

الإعراب: **«ويومًا»**: الواو: بحسب ما قبلها. «يومًا»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «توافينا». **«توافينا»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل: هي، و «نا»: في محلّ نصب مفعول به. **«بوجه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «توافينا». **«مقسّم»**: نعت «وجه» مجرور. **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، واسمه ضمير الشأن المحذوف. **«ظبية»**: خبر «كأن» مرفوع، ويجوز أن تعرب مبتدأ مرفوع وخبره جملة «تعطو» الفعليّة باعتبار «كأن» زائدة، وتروى مجرورة والتقدير: «كظبية». **«تعطو»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو للثقل، والفاعل: هي. **«إلى وارق»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعطو»، وهو مضاف. **«السلم»**: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة.

جملة «توافينا»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأن ظبية تعطو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تعطو...». في محل رفع أو نصب أو جرّ نعت لـ «ظبية».

الشاهد فيه قوله: «كأن ظبية» حيث روي برفع «ظبية»، ونصبها، وجرها. أمّا الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» خبره، وهذه الجملة الاسميّة خبر «كأنْ»، واسمها ضمير شأن محذوف، ويحتمل أن تكون «ظبية» خبر «كأن» و «تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة، لأنَّ الخبر مفرد. أمّا النصب فعلى إعمال «كأنْ» وهذا الإعمال مع التخفيف خاصّ بضرورة=

برفع «ظبية»، ويجوز أن يكون «ظبية تعطو» جملة اسمية، وأن يكون «تعطو» صفة «ظبية»، واسم «كأن» محذوف، أي: كأنها ظبية.

ويُروَى: «كأن ظبيةً» بالنصب على إعمال «كأن»، ويروى بجرِّها، على أنَّ «أنْ» زائدة، أي: كظبيةٍ.

* * *

٨ ـ لكنّ[١]

قوله: «ولكنَّ»، هي عند البصريين مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من «لا» و «إنّ» المكسورة، المصدَّرة بالكاف الزائدة، وأصله: لا كإنّ، فنُقِلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة، فَـ «لا» تفيد أن ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا، و «إن» تحقّق مضمون ما بعدها.

ولا يخفى أثر التكلّف فيما قالوا، وهو نوع من علِم الغيب، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، وهو كما قالوا إن «كَمْ» مركَّبة من الكاف و «ما»، والأصل عدم التركيب.

* * *

قوله: «بين كلامين متغايرين معنًى»، أي: في النفي والإثبات، والمقصود: التغاير المعنويّ لا اللفظيّ، فإن اللفظي قد يكون نحو: «جاءني زيد، لكنّ عَمْرًا لم يجيءْ»؛ وقد لا يكون؛ كقوله تعالى: ﴿**ولو أراكهم كثيرًا**﴾[٢] إلى قوله: ﴿**ولكنَّ اللَّهَ سلَّم**﴾[٣]، أي: ولكن الله لم يُرِكَهُم كثيرًا. وتقول: «زيد حاضر، لكن عمرًا مسافر»، ولا يلزم التضاد بينهمَا تضادًّا حقيقيًّا، بل يكفي تنافيهما بوجه ما، قال تعالى: ﴿**إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون**﴾[٤]، فإن عَدَم الشكر غير مناسب للإفضال، بل اللائق به أن يُشكرَ المُفضِل، ومثله كثير.

فإذا خُفِّفتْ أُلغِيَتْ، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخفَّفة، ولا أعرف به شاهدًا.

ويجوز دخول الواو عليها مشدَّدة ومخفَّفة، ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة؛ وجعلُها اعتراضيةً أظهر من حيث المعنى.

= الشعر. وأمّا الجرّ فعلى أنَّ «أنْ» زائدة بين الجارّ والمجرور، والتقدير: كظبية.

(١) انظر مبحث «لكنّ» في الجنى الداني ص ٦١٥ ـ ٦٢٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠؛ ورصف المباني ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣؛ وموسوعة الحروف ص ٣٩٨ ـ ٤٠٠.

(٢) الأنفال: ٤٣.

(٣) الأنفال: ٤٣.

(٤) البقرة: ٢٤٣.

وجاءَ في الشعر حذف نون المخففة للساكنين، قال [من الطويل]:

٨٦٠ ـ فَلَسْتُ بآتيهِ ولا مُسْتَطيعُهُ ولاكِ اسْقِني إن كانَ ماؤُكَ ذا فَضْلِ

* * *

٩ ـ ليت[1]

قوله: «وليت للتمني.. إلى آخره»، قد مضى شرحه في أول هذا الباب.

* * *

١٠ ـ لَعَلَّ[2]

قوله: «ولعلَّ للترجي، وشذَّ الجرّ بها»، فيها إحدى عشرة لغة؛ أشهرها:

---

٨٦٠ ـ **التخريج**: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١١؛ والأزهيّة ص ٢٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤١٨، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/١٩٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ والمنصف ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٣٣، ٣٦١؛ والإنصاف ٢/ ٦٨٤؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٩؛ والجنى الداني ص ٥٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٥؛ ورصف المباني ص ٢٧٧، ٣٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٦؛ وشرح المفصل ٩/ ١٤٢؛ واللامات ص ١٥٩؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٩١ (لكن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

المعنى: يتحدث على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده: لن ألبّي طلبك ولا أستطيع ذلك، لأنّه ليس من عادة الذئاب مؤاكلة الآدميين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني منه.

الإعراب: «**فلست**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «ليس». «**بآتيه**»: الباء: حرف جرّ زائد، «آتيه»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: للعطف، «**لا**»: حرف نفي. «**مستطيعه**»: معطوف على «آتيه»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر بالإضافة. «**ولاك**»: الواو: استئنافية، و «**لاك**»: هي «لكن» محذوفة النون، حرف استدراك. «**اسقني**»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط. «**ماؤك**»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**ذا**»: خبر «كان» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**فضل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «لست بآتيه»: بحسب ما قبلها. وجملة «اسقني...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن كان ماؤك...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط محذوفة.

الشاهد فيه قوله: «ولاكِ» ويريد «لكن» حيث حذف النون لئلاّ يلتقي ساكنان.

(١) انظر مبحث «ليت» في الجنى الداني ص ٤٩١ ـ ٤٩٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩؛ ورصف المباني ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٨ ـ ٤٢٠.

(٢) انظر مبحث «لعلّ» في الأزهيّة ص ٢١٧ ـ ٢١٨؛ والجنى الداني ص ٥٧٩ ـ ٥٨٦؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٠ ـ ٤٠٣؛ وحروف المعاني ص ٣٠؛ ورصف المباني ص ٣٧٣ ـ ٣٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١٦ ـ ٣٢٢؛ وموسوعة الحروف ص ٣٩٥ ـ ٣٩٧.

«لعلّ»، و «علّ»؛ وجاء: «لَعَنَّ» بعين غير معجمة، و «لَغَنَّ»، بغين معجمة، وآخرهما نون؛ وجاء: «رَعَنّ»، و «رَغَنَّ»، بجعل الراء مقام اللام، و «لأَنَّ»، و «أَنَّ»؛ و «لَعَاءَ» بالمدّ، قال [من الوافر]:

٨٦١ ـ لعاءَ اللّهَ فَضّلَكُمْ علينا ... بِشَيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقد يقال: «لعلّتَ»، كـ «رُبَّتَ».

وعقيل يجرُّون بـ «لعلَّ»، مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وكذا بـ «عَلَّ»، مكسورة اللام ومفتوحتها؛ قال [من الطويل]:

٨٦٢ ـ فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أبي المغوارِ مِنْكَ قَريبُ

---

٨٦١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧؛ والجنى الداني ص ٥٨٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٣؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠؛ ورصف المباني ص ٣٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/٢٨٤؛ وشرح التصريح ٢/٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥١؛ والمقاصد النحويّة ٣/٢٤٧؛ والمقرب ١/١٩٣.

اللغة: الشريم من النساء: التي اتّحد مسلكاها، أي مسلك البول ومسلك الغائط؛ أو ذات الأنف الذي قطعت أرنبته.

المعنى: قد يكون الله فضّلكم علينا بشيء هو أنّ أمّكم شرماء، وهذا أسلوب ذم في معرض المدح، وذلك باستعماله «فضّلكم» حيث أوهم أنّه يمدح في حين أنّه يريد الذمّ.

الإعراب. **«لعاء»**: حرف مشبه بالفعل بمعنى «لعلّ». **الله**: اسم الجلالة، اسم «لعاء» منصوب بالفتحة. **«فضلكم»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، و «كم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«علينا»**: حرف جرّ، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «فضلكم». **«بشيء»**: الباء: حرف جرّ، «شيء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «فضلكم». **«أنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أمّكم»**: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة وهو مضاف، «كم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«شريم»**: خبر «أنّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة، والمصدر المؤوّل من «أنّ» وما بعدها في محلّ جر بدل من «شيء».

جملة «لعاء الله...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فضّلكم...»: في محلّ رفع خبر «لعاء».

الشاهد فيه قوله: «لعاء الله» حيث جاءت «لعاء» لغة في «لعلّ».

٨٦٢ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص ٩٦؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦؛ والدرر ٤/١٧٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٩١؛ ولسان العرب ١/٢٨٣ (جوب)، ١١/٤٧٣ (علل)؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٤٧؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٧٥؛ وشرح الأشموني ١/٥٦؛ وشرح التصريح ١/٢١٣؛ وكتاب اللامات ص ١٣٦؛ ولسان العرب ١٣/٥٥٠ (لمم)؛ ومغني اللبيب ص ٢٨٦، ٤٤١؛ وهمع الهوامع ٢/٣٣.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع=

وهي مشكلة، لأن جرَّها عملٌ مختصّ بالحروف، ورفعها لمشابهة الأفعال، وكونُ حرف عاملاً عملَ الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت. وأيضًا، الجارّ لا بدَّ له من متعلّق، ولا متعلَّق لها هنا، لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا، فهي مثل «لولا» الداخلة على المضمر المجرور، عند سيبويه، جارّة لا متعلّق لها.

وفي البيت الذي أنشدناه، إن رُوِيَ بفتح اللام الأخيرة، يحتمل أن يقال: اسم «لعلّ»، وهو ضمير الشأن، مقدّر، و «أبي المغوار» مجرور بلام مقدَّرة، حذفت لتوالي اللامات، أي: لعلّه لأبي المغوار منك جواب قريب. ويجوز أن يقال: ثاني لامَي «لعلّ» محذوف، واللام المفتوحة جارّة للمظهر، كما نقل عن الأخفش أنه سَمع من العرب فتح لام الجر، الداخلة على المظهر، ونقِل أيضًا، ذلك عن يونس وأبي عبيدة والأحمر؛ وإن رُوي بكسر اللام، فضمير الشأن أيضًا مقدر، مع حذف ثاني لامَيْ «لعلَّ»، لاجتماع الأمثال، ثم أدغمت الأولى، في لام الجر؛ ويجوز في هذه الرواية أن يقال: الأصل: لَعًا، أي انتعِش، دعاء له، فأدغم تنوينه في لام الجر.

وهذه الوجوه[1] متعذّرة فيما أنشده أبو عبيدة [من الوافر]:

٨٦٣ ـ لَعَلَّ اللَّهِ يُمْكِنُني عليها جَهارًا من زهيرٍ أو أسيدِ

= فاعل. «ادع»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «أخرى»: صفة منصوبة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: «ادع دعوة أخرى». «وارفع»: الواو: حرف عطف، «ارفع»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «الصوت»: مفعول به منصوب. «جهرة»: حال منصوبة، أو مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. «لعلّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «أبي»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. «المغوار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «منك»: جار ومجرور متعلّقان بـ «قريب». «قريب»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

جملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «ادع»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «ارفع»: معطوفة على جملة «ادع». وجملة «أبي المغوار...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لعلّ أبي المغوار...» حيث وردت «لعلّ» حرف جرّ على لغة عقيل.

(١) أي: التخريجات المتقدّمة في الشاهد السابق.

٨٦٣ ـ **التخريج**: البيت لخالد بن جعفر في الأغاني ١١/٧٩؛ وأمالي المرتضى ١/٢١٢؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٨٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٧؛ وشرح التصريح ٢/٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩؛ ولسان العرب ١١/٤٧٣ (علل).

اللغة: زهير، وأسيد: ابنا جذيمة بن رواحة العبسي، كانت بينهما وبين قوم الشاعر خصومة، ذكر قصتها البغدادي في «الخزانة».

المعنى: طلب من قومه أن يمدوه بفرس ذكرها من قبل، وهو يرجو الله أن يمكنه بهذه الفرس من أن ينال من خصميه زهير وأسيد.

الإعراب: «لعل»: حرف جر شبيه بالزائد. «اللّهِ»: لفظ الجلالة مجرور لفظًا مرفوعًا محلاً على أنه=

بجرّ «الله».

واللام الأولى في «لعلَّ» زائدة عند البصرية، أصلية عند الكوفية[1]، لأن الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة، إذ مبناها على الخفّة، والبصرية نظروا إلى كثرة التصرف فيها والتقلُّب بها، وجواز زيادة التاء فيها.

فإن سُمِّي بها لم تنصرف عند البصريين، للتركيب والعلمية، وكذا عند الكوفيين، لشبه العجمة والعلمية، لأنها ليست من أوزان كلامهم.

* * *

١١ ـ أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف المشبَّهة بالفعل

واعلم أن حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها، لكنه يجب تأخير الخبر ههنا، إلا أن يكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فيجوز توسطه بين هذه الحروف وأسمائها، نحو: «إنّ في الدار زيدًا»، وإن كان الاسم مع ذلك نكرة، وجب تأخيره، نحو: ﴿**إن لدينا أنكالا**﴾[2] كما في المبتدأ والخبر، وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات، في خبر «إنَّ»؛ ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر، على قلّة وضعف، كقوله [من الطويل]:

٨٦٤ ـ فلو كُنْتَ ضَبِّيًا عَرَفْتَ قرابتي ... ولـكـنَّ زنْـجـيٌّ غَـلـيـظُ الـمـشـافِـرِ

= مبتدأ. «**يمكنني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب. «**عليها**»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «يمكنني». «**جهارًا**»: حال أخرى، ويمكن أن يكون مفعول مطلق. «**من زهير**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يمكنني». «**أو**»: حرف عطف. «**أسيد**»: معطوف على «زهير» مجرور مثله.

جملة «لعلّ اللّهِ يمكنني»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يمكنني»: خبر للمبتدأ «الله» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن «لعلّ» حرف جر، ولفظ الجلالة مجرور به.

(١) انظر المسألة السادسة والعشرين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص ٢١٨ ـ ٢٢٧.

(٢) المزمّل: ١٢.

٨٦٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٤؛ والدرر ٢/ ١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠١؛ وشرح المفصل ٨/ ٨١، ٨٢؛ والكتاب ٢/ ١٣٦؛ ولسان العرب ٤/ ٤١٩ (شفر)؛ والمحتسب ٢/ ١٨٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٠؛ والدرر ٣/ ١٦٠؛ ورصف المباني ص ٢٧٩، ٢٨٩؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ص ٢٩١؛ والمنصف ٣/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٦، ٢٢٣.

اللغة: ضبّيّ: منتسب إلى بني ضبَّة. الزنجي: واحد الزنوج. المشافر: جمع مشفر وهو للبعير كالشفة للإنسان.

=

فيمَن رَوَى برفع «زنجيّ»، أي: ولكنك زنجيّ، ومَن رَوَى بنصبه، فالخبر محذوف، أي: ولكن زنجيًّا هكذا، لا يعرف قرابتي.

وأمّا ضمير الشأن، فيجوز حذفه في الشعر كثيرًا، كقوله [من الخفيف]:

إنَّ مَـنْ لامَ فـي بَـنـي بِـنْـتِ حـسَّـا نَ، أَلُـمْـهُ وأَعْـصِـهِ فـي الـخُـطُـوبِ[1]

وقوله [من الخفيف]:

إنَّ مَـنْ يَـدْخُـلُ الـكَـنـيـسَـةَ يَـوْمًـا يَـلْـقَ فـيـهـا جـآذِرًا وظِـبـاءَ[2]

وذلك لأن أداة الشرط، لا تعمل فيها العوامل اللفظية المتقدِّمة.

وأمّا في غير الشعر ففيه خلاف، والأصحّ جوازه قليلاً، لكن بشرط ألاّ يلِي الأحرف فعل صريح، لكراهة دخول الأحرف المختصّة بالاسم على الفعل الصريح، فلا تقول: «إنَّ قام زيد» بمعنى «إنه قام زيد».

وحكى الخليل[3] عن بعض العرب: «إنَّ بك زيد مأخوذ»، أي: إنه، وتقول: «إنَّ في الدار يجلس أخواك»، قال [من الطويل]:

٨٦٥ ـ كَأَنَّ عـلـى عِـرْنـيـنـه وجَـبـيـنِـه أقـامَ شـعـاعُ الـشَّـمْـسِ أو طَـلَـعَ الـبَـدْرُ

= **المعنى**: يهجو أحدهم فيقول له: لو كنت من بني ضبّة كنت عرفت قرابتي، ولكنّك أسود وشفتاك غليظتان.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**ضبّيًا**»: خبرها منصوب بالفتحة. «**عرفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**قرابتي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٌ بالإضافة. «**ولكن**»: الواو: استئنافية، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها ضمير المخاطب المحذوف والتقدير: «لكنّك». «**زنجي**»: خبر «لكن» مرفوع بالضمة. «**غليظ**»: صفة مرفوعة بالضمّة. «**المشافر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «لو كنت...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عرفت قرابتي»: جواب شرط غير جازم، لا محلّ لها. وجملة «لكنك زنجي»: استئنافيّة لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ولكنَّ زنجيٌّ» حيث حذف اسم «لكن» للضرورة، وهذا ممّا لا يجوز إلاّ أن يكون اسمها هو ضمير الشأن.

(١) تقدّم بالرقم ٣٩٥.   (٢) تقدّم بالرقم ٧٧.

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٤؛ وانظر ٢/ ١٣٢.

٨٦٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٠٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٩؛ والدرر ٢/ ١٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

اللغة: العِرنين: أول الأَنفِ، وقد يُطْلَقُ على الأنف.

المعنى: يَصف ممدوحه بإشراق الوجه، فيقول: كأنه أشرقت الشمس على أنفه، أو سطع عليه ضوء القمر. =

وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف، لبقاء تفسيره، وهو الجملة، فهو كالزائد؛ وجاء في الخبر: «إنَّ مِن أشدِّ الناس عذابًا يوم القيامة: المصوِّرون»[1]؛ وعند الكسائي: «مِن» فيه زائدة، وعند ابن كيسان الحروف في مثله، غير عاملة لفظًا، كالمكفوفة.

وإذا عُلم الخبر، جاز حذفه مطلقًا، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة، والكوفيون يشترطون تنكير الاسم، لكثرة ما جاء كذلك، نحو قوله [من المنسرح]:

٨٦٦ ـ إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلًا وإنَّ في السَّفْرِ إذ مَضَوا مَهَلا

= **الإعراب**: «**كأنّ**»: حرف مشبه بالفعل، واسمه ضمير الشأن المحذوف. «**على عرنينه**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقام»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**وجبينه**»: الواو: حرف عطف، «جبينه»، معطوف على «عرنينه» مجرور مثله، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**أقام**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**شعاعُ**»: فاعل مرفوع. «**الشمس**»: مضاف إليه مجرور. «**أو**»: حرف عطف. «**طلع البدر**»: مثل «أقام شعاع».

جملة «كأنه أقام شعاع الشمس على عرنينه»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «أقام شعاع الشمس»: خبر «كأن» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «طلع البدر».

الشاهد فيه قوله: أنه يجوز حذف ضمير الشأن في غير الشعر بقلّة إن لم يلِ هذه الأحرف فعل صريح.

(١) ورد الحديث في صحيح مسلم ١٦٦٦؛ وسنن النسائي ٨/ ٢١٦؛ والسنن الكبرى ٧/ ٢٦٧؛ وانظر موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٣/ ٤١٩.

٨٦٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩؛ والخصائص ٢/ ٣٧٣؛ والدرر ٢/ ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧؛ والشعر والشعراء ص ٧٥؛ والكتاب ٢/ ١٤١؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٩؛ والمقتضب ٤/ ١٣٠؛ والمقرب ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧؛ ورصف المباني ص ٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ١٦٣ (جلل).

اللغة: محلاً: مصدر ميمي من حلّ أي أقام، ومرتحلاً: مصدر ميمي من ارتحل، أي سافر. السفر: المسافرين. مهلاً: تأخيرًا وتمهّلاً.

المعنى: إن حللنا وأقمنا، وإن ارتحلنا ومتنا، فإن في المسافرين قبلنا عبرة وإمهالاً لنا لنتّعظ.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**محلاً**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، بتقدير: «إن محلاً مقدّر لنا». «**وإن**»: الواو: للعطف، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**مرتحلاً**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، بتقدير: «إن مرتحلاً مقدّر لنا». «**وإن**»: الواو: للعطف، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «**في السفر**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «إن» المتقدّم على اسمها «مهلاً». «**إذ مضوا**»: «إذ»: حرف تعليل، «مضوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ المقدّر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**مهلاً**»: اسم «إن» مؤخّر منصوب بالفتحة.

جملة «إنّ محلاً مقدّر لنا»: ابتدائيّة لا محلّ لها، وجملة «إن مرتحلاً...»: معطوفة عليها لا محلّ=

أي: إن لنا محلاً في الدنيا، ومرتحلاً في الآخرة، وإن في رحيل السَّفر إذ مضوا إلى الآخرة مَهلاً، أي: سَبقًا، أي: لا يرجع الراحلون إلى الآخرة.

وتقول: «إنّ مالاً وإنّ ولدًا، وإنّ غيرَها إبلاً أو شاءً»، أي: إن لنا ذلك؛ والفرّاء يشترط في جواز حذف أخبارها تكرير «إن»، كما قيل: إن أعرابيًا قيل له: «إن الزبابة[1] الفأرة»، فقال: «إنّ الزبابة، إنّ الفأرة»، أي: هما مختلفان.

والردّ على المذهبين ما رُوي أن المهاجرين قالوا: «يا رسول الله، إن الأنصار نصرونا ووصلونا، قد فَضَلونا، وآوونا، وفعلوا بنا»، فقال عليه الصلاة والسلام: «ألستم تعرفون ذلك»؟ قالوا: «بَلَى يا رسول الله»، فقال عليه السلام: «إنَّ ذلك»؛ أي: إن ذلك كذلك، وما رُوي من قول عمر بن عبد العزيز، لِمَن مَتَّ إليه بقرابة: «إنّ ذلك»، أي: مصدَّق، ثم ذكر الماتُّ حاجته، فقال عمر: «لعلّ ذلك»، أي: لعلّ مطلوبك حاصل.

وقال تعالى: ﴿**إن الذين كفروا ويصدُّون عن سبيل الله**﴾[2]، أي: هلكوا، وقيل: الخبر: يصدّون، والواو زائدة؛ وقال الشاعر [من الطويل]:

٨٦٧ ـ خَلاَ أَنَّ حيًا مِنْ قُرَيشٍ تَفَضَّلوا ... علـى النـاسِ أو أنَّ الأكـارِمَ نَـهـشَـلا

= لها، وجملة «إنّ مهلاً...»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «مضوا»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه: جواز حذف الخبر إذا علم، سواء كان الاسم معرفة أو نكرة.

(١) الزباب: جنس من الفأر لا شعرَ عليه، وقيل: هو فأر عظيم أحمر حسن الشعر، وقيل: هو فأر أصمّ، وقيل: هو ضرب من الجرذان عظام. (لسان العرب ١/ ٤٤٦ (زبب)).

(٢) الحج: ٢٥.

٨٦٧ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ١٠/ ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٤؛ ولسان العرب ١١/ ٦٨٢ (نهشل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٧٤؛ والمقرب ١/ ١٠٩.

اللغة: الحي: القبيلة. تفضّلوا: رجحوا على الناس بالفضل والمزية.

المعنى: يريد أن حَيًا من قبيلة قريش، ونهشلاً فاقوا الناس في الفضل، والكرم.

الإعراب: «**خلا**»: فعل ماضٍ جامد، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو، ويرى بعضهم أنّه لا فاعل له، لأنه بمعنى حرف الاستثناء «إلا». «**أنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**حَيًا**»: اسم (أن) منصوب. «**من قريش**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ «حيًا». «**تفضّلوا**»: فعل ماضٍ، والواو: فاعل، والألف: للتفريق. «**على الناس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تفضلوا». «**أو**»: حرف عطف بمعنى الواو. «**أنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**الأكارم**»: اسم (أنَّ) منصوب. «**نهشلاً**»: بدل من «الأكارم»، وخبر «أنّ» الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى عليه، والمصدر المؤول من (أنَّ) الأولى ومعموليها مفعول به للفعل «خلا»، وعطف عليه المصدر المؤول من (أنّ) الثانية ومعموليها.

جملة «تفضّلوا»: خبر «أن» محلها الرفع. وجملة «خلا»: حالية عند بعضهم، واستئنافية عند آخرين.

الشاهد فيه قوله: «خلا أنّ حيًا... تفضلوا... أو أنّ الأكارم نهشلا» حيث حذف خبر «أنّ»=

قال ابن يعيش[١]: لم يأتِ خبر «إن» المحذوف، إلاّ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، قال: والجيِّد أن يقدَّر في: «إنّ ذلك»، و «لعلّ ذلك»: الظرف، أيضًا؛ أي: إن لَك ذلك، ولعلّ لك ذلك[٢].

وأقول: لا مُلجىء إلى جَعل جميع الأخبار المحذوفة ظروفًا، فلِمَ نرتكبه؟ بل نقدِّر ما يستقيم به معنى الكلام، ظرفًا كان، أو لا.

وقد يسدّ مسدَّ الخبر واوُ المصاحبة، نحو: «إنَّ كلَّ رجل وضيعتَه» والحال، نحو: «إنّ ضربي زيدًا قائمًا».

وأمّا قولك: «ليت شعري»: فالشعر بمعنى الفطنة، مصدر من «شعرتُ أَشعُر»، كـ «نَصَرتُ أنصُر»، أي: فطنت له. قال سيبويه[٣]: أصله: ليت شِعرتي حذفوا الهاء في الإضافة كما في قولهم: «أبو عذرها»[٤]؛ فلعلّه لم يثبت عنده مَصْدرًا إلا بالهاء، كـ «النِّشدة»، وإلاّ فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كـ «الجِلْسَة» و «الرِّكبة».

والتزم حذف الخبر في: «ليت شعري»: مردَفًا باستفهام، نحو: «ليت شعري: أتأتيني أم لا». وهذا الاستفهام مفعول «شِعري»، كما ذكرنا في أفعال القلوب في نحو: «علمت أزيد عندك أم عمرو»، أي: ليت علمي بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل. وقال المصنف: هذا الاستفهام قائم مقام الخبر، كالجار والمجرور، في: «ليتك في الدار». وفيه نظر، لأن «شعري» مصدر، معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية، فهي من حيث المعنى مفعول «شعري»، ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يُخبر به عنه، لأن علمك بالشيء غير ذلك الشيء.

وقال ابن يعيش[٥]: الاستفهام سادٌّ مسدَّ الخبر، كسدِّ جواب «لولا» مسدَّ خبر المبتدأ. وفيه أيضًا نظر، لأن محل خبر «شعري» الذي هو مصدر، بعد جميع ذيوله، من فاعله ومفعوله، فمحله بعد الاستفهام، فكيف يكون الاستفهام في مقام

= المفتوحة الهمزة الثانية لدلالة خبر «أن» الأولى عليه. وفي هذا ردّ على الكوفيّة في اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم، وعلى الفرّاء في اشتراطه تكرير «أنّ».

(١) شرح المفصل ١/١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) أي: في الجمل التي تقدّمت في قصة عمر بن عبد العزيز مع من مَتَّ إليه بقرابة.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٤.

(٤) يُقال للرجل الذي يفتضّ المرأة البكر: «أبو عذرها»، و «أبو عذرتها». (ثمار القلوب ص ٢٤٩؛ والمرصَّع ص ٢١٠).

(٥) شرح المفصل ١/١٠٥.

الخبر، ومقامُه بعده؟ بل هو خبر وجَب حذفه بلا سادٍّ مسدَّه، لكثرة الاستعمال.

وقد يُحذف الاستفهام مع العلم، نحو قوله [من الخفيف]:

٨٦٨ ـ لَيْتَ شِعْري مسافِر بن أبي عَمْـ ـرٍو، ولـيـتٌ يـقـولُـهـا الـمـحـزونُ

أي: ليت شعري أنجتمع أم لا، و «مسافر»: منادى.

وقد يخبر ههنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة، لأنا ذكرنا في باب المبتدأ أن التخصيص غير مشروط في المبتدأ، مع حصول الفائدة، وإنما لم يُخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخَّر، لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر، وذلك لتوافق إعرابيهما، وأما ههنا فالإعرابان مختلفان، قال [من الطويل]:

فـإن شـفـاءً عـبـرة مـهـراقـة[1]

على ما أنشد سيبويه.

ويجوز أيضًا الإخبار عن النكرة بالمعرفة، نحو: «إنَّ كريمًا أبوك»، قال تعالى: ﴿فإن حسبَك اللَّهُ﴾[2]، كما قلنا في باب «كان»، في [من الوافر]:

أظَـبْـي كـان أمَّـك أم حـمـارُ[3]

---

٨٦٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب في الاشتقاق ص ١٦٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٦٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٤٠٩ (شعر).

اللغة: واضحة.

المعنى: يرثي الشاعر مسافرَ بن أبي عمرو فيقول: ليت شعري يا مسافر هل تعود، لا شك أنه لا عودة بعد الممات، ولكن «ليت» يقولها الحزين تعبيرًا عن حزنه على من فقد.

الإعراب: **«ليت»**: حرف مشبه بالفعل. **«شعري»**: اسم «ليت» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر، وخبر «ليت» محذوف تقديره: «حاصل». **«مسافِرَ»**: منادى مفرد علم منصوب. **«بنَ»**: صفة لـ «مسافرَ» منصوبة. **«أبي»**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة. **«عمرو»**: مضاف إليه مجرور. **«وليت»**: الواو: حرف استئناف، «ليت»: مبتدأ مرفوع على «الحكاية». **«يقولُها»**: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: مفعول به محلُّه النصب. **«المحزون»**: فاعل مرفوع.

جملة «ليت شعري» مع الاستفهام المحذوف: ابتدائية لا محل لها، والتقدير: «ليت شعري هل تعود يا مسافر». وجملة «هل تعود»: سدّت مسدّ مفعولي «شعري» لأنه بمعنى «علمي». وجملة «مسافر بن أبي عمرو»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ليت يقولها المحزون»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يقولها المحزون»: خبر للمبتدأ «ليت» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن الاستفهام بعد «ليت شعري» قد يحذف، والتقدير هنا: «ليت شعري أنجتمع أم لا»؟!

(١) تقدّم بالرقم ٧٢٤.
(٢) الأنفال: ٦٢.
(٣) تقدّم بالرقم ٥١٢.

ويجوز أن يكون «كفافًا» في قوله [من الطويل]:

٨٦٩ - فليتَ كفافًا كانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ   وشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوِي

اسم «ليت»، والجملة خبره، على أن يُرْوَى «خيرك» بالنَّصب، فيكون اسم «كان»، أيضًا نكرة، لكونه ضميرًا راجعًا إلى «كفافًا»، وإن رُوي برفعه، فاسم «ليت» ضمير شأن محذوف. وقوله «خيرك وشرك»: اسم «كان»، و «كفافًا»: خبره، ولم يُثَنَّ لكونه مصدرًا في الأصل، و «عنّي» متعلق بـ «كفافًا»، أي مكفوفين عني؛ و «الماء»، على هذا الوجه، منصوب، أي: ما ارتوى من الماء مرتوٍ.

وقيل: شرُّك مرتوٍ، بتقدير: مرتويًا: اسم وخبر، معطوف على اسم «كان» وخبره، أعني: خيرُك كفافًا، أي: كان خيرُك كفافًا وشرُّك مرتويًا عني، أي: كافًا، فحذف النصب[1] ضرورة، كما في قوله [من الطويل]:

٨٧٠ - فلو أنَّ واشٍ باليَمامة دارُهُ   وداري بأعْلَى حضرموتَ، اهْتَدَى ليا

---

٨٦٩ - **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في الأغاني ١٢/ ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٤.

اللغة: الكفاف: الرزق الذي لا يزيد عن الحاجة. ارتوى فلان فهو مرتوٍ: طلب الماء ليشرب ويذهب عطشه.

المعنى: يتمنّى لو كان خيره كله بمقدار الحاجة لا يزيد عنها، وشرّه بعيد عنه طالما شرب الناس الماء، أي أبدًا.

الإعراب: **«فليت»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «ليت»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها محذوف، وهو ضمير المخاطب «فليتك» أو ضمير الشأن «فليته». **«كفافًا»**: خبر «كان» متقدّم عليها منصوب بالفتحة. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص. **«خيرك»**: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«كلّه»**: توكيد مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وشرُّك»**: الواو: عاطفة، «شرّ»: معطوف على «خيرك» مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«عني»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «كفافًا». **«ما»**: مصدريّة زمانية. **«ارتوى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **«الماء»**: اسم منصوب بنزع الخافض. **«مرتوي»**: فاعل مؤخّر مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بالمصدر «كفافًا».

جملة «ليت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «كان خيرك كفافًا»: في محلّ رفع خبر «ليت».

الشاهد فيه: أنه يجوز (على رواية نصب «خيرك») أن يكون «كِفافًا» اسم «ليت»، وجملة «كان» خبرها واسمها الضمير المستتر فيها الراجع إلى «كِفافًا»، وخبرها «خيرَك» بالنصب فيكون اسم كان أيضًا نكرة كاسم «ليت» لكونه راجعًا إلى «كفافًا».

(١) أي: علامة النصب.

٨٧٠ - **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨٤؛ وشرح شواهد الشافية=

ويكون «الماء»، على هذا الوجه، مرفوعًا، فاعل «ارتوى»، أي: ما دام الماء ريَّان.

* * *

= ص ٧١، ٤٠٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٨؛ وبلا نسبة في بغية الوعاة ١/ ٢٨٩؛ والدرر ١/ ١٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٣.

المعنى: لحظّي السيىء فإن كل وشاة العرب يتقصدون الإيقاع بيني وبين ليلى، ولا أدري لماذا؟!

الإعراب: **«فلو أن واشٍ»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و «لو»: حرف امتناع لامتناع، و «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «واشٍ»: اسمها منصوب بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة شذوذًا للضرورة الشعرية، والمصدر المؤول من «أن واش...» في محل رفع فاعل لفعل محذوف بعد «لو». **«باليمامة»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف. **«داره»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. **«وداري»**: الواو: حالية، و «داري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل في جرّ بالإضافة. **«بأعلى»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف، و «أعلى»: مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لأنه على وزن أفعل. **«حضرموت»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه مركب مزجي ممنوع من الصرف. **«اهتدى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«ليا»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «اهتدى»، والألف: للإطلاق.

جملة «لو أن واشٍ اهتدى»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «باليمامة داره»: في محل نصب صفة لاسم «إن»، والخبر محذوف والتقدير: «قصدني». وجملة «داري بأعلى حضرموت»: حالية محلها النصب. وجملة «اهتدى ليا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «لو أن واشٍ» فقد نون اسمها بالكسر، للضرورة الشعرية، والصواب التنوين فتحًا، والتقدير: «لو أن واشيًا».

حروف العطف

١ ـ تعدادها

قال ابن الحاجب:

الحروف العاطفة: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإمّا، وأم، ولا، وبل، ولكن، فالأربعة الأولى للجمع، فالواو للجمع مطلقًا، لا ترتيب فيها، والفاء للترتيب، و «ثمّ» مثلها بمهلة، و «حتى» مثلها، ومعطوفها جزء من متبوعه، لتفيد قوّة أو ضعفًا.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن بعضهم عدَّ «أي» المفسِّرة منها، وعند الأكثرين أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها؛ كما قال بعضهم: إن «بَلْ» التي بعدها مفرد، نحو: «جاءني زيد بل عَمْرو»، أو «ما جاءني زيد بل عمْرو»، ليست منها، لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها؛ وبدل الغلط بدونها غير فصيح، وأمَّا معها، ففصيح مطّرد في كلامهم، لأنها موضوعة لتدارُك مثل هذا الغلط.

* * *

قوله: «للجمع»، مراد النحاة بـ «الجمع» ههنا: ألاَّ تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، كما كانت «أو» و «إمّا»، وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل، في زمان أو في مكان، فقولك: «جاءني زيد وعمرو، أو: فعمرو، أو: ثمَّ عمرو»، أي: حصل الفعل من كليهما، بخلاف: «جاءني زيد أو عمرو»، أي: حصل الفعل من أحدهما دون الآخَر.

* * *

٢ ـ الواو[١]

قوله: «فالواو للجمع مطلقًا»، معنى «المطلق» أنه يحتمل أن يكون حَصَل من

(١) راجع مبحث الواو في الأزهيَّة ص ٢٣١ ـ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص ١٥٣ ـ ١٧٤؛ وجواهر الأدب=

كليهما في زمان واحد، وأن يكون حَصَل من زيد أوّلاً، وأن يكون حصل من عمرو أوّلاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليلَ في الواو على شيءٍ منها.

هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين، ونقل بعضهم عن الفرّاء والكسائي وثعلب، والرَّبَعي، وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء، إنها للترتيب، دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، وفيما الثاني فيه قبل الأول، كقوله [من الكامل]:

٨٧١ ـ أُغْلي السِّباءَ بكُلِّ أدكَنَ عاتِقٍ أو جَوْنَة قُدِحَتْ وفُضَّ ختامُها

وقوله تعالى: ﴿**واسجدي واركعي**﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿**نموت ونحيا**﴾[٢]. والأصل في الاستعمال: الحقيقة؛ ولو كانت للترتيب، لَتَناقض قوله تعالى: ﴿**وادخلوا الباب سجّدًا وقولوا حِطّة**﴾[٣]، وقوله تعالى في موضع

= ص ١٦٣ ـ ١٧٤؛ وحروف المعاني ص ٣٦ ـ ٣٩؛ ورصف المباني ص ٤٠٩ ـ ٤٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٧٣ ـ ٦٥٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٩٠ ـ ٤٠٨؛ وموسوعة الحروف ص ٥٠١ ـ ٥٢٢.

٨٧١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٤؛ وأسرار العربية ص ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠٥، ١١/ ٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٩٢؛ ولسان العرب ٢/ ٥٥٧ (قدح)، ١٠/ ٢٣٧، ٢٣٨ (عتق)، ١٣/ ١٥٧ (دكن)؛ والمعاني الكبير ١/ ٤٥٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٠٢؛ ورصف المباني ص ٤١١.

اللغة: أغليتُ الشيء: اشتريته غاليًا. والسِّباء: اشتراء الخمر، ولا يُقَال في غيرها. الأَدْكن (هنا): الزِّقّ. العاتِق: العتيق. الجَوْنة: الخابية المطلية بالقار. قُدِحت، أي: اغتُرف ما في هذه الخابية من الخمرة. فُضّ: كُسر. وخِتامُ الخابية: طينها الذي خُتمت به.

المعنى: يريد أنه يشتري هذه الخمرة لندمائه، وإن غلا ثمنها.

الإعراب: «**أُغْلي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**السِّباء**»: مفعول به منصوب. «**بكل**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من المضاف إليه المحذوف، والتقدير: «أغلي سباء الخمرة كائنةً بكل أدكن». «**أدْكَنَ**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع الصرف. «**عاتق**»: صفة لـ «أدكن» مجرورة. «**أو**»: حرف عطف. «**جونة**»: اسم معطوف على «أدكن» مجرور مثله. «**قُدِحتْ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «**وفُضَّ**»: الواو: حرف عطف، «فضّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**ختامُها**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: مضاف إليه محلّه الجر.

جملة «أغلي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قدحت»: صفة لـ «جونةٍ» محلها الجر، وعطف عليها جملة «فضّ ختامُها».

الشاهد فيه: أن الواو لا تدل على ترتيب، بل قد تدخل على المتقدم في الوقوع، فإنَّ فَضَّ ختام الخابية قبل القدح منها، ومع ذلك عطف السابق على اللاحق.

(١) آل عمران: ٤٣. (٢) الجاثية: ٢٤.

(٣) البقرة: ٥٨.

آخر: ﴿**وقولوا حِطَّة وادخلوا الباب سجَّدًا**﴾[١] إذ القصة واحدة.

ثم اعلم أن الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدًا في فعل واحد، نحو: «قام زيد وعمرو»، أي: حصل منهما القيام، ومرَّة تجمع الفعلين فصاعدًا في اسم واحد، نحو: «زيد قام وقعد»، أي: حصل كلا الفعلين مِن زيد، ومرَّة تجمع مضموني الجملتين فصاعدًا في الحصول، نحو: «قام زيد، وقعد عمرو»، ونحو: «زيد قائم وعمرو قاعد».

فإن قلت: لو لَم تجيء بالواو في عطف الجملة، لَعُلِم أيضًا حصول مضموني الجملتين، فما فائدتها؟

قلنا: بَلَى، ولكن كان يحتمل احتمالاً مرجوحًا أن يكون الكلام الأول غَلَطًا، ويحتمل حصول أحد الأمرين، فبالواو صار نصًّا في حصول الأمرين معًا، ففائدة الواو في مثله كفائدة «لا» في مثل قولك: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، كما يجيء، فكأنه زائد يفيد النص، وإن لم يعدَّه النحاة في الزوائد.

واعلم أنك إذا نفيت نحو: «جاءني زيد وعمرو»، مثلاً، وقلت: «ما جاءني زيد وعمرو»، بلا قيد، فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلاثة، أي: لم يجيئا، لا في وقت واحد، ولا مع الترتيب.

والأكثر على ألاَّ يعطف على المنفيّ بالواو، إلاَّ وبعد الواو «لا»، نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو»؛ وذلك لأن الواو، وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت، وعلى الترتيب، إلاَّ أنه، لما كان يستعمل كثيرًا للاجتماع في وقت، كما في المفعول معه، وواو الصَّرف[٢]، ومع العطف أيضًا، نحو: «كل رجل وضيعته»، و «كيف أنت وقصعة من ثريد»؛ خِيف أن يكون مراد المتكلم: «ما جاءني زيد مع عمرو»، فيكون قد نفى الاجتماع في وقت؛ لا ترتُّب مجيء أحدهما على مجيء الآخر، فجيء بـ «لا»، في الأغلب دفعًا لهذا التوهم، وبيان أن المراد نفي الاحتمالات الثلاثة.

وقد تزاد فيما لا يحتمل الترتيب طردًا، كقوله تعالى: ﴿**ولا تستوي الحسنة ولا السيّئة**﴾[٣]، وقوله: ﴿**وما يستوي الأحياء ولا الأموات**﴾[٤].

وإن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض، فلا بدَّ من القيد؛ نحو: «ما جاءني زيد وعمرو معًا»، أو «ما جاءني زيد أوّلاً وعمرو ثانيًا»، أو «ما جاءني زيد

---

(١) الأعراف: ١٦١.
(٢) أي: واو المعيّة.
(٣) فصلت: ٣٤.
(٤) فاطر: ٢٢.

ثانيًا وعمرو أوّلاً»، فينتفي بعد أن تقيّد بأحد الاحتمالات الاحتمالان الآخران.

وأمّا لو كررت العامل، فقلت: «ما جاءني زيد، وما جاءني عمرو»، فهو، عند سيبويه، نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر، كأن المخاطب توهَّم أنه حصل مجيء كل واحد منهما، لكن منقطعًا عن مجيء الآخر، فرفعت بهذا الكلام وهمه.

وعند المازني: هو أيضًا نفي للاحتمالات الثلاثة، كما كان من دون تكرير العامل، وهذا القول أقرب، وتكون فائدة تكرير الفعل المنفيّ كفائدة زيادة «لا» بعد الواو، وأكثر.

* * *

٣ ـ الفاء[١]

قوله: «والفاء للترتيب»، اعلم أن الفاء تفيد الترتيب، سواء كانت حرف عطف أو لا. فإن عطفت مفردًا على مفرد، ففائدتها أن ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب إليه وإلى المعطوف عليه بعدَ ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة، فمعنى «قام زيد فعمرو»، أي: حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل، ومعنى «ضربت زيدًا فعمرًا»؛ أي: وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد.

وإذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد، فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها، كما كان في نحو: «جاءني زيد فَعَمْرو»، بل في مصادر تلك الصفات. كقولك: «جاءني زيد، الآكل فالنائم»، أي: الذي يأكل فينام، كقوله [من السريع]:

يا لهف زيَّابة للحارث الـ ... ـصابِحِ فالقائِمِ فالآيِبِ[٢]

أي: الذي يصبح، فيغنم، فيَؤُوب.

وإن لم يكن الموصوف واحدًا، فالترتيب في تعلّق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد، نحو قولهم في صلاة الجماعة: «يُقدَّم الأقرأ، فالأفْقَه، فالأَقدم هجرة، فالأسَنُّ، فالأصحّ».

وإن عطفت الفاء جملة على جملة، أفادت كون مضمون الجملة التي بعدها

---

(١) راجع مبحث «الفاء» في الأزهيّة ص ٢٤١ ـ ٢٤٨؛ والجنى الداني ص ٦١ ـ ٧٨؛ وجواهر الأدب ص ٦٣ ـ ٦٨؛ وحروف المعاني ص ٣٩؛ ورصف المباني ص ٣٧٦ ـ ٣٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٤٧ ـ ٢٧٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٣ ـ ١٨٢؛ وموسوعة الحروف ص ٣٠٧ ـ ٣٢٠.

(٢) تقدّم بالرقم ٣٤٠.

عقيب مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل، نحو: «قام زيد فقعد عمرو».

وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلامًا مرتَّبًا على ما قبلها في الذكر، لا أن مضمونها عقب مضمون ما قبلها في الزمان، كقوله تعالى: **﴿ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين﴾**(١)، وقوله: **﴿وأَوْرَثَنا الأرضَ، نتبوَّأ من الجَنة حيث نشاء فَنِعْمَ أجر العاملين﴾**(٢)؛ فإن ذكر ذمّ الشيء أو مدحه يصحّ بعد جَرْي ذكره.

ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل، كقوله تعالى: **﴿ونادى نوح ربَّه، فقال رَبِّ إنَّ ابني من أهلي﴾**(٣)، الآية. وتقول: «أجبته فقلت لبيك»؛ وذلك أن موضع ذكر التفصيل، بعد الإجمال، ومنه قوله تعالى: **﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتًا﴾**(٤)، لأن تبييت البأس تفصيل للإهلاك المجمل.

وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد، بمعنى «إلى»، على ما حكى الزجّاجيُّ. تقول العرب: «مُطِرنا ما زبالةَ فالثَّعلَبية»(٥)، بحذف «بين» مع كونه مرادًا، ويقيم(٦) المضاف إليه مقام المضاف، ويعربه بإعرابه؛ وهذا كما تقول: «هي أحسن الناس ما بين قَرنٍ إلى قدم، وما بين قرن فقدم، وما قرنًا فقدمًا»، ولا يجوز حذف «ما» لكونه موصولاً، فلا تقول: «مُطِرنا زبالة فالثعلبية»، ولا «هي أحسن الناس قرنًا فقدمًا»، وحُكي إجازته عن هشام.

ومثلُ قوله [من الطويل]:

٨٧٢ ـ قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ ... بِسقطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

---

(١) الزمر: ٧٢.
(٢) الزمر: ٧٤.
(٣) هود: ٤٥.
(٤) الأعراف: ٤.
(٥) زُبالة: منزل معروف بطريق مكّة من الكوفة. (معجم البلدان ٣/ ١٢٩). والثعلبيّة: من منازل طريق مكة من الكوفة بعد الشقوق وقبل الخُزيمة، وهي ثلثا الطريق. (معجم البلدان ٢/ ٧٨).
(٦) أي: المتكلِّم، وذلك على الأسلوب الذي حكاه الزجّاجيّ.

٨٧٢ ـ **التخريج**: البيتان لامرىء القيس في ديوانه ص ٨؛ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦٣، ٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤، ١١/ ٦؛ والدرر ٦/ ٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٣؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٩ (قوا)، ٤٢٨ (آ)؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٩؛ وجمهرة اللغة ص ٥٨٠؛ والدرر ٦/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٥٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦؛ والمنصف ١/ ٢٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

=

فَتُوضِحَ فالمِقْراةِ لم يَعْفُ رَسْمُها ... لما نَسَجَتْها مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

الفاء فيه بمعنى «إلى»، أي: منازل بين الدَّخول إلى حَومل، إلى توضِح إلى المِقراة.

فإن قلت: كيف هذا وأنت لا تقول: «خرجت إلى زيد إلى عمرو»، إذ الفعل لا يتعلق به حرفا جرٍّ بمعنى واحد، كما مرَّ، بلا عطف؟

قلت: يُستعمل في تحديد الأماكن، نحو قولك: «اشتريت ما بين الموضع

= **اللغة**: المنزل: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. السقط: منقطع الرمل. اللوى: ما التوى من الرمل واسترقّ منه. الدخول وحومل وتوضح والمقراة: أماكن. لم يعف رسمها: لم يندثر أثرها. جنوب وشمأل: ريحا الجنوب والشمال.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه على عادة الجاهليين بأن يقفا ليساعداه على البكاء عند منزل حبيبته حيث كان يلقاها بين الدخول وحومل وتوضح والمقراة هذه الأماكن التي لم تندثر معالمها بعد، لأن ريحًا كانت تغطيها بالتراب وأخرى تبعده.

الإعراب: «**قفا**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والألف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**نبك**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**من**»: حرف جرّ. «**ذكرى**»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نبك»، وهو مضاف. «**حبيب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ومنزل**»: الواو: حرف عطف، «منزل»: معطوف على «حبيب» مجرور بالكسرة. «**بسقط**»: الباء: حرف جرّ، «سقط»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «قفا»، وهو مضاف. «**اللّوى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**بين**»: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف حال من «سقط اللّوى»، وهو مضاف. «**الدخول**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**فحومل**»: الفاء: حرف عطف، «حومل»: معطوف على «الدخول» مجرور بالكسرة الظاهرة. «**فتوضح**»: الفاء: حرف عطف، «توضح»: معطوف على «حومل» مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. «**فالمقراة**»: الفاء: حرف عطف، «**المقراة**»: معطوف على «توضح» مجرور بالكسرة. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يعف**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. «**رسمها**»: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. «**لما**»: اللام: حرف جر وتعليل، «ما»: اسم موصول مبني في محل جر بحرف الجر. «**نسجتها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، و «ها»: ضمير متصل، في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «**من جنوب**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «نسجتها». «**وشمأل**»: الواو: حرف عطف، «**شمأل**»: معطوف على «جنوب» مجرور.

جملة «**قفا نبك**...»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «نبك»: لا محل لها لأنها جواب طلب أو شرط مقدّر. وجملة «لم يعف رسمها»: في محل نصب حال للأماكن. وجملة «نسجتها»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيهما: أن «الفاء» الداخلة على الأماكن المذكورة بمعنى «إلى»، أي: منازل بين الدخول إلى حومل إلى توضح إلى المقراة.

الفلاني، إلى دار زيد، إلى دار عمرو، إلى دار خالد»؛ بحذف الواو تخفيفًا، لدلالة الكلام عليه. قال النابغة الجعدي [من الطويل]:

٨٧٣ ـ أيا دارَ سَلْمَى بالحَروريَّةِ اسْلَمي ... إلى جانِبِ الصَّمَّانِ فالمتثلَّم
أقامَتْ بهِ البَرْدَيْن ثمَّ تذَكَّرَتْ ... منازلَها بين الدَّخول فجرثُمَ
ومسكنها بينَ العروب إلى اللّوى ... إلى شُعَبٍ تَرْعَى بهنَّ فَعَيْهَمِ

فإذا كثر ذلك مع حرف الجر، أعني «إلى»، فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه أولى، بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفَي عطف.

---

٨٧٣ ــ **التخريج**: الأبيات للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٣٧ ـ ١٤٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥، ٢٦.

اللغة: الحرورية، والصمّان، والمتثلم، والدخول، وجُرثم، والعروب، واللوى، وشعب، وعيهم: أسماء أماكن. البردان: أول النهار وآخره، وطَرَفا الشتاء.

المعنى: يدعو لديار حبيبته بالسلامة في هذه الأماكن التي أقامت فيها في طرفي فصل الشتاء، ثم غادرتها إلى أماكن أخرى ترعى فيها أغنامها.

الإعراب: **«أيا»**: حرف نداء. **«دار»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«سلمى»**: مضاف إليه مجرور بفتحه مقدرة على الألف للتعذر. **«بالحرورية»**: جار ومجرور متعلّقان بحال من «دار». **«اسلمي»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل. **«إلى جانب»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «دار»، أي: «يا دار سلمى.... ممتدةً إلى جانب الصمّان». **«الصَّمَّان»**: مضاف إليه مجرور. **«فالمتثلم»**: الفاء: حرف عطف، «المتثلم»: معطوف على «الصمّان» مجرور مثله. **«أقامَت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقامت». **«البردين»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والظرف متعلق بالفعل «أقامت». **«ثم»**: حرف عطف. **«تذكرت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«منازلها»**: مفعول به منصوب، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«بينَ»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بحال من «منازلها». **«الدخولِ»**: مضاف إليه مجرور. **«فجرثم»**: الفاء: عاطفة، «جرثم»: معطوف على «الدخول» مجرور مثله. **«ومسكنها»**: الواو: استئنافية، «مسكنها»: مبتدأ مرفوع، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«بين»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالخبر. **«العروب»**: مضاف إليه مجرور. **«إلى اللوى»**: جار ومجرور متعلّقان بحال من الضمير المستقر في «بين». **«إلى شعب»**: شبه جملة معطوفة بواو محذوفة على «إلى اللوى». **«ترعى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والمفعول محذوف، والتقدير: «ترعى بهن أغنامها». **«بهن»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «ترعى». **«فعيهم»**: الفاء: حرف عطف، «عيهم»: معطوف على «اللوى» مجرور مثله.

جملة «أيا دار سلمى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اسلمي»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «أقامت»: حال من «سلمى» محلها النصب، وعطف عليها جملة «تذكرت». وجملة «مسكنها بين العروب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ترعى»: صفة لـ «شعب» محلها الجر.

الشاهد فيه قوله: أنّ «إلى» تستعمل في تحديد الأماكن محذوفًا منها العاطف كما في قوله: «إلى شعب» والتقدير: «وإلى شعب» كما لاحظنا في الإعراب.

ويجوز أن يكون المعنى: قفا نبك بين منازل الدَّخول فمنازل حومل، فمنازل توضح فمنازل المقراة؛ وكذا في غير هذا الموضع.

وأما قوله [من البسيط]:

٨٧٤ - يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أَقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأَمَدِ

فالفاء فيه لإفادة الترتيب في الذكر، لأنه يذكر في تعريف الأمكنة الأخَصّ بعد الأعمّ، فكأنَّ العلياء موضع وسيع، تشتمل على مواضع منها السَّند؛ فهو كقولك: «داري ببغداد فالكرخ».

فإذا نفيت، مثلاً، قولك: «جاءني زيد فعمرو»، فقلت: «ما جاءني زيد فعمرو»، فأنت نافٍ لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد، فيمكن أن يحصل المجيئان في حالة، وأن يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد.

هذا الذي ذكرنا كله حكم فاء العطف.

والتي لغير العطف، أيضًا، لا تخلو من معنى الترتيب، وهي التي تسمَّى فاء السببيَّة، وتختصّ بالجمل، وتدخل على ما هو جزاء، مع تقدم كلمة الشرط،

---

٨٧٤ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤؛ والأغاني ١١/ ٢٧؛ والدرر ١/ ٢٧٤، ٦/ ٣٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٥؛ والكتاب ٢/ ٣٢١؛ والمحتسب ١/ ٢٥١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٥؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٣؛ وشرح التصريح ١/ ١٤٠؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٣ (سند)، ٣٥٥ (قصد)، ١٤/ ١٤١ (جرا)، ١٥/ ٤٩١ (يا).

اللغة: ميّة: اسم امرأة. العلياء: المكان العالي. السند: بين القمّة والوادي، أي السفح. وقد يكون العلياء والسند موضعين. أقوت: أقفرت، خلت.

المعنى: يخاطب الشاعر دار الحبيبة بلهفة قائلاً: إنّها خلت من ساكنيها، وامّحت معالمها، وقست عليها الأيّام.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«دار»**: منادى مضاف منصوب. **«مية»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. **«بالعلياء»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «دار ميّة». **«فالسند»**: الفاء: حرف عطف، **«السند»**: معطوف على «العلياء». **«أقوت»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. **«وطال»**: الواو: حرف عطف، «طال»: فعل ماضٍ. **«عليها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «طال». **«سالف»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«الأمد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

-جملة «يا دار مية»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقوت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «طال عليها سالف الأمد»: معطوفة على سابقتها لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «بالعلياء فالسند» حيث جاءت «الفاء» تفيد الترتيب في الذكر، وهي عاطفة على معناها.

نحو: «إن لقيته فأكرمه»، و «مَن جاءك فأعطه»، وبدونها، نحو: «زيد فاضل فأكرمه»، وتعريفه[١] بأن يصلح تقدير «إذا» الشرطية قبل الفاء، وجعل مضمون الكلام السابق شرطها، فالمعنى في مثالنا: إذا كان كذا، فأكرمه، وهو كثير في القرآن المجيد، وغيره، قال تعالى: ﴿**أم لهم ملك السموات والأرض وما بينهما، فليرتقوا في الأسباب**﴾[٢]؛ وقال تعالى: ﴿**قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين * قال فاخرج منها**﴾[٣]، أي: إذا كان عندك هذا الكِبْر فاخرج، وقال: ﴿**رَبِّ فأنظرني**﴾[٤]، أي: إذا كنت لعنتني فأنظرني، وقال: ﴿**فإنك من المنظرين**﴾[٥]، أي: إذا اخترت الدنيا على الآخرة فإنك من المنظرين، ﴿**قال فبعزتك**﴾[٦]، أي: إذا أعطيتني هذا المراد فبعزتك ﴿**لأغوينَّهم**﴾[٧].

وكثيرًا ما تكون فاء السببية بمعنى لام السببية، وذلك إذا كان ما بعدها مسبَّبًا لما قبله، كقوله تعالى: ﴿**فاخرجْ منها فإنك رجيم**﴾[٨]؛ وتقول: «أكرمْ زيدًا فإنه فاضل»، فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى، كما أن الأولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى؛ وذلك أنك تقول: «زيد فاضل فأكرمه»، وتعكس فتقول: «أكرمْه فإنه فاضل».

ثم اعلمْ أنه لا تنافي بين السببية والعاطفة، فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة، نحو: «يقوم زيد فيغضب عمرو»، لكن لا يلازمها العطف، نحو: «إن لقيته فأكرمه».

ثم إنه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع السببية، وليست بها، بل هي زائدة، وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزومَ الجزاء للشرط، كما تقدم في الظروف المبنية.

وقد تجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور، نحو: «زيدٌ فوُجد»، عند الأخفش؛ وقوله [من الكامل]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُهُ ... فإذا هَلَكْتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي[٩]

* * *

ثم اعلم أن إفادة الفاء للترتيب، لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه

---

(١) أي: الضابط الذي يمكن معرفته به.
(٢) ص: ١٠.
(٣) ص: ٧٦ ـ ٧٧.
(٤) ص: ٧٩.
(٥) ص: ٨٠.
(٦) ص: ٨٢.
(٧) ص: ٨٢.
(٨) الحجر: ٣٤؛ وص: ٧٧.
(٩) تقدم بالرقم ٤٦.

في زمان طويل، إذا كان أوَّل أجزائه متعقبًا لما تقدم، كقوله تعالى: ﴿**أَلَم تَرَ أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مُخضرَّة**﴾[١]، فإن اخضرار الأرض يبتدىء بعد نزول المطر، لكن يتم في مدَّة ومهلة، فجيء بالفاء، نظرًا إلى أنه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار. ولو قال: «ثم تصبح»، نظرًا إلى تمام الاخضرار، جاز. وكذا قوله تعالى: ﴿**ثمَّ جعلناه نطفة في قرار مكين * ثم خلقنا النطفة علقة**﴾[٢]، نظرًا إلى تمام صيرورتها عَلَقة، ثم قال: ﴿**فخلقنا العلقة مضغة، فخلقنا المضغة عظامًا، فكسونا العظام لحمًا**﴾[٣]؛ نظرًا إلى ابتداء كل طور، ثم قال: ﴿**ثمَّ أنشأناه خلقًا آخر**﴾[٤]، إمَّا نظرًا إلى تمام الطور الأخير، وإمَّا استبعادًا لمرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الإنسانية، من الأطوار المتقدمة.

* * *

٤ ـ ثمّ[٥]

قوله: «وثمَّ مثلها بمهلة»، أي مثل الفاء في الترتيب، إلا أنها تختص بالمهلة والتراخي، ومن ثَمَّ قال سيبويه في: «مررت بزيد ثم عمرو»: إن المرور مُروران[٦].

ولا تكون إلا عاطفة، ولا تكون للسببية، إذ لا يتراخى المسبب عن السبب التامّ، ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء؛ وقد تجيء في الجمل خاصة، لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿**ثم أنشأناه خلقًا آخر**﴾[٧]، وكقوله تعالى: ﴿**خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربِّهم يعدلون**﴾[٨]، فالإشراك بخالق السموات والأرض مستبعد، غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه، وكذا في قوله تعالى: ﴿**فلا اقتحم العقبة**﴾[٩]، ثم قال: ﴿**ثم كان من الذين آمنوا**﴾[١٠]، فإن الإيمان بعيد المنزلة من فكِّ الرقبة والإطعام، بل لا نسبة بينه وبينهما، وكذا قوله: ﴿**وأن استغفروا ربَّكم ثم توبوا إليه**﴾[١١]، فإن بين توبة العبد، وهي انقطاع العبد إليه بالكلّية، وبين طلب المغفرة، بَونًا بعيدًا.

---

(١) الحج: ٦٣.
(٢) المؤمنون: ١٣ ـ ١٤.
(٣) المؤمنون: ١٤.
(٤) المؤمنون: ١٤.
(٥) راجع مبحث «ثُمَّ» في الجنى الداني ص ٤٢٦ ـ ٤٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤؛ وحروف المعاني ص ١٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٤ ـ ١٢٧؛ وموسوعة الحروف ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.
(٦) يريد أنّ المرور حصل مرّتين.
(٧) المؤمنون: ١٤.
(٨) الأنعام: ١.
(٩) البلد: ١١.
(١٠) البلد: ١٧.
(١١) هود: ٣.

وقد تجيء «ثم» لمجرد الترتيب في الذكر؛ والتدرّج في دَرج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار التراخي والبُعد بين تلك الدرج، ولا أنَّ الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربَّما يكون قبله، كما في قوله [من الخفيف]:

٨٧٥ ـ إنَّ مَنْ سادَ ثمَّ سادَ أبُوهُ ثمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذلِكَ جَدُّهْ

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح، فابتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جدِّه، لأن سيادة نفسه أخصّ، ثمّ سيادة الأب، ثمّ سيادة الجدّ.

وإن كانت سيادة الأب مقدّمة في الزمان على سيادة نفسه، فـ «ثمَّ»، ههنا، كالفاء في قوله تعالى: ﴿**فبئس مثوى المتكبرين**﴾[1] كما ذكرنا.

وقد تكون «ثمّ»، والفاء، أيضًا، لمجرَّد التدرج في الارتقاء، وإن لم يكن الثاني مترتبًا في الذكر على الأول، وذلك إن تكرر الأول بلفظه، نحو: «بالله، فبالله»، أو «والله ثم والله»، وقوله تعالى: ﴿**وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين**﴾[2]، وقوله: ﴿**كلّا سوف تعلمون * ثم كلّا سوف تعلمون**﴾[3].

وأمّا قوله تعالى: ﴿**فإلينا مرجعهم ثم الله شهيدٌ على ما يَفعلون**﴾[4]؛ فأقام العلة مقام المعلول[5]؛ وقوله تعالى: ﴿**وإنّي لغفّار لمن تاب وآمن وعمل صالحًا ثم**

---

٨٧٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في ديوانه ١/ ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٧، ٤٠، ٤١؛ والدرر ٦/ ٩٣؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٤؛ ورصف المباني ص ١٧٤.

اللغة: ساد الرجل: إذا صار صاحب سيادة ومجد ورياسة.

المعنى: إن السيّد الحقيقي من كان رئيسًا، وكان قبله أبوه وجدّه كذلك.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**من**»: اسم موصول في محلّ نصب اسم «إنّ». «**ساد**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**ثم**»: حرف عطف. «**ساد**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. «**أبوه**»: فاعل مرفوع بالواو، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ثم قد**»: «ثم»: حرف عطف، «قد»: حرف تحقيق وتقريب. «**ساد**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**قبل**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «ساد». «**ذلك**»: «**ذا**»: اسم إشارة في محل جرّ مضاف إليه، واللام: للبعد، والكاف: حرف خطاب لا محلّ له. «**جده**»: فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه.

جملة «إنّ من ساد»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ساد»: صلة الموصول لا محلّ لها، وجملة «ثم ساد أبوه»: معطوفة عليها لا محلّ لها، وجملة «ثم جده»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وخبر (إنّ) محذوف على هذه الرواية.

والتمثيل فيه قوله: «ثم ساد أبوه ثم ساد جده» حيث أفادت «ثمّ» مجرد الترتيب في الذكر.

(١) الزمر: ٧٢.
(٢) الانفطار: ١٧ ـ ١٨.
(٣) التكاثر: ٣ ـ ٤.
(٤) يونس: ٤٦.
(٥) لأنّ التقدير: ثمّ نعذبهم لأنّ الله شهيد. . .

اهتدى﴾[١]، أي: بقي على ذلك الهُدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، كما قيل في: ﴿**اهدنا الصراط المستقيم**﴾[٢]، أي: أَبقِنا عليه، فاستعمل «ثمَّ»، نظرًا إلى تمام البقاء، واستبعادًا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها، لأن البقاء عليها أفضل، فيكون كما قلنا في قوله: ﴿**ثم أنشأناه خلقًا آخر**﴾[٣]، من الوجهين.

* * *

٥ ـ دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء و «ثمّ»

وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للإنكار على واو العطف، كقوله تعالى: ﴿**ولقد أنزلنا إليك آيات بيّنات وما يكفر بها إلا الفاسقون * أوَ كلَّما عاهدوا عهدًا نبذه فريق منهم**﴾[٤]، الآية. فقوله: ﴿**أوَ كلما**﴾، عطف على ﴿**لقد أنزلنا**﴾، والهمزة لإنكار الفعل[٥]. وقد يكون الاستفهام للتوبيخ، أو التقرير، إذا دخلت همزته على جملة منفية، كقوله تعالى: ﴿**قالوا لولا أُوتِي مثلَ ما أُوتِي موسى أوَ لم يكفروا**﴾[٦]، عطف ﴿**لم يكفروا**﴾ على ﴿**قالوا لولا أوتي**﴾.

وكذا تدخل على فاء العطف للإنكار، كقوله تعالى: ﴿**ومنهم مَن يستمعون إليك أفأنت تسمع الصمَّ**﴾[٧]، فقوله: ﴿**أنت تسمع الصم**﴾، عطف على ﴿**ومنهم من يستمعون**﴾، أي: بعضهم يستمع إليك غيرَ سامع في الحقيقة، أفأنت تسمع هؤلاء الصمّ.

وكذا قوله: ﴿**ومنهم مَن ينظر إليك أفأنت تهدي العُمْي**﴾[٨]، أي: ينظر إليك، غيرَ مبصر في الحقيقة.

وتكون الهمزة للتوبيخ أو التقرير إذا دخلت على النفي، وقد تدخل على فاء السببيَّة، كقوله تعالى: ﴿**مَن إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون**﴾[٩]، أي: إذا كان كذا، فلِمَ لا تسمعون؛ وكذا قوله تعالى: ﴿**من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون**﴾[١٠]، فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ، أو التقرير.

وكذا تدخل همزة الإنكار على «ثمَّ» المفيدة للاستبعاد، كقوله تعالى: ﴿**ماذا يستعجل منه المجرمون * أَثمَّ إذا ما وقع آمنتم به**﴾[١١]، فـ «ثمَّ»، ههنا، مثلها في

---

(١) طه: ٨٢.
(٢) الفاتحة: ٦.
(٣) المؤمنون: ١٤.
(٤) البقرة: ٩٩ ـ ١٠٠.
(٥) أي: نبذ.
(٦) القصص: ٤٨.
(٧) يونس: ٤٢.
(٨) يونس: ٤٣.
(٩) القصص: ٧١.
(١٠) القصص: ٧٢.
(١١) يونس: ٥٠ ـ ٥١.

قوله تعالى: ﴿ثم الذين كفروا بربِّهم يعدلون﴾[(١)]، لأن الإيمان بالشيء مستبعَد من استعجاله، استهزاءً.

وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدَّر، كما يدَّعيه جار الله في الكشاف، ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها في أوَّل الكلام، قبل تقدم ما يكون معطوفًا عليه؛ ولم تجيء إلا مبنيَّة على كلام متقدم.

* * *

٦ ـ زيادة الواو والفاء و «ثمّ»

وهذه الحروف الثلاثة تجيء عند الأخفش زائدة؛ والبصريون يُؤوِّلون فيما يقبل التأويل، صِيَانةً للحروف من الزيادة.

أما الواو، فمثل قوله تعالى: ﴿فلمّا أسلما وتلّه للجبين * وناديناه﴾[(٢)]، قال البصريون: جواب «لمَّا» محذوف، أي: وتلّه للجبين وناديناه، كان هناك ما لا يوصف من ألطافه تعالى، وكذا قوله [من الطويل]:

٨٧٦ ـ فَلَمَّا أَجَزْنا ساحَةَ الحَيِّ وانْتَحَى بِنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي حِقافٍ عَقَنْقَلِ

---

(١) الأنعام: ١.

(٢) الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.

٨٧٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥؛ وأدب الكاتب ص ٣٥٣؛ والأزهيَّة ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٢٦ (جوز)؛ والمنصف ٣/ ٤١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٢٥.

اللغة: الخبت: باطن الأرض الملساء. الحقاف: جمع حِقْف، وهو الرمل المنعطف. العقنقل: المجتمع الكثير. أجزنا: قطعنا. انتحى: اعترض. البطن: المنخفَض.

المعنى: يريد أنه بعد أن انتهى به المسير إلى ذلك المكان أمن الرقباء ونال من حبيبته مراده.

الإعراب: **«فلما»**: الفاء: استئنافية لا محل لها، «لمّا»: ظرفية حينية متضمنة معنى الشرط عند بعضهم متعلقة بالجواب. **«أجزنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محله الرفع. **«ساحة»**: مفعول به منصوب. **«الحيّ»**: مضاف إليه مجرور. **«وانتحى»**: الواو: زائدة عند الكوفيين، وعاطفة عند البصريين، «انتحى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«بنا»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «انتحى». **«بطن»**: فاعل مرفوع. **«خبت»**: مضاف إليه مجرور. **«ذي»**: صفة لـ «خبتٍ» مجرورة بالياء لأنها من الأسماء الستة. **«حقاف»**: مضاف إليه مجرور. **«عقنقل»**: صفة لـ «خبت» مجرورة.

جملة «أجزنا»: في محل جر بالإضافة. وأمَّا جملة «انتحى»: فمعطوفة على جملة «أجزنا» عند البصريين، لأنهم يرون أن الواو عاطفة، وأن جواب «لمّا» محذوف، وأمّا الكوفيون فيرون أن الواو زائدة، وأن جملة «انتحى» جواب «لمّا» لا محل لها. والجملة الشرطية عند من جعل «لمّا» شرطية: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الواو في «وانتحى» زائدة، و «انتحى» جواب «لَمّا».

وأما قوله [من الطويل]:

٨٧٧ ـ ولمَّا رَأى الرحْمنُ أن ليسَ فيهم رَشـيـدٌ، ولا نـاهٍ أخـاهُ عَـنِ الـغَـدْرِ
وصَبَّ عـلـيـهـم تـغـلـب ابـنَـةَ وائـلٍ فـكـانـوا عـلـيـهـم مـثـلَ راغـيـةِ الـبَـكْـرِ

فالمعنى: غَضِب عليهم، وصبَّ، بحذف المعطوف عليه، وكذا قوله [من الكامل]:

٨٧٨ ـ فَإذا وذلكَ يا كُبَيشَةُ لَمْ يكنْ إلا كـلَـمَّـةِ حـالِـم بـخَـيـالِ

---

٨٧٧ ـ **التخريج**: البيتان للأخطل في ديوانه ص ٤٣٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٥٤، ٥٥، ٥٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٥، ٧٥؛ وجمهرة اللغة ص ٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٩.

اللغة: الرَّشيدُ: خلاف الضال. البَكْر: الفتيّ من الإبل. الراغية: مصدر بمعنى الرُّغاء، وهو صوت البعير.

المعنى: يريد أن أولئك القوم لما لم يكن فيهم هادٍ يمنع الضالّ عن ضلاله، سَلَّط الله عليهم تغلب ابنة وائل، فهاجت عليهم الهيجان الإبل الراغية.

الإعراب: «**ولمّا**»: الواو: استئنافية، «لمّا»: ظرفيّة حينية، متضمنة عند بعضهم معنى الشرط، وهي مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بجوابها. «**رأى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**الرحمن**»: فاعل مرفوع. «**أن**»: مخففة من «أنّ»، واسمها ضمير الشأن المحذوف. والمصدر المؤوّل من «أن» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «رأى». «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**فيهم**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» المحذوف. «**رشيد**»: اسم «ليس» مرفوع. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**ناه**»: معطوف على «رشيد» مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «**أخاه**»: مفعول به لاسم الفاعل «ناه» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**عن الغدر**»: جار ومجرور متعلّقان باسم الفاعل «ناهٍ». «**وصبُّ**»: الواو: عاطفة، «صبّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**عليهم**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «صبّ». «**تغلب**»: مفعول به منصوب. «**ابنة**»: صفة لـ «تغلب» منصوبة بالفتحة. «**وائل**»: مضاف إليه مجرور. «**فكانوا**»: الفاء: عاطفة، «كانوا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم، وواو الجماعة: اسم «كان» محله الرفع، والألف: فارقة. «**عليهم**»: جار ومجرور متعلّقان بحال من الواو في «كانوا»، والتقدير: «كانوا مثل راغية البكر منصبّين عليهم». «**مثل**»: خبر «كان» منصوب. «**راغية**»: مضاف إليه مجرور، وكذلك «**البكر**».

جملة «رأى الرحمن»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ليس فيهم رشيد»: خبر «أن» المخففة محلها الرفع. وجملة «صبّ»: معطوفة على جملة جواب «لمّا» لا محل لها، والتقدير: «ولمّا رأى... غَضِبَ عليهم وصَبَّ عليهم...». وجملة «كانوا»: معطوفة على جملة «صبّ».

الشاهد فيه: أن جملة «صبّ» ليست جواب «لمّا»، وأن الواو زائدة كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفة على الجواب المحذوف كما يقول البصريون.

٨٧٨ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٥٨، ٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٥١ (لمم)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٥؛ والجنى الداني ص ١٦٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٨ (وا).

اللغة: كبيشة: اسم امرأة. اللمّة: اللقاء السريع.

أي: فإذا إلمامك وذلك الإلمام.

وأمَّا الفاء، ففي قوله [من الطويل]:

أراني إذا ما بِتُّ، بِتُّ على هوًى   فثمَّ إذا أصْبَحْتُ، أصْبَحْت غاديا[١]

قيل: الفاء زائدة، وقيل: بل الزائدة «ثمَّ» لحرمة التصدُّر.

وأجاز الأخفش: «زيد فوجد»، و «زيد فقائم»، قياسًا على زيادة الفاء مستدلاً بقول الشاعر [من الطويل]:

وقائِلَةٍ خولان فانْكَحْ فتاتهم   وأكرومَةُ الحيَّينِ خِلوٌ كما هيا[٢]

والفاءُ في قوله [من البسيط]:

أبا خراشة أمَّا أنت ذا نَفَرٍ   فإنَّ قوميَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٣]

زائدة عند البصريين دون الكوفيين، كما مرَّ في بابه.

وأمَّا «ثمَّ» فقال الأخفش: هي زائدة في قوله تعالى: **﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رَحُبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ مِن الله إلا إليه ثم تاب عليهم﴾**[٤]، ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه، أي: ألهمهم الإنابة، ثم تاب عليهم.

ولك ما جاء من مثله، فإن أمكن الاعتذار عنه، فهو أولى، وإلاَّ، فليُحكَمْ بزيادة الحرف.

= **المعنى**: يريد أن لقاءه بالحبيبة كان سريعًا قصيرًا خاطفًا، كمن ألمّ في منامه بخيال من يحب.

الإعراب: **«فإذا»**: الفاء: استئنافية، أو زائدة، **«إذا»**: الفجائية، لا محل لها، أو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بالخبر وهو جملة «لم يكن». **«وذلك»**: الواو: حرف عطف، «ذلك»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه معطوف على المبتدأ المقدر، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. **«يا»**: حرف نداء. **«كبيشة»**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **«لم»**: حرف جازم. **«يكن»**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. **«إلا»**: حرف حصر. **«كلمّةِ»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب خبر «يكن»، وهو مضاف، «لمّة»: مضاف إليه مجرور، وكذلك **«حالم»**. **«بخيال»**: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «لمّة».

جملة «إذا إلمامك وذلك لم يكن...»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «لم يكن إلا كلَمّة حالم»: في محل رفع خبر.

الشاهد فيه: أن الواو في «وذلك» ليست زائدة كما يقول الكوفيون، بل هي عاطفة على مبتدأ محذوف، والتقدير: «فإذا إلمامك، وذلك الإلمام» فجعل المعطوف والمعطوف عليه شيئًا واحدًا لأجل قوله: «لم يكن».

(١) تقدّم بالرقم ٦٤٠.
(٢) تقدّم بالرقم ٧٦.
(٣) تقدّم بالرقم ٢٤٠.
(٤) التوبة: ١١٨.

وأنشد أبو زيد لزيادة «أم» قول الراجز:

٨٧٩ ـ يا دَهْر، أم ما كان مشيي رَقَصا بـل قـد تـكـون مـشِـيـتـي تـوقُّـصـا

***

٧ ـ حتى(١)

قوله: «وحتى مثلها»، يعني: مثل «ثم» في الترتيب والمهلة.

وقال الجزولي: المهلة في «حتى» أقلُّ منها في «ثمَّ»، فهي متوسّطة بين الفاء التي لا مهلة فيها، وبين «ثمّ» المفيدة للمهلة.

والذي أرى أن «حتى» لا مهلة فيها، بل «حتى» العاطفة تفيد أنَّ المعطوف هو الجزء الفائق، إمّا في القوّة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه؛ وقد يكون تعلق الفعل في المعطوف عليه والمعطوف، بما بعد «حتى» أسبق من تعلقه بالأجزاء الأُخَر، كقولك: «تَوَفَّى الله كلَّ أبٍ لي، حتى آدم»؛ وقد يكون تعلّقه به في أثناء تعلّقه بالأجزاء الأُخر، نحو: «مات الناس حتى الأنبياء».

فالمقصود: أن الترتيب الخارجي، لا يعتبر فيها أيضًا، كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها، ذهنًا، من الأضعف إلى الأقوى، كما في: «مات الناس حتى الأنبياء»، أو من الأقوى إلى الأضعف، كما في: «قدم الحُجّاج حتى المشاة».

***

---

٨٧٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأزهية ص ١٣٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٦٢، ٦٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أمم)؛ والمنصف ٣/ ١١٨.

اللغة: الرَّقَصُ: النقزان من النشاط. والتوقُّص: تقارب الخطو في المشي.

المعنى: يشكو من دهره بقوله: أنا في حداثة سني وشبابي لم أمش بعافية، بل كانت مشيتي دائمًا كمشية الشيوخ العاجزين.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«دهر»**: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. **«أم»**: زائدة. **«ما»**: نافية. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص. **«مشيي»**: اسم «كان» مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه، **«رَقَصا»**: خبر «كان»: منصوب. **«بل»**: حرف إضراب إبطالي. **«قد»**: حرف تقليل. **«تكون»**: فعل مضارع ناقص مرفوع. **«مشيتي»**: اسم «تكون» مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. **«تَوَقُّصا»**: خبر «تكون» منصوب.

جملة «يا دهر»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «ما كان مشيي رَقَصا»: استئنافية لا محل لها. وكذلك جملة «قد تكون مشيتي توقّصا».

الشاهد فيه: أن «أم» زائدة عند بعض النحاة.

(١) راجع مبحث «حتى» في الأزهية ص ٢١٤ ـ ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ ـ ٥٥٨؛ ورصف المباني ص ١٨٠ ـ ١٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٩ ـ ١٣٩؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

٨ ـ «أو»(١)، و «إمّا»(٢)، و «أَمْ»(٣)

قال ابن الحاجب:

و «أو»، و «إمَّا»، و «أَمْ»، لأحد الأمرين مبهمًا، و «أم» المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام، يليها أحد المستويين والآخر الهمزة، بعد ثبوت أحدهما، لطلب التعيين، ومن ثَمَّ، لم يجز: «أرأيت زيدًا، أم عمرًا»؟ ومن ثَمَّ كان جوابها بالتعيين دون «نَعَم»، أو «لا». والمنقطعة، كـ «بَلْ» والهمزة، مثل: «إنها لأبِل أم شاءٌ». و «إمَّا» قبل المعطوف عليه لازمة مع «إمَّا»، جائزة مع «أو».

***

قال الرضيّ:

اعلم أن الأحرف الثلاثة لأحد الأمرين، أو أحد الأمور، و «أو»، و «إمَّا» العاطفتان في المعنى سواء، إلاّ في شيءٍ واحد، وهو أنَّ «أو» تجيء بمعنى «إلى» أو «إلاَّ»، وتجيء أيضًا للإضراب بمعنى «بل»، فلا يكون إذن بعدها إلاّ الجُمل، فلا تكون حرف عطف، بل حرف استئناف. وإذا كانت حرف عطف، فقد تعطف المفرد على المفرد، نحو: «جاءني زيد أو عمرو»، وقد تعطف الجملة على الجملة، نحو: «ما أبالي: أقمت أو قعدت».

وتقول في الاستئناف: أنا أخرج اليوم، ثم يبدو لك الإقامة، فتقول: «أو أقيم»، أي: بل أقيم على كل حال، وهي في هذه الصورة محتملة للعطف، فتكون على ذلك التقدير متردِّدًا بين الخروج والإقامة.

وأمَّا قوله [من الطويل]:

٨٨٠ ـ بَدَتْ مثلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رونَقِ الضُّحَى   وصورتِها أو أَنْتِ في العينِ أمْلَحُ

---

(١) راجع مبحث «أو» في الأزهيّة ص ١١١ ـ ١٢١؛ والجنى الداني ص ٢٢٧ ـ ٢٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٢١١ ـ ٢١٧؛ وحروف المعاني ص ١٣؛ ورصف المباني ص ١٣١ ـ ١٣٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٤ ـ ٧١؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٣ ـ ١٧٨.

(٢) راجع مبحث «إمّا» في الأزهيّة ص ١٣٩ ـ ١٤٣؛ والجنى الداني ص ٥٢٢ ـ ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ٤١٤ ـ ٤١٦؛ وحروف المعاني ص ٦٣ ـ ٦٤؛ ورصف المباني ص ١٠٠ ـ ١٠٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٦١ ـ ٦٤؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٢ ـ ١٣١.

(٣) راجع مبحث «أَمْ» في الأزهيّة ص ١٢٢ ـ ١٣٢؛ والجنى الداني ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧؛ وجواهر الأدب ص ١٨٥ ـ ١٨٩؛ وحروف المعاني ص ٤٨ ـ ٤٩؛ ورصف المباني ص ٩٣ ـ ٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٠ ـ ٤٩؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٣ ـ ١٢٨.

٨٨٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٥٧؛ والأزهيّة ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ١١/ =

فلا يحتمل العطف، إذ لا يصحّ قيام الجملة بعدها مقام قوله: «قرن الشمس»، كما هو حق المعطوف؛ وكذا في قوله تعالى: ﴿**وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون**﴾[(1)]، أي: بل يزيدون؛ وإنما جاز الإضراب بـ «بلْ» في كلامه تعالى، لأنه أخبَر عنهم بأنهم مائة ألف، بناءً على ما يحزِرُ الناس من غير تعمّق، مع كونه تعالى عالمًا بعَدَدهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ، تعالى، في التحقيق، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أي: أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك.

وكذا قوله تعالى: ﴿**كلَمْح البصر**﴾[(2)]، بناءً على ما يقول الناس في التحديد، ثم أضرب عمّا يغلطون فيه، في هذه القضية إن قالوا ذلك، وحقق وقال: ﴿**أو هو أقرب**﴾[(3)]، أي بل هو أقرب.

وقالوا: إنَّ لـِ «أو»، إذا كان في الخبر ثلاثة معانٍ: الشك، والإبهام، والتفصيل، وإذا كان في الأمر، فله معنيان: التخيير والإباحة.

فالشك: إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه، والإبهام إذا عرفته

= ٦٥ ـ ٦٧؛ والخصائص ٢/٤٥٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أو)؛ بلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٥.

اللغة: بدت: ظهرت. قَرْن الشمس: أولها عند طلوعها، وقيل: هو أول شعاعها، وقيل: ناحيتها. رونق الضحى: أوله.

المعنى: لقد ظهرت بجمالٍ أخاذ وكأنها شعاع شمس تشرق في أول الضحى، وهي أجمل في العين وأبهى من ذلك.

الإعراب: **«بدت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«مثل»**: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة. **«قرن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«الشمس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«في رونق»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «الشمس». **«الضحى»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. **«وصورتها»**: الواو: عاطفة، «صورتها»: اسم معطوف على «قرن» مجرور بالكسرة، و «ها»: مضاف إليه. **«أو»**: حرف إضراب واستئناف بمعنى «بل». **«أنت»**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **«في العين»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «أملح». **«أملح»**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

جملة «بدت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت أملح»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أو أنت أملح» حيث جاءت «أو» للاستئناف والإضراب، ولا يحتمل أن تكون للعطف.

(١) الصافات: ١٤٧. (٢) النحل: ٧٧.

(٣) النحل: ٧٧.

وتقصد أن تُبهم الأمر على المخاطَب؛ فإذا قلت: «جاءني زيد أو عمرو»، ولم تعرف الجائي منهما، فـ «أو» للشك، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع، فهو للإبهام، كقول لبيد [من الطويل]:

٨٨١ ـ تَمنَّى ابْنَتايَ أن يَعيشَ أبوهما ... وهلْ أنا إلاَّ مِنْ ربيعَةَ أو مُضَرْ

والظاهر[1]: أنه كان يعرف أنه من أيّهما، وقال الله تعالى: ﴿أتاها أمرنا ليلاً أو نهارًا﴾[2].

والتفصيل: إذا لم تشك، ولم تقصد الإبهام على السامع، كقولك: «هذا إمّا أن يكون جوهرًا أو عَرَضًا»، إذا قصدت الاستدلال على أنه جوهر لا عَرَض، أو على أنه عرض لا جوهر، أو على أنه لا هذا ولا ذاك.

وأمّا في الأمر، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف، في الغالب، فهي للإباحة، نحو: «تَعلَّم الفقه أو النحو»، و «جالسِ الحَسَنَ أو ابن سِيرين»، وإلاّ فهي للتخيير، نحو: «اضرِبْ زيدًا أو عمرًا».

والفرق بينهما أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار

---

٨٨١ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٣؛ والأزهيّة ص ١١٧؛ والأغاني ١٥/ ٣٠٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٧١، ٢/ ٥٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٤٠، ١١/ ٦٨، ٦٩؛ والدرر ٦/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢١٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا).

اللغة: تمنّى: طلب ما كان بعيد الوقوع، أو المستحيل. ربيعة ومضر: ابنا نزار بن معد بن عدنان، وهما أبوا العرب العدنانيين. والمراد هنا، أنّه من الناس ينزل به ما ينزل بهم من المصائب.

المعنى: وما أنا إلاّ من الناس أموت كما يموتون.

الإعراب: **«تمنّى»**: فعل ماضٍ «تمنّت»، أو مضارع «تتمنى» حذفت تاؤه. **«ابنتاي»**: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«أن»**: حرف مصدري ونصب. **«يعيش»**: فعل مضارع منصوب، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به. **«أبوهما»**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، «هما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وهل»**: الواو: حرف استئناف، «هل»: حرف استفهام. **«أنا»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«إلاّ»**: حرف حصر. **«من ربيعة»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ. **«أو»**: حرف عطف. **«مضر»**: اسم معطوف على «ربيعة» مجرور، وسكّن لضرورة الشعر.

جملة «تمنّى ابنتاي...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «أنا من ربيعة...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

الشاهد فيه قوله: «من ربيعة أو مضر» حيث جاءت «الواو» للإبهام على السامع. وهذا ردّ على الكوفيين الذين زعموا أن «أو» بمعنى الواو.

(١) يريد: والواضح.

(٢) يونس: ٢٤.

على أحدهما، وفي التخيير يتحتم أحدهما، ولا يجوز الجمع.

هذا ما قيل، وينبغي أن تعرف أن جواز الجمع بين الأمرين في نحو: «تعلَّم الفقه أو النحو»، لم يُفهم من «إمَّا» و «أو»، بل ليستا إلاَّ لأحد الشيئين في كل موضع، وإنما استفيدت الإباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معًا، لأن تعلم العلم خير، وزيادة الخير خير؛ فدلالة «أو» و «إمَّا» في الإباحة والتخيير، والشك والإبهام والتفصيل على معنى أحد الشيئين أو الأشياء على السواء، وهذه المعاني تعرض في الكلام، لا مِن قِبَل «أو»، و «إمَّا» بل مِن قِبَل أشياء أُخَر؛ فالشك من قِبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام، والتفصيل من حيث قصده إلى ذلك، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك.

وأمَّا في سائر أقسام الطلب، فالاستفهام، نحو: «أزيد عندك أو عمرو»؟ لا يعرِض فيه شيء من المعاني المذكورة؛ وأمَّا التمني، نحو: «ليت لي فرَسًا أو حمارًا»، فالظاهر فيه جواز الجمع، إذ في الغالب من العادات أنَّ مَن يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معًا؛ وأمَّا التحضيض، نحو: «هلاَّ تتعلم الفقه أو النحو»، و «هلاَّ تضرب زيدًا أو عمرًا»، والعَرْض، نحو: «ألاَ تتعلم الفقه أو النحو»، و «ألاَ تضرب زيدًا أو عمرًا»، فكالأمر في الإباحة والتخيير بحسب القرينة؛ ولما كثر استعمال «أو» في الإباحة التي معناها جواز الجمع، جاز استعمالها بمعنى الواو، قال [من البسيط]:

وكان سِيَّانِ أن لا يسْرحوا غَنمًا ... أو يسْرحُوه بها وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ[1]

فإن «سيَّان» بمعنى: مستويان، وهو بين الشيئين، وقال [من مجزوء الكامل]:

٨٨٢ ـ سِيَّانِ كَسْرُ رَغيفِهِ ... أو كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عظامِهْ

(١) تقدّم بالرقم ٣٤٥.

٨٨٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي محمد يحيى بن المبارك اليزيديّ في خزانة الأدب ١١/ ٧١، ٧٢.

اللغة: سيّان: مثنى سيّ، وهو المثل، أو المشابه.

المعنى: يَصف هذا الرجل بشدة البخل فهو يتساوى عنده كسرُك رغيفه لتأكله، وكسرُك عَظمًا من عظامه.

الإعراب: **«سيان»**: خبر مقدم مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض التنوين في الاسم المفرد. **«كسرُ»**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **«رغيفه»**: مضاف إليه مجرور، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«أو»**: حرف عطف. **«كسرُ»**: معطوف على «كسرُ» السابق مرفوع مثله. **«عظم»**: مضاف إليه مجرور. «من=

وقد تجيء «أو» بمعنى «إلى» أو «إلاّ» كما تقدَّم في نواصب المضارع، وإذا نفيت الخبر، نحو: «رأيت زيدًا أو عمرًا»، فإن أردت نفي رؤيتهما معًا، قلت: «ما رأيت واحدًا منهما»، أو «ما رأيت أحدهما»، أو «ما رأيتُ زيدًا ولا عَمْرًا»، وإن أردت نفي رؤية أحدهما لا رؤيتهما، فإن تعيَّن عندك ذلك الواحد، وقصدت تعيينه للمخاطب، سمَّيته، نحو: «ما رأيت زيدًا، أو ما رأيت عمرًا»، وإن لم يتعيَّن عندك، أو تعيَّن وقصدت الإبهام قلت: «ما رأيت زيدًا أو عمرًا»، فيكون المعنى: ما رأيت أحدهما ورأيت الآخر.

وكذا إن نفيت الأمر، وهو النهي، كما إذا قلت مثلاً في: «اضربْ زيدًا أو عمرًا»: «لا تضرب زيدًا أو عمرًا»، فالقياس يقتضي أن يكون المعنى: لا تضربْ أحدهما واضرب الآخر، كما كان في الأمر معناه: اضرب أحدهما ولا تضرب الآخر.

فإن قلتَ: فلا يبقى إذن فرق بين الأمر والنهي، ولا بين الخبر المثبت والمنفي في: «رأيت زيدًا أو عمرًا»، و «ما رأيت زيدًا أو عمرًا».

قلتُ: لا يَبقى فرق في أصل الوضع، إلا إذا كان المعدود أكثر من اثنين، فإنك إذا قلت: «اضربْ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا»، فالمعنى: اضربْ أحدهم ولا تضرب الباقيَين، وإذا قلت: «لا تضربْ زيدًا أو عمرًا أو خالدًا»، فالمعنى: لا تضرب أحدهم، واضرب الباقِيَين، وكذا في الخبر، نحو: «رأيت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا»، و «ما رأيت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا»، وهذا القياس هو مقتضى أصل الوضع، ثم بعد ذلك، جَرَت عادتهم أنه إذا استعمل لفظ «أحد»، أو ما يؤدِّي معناه في الإثبات، فمعناه: الواحد فقط، وإذا استعمل في غير الموجَب، فمعناه العموم في الأغلب، ويجوز أن يُرادَ الواحد فقط أيضًا.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت في الموجب مصرِّحًا بالواحد: «رأيت واحدًا من زيد وعمرو»، مثلاً، وكذلك فيما يؤدّي معنى الواحد، نحو: «رأيتُ رجلاً منهما»، أو «رأيت زيدًا أو عمرًا»، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة أفادَ أنك رأيت واحدًا منهما فقط، وإذا قلت في غير الموجَب: «ما رأيت واحدًا منهما»، أو «ما رأيت رجلاً منهما»، أو «ما رأيت زيدًا أو عمرًا»، فإن كل واحد من الألفاظ الثلاثة، وإن

= عظامه»: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ «عظم»، والهاء: مضاف إليه محله الجر.
جملة «كسرُ رغيفه أو كسر عظم من عظامه سيّان»: ابتدائيّة لا محل لها.
والتمثيل فيه: مجيء «أو» بمعنى الواو، لأن «سيّان» مثنى ولا يخبر بها عن مفرد، بل عن اثنين.

احتمل أن تريد به الواحد فقط، فيكون المعنى: ما لقيت واحدًا منهما ولقيت الآخر، لكن الأظهر والأغلب في الاستعمال أن يكون المراد: ما لقيت واحدًا منهما، فكيف بما فوق الواحد؟ أي إنّ المراد نفي رؤيتهما كليهما، وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم الرؤية، فإذا قلت: «لقيت واحدًا منهما»، أو ما يؤدّي معناه، نحو: «لقيت زيدًا أو عمرًا»، فقد أخرجت واحدًا منهما مما كان أصلَه، أي عدم الرؤية، فيبقى الآخر على أصله، أي غير مَرْئيٍّ.

وأمَّا إذا قلت: «ما لقيت واحدًا منهما»، أو ما يؤدّي معناه، وهو: «ما لقيت زيدًا أو عمرًا»، والأصل عدم الرؤية، ولم يصرَّح فيه إلاّ بعدم رُؤية واحد منهما، فبقاء الآخَر على أصله من عدم الرؤية أولى، فيكون نفيًا لمطلق الرؤية.

فإن قلت: فإذا كان الأصل عدم الرؤية، كان عليك ألاَّ تأتي بمفعول لِـ «رأيت»، لا واحدًا ولا أكثر، حين تخشى توهّم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله، بل كان يكفيك أن تقول: «ما لقيت من جنس الرجال»، فما دعاك إلى تقييد نفي الرؤية بواحد؟

قلت: قصد المبالغة، وبيان ذلك أن الأصل، أي: عدم الرؤية، بقي على حاله، ولم ينتف بتعلقها بأقل ما يكون أي الواحد، فما زاد.

وإذا تقرّر هذا، ظهر لك علة قولهم: أن النكرة في غير الواجب تفيد العموم في الأغلب، وذلك أن النكرة تفيد الوحدة، والوحدة في غير الموجَب تفيد العموم في الأغلب، كما مضى.

فإن قصدت التنصيص على العموم، قلت: «ما لقيت من رجل، ومن واحد»، وإذا قلت: «ما لقيت رجلين، أو رجالاً»، فالمعنى: ما لقيت مثنى واحدًا من هذا الجنس، وما لقيت جماعة واحدة منه؛ فمع عَدَم «مِن» يحتملان الاستغراق وغيره، ومع «من» يصير الأول نصًّا في استغراقه لجميع مثنّيات هذا الجنس، والثاني نصًّا في استغراقه لجميع جماعاته.

فظهر أن معنى: «ما رأيت زيدًا أو عمرًا»: ما رأيت زيدًا ولا عمرًا، في الأظهر، وكذا معنى: «لا تضربْ زيدًا أو عمرًا»؛ ويحتمل احتمالاً مرجوحًا: لا تضرب أحدهما واضرب الآخر؛ ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى: **﴿ولا تطع منهم آثِمًا أو كفورًا﴾**[1]، إذ لا يجوز أن يريد: لا تطع واحدًا منهما وأطِع الآخر، لقرينة الإثم والكفر.

---

(١) الدهر: ٢٤.

فلفظة «أو» في جميع الأمثلة، موجبة كانت، أو لا، مفيدة لأحد الشيئين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجب يفيد العموم، فلم تخرج «أو» مع القطع بالجمع في الانتهاء[١] في نحو: ﴿ولا تطع منهم آثِمًا أو كفورًا﴾[٢]، عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم.

* * *

وأمَّا «إمَّا»، فهي بمعنى «أو» في جميع الأحكام المذكورة، إلاَّ أن المعطوف عليه بـ «إمّا»، لا بدَّ أن يكون مصدَّرًا بـ «إمّا» أخرى، نحو: «جاءني إمَّا زيد وإمَّا عمرو»، فمبنى الكلام مع «إمَّا»، على أحد الشيئين، أو الأشياء، وأمَّا مع «أو» فإن تقدم «إمَّا» على المعطوف عليه، نحو: «جاءني إمَّا زيد أو عمرو»، فالكلام مبنيّ على ذلك، وإن لم يتقدم، جاز أن يَعرض للمتكلم معنى أحد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه، تقول مثلاً: «قام زيد»، قاطعًا بقيامه، ثم يَعرض الشك، أو قصد الإبهام، فتقول: «أو عمرو»؛ ويجوز أن يكون شاكًا أو مُبهِمًا من أول الأمر؛ وإن لم يأت بحرف دالٍّ عليه، كما تقول مثلاً: «جاءني القوم»، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: «إلاَّ زيدًا».

فـ «إمّا» الثانية، في كل كلام، لا بدَّ لها من تقدّم «إمَّا» أُخرى داخلة على المعطوف عليه، بخلاف «أو»، فإنه يجوز فيه تقدم «إمَّا» عليه، وعدم تقدمها، نحو: «جاءني إمَّا زيد أو عمرو»، و «جاءني زيد أو عمرو».

وقد جاءَت «إمَّا» غير مسبوقة بـ «إمّا» أخرى، لكنها تقدَّر، حملاً على الكثير الشائع من استعمالها؛ أنشد الفرَّاء [من الطويل]:

٨٨٣ ـ تُلِمُّ بدارٍ قَدْ تَقادَمَ عَهْدُها ... وإمّا بأَمْواتٍ أَلَمَّ خَيالُها

(١) أي: الامتثال (العمل بمقتضى النهي). (٢) الدهر: ٢٤.

٨٨٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٠؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ٧١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠٢؛ والمنصف ٣/ ١١٥؛ ولذي الرمّة أو للفرزدق في خزانة الأدب ١١/ ٧٦، ٧٨؛ والدرر ٦/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٢؛ والجنى الداني ص ٥٣٣؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب ١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: تلمّ بدار: تنزل بها قليلاً. تقادم عهدها: بَعُد زمن معرفتها أو بنائها. ألم خيالها: طاف.

المعنى: فإما أن تنزل نفسي بدار الأحبة التي هجرت منذ زمن بعيد، وإما أن تستعرض أشخاصًا أحبهم قد ماتوا، فتبقى روحي حزينة منكسرة.

الإعراب: **«تلمّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، يعود إلى نفس الشاعر التي ذكرها قبلاً. **«بدار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلم». **«قد تقادم»**: «قد»: حرف تحقيق=

أي: إمَّا بدارٍ، وإمَّا بأموات؛ وقد تخلُف الثانية «إلاّ»، قال [من الوافر]:

٨٨٤ ـ فـإمَّـا أن تـكـونَ أخـي بـصِـدْقٍ فـأعْـرفَ مِـنْـكَ غَـثِّـي مِـنْ سَـمِـيـنـي

= «تقادم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «عهدها»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «وإما»: الواو: للعطف، «إما»: حرف تفصيل. «بأموات»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلمّ». «ألمّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «خيالها»: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «تلمّ بدار»: في محل جرّ صفة لـ «نفس» في بيت سابق. وجملة «تقادم»: في محل جرّ صفة لـ «دار». وجملة «ألم خيالها»: في محلّ جرّ صفة لـ «أموات».

الشاهد فيه قوله: «تلمّ بدار... وإمّا بأموات» حيث حذف «إمّا» الأولى، لدلالة الثانية عليها، والتقدير: تلمّ إمّا بدار، وإمّا بأموات».

٨٨٤ ـ **التخريج**: البيتان للمثقّب العبدي في ديوانه ص ٢١١ ـ ٢١٢؛ والأزهية ص ١٤٠ ـ ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠؛ والدرر ٦/ ١٢٩؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦ ـ ١٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٠، ١٩١؛ وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ٤/ ١٤٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٤١٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٦؛ والمقرب ١/ ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: الغث: الرديء من كلّ شيء؛ والسمين ضده. اطرحني: أبعدني، واتركني. أتّقيك: أتجنّبك وأحذرك.

المعنى: يبين المثقّب لنا معنى الأصدقاء الحقيقيين، فإمّا أن تكون صديقي الحقيقي الذي يعرّفني مساوئي وعيوبي فأتركها، ومحاسني ومكارمي فأزيد منها، وإما دعني وشأني، بل كن عدوّي الذي أحذره ويحذرني.

الإعراب: «فإما»: الفاء: استئنافية، «إما»: حرف تفصيل. «أن»: حرف مصدريّة ونصب. «تكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، واسم «تكون» ضمير مستتر تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تكون» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «إما شأنك كونك أخًا بصدق، وإما كونك عدوًّا»، ويجوز أن يكون المصدر مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير: «اختر إمّا كونك أخًا، وإمّا كونك عدوًّا». «أخي»: خبر «تكون» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «بصدق»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تكون». «فأعرف»: الفاء: للعطف، «أعرف»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «منك»: جار ومجرور متعلّقان بحال من «غثي». «غثي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «من سميني»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، متعلّقان بمحذوف حال، بتقدير: «غثي واضحًا من سميني»، والياء: في محلّ جر مضاف إليه. «وإلا»: الواو: استئنافية، «إلا»: «إن» حرف شرط، و «لا»: نافية لا عمل لها، وفعل الشرط محذوف بتقدير: «وإن لا تفعل فاطرحني». «فاطرحني»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «اطرح»: فعل أمر مبني على السكون، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. «واتخذني»: الواو: للعطف، «اتخذني»: نفس إعراب «اطرحني». «عدوًّا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «أتقيك»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «وتتقيني»: الواو: للعطف، «تتقي»: =

وإلاّ فـاطَّـرِحْـنـي واتَّـخِـذْنـي عَـدُوًّا أتَّـقـيـكَ وتَـتَّـقـيـنـي

وتلزم الثانية الواو، وربَّما ترِدُ بلا واو، نحو: «خذْ إمَّا هذا، وإمَّا ذاك»، قال [من البسيط]:

٨٨٥ ـ يا ليتما أُمَّنا شالَتْ نَعامَتُها إمَّـا إلـى جـنَّـةٍ، إمَّـا إلـى نـارِ

ويُروى: «إيما إلى جنة»، وهي لغة في «إمَّا».

وقالوا: إن «إمَّا» لا تستعمل في النهي، وحكى قطرب فتح همزة «إمَّا» العاطفة.

= فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

وجملة «فإما أن تكون»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «فاطرحني»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «اتخذني»: معطوفة على جملة «فاطرحني» في محلّ جزم مثلها. وجملة «أتقيك»: حالية محلها النصب، وجملة «تتقيني»: معطوفة عليها في محلّ نصب كذلك. وجملة «تفعل» المقدرة: لا محل لها لأنها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة «إلا تفعل فاطرحني»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيهما قوله: «فإما... وإلا» حيث استغنى عن تكرار «إمّا» وذكر ما يغني عنها وهو «إلاّ».

٨٨٥ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢٢١؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٦ (أما)، ولسعد بن قرط في خزانة الأدب ١١/ ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢؛ والدرر ٦/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٣؛ والمحتسب ١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٤١٤؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٥؛ وشرح المفصّل ٦/ ٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: شالت نعامتها: أي هلكت. وأصل «شالت» بمعنى: رفعت.

المعنى: يتمنّى الشاعر الموت لأمّه غير مهتمّ بمصيرها، وسواء عنده أذهبت إلى الجنّة أو إلى النار.

الإعراب: **«يا»**: حرف تنبيه. **«ليتما»**: حرف مشبّه بالفعل أبطلت عمله «ما» الكافة. **«أمّنا»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «نا»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«شالت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«نعامتها»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. وروِيت «أمَّنا» بالنصب، فعليه تكون «ليت» عاملة، و «أمّنا» اسمها، وجملة «شالت» في محل رفع خبر «ليت». **«إما»**: حرف تقسيم. **«إلى جنّة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «شالت». **«إمّا»**: حرف تقسيم معطوف على سابقه، وحرف العطف محذوف، والتقدير: «وإما». **«إلى نار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «شالت».

جملة «ليتما أمنا شالت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «شالت نعامتها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «أمّنا».

الشاهد فيه: أنّ «أمّا» الثانية تلزم الواو، وقد ترد بلا واو، قليلاً، كما في هذا البيت.

وهي عند سيبويه[1]: مركبة من: «إنْ» و «ما»، بدليل حذف «ما» للضرورة، قال [من المتقارب]:

٨٨٦ ـ سَقَتْهُ الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإن مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما

فارتكب الشاعر حذف «إمَّا» الأُولى، وحَذَف «ما» مِن الثانية.

وقال [من الوافر]:

٨٨٧ ـ لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكذِبَنْها فإنْ جَزَعًا وإن إجْمالَ صَبْرِ

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

٨٨٦ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨١؛ والأزهيّة ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٩٣ ـ ٩٥، ١٠١، ١١٠، ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ص ١٨٠؛ والكتاب ١/ ٢٦٧؛ والمعاني الكبير ص ١٠٥٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧، ٢٣٦؛ والجنى الداني ص ٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٤٤١؛ والدرر ٦/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠٢؛ والكتاب ٣/ ١٤١؛ والمنصف ٣/ ١١٥.

اللغة: الرواعد: السحب التي تكون مصحوبة بالرعد. الصيّف: مطر يهطل صيفًا.

المعنى: يتحدّث عن وعل ذكره في أبيات سابقة، فقد هطلت الأمطار في الصيف فشرب منها وارتوى، ولن يعدم الماء في فصل الخريف كذلك.

الإعراب: **«سقته»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«الرواعد»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«من صيف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «سقته». **«وإن»**: الواو: للعطف، «إن»: حرف تفصيل، أصلها «إمّا». **«من خريف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «سقته». **«فلن»**: الفاء: للاستئناف، «لن»: حرف نصب ونفي. **«يعدما»**: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

جملة «سقته»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «يعدما»: استئنافيّة أيضًا، أو تعليلية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «إن من» حيث حذف «ما» في الشطر الثاني، وكان قد حذف «إما» من الشطر الأول. و «إما» تتكرّر، والحذف ضرورة. والصواب قوله: «سقته الرواعد إمّا من صيّف وإما من خريف».

٨٨٧ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٦٨؛ والأزهية ص ٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦؛ والدرر ص ١٠٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٠٩؛ والجنى الداني ص ٢١٢، ٥٣٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٨١، ٩٣، ٩٦؛ ورصف المباني ص ١٠٢؛ وشرح المفصل ٨/ ١٠١، ١٠٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٢٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٥.

اللغة: إجمال الصبر: هو الصبر الجميل، وهو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق.

المعنى: يُعَزّي الشاعر نفسه في مقتل أخ له قائلاً: كذبتك نفسك فيما منتك به من الاستمتاع بحياة أخيك، فاكذبها في كل ما تمنيك به بعدَ، فإما أن تجزع لفقد أخيك، وذلك لا يجدي عليك شيئًا، وإما أن تجمل الصبر، وذلك أجدى عليك، وقيل إنّ الشاعر يخاطب امرأة، فروي البيت (فاكذبيها).

الإعراب: **«لقد»**: اللام: واقعة في جواب قسم مقدّر، و «قد»: حرف تحقيق. **«كذبتك»**: فعل ماضٍ =

قال: التقدير: إمَّا تجزع جزعًا. . .

ولا منع من تغيُّر معنى الكلمة وحالها بالتركيب، كما مضى من كون «مِمَّا» بمعنى «رُبَّما».

وقال غيره: هو مفرد غير مركَّب، إذ الإفراد أصل في الحروف، وتأَوَّل البيتين بـ «إن» الشرطية، وشرطُها: «كَانَ»، المحذوفة، أي: فإن كان جزعًا.

ومنع أبو علي، وعبد القاهر مِن كونها عاطفة، لأن الأولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيءٍ، والثانية مقترنة بواو العطف، فلا تصلحان للعطف.

وشبهة مَن جعلها حرف عطف كونها بمعنى «أو» العاطفة، ولا يلزم ذلك، فإن معنى «أن» المصدرية هو معنى «ما» المصدرية، والأُولى تنصب المضارع، بخلاف الثانية.

وقال الأندلسي: إمَّا الأولى مع الثانية حرف عطف، قُدِّمت تنبيهًا على أن الأمر مبنيّ على الشك، والواو جامعة بينهما، عاطفة لِـ «إمّا» الثانية على الأولى، حتى تصيرا كحرف واحد، ثم تعطفان معًا ما بعد الثانية على ما بَعد الأولى.

وهذا عُذر بارد من وجوه: لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه، وعطف الحرف على الحرف، غير موجودة[1] في كلامهم.

فالحقُّ أن الواو هي العاطفة، و «إمَّا» مفيدة لأحد الشيئين، غير عاطفة؛ والواو في نحو قوله: «إمَّا إلى جنة إما إلى نار»: مقدَّرة.

* * *

= مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء: لا محل لها، والكاف: مفعول به محلها النصب. **«نفسك»**: فاعل مرفوع بالضمة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«فاكذبنها»**: الفاء: استئنافيّة، و «اكذب»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: لا محل لها، و «ها»: في محل نصب مفعول به. **«فإن»**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف تفصيل، والأصل «إمّا». **«جزعًا»**: مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. **«وإن»**: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف تفصيل. **«إجمال»**: مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. **«صبر»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «لقد كذبتك نفسك»: جواب قسم لا محلّ لها. وجملة «اكذبنها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «فإن جزعًا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن إجمالَ صبر»: معطوفة على سابقتها لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «إن» في قوله «فإن جزعًا وإن إجمال صبر» أصلها «إمّا» فحذف «ما» وأبقى «إن»، والتقدير: «فإمّا تجزع جزعًا وإمّا تجمل إجمال صبر».

(١) أي: هذه الأمور التي ذكرها.

قوله: «وأم المتصلة، لازمة لهمزة الاستفهام... إلى آخره».

اعلم أن «أم» على ضربين: متصلة ومنفصلة، فالمتصلة تختص بثلاثة أشياء: أحدها تقدم الهمزة، إمَّا للاستفهام، نحو: «أزيد عندك أم عمرو»؟ أو للتسوية، نحو: ﴿سواءٌ عليهم أَستغفرتَ لهم أم لم تستغفر لهم﴾[1]. وقد يجيء شرح همزة التسوية. وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل «أم» المتصلة في الشعر، قال [من الطويل]:

٨٨٨ ـ لَعَمْرِيَ ما أدري، وإن كُنتُ دارِيًا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بِثَمانِ؟

وقال [من الطويل]:

٨٨٩ ـ لَعَمْرُك ما أَدْري وإن كنت دارِيًا ... شعيثُ ابنُ سَهْمٍ أَمْ شُعيثُ ابنُ مِنْقَرِ؟

---

(١) المنافقون: ٦.

٨٨٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٤؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

المعنى: من شدّة ذهوله لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها أسبع أم ثمان؟

الإعراب: «**لعمري**»: اللام: حرف ابتداء وقسم، «**عمرك**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «قسمي». «**ما**»: نافية. «**أدري**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**وإن**»: الواو: حالية، «إن»: زائدة. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «**داريًا**»: خبر «كان» منصوب. «**بسبع**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رمين». «**رمين**»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**الجمر**»: مفعول به منصوب. «**أم**»: حرف عطف. «**بثمان**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رمين».

جملة القسم «عمرك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أدري»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت داريًا»: في محلّ نصب حال. وجملة «رمين»: سدت مسدّ مفعولي «أدري».

الشاهد فيه قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها، وتقدير الكلام: «أبسبع».

٨٨٩ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٣؛ وشرح شواهد المغني ص ١٣٨؛ والكتاب ٣/ ١٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٨؛ ولأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٨؛ وللأسود أو للّعين المنقري في الدرر ٦/ ٩٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢١؛ ولسان العرب ٢/ ١٦٢ (شعث)؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢. =

وقال [من الكامل]:

٨٩٠ ـ كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ، أَمْ رأيتَ بواسِطٍ غَلَسَ الظلامِ مِنَ الرَّبابِ خيالا؟

وليس بكثير.

وربَّما تجيء «هل» قبل المتصلة على الشذوذ، نحو: «هل زيد عندك أم

= **اللغة**: شعيث بن سهم: اسم حيّ من بني تميم. ومنقر: حيّ من بني زيد مناة من تميم.

الإعراب: **«لعمرك»**: اللام: حرف ابتداء وقسم، **«عمر»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «قسمي». **«ما»**: حرف نفي. **«أدري»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. **«وإن»**: الواو: حاليّة أو اعتراضيّة. **«إن»**: وصلية زائدة. **«كنت»**: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». **«داريًا»**: خبر «كان» منصوب. **«شعيث»**: مبتدأ مرفوع. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«سهم»**: مضاف إليه. **«أم»**: حرف عطف. **«شعيث»**: مبتدأ مرفوع. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«منقر»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «لعمرك»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما أدري»: جواب القسم لا محل لها. وجملة «إن كنت داريًا»: في محلّ نصب حال. وجملة «شعيث ابن سهم»: سدّت مسدّ مفعولي «أدري». وجملة «شعيث ابن منقر»: معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر» حيث حذف همزة الاستفهام لوجود قرينة دالة على معناها، والتقدير: «أشعيث...». وفي البيت شاهد آخر للنحاة: هو حذف التنوين من «شعيث» إمّا للضرورة الشعريّة، وإمّا لأنه اسم قبيلة فلا يُصرف.

٨٩٠ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥؛ والأزهية ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩، ١٠، ١٢، ١٩٥، ١١/ ١٢٢، ١٣١، ١٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٣؛ والكتاب ٣/ ١٧٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٠٦، ٧٠٩ (كذب)، ٦/ ١٥٦ (غلس)، ١٢/ ٣٧ (أمم)؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٥؛ وبلا نسبة في الأغاني ٧/ ٧٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٥.

اللغة: واسط: مدينة عراقيّة. غلس الظلام: ظلمة آخر الليل. الرباب: اسم محبوبته.

المعنى: لا بدّ أن عينيك تخدعانك، فأنت تتوهم رؤية خيال الرباب في ظلام آخر الليل؛ ويريد أنه يحلم.

الإعراب: **«كذبتك»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والتاء: للتأنيث. **«عينك»**: فاعل مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «أم رأيت»: **«أم»**: حرف عطف، «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«بواسط»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «رأيت». **«غلس»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «رأيت». **«الظلام»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من الرباب»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «رأيت». **«خيالاً»**: مفعول به منصوب بالفتحة.

جملة «كذبتك عينك»: ابتدائيّة لا محلّ لها، وجملة «رأيت»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «كذبتك عينك أم رأيت بواسط» حيث حذف همزة الاستفهام المعادلة لـ «أم»، والتقدير: «أكذبتك...».

عمرو»؛ وإنما لزمت الهمزة في الأغلب، دون «هل»، لأن «أم» المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعًا، وهي، مع أداة الاستفهام التي قبلها، بمعنى: أيُّ الشيئين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي أيضًا عريقة في باب الاستفهام، وعادلتها حتى كانتا معًا بمعنى: «أي»؛ وأمّا «هل»، فإنها دخيلة في معنى الاستفهام، لأن أصلها «قد»، نحو قوله تعالى: **﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾**(١).

أما المنقطعة، فقد لا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بـ «هلْ»، ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام، إذا كان الاستفهام بـ «أَمْ» عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدّم، وفي الحكم المنسوب إليه، لأن أسماء الاستفهام إذا استفهم بها، عمّت في الجميع، فتغني عن كل استفهام بعدها، فلا تقول: «مَن عندك أم عندك عمرو»؟ لأن معنى قولك: «أم عندك عمرو»، مستفاد من قولك: «مَن عندك»؟

وإذا لم يكن داخلاً في عموم الاستفهام المتقدم، نحو: «مَن عندك أم عندك حِمارٌ»؟ و «أين زيد أم عندك عمرو»؟؛ أو في الحكم المنسوب إليه، نحو: «مَن عندك أم ضربت عمرًا»؟ و «مَن تضرب أم مَن تشتم»؟ جاز وقوعها بعدها.

وثانيها(٢): أنه يجب أن يستفهم بها عن شيئين أو أشياء ثابت أحدهما، أو أحدها عند المتكلم، لطلب التعيين، لأنها مع الهمزة بمعنى «أي». ويستفهم بـ «أيّ» عن التعيين، فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد، لأن المجموع بمعنى «أيّ»، فجوابه بالتعيين.

وأما في المنقطعة، فلا يثبت أحد الأمرين عند المتكلم، بل ما قبل «أم» وما بعدها على كلامين، لأنه إضراب عن الكلام الأوّل، وشروع في استفهام مستأنف، فهي، إذن، بمعنى «بَلْ» التي تدل على أن الأول وقع غلطًا في نحو قولهم: «إنها لإبل، أم شاءٌ»؛ أو بمعنى «بل» التي تكون للانتقال من كلام إلى كلام آخر، لا لتدارك الغلط، كما في قوله تعالى: **﴿أم يقولون افتراه﴾**(٣)، وقوله: **﴿أم اتَّخذ مما يخلق بناتٍ﴾**(٤)، وفيها مع معنى «بل» معنى الهمزة الاستفهاميّة في نحو: «إنّها لإبل، أم شاءٌ»، والهمزة الإنكارية في نحو: **﴿أم يقولون افتراه﴾**(٥).

---

(١) الدهر: ١.

(٢) أي: ثاني الأمور التي تختصّ بها «أمْ».

(٣) يونس: ٣٨؛ وهود: ١٣، ٣٥؛ والسجدة: ٣.

(٤) الزخرف: ١٦.

(٥) يونس: ٣٨؛ وهود: ١٣، ٣٥؛ والسجدة: ٣.

وقد تجيء بمعنى «بل» وحدها، كقوله تعالى: ﴿أم أنا خير من هذا الذي هو مَهين﴾(١)، إذ لا معنى للاستفهام ههنا؛ وكذا إذا جاءت بعدها أداة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿أم مَن هذا الذي هو جُند لكم﴾(٣)، وقوله [من البسيط]:

٨٩١ ـ [أَنَّى جَزَوا عامِرًا سُوءَى بفعلهم ... أَمْ كيفَ يَجْزونَني السُّوءَى مِنَ الحَسَنِ]
أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ ما تُعْطي العَلوقُ به ... رِئمانَ أنفٍ، إذا ما ضُنَّ باللَّبنِ

(١) الزخرف: ٥٢. (٢) الرعد: ١٦.
(٣) الملك: ٢٠.

٨٩١ ـ **التخريج**: البيتان أو الثاني منهما لأفنون التغلبي في خزانة الأدب ١١/ ١٣٩، ١٤٢؛ والدرر ٦/ ١١١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٤، ١٤٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٨ (علق)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٧، ٦/ ٢١٢، ٧/ ٥٢، ٣٢٢؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٨، ٢٩٣؛ والخصائص ٢/ ١٨٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١٨؛ وشرح المفصل ٤/ ١٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٢٣ (رام)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٣.

اللغة: أنى: كيف. جزوا: عاقبوا، من الجزاء. السوءى: القبيح. عامر: قبيلة عربيّة. الرئمان: الناقة التي تعطف على جلد ابنها المحشو تبنًا، فيدرّ حليبها. ضن: بخل.

المعنى: كيف عاقبوا قبيلة عامر على إحسانهم سوءًا، وكذلك يفعلون معي، فهم كالناقة العلوق، تحبّ هذا الجلد، لكنها لا تعطيه لبنًا، فعطفها لا يتجاوز أنفها.

الإعراب: **«أنى»**: اسم استفهام في محل نصب حال من ضمير الفعل «جزوا». **«جزوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«عامرًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«سوءى»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«بفعلهم»**: «بفعل»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جزوا»، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«أم كيف»**: «أم»: استئنافيّة، «كيف»: اسم استفهام في محلّ نصب حال من ضمير الفعل «يجزونني». **«يجزونني»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به أوّل. **«السوءى»**: مفعول به ثانٍ منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. **«من الحسن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يجزونني». **«أم كيف»**: «أم»: استئنافيّة، «كيف»: اسم استفهام في محل نصب حال من ضمير الفعل «ينفع». **«ينفع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **«ما»**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل لـ «ينفع». **«تعطي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. **«العلوق»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعطي» لتضمينه معنى «تجود». **«رئمان»**: بدل من «ما» مرفوع بالضمّة. **«أنف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متعلق بالفعل «ينفع». **«ما»**: حرف زائد. **«ضنّ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. **«باللبن»**: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل.

جملة «أنى جزوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كيف يجزونني»: استئنافيّة لا محلّ لها، وكذلك جملة «ينفع». وجملة «تعطي العلوق»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «ضن باللبن»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه: مجيء «أمْ» بمعنى «بَلْ» وحدها.

فهي في مثله بمعنى «بل» وحدها، والمقصود أن الكلام معها على كلامين، دون المتصلة، ولهذا سمِّيت منقطعة، وسُمِّيت الأولى متصلة، لكونهما مع الهمزة التي قبلها، كـ «أيّ».

وجواب المنقطعة: «لاَ»، أو «نَعَمْ»، لأنه استفهام مستأنف.

وثالثها[1]: أنه يليها المفرد والجملة، بخلاف المنقطعة، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين، نحو: «أزيد عندك أو عندك عمرو»؟ أو مقدرًا أحدهما، نحو: «إنّها لإبل أم شاء»؟ أي: أم هي شاء؟

قال جار الله[2]: لا يجوز حذف أحد جزأي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة، ويجوز في الخبر، إذ لا يلتبس.

ثم اعلم أنه إذا وَلي المتصلة مفرد، فالأولى أن يَلِي الهمزة قبلها مثل ما وليها، سواء[3]؛ لتكون «أم» مع الهمزة بتأويل «أيّ»، والمفردان بعدهما بتأويل المضاف إليه «أيّ»، فنحو: «أزيد عندك أم عمرو»؟ بمعنى: أَيُّهما عندك؛ و «أفي السوق زيد أم في الدار»؟ بمعنى: في أيّ الموضعين هو؟

وتجوز المخالفة بين ما ولياهما، نحو: «أعندك زيد أم عمرو»؟ و «أزيد عندك أم في الدار»؟ و «ألقِيت زيدًا أم عمرًا»؟ جوازًا حسنًا كما قال سيبويه[4]، لكن المعادَلة أحسن.

وإن وَلي «أم» والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزأين، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل، نحو: «أقمت أم قعدت»؟ و «أنام زيد أم انتبه»؟ فهي متصلة، ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين أن تكون منقطعة، نحو: «أقام زيد أم تكلَّم»؟ وإن كانتا فعليتين متساويتي النظم، مشتركتين في الفعل، نحو: «أقام زيد أم قام عمرو»؟ أو اسميتين كذلك مشتركتين في جزء، نحو: «أزيد قائم أم هو قاعد»؟ و «أزيد أخي أم عمرو هو»؟ فالأَولى أن «أم» في الصور الثلاث منقطعة، لأنك كنت قادرًا على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت الاتصال، والمفرد أَدَلُّ على كونها متصلة، وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد؛ فلو أردت الاتصال قلت في الأُولى: «أزيد قام أم عمرو»؟ وفي الأخيرتين: «أقائم زيد أم قاعد»؟ و «أزيد أخي أم عمرو»؟ فعُدولُك إلى الجملتين مع القدرة على المفردَين، دليل الانفصال.

---

(١) أي: ثالث الأمور التي تختصّ بها «أمْ».
(٢) انظر: المفصل ص ٣٦٣.
(٣) أي: هما سواء.
(٤) الكتاب ٣/ ١٧٠.

وأمّا في الفعليتين المشتركتين في الفاعل، فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما، لأن كل فعل لا بدّ له من فاعل.

وأمّا إن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء، نحو: «أزيد قائم، أم عمرو قاعد»؟ و «أقائم زيد أم قاعد عمرو»؟ و «أقام زيد أم قعد عمرو»؟ وكذا: «أضرب زيد عمرًا أم قتله خالد»؟ لأن المشترك فيه فضلة لا جزء جملة؛ فالمتأخرون على أنها منفصلة، لا غير؛ والمصنف والأندلسيّ، جوّزا الأمرين، فإن كانت متصلة، فالمعنى: أيّ هذين الأمرين كان؟

وليس ما ذهبا إليه ببعيد. بَلَى، إن وقع الاختلاف بين الجملتين: إمّا بكون إحداهما اسمية والأخرى فعلية، نحو: «أقام زيد أم عمرو قاعد»؟ أو بتقديم خبر إحدى الاسميتين وتأخير خبر الأخرى، نحو: «أقائم زيد، أم عمرو قاعد»؟ و «أبكر قائم، أم قائم عمرو»؟ فالظاهر فيها الانفصال.

أمّا قوله تعالى: ﴿**سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون**﴾[1]، فجاز اختلاف الجملتين مع أنها متصلة لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة، لأن التسوية لا معنى فيها للمنفصلة، فعلى هذا، إن كان بعد «أم» مفرد لفظًا، وتقديرًا، فهي متصلة قولاً واحدًا، وقبلها الهمزة في الأغلب لفظًا أو تقديرًا؛ وإن كان بعدها جملة، فإن لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهي منقطعة قولاً واحدًا، إلا في الشاذ القليل، نحو: «هل زيد قائم أم عمرو»؟ وإن كان قبلها الهمزة، مُيِّزَت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن.

وقال سيبويه[2]: «أم» في قولك: «أزيد عندك أم لا»؟ منقطعة، كان عند السائل أنّ زيدًا عنده، فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: «أم لا»؛ وإنما عدّها منقطعة، لأنه لو سكت على قوله: «أزيد عندك»؟ لَعلِم المخاطب أنه يريد: أهو عندك أم ليس عندك؟ فلا بدّ أن يكون لقوله: «أم لا» فائدة مجدَّدة، وهي تغيُّر ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده، وهذا معنى الانقطاع والإضراب.

٩ ـ التسوية في الهمزة و«أَمْ»

وأمّا همزة التسوية وأم التسوية، فهما اللتان تليان قولهم: «سواء»، وقولهم:

---

(١) الأعراف: ١٩٣.

(٢) الكتاب ٣/ ١٧٢.

«لا أبالي»، ومتصرفاته، نحو قولك: «سواء عليَّ أقمت أم قعدت»، و «لا أبالي أقام زيد أم قعد»؛ فعند النحاة: قولهم: «أقمت أم قعدت»، جملتان في تقدير مفردَين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف، أي: سواء عليّ قيامك وقعودك، فـ «قيامك» مبتدأ، و «قعودك» عطف عليه، و «سواءٌ» خبر مقدّم.

وقد أجاز أبو علي، أيضًا، أن يكون «سواء» مبتدأ، و «أقمت أم قعدت» خبره، لكونهما في الظاهر فعلين. قال أبو علي: إنما جُعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين، بينهما واو العطف، لأن ما بعد همزة الاستفهام، وما بعد عديلتها مستويان في علم المستفِهم، لأنك إنما تقول: «أقمت أم قعدت»، إذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده، فتطلب بهذا السؤال التعيين، فلما كان الكلام استفهامًا عن المستويين، أقيمت همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين، وهما: قيامك وقعودك، وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في: «أنا أفعل كذا أيها الرجل»، لجامع الاختصاص، فكل منادًى مختص، ولا ينعكس، وكل استفهام بـ «أم» المتصلة تسوية، ولا ينعكس.

والذي يظهر لي أن «سواء» في مثله، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء عليَّ، ثم بيَّن الأمرين بقوله: «أقمت أم قعدت»؛ وهذا كما في قوله تعالى: ﴿**فاصبروا أو لا تصبروا، سواء عليكم**﴾[1] أي: الأمران سواء.

و «سواء» لا يثنَّى ولا يجمع، وكأنه في الأصل مصدر؛ وحكى أبو حاتم تثنيته وجمعه، وردَّه أبو علي.

وقولك: «أقمت أم قعدت» بمعنى: إن قمت وإن قعدت، والجملة الاسمية المتقدمة، أي: الأمران سواء، دالة على جواب الشرط، أي: إن قمت، وإن قعدت فالأمران سواء عليّ. ولا شك في تضمن الفعل بعد «سواء»، و «ما أبالي»، معنى الشرط. ولذلك استهجَن الأخفش، على ما حكى أبو علي عنه في الحجة[2]: أن يقع بعدها الابتدائية، نحو: «سواء عليّ، أو ما أبالي: أدرهم مالك أم دينار»، ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلاَّ لتضمّنه معنى الشرط.

وأمّا قوله تعالى: ﴿**سواءٌ عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون**﴾[3] فلتقدم الفعلية، وإلاَّ لم يجز.

---

(١) الطور: ١٦.

(٢) الحجّة: كتاب في القراءات لأبي علي الفارسيّ.

(٣) الأعراف: ١٩٣.

ومِن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى: ﴿هل لكم ممّا ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء﴾[1]، أي: فلتستووا، لتقدم الاستفهام الدال عليه؛ ومن ذلك قوله [من الرمل]:

لــو بـغَـيْـرِ الـمـاءِ حَـلْـقـي شَـرِقٌ ... كـنـتُ كـالـغصّـانِ بـالـماءِ اعْـتِـصـاري[2]

وكذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما، نحو: «سواءٌ عليَّ أتقوم أم تقعد»، و «ما أبالي أتقوم أم تقعد»، لكون إفادة الماضي معنى الاستقبال أدلّ على إرادة معنى الشرط فيه.

قال أبو علي: ومما يدلّ على ما قال الأخفش: أنَّ ما جاء في التنزيل من هذا النحو، جاء على مثال الماضي، قال الله تعالى: ﴿سواءٌ علينا أجزعنا أم صَبَرنا﴾[3]، و ﴿سواء عليم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[4]، و ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾[5]؛ وقال [من الطويل]:

٨٩٢ ـ سواءٌ عليكَ اليومَ، أَنْصاعتِ النَّوَى ... بخرقاءَ، أم أَنْحَى لَكَ السَّيف ذابحُ

وقال [من الخفيف]:

٨٩٣ ـ ما أُبالي أنبَّ بالحَزنِ تَيْسٌ ... أَمْ جَفاني بظَهْرِ غَيْبٍ لَئيمُ

---

(١) الروم: ٢٨.
(٢) تقدّم بالرقم ٦٤٤.
(٣) إبراهيم: ٢١.
(٤) البقرة: ٦.
(٥) المنافقون: ٦.

٨٩٢ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٨٧٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٥٢، ١٥٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/٢٩٨.

اللغة: انصاعت النوى: انشقت، وذهبت بها المنية إلى نهايتها. النوى: الوجهة التي ينويها المسافر. أنحى لك السيف: قصدك بالسيف. خرقاء: اسم حبيبته، أو لعلّها كنية لها.

المعنى: يصف الشاعر مصابه برحيل حبيبته، فيخبرنا بتساوي المصاب عنده برحيلها، وقدوم أحدهم بالسيف ذابحًا له.

الإعراب: **«سواء»**: خبر مقدّم مرفوع. **«عليك»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «سواء». **«اليوم»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب، متعلّق بالمصدر «سواء». **«أنصاعت»**: الهمزة: حرف استفهام، «انصاعت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«النوى»**: فاعل مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذر. **«بخرقاء»**: جارّ ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بالفعل «انصاعت». **«أم»**: حرف عطف. **«أنحى»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف. **«لك»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «أنحى». **«السيف»**: مفعول به منصوب. **«ذابح»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «سواء عليك...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «انصاعت النوى»: في محلّ رفع مبتدأ خبره «سواء»، وعطف عليها جملة «أنحى... ذابح».

الشاهد فيه قوله: «أم أنحى» حيث جاء الفعل بعد «أم» وهمزة التسوية ماضيًا.

٨٩٣ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهيّة ص ١٢٥؛ والحيوان ١/ ١٣؛ =

وأما قوله [من الوافر]:

فَـإنَّـكَ لا تُـبـالـي بَـعْـدَ حَـوْلٍ أَظَـبْـيٌ كـانَ أمَّـكَ أمْ حِـمـارُ[(١)]

فقد مرَّ في باب «كان»، أن تقديره: أكان ظبي كان أمك، نحو: **﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾**[(٢)].

وإنما أفادت الهمزة فائدة «إن» الشرطية، لأن «إنْ» تستعمل في الأمر المفروض وقوعه، المجهول في الأغلب، فلا يقال: «إن غربت الشمس»، وكذا حرف الاستفهام، يستعمل فيما لم يُتَيقَّن حصوله، فجاز قيامها مقامها، فجرِّدت عن معنى الاستفهام، وكذا «أم»، جُرِّدت عن معنى الاستفهام، وجُعِلت بمعنى «أو»، لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء، فمعنى «سواء عليّ أقمت أم قعدت»: إن قمت أو قعدت؛ ويُرشدك إلى أن «سواء» سادّ مسدَّ جواب الشرط، لا خبر مقدَّم أن معنى «سواء أقمت أم قَعدت»، و «لا أبالي أقمت أم قعدت»، في الحقيقة، واحد، و «لا أبالي» ليس خبرًا لمبتدأ، بل المعنى: إن قمت، أو قعدت فلا أبالي بهما، وقولُ ابن سينا [من البسيط]:

= وخزانة الأدب ١١/ ١٥٥، ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٨٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٥٠؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٥، ٢/ ٧٤٦؛ وجواهر الأدب ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٨.

اللغة: الحَزنُ: ما غلظ من الأرض. جفا: بعد وغلظ. بظهر غيب: في غيبتي. أبالي: أَعْبأ وأهتمّ. نبيبُ التيس: صوته.

المعنى: استوى عندي جفاء وغلط اللئيم عليّ في غيابي، وتصويتُ التيس عند هياجه فيما غلظ من الجبال، فكلا الأمرين لا أَعْبأ به.

الإعراب: **«ما»**: نافية مهملة. **«أبالي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«أنَبَّ»**: الهمزة: همزة تسوية، و«نَبَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«بالحزنِ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نبَّ». **«تيس»**: فاعل مرفوع. **«أم»**: المتصلة حرف عطف. **«جفاني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«بظهر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جفاني». **«غيبِ»**: مضاف إليه مجرور. **«لئيم»**: فاعل مرفوع.

جملة «ما أبالي»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «نَبَّ تَيس»: في محل نصب مفعول به للفعل «أبالي». وجملة «جفاني لئيم»: معطوفة على جملة «نَبَّ».

الشاهد فيه قوله: «أم جفاني» حيث جاء الفعل بعد «أم» ماضيًا، لأنه من المستهجن أن لا يكون ماضيًا بعدها وبعد همزة التسوية.

(١) تقدّم بالرقم ٥١٢.

(٢) التوبة: ٦.

٨٩٤ - سِيَّان عِندي إن بَرُّوا وإن فَجروا   فَلَيْسَ يجري على أمثالِهِمْ قَلَمُ

يقوِّي ذلك؛ وإن لم يكن الاستشهاد بمثله مَرضيًّا.

وأمَّا مجيء الهمزة و «أم»، أو الهمزة و «أو»، بعد باب «دَرَيت» و «علمت»، نحو: «ما أدري أزيد عندك أم عمرو»، و «لا أعلم أزيد عندك أو عمرو»، فليس من هذا الباب، إذ لا معنى للشرط فيه، كما في الذي نحن فيه.

وإن قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظَيْ «سواء» و «ما أبالي»، فالغالب التصريح بـ «أو» في موضع «أم»، بلا همزة استفهام قبلها، نحو: «لأضربنَّه قام أو قعد»، والمعنى ذلك المعنى، والتقدير ذاك التقدير، إذ المقصود: إن قام أو قعد فلأضربنَّه، أي: قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه.

ويجب تكرير الشرط سواء كان مع «أو» أو مع «أم»، لأن المراد التسوية في الشرط بين شيئين أو أكثر، فلا يجوز: «ما أبالي قام»، ولا «لأضربنه قام».

وإنما غلب في «سواء»، و «ما أبالي» الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا، بل المراد الشرط، لأنَّ بين لفظي: «سواء»، و «لا أبالي»؛ وبين معنى الهمزة وأم المتصلة جامعًا ومناسبة، وهو التسوية، فهي التي جوَّزت الإتيان بهما بعد اللفظين، بتجريد الهمزة و «أم» عن معنى الاستفهام، وجعلهما بمعنى «إنْ»، و «أو»، كما تقدم.

---

٨٩٤ - **التخريج**: البيت لابن سينا في خزانة الأدب ١١/ ١٦٠، ١٦٤.

اللغة: برُّوا: عاملوا برفق. فجروا: عاملوا بفحش.

المعنى: يريد أنَّ الأغنياء الجهال الذين لم يصيبوا حظًّا من العلم والمعرفة، إحسانهم وفجورهم سيّان، فلن يذكر التاريخ من أمرهم شيئًا.

الإعراب: **«سيّان»**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «فجورهم وبرهم سيّان» وعلامة رفع الخبر الألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«عندي»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر، والظرف متعلق بـ «سيّ». **«إن»**: حرف شرط جازم. **«برُّوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. **«وإن»**: الواو: حرف عطف، **«إن فجروا»**: مثل «إن برّوا». **«فليس»**: الفاء: حرف استئناف أو تعليل. **«ليس»**: حرف نافٍ مهمل. **«يجري»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل **«على أمثالهم»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «يجري». **«قلم»**: فاعل مرفوع.

جملة «برّهم وفجورهم سيّان»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «إن بروا»: مع الجواب المحذوف حاليّة محلها النصب، عطف عليها جملة «إن فجروا». وجملة «برُّوا»: جملة فعل الشرط لا محل لها، وكذلك جملة «فجروا».

والتمثيل فيه: أن قوله: «سيّان عندي» دليل جَوَاب الشرط الذي بعده. أي: «إن برّوا وإن فجروا فهما سيّان».

ويجوز، مع هذا، بعد «سواء»، و «لا أبالي»: أن تأتي بـ «أو» مجرَّدًا عن الهمزة، نحو: «سواء عليَّ قمت أو قعدت»، و «لا أبالي قمت أو قعدت»، بتقدير حرف الشرط، قال [من الطويل]:

٨٩٥ ـ ولَسْتُ أُبالي بَعْدَ آلِ مطرِّفٍ حتوفَ المنايا أَكْثَرَتْ أو أَقَلَّتِ

وقال أبو علي: لا يجوز «أو» بعد «سواء»، فلا تقول: «سواء عليَّ قمت أو قعدت»، قال: لأنه يكون المعنى: سواء عليّ أحدهما.

ويَرِد عليه أن معنى «أم»، أيضًا، أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى «سواء عليّ أقمت أم قعدت»: سواء عليّ أيّهما فعلت، أي: الذي فعلت من الأمرين، لتجرُّد «أيّ» عن معنى الاستفهام، وهذا أيضًا ظاهر الفساد.

وإنما لزمه ذلك في «أو»، وفي «أم»، لأنه جعل «سواء» خبرًا مقدمًا، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون «سواء» خبر مبتدأ محذوف سادّ مسدَّ جواب الشرط.

وجوَّز الخليل[1] في غير «سواء»، و «لا أبالي» أن يجري مجراهما، فيذكر بعده «أم» والهمزة، نحو: «لأضربنَّه: أقام أم قعد»، مستدِّلا بصحة قولك: «لأضربنَّه: أيُّ ذلك كان»، وهو بمعنى؛ أقام أم قعد، وليس ما قال ببعيد، لأن

---

٨٩٥ ـ **التخريج**: البيت لمليح بن علاق القعيني في شرح أبيات سيبويه ٢/١٤٩؛ وبلا نسبة في الأزهيَّة ص ١٢٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٧٤٧؛ وخزانة الأدب ١١/١٦٩، ١٧٠، ١٧٣.

اللغة: أبالي: أكترث، أهتمّ. الحتوف: جميع مفرده حَتْف، وهو المنية.

المعنى: بعد أن فقدت آل مُطرِّف صرت لا أكترث بالمنايا كثرت أم قَلَّتْ.

الإعراب: «**ولست**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «ليس» محله الرفع. «**أبالي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**بعد**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «أبالي». «**آل**»: مضاف إليه مجرور. «**مطرّف**»: مضاف إليه مجرور. «**حتوف**»: مفعول به منصوب. «**المنايا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**أكثرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**أو**»: حرف عطف. «**أقلّت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة وحرّكت بالكسرة للضرورة، لا محلّ لها، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

جملة «لست أبالي»: بحسب الواو. وجملة «أبالي»: خبر «ليس» محلُّها النصب. وجملة «أكثرت»: حاليّة محلُّها النصب. وجملة «أقلّت»: معطوفة على جملة «أكثرت».

الشاهد فيه: جَوَاز الإتيان بـ «أو» مجردًا عن الهمزة بعد «سواء» و«لا أبالي» بتقدير حرف الشرط، والتقدير: «إن أكثرت، أو أقلت فلست أبالي».

(١) الكتاب ٣/ ١٨٦.

معنى التسوية مع غيرهما، أيضًا ظاهر، أي: قيامه وقعوده مستويان عندي، لا يمنعني أحدهما من ضربه، كما تقدم ذكره، قال [من الطويل]:

٨٩٦ - إذا ما انْتَهى عِلْمي تناهَيْتُ عِنْدَهُ أطالَ فَأَمْلَى أمْ تَناهَى فَأَقْصَرا

رُوي: أو تناهى، فالهمزة في «أطال» ليست استفهامية، بل «أطال»: ماضٍ من الإطالة، ورُوي: «أم تناهى»، فالهمزة استفهامية، و «طال»: ماضٍ من الطول.

ولا تجيء بالهمزة قبل «أو»، فلا تقل: «لا أبالي أقمت أو قعدت»، ولا «لأضربنه أقام أو قعد»، لأنك إنما جئت بالهمزة مع «أم» وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا؛ وليس في الهمزة مع «أو» معنى التسوية.

وقولُك: «لأقتلنَّه كائنًا مَن كان»، و «لأَفعلنَّه كائنًا ما كان»، «كائنًا» فيهما: حال من المفعول، و «مَن» و «ما» في محلّ النصب على أنهما خبران لِـ «كائنًا»، وهما موصوفان، والضمير الراجع إليهما من الصفة محذوف، أي: كانه، وفي «كائنًا» و «كان» ضمير راجع إلى ذي الحال، أي: كائنًا أيَّ شيءٍ كانه.

قال المصنف: كل موضع قدرت فيه الجملتان، أي: المعطوفة إحداهما على

---

٨٩٦ - **التخريج**: البيت لزيادة بن زيد العذريّ في خزانة الأدب ١١/ ١٧٠، ١٧٣ - ١٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٤٤ (نهى)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٠٢؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤٧؛ والمقتضب ٣/ ٣٠٢.

اللغة: انتهى: بلغ النهاية. تناهيت: توقّفت. أملى له: طوّل له وأمهله. أقصر: صار إلى مهلة قصيرة.

المعنى: لا أتكلّم بما لا علم لي به، سواء كان علمي قليلاً أو كثيرًا.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متعلّق بجوابه. **«ما»**: زائدة. **«انتهى»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف. **«علمي»**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«تناهيت»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«عنده»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«أطال»**: الهمزة: حرف استفهام، «طال»: فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«فأملى»**: الفاء: للعطف، «أملى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«أم»**: حرف عطف. **«تناهى»**: تعرب إعراب «أملى». **«فأقصرا»**: تعرب إعراب «فأملى»، والألف: للإطلاق.

جملة «إذا ما انتهى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «انتهى»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تناهيت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «أطال»: استئنافية لا محلّ لها، وعطف عليها جملة «فأملى» وجملة «تناهى» وجملة «فأقصر».

الشاهد فيه: أنه روي بـ «أو» وبـ «أم».

الأخرى، بالحال، فـ «أو»، نحو: «لأضربنَّه قام أو قعد»، إذ المعنى: قائمًا كان أو قاعدًا، وإن قدِّر الكلام بالتسوية عن غير استفهام، فـ «أم»، نحو: «ما أبالي أقمت أم قعدت»؛ هذا كلامه.

ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بـ «أو»؛ وقد ذكرنا أن كل موضع يجوز فيه «أو» يجوز فيه «أم»، وبالعكس.

واعلم أن الفرق بين «أو» و «أم» المتصلة، في الاستفهام، أن معنى قولك: «أزيدًا رأيت أو عمرًا»: أأحدَهما رأيت، وجوابه: «لا»، أو «نعم». ومعنى قولك: «أزيدًا رأيت أم عمرًا»: أيَّهما رأيت، وجوابه بالتعيين، كأن تقول: «زيدًا»، أو تقول: «عَمْرًا»، فالسؤال بـ «أو»، لا يمكن أن يكون بعد السؤال بـ «أم»، لأنك في «أم» عالم بوجود أحدهما عنده، فكيف تسأل عما تعلم.

وتقول: «أزيد أفضل أم عمرو»؟ أي: أيُّهما أفضل من الآخر، ففيه ذكر المفضول معنًى، ولو قلت: «أزيد أفضل أو عمرو»؟ لم يجز، إلاَّ إذا كان المفضول معلومًا للمخاطب، إذ المعنى: أأحدهما أفضل، وذلك إنما يكون إذا قال لك، مثلاً، شخص: «عندي رجل أفضل من بكر»، ثم حضر زيد وعمرو، فتقول: «أزيد، أو عمرو أفضل»؟ أي: أأحدهما أفضل من بكر؟

وحيث أشكل عليك الأمر في «أو» و «أم» المتصلة، فقدِّر «أو»، بـ «أحدُهما» و «أم» بـ «أيُّهما»؛ تقول: «آلحسن أو الحسين أُفضل، أم ابن الحنفية»؟ والمراد: أأحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما، والمعنى: أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية، والجواب: أحدهما.

* * *

قوله: «ومن ثَمَّ لم يجز: أرأيت زيدًا أم عمرًا»، أي: لأنه لم يَلِهما المستويان إذ أحدهما فعل والآخر اسم، وقد تقدَّم أن سيبويه قال: إن مثل هذا جائز حَسَن، إلاَّ أن نحو: «أزيدًا رأيت أم عمرًا»؟ أحسن وأولى.

* * *

قوله: «ومن ثَمَّ كان جوابها: التعيين»، أي: لكونها لطلب التعيين.

١٠ ـ العطف بـ «لا» و «بَلْ»، و «لكن»

قال ابن الحاجب:

و «لا»، و «بلْ»، و «لكن»، لأحدهما معيَّنًا، و «لكن» لازمة للنفي.

* * *

١١ - لا[1]

قال الرضيّ:

اعلم أن «لا» لنفي الحكم عن مفردٍ، بعد إيجابه للمتبوع، فلا تجيء إلاّ بعد خبر موجب، أو أمر. ولا تجيء بعد الاستفهام، والتمنّي، والعَرْض، والتحضيض، ونحو ذلك، ولا بعد النهي؛ تقول: «ضربت زيدًا لا عمرًا»، و «اضربْ زيدًا لا عمرًا»؛ ولا تعطف بها الاسمية، ولا الماضي على الماضي، فلا يقال: «قام زيد لا قعد»، لأنه جملة، ولفظة «لا» موضوعة لعطف المفردات، وقد تعطف مضارعًا على مضارع، وهو قليل، نحو: «أقوم، لا أقعد»، والمجوِّز: مضارعته للاسم، فكأنك قلت: «أنا قائم لا قاعد».

ولا يجوز تكريرها، كسائر حروف العطف، لا تقول: «قام زيد لا عمرو، لا بكر»، كما تقول: «قام زيد وعمرو وبكر»، ولو قصدت ذلك، أدخلت الواو في المكرر، فقلت: «ولا بكر ولا خالد»، فتخرج «لا» عن العطف، وتتمحَّض لتأكيد النفي، لدخول العاطف عليها؛ وهذه الزائدة لا تدخل على العَلَم؛ تقول: «أنت غير قائم ولا قاعد»، و «غير القائم ولا القاعد»؛ ولا تقول: «أنت غير زيد ولا عمرو»، بل تقول: «غير زيد وعمرو»، وقد مرَّ هذا في قسم الأسماء.

ومنع الزجّاج من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي، ورُدَّ عليه بقول امرىء القيس [من الطويل]:

٨٩٧ - كَأَنَّ دِثارًا حلَّقَتْ بِلَبونِهِ عُقابُ تَنُوفى، لا عقابُ القواعِلِ

---

(١) راجع مبحث «لا» في الأزهيّة ص ١٤٩ - ١٦٢؛ والجنى الداني ص ٢٩٠ - ٣٠٣؛ وحروف المعاني ص ٨، ٣١؛ ورصف المباني ص ٢٥٧ - ٢٧٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٢ - ٢٨٠؛ وموسوعة الحروف ص ٣٨٢ - ٣٩١.

٨٩٧ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٩٤٩؛ والجنى الداني ص ٢٩٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤؛ والخصائص ٣/ ١٩١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤١، ٢/ ٦١٦؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤٢ (ملع)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٥٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢٧؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ١٠٤.

اللغة: دثار: اسم رجل كان يرعى إبل امرىء القيس. اللبونة: ذات اللبن. تنوفى: اسم موضع في جبال طيّىء معروف بارتفاعه. القواعل: اسم موضع قليل الارتفاع.

المعنى: يصف الشاعر إبله، التي أغار عليها الأعداء فتفرّقت، بقوله: كأنّ عقابًا من عقبان تنوفى قد خطفت تلك الإبل وحلّقت بها بعيدًا بحيث يصعب الوصول إليها، وليس عقاب القواعل المعروفة بقلّة ارتفاعها.

«تنوفى»، و «ثنيَّة»، و «القواعل»: صغار الجبال.

وقال بعضهم: «ليس» أيضًا تكون عاطفة، كـ«لاَ»، قال [من الرمل]:

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ إنَّما يجزي الفتى ليسَ الجَمَلْ[1]

والظاهر: أنها على أصلها، والخبر محذوف، أي: ليس الجمل جازيًا.

* * *

١٢ ـ بلْ[2]

وأمَّا «بَلْ»، فإمَّا أن يليها مفرد، أو جملة، وفي الأول هي لتدارك الغلط، ولا يخلو أن تكون بعد نفي أو نهي، أو بعد إيجاب أو أمر.

فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر، نحو: «قام زيد، بل عمرو»، فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، منسوبًا حكمه إلى التابع، فيكون الإخبار عن قيام زيد، غلطًا، يجوز أن يكون قد قام وأن لم يقم، أفدت بـ «بلْ» أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه، كان غلطًا، عن عَمد، أو عَن سبق لسان.

ونقل صاحب المغني[3] عن الكوفيين: أنهم لا يجوِّزون العطف بـ «بلْ»، بعد الإيجاب؛ والظاهر أنه وهم من الناقل، فإنهم يجوِّزون عطف المفرد بـ «لكنْ» بعد الموجَب حملاً على «بل»؛ كما نقل عنهم ابن الأنباري والأندلسيّ، فكيف يمنعون هذا؟

وإذا عطفت بـ «بلْ» مفردًا بعد النفي أو النهي، فالظاهر أنها للإضراب أيضًا،

= **الإعراب**: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«دثارًا»**: اسم «كأنّ» منصوب. **«حلّقت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«بلبونه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلقت»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. **«عقاب»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«تنوفى»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: حرف عطف. **«عقاب»**: معطوف على «عقاب» السابقة، وهو مضاف. **«القواعل»**: مضاف إليه.

جملة «كأنّ دثارًا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حلّقت عقاب...»: في محلّ رفع خبر «كأنّ».

الشاهد فيه قوله: «حلقت عقاب تنوفى لا عقاب القواعل» حيث جاءت «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي. وفي هذا ردّ على الزجّاجيّ الذي منع من مجيء «لا» العاطفة بعد الفعل الماضي.

(١) تقدم بالرقم ٧٢٧.

(٢) راجع مبحث «بلْ» في الجنى الداني ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٢٣ ـ ٢٢٦؛ وحروف المعاني ص ١٤؛ ورصف المباني ص ١٥٣ ـ ١٥٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١١٩ ـ ١٢٠؛ وموسوعة الحروف ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(٣) هو منصور بن فلاح اليمني.

ومعنى الإضراب: جَعل الحكم الأوَّل، موجَبًا كان أو غير موجَب، كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: «ما جاءني زيد، بل عمرو»، أفادت «بل» أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يصح هذا الحكم، فيكون زيدٌ غيرَ جاءٍ، ويحتمل ألاَّ يصحّ، فيكون قد جاءَك، كما كان الحكم على زيد بالمجيء في: «جاءني زيد بل عمرو»، احتمل أن يكون صحيحًا وألاَّ يكون.

وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الأندلسي؛ وقال ابن مالك: «بل» بعد النفي والنهي، كـ «لكن» بعدهما؛ وهذا الإطلاق منه يُعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: «ما جاءني زيد بل عمرو»، متحقّق بعد مجيء «بل»، أيضًا، كما كان كذلك في: «ما جاءني زيد لكن عمرو»، بالاتفاق، وبه قال المصنف، لأنه قال في: «ما جاءني زيد بل عمرو»، يحتمل إثبات المجيء لعمرو، مع تحقق نفيه عن زيد، والظاهر ما ذكرناه أوّلاً.

وهذا كله حكم «بل» بالنظر إلى ما قبلها، وأمّا حكم ما بعد «بل» الآتية بعد النفي أو النهي، فعند الجمهور أنه مثبت، فـ «عمرو» جاءك في قولك: «ما جاءني زيد بل عمرو»، فكأنك قلت: «بل جاءني عمرو»، فـ «بل»، أبطلت النفي والاسم المنسوب إليه المجيء. قالوا: والدليل على أن الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في: «ما زيد قائمًا بل قاعد»، ووجوب الرفع كما مرَّ في بابه.

وعند المبرِّد أن الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفيّ مسندًا إلى الثاني، فكأنك قلت: «بل ما جاءني عمرو»، كما كان في الإثبات الفعل الموجب مسندًا إلى الثاني.

وإذا ضممت «لا» إلى «بل» بعد الإيجاب أو الأمر، نحو: «قام زيد، لا بل عمرو»، و «اضربْ زيدًا، لا بل عمرًا»، فمعنى «لا» يرجع إلى ذلك الإيجاب أو الأمر المتقدم، لا إلى ما بعد «بل»، ففي قولك: «لا بل عمر»، نفيت بـ «لا» القيام عن زيد، وأثبتَّه لعمرو بـ «بلْ»، ولو لم تجيء بـ «لا»، لكان قيام زيد كما ذكرنا، في حكم المسكوت عنه، يحتمل أن يثبت وألاَّ يثبت، وكذا في الأمر، نحو: «اضربْ زيدًا، لا بل عمرًا»، أي: لا تضربْ زيدًا، بل اضرب عمرًا. ولولا «لا» المذكورة، لاحتمل أن يكون أمرًا بضرب زيد، وألاَّ يكون مع الأمر بضرب عمرو، وكذا «لا» الداخلة على «بل» بعد النهي والنفي راجعة إلى معنى ذلك النفي أو النهي، مؤكّدة لمعناهما، وما بعد «بل» باقٍ على الخلاف المذكور، بين المبرّد والجمهور.

ولا تجيء «بل» المفردة[١] العاطفة للمفرد، بعد الاستفهام، لأنها لتدارك الغلط الحاصل من الجزم بحصول مضمون الكلام أو طلب تحصيله، ولا جزم في الاستفهام، لا بحصول شيء، ولا بتحصيله، حتى يقع الغلط فيُتدارك.

وكذا قيل: إنها لا تجيء بعد التحضيض والتمنّي، والترجّي، والعَرْض. والأَولى أنه يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الأمر والنهي، كالتحضيض والعرض.

وأمَّا «بل» التي تليها الجُمل، ففائدتها الانتقال من جملة إلى أخرى، أهمَّ من الأولى، وقد تجيء للغلط[٢]. والأُولى تجيء بعد الاستفهام أيضًا، كقوله تعالى: **﴿أتأتون الذكران من العالَمين﴾**[٣]، إلى قوله: **﴿بل أنتم قوم عادون﴾**[٤]. والتي لتدارك الغلط، نحو: «ضربت زيدًا، بل أكرمته»، و «خرج زيد، بل دخل خالد». وقد تشترك الجملتان في جزء، وقد لا تشتركان.

* * *

١٣ ـ لكنْ[٥]

وأما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها، نفيًا وإثباتًا، من حيث المعنى، لا مِن حيث اللفظ، كما مرَّ في المثقَّلة؛ فإذا عطفت بها المفرد، ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي، لأن حروف النفي إنما تدخل الجمل، وجب أن يكون «لكن» بعد النفي، لتغاير ما بعدها لما قبلها، نحو: «ما جاءني زيد لكن عمرو»؛ وقد مرَّ معنى الاستدراك في المشدَّدة، فعدم مجيء زيد باقٍ على حاله، لم يكن الحكم به منك غلطًا، وإنما جئت بـ «لكنْ»، دفعًا لتوهم المخاطب أنّ عَمْرًا، أيضًا، لم يجيء كزيد، فهي في عطف المفرد نقيضة «لا»، لأنها للإثبات للثاني بعد النفي عن الأول، و «لا» للنفي عن الثاني بعد الإثبات للأول.

وأجاز الكوفيون مجيء «لكن» العاطفة للمفرد بعد الموجَب أيضًا، نحو: «جاءني زيد لكن عمرو»، حَمْلاً على «بل»، وليس لهم به شاهد، وكون وضع «لكن» لمغايرة ما بعدها لما قبلها يدفع ذلك، إلاَّ أَن لا يُسلِّموا هذا الوضع.

---

(١) أي: التي ليس معها «لا».

(٢) أي: لتدارك الغلط في الكلام الذي قبلها.

(٣) الشعراء: ١٦٥.

(٤) الشعراء: ١٦٦.

(٥) راجع مبحث «لكنْ» في وجواهر الأدب ص ٤١٠ ـ ٤١١؛ رصف المباني ص ٢٧٤ ـ ٢٧٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.

وإذا وليها جملة، وجب، أيضًا، المغايرة المذكورة، كما ذكرنا في المشدَّدة، وتقع بعد جميع أنواع الكلام، إلا بعد الاستفهام والترجّي والتمني والعَرْض والتحضيض، على ما قيل.

وذهب يونس إلى أنها في جميع مواقعها مخفَّفة من الثقيلة، وليست بحرف عطف، وليها مفرد أو جملة، وذلك لجواز دخول الواو عليها، ففي المفرد يقدر العامل بعدها.

ويشكل ذلك عليه، إذا وليها مجرور بلا جارّ، نحو: «ما مررت بزيد لكن عمرو»؛ فالأولى، كما قال الجزولي، إنها في المفرد عاطفة إن تجرَّدت عن الواو، وأمَّا مع الواو فالعاطفة هي الواو، و «لكن» لمجرَّد الاستدراك، واختار فيما بعدها الجمل أن تكون مخفَّفة لا عاطفة، صحبتها الواو، أو لا، لموافقتها الثقيلة في مجيء الجملة بعدها، وهي مع الواو ليست عاطفة اتفاقًا، وأمَّا المجرَّدة عنها فإن وليها المفرد فعاطفة، خلافًا ليونس، وإن وليها جملة فقيل عاطفة، وهو ظاهر مذهب الزمخشري[1]، فلا يحسن الوقف على ما قبلها، وقيل: مخفّفة، كما هو مذهب الجزولي، فيحسن الوقف على ما قبلها، لكونها حرف ابتداء.

* * *

(١) المفصل ص ٣٦٤.

حروف التنبيه

قال ابن الحاجب:

حروف التنبيه: «ألاَ»[1] و «أَما»[2]، و «ها»[3].

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن «أَلاَ» و «أَمَا»، حرفا استفتاح يُبتدأ بهما الكلام، وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة، وكأنهما مركَّبتان من همزة الإنكار وحرف النفي، والإنكار نفي، ونفي النفي إثبات، رُكِّب الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق، فصارا بمعنى «إنَّ»، إلاَّ أنهما غير عاملين؛ يدخلان على الجملة، خبرية كانت أو طلبية، سواء كانت الطلبية أمرًا أو نهيًا، أو استفهامًا، أو تمنّيًا، أو غير ذلك.

وتختصّان بالجملة بخلاف «ها»، وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأً به، وقد نُسِب التنبيه إليهما، كما هو مذهب المصنف في هذا الكتاب.

وتدخل «ألا» كثيرًا على النداء، و «أما» كثيرًا على القسم، وقد تبدل همزة «أما» هاء، وعينًا، نحو: «هَمَا»، و «عَمَا»، وقد تُحذف ألفها في الأحوال الثلاث، نحو: «أَمَ»، و «هَمَ»، و «عَمَ».

وقد تجيء «أَلاَ» عند الخليل حرف تحضيض[4]، أيضًا كما ذكرنا عنه في قوله [من الوافر]:

أَلاَ رجـــلاً جـــزاه الله خـــيـــرًا[5]

---

(١) راجع مبحث «ألا» في الأزهيّة ص ١٦٣ ـ ١٦٥؛ والجنى الداني ص ٣٨١ ـ ٣٨٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨؛ ورصف المباني ص ٧٨ ـ ٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٧١ ـ ٧٣؛ وموسوعة الحروف ص ١١٨ ـ ١٢١.

(٢) راجع مبحث «أما» في الجنى الداني ص ٣٩٠ ـ ٣٩٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨؛ ورصف المباني ص ٩٦ ـ ٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٦ ـ ٥٧؛ وموسوعة الحروف ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣) راجع مبحث «ها» في رصف المباني ٤٠٤ ـ ٤٠٦، ومغني اللبيب ص ٣٤٩؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩١ ـ ٤٩٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٨.

(٥) تقدم بالرقم ١٥٨.

وقد جاءت «أما» بمعنى «حقًّا»، فتفتح «أَنَّ» بعدها كما مرَّ في باب «إنَّ»، وأمَّا «أمَا» و «ألاَ» للعَرْض، فهما حرفان يختصّان بالفعل. ولا شك في كونهما، إذن، مركَّبين من همزة الإنكار وحرف النفي، وليستا كحرفي الاستفتاح، لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجملتين: الاسمية والفعلية بلا خلاف، واللتان للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح، كما قال الأندلسيّ.

وأجاز المصنّف دخولهما على الاسمية أيضًا، كما مرَّ في باب «لا» التبرئة.

وأمَّا «ها» فتدخل، من جميع المفردات، على أسماء الإشارة كثيرًا، لِما ذكرنا في بابها؛ ويفصل كثيرًا، بين أسماء الإشارة وبينها، إمَّا بالقسم نحو: «ها الله ذا»، وقوله [من البسيط]:

تعلَّمَنْ، ها، لَعَمْرُ اللّهِ، ذا قَسَمًا فاقْصِدْ بذَرْعِكَ وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ[1]

وإمَّا بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: ﴿ها أنتم أولاء﴾[2] وبغيرهما قليلاً، نحو قوله [من البسيط]:

ها إنَّ تا عذْرَةٌ إنْ لم تكُنْ نَفَعَتْ فإنَّ صاحبها قَدْ تاهَ في البَلَدِ[3]

وقوله [من الطويل]:

ونَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَينِ بَيْنَنا فَقُلْتُ لَهُمْ: هذا لَها، هَا وَذَا لِيا[4]

أي: وهذا ليا.

ومذهب الخليل[5] أن «ها» المقدمة في جميع ذلك، كانت متصلة باسم الإشارة؛ أي كان القياس: «اللّهِ هذا»، و «لعمرك هذا قسمًا»، و «أنتم هؤلاء»، و «إنّ هاتا عِذرة»؛ والدليل على أنه فصل حرف التنبيه عن اسم الإشارة ما حكى أبو الخطاب[6] عمَّن يُوثَق به: «هذا أنا أفعل»، و «أنا هذا أفعل»، في موضع: «ها أناذا أفعل»، وحدَّث يونس[7]: «هذا أنت تقول كذا».

واعلم أنه ليس المراد بقولك: «ها أَنذا أفعل»: أن تُعرِّف المخاطب نفسَك، وأن تُعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بل المعنى فيه وفي: «ها

(١) تقدم بالرقم ٤٠٠.
(٢) آل عمران: ١١٩.
(٣) تقدم بالرقم ٤٠١.
(٤) تقدم بالرقم ٤٠٢.
(٥) الكتاب ٢/ ٣٥٤.
(٦) هو الأخفش الأكبر، شيخ سيبويه. وانظر: الكتاب ٢/ ٣٥٤.
(٧) الكتاب ١/ ٣٥٥.

أنت ذا تقول»، و «ها هوذا يفعل»: استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو الغائب. كأنَّ معنى: «ها أنت ذا تقول»، و «ها أنت ذا يَضربك زيد»: أنت هذا الذي أرى لا مَن كنا نتوقع منه ألاَّ يقع منه أو عليه مثل هذا الغريب، ثم بينت بقولك: «تقول»، وقولك: «يضربك زيد»: الذي استغربته ولم تتوقعه. قال الله تعالى: **﴿ها أنتم أولاء تحبونهم﴾**[1]، فالجملة بعد اسم الإشارة لازمة، لبيان الحالة المستغربة، ولا محلَّ لها، إذ هي مستأنفة.

وقال البصريون: هي في محل النصب على الحال، أي: ها أنت ذا قائلاً. قالوا: والحال ههنا لازمة، لأن الفائدة معقودة بها، والعامل فيها حرف التنبيه، أو اسم الإشارة.

ولا أرى للحال فيه معنى، إذ ليس المراد: أنت المشار إليه في حال قولك.

وجوَّز بعضهم أن تكون «ها» المقدَّمة في نحو: «ها أنت ذا تفعل»: غير منويّ دخولها على «ذا»، استدلالاً بقوله تعالى: **﴿ها أنتم هؤلاء﴾**[2] ولو كانت هي التي كانت مع اسم الإشارة، لم تُعد بعدَ «أنتم».

ويجوز أن يُعتَذر للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما، كما أعيد: **﴿فلا تحسبنَّهم﴾**[3] لبُعد قوله تعالى: **﴿لا تحسبنَّ الذين يفرحون﴾**[4]؛ وأيضًا قوله تعالى: **﴿ها أنتم هؤلاء﴾**[5]، دليل على أن المقصود في «ها أنتم أولاء» هو الذي كان مع اسم الإشارة. ولو كان في صدر الجملة من الأصل، لجاز من غير اسم الإشارة، نحو: «ها أنت زيد».

وما حكى الزمخشري[6] من قولهم: «ها إن زيدًا منطلق»، و «ها، افعَلْ كذا»، ممّا لم أعثر له على شاهد.

فالأولى أن نقول: إن هاء التنبيه مختص باسم الإشارة، وقد يفصل عنه كما مرَّ، ولم يثبت دخولها في غيره، من الجُمل والمفردات.

وقد عدَّ ابن مالك «يا» من حروف التنبيه، قال: وأكثر ما يليها منادى أو أمر،

---

(١) آل عمران: ١١٩.
(٢) آل عمران: ٦٦؛ والنساء: ١٠٩.
(٣) آل عمران: ١٨٨.
(٤) آل عمران: ١٨٨.
(٥) آل عمران: ٦٦؛ والنساء: ١٠٩.
(٦) المفصل ص ٣٦٦.

نحو: ﴿**ألا يا اسجُدوا**﴾[١]، أو تمنٍّ، نحو: ﴿**يا ليتني كنت معهم**﴾[٢]، أو تقليل نحو [من السريع]:

مـــاويِّ يـــا ربَّـــتـــمـــا غـــارة[٣]

وقد يليها فعل المدح والذم والتعجُّب.

ومَن جعلها حرف نداء فقط، قدَّر في جميع هذه المواضع منادّى، بخلاف مَن جعلها حرف تنبيه.

ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام، كما للاستفهام، كما تقدم، إلاَّ «ها» الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون، إمَّا في الأول، أو الوسط، بحسب ما يقع اسم الإشارة.

* * *

(١) النمل: ٢٥.
(٢) النساء: ٧٣.
(٣) تقدّم بالرقم ٧٤٤.

حروف النداء

قال ابن الحاجب:

حروف النداء «يا»[1]: أعمها، و «أيا»[2]، و «هيا»[3]، للبعيد، و «أَيْ»[4]، والهمزة[5] للقريب.

* * *

قال الرضيّ:

وقد تنوب «وا»[6] مناب «يا» في النداء، والمشهور استعمالها في الندبة.

وقد جاء «آ»[7] بهمزة بعدها ألف، و «آي»[8] بهمزة بعدها ألف، بعدها ياء ساكنة. فـ «يا» أعمُّها، أي: ينادى بها القريب والبعيد، وقال الزمخشري[9]: هي

---

(١) انظر مبحث «يا» في الجنى الداني ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٨ ـ ٢٩١؛ ورصف المباني ص ٤٥١ ـ ٤٥٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٤١٣ ـ ٤١٤؛ وموسوعة الحروف ص ٥٤٠ ـ ٥٤٢.

(٢) انظر مبحث «أيا» في الجنى الداني ص ٤١٩؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ١٣٦ ـ ١٣٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ وموسوعة الحروف ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٣) انظر مبحث «هيا» في الجنى الداني ص ؛ ٥٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٢ ـ ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ١٣٦ ـ ١٣٧؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩٩.

(٤) انظر مبحث «أيْ» في الجنى الداني ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨ ـ ٢٢٠؛ ورصف المباني ص ١٣٤ ـ ١٣٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ـ ٨٤؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٥) انظر مبحث الهمزة في الأزهيّة ص ٢٠ ـ ٤٤؛ والجنى الداني ص ٣٠ ـ ٣٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٧ ـ ٤٢؛ وحروف المعاني ص ١٩؛ ورصف المباني ص ٣٨ ـ ٥٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٦٩ ـ ١١٨؛ ومغني اللبيب ص ٥ ـ ١٤؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢ ـ ٦٨.

(٦) انظر مبحث «وا» في الجنى الداني ص ٣٥١ ـ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ ورصف المباني ص ٤٤١ ـ ٤٤٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩؛ وموسوعة الحروف ص ٥٢٣.

(٧) انظر مبحث «آ» في الجنى الداني ص ٢٣٢؛ وجواهر الأدب ص ١٨٣ ـ ١٨٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ وموسوعة الحروف ص ٦٨.

(٨) انظر مبحث «آي» في رصف المباني ص ١٣٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٠؛ وموسوعة الحروف ص ٦٨.

(٩) المفصل ص ٣٦٨.

للبعيد. قال: وأمَّا «يا ألله»، و «يا رَبّ»، مع كونه تعالى أقرب إلى كل شخص من حَبل وريده؛ فلاستصغار الداعي لنفسه، واستبعاده لها عن مرتبة المدعوّ تعالى.

وما ذكره المصنف أوَلى، لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودَعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل.

و «أيا»، و «هَيَا»، و «آ»، و «آيْ»، و «وَا»، في البعيد، و «أَيْ»، والهمزة، في القريب.

* * *

حروف الإيجاب

قال ابن الحاجب:

حروف الإيجاب: «نَعَمْ»[1]، و «بَلَى»[2]، و «إِيْ»[3]، و «أَجَلْ»[4]، و «جَيْرِ»[5]، و «إِنَّ»[6]. فـ «نَعَمْ» مقرِّرة لما سبقها. و «بَلَى» مختصّة بإيجاب النفي. و «إي» إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم. و «أَجَلْ»، و «جَيرِ»، و «إنَّ»، تصديق للخبر.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «مقررة لما سبقها»، أي: مثبتة لما سبقها من كلام خبريّ سواء كان موجَبًا، نحو: «نعم» في جواب مَن قال: «قام زيد»، أي: نعم قام، أو منفيًا، نحو: «نعمْ»، في جواب مَن قال: «ما قام زيد»، أي: نعم ما قام. وكذا تقرِّر ما بعد حرف الاستفهام مثبتًا كان، نحو: «نعم» في جواب مَن قال: «أقام زيد»؟ أي: نعم قام، أو منفيًا، نحو: «نعمْ»، في جواب من قال: «ألم يقم زيد»؟ أي: نعم، لم يَقم.

---

(١) راجع مبحث «نعم» في الجنى الداني ص ٥٠٤ ـ ٥٠٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٠ ـ ٣٦١؛ ورصف المباني ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥؛ ومغني اللبيب ص ٣٨١ ـ ٣٨٤؛ وموسوعة الحروف ص ٤٨٣.

(٢) راجع مبحث «بلى» في الجنى الداني ص ٤٢٠ ـ ٤٢٤؛ ورصف المباني ص ١٥٧ ـ ١٥٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٠ ـ ١٢٢؛ وموسوعة الحروف ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣) راجع مبحث «إي» في الجنى الداني ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ ورصف المباني ص ١٣٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٠؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨.

(٤) راجع مبحث «أجلْ» في وجواهر الأدب ص ٣٣١؛ ومغني اللبيب ص ٢٠؛ موسوعة الحروف ص ٧٠.

(٥) راجع مبحث «جير» في الجنى الداني ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤؛ ورصف المباني ص ١٧٦ ـ ١٧٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٨؛ وموسوعة الحروف ص ٢٣٥.

(٦) راجع مبحث «إنّ» في الجنى الداني ص ٣٩٣ ـ ٤٠٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٥ ـ ٣٤٨؛ وحروف المعاني ص ٣٠ ـ ٣٢؛ ورصف المباني ص ١١٨ ـ ١٢٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٦ ـ ٣٨؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٧ ـ ١٤١.

فـ «نعمْ» بعد الاستفهام ليست للتصديق، لأن التصديق إنما يكون للخبر، فالأَولى أن يقال: هي بعد الاستفهام، لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفيًا كان أو إثباتًا، ومن ثَمَّ قال ابن عباس رضي الله عنهما: لو قالوا في جواب: ﴿أَلستُ بربِّكم﴾[1]: نعم، لكان كُفرًا؛ فيصحُّ بهذا الاعتبار، أن يقال لها حرف إيجاب، أي: إثبات ما بعد حرف الاستفهام، لكن الأظهر في الاستعمال أن يقال: الإيجاب في الكلام المثبت، لا المنفي، والمستفهم عنه.

وجوَّز بعضهم إيقاع «نَعَمْ» موقع «بَلَى»، إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير، أي: الحمل على الإقرار والطلب له، فيجوز أن يقال في جواب: ﴿ألست بربكم﴾[2] و ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾[3]: نعم، لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي، فأفادت الإيجاب، ولهذا عُطِف على: ﴿ألم نشرح﴾ قوله: ﴿ووضعنا عنك وزرك﴾[4]، فكأنه قال: شرحنا لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك. فتكون «نعم»، في الحقيقة، تصديقًا للخبر المثبت المؤوَّل به الاستفهام مع النفي؛ لا تقريرًا لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جوابًا للاستفهام، لأن جواب الاستفهام يكون بما بعد أداته؛ بل هو كما لو قيل: «قام زيد» بالإخبار، فتقول: «نعم»، مصدقًا للخبر المثبت، فالذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما، مبنيّ على كون «نعم» تقريرًا لما بعد الهمزة، والذي جوَّزه هذا القائل، مبنيّ على كونه تقريرًا لمدلول الهمزة مع حرف النفي، فلا يتناقض القولان.

والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل، قول الشاعر [من الوافر]:

٨٩٨ ـ أَلَيْسَ اللَّيلُ يَجْمَعُ أمَّ عَمْرٍو وإيَّانا فذاكَ بنا تَداني

---

(١) الأعراف: ١٧٢.
(٢) الأعراف: ١٧٢.
(٣) الشرح: ١.
(٤) الشرح: ٢.

٨٩٨ ـ **التخريج**: البيتان لجحدر بن مالك في أمالي القالي ١/ ٨٢٢؛ والجنى الداني ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩؛ وسمط اللآلي ص ٦١٧، ٩٦١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٨؛ ومعجم البلدان ٢/ ٢٢٣ (حجر)؛ وللمعلوط القريعي في الشعر والشعراء ١/ ٤٤٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦١؛ ورصف المباني ص ٣٦٥.

اللغة: تداني: قرب، من الدنو وأصله تدانٍ.

المعنى: إن الشاعر يعتبر إتيان الليل عليه وعلى حبيبته أم عمرو وستره لهما بظلامه قربًا بينهما، ولو كان أحدهما بعيدًا عن الآخر، ورؤيتهما الهلال قرب وتدانٍ بينهما أيضًا، وطلوع الشمس عليه وعليها تدانٍ كذلك.

الإعراب: «**أليس**»: الهمزة: للاستفهام، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**الليل**»: اسم ليس مرفوع. «**يجمع**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**أمَّ**»: مفعول به منصوب. «**عمرو**»: مضاف إليه مجرور. «**وإيانا**»: الواو: للعطف، «إيانا»: ضمير نصب منفصل=

نَعَمْ، وأرى الهلال كما تراهُ ... ويعلوها النَّهارُ كما علاني

أي: إنَّ الليل يجمع أمَّ عمرو وإيَّانا، نعم. وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل، فلو قيل لك: «أليس لي عليك دينار»؟ فقلت: نعم، لزمت بالدينار بناءً على العُرف الطارىء على الوضع.

وفي «نعم» أربع لغات: المشهورة، فتح النون والعين، والثانية: كسر العين، وهي كنانية، والثالثة: كسر النون والعَين، والرابعة: «نَحَم»، بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاءً، كما قلبت الحاء عينًا في «حتى».

وتقع «نعم» في جواب الأمر، نحو: «نَعَمْ» لمن قال: «زرْني»، أي: أزورك. وتقول: «نعَمْ» لمن قال: «لا تضربني»، أي: لا أضربك. ولو قلت: «نعمْ» في جواب التحضيض، نحو: «هلاَّ تزورني»، كان المعنى الإيجاب، أي: نعمْ، أزورك، وكذا في جواب العَرْض، نحو: «ألاَ تزورنا».

* * *

= في محل نصب معطوف على «أم عمرو»، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«فذاك»**: الفاء: استئنافية، «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب لا محل له. **«بنا»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «تَدانِ». **«تداني»**: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والياء المثبتة: لضرورة الشعر. **«نعم»**: حرف جواب لا محل له. **«وأرى»**: الواو: استئنافية، «أرى»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«الهلال»**: مفعول به منصوب. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، وهو مضاف، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «تراه» مضاف إليه، «ما»: مصدرية. **«تراه»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«ويعلوها»**: الواو: حرف عطف، «يعلوها»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«النهارُ»**: فاعل مرفوع. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق وهو مضاف، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «علاني» مجرور بالإضافة، «ما»: مصدرية. **«علاني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «يجمع»: في محل نصب خبر «ليس». وجملة «أليس يجمع»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ذاك تدانِ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أرى الهلال»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تراه»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يعلوها»: معطوفة على جملة «أرى». وجملة «علاني»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيهما: أن «نعم» هنا لتصديق الخبر المثبت المؤوّل به الاستفهام مع النفي، فكأنّه قيل: إن الليل يجمع أمّ عمرو وإيّانا نعم، فإن الهمزة إذا دخلت على النافي تكون لمحض التقرير، أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه، وهي في الحقيقة للإنكار. وإنكار النفي إثبات.

قوله: «وبَلَى مختصَّة بإيجاب النفي»، يعني أن «بَلَى» تنقُض النفي المتقدم، سواء كان ذلك النفي مجرَّدًا، نحو: «بَلَى» في جواب من قال: «ما قام زيد»، أي: بَلَى، قد قام، أو كان مقرونًا باستفهام، فهي إذن، لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ألست بربكم قالوا بَلَى﴾[1] أي: بَلَى أنت ربنا.

وزعم بعضهم أن «بَلَى» تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله [من الطويل]:

٨٩٩ ـ وقد بَعُدَتْ بالوَصْلِ بيني وبينهَا بَـلَـى، إنَّ مَـنْ زارَ الـقُـبـورَ لَـيَـبْـعُـدا

أي: ليبعُدنْ، بالنون الخفيفة؛ واستعمال «بَلى» في البيت لتصديق الإيجاب شاذ.

وزعم الفرَّاء أن أصلها «بَلْ» زِيدت عليها الألف للوقف، فلذا كانت للرجوع عن النفي، كما كانت «بل» للرجوع عن الجحد في: «ما قام زيد، بل عمرو»؛ والأولى كونها حرفًا برأسها.

ولا يُجاب بـ «نَعَمْ» و «بلى»، ولا بغيرهما من حروف الإيجاب، استفهام إلاَّ إذا كان بالحرف، وهو الهمزة و «هل»؛ وأمَّا الأسماء الاستفهامية، فإنَّ جواب «مَن» ما هو أخصُّ منه، فلو قلت في جواب: «مَن جاءك»: شخص أو إنسان، لم يجز، لأن الأول أعمّ، والثاني مساوٍ، فلم تعرِّف السائل ما لم يعرفه، بل تقول

---

(١) الأعراف: ١٧٢.

٨٩٩ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢١٠، ٢١٢.

اللغة: البعد: (هنا) الموت.

المعنى: يريد أنها فارقته مبتعدة عنه بوصلها، ولا شك أن الذي يموت فسيبعد عن حبيبه بوصاله.

الإعراب: **«وقد»**: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. **«بعدت»**: فعل ماض مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«بالوصل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «بعدت». **«بيني»**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بحال من «الوصل» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. **«وبينها»**: الواو: عاطفة، «بينها»: معطوف على «بيني» منصوب بالفتحة، و «ها»: مضاف إليه. **«بلى»**: حرف جواب وتصديق. **«إنَّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«من»**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم «إن». **«زار»**: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«القبور»**: مفعول به منصوب. **«ليبعدا»**: اللام: المزحلقة للتوكيد. **«يبعدا»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفًا، والتقدير: «ليبعُدَنْ»، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «بعدت»: بحسب الواو. وجملة «إن من زار القبور ليبعدا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «زار»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يبعدا»: خبر «إن» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أنَّ بعضهم زعم أنَّ «بلى» تستعمل بعد الإيجاب، وهو شاذ، وكان القياس أن يقال: «نعم».

إمَّا: «رجل»، أو «زيد»، وكذا «مَن» الداخلة على الاسم، كما يقال: «مَن الرجل»؟ فتقول: «زيد»، أو «واحد من بني تميم».

وأمَّا جواب «ما»، فإن كان سؤالاً عن الماهية، فنحو: «إنسان»، أو «فرس»، أو «بَقر»، أو غير ذلك من الأنواع؛ وإن كان سؤالاً عن صفة الماهية، نحو: «ما زيد»؟ فنحو: «عالم»، أو «ظريف»، أو «فارس»، كما تقدّم في الموصولات.

وجواب «أيّ» المضاف إلى المعارف معرفة، نحو: «زيد» أو «عمرو»، أو «أنا»، أو «ذاك»، في جواب مَن قال: «أيّ الرجال فعل ذلك»؟ أو نكرة مختصة بالوصف، نحو: «رجل رأيته في موضع كذا».

وجواب «أيّ» المضاف إلى النكرة ما يصلح وصفًا لتلك النكرة، نحو: «عالم»، أو «كاتب»، في جواب: «أيُّ رجل»؟ أو نكرة مخصَّصة بالنَّعت.

وجواب «كيف» لا يكون إلا نكرة، وجواب «كم» تعيين العدد، معرفة كان أو نكرة؛ ومَنَع ابن السرَّاج كونه معرفة.

وجواب «متى» و «أيّان» تعيين الزمان دون المبهم منه. وجواب «أين» و «أنّى» المكان الخاص. وجواب الهمزة مع «أم» الاسم. وجواب الهمزة وحدها، أو مع «أو»، وجواب «هل»: «نَعَمْ» أو «بَلَى»، أو «لا».

* * *

قوله: «وإي، إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم». لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام، وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر، أيضًا؛ وذكر ابن مالك أن «إي» بمعنى «نَعَم»، فإن أراد أنه يقع مواقع «نَعَمْ»، فينبغي أن يقع بعد الخبر، مُوجبًا كان أو منفيًّا، فيكون لتقرير الكلام السابق كـ «نَعَمْ». سواء[1]؛ يقال: «لا تضربني»، فتقول: «إي والله لا أضربك»، وكذا يقال: «ما ضرب زيد»، فتقول: «إي والله ما ضرب». وهذا مخالف للشرطين اللذين ذكرهما المصنف، أعني لزوم سبق الاستفهام، وكونها للإثبات.

وإن أراد أنه للتصديق مثل «نَعَمْ»، وإن لم يقع مواقعها، فكذا جميع حروف التصديق.

ولا يستعمل بعد «إي» فعل القسم، فلا يقال: «إي، أقسمتُ بربِّي»، ولا يكون المقسَم به بعدها إلاّ «الربّ»، و «الله»، و «لَعَمري». تقول: «إي والله»،

(١) أي: هما سواء.

و «إي الله» بحذف حرف القسم، ونصب «الله»، و «إي ها الله ذا»، و «إي وربّي»، و «إي لعمري».

وإذا جاء بعدها لفظة «الله»، فإن كان مع «ها»، نحو: «إي، ها الله ذا»، فقد مرّت الوجوه الجائزة فيه في باب القسم؛ ويجب جر «الله» إذن، لنيابة حرف التنبيه عن الجارّ.

وإن تجرّدت عن «ها»، فـ «الله» منصوب بفعل القسم المقدّر؛ وفي ياء «إي» ثلاثة أوجه: حذفها للساكنين، وفتحها تبيينًا لحرف الإيجاب؛ وإبقاؤها ساكنة. والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخِره عن التحريك والحذف، وإن كان يلزم ساكنان على غير حدّه، لأنهما في كلمتين، إجراءً لهما مجرى كلمة واحدة، كـ «الضالّين»، و «تُمُودَّ الثوب» كما في: «ها الله». وهذا أيضًا من خصائص لفظة «الله».

* * *

قوله: «وأجل وجير وإنَّ تصديق للخبر»، سواء كان الخبر موجبًا أو منفيًا، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب، كالاستفهام والأمر وغيرهما.

وحكى الجوهريّ[1] عن الأخفش، أنَّ «نَعَمْ» أحسن من «أَجَلْ» في الاستفهام، و «أَجَلْ» أحسن من «نَعَمْ» في الخبر، فجوَّز، على ما ترى، مجيئها في الاستفهام أيضًا.

وأما «جَيْر» فقد مضى شرحها في القسم في حروف الجرّ.

وأمّا «إنَّ» فقال سيبويه[2]: هي في قول ابن قيس الرقيّات [من مجزوء الكامل]:

٩٠٠ ـ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ علا ... كَ، وقَدْ كبِرتَ فَقُلْتُ: إنَّهْ

---

(١) الصحاح ٤/ ١٦٢٢ مادة (أجل).

(٢) الكتاب ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢.

٩٠٠ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، ٢١٦؛ وشرح أبيات سيبوية ٢/ ٣٧٥؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ والجنى الداني ص ٣٩٩؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩، ١٢٤، ٤٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب، ٢/ ٤٩٢، ٥١٦؛ وشرح المفصل ٨/ ٦، ١٢٢، ١٢٥؛ والكتاب ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٨ (بيد).

المعنى: تقول لي النساء: لقد كبرت وصار شعرك مبيضًا، فأقول لهن: نعم لقد صدقتنّ.

الإعراب: **«ويقلن»**: الواو: للعطف، «يقلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«شيب»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«قد»**: حرف تحقيق. =

والهاء للسكت.

وقيل إنّ «إنَّ» فيه للتحقيق، والهاء اسمها، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

وقول ابن الزُّبَير لفَضَالة بن شريك حينَ قال له: «لَعَن الله ناقة حملتني إليك»: «إنَّ وراكبها»، نصٌّ في كونها للتصديق.

لكنه يدل على أنّها تجيء لتقرير مضمون الدعاء، وهو خلاف ما قال المصنف من أنَّ ثلاثتها لتصديق الخبر.

* * *

= «علاك»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «وقد»: الواو: للعطف، «قد»: حرف تحقيق. «كبرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «فقلت»: الفاء: للعطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «إنه»: «إن»: حرف جواب بمعنى «نعم»، والهاء: للسكت لا محلّ لها، ومنهم من قال: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها، وخبرها محذوف تقديره: «إنه كذلك».

جملة «ويقلن»: معطوفة على جملة في بيت سابق في محلّ نصب حال. وجملة «شيب قد علاك»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «علاك»: في محلّ رفع خبر «شيب». وجملة «كبرت»: معطوفة على جملة «شيب قد علاك». وجملة «فقلت»: معطوفة على جملة «يقلن» في محلّ نصب حال أيضًا.

الشاهد فيه قوله: «إنّه» حيث اعتبرها سيبويه حرف تصديق للخبر بمنزلة «أجل».

حروف الزيادة
ومواضع زيادة كل منها

١ ـ تعدادها

قال ابن الحاجب:

حروف الزيادة: «إنْ»، و «أنْ»، و «مَا»، و «لاَ»، و «مِنْ»، والباء واللام. فـ «إنْ» مع «ما» النافية، وقلَّت مع المصدرية، و «لمَّا». و «أنْ» مع «لمَّا»، وبين «لو» والقسم، وقلَّت مع الكاف. و «ما» مع «إذا»، و «متَى»، و «أيّ»، و «أينَ»، و «إنْ» شرطًا، وبعضِ حروف الجر، وقلَّت مع المضاف. و «لاَ» مع الواو بعد النفي، وبعد «أن» المصدرية، وقلَّت قبل القسم، وشذَّت مع المضاف. و «مِنْ»، والباء، واللام، تقدم ذكرها.

* * *

قال الرضيّ:

قيل: فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إمَّا معنوية، وإمَّا لفظية. فالمعنوية تأكيد المعنى، كما تقدم في «مِن» الاستغراقية، والباء في خبر «مَا»، و «ليس».

فإن قيل: فيجب ألاَّ تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية.

قيل: إنما سُمِّيت زائدة، لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئًا، لمَّا لم تغاير فائدتُها العارضةُ الفائدةَ الحاصلة قبلها.

ويلزمهم أن يَعدُّوا، على هذا، «إنَّ»، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد، أسماءً كانت، أو لا: زوائد، ولم يقولوا به.

وبعض الزوائد يعمل، كالباء، و «مِن» الزائدتين، وبعضها لا يعمل، نحو: ﴿فبما رحمة﴾[1].

---

(١) آل عمران: ١٥٩.

وأمّا الفائدة اللفظيّة، فهي تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كونُ الكلمة أو الكلام، بسببها، تهيّأ لاستقامة وزن الشعر أو لحُسْن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظيّة.

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظيّة والمعنويّة معًا، وإلاّ، لَعُدَّت عبثًا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيّما في كلام الباري تعالى وأنبيائه، وأئمته، عليهم السلام.

وقد تجتمع الفائدتان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى.

وإنما سُمِّيت هذه الحروف زوائد، لأنها قد تقع زائدة، لا لإنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر؛ وسُمِّيت، أيضًا حروف الصلة، لأنها يُتوصَّل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع، أو غير ذلك.

* * *

٢ - إنْ(١)

أمّا «إنْ» فتزاد مع «ما» النافية كثيرًا لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل، نحو [من الوافر]:

ومـا إنْ طـبُّـنـا جُـبْـنٌ ولـكـنْ ... مـنـايـانـا ودولَـةُ آخـريـنـا(٢)

ونحو قوله [من مجزوء الكامل]:

٩٠١ - مـا إنْ جـزعْـتُ ولا هَـلَـعْـ ... ـتُ ولا يَـرُدُّ بـكـايَ زنـدا

(١) راجع مبحث «إنْ» في الأزهيّة ص ٤٥ - ٥٨؛ والجنى الداني ص ٢٠٧ - ٢١٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٠ - ٢١٠؛ وحروف المعاني ص ٥٧ - ٥٨؛ ورصف المباني ص ١٠٤ - ١١١؛ ومغني اللبيب ١/١٧ - ٢٤؛ وموسوعة الحروف ص ١٤١ - ١٥٠.

(٢) تقدم بالرقم ٢٦١.

٩٠١ - **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ٨٢؛ وحماسة البحتري ص ١٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ١١/٢١٨.

اللغة: الجزع: نقيض الصبر. الهلع: الحرص وقلّة الصبر، وقيل أسوأ الجزع وأفحشه. ولا يردّ بكاي زندا: أي لا ينفع بكائي شيئًا، والزند هو الواسطة التي كانوا يشعلون النار بها.

المعنى: ما زلت متماسكًا، فلم أفقد صبري وتجلدي، وأعرف أن بكائي على موتاي لن يردّهم.

الإعراب: **«ما»**: نافية، **«إنْ»**: زائدة. **«جزعت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، **«لا»**: زائدة لتوكيد النفي. **«هلعت»**: مثل «جزعت». **«ولا»**: مثل سابقتها. **«يردّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«بكاي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«زندا»**: مفعول به منصوب بالفتحة.

=

وقلّت زيادتها مع «ما» المصدريّة، نحو: «انتظرْني ما إن جَلَس القاضي»، ومع «ما» الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿ولقد مكناهم في ما إن مكنّاكمُ فيه﴾[1]، وكذا بعد «ألاَ» الاستفتاحية، نحو: «ألاَ إن قام زيد»، وكذا مع «لمَّا»، بل زيادة «أَن» المفتوحة بعدها، هي المشهورة، تقول: «لما أن جلستَ جلستُ»؛ فتحًا وكسرًا، والفتح أشهر.

* * *

٣ ـ أنْ[2]

وأمَّا «أَنْ»، فتكثر زيادتها بعد «لمّا»، نحو: ﴿فلمّا أن جاء البشير﴾[3]، وبين «لو» والقَسَم، وقد مرَّ في القسم أَن مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل «لو»، كما أن اللام موطئة قبل «إنْ» وسائر كلمات الشرط، كقوله تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتكم من كتاب وحكمة﴾[4]. ويجيء الكلام فيه.

وقد تزاد في الإنكار، نحو: «أَنا أَنيه»، وقلّت بعد كاف التشبيه، نحو [من الطويل]:

ويـومًـا تُـوافـيـنـا بـوَجْـهٍ مـقُـسَّـم ... كـأَنْ ظَبْـيةٍ تَـعْـطُـو إلى وارقِ الـسَّـلَـمْ[5]

بالجرّ، وليست في قوله تعالى: ﴿وأن عَسَى أن يكون﴾[6]، و ﴿أن لو استقاموا﴾[7]، و ﴿وأن أقم وجهك﴾[8]: زائدة، كما توهّم بعضهم، بل الأُوليان مخفّفتان، والثالثة مفسِّرة، كما تقدَّم في نواصب الفعل.

* * *

٤ ـ ما[9]

وأمَّا «ما» فتزاد مع الخمس الكلمات[10] المذكورة، إذا أفادت معنى الشرط،

= جملة «ما جزعت»: ابتدائية لا محلّ لها، وعطف عليها جملة «لا هلعت»، وجملة «لا يردّ».
الشاهد فيه قوله: «ما إن جزعت» حيث زاد الشاعر «إن» بعد «ما» النافية تأكيدًا للنفي.

(١) الأحقاف: ٢٦.

(٢) راجع مبحث «أن» في الأزهيّة ص ٥٩ ـ ٧٤؛ والجنى الداني ص ٢١٥ ـ ٢٢٧؛ وحروف المعاني ص ٥٨ ـ ٥٩؛ ورصف المباني ص ١١١ ـ ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤ ـ ٣٥؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٧ ـ ١٧٠.

(٣) يوسف: ٩٦.

(٤) آل عمران: ٨١.

(٥) تقدم بالرقم ٨٥٨.

(٦) الأعراف: ١٨٥.

(٧) الجن: ١٦.

(٨) يونس: ١٠٥.

(٩) راجع مبحث «ما» في جواهر الأدب ص ٤٨٩ ـ ٥٠٠؛ وموسوعة الحروف ص ٤٢٧ ـ ٤٣٦.

(١٠) هذا الاستخدام للعدد على المذهب الكوفيّ، وقد نقده الرضيّ في فصل العدد.

نحو: «إذا ما تكرمني أكرمك» بغير الجزم[١]، و «متى ما تكرمني أكرمك»، بمعنى: متى تكرمني، ولا تفيدها «ما» معنى التكرير[٢]. ولو أفادته لم تكن زائدة؛ فمَن قال: إن «متى» للتكرير، فـ «متى ما»، مثله. ومَن قال: ليست للتكرير، فكذا: «متى ما»؛ و «أيًا ما تفعلْ أفعلْ»، و «أينما تكنْ أكنْ»، و ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ بك﴾[٣]، وقد تدخل بعد «أيَّانَ» أيضًا، قليلاً. ويجيء حكم «ما» مع «أنْ» في نوني التوكيد.

* * *

قوله: «شرطًا»، تقييد لجميع ما ذكر مِن: «إذا»، و «متى»، و «أيّ»، و «أين»، و «إنْ»، لأنها كلها تستعمل شرطًا وغير شرط. وزيادة «ما» فيها مختصة بحال الشرطية.

ولم يَعدُّوا «ما» الكافة، وإن لم يكن لها معنًى، مِن الزوائد، لأن لها تأثيرًا قويًا، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله؛ وعلى مذهب من أعمل «ليتما»، و «إنما»، وأخواتهما؛ تكون «ما» زائدة. وليست في «حيثما»، و «إذ ما»، زائدة، لأنها هي المصحّحة لكونهما جازمتين، فهي الكافة لهما، أيضًا، عن الإضافة.

وينبغي ألاّ تعدَّ في نحو: «بعين ما أرينَّك»[٤]، و [من الطويل]:

مِن عِضةٍ ما يَنبتنَّ شَكيرها[٥]

زائدة، لأنها هي المصحّحة لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها، وقد مضى الخلاف في مثل: ﴿مثلاً ما﴾[٦] في الموصولات.

وقد تزاد بعد بعض حروف الجرّ، نحو: ﴿فبما رحمة﴾[٧]، و ﴿عمَّا قليل﴾[٨]، و ﴿ممَّا خطيئاتهم﴾[٩]، و «زيد صديقي، كما عمرو أخي».

---

(١) جاءت «إذا» جازمة في بعض الشواهد الشعريّة.

(٢) أي: التكرير المستفاد من معنى الشرطيّة في «متى»، أي: كلّما.

(٣) الزخرف: ٤١.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٠١ (عين)؛ والمستقصى ٢/ ١١؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٠٠.
والمعنى: اعجلْ، وكنْ كأنّي أنظر إليك. يُضرب لحثّ الرسول على السرعة، وترك البطء.

(٥) تقدم بالرقم ٢٤٢.

(٦) البقرة: ٢٦.

(٧) آل عمران: ١٥٩.

(٨) المؤمنون: ٤٠.

(٩) نوح: ٢٥.

وقيل إنها بعد حرف الجرّ نكرة مجرورة، والمجرور بعدها بدل منها، وكذا قيل في: «لا سيَّما زيدٍ»، بالجرّ، كما مرَّ في باب الاستثناء، و «ما» في هذه اللفظة لازمة.

وقلَّت زيادتها بعد المضاف، نحو: «مِن غير ما جُرم»، و ﴿**أَيَّما الأجلين قضيت**﴾[(١)]، و ﴿**مثلَ ما أنكم تنطقون**﴾[(٢)]، وقيل فيها أيضًا: إنها نكرة، والمجرور بدل منها.

* * *

٥ ـ لا[(٣)]

وأمَّا «لا»، فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهي، وقد مرَّ ذكرها في باب حروف العطف، نحو: «ما جاءني زيد ولا عمرو»، وهي، وإن عُدَّت زائدة، لكنها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر، كما مرَّ في حروف العطف.

والعَجَب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويًا، كالتأكيد في الباء، ورفع الاحتمال في «لا» هذه، وفي «مِن» الاستغراقية، مانعًا من كون الحروف زائدة، ويَرون تأثيره لفظيًا، ككونها كافة مانعًا من زيادتها.

وتزاد بعد «أن» المصدريَّة، نحو: ﴿**ما منعك أن لا تسجد**﴾[(٤)]، و ﴿**لئلاّ يعلم أهل الكتاب**﴾[(٥)]، وجاءت قبل المقسَم به كثيرًا، للإيذان بأن جواب القسم منفيّ، نحو: «لا والله لا أفعل»، قال [من المتقارب]:

٩٠٢ ـ لا وأَبيكِ ابْنَةَ العامِري   لا يدَّعي القومُ أَنِّي أَفِرْ

---

(١) القصص: ٢٨.

(٢) الذاريات: ٢٣.

(٣) راجع مبحث «لا» في الأزهيَّة ص ١٤٩ ـ ١٦٢؛ والجنى الداني ص ٢٩٠ ـ ٣٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٤ ـ ٢٥٤؛ وحروف المعاني ص ٨ ـ ٣١؛ ورصف المباني ص ٢٥٧ ـ ٢٧٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٢ ـ ٢٨٠؛ وموسوعة الحروف ص ٣٨٢ ـ ٣٩١.

(٤) الأعراف: ١٢.

(٥) الحديد: ٢٩.

٩٠٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٤، ١١/ ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٤٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩٦؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٢٧٣.

المعنى: أنا لست جبانًا يا ابنة العامري، لا، وأقسم بأبيك أنّ بني تميم لا يدّعون فراري من القتال.

الإعراب: «**لا وأبيك**»: «لا»: زائدة، والواو: حرف جرٌ وقسم. «أبيك»: مجرور بالياء لأنه من=

وجاءَت قبل «أقسم» قليلاً، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿**لا أقسم بيوم القيامة**﴾[١]؛ وشذّت بعد المضاف، نحو [من الرجز]:

فـي بـئْـرِ لا حـورٍ سَـرَى ومـا شَـعَـرْ[٢]

والحور: الهَلَكة.

* * *

٦ ـ مِنْ والباء واللام والكاف

وأمّا «مِن»، والباء، واللام، والكاف، فقد تقدم ذكرها في حروف الجرّ.

* * *

= الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ابنة**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**العامري**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا يدعي**»: «لا»: نافية، «يدعي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. «**القوم**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**أني**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. «**أفر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة وسكّن لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها مفعول به للفعل «يَدّعي».

جملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة النداء: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «لا يدعي»: جواب القسم لا محلّ لها. وجملة «أفر»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «لا وأبيك» حيث زيدت (لا) قبل فعل القسم المحذوف تمهيدًا للجواب المنفي.

(١) القيامة: ١.

(٢) تقدم بالرقم ٢٥٠.

حرفا التفسير «أَيْ»[1]، و «أَنْ»[2]

قال ابن الحاجب:

حرفا التفسير: «أَيْ»، و «أَنْ»، فـ «أَنْ» مختصّة بما في معنى القول.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الفرق بين «أَيْ» و «أَنْ» أنَّ «أيْ» يُفسَّر بها كل مبهم، من المفرد، نحو: «جاءني زيد أي: أبو عبد الله»، والجملة، نحو: «هُرِيق دمه أي: مات».

قال [من الطويل]:

٩٠٣ ـ وترمينَني بالطَّرْفِ، أَي أنتَ مُذْنبٌ   وتَقلينَني لكنَّ إيّاكِ لا أَقْلي

---

(١) راجع مبحث «أيْ» في الجنى الداني ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨ ـ ٢٢٠؛ ورصف المباني ص ١٣٤ ـ ١٣٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ـ ٨٤؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٢) راجع مبحث «أنْ» في الأزهيّة ص ٥٩ ـ ٧٤؛ والجنى الداني ص ٢١٥ ـ ٢٢٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٠ ـ ١٩٩؛ وحروف المعاني ص ٥٨ ـ ٥٩؛ ورصف المباني ص ١١١ ـ ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤ ـ ٣٥؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٧ ـ ١٧٠.

٩٠٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٣؛ والجنى الداني ص ٢٣٣؛ وجواهر الأدب ص ٢١٨، ٤١١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٥، ٢٢٩؛ والدرر ٤/ ٣١، ٥/ ١٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٨، ٢/ ٧١.

اللغة: الطرف: العين. تقلينني: تهجرينني وتبتعدين عني كرهًا لي.

المعنى: تنظرين إلي نظرة غاضبة، تتهمينني بارتكاب الذنوب، وتهجرينني، ولكنني سأبقى أحبك ولن أهجرك أبدًا.

الإعراب: **«وترمينني»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ترمينني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«بالطرف»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ترمين». **«أي»**: حرف تفسير لا محلّ له. **«أنت»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«مذنب»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«وتقلينني»**: الواو: للعطف، «تقلينني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع=

و «أنْ» لا تفسّر إلاّ مفعولاً مقدَّرًا لِلَفظٍ دالٍّ على معنى القول، مؤدٍّ معناه، كقوله تعالى: ﴿وناديناه أن يا إبراهيم﴾[(١)]. فقوله: «يا إبراهيم» تفسير لمفعول «نادَينا» المقدّر، أي: ناديناه بشيء، وبلفظ هو قولنا: «يا إبراهيم»، وكذلك قولك: «كتبتُ إليه أن قمْ»، أي: كتبت إليه شيئًا هو: قُمْ؛ فـ «أنْ» حرف دالٌّ على أنَّ «قم» تفسير للمفعول به المقدر لِـ «كتبت».

وقد يفسِّر المفعولَ به الظاهر، كقوله تعالى: ﴿إذ أوحينا إلى أُمِّك ما يُوحَى أن اقذِفيه﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله﴾[(٣)]، فقوله: «اعبدوا الله» تفسير للمضمر في «به»، وفي «أَمرت» معنى القول، وليس مفسِّرًا لِـ «ما»، في قوله: «ما أمرتني»، لأنه مفعول لصريح القول، وقد جوَّز بعضهم ذلك، مستدلاً بهذه الآية، ولا استدلال بالمحتمل؛ وأجيب بأنَّ «أنْ» مصدرية، وذلك على مذهب من جوَّز دخول الحرف المصدريّ على الجملة الطلبية، وعند صاحب هذا المذهب، يجوز أن يكون جميع «أن» المحكوم بكونها مفسِّرة مصدرية، إذا دخلت على أمر أو نهي متصرف، لأنَّ له، إذن، مَصدرًا.

واستدلَّ سيبويه[(٤)] على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها في نحو: «أوعَزت إليه بأن قمْ»؛ ويجوز أن يقال: هي زائدة، لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل، والمعنى: أوعِزْ إليه بهذا اللفظ.

وقيل إن «أَنْ» في قوله ﴿أن أعبدوا﴾[(٥)]: زائدة؛ والأصل عدم الحكم بالزيادة، ما كان للحكم بالأصالة مُحتمَل.

= فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**لكن**»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها ضمير المتكلم المحذوف لضرورة الوزن، فالأصل «لكنّي». «**إياك**»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به لـ «لا أقلي». «**لا أقلي**»: «لا»: نافية لا عمل لها، «أقلي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا.

جملة «ترمينني»: بحسب ما قبلها. وجملة «أنت مذنب»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «تقلينني»: معطوفة على جملة «ترمينني». وجملة «لكني...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لا أقلي»: في محلّ رفع خبر «لكنّ».

الشاهد فيه قوله: «أي أنت مذنب» حيث جاءت «أي» حرف تفسير للجملة «ترمينني بالطرف» بالجملة «أنت مذنب».

(١) الصافات: ١٠٤.
(٢) طه: ٣٨ ـ ٣٩.
(٣) المائدة: ١١٧.
(٤) الكتاب ٣/ ١٦٢.
(٥) المائدة: ١١٧.

وتمسَّك المجيز لتفسيرها مفعول صريحِ القول بقوله تعالى: **﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا﴾**[١]، قال: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا.

وأجيب: إمَّا بأنه زائد، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤوَّل بالقول في عدم الظهور، أو بأنّ «انطلق» متضمّن لمعنى القول، لأن المنطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه؛ أو بأن «انطَلق الملأ» بمعنى: انطلقوا في القول، وشرعوا فيه.

وينبغي أن تعرف أنَّ ما بعد «أن» المفسِّرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يُحتاج إليه إلاَّ من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فقوله تعالى: **﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾**[٢]، ليست «أن» فيه مفسِّرة، لأن قوله تعالى: **﴿أن الحمد لله رب العالمين﴾** خبر المبتدأ المتقدم.

ولا مَنع، لو ارتكب مرتكب أن المسمَّاة بالمفسِّرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى «أمره أن قم»: أي: قال له قم، بتأويل «أمَرَ» بـ «قال» أو بتقدير «قال» بعده على الخلاف المذكور في أفعال القلوب، و «أن» زائدة، وهذا يطرد في جميع الأمثلة.

* * *

(١) ص: ٦.
(٢) يونس: ١٠.

الحروف المصدرية

قال ابن الحاجب:

حروف المصدر: «ما»[1]، و «أنْ»[2]، و «أنَّ»[3]؛ فالأوَّلان للفعلية، و «أنَّ» للاسمية.

* * *

قال الرضيّ:

أمَّا «ما» فتُوصَل بالفعل المتصرف، إذ الذي لا يتصرَّف لا مصدَر له، حتى يؤَوَّل الفعل مع الحرف به؛ ولا تُوصل بالأمر، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوَّل به «ما»، مع الفعل، ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل، وإلاَّ فليسا مؤوَّلَين به، ألا ترى أن معنى: ﴿بما رحُبت﴾[4]، و «برحبها»، شيء واحد، وكذا معنى «علمت أنك قائم»، و «علمت قيامك»: شيء واحد، والمصدر المؤوَّل به «أن» مع الأمر، لا يفيد معنى الأمر، فقولك: «كتبت إليه أن قم» ليس بمعنى القيام، لأن قولك: «بالقيام» ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: «أنْ قمْ».

ويتبيَّن بهذا أن صلة «أن» لا تكون أمرًا ولا نهيًا، خلافًا لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمرًا، لجاز ذلك في صلة «أنَّ» المشدَّدة، و «ما» و «كي» و «لَو»، ولا يجوز ذلك اتفاقًا.

وتختص «ما» المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤوَّل هي وصلتها به، نحو: «لا أفعله ما ذرَّ شارق»، أي: مدَّةَ ما ذرَّ، أي: مدَّة

---

(١) راجع مبحث «ما» في جواهر الأدب ص ٤٨٩ ـ ٥٠٠؛ وموسوعة الحروف ص ٤٢٨ ـ ٤٣٦.

(٢) راجع مبحث «أنْ» في الأزهيّة ص ٥٩ ـ ٧٤؛ والجنى الداني ص ٢١٥ ـ ٢٢٧؛ وجواهر الأدب ص ١٩٠ ـ ١٩٩؛ وحروف المعاني ص ٥٨ ـ ٥٩؛ ورصف المباني ص ١٥٧ ـ ١٧٠.

(٣) راجع مبحث «أنّ» في الجنى الداني ص ٤٠٢ ـ ٤١٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٩ ـ ٣٥٧؛ وحروف المعاني ص ٥٦ ـ ٥٧؛ ورصف المباني ص ١٢٥ ـ ١٢٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٩ ـ ٤٠؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٠ ـ ١٥٧.

(٤) التوبة: ١١٨.

ذُرور؛ وصلتها، إذن، في الغالب، فعلٌ ماضي اللفظ مثبت، كما ذكرنا، أو منفي بـ «لمْ»، نحو: «تُهدِّدُني ما لم تلقني»، ومعناهما الاستقبال، كما مرَّ في باب الماضي، ويقل كونها فعلاً مضارعًا.

وصلة «ما» المصدرية لا تكون، عند سيبويه، إلا فعلية، وجوَّز غيره أن تكون اسمية، أيضًا، وهو الحقّ، وإن كان ذلك قليلاً، كما في نهج البلاغة: «بَقوا في الدنيا، ما الدنيا باقية»؛ وقال الشاعر [من الكامل]:

٩٠٤ ـ أعَلاقةً أمَّ الولَيِّد بَعْدما أفنانُ رَأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

وأجاز ابن جنيّ كون صلتها جارًّا ومجرورًا، فيجوز على مذهبه: «ما خلا زيدٍ»، و «ما عدا زيدٍ»، بالجر، و «ما» مصدرية.

وأمَّا «أن» المصدرية، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف، وهو إمَّا ماضٍ، كقوله تعالى: ﴿لولا أن مَنَّ الله علينا﴾[1]، أو مضارع، ولها فيه خاصةً، تأثيران آخران: نصبه وتخصيصه بالاستقبال؛ أو أمر أو نهي، على مذهب سيبويه، كما مرَّ.

---

٩٠٤ ـ **التخريج**: البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦١؛ والأزهية ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢، ٢٣٤؛ والدرر ٣/ ١١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٦٢ (علق)، ١٢/ ٧٨ (ثغم)، ١٣/ ٣٢٧ (فنن)؛ وبلا نسبة في الأضداد ص ٩٧؛ ورصف المباني ص ٣١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤؛ والمقرب ١/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

اللغة: العلاقة: علاقة الحب. الفنن: الغصن وهنا ذؤابة الشعر. الثغام: نبات إذا يبس ابيض لونه. المخلس: المختلط.

المعنى: أما زلت تحب أم الوليد رغم دخول جند الشيب إلى رأسك.

الإعراب: **«أعلاقة»**: الهمزة: حرف استفهام، «علاقة»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة. **«أمّ الوليد»**: «أمّ»: مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف، «الوليد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«بعدما»**: ظرف زمان مكفوف بـ «ما»، أو «بعد»: ظرف زمان منصوب متعلق بالمصدر «علاقة»، «ما»: مصدرية. **«أفنان»**: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **«رأسك»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«كالثغام»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **«المخلس»**: صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة.

جملة «أفنان رأسك كالثغام»: حالية محلها النصب على اعتبار «بعد» ظرف زمان مكفوف بـ «ما»؛ والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة على اعتبار «بعد» ظرف زمان عامل. وجملة «علاقة» مع عامله: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «بعدما» حيث اعتبر بعضهم «ما» مصدرية، واعتبرها سيبويه كافة لـ «بعد» عن الإضافة.

(١) القصص: ٨٢.

وتميم، وأسد، يقلبون همزتها عينًا، وينشدون [من البسيط]:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خرقاءَ مَنْزِلَةً ماءُ الصَّبابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[1]

وأمَّا «أنَّ» المشدَّدة، فتُوصَل بمعموليها إذا كانت عاملة، وإذا كُفَّت، فبالجملة الاسمية أو الفعلية.

ومن الحروف المصدرية «كي»، إذا دخلتها لام التعليل، نحو: «لِكي تخرج»، وهي بمعنى «أن»، وتختصّ بالمضارع، وقد ذكرنا الخلاف فيها، في نواصب الفعل المضارع، فمَن حتم كونها حرف جرٍّ، لم يجعلها في مثالنا مصدرية، بل قدَّر «أن» بعدها.

* * *

ومنها «لو» إذا جاءت بعد فعل يُفهم منه معنى التمنّي، نحو قوله تعالى: ﴿ودُّوا لو تدهن﴾[2]، وقال [من الطويل]:

٩٠٥ ـ تجاوَزْتُ أحْراسًا إليها ومَعْشَرًا عليَّ حِراصًا، لو يُسِرُّون مَقْتلي

---

(١) تقدم بالرقم ٨٣٥.

(٢) القلم: ٩.

٩٠٥ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٣؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٨، ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥١؛ ولسان العرب ٤/ ٤٠٢ (شرا)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٩٢.

اللغة: تجاوزت: قطعت أو مررت. أحراسًا: جمع حرس، ومفرده حارس. حراصًا: جمع حريص. يسرون: يظهرون، أو يكتمون.

المعنى: لقد ذهبت لزيارتها متجاوزًا أخطارًا كثيرة، من عيون حراس يراقبون قدومي إليها، وقوم يودّون قتلي.

الإعراب: **«تجاوزت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«أحراسًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«إليها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تجاوزت». **«ومعشرًا»**: الواو: عاطفة، و **«معشرًا»**: معطوف على «أحراسًا» منصوب بالفتحة. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «حراص» لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل. **«حراصًا»**: صفة «معشرًا» منصوبة بالفتحة. **«لو يسرون»**: «لو»: حرف مصدري، و «يسرون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«مقتلي»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير في محلّ جرٍّ بالإضافة. والمصدر المؤول من «لو يسرون مقتلي»: في محلّ جرّ بدل من الاسم المجرور وهو الضمير في «عليّ».

جملة «تجاوزت»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لو يسرّون» فقد جاءت «لو» مصدرية للتمني.

وصلتها كصلة «ما» إلاَّ أنها لا تنوب عن ظرف الزمان.

وقد يُستغنى بـ «لَو»، عن فعل التمني، فينصب الفعل بعدها مقرونًا بالفاء، نحو: «لو كان لي مال فَأَحُجَّ»، أي: أتمنى وأوَدّ لو كان لي مال؛ قال تعالى: ﴿**لو أنَّ لي كرَّة فأكونَ من المحسنين**﴾[1].

* * *

(١) الزمر: ٥٨.

حروف التحضيض

قال ابن الحاجب:

حروف التحضيض: «هلاّ»[1]، و «ألاّ»[2]، و «لولا»[3]، و «لوما»[4]، لها صدر الكلام، وتلزم الفعل لفظًا أو تقديرًا.

* * *

قال الرضيّ:

اعلمْ أنّ معناها، إذا دخلت في الماضي، التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع الحضُّ على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر.

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات، إلاّ أنها تُستعمل كثيرًا في لَوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئًا، يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى، للتحضيض على فعل مثل ما فات.

وقلّما تُستعمل في المضارع، أيضًا، إلاّ في موضع التوبيخ واللّوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يُطلب منه.

فإن خَلاَ الكلام من التوبيخ، فهو العَرْض، فتكون هذه الأحرف للعَرْض.

وتستعمل في ذلك المعنى: «ألاَ» مخفّفة، أيضًا، و «لو» التي فيها معنى

---

(١) راجع مبحث «هلاّ» في الجنى الداني ص ٦١٣ـ ٦١٤؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٣ ـ ٣٩٨؛ ورصف المباني ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨؛ وموسوعة الحروف ص ٢٥٤.

(٢) راجع مبحث «ألاّ» في الجنى الداني ص ٥٠٩ ـ ٥١٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٣ ـ ٣٩٨.؛ ورصف المباني ص ٨٤ ـ ٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٧ ـ ٧٨؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٠ ـ ١٢١

(٣) راجع مبحث «لولا» في الأزهيّة ص ١٦٦ ـ ١٧٢؛ والجنى الداني ص ٥٩٧ ـ ٦٠٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٣ ـ ٣٩٨؛ وحروف المعاني ص ٣ ـ ٤؛ ورصف المباني ص ٢٩٢ ـ ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٦؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٤ ـ ٤١٨.

(٤) راجع مبحث «لوما» في الجنى الداني ص ٦٠٨ ـ ٦٠٩؛ وحروف المعاني ص ٥؛ ورصف المباني ص ٢٩٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٦؛ وموسوعة الحروف ص ٤١٨.

التمني، نحو: «لو نزلت فأكلت»، و «أما» نحو: «أما تعطف عليَّ».

* * *

قوله: «وتلزم الفعل لفظًا»، نحو: ﴿لولا أرسلت﴾[(١)]، و ﴿لوما تأتينا﴾[(٢)]، أو تقديرًا، نحو قوله [من الطويل]:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، لولا الكَمِيَّ المقنَّعا[(٣)]

ويجوز: هلاَّ زيدًا ضربته.

وجاءت الاسمية بعدها في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

يَقُولُونَ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[(٤)]

وإذا وليها الظرف، فهو منتصب بالفعل الذي بعده، لا بمقدّر قبله، كما في قوله تعالى: ﴿ولولا إذ دخلت جنّتك قلت﴾[(٥)]، لأن الظرف يُتّسع فيه، وأمّا إذا كان الفاصل منصوبًا غير الظرف، نحو: «هلاّ زيدًا ضربت»، فهو على الخلاف الذي مضى؛ ولزومها صدر الكلام لما مرَّ قبل.

وقد تجيء الفعلية بعد «لولا» غير التحضيضيَّة، قال [من الطويل]:

٩٠٦ ـ ألا زَعَمَتْ أسماءُ أنْ لا أُحِبُّها فقلت: بَلَى، لولا ينازِعُني شُغْلي

---

(١) طه: ١٣٤.
(٢) الحجر: ٧.
(٣) تقدّم بالرقم ١٥٩.
(٤) تقدّم بالرقم ٦٤٥.
(٥) الكهف: ٣٩.

٩٠٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١١/٢٤٦، ٢٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١؛ والمقاصد النحوية ١/٤٥٥، ٢/٣٨٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٦٠٧؛ والدرر ٢/٢٨؛ ولسان العرب ٤/٥٤٥ (عذر)؛ وهمع الهوامع ١/١٠٥.

اللغة: ينازع: يخاصم أو يشغل.

المعنى: كيف تقولين إني لا أحبك؟ ولكن أعمالي ومعيشتي تؤخرني عن زيارتك.

الإعراب: **«ألا زعمت»**: «ألا»: حرف تنبيه واستفتاح، «زعمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. **«أسماء»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«أن لا أحبها»**: «أن»: المخففة، حرف مشبه بالفعل، و «لا»: نافية، و «أحبها»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، واسم «إن» محذوف، والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها سدّ مسدّ مفعولي «زعم». **«فقلت»**: الفاء: عاطفة، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«بلى»**: حرف جواب. **«لولا»**: «لو»: حرف امتناع لامتناع، و «لا»: نافية. **«ينازعني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«شغلي»**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير المتكلم في محلّ جرّ بالإضافة. =

فتؤوَّل بـ «لو لَمْ»، فهي، إذن، «لو» التي هي لامتناع الثاني لامتناع الأول؛ وقيل: هي «لولا» المختصة بالاسمية، والفعل صِلة لِـ «أَنْ» المقدَّرة، كما في قولهم: «تسمعُ بالمعيديّ، لا أن تراه»[1].

* * *

= جملة «زعمت أسماء»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا أحبها»: في محل رفع خبر. وجملة «فقلت»: معطوفة على جملة «زعمت» لا محل لها. وجملة «لولا ينازعني»: مقول القول في محل نصب مفعول به. وجملة «لا ينازعني»: فعل الشرط لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لولا ينازعني» حيث جاءت جملة فعلية بعد «لولا» غير التحضيضية.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم مرّاتٍ عدّة. (انظر: فهرس الأمثال).

حرف التوقع

قال ابن الحاجب:

حرف التوقُّع: «قَدْ»، وهي في الماضي للتقريب، وفي المضارع للتقليل.

* * *

«قد»(١)

قال الرضيّ:

هذا الحرف، إذا دخل على الماضي أو المضارع، فلا بدَّ فيه من معنى التحقيق، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى، في الماضي، التقريب من الحال مع التوقع، أي يكون مصدره متوقعًا لمن تخاطبه واقعًا عن قريب؛ كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: «قد ركب»، أي: حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن: «قد قامت الصلاة»؛ ففيه، إذن، ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتوقّع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، ويجوز أن تقول: «قد ركب»، لمن لم يكن يُتَوقَّع ركوبه.

ولا تدخل على الماضي غير المتصرِّف، كـ «نِعْمَ»، و «بِئْس»، و «عَسَى»، و «ليس»، لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرِّب معناها من الحال.

وتدخل، أيضًا، على المضارع المجرّد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، فينضاف إلى التحقيق، في الأغلب، التقليل، نحو: «إنّ الكذوب قد يصدق»، أي: بالحقيقة يصدر منه الصدق، وإن كان قليلاً. وقد تستعمل للتحقيق مجرَّدًا عن معنى التقليل، نحو: **﴿قد نَرَى تقلُّبَ وجهك في السماء﴾**(٢). وتستعمل، أيضًا، للتكثير في موضع التمدُّح، كما ذكرنا في «ربَّما». قال تعالى: **﴿قد يعلم الله المعوِّقين﴾**(٣)، وقال [من البسيط]:

---

(١) راجع مبحث «قد» في جواهر الأدب ص ٤٦٨ ـ ٤٧٤؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) البقرة: ١٤٤.

(٣) الأحزاب: ١٨.

٩٠٧ ـ قد أَتْرُكُ القِرنَ مصْفَرًّا أنامِلُه كـأنَّ أثْـوابَـهُ مُـجَّـتْ بـفـرْصـادِ

ولا تفصل من الفعل، إلا بالقسم، نحو: «قد والله لَقُوا الله»[1]، و «قَدْ، لعمري، قال كذا». وقد يغني عن الفعل دليل، فيحذف بعدها، قال [من الكامل]:

أزِفَ الـتـرَحُّـلُ غَـيْـرَ أنَّ ركـابَـنـا لـمّـا تَـزُلْ بـرِحـالِـنـا وكَـأنْ قَـدِ[2]

* * *

٩٠٧ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٦٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٨؛ ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر ٥/ ١٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٤؛ وللهذلي في الأزهيّة ص ٢١٢؛ والجنى الداني ص ٢٥٩؛ وشرح المفصل ٨/ ١٤٧؛ والكتاب ٤/ ٢٢٤؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧٤؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٦؛ ورصف المباني ص ٣٩٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٠؛ ولسان العرب ١٣/ ١٧ (أسن)؛ والمقتضب ١/ ٤٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٣.

اللغة: القِرن: المماثل في الشجاعة. مصفرًا أنامله: مقتولاً قد نزف دمه، فاصفرت أنامله. مُجّت: قذفت ورميت، والمراد هنا: صُبغت. الفِرصاد: صبغ أحمر.

المعنى: كثيرًا ما أترك مكافئي في الشجاعة قتيلاً، وثيابه ملطخة بدمائه.

الإعراب: **«قد»**: حرف تكثير. **«أترك»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. **«القرن»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«مصفرًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«أنامله»**: فاعل لـ «مصفرًا» مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. **«كأنّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«أثوابه»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل، في محل جر بالإضافة. **«مجّت»**: فعل ماض مبني على الفتح، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. **«بفرصاد»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «مجّت».

جملة «أترك القرن..»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأن أثوابه مجّت...»: في محل نصب حال. وجملة «مجّت»: في محل رفع خبر «كأن».

الشاهد فيه قوله: «قد أترك» حيث جاءت «قد» مع المضارع للتكثير في موضع التمدّح والافتخار.

(١) هذا القول للإمام علي، وقد ورد في نهج البلاغة ص ٢١٢.

(٢) تقدم بالرقم ٥١٣.

حرفا الاستفهام: الهمزة[1] و«هَلْ»[2]

قال ابن الحاجب:

حرفا الاستفهام: الهمزة، و «هَلْ»، لهما صدر الكلام. تقول: «أزيد قائم»، و «أقام زيد»؟ وكذا «هل». والهمزة أعمّ تصرُّفًا. تقول: «أزيدًا ضربت»؟ و «أتضرب زيدًا وهو أخوك»؟ و «أزيد عندك»؟ و «أثُمَّ إذا ما وقع»؟ و «أفمن كان»؟ و «أوَ من كان»؟ دون «هل».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «لهما صدر الكلام»، لِما مرَّ في باب «إنَّ».

قوله: «أزيد قائم، وأقام زيد، وكذلك هل» يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية، إلاّ أن الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسمًا أو فعلاً، بخلاف «هل»، فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل، نحو: «هل زيد قام»؟ إلا على شذوذ، وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى «قد»، فقيل: «أهَلْ»، قال [من مشطور السريع]:

٩٠٨ ـ أهَـلْ عَـرَفـت الـدار بـالـغَـرِيَّـيْـنْ

---

(١) راجع مبحث «الهمزة» في الأزهيَّة ص ٢٠ ـ ٤٤؛ والجنى الداني ص ٣٠ ـ ٣٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٧ ـ ٤٢؛ وحروف المعاني ص ١٩؛ ورصف المباني ص ٣٨ ـ ٥٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٦٩ ـ ١١٨؛ ومغني اللبيب ص ٥ ـ ١٤؛ وموسوعة الحروف ص ٣٢ ـ ٦٨.

(٢) راجع مبحث «هلْ» في الأزهيَّة ص ٢٠٨ ـ ٢١٠؛ والجنى الداني ص ٣٤١ ـ ٣٤٦؛ ورصف المباني ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٨٦ ـ ٣٩١؛ وموسوعة الحروف ص ٤٩٣ ـ ٤٩٦.

٩٠٨ ـ **التخريج**: البيت لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ١١/ ٢٦١، ٢٦٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢ (غرا).

اللغة: الغَرِيّان: موضع بالكوفة نحو فرسخين عنها، وهو مثنى الغَرِيّ.

المعنى: يسائل الشاعر نفسه هل يعرف الدار بذلك المكان شوقًا، وتشوّقًا لرؤيتها.

الإعراب: «**أهل**»: الهمزة: حرف استفهام لا محل له، و «هل»: حرف تحقيق لا محل له، وقيل: =

وكثر استعمالها كذلك، ثم حذفت الهمزة لكثرة استعمالها، استغناءً بها عنها وإقامةً لها مقامها، وقد جاءت على الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿**هل أتى على الإنسان**﴾[(١)]، أي: قد أتى.

فلما كان أصلها «قد» وهي من لوازم الأفعال، ثم تطفَّلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيِّزها، تذكرت عُهودًا بالحِمى، وحنَّت إلى الإلفِ المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيِّزها تَسَلَّت عنه ذاهلة[(٢)].

ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسَّرًا أيضًا، للفعل المقدّر بعدها، فلا يجوز اختيارًا: «هل زيدًا ضربته»؟ كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

* * *

قوله: «والهمزة أعمّ»، يعني أنها تستعمل فيما لم تستعمل فيه «هل». منها أنه لا يقال: «هل زيد خرج»؟ لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدر، ولا يقال: «هل زيدًا ضربت»؟ على أن زيدًا منصوب بما بعده، ولا بمقدّر، ولا يقال: «هل زيدًا ضربته»؟ على أن زيدًا منصوب بمقدر، كل ذلك لما تقدم.

ومنها أنّ الهمزة تستعمل في الإثبات للاستفهام أو للإنكار أيضًا، قال تعالى: ﴿**أتقولون على الله ما لا تعلمون**﴾[(٣)]، وقال الشاعر [من الرجز]:

٩٠٩ ـ أطربًا وأنت قِنَّسْرِيُّ [والدهرُ بالإنسانِ دوّاريُّ]

= هي الاستفهامية زيدت مع الهمزة شذوذًا لتوكيد الاستفهام. «**عرفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**الدار**»: مفعول به منصوب. «**بالغريين**»: جار ومجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بحال من «الدار».

جملة «أعرفت»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: مجيء «هل» بمعنى «قد».

(١) الدهر: ١.

(٢) قال أحد الشعراء الظرفاء مُشيرًا إلى هذا القول للرضيّ في «هلْ» [من البسيط]:

مليحَةٌ عَشِقَتْ ظَبْيًا حَوَى حَوَرًا فَمُذْ رَأَتْهُ سَعَتْ فورًا لِخِدْمَتِهِ

كـ «هَلْ» إذا ما رَأَتْ فِعْلاً بِحَيِّزها حَنَّتْ إليهِ ولم ترضَ بفرقَتِهِ

(عن مازن المبارك: العلة النحوية ص ١٢٦، الهامش).

(٣) الأعراف: ٢٨.

٩٠٩ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ٣٣٨؛ ولسان العرب ٥/ ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١/ ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨؛ =

ومن ذلك: «أزيدنيه»؟ في الإنكار، ولا تستعمل «هل» للإنكار؛ وإذا دخلت الهمزة على النافي، فلمحض التقرير، أي: حمل المخاطب على أن يُقرَّ بأمر يعرفه، نحو: ﴿ألم نشرح﴾(١) و ﴿ألم يجدك﴾(٢)، و ﴿أليس ذلك بقادر﴾(٣). وهي في الحقيقة للإنكار، وإنكار النفي إثبات؛ وأمّا «هل» فلا تدخل على النافي أصلاً. ومنها أن الهمزة تستعمل مطردًا مع «أم» التسوية، ولا تستعمل «هل» معها، إلا شاذًا، كما مرَّ.

وتختص «هل» بحكمين دون الهمزة، وهما كونها للتقرير في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿هل ثُوِّب الكفار﴾(٤)، أي: ألم يُثوَّب، وقولهم: «هذه بتلك، وهل جزيتك يا عمرو»(٥)؟ وإفادتها إفادة النافي، حتى جاز أن يجيء بعدها «إلاَّ» قصدًا للإيجاب، كقوله تعالى: ﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾(٦) وقال [من الطويل]:

٩١٠ ـ وهلْ أنا إلاّ مِنْ غَزِيّةَ إنْ غَوَتْ ... غَـوَيْـتُ، وإن تَـرْشُـدْ غَـزِيّـةُ أرشُـدِ

= وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٠؛ والخصائص ٣/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤؛ والمنصف ٢/ ١٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٢، ٢/ ١٩٨.

اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحًا أو حزنًا. قنسري: شيخ كبير. دواري: كثير الدوران والتقلّب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟!

الإعراب: **«أطربًا»**: الهمزة: حرف استفهام، «طربًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: «أتطرب طربًا». **«وأنت»**: الواو: حالية، «أنت»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«قنسري»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«والدهر»**: الواو: للعطف، «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«بالإنسان»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «دواريّ». **«دواري»**: خبر مرفوع بالضمّة.

جملة «أتطرب طربًا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنت قنسريّ»: في محلّ نصب حال، وجملة «الدهر دواريّ»: معطوفة عليها في محل نصب حال مثلها.

الشاهد فيه قوله: «أطربًا» حيث جاءت الهمزة للإنكار التوبيخي، أي: هل يليق بك أن تطرب؟!

(١) الشرح: ١. (٢) الضحى: ٦.

(٣) القيامة: ٤٠. (٤) المطففين: ٣٦.

(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في فصل المقال ص ٢٠٦؛ وكتاب الأمثال ص ١٣٨؛ والمستقصى ٢/ ٣٨٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٤٠٢؛ وأمثال العرب ص ٧٧.

وأصله أنّ عمرو بن الأحوص النهشليّ رأى يزيد بن المنذر بن سلمى مع امرأته، فطلّقها، ولم يتنكّر ليزيد. وكان يزيد يستحيي منه مدّة، ثمّ إنهما خرجا في غزاة، فاعتور قومٌ عَمْرًا، فطعنوه، وأخذوا فرسه، فحمل عليهم يزيد، واستنقذه، وردّ عليه فرسه. فلمّا ركب ونجا، قال يزيد: «هذه بتلك، فهل جزيتك»؟ يُضرب في المجازاة.

(٦) الرحمن: ٦٠.

٩١٠ ـ **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٤٧؛ والأصمعيات ص ١٠٧؛ والأغاني ١٠/ ٩؛ =

ومن خصائص الهمزة أن تدخل على الفاء، والواو، و «ثمَّ»، كما تقدم في حروف العطف، ولا تدخل «هل» عليها، لأنها فرع الهمزة، فلا تتصرف تصرُّفها.

وهذه الحروف تدخل على «هل»، ولا تدخل على الهمزة، لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدر، قال تعالى: ﴿فهل أنتم مسلمون﴾[1]، وقال الشاعر:

وهـل أنـا إلا مـن غـزيـة... الـبـيـت

وتقول: «إنْ أكرمْتُك فهل تكرمني»، ولا تقول: «فأتكرمني» كما مرَّ في الجواز. وتقول: «أُسلِّم عليه ثم هل يلتفت إليَّ»؟ ولا تجيء الهمزة بعد «أم»، ويجوز ذلك في «هل» وسائر كَلِم الاستفهام، لعروض معنى الاستفهام فيها، كما تبيَّن من مذهب سيبويه، أعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء، وعراقة الهمزة في الاستفهام، فلا يُجمع بين حرفي استفهام، قال [من البسيط]:

أم هَلْ كَبيرٌ بكَى لـمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ   إثْـرَ الأَحِبَّـةِ يـومَ الـبـيـنِ مَـشْـكُـومُ[2]

= وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٨، ٢٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨١٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١٢٥ (غزا)، ١٤٠ (غوى)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦.

اللغة: غزية اسم قبيلة الشاعر. غوت: ضلّت.

المعنى: أنا من قبيلة غزية أفعل ما تفعل قبيلتي، فإن استقامت استقمت، وإن اعوجّت اعوججت.

الإعراب: **«وهل»**: الواو: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام متضمن معنى النفي. **«أنا»**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **«إلاّ»**: حرف حصر. **«من غزية»**: «من»: حرف جر، «غزية»: اسم مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر المبتدأ. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«غوت»**: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف المحذوف لالتقاء الساكنين في محل جزم فعل الشرط، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«غويت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم، والتاء: في محل رفع فاعل. **«وإن»**: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. **«ترشد»**: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط. **«غزية»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«أرشد»**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وحرّك بالكسر للضرورة.

جملة «أنا من غزية»: بحسب الواو. وجملة «إن غوت غويت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «غوت»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة «غويت»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «ترشد»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة «أرشد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها. وجملة «إن ترشد أرشد»: معطوفة على جملة لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «هل أنا إلاّ من غزية» حيث جاء الاستفهام صوريًّا بمعنى النفي. وقد رُوي البيت أيضًا: «وما أنا إلاّ من...».

(١) هود ١٤؛ والأنبياء: ١٠٨.

(٢) سيأتي مع بيت تالٍ له بعد قليل.

وقال الله تعالى: ﴿أم مَن يجيب المضطرَّ إذا دعاه﴾[١]، وقال الشاعر [من البسيط]:

أم كَيْفَ ينفعُ ما تُعطِي العلوق به رِئْمان أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ[٢]

وغير ذلك.

وإذا جاءت «أم» بعد اسم الاستفهام، فلا بدَّ من إعادة ذلك الاسم بعد «أم»، نحو: «مَن يطعمني، أم مَن يسقيني»؟ و «أين آكل أم أين أشرب»؟ إذا قصدوا إشراك ما بعد «أم» فيه، فلا يجوز: «مَن يطعمني أم يسقيني»؟ وإن لم يقصد إشراكه فيه، نحو: «من يطعمني أم يسقيني زيد»؟ جاز.

وإنما وجب إعادته مع الإشراك فيه، لأن «أم» منقطعة، إذ المتصلة لا بدَّ لها من تقدم الهمزة، و «أم» المنقطعة حرف استئناف، وهي بمعنى «بل»، وساذج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة، فلا تفيد معنى الأسماء الاستفهاميّة المتقدمة، لأن معناها أشياء مقرونة بمعنى الاستفهام، فإذا قصدت معناها، ولم يُستفد من «أم» لا بالعطف، لأن المنقطعة حرف استئناف، كما ذكرنا، ولا بالتضمين، كما تضمنت معنى الهمزة، لم يكن لك بدٌّ من التصريح بها بعد «أم».

وأما «هل»، فيجوز فيها ترك الإعادة، لأنها لساذج الاستفهام كالهمزة، ويجوز الإعادة تشبيهًا بأخواتها الاسمية في عدم العَراقة، وقد جمعهما الشاعر في قوله [من البسيط]:

٩١١ ـ هلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ أم حَبْلُها إذْ نَأَتْكَ اليومَ مَصْرومُ

---

(١) النمل: ٦٢.

(٢) تقدم بالرقم ٨٩١.

٩١١ ـ **التخريج**: البيتان لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهيّة ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٤٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤؛ والدرر ٥/ ١٤٥، ٦/ ١٠٤؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٠٠ ـ ١٦٠١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٧ (أمم)؛ واللمع ص ١٨٢؛ والمحتسب ٢/ ٢٩١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥٧٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٤٠؛ وجواهر الأدب ص ١٨٩؛ والدرر ٦/ ١٠٥، ١٠٧؛ ورصف المباني ص ٩٤، ٤٠٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٨، ٨/ ١٥٨؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٧، ١٣٣.

اللغة: مكتوم: مستور. نأتك: الأصل نَأَتْ عنك أي بعدت عنك. مصروم: مقطوع. العَبْرة: الدمعة. إثر: بعد. البين: الفراق. مشكوم: مشكورٌ، أو مجازى بفعلته.

المعنى: هل تبوح بما استودعتك من سرِّها يأسًا منها، أو تصرم حبلها لنأيها عنك، وبعدها. ثم يستأنف الشاعر تساؤلاته فيقول: أم هل تجزي هذه الحبيبة بكاءك في إثرها ببكاءٍ مماثل.

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. =

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ ... إِثْرَ الأَحِبَّةِ يَوْمَ البَيْنِ مَشْكُومُ

وربَّما أبدلت هاءُ «هل» همزةً.

ومن خواص الهمزة جواز ذكر المفرد بعدها، اعتمادًا على ما سبق من ذكر ما يتم به ذلك المفرد في كلام متكلم آخر، نحو قولك منكرًا، أو مستفهمًا: «أزيدٌ»؟ أو «أزيدًا»؟ أو «أبزيد»؟ جوابًا لمن قال: «جاءني زيد»، أو «رأيت زيدًا»، أو «مررت بزيد».

ولا تقول: «هل زيدٌ»؟ و «هل زيدًا»؟ و «هل بزيد»؟

* * *

= **«علِمْتَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. **«وما»**: الواو: حرف عطف، «ما»: معطوفة على «ما» السابقة. **«استودعت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: نائب فاعل محله الرفع. **«مكتوم»**: خبر للمبتدأ «ما»، وكان يجب أن يقول: «مكتومان» بالتثنية لأنَّه اسم مشتق خبرٌ عن متعاطفين، ولكن التصريع أَحْوَجَه إلى الإفراد، ويمكن تخريجه على أنه خبر لأحد المتعاطفين، وليكن خبرًا لـ «ما» الثانية، وحذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، وعلى ذلك يكون العطف في قوله: «ما...» عطف جمل لا عطف مفردات. **«أم»**: المنقطعة استئنافية، تفيد هنا الإضراب الانتقالي. **«حَبْلُها»**: مبتدأ مرفوع، و «ها»: مضاف إليه محلُه الجر. **«إذ»**: حرف تعليل. **«نأتك»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والكاف: ضمير مبني على الفتح في محل نَصْب بنزع الخافض، لأن التقدير: «نَأَتْ عنك»، والفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هي. **«اليومَ»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «مصروم». و **«مصروم»**: خبر للمبتدأ «حَبْلُها» مرفوع. **«أم»**: كـ «أم» السابقة. **«هل»**: حرف استفهام. **«كبيرٌ»**: مبتدأ مرفوع. **«بكى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«يَقْضِ»**: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وَعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر جَوَازًا تقديره: هو. **«عبرته»**: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«إثر»**: مفعول فيه ظرف زمان على تقدير: «إثر رحيل الأحبة»، منصوب متعلق بالفعل «بكى». **«يوم»**: بدل من «إِثْرَ». **«البين»**: مضاف إليه مجرور. **«مشكوم»**: خبر للمبتدأ «كبير».

جملة «هل ما علمت مكتوم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «علمت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «ما استودعت مكتوم»: معطوفة على جملة «ما علمت مكتوم». وجملة «استودعتَ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «حَبْلها مصروم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نأتك»: اعتراضية لا محل لها، اعترضت بين المبتدأ «حبل» والخبر «مصروم». وجملة «هل كبير مشكومٌ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «بكى»: صفة لـ «كبيرٌ» محلُّها الرفع. وجملة «لم يَقْضِ»: حال من فاعل «بَكَى» محلُّها النصب، أو صفة ثانية لـ «كبيرٌ» محلُّها الرفع.

الشاهد فيهما: أولاً: عدم إعادة «هل» في قوله: «أم حبلها» لأن «هل» لساذج الاستفهام كالهمزة. وثانيًا: إعادة «هل» في قوله: «أم هل كبير» تشبيهًا لـ«هل» بأخواتها الاسمية في عدم العراقة.

حروف الشرط

قال ابن الحاجب:

حروف الشرط: «إنْ»(١)، و «لو»(٢)، و «أمّا»(٣)، لها صدر الكلام، فـ «إنْ» للاستقبال. و «لو» للمضي، ويلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا، ومِن ثمَّ قيل: «لو أنك» بالفتح، لأنه فاعل، و «انطلقت»، بالفعل، موضع «منطلق»، ليكون كالعوض، وإن كان جامدًا، جاز لتعذّره.

* * *

قال الرضيّ:

إنما كان لها صدر الكلام، لما تقدم في باب «إنّ».

قوله: «فإن، للاستقبال»، يعني سواء دخلت على المضارع أو الماضي، وكذا «لو» للمضيّ، على أيِّهما دخلت، قال تعالى: ﴿**لو يطيعكم في كثير من الأمر**﴾(٤).

هذا وضعهما، كما مرَّ في الظروف المبنية، ومرَّ فيها طَرَف من أحوالهما.

ومذهب الفرّاء أنّ «لو» تُستعمل في المستقبل، كـ «إنْ»، وذلك مع قلّته، ثابت لا ينكر، نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين»(٥).

---

(١) راجع مبحث «إنْ» في الأزهيّة ص ٤٥ ـ ٥٨؛ والجنى الداني ص ٢٠٧ ـ ٢١٥؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٠ ـ ٢١٠؛ وحروف المعاني ص ٥٧ ـ ٥٨؛ ورصف المباني ص ١٠٤ ـ ١١١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧ ـ ٢٤؛ وموسوعة الحروف ص ١٤١ ـ ١٥٠.

(٢) راجع مبحث «لو» في الجنى الداني ص ٢٧٢ ـ ٢٩٠؛ وحروف المعاني ص ٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٦١ ـ ٢٦٧؛ ورصف المباني ص ٢٨٩ ـ ٢٩٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٣ ـ ٣٠١؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٩ ـ ٤١٤.

(٣) راجع مبحث «أمّا» في الأزهيّة ص ١٤٣ ـ ١٤٨؛ والجنى الداني ص ٥٢٢ ـ ٥٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٤١٧ ـ ٤٢١؛ وحروف المعاني ص ٦٤ ـ ٦٥؛ ورصف المباني ص ٩٧ ـ ٩٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٧ ـ ٦١؛ وموسوعة الحروف ص ١٣٢ ـ ١٣٥.

(٤) الحجرات: ٧.

(٥) ينسب هذا القول للنبيّ ﷺ. انظر تاريخ بغداد ٤/ ٣٦٤؛ وكنز العمال ٢٨٦٩٧، ٢٨٦٩٨؛ وتاريخ أصبهان ٢/ ١٥٦؛ وموسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ١/ ٥٧٠.

ثم إن النحاة قالوا: إن «لو» لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقال المصنف: بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني. قال: وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبَّب، والمسبَّب قد يكون أعمَّ من السبب، كالإشراق الحاصل من النار والشمس. قال: فالأَولى أن يقال: لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، لأن انتفاء المسبَّب يدل على انتفاء كل سبب.

وفيما قال نظر؛ لأن الشرط عندهم ملزوم، والجزاء لازم، سواء كان الشرط سببًا كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا»، أو شرطًا، كما في قولك: «لو كان لي مال لحججت»، أو لا شرطًا ولا سببًا، كقولك: «لو كان زيد أبي لكنت ابنه»، و «لو كان النهار موجودًا لكانت الشمس طالعة».

والصحيح أن يقال كما قال المصنف: هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي: إنّ امتناع الثاني دَلَّ على امتناع الأول، لكن لا للعلة التي ذكرها، بل لأن «لو» موضوعة ليكون جزاؤها مقدَّر الوجود في الماضي. والمقدّر وجوده في الماضي يكون ممتنعًا فيه، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أي: الجزاء، لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه.

وقد يجيء جواب «لو» قليلاً، لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وآية ذلك أن يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، بل يكون نقيض ذلك الشرط أنسب، وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير، لأنك تحكم في الظاهر أنه لازم للشرط الذي نقيضه أولى باستلزام ذلك الجزاء، فيكون ذلك الجزاء لازمًا لذلك الشرط ولنقيضه، فيلزم وجوده أبدًا، إذ النقيضان لا يرتفعان.

مثاله: «لو أهنتني لأكرمتك»، فإذا استلزمت الإهانةُ الإكرامَ، فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ؛ ومنه قوله تعالى: **﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام﴾**[1] إلى قوله: **﴿ما نفِدَت كلمات الله﴾**[2]، أي: لبقيت، وقول عُمر رضي الله عنه: «نِعْمَ العبد صُهَيب لو لم يخف الله لم يَعصِه»، أي: لو أَمِن لأطاع، وقوله تعالى: **﴿ولو أسمعهم لتولّوا﴾**[3].

---

(١) لقمان: ٢٧.

(٢) لقمان: ٢٧.

(٣) الأنفال: ٢٣.

ولكون «لو» بمعنى الماضي وضعًا، لم يُجزم بها إلا اضطرارًا، لأن الجزم من خواص المعرَب، والماضي مبنيّ، قال [من الرمل]:

٩١٢ ـ لَوْ يشأْ، طارَ بِهِ ذو مَيعَةٍ   لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات.

* * *

قوله: «وتلزمان الفعل لفظًا أو تقديرًا»، أمّا في نحو: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»(١)، و «لو زيدًا ضربته»، فلا كلام في تقدير الفعل؛ وأمّا في نحو: «لو زيدًا ضربت»، فينبغي أن يكون على الخلاف الذي ذكرنا في «إنْ زيدًا ضربت».

وجاء في الضرورة، شرطها اسميّةً(٢)، قال [من الرمل]:

لو بغَيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ   كُنْتُ كالغصّانِ بالماءِ اعْتِصاري(٣)

وهذا من باب وضع الاسمية موضع الفعلية، كما في قوله [من الطويل]:

... فهلاًّ نفس ليلى شفيعُها(٤)

---

٩١٢ ـ **التخريج**: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤؛ ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، ٣٠٠؛ والدرر ٥/ ٩٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٦٦٤٢؛ ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٩؛ والجنى الداني ص ٢٨٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٤.

اللغة: ذو ميعة: ذو نشاط وجلد. آطال: جمع إطل: الخاصرة. نهد: مرتفع. خصل: شعر مجتمع.

المعنى: لو أراد النجاة، لنجا بفرسه الضامرة البطن، الطويلة الشعر، القوية النشيطة، فهي لسرعتها كأنها تطير، لا تمشي.

الإعراب: **«لو يشأ»**: «لو»: حرف شرط بمعنى «إن»، و «يشأ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«طار»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **«به»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طار». **«ذو ميعة»**: «ذو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف، و «ميعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لاحق»**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة، وهي مضاف. **«الآطال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«نهد»**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **«ذو خصل»**: «ذو»: صفة مرفوعة بالواو لأنها من الأسماء الستة، وهي مضاف، و «خصل»: مضاف إليه مجرور، وسكِّنَ لضرورة الشعر.

جملة «لو يشأ طار» الشرطية ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «لو يشأ» حيث جزم بـ «لو» ضرورةً، لأن «لو» موضوعة للشرط في الماضي.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

(٢) أي: جملة اسميّة.

(٣) تقدم بالرقم ٦٤٤.

(٤) تقدم بالرقم ٦٤٥.

قوله: «ومِن ثمَّ قيل: لو أنك بالفتح، لأنه فاعل»؛ هذا مذهب المبرّد، أعني تقدير الفعل بعد «لو» التي تليها «أَنَّ». وقال السيرافي: إن الذي عندي أنه لا يحتاج إلى تقدير الفعل، ولكن «أَنَّ» تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد «لو»، لأن خبر «أَنَّ»، إذن، فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد «لو»، فإذا قلت: «لو أنَّ زيدًا جاءني»، فكأنك قلت: «لو جاءني زيد».

* * *

قوله: «انطلقت موضع منطلق»، يعني أنَّ «أنَّ» إذا وقعت بعد «لو» المحذوف شرطها، فخبرها إن كان مشتقًا وجب أن يكون فعلاً، لأن الفعل المقدر لا بدَّ له من مفسِّر، و «أنَّ»، لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت، تدل على معنى «ثبت»، فلزم أن يكون خبر «أن» فعلاً ماضيًا، لا اسم فاعل، ليكون كالعِوض من لفظ الفعل المفسِّر، وأمَّا المعنى فقد ذكرنا أن «أنَّ» دلَّتْ عليه.

وإن لم يكن مشتقًا، جاز للتعذر، كقوله تعالى: ﴿**ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام**﴾[1]، وأمَّا قوله تعالى: ﴿**يوَدّوا لو أنهم بادُون في الأعراب**﴾[2]، فلأن «لو» بمعنى «أن» المصدرية، وليست بشرطية، لمجيئها بعد فعل دالّ على التمنّي.

ومنهم مَن لا يشترط مجيء الفعل في خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو»، وإن كان مشتقًا، أيضًا، كما ذهب إليه ابن مالك، قال الأسود بن يعفُر [من الطويل]:

٩١٣ ـ هما خَيَّباني كُلَّ يَومِ غنيمَةٍ وأهْلَكْتُهُمْ لَوْ أنَّ ذلكَ نافِعُ

---

(١) لقمان: ٢٧.

(٢) الأحزاب: ٢٠.

٩١٣ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٤٥؛ والأغاني ١٣/ ٢٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٠٥، ١١/ ٣٠٣، ٣٠٥.

اللغة: الخيبة: عدم الحصول على المراد.

المعنى: يريد أنهما لم يكونا عند حسن ظنه في ساح المعارك والمغانم، فأمطرهم بوابل من هجائه، ويتمنّى لو أن هجاءه هذا نافع.

الإعراب: «**هما**»: ضمير مبني في محل رفع مبتدأ. «**خيباني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «**كلَّ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل «خيباني». «**يوم**»: مضاف إليه مجرور؛ وكذلك «**غنيمة**». «**وأهلكتهم**»: الواو: عاطفة، «أهلكتهم»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، و «هم»: مفعول به محله النصب. «**لو**»: حرف شرط غير جازم، والأنسب للمعنى أنها حرف تمنٍّ. «**أنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**ذلك**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم «أن»، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. «**نافعُ**»: خبر «أن» مرفوع، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها فاعل لفعل محذوف والتقدير: «لو ثبت نفع ذلك».

=

وقال كعب [من البسيط]:

٩١٤ - أَكْرِمْ بها خلَّةً لوْ أَنَّها صَدَقَتْ مَوعُودَها، أو لوَ أنَّ النُّصْحَ مَقْبولُ

ومع هذا، فلا شك أن استعمال الفعل في حيِّز خبر «أنَّ» الواقعة بعد «لو» أكثر، وإن لم يكن لازمًا.

وإذا حصل الفعل، فالأكثر كونه ماضيًا، لكونه كالعِوض من شرط «لو»، الذي هو الماضي، وقد جاء مضارعًا، قال [من الرجز]:

٩١٥ - تَمُدُّ بالأَعْناقِ أَوْ تَلْويها وتَشْتَكي لَوْ أَنَّنا نُشْكيها

= جملة «هما خيباني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «خيباني»: خبر للمبتدأ «هما» محلها الرفع. وجملة «أهلكتهما»: معطوفة على جملة ابتدائية في بيت سابق، لا محل لها. وجملة «ثبت نفع ذلك»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. والتركيب الشرطي «لو ثبت نفع ذلك» مع الجواب المحذوف: استئناف لا محل له.

الشاهد فيه: مجيء خبر «أنَّ» بعد «لو» بقلةٍ وصفًا مشتقًا، ولا شاهد على ذلك إن حملت «لو» في البيت على «التمني».

٩١٤ - **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٦١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٧ (خلل).

اللغة: الضمير في «بها» يعود إلى «سعاد» في أول القصيدة. الخلَّة: الصديقة. موعودها: يمكن أن يكون معناه «الوعد»، أو «الشخص الموعود».

المعنى: يا لها من صديقة مخلصة إن صدقت وعدها، ويا لها من امرأة متفهمة واعية إن تقبلت النصح والإرشاد.

الإعراب: **«أكرِمْ»**: فعل ماض جامد لإنشاء التعجب مبني على السكون لفظًا لمجيئه على صيغة الأمر، **«بها»**: الباء: حرف جر زائد، و «ها»: في محل رفع فاعل. **«خلة»**: تمييز منصوب. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«أنها»**: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: اسم «أن» محله النصب. **«صَدَقَتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«موعودَها»**: مفعول به منصوب، إذا كان «موعود» بمعنى: الشخص الموعود، ومنصوب بنزع الخافض إذا كان بمعنى: «الوعد». **«أو»**: حرف عطف. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«أنَّ»** حرف مشبه بالفعل. **«النصح»**: اسم «أن» منصوب. **«مقبول»**: خبر «أن» مرفوع، والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها في الموضعين: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «لو ثبت صدقها، ولو ثبت قبولُها النصحَ».

جملة «أكرم بها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لو ثبت صدقها» مع الجواب المحذوف: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «لو ثبت قبولها النصح» مع الجواب المحذوف. وجملة «صدقت»: خبر «أنّ» محلها الرفع. وجملة «ثبت صدقها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، وكذلك جملة «ثبت قبولها النصْحَ».

الشاهد فيه قوله: «لو أنّ النصح مقبول» حيث جاء خبر «أنَّ» بعد «لو»، اسمًا مشتقًا، والكثير أن يكون فعلاً.

٩١٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٣٨؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣١٦؛ والخصائص ٣/ ٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٨ (جفا)، ٤٤٠ (شكا).

اللغة: نشكيها: نزيل عنها الشكوى.

=

وجواب «لو» إمَّا فعل مجزوم بـ «لمْ»، نحو: «لو ضربْتَني لم أضربك»، أو ماضٍ في أوله لام مفتوحة، وتحذف هذه اللام قليلاً.

وإن وقعت «لو» مع ما في حيِّزها صلة، فحذف اللام كثير، نحو: «جاءني الذي لو ضربته شكرني»، وذلك للطول، وكذا إذا طال الشرط بذيوله، كقوله تعالى: ﴿**ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام**﴾(1) إلى قوله: ﴿**ما نفِدت**﴾(2). ولا يكون جواب «لو» اسمية(3)، بخلاف جواب «إنْ»، لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره، ومضمون جواب «لو» منتفٍ ممتنع، كما ذكرنا.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿**ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خيرٌ**﴾(4)، فلتقدير القسم قبل «لو»، وكون الاسمية جواب القسم لا جواب «لو»، كما في قوله تعالى: ﴿**وإن أطعتموهم إنكم لمشركون**﴾(5)، وقوله تعالى: ﴿**كلاً لو تعلمون علم اليقين * لترَوُنَّ الجحيم**﴾(6)، وجواب القسم سادٌّ مسدَّ جواب «لو».

وذهب جار الله(7) إلى أنّ الاسميّة في الآية جواب «لو»، قال: وإنّما جُعِلَ جوابُها اسميّة، للدلالة على استقرار مضمون الجزاء.

* * *

= **المعنى**: وصف إبلاً تعبت، والإبل إذا تعبت ذلّت ومَدّت أعناقها أو لوتها، وظهور مثل ذلك بها يقوم مقام شكوى اللسان.

الإعراب: **«تمدُّ»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«بالأعناق»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تمدُّ». **«أو»**: حرف عطف. **«تلويها»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، و«ها»: مفعول به محله النصب. **«وتشتكي»**: الواو: حرف عطف، «تشتكي»: مثل «تلوي». **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«أننا»**: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: اسم «أن» محله النصب. **«نشكيها»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، و«ها»: مفعول به محله النصب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن، والمصدر المؤول من «أنَّ» واسمها وخبرها فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «لو ثبت إشكاؤنا إيّاها».

جملة «تمدّ»: ابتدائية لا محل، وعطف عليها جملتي «تلويها» و «تشتكي». وجملة «نشكيها»: خبر «أنَّ» محلها الرفع. والتركيب الشرطي «لو ثبت إشكاؤنا إيّاها» مع الجواب المحذوف: استئناف لا محل له.

الشاهد فيه: مجيء المضارع خبر «أنَّ» بعد «لو» وهو قليل، والكثير مجيء الماضي.

(1) لقمان: ٢٧. (2) لقمان: ٢٧.
(3) أي: جملة اسميّة. (4) البقرة: ١٠٣.
(5) الأنعام: ١٢١. (6) التكاثر: ٥ ـ ٦.
(7) ذهب إلى ذلك في كتابه الكشاف عند تفسير الآية: ﴿**ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله**﴾ [البقرة: ١٠٣].

اجتماع الشرط والقسم

١ ـ تقدّم القَسَم على الشرط

قال ابن الحاجب:

وإذا تقدم القسم أوّل الكلام على الشرط، لزمه الماضي لفظًا أو معنى، وكان الجواب للقسم لفظًا، مثل: «والله إن أتيتني أو إن لم تأتني: لأكرِمنَّك»؛ وإن توسط بتقدم الشرط أو غيره، جاز أن يعتبر، وأن يُلغى، كقولك: «أنا والله إن تأتني آتك وإن أتيتني لأتينك»، و «إن أتيتني فوالله لآتينك»، وتقدير القسم كاللفظ به، مثل ﴿لئن أُخرِجوا﴾[١] و ﴿وإن أطعتموهم﴾[٢].

* * *

قال الرضيّ:

اعلمْ أن القسم إذا تقدم على الشرط، فإمَّا أن يتقدَّم على القسم، ما يطلب الخبر، نحو: «زيد، والله، إن أتيته يأتِك»، و «إن زيدًا، والله، إن أكرمته يُجازِك»؛ أو لا يتقدم. والأول قد يجيء الكلام عليه في قوله: «وإن توسط بتقدم الشرط...» وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خَبَر، بدليل قوله: «أوّلَ الكلام».

فنقول:

إذا تقدم القَسَم أوّل الكلام، ظاهرًا أو مقدَّرًا، وبعده كلمة الشرط، سواء كانت «إن»، أو «لو»، أو «لولا»، أو أسماء الشرط؛ فالأكثر والأولى اعتبار القسم دون الشرط، فيجعل الجواب للقسم، ويُستغنى عن جواب الشرط، لقيام جواب القسم مقامه، أمَّا في «إن»، فكقوله تعالى: **﴿لئِن أُخرِجوا لا يخرجون معهم ولئِن قوتلوا لا ينصرونهم﴾**[٣] الآية؛ وأمَّا في «لو»، فكقوله تعالى: **﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾**[٤]، وقوله تعالى: **﴿لو تعلمون علم اليقين لترَوُنَّ**

---

(١) الحشر: ١٢.
(٢) الأنعام: ١٢١.
(٣) الحشر: ١٢.
(٤) البقرة: ١٠٣.

الجحيم﴾[١]. وتقول: «والله أن لو جئتني لجئتك» واللام جواب القسم، لا جواب «لو»، ولو كانت جواب «لو»، لجاز حذفها، ولا يجوز في مثله، وكذا تقول: «والله لو جئتني ما جئتك»، ولا تقول: «لما جئتك»، ولو كان الجواب لِـ «لو»، لجاز ذلك. و «أن» التي بين «لو» والقسم، عند سيبويه، موطِّئة كاللام قبل «إنْ»، وقبل أسماء الشرط، وعند غيره زائدة؛ وأمّا في «لولا»، فتقول: «والله لولا زيد لضربتك»، قال [من الرجز]:

٩١٦ ـ واللّه لولا شَيْخُنا عبّادُ لكَمَرونا اليومَ أو لَكادوا

واللام جواب القسم، لا جواب «لولا»، ولذا لم يجز حذفها.

وأمّا في أسماء الشرط، فكقوله تعالى: **﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتكم من كتاب وحكمة﴾**[٢]، إلى قوله: **﴿لتؤمِنُنَّ به﴾**[٣]، وقوله: **﴿لَمَن تبعك منهم لأملأنَّ جهنم﴾**[٤].

---

(١) التكاثر: ٥ ـ ٦.

٩١٦ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٩٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٩٨؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٤؛ ولسان العرب ٥/ ١٥٢ (كمر).

اللغة: كمرونا: غلبونا بِعظم الكمرة، وهي رأس الذكر.

المعنى: وصف قومًا تفاخروا بعظم كمرهم، فكاد المفاخرون لهم أن يغلبوهم حتى أخرج شيخهم عبادٌ كمرته، فغلبهم.

الإعراب: **«والله»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقسم» المحذوف وجوبًا. **«لولا»**: حرف شرط غير جازم. **«شيخُنا»**: مبتدأ مرفوع خبره محذوف وجوبًا، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. **«عبادُ»**: بدل من «شيخنا» مرفوع. **«لكمرونا»**: اللام: رابطة لجواب الشرط، «كمرونا»: فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة، و «نا»: مفعول به محله النصب. **«اليومَ»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «كمروا». **«أو»**: عاطفة. **«لكادوا»**: اللام: رابطة لجواب الشرط، «كادو»: فعل ماضٍ ناقص، وواو الجماعة: اسم «كاد» محله الرفع، والألف: فارقة، وخبر الفعل الناقص محذوف.

جملة «أقسم والله»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لولا شيخنا لكمرونا»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «شيخنا» مع خبره المحذوف: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «كمرونا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «كادوا»: معطوفة على جملة «كمرونا».

الشاهد فيه: عند الشارح أنَّ اللام في «لكمرونا» واقعة في جواب القسم لا في جواب «لولا» عملاً بالقاعدة، وهي أنّه إذا اجتمع قسم وشرط فالجواب للسابق منهما، وهذا خلاف ما أعربنا البيت عليه، وعلى هذه القاعدة تكون جملة «كمرونا»: جواب قسم لا محل لها، وعطف عليها «كادوا». أمّا التركيب الشرطي «لولا شيخنا» مع الجواب المحذوف لدلالة جواب القسم عليه، فاعتراض لا محل له، وما ذهبنا إليه أقل تقديرًا من هذا التوجيه.

(٢) آل عمران: ٨١. (٣) آل عمران: ٨١.

(٤) الأعراف: ١٨.

ويجوز قليلاً، في الشعر، اعتبار الشرط، وإلغاء القسم مع تصدُّره، كقولِ الأعشى [من البسيط]:

٩١٧ ـ لئِنْ مُنِيتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لا تُلْفِنا عَنْ دماءِ القَومِ نَنْتَفِلُ

وقال [من الطويل]:

٩١٨ ـ لئِنْ كانَ ما حُدِّثْتَه اليومَ صادِقًا أصُمْ في نهارِ القيظِ للشَّمْسِ باديا

---

٩١٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٧٢ (نفل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٣، ٤/ ٤٣٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٤٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٤.

اللغة: منيت: ابتليت. غب معركة: عقب معركة. ننتفل: نتبرأ، نتخلّص ونتهرّب.

المعنى: لو قدّر لك أن تُبتلى بنا عقب معركة خضناها لوجدت فينا نشاطًا لقتال جديد، ولما رأيتنا نتهرّب من الخوض في الدماء مرّة أخرى.

الإعراب: «**لئن**»: اللام: موطئة للقسم، «إن»: حرف شرط جازم. «**منيت**»: فعل ماضٍ للمجهول، وهو فعل الشرط، والتاء: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. «**بنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «منيت». «**عن غبّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «منيت»، والمجرور مضاف. «**معركة**»: مضاف إليه مجرور. «**لا**»: حرف نفي. «**تلفنا**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به أوّل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**عن دماء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ننتفل»، والمجرور مضاف. «**القوم**»: مضاف إليه مجرور. «**ننتفل**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن.

جملة القسم المحذوفة «أقسم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تلفنا»: جواب الشرط لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ننتفل»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تلفنا».

الشاهد فيه قوله: «لا تلفنا» حيث جاء الجواب للشرط مع تأخّره، وهذا قليل في الشعر، فجملة «لا تلفنا» جوابُ الشرط دون القسم بدليل الجزم.

٩١٨ ـ **التخريج**: البيت لامرأة من عقيل في خزانة الأدب ١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦؛ والدرر ٤/ ٣٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦١٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٩٥؛ ولسان العرب ١٢/ ١٦٤ (ختم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٣.

الإعراب: «**لئِنْ**»: اللام: موطئة للقسم، و «إنْ»: حرف شرط جازم. «**كان**»: فعل ماض ناقص مبني في محلّ جزم فعل الشرط. «**ما**»: اسم موصول مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**حُدِّثتهُ**»: فعل ماضٍ للمجهول مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: نائب فاعل، والهاء: ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به ثانٍ. «**اليوم**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «حدّثته». «**صادقًا**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**أصُمْ**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**في نهار**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «أصمْ»، و «نهار»: مضاف. «**القيظ**»: مضاف إليه مجرور. «**للشمس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «باديا». «**باديا**»: حال من الضمير المستتر في «أصمْ».

وقال [من الطويل]:

٩١٩ - حلفْتُ له: إنْ تُدْلجِ الليلَ لا يزلْ أمامَكَ بَيْتٌ مِنْ بيوتي سائِرُ

وأمّا لو عُكِس الأمر، يعني تقدَّم الشرط على القسم، فالواجب اعتبار الشرط، ولك بعد ذلك إلغاء القسم، نحو: «إن جئتني والله أكرمْك»، واعتباره مع اعتبار الشرط، نحو: «إن جئتني فوالله لأكرمنَّك».

وتعليل هذه الأحكام مبنيّ على مقدّمة، وهي أن أداتي القسم والشرط أصلهما التصدُّر، كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنًى، ثم إن كلاًّ منهما لكثرة استعمالهم له، وبُعدهما عَمّا يؤثّران فيه، أي: جوابهما. قد يسقط عن درجة تصدُّره على جوابه، فيلغى باعتباره، أي: لا يكون في الجوابين علامتاهما، أمّا الشرط، فنحو: «آتيك إن تأتني»؛ وأمّا القسم، فنحو: «زيد والله قائم»، و «زيد قائم والله»، فيضعف أمرهما، فلا يكون لهما جواب لفظًا. وأمّا من حيث المعنى، فالذي يتقدّم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلّله القسم، لكن

= جملة القسم المحذوفة «أقسم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حدثته»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «أصمْ»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

الشاهد فيه: مجيء الجواب للشرط مع تأخره، فجملة «أصمْ» جواب الشرط دون القسم والدليل الجزم.

٩١٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٨/١١، ٣٣١، ٣٤١؛ والمقرب ٢٠٨/١.

اللغة: تُدْلج: تسير الليلَ كلَّه.

المعنى: أقسمت له: إن سافرتَ في الليل أرسلتُ جماعة من أهلي يسيرون أمامكَ يخفرونك ويحرسونك حتى تصل مأمنك.

الإعراب: **«حلفت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حلفت». **«إنْ»**: حرف شرط جازم. **«تدلج»**: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«الليل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «تدلج». **«لا»**: نافية. **«يزلْ»**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون. **«أمامَكَ»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر «يزل» المحذوف، والكاف: مضاف إليه محلّه الجر. **«بيت»**: اسم «يزل» مرفوع. **«من بيوتي»**: جار ومجرور متعلقان بصفة من «بيت». **«سائر»**: صفة ثانية لـ «بيت».

جملة «حلفْت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن تدلج... لا يزل..»: اعتراضية اعترضت بين القسم وجوابه المحذوف لدلالة جواب الشرط عليه. وجملة «تُدْلج»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لا يزل»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

الشاهد فيه: مجيء الجواب للشرط مع تأخره، فجملة «لا يزل» جواب الشرط، أمّا جواب القسم فمحذوف دلّ عليه جواب الشرط.

القسم أكثر إلغاءً من الشرط، لأنه أكثر دَوَرانًا في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نيَّة، لتمرُّن ألسنتهم عليه، وسمّاه لغوًا، فقال تعالى: **﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾**(١).

وأيضًا، تأثيره في الأصل، في معنى الجواب، أقلّ من تأثير الشرط في جوابه، لأن القسَم مؤكّد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه، والشرط موردٌ في جوابه معنًى لم يكن فيه، وهو التوقيف(٢)، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه، من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يُلغى، بخلاف الشرط تقول: «أنا والله أكرمك»، بالإلغاء، وقد أمكنك أن تعتبره، فتقول: «لأكرمنك»، ولا تقول: «أنا إن لقيتني أكرمُك»، بالرفع، على أن «أكرمك» خبر المبتدأ، وأداة الشرط ملغاة، بل تقول: «أكرمْك» باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حُمِل قوله [من الرجز]:

إنـك إن يُـصـرع أخـوك تـصـرعُ(٣)

على التقديم والتأخير، لضرورة الشعر.

فإذا تقرَّرت هذه المقدمة، قلنا: إذا تقدم القسم على كلمات الشرط، فاعتبار القسم أولى، لتقَوّي القسم بالتصدُّر الذي هو أصله، وضعف الشرط بالتوسط.

ولا استدلال فيه للكوفيين على أن إعمال الأول في باب التنازع أَولى، لأن الأوَّل، وإن كان بَعدُ من الثاني، إلاَّ أن هذا البعيد تقوَّى بالتصدّر الذي هو حقّه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه وأصله.

وجاز قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه، كما ذكرنا، أن يُرَجّح الشرط فيعتبر، لأجل كونه أقرب إلى الجواب، ويلغى القسم، كما مرَّ في قوله [من البسيط]:

لـئِـن مُـنِـيـتَ بـنـا عَـن غِـبِّ مـعـركـة(٤)

وإذا تقدم الشرط على القسم، وجب اعتباره، لتقوِّيه بالتصدُّر مع كونه في الأصل أقوى من القسم؛ ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم لإمكانه، نحو: «إن أتيتني فوالله لآتينَّك»، فالقسم وجوابه جواب الشرط.

---

(١) المائدة: ٨٩.

(٢) يريد أنّ حصول الجواب متوقف على حصول الشرط.

(٣) تقدم بالرقم ٥٦٦.

(٤) تقدم بالرقم ٩١٧.

ويجوز إلغاء القسم لتوسّطه كما ذكرنا: أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره، فتقول: «إن أتيتني والله آتك»، فـ «آتك» جواب الشرط، والشرط وجوابه دال على جواب القسم وسادٌّ مسدَّه.

وأمَّا إذا تقدّم «لو» و «لولا» على القسم، فالواجب إلغاء القسم، لأن جوابهما لا يكون إلا جملة فعلية خبرية، ولا يصحُّ أن يكون جملةً قسمية. تقول: «لو جئتني والله، لأكرمَنَّك»، و «لولا زيد والله لضربتك».

* * *

قوله: «وإن توسط»، أي: القسم؛ قوله: «بتقدم الشرط»، قد ذكرناه، قوله: «أو غيره»، يعني طالب الخبر، كالمبتدأ بلا ناسخ أو مع الناسخ، جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى، سواء تقدم على الشرط أو تأخر عنه. فإن تقدم مع الإلغاء، فنحو: «أنا والله إن أتيتني آتِك»، ألغيت القسم مع تقدمه على الشرط، وجواز اعتباره، لتقدم المبتدأ عليه، فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ، والقسم لغو، كما في: «زيد والله يقوم».

وتقول مع الاعتبار: «أنا والله إن تأتني لآتينَّك»، اعتبرته نظرًا إلى تقدّمه على الشرط، وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ، فهو كقولك: «زيد والله ليقومنَّ».

وهذا كله بناءً على ما تقدّم من أنه، لضعفه، قد يُلغى مع إمكان الاعتبار، إذا كان هناك لجوابه طالب آخر.

وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء، فنحو: «أنا إن أتيتني والله آتِك»، ألغيته لتقدّم طالبين للجواب عليه، أعني المبتدأ، والشرط.

وتقول مع الاعتبار: «أنا إن أتيتني فوالله لآتينَّك»، جعلت الجملة القَسَمية مع جوابها جواب الشرط، والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ.

وإن توسَّط القسم بتوسّط غير الشرط، أي: طالب الخبر عليه، ولم يكن هناك لا شرط متقدّم على القسم ولا متأخر عنه، فإن كان الخبر جملة، جاز أن يعتبر القَسَم، وأن يلغى، نحو: «أنا والله لأقومنَّ»، و «أنا والله أقوم».

وإن كان الخبر مفردًا، وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، وذلك نحو: «أنا والله قائم».

وعلى هذا، لا يَحسُن إطلاق قول المصنف: «وإن توسط بتقدم غير الشرط، جاز اعتباره وإلغاؤه».

وطريق الحصر أن نقول:

القسم إمَّا أن يتقدم أوَّل الكلام، أو يتوسّطه، أو يتأخّر عنه. فإن تقدم، وجب اعتباره سواء ولِيَه الشرط، نحو: «والله إن أتيتني لآتينَّك»، أو لا، نحو: «والله إني آتيك».

وإن توسَّط الكلامَ، فإمَّا أن يتقدَّم عليه الشرط، أو لا. فإن تقدم عليه، وجَب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القسم واعتباره، سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خَبَر، نحو: «أنا إن أتيتني فوالله لآتينَّك»، و «أنا إن أتيتني والله آتِك»؛ أو لم يتقدم عليه ذلك، نحو: «إنْ أتيتني فوالله لآتينك»، و «إنْ أتيتني والله آتِك».

وإن لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط، فإمَّا أن يتأخّر عنه الشرط، أو لا. فإن تأخر؛ فإن اعتبرت القسم ألغيت الشرط، نحو: «أنا والله إن أتيتني لآتينَّك»، وإن ألغيته، اعتبرت الشرط، نحو: «أنا والله إن تأتني آتِك». وإن لم يتأخر عنه الشرط، فإن جاء بعد القسم جملة، جاز اعتباره وإلغاؤه، نحو: «أنا والله لآتينَّك»، و «أنا والله آتيك»، وإن جاء بعده مفرد، وجب إلغاؤه، نحو: «أنا والله قائم».

وإن تأخر القسم عن الكلام، وجب إلغاؤه، نحو: «أنا قائم والله»، و «إنْ أتيتني آتكَ والله»؛ هذا، وكل موضع قلنا إنَّ «إنْ» وما تضمَّن معناها من الأسماء فيه ملغاة، أي: لا جواب لها ظاهرًا، فالأَولى أن لا تعمل ظاهرًا[١] في الشرط أيضًا، كما ذكرناه في الجوازم، فيقِلُّ نحو: «أجيئُك إن تجئْني»، و «والله إن تجئني لأكرمنَّكَ».

وقد جاء ذلك في الشعر، كقوله [من الطويل]:

٩٢٠ ـ فإنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لأبْرَحَ طارقًا وإن يكُ إنسًا، ماكَهَا الإنس تَفْعَلُ

---

(١) يعني بأن يكون فعل الشرط فعلاً ماضيًا، أو فعلاً مضارعًا مجزومًا بـ «لمْ»، فلا يكون لـ «إنْ» عمل ظاهر.

٩٢٠ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٧١؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٤٣، ٣٤٥؛ والدرر ٤/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٣٥ (كها)، ٤٧٩ (ها)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٦٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٣٠.

اللغة: «فإن يك من جن»: اسم «يك» ضمير يعود على الطارق المفهوم من المقام. الطارق: الذي يأتي ليلاً. «ها» في «كها» عائدة على الفعلة المفهومة من السياق. أَبْرَحَ: عَظُم وكرم، وقيل: اشتد، أو جاء بالبُرَحَاء، وهي الداهية.

المعنى: يريد أن طارقًا فاجأه ليلاً، وقابله بالغرائب، فإن كان من الجن فقد جاء بشيءٍ غريب غير=

وقوله [من الطويل]:

٩٢١ ـ فإنْ تَبْتَئِسْ بالشَّنْفَرَى أُمُّ قَسْطَلٍ لَمَا اغْتَبَطَتْ بالشَّنْفَرى قبلُ أَطْولُ

= مألوف، وإن يك من الإنس فقد جاء بما ليس من عادة الناس الإتيان به.

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. **«يك»**: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسم «يك» ضمير الطارق المفهوم من السياق. **«من جنّ»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «يك» المحذوف. **«لأبَرَح»**: اللام: رابطة لجواب القسم المقدر، مع تقدير اللام الموطئة له مع «إن»، والتقدير: «والله لئن يك...»، «أبرح»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على الطارق المفهوم من السياق. **«طارقًا»**: تمييز منصوب، وتجوز فيه الحال من فاعل «أبرح». **«وإن»**: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. **«يك»**: مثل السابقة. **«إنسًا»**: خبر «يك» منصوب. **«ما»**: نافية مهملة. **«كها»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، وهو مضاف، و «ها»: مضاف إليه في محل جر. **«الأنسُ»**: مبتدأ مرفوع. **«تفعل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي.

جملة «إن يك من جنّ» مع جواب الشرط المحذوف: اعتراضية لا محل لها، اعترضت بين جملة القسم المحذوف وجوابه. وجملة «يك من جنّ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أبرح»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «إن يك إنسًا»: مثل «إن يك من جنّ». وجملة «يك إنسًا»: مثل جملة «يك من جن». وجملة «ماكها الإنس تفعل»: جواب قسم مقدر لا محل لها. وجملة «تفعل»: خبر للمبتدأ «الإنس» محلها الرفع. وجملة «أقسم» المحذوفة الأولى: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة القسم المحذوفة الثانية.

الشاهد فيه: أنَّ أداة الشرط «إن» في هذا البيت ليس لها جَوَاب في الظاهر، ولذا كان يجب أن يكون فعل شرطها ماضيًا، ولكنه جاء مضارعًا، وهو «يك» في الجملتين، وهذا خاصٌ بالشعر.

٩٢١ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٤٩.

اللغة: تبتئس: تلقى حزنًا وبؤسًا. الشنفرى: هو الشاعر المعروف صاحب هذا البيت. أم قسطل: الحرب، والقسطل: الغبار.

المعنى: يريد أن الحرب إذا كانت قد فُجعتْ بموت الشنفرى الآن وخسرت بموته بطلاً مقدامًا فطالما سرّت في حياته ببطولاته الخالدة.

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. **«تبتئس»**: فعل مضارع مجزوم. **«بالشنفرى»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تبتئس». **«أمّ»**: فاعل مرفوع. **«قسطل»**: مضاف إليه مجرور. **«لما»**: اللام: رابطة لجواب القسم المقدر مع اللام الموطئة له، «ما»: مصدرية، والمصدر المؤول منها ومن الفعل «اغتبطت» مرفوع على أنه مبتدأ، والتقدير: «لزمنُ اغتباطها بالشنفرى قبل موته أطولُ من زمن بؤسها بموته». **«اغتبطت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«بالشنفرى»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «اغتبطت». **«قبلُ»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، وإنّما بني لقطعه عن الإضافة لفظًا، والتقدير: «قبل موته». **«أطول»**: خبر مرفوع.

جملة «إن تبتئس أم قَسْطَلٍ» مع الجواب المحذوف: اعتراضية بين القسم المقدر وجوابه لا محل لها. وجملة «تبتئس»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لزمن اغتباطها بالشنفرى قبل موته أطول»: جواب قسم لا محل لها. =

وقوله [من الطويل]:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضاقَتْ عليكُمْ بيوتُكُمْ لَيَعْلَمُ ربِّي أنَّ بيتي واسِعُ[(١)]

وقوله [من البسيط]:

٩٢٢ - إمَّا تَرَيْنا حُفاةً لا نعالَ لنا إنَّا كذلك ما نَحفَى ونَنْتَعِلُ

فقول المصنف: «لزمه الماضي لفظًا أو معنًى» ليس على الإطلاق، والأَولى أن يقول: الأكثر كونه ماضيًا لفظًا أو معنى، ويعني بالمعنى، نحو: «إنْ لم تزرني لأزورنَّك».

وقد تبيَّن، أيضًا، أن قوله: «وكان الجواب للقسم لفظًا»، ليس بحتم، بل قد يجيء الجواب للشرط، كقوله [من البسيط]:

لئِن مُنِيتَ بنا عَن غِبِّ معركة[(٢)]

= **الشاهد فيه**: وقوع المضارع «تبتئس» شرطًا لـ «إن» المحذوف جوابها، وهذا ضرورة. والقياس أن يأتي بعد «إن» في هذه الحالة فعل ماضٍ.

(١) تقدّم بالرقم ٧٩٨.

٩٢٢ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٩؛ والأزهية ص ٨٠، ١٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٥١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٠.

اللغة: حفاة: جمع حافٍ، وهو الذي يمشي بلا نعل.

المعنى: يخاطب الشاعر إحداهن فيقول: إن ترينا نستغني مَرّةً ونفتقر أخرى، فكذلك سبيلنا.

الإعراب: **«إمّا»**: «إن»: حرف شرط جازم، «ما»: زائدة. **«ترينا»**: فعل مضارع (فعل الشرط) مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«حفاة»**: مفعول به ثانٍ منصوب (على اعتبار «رأى» قلبية)، وحال منصوبة (على اعتبارها بصرية). **«لا نعال»**: «لا»: نافية للجنس، «نعال»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. **«لنا»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «لا» المحذوف. **«إنّا»**: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، «نا»: ضمير متصل مبني، في محل نصب اسم «إنّ». **«كذلك»**: الكاف: حرف جر، «ذلك»: اسم إشارة مبني في محل جر بحرف الجر، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمفعول مطلق للفعل بعده. **«ما»**: زائدة. **«نحفى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، **«وننتعل»**: الواو: حرف عطف، «ننتعل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن.

جملة «إمّا ترينا... إنا كذلك...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ترينا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إنّا كذلك...»: جواب قسم مقدّر، دلّت على جواب الشرط المحذوف. وجملة «نحفى»: في محل رفع خبر «إن»، وعطف عليها جملة «ننتعل». وجملة «لا نعال لنا»: في محل نصب صفة لـ «حفاة».

الشاهد فيه قوله: «إمّا ترينا» حيث جاء فعل الشرط مضارعًا، للضرورة. والقياس: إمّا رأيتنا.

(٢) تقدم بالرقم ٩١٧.

ثم اعلم أنه لو وقع جواب القسم المتقدم على «إن» الشرطية، وما تضمَّن معناها، فِعلاً ماضيًا، نحو: «لفَعَلَ»، و «ما فَعَل»، و «إنْ فعل»[١]، فالمراد الاستقبال، لكونه سادًا مسدَّ جواب الشرط. قال الله تعالى: ﴿**ولئِن أتيت الذين أُوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك**﴾[٢]، و ﴿**لئنْ زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده**﴾[٣]، و ﴿**لئن أرسلنا ريحًا**﴾[٤]، إلى قوله: ﴿**لظلوا**﴾[٥].

* * *

قوله: «وتقدير القسم كاللفظ به»، أي: القَسَم المقدر كالملفوظ به، سواء كان هناك لام موطئة، كما في قوله: ﴿**لئِن أُخرِجوا**﴾[٦]، أو لم تكن، كما في قوله: ﴿**وإن أطعتموهم أنكم لمشركون**﴾[٧]، وقال بعضهم إن قوله: ﴿**إنكم لمشركون**﴾ جواب الشرط، والفاء مقدرة، ولم يقدِّر قسمًا.

وهو ضعيف، لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشِّعر، كقوله [من البسيط]:

من يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يَشْكُرُها[٨]

* * *

٢ ـ تقدم الهمزة على أدوات الشرط

وأمَّا إذا تقدَّمت همزة الاستفهام على كلمة الشرط، سواء كانت تلك الكلمة اسمًا جازمًا، كـ «مَنْ»، و «ما»، و «أين»، ونحوها، أو حرفًا كـ «إنْ»، و «لو»؛ فالجزاء لتلك الكلمة، والاستفهام داخل على الجملتين: الشرط والجزاء، لكونهما كجملة واحدة، نحو: «أَمَنْ يضربْك تضربْه»؟ بجزم «تضرب»، وكذا: «أَلَوْ ضَرَبك لضربته»؟ وكذا: «أئِنْ تأتني آتِك»؟ بالجزم.

ويونس يرفع الجزاء، لاعتماده على الهمزة، ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كَلِم الاستفهام، بل يقول: «مَن إن أضربه يضربني»؟ بالجزم لا غير، اتفاقًا؛ لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام.

ويقول في الهمزة: «أئِنْ أتيتني آتيك»؟ بتقدير: «أآتيك إن أتيتني»؟ وكذا: «أمَن تزره يكرمُك»؟ بالرفع.

---

(١) على اعتبار «إنْ» نافية.
(٢) البقرة: ١٤٥.
(٣) فاطر: ٤١.
(٤) الروم: ٥١.
(٥) الروم: ٥١.
(٦) الحشر: ١٢.
(٧) الأنعام: ١٢١.
(٨) تقدم بالرقم ٦٧٨.

والحق هو الأول، أعني مذهب سيبويه[١]، لأن كلمات الشرط، إنما تُلغى إذا تقدَّم عليها ما يستحق الجواب، على ما مضى، وههنا ليس كذلك، فالأَولى أن يُجعل الجواب للشرط، ويجعل الاستفهام داخلاً على الشرط والجزاء معًا، كدخول الموصول عليهما معًا، نحو: «جاءني الذي إن تأته يشكرك»، بجزم «يشكرك».

والدليل عليه قوله تعالى: ﴿**أفإن مِتَّ فهم الخالدون**﴾[٢]، والفاء في «فَهُم» لجواب الشرط، وفي «أَفإن» للسببيَّة، ولو كان التقدير: أَفَهمُ الخالدون، لم يقل: «فإن مِتَّ»، بل كان يقول: أئِن مِتَّ فهم الخالدون، أي: أفَهمُ الخالدون إن مت. والأصل عدم الحكم بزيادة الفاء.

وأمَّا الهمزة الداخلة على «إذا»، فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء، لأنّه ليس بجزاء، كما مضى في الظروف المبنيّة، بل هو موضوعٌ موضع الجزاء لغَرَض ذكرته هناك، فليست «إذا»، إذن، مع جملتيها، كـ «إنْ» مع جملتيها، بل مرتبة جزائها التقدم، من حيث المعنى، على «إذا» لأنه عاملها، كما تبيَّن في الموضع المذكور، فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه.

فمِن ثَمَّ لم تأت الفاء في قوله تعالى: ﴿**أئِذا كنا عظامًا ورُفاتًا أئِنا لمبعوثون خلقًا جديدًا**﴾[٣]؛ لأن التقدير: أئِنا لفي خلق جديد إذا مِتْنا.

ولهذا كثيرًا ما يُكرَّر الاستفهام في «إنا»، نحو قوله: ﴿**أئِذا مِتْنا وكنّا ترابًا وعظامًا أئِنا لمدينون**﴾[٤]، لطول الكلام وبُعد العَهد بالاستفهام، حتى يُعلم أن حقَّ الاستفهام أن يدخل على ما هو في موضع الجواب، كما كرر قوله: ﴿**فلا تَحْسبَنَّهم**﴾[٥] بعد قوله: ﴿**ولا تحسبنَّ الذين**﴾[٦] لما طال الكلام، والفاء في «فلا تحسبنهم» زائدة.

والعامل في «إذا» قوله «لمدينون» مع أنَّ في أوله همزة الاستفهام، و «إنَّ» و «لا» يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما، وذلك للغرض المذكور فيما تقدم، فهو مثل قولك: «أمَّا يومَ الجمعة فإن زيدًا قائم»؛ انتصاب «يوم» بـ «قائم»، على الصحيح، على ما يجيء مع كونه خبرًا لِـ «إنّ»؛ لغَرَض أذكره هناك.

* * *

٣ ـ دخول الشرط على الشرط

ثم اعلم أن الشرط إذا دخل على شرط، فإن قصدت أن يكون الشرط الثاني

(١) الكتاب ٣/ ٨٢ ـ ٨٣.
(٢) الأنبياء: ٣٤.
(٣) الإسراء: ٤٩.
(٤) الصافات: ٥٣.
(٥) آل عمران: ١٨٨.
(٦) آل عمران: ١٨٨.

مع جزائه، جزاءً للأول، فلا بدَّ من الفاء في الأداة الثانية، لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء، تقول: «إن دخلت الدار فإن سلّمت فلك كذا»، و «إن سألتَ فإن أعطيتك فعليَّ كذا»، لأن الإعطاء بعد السؤال.

وإن قصدت إلغاءَ أداة الشرط الثاني، لتخلّلها بين أجزاء الكلام، الذي هو جزاؤها معنًى، أعني الشرط الأول مع الجزاء الأخير، فلا يكون في أداة الشرط الثاني فاء، كقوله [من الرجز]:

٩٢٣ ـ فإن عَثَرْتُ بَعْدَها، إن وَأَلَتْ ... رِجلِيَ من هاتا فقولا: لا لَعا

فهو بمنزلة: «والله إن أتيتني لآتينَّك»، فثاني الشرطين لفظًا أولهما معنى.

ومثله: «إن تُبتَ إن تذنب تُرحَمْ»، أي: إن أذنبت، فإن تبت ترحم، وكذا إن كان أكثر من شرطين، نحو: «إنْ سألت إن لقيتني إن دخلت الدار، أعطيتك»،

---

٩٢٣ ـ **التخريج**: الرجز لابن دريد في ديوانه ص ١١٧؛ وخزانة الأدب ١١/٣٥٨، ٣٥٩.

اللغة: عثرت: سقطت. وَأَلَ: نجا. لعًا: كلمة تقال عند العثرة، يُدعى بها للعاثر ويراد بها الانجبار والارتفاع.

المعنى: ينبغي على المرء إذا نُكِبَ من وجه ألا يعود إليه ثانيةً عملاً بقوله ﷺ: لا يُلْدَغ المؤمن من جحر مرتين، لذا يقول ابن دريد: إن عثرت نفسي ثانية بعد أن نجت فَلَسْتُ جديرًا بأن تدعوا لي، لأنني خالفتُ قول الرسول السابق الذكر.

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط (كما سيتضح)، «إن»: حرف شرط جازم. **«عثرت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«بعدها»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «عثرت»، و «ها»: مضاف إليه، محله الجر. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«وألت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها. **«رجلي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«من»**: حرف جر. **«هاتا»**: «ها»: للتنبيه، «تا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «وألت». **«فقولا»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «قولا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل محله الرفع. **«لا»**: نافية. **«لعا»**: اسم فعل ماض بمعنى «رَفع» مبني على السكون.

جملة «عثرت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إن وألت» مع جوابه وهو الشرط السابق وجوابه: استئنافية لا محل لها. وجملة «وألت رجلي»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «قولا»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «لا لعّا»: مقول القول محلها النصب.

التمثيل فيه: أنه إن دخل الشرط على الشرط بدون فاء كما هنا كان الجواب للشرط الأول، وكان الشرط الأول مع جوابه جواب الشرط الثاني، والتقدير: إن وَأَلَتْ رجلي فإن عثرت بعدها فقولا...».

وعليه فإن جملة «فإن عثرت بعدها... فقولا:...» في محل جزم جواب الشرط لاقترانها بالفاء.

أي: إن دخلت الدار، فإن لقيتني، فإن سألتني، أعطيتك، فقولك: «فإن سألتني» مع الجزاء جواب: «فإن لقيتني»، وقولك: «فإن لقيتني» مع جزائه جواب: «إن دخلت»؛ وعلى هذا فقِس، إن كان أكثر.

* * *

٤ ـ أمَّا

قال ابن الحاجب:

و«أمَّا» للتفصيل، والتزم حذف فعلها، وعُوِّض بينها وبين فائها جزء مما في حيِّزها مطلقًا، مثل: «أمَّا يومَ الجمعة فزيد منطلق». وقيل: هو معمول المحذوف مطلقًا. وقيل: إن كان جائز التقديم، فمِن الأول، وإلاَّ فمِن الثاني.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنَّ «أمَّا» موضوعة لمعنيين: لتفصيل مجمل، نحو قولك: «هؤلاء فُضَلاء، أمَّا زيد ففقيه، وأمَّا عمرو فمتكلم، وأمَّا بشر فكذا»؛ إلى آخر ما تقصد؛ ولاستلزام شيء لشيء، أي: إن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام، ومِن ثَمَّ قيل إن فيها معنى الشرط، لأن معنى الشرط، أيضًا، هو استلزام شيء لشيء، أي: استلزم الشرط للجزاء، كما ذكرنا في الظروف المبنيَّة، والمعنى الثاني، أي: الاستلزام، لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل، فإنها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى فيها، أيضًا في جميع مواقعها، وحَمَل عليه قوله تعالى: **﴿والراسخون في العلم﴾**(١) بعد قوله: **﴿فأمَّا الذين في قلوبهم زيغ﴾**(٢)، على معنى: «وأما الراسخون».

وهذا، وإن كان محتملاً في هذا المقام، إلاَّ أن جواز السكوت على مثل قولك: «أمَّا زيد فقائم»، يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها.

وأما بيان معنى الشرط فيها، فبأن نقول: هي حرف بمعنى «إن»، وجَب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل، وهو مقتضٍ تكررها، كما ذكرنا من قولنا: «أما زيد ففقيه، وأما عمرو فمتكلم»، فيؤدِّي إلى الاستثقال، لهذا أيضًا؛ وأيضًا، حذف ذلك وجوبًا لغَرَض معنوي، وذلك أنهم أرادوا أن يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام.

---

(١) آل عمران: ٧.

(٢) آل عمران: ٧.

تفسير ذلك: أن أصل: «أمَّا زيد فقائم»: أمَّا يكن مِن شيء فزيد قائم، يعني: إن يكن، أي: إن يقع في الدنيا شيء، يقع قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به، لأنه جَعَل وقوعَ قيامه وحصولَه لازمًا لوقوع شيء في الدنيا، وما دامت الدنيا باقية، فلا بدَّ من حصول شيء فيها. ثم لما كان الغَرَض الكليّ من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء، لزوم القيام لزيد، حذف الملزوم الذي هو الشرط، أي: «يكن من شيء»، وأقيم ملزوم القيام، وهو زيد، مقام ذلك الملزوم، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر، لأن فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها، فحصل غرضك الكليّ، وهو لزوم القيام لزيد، فلهذا الغَرَض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها.

فقد تبيَّن أنه حصل لهم من حذف الشرط وإقامة جزء الجزاء موقعه، شيئان مقصودان مهمَّان: أحدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم، أعني الشرط، وحَصَل أيضًا من قيام جزء الجزاء موقع الشرط ما هو المتعارَف عندهم من شغل حيِّزِ واجبِ الحذف بشيء آخر، ألا ترى أن حذف خبر المبتدأ بعد «لولا»، وبعد القسم، لم يُحذف وجوبًا إلا مع سدِّ جواب «لولا» وجواب القسم مسدَّه. وحَصَل، أيضًا، بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها، ولو لم يتقدم جزء الجزاء، لوقعت فاء السببية في أول الكلام.

وكذا يتقدَّم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به، أو الظرف، نحو: ﴿**فأمَّا اليتيم فلا تقهر**﴾[1]، و «أمَّا يومَ الجمعة فأنا ذاهب»، إذا قصدت أنهما ملزومان لِحكم؛ والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازمًا لليتيم، وذهابي لازمًا[2] ليوم الجمعة، وكذا غير ذلك من معمولات الخبر، كالحال، نحو: «أمَّا مجرَّدًا فإني ضاربك»، والمفعول المطلق، نحو: «أمَّا ضربَ الأمير فإنّي ضاربك»، والمفعول له، نحو: «أمَّا تأديبًا فأنا ضاربك»؛ فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها. وإن كان ذلك ممتنعًا في غير هذا الموضع، لأن تقديم المعمولات المذكورة، لأجل الأغراض المهمَّة المذكورة.

ولا تقول، مثلاً: «إن جئتني، زيدًا فأنا ضارب»، على أن «زيدًا» مفعول «ضارب»، إذ لم يحصل بالتقديم شيء من تلك الأغراض.

---

(١) الضحى: ٩.

(٢) أي: وأن يكون ذهابي لازمًا.

ثم إنه يجوز التقديم للأغراض المذكورة، وإن كان هناك مانع من التقديم غير الفاء، نحو: «أمّا يومَ الجمعة فإنَّ زيدًا سائر»، وكذا نحو: «أمّا زيدًا فما أضرب».

ولا تُقدِّمْ من أجزاء الجملة شيئَين فصاعدًا، لأنك لا تتجاوز قدر الضرورة، فلا تقول: «أما زيدٌ، طعامَك فلا يأكل».

وقد تقع كلمة الشرط، مع الشرط، من جملة أجزاء الجزاء، مقام الشرط، كقوله تعالى: **﴿فأمّا إن كان من المقربين فَرَوْح وريحان﴾**[١]، أي: أمّا يكن شيء، فإن كان من المقرَّبين فله رَوح وريحان، فقوله: «فروح»، جواب «أمّا»، استغنى به عن جواب «إنْ»، والدليل على أنها ليست جوابَ «إنْ» عدم جواز: «أمّا إن جئتني أكرمْك»، بالجزم، ووجوب «أمّا إن جئتني فأكرمُك»، مع أنك تجوِّز: «إن ضربْتني أكرمْك» بالجزم، أكثر من: «إن ضربتني فأكرمُك»، قال تعالى: **﴿وأمّا إذا ما ابتلاه فقدَر عليه رزقه فيقول﴾**[٢]، أي: أمّا يكن من شيء، فإذا ما ابتلاه يقول.

وإنما وجبت الفاء في جواب «أمّا»، ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً مضارعًا[٣]، فلم يجز: «أمّا زيد يقمْ»، لأنه لما وجَب حذف شرطها فلم تعمل فيه. قَبُحَ أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها، من الشرط، ألاَ ترى أنه إذا حذف الجزاء في نحو: «آتيك إن أتيتني»، فالأصل ألاَّ تعمل الأداة في الشرط، فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط أولى.

وأمّا قولهم: «افعلْ وإلاَّ أضربْكَ»[٤]، فإنما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا.

و «أمّا»: بمعنى «إن»، كما ذكرنا، وأمّا تفسير سيبويه[٥] لقولهم: «أمّا زيد فقائم»، بمَهْما يكن من شيءٍ فزيد قائم، فليس لأن «أما» بمعنى «مهما»؛ وكيف، وهذه حرف، و «مهما» اسم؟ بل قصدُه إلى المعنى البحت، لأن معنى «مهما يكن من شيءٍ فزيد قائم»: إن كان شيء فزيد قائم، أي: هو قائم ألبتَّة.

ويجوز أن يكون «أمّا» عند الكوفيين: «إن» الشرطية ضمت إليها «ما» عند حذف شرطها، على ما بَيَّنت من مذهبهم في: «أمّا أنت منطلقًا، انطلقت».

---

(١) الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩.

(٢) الفجر: ١٦.

(٣) يريد: وإن كان جوابها فعلاً مضارعًا.

(٤) أي: بجزم الجواب والشرط محذوف.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٥، وفيه: «وأما «أمّا» ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: «عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق». ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا».

ولا تحذف الفاء في جواب «أمَّا»، إلا لضرورة الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

٩٢٤ ـ فأمَّا الصُّدورُ، لا صُدورَ لجَعْفَرٍ ولـكـنَّ أعـجـازًا شـديـدًا ضـريـرُهـا

أو مع قول محذوف يدلّ عليه محكيُّه، كقوله تعالى: ﴿**وأمَّا الذين كفروا، أفلم تكن آياتي**﴾[1]، أي: فيقال لهم: أفلم تكن.

ولا يقع بين «أمَّا» وفائها جملة تامة مستقلة، نحو: «أما زيد قائم، فعمرو كذا»؛ لأن الواقع بينهما، كما مضى، جزء الجزاء، المقصود كونه ملزومًا للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء، فلا يكون جملة تامة مستقلّة.

واعلم أنه يأتي بعد «أمَّا»، ما يتكرَّر ذكره بعد فائها، وذلك إمَّا مصدر مكرر ضمنًا بأن يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر، نحو: «أمَّا سِمَنًا، فسمين، وأمَّا علماً فعالم»؛ وإمَّا صفة تكرر لفظها بعد الفاء، نحو قولك: «أمَّا صديقاً مُصَافِيًا فليس بصديق، وأما عالِمًا فعالِم»، ونحو ذلك، وإمَّا غير ذلك، نحو: «أمَّا البصرة فلا بصرة لك، وأمَّا أبوك فلا أبا لك، وأمَّا العبيدَ فذو عبيد، وأما زيد فقد قام زيد».

فالمنكَّر من المصدر والوصف، يجب عند الحجازيين، نصبهما[2]، ويختار

---

٩٢٤ ـ **التخريج**: البيت لرجل من ضباب في خزانة الأدب ١١/ ٣٦٤، ٣٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، ٧/ ٥٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦٥؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢؛ ولسان العرب ٤/ ٤٨٥ (ضرر).

اللغة: الصدور هنا: كبار القوم وفرسانهم. الأعجاز هنا: النساء. الضريرُ: الضرر.

المعنى: هجا الشاعر قبيلة جعفر هذه بأنَّ رجالها لا تستطيع فعل شيءٍ، أمَّا نساؤها فشديدات الضرر.

الإعراب: **«فأما»**: الفاء: استئنافية، «أمّا»: حرف تفصيل وتوكيد. **«الصدور»**: مبتدأ مرفوع. **«لا»**: نافية للجنس. **«صدورَ»**: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. **«لجعفر»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «لا» المحذوف. **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبه بالفعل. **«أعجازًا»**: اسم «لكن» منصوب. **«شديدًا»**: صفة لـ «أعجازًا» منصوبة. **«ضريرها»**: فاعل للصفة المشبهة «شديدًا»، و «ها»: مضاف إليه، محله الجرّ، وخبر «لكن» محذوف لدلالة السياق عليه.

جملة «أمّا الصدور لا صدور لجعفر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا صدور لجعفر»: خبر للمبتدأ «الصدور» محلها الرفع. وجملة «لكن أعجازًا شديدًا ضريرها لجعفَر»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: حذفُ الفاء من جواب «أمّا»، وذلك ضرورة، والتقدير: «أما الصدورُ فلا صدور لجعفر».

(١) الجاثية: ٣١.

(٢) أي: المصدر المنكَّر، والوصف المنكَّر.

ذلك بنو تميم، لا إلى حدّ الوجوب؛ والمعرَّف من المصدر، يجب رفعه عند بني تميم، على ما يعطيه ظاهر لفظ سيبويه[١]، والأَولى أنهم يجيزون الرفع والنصب فيه، كما يجيء؛ وأمَّا الحجازيون فإنهم يجيزون فيه الرفع والنصب؛ والمعرَّف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف.

وأمَّا غير المصدر والوصف، فمرفوع عند الجميع معرَّفًا كان أو منكَّرًا إلاّ ما سيجيء.

فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك، على الابتداء عند الفريقين، وأمَّا النصب، فإن سيبويه[٢] ذكر أن ذلك في المصدر، معرَّفًا كان أَو منكرًا، على أنه مفعول له عند الحجازيين، فقال شُرَّاح كلامه: وذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة، فلا يصلح للحال، فيبقى مفعولاً له، فمعنى، «أمَّا سِمَنًا فسمين»: مهما يذكر زيد لأجل السِّمَن، فهو سمِين، وكذا المعرَّف، نحو: «أمَّا العلمَ فعالم»، أي: مهما يذكر زيد لأجل العلم فهو عالم.

قال سيبويه[٣]: ونصب المنكر عند بني تميم على الحال، قال: لأنهم لمَّا لم يجيزوا في معرَّف المصدر إلا الرفع، علمنا أن نصب المنكر على الحال، والعامل فيه إمَّا محذوف قبله، كما تقول في «أمَّا علمًا فعالم»: مهما تذكر زيدًا عالمًا فهو عالم، أو المذكور بعده، أي: «عالم» في مثالنا، فيكون حالاً مؤكّدة.

قال سيبويه[٤]: أمَّا الرفع في المصدر فَعَلى أنه مبتدأ، والعائد إليه محذوف، فمعنى «أمَّا العلمُ فعالم»، أي: فعالم به، كقوله تعالى: **﴿واتقوا يومًا لا تُجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئًا﴾**[٥] أي: لا تُجزى فيه.

أقول: والدليل على أنه يجوز عند بني تميم نَصبُ معرَّف المصدر[٦]: أنهم جوَّزوا، على ما حَكىَ سيبويه عنهم، «أمَّا العلمَ فعالمٌ بزيد»، أي: فهو عالم بزيد العلمَ، فكذا ينبغي أن يجوز عندهم: «أمَّا الضربَ فضاربٌ»، أي: فأنا ضاربٌ الناسَ، فيكون نصب المصدر المعرَّف، على أنه مفعول مطلق لما بعدَ الفاء.

وأمَّا نصب الوصف المنكَّر، فعلَى الحال عند الجميع؛ والعامل فيه أحد الشيئين المذكورَين في المصدر الواقع حالاً عند بني تميم.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٦.
(٢) الكتاب ١/ ٣٨٥.
(٣) الكتاب ١/ ٣٨٧.
(٤) الكتاب ١/ ٣٨٧.
(٥) البقرة: ١٢٣.
(٦) أي: المصدر المعرَّف.

وأقول: كون المصدر المنصوب مفعولاً له عند الحجازيين، لا دليل عليه، ولو كان كذا لجاز: «أمَّا للسِّمن، فسمين، وأما لِلعلم فعالم».

والأولى أن يقال: المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على أنه حال مما بعد الفاء، وفي المصدر المعرَّف، على أنه مفعول مطلق لما بعد الفاء؛ وأمَّا المرفوع فعلى أنه مبتدأ، ما بعد الفاء خبره، بلا تقدير ضمير، كل ذلك عند كِلا الفريقين.

وكشف القناع عنه أن نقول:

إن مثل هذا الكلام إنما يقال إذا ادَّعى شخص ثبوت الأشياء المذكورة، أو يُدَّعَى له ذلك، فيُسَلِّم السامع بعضَ تلك الدعاوَى أو يدفع، كما تقول، مثلاً: «أنا سمِين وأنا عالم»، فيقول السامع: «أمَّا سِمَنًا فلستَ بسمين، وأما علمًا فعالم»؛ فهذا حال، لأن المعنى: أمَّا إذا كنت سمينًا، وادَّعيت ذلك فلست بسمين، وأمَّا إذا كنت عالمًا، أي أبديت من نفسك العلم، وتزيَّنت به، وادَّعيت ذلك، فأنت في الحقيقة كذلك. كما يقال: «إذا كنت مؤمنًا فكنْ مؤمنًا، وإذا كنت عالمًا فأنا عالم مثلك، وإذا كنت في أمر فكن فيه». ومنه قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا آمِنوا**﴾[1]، على أحسن التأويلات، أي: يا أيها المدَّعون للإيمان: آمنوا حقيقةً، فالحال، على هذا، ممَّا بعد الفاء، والتقدير: إن يكن شيء فأنت عالم عالمًا، أي: أنت عالم حقيقة، حين كنت عالمًا صورة، وفي زيّ العلماء.

والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال أيضًا، على هذا الوجه، أو نجعله مفعولاً مطلقًا، على أن معنى «أمَّا سِمَنًا فسمين»: إن يكن شيء فهو سمين سِمَنًا، وكذا في نحو: «أمَّا سِمَنًا فلا سِمَن»، أي: أمَّا يكن شيء فلا سِمَن فيه سِمَنًا.

وأمَّا المصدر المعرَّف، فمفعول مطلق، لا غير، مما بعد الفاء، فمعنى «أمَّا العلمَ فعالم»: أمَّا يكن شيء، فزيد عالمٌ العلمَ.

وأمَّا الكلام على أنه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو: «أما سِمَنًا فما أنت بسمين، أو فأنت سمين»، فقد مرَّ أنه للغَرَض المذكور.

وأمَّا الرفع، نحو: «أما السِّمَنُ فسمين وأما العلمُ فعالم»، فإنما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ، لأن التقدير: أما السِّمن فأنت صاحبه، و «سمين»، و «عالم» في مثله: خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت سمين، وزيد عالم، ومعنى

---

(١) النساء: ١٣٦.

«سمين» و «عالم»: ذو سِمَن وذو علم، فهو كالظاهر القائم مقام المضمر، نحو [من الخفيف]:

لا أرى الموتَ يَسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقيرا[1]

وكذا حال الرفع في غير المصدر، نحو: «أمَّا العبيدُ فذو عبيد»، أي: أنت صاحبهم، ولم تَقُل: «فذُوهم»، لأن «ذو» لا يضاف إلى مضمر.

وكذا الوصف المرفوع، نحو: «أمَّا العلمُ فعالم»، أي: فأنت عالم، أي: فأنت هو، وأمَّا نحو: «أما العلم فلا علم، وأمَّا العالم فلا عالم»، فاستغراق «لا علم»، و «لا عالمَ»، كالضمير الراجع إلى المبتدأ، وقولك: «أما العلمُ، فلَكَ علم»، أي: لك شيء منه، و «أما العالمُ فلست بعالم»، أي: لست به.

وإنما اكتفوا مطردًا في مثل هذا الخبر السادِّ مسدَّ المضمر، وإن لم يطّرد ذلك في غيره، على الأصح، كما مضى في باب المبتدأ، نحو: «زيد ضرب زيدٌ»؛ لأنهم لما غيَّروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما، فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر.

وأمَّا غير المصدر والصفة، نحو: «أما العبيد فذو عبيد»، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، معرَّفًا كان، أو لا.

ورَوى يونس عن بعض العرب نصبه، قال سيبويه[2]: هي خبيثة قليلة، قال: ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف، إلاَّ إذا كان غيرَ معيَّن، ليكون في موضع الحال، كما في: «الجمَّاء الغفير»، وأمَّا إذا أردت بـ «العبيد» عبيدًا معيَّنة، فلا يجوز فيه إلا الرفع، كما في قولك: «أما البصرةُ فلا بَصرة لك، وأمَّا أبوك فلا أبا لك».

أقول: أما الحمل على الحال في مثله فضعيف، ولا معنى له، بل هو على أنه مفعول به لما بعد الفاء، لأن معنى «ذو عبيد»، أي: يملكهم، وذلك، كما رَوى الكسائي: «أمَّا قريشًا فأنا أَفضُلهم»، أي: أغلبهم في الفضل.

وقولهم: «أمَّا أن يكون عالمًا فهو عالم»، «أن» فيه مبتدأ، أي: أمَّا كونه عالمًا فحاصل، والخبر مدلول ما بعد الفاء، وكذا قولهم: «أما أن لا يكون عالمًا فهو عالم»، أي: أما عدم كونه عالمًا فليس بحاصل.

---

(١) تقدم بالرقم ٦٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٩.

وقال سيبويه[١]: «لا» في «أن لا يكون» زائدة، كما في قوله: ﴿لئلاً يعلمَ أهل الكتاب﴾[٢].

وفي الصور التي ذكرتها خَبْطٌ كثير للنحاة، وهذا الذي ذكرته أقرب عندي.

وقد تحذف «أمّا» لكثرة الاستعمال، نحو قوله تعالى: ﴿وربَّك فكبِّر وثيابَك فطهِّر والرُّجزَ فاهجر﴾[٣]، و ﴿هذا فليذوقوه﴾[٤]، و ﴿فبذلك فليفرحوا﴾[٥]. وإنما يطرد ذلك، إذا كان ما بعد الفاء أمرًا أو نهيًا، وما قبله منصوب به أو بمفسَّر به، فلا يقال: «زيداً فضربت»، ولا «زيدًا فضربته»، بتقدير «أمَّا»، وأما قولك: «زيد فوُجد»، فالفاء فيه زائدة؛ وقولُه [من الطويل]:

وقائلة خولانُ فانكحْ فتاتهم[٦]

قد ذكرنا في باب المبتدأ أنَّ مثله على كلامين عند سيبويه، وعلى زيادة الفاء عند الأخفش[٧].

وإنما جاز تقدير «أمّا» بالقيد المذكور، لأن الأمر، لإلزام الفعل لفاعله، والنهي لإلزام ترك الفعل لفاعله، فناسَبَا إلزام الفعل أو تركه للمفعول، وذلك بأن يقدَّر «أمّا» قبل المنصوب، وتدخل فاؤها على الأمر والنهي، فإن ما قبل فاء «أمّا» ملزوم لما بعدها، كما ذكرنا.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون﴾[٨]، وقوله: ﴿فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا﴾[٩]، فلإجراء الظرف مُجرى كلمة الشرط، كما ذكر سيبويه في نحو قولهم: «زيد حين لقيته فأنا أكرمه»، على ما مرَّ في الجوازم؛ وذلك في «إذ» مطرد، على ما مرَّ في الظروف المبنيَّة.

ويجوز أن يكون قوله: ﴿وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون﴾[١٠]، وقوله: ﴿فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم﴾[١١]، من باب: ﴿والرجز فاهجر﴾[١٢] أي: ممَّا أُضمِر فيه «أمّا».

وإنما جاز إعمال المستقبل الذي هو «سيقولون»، و ﴿فأْووا﴾[١٣]، و «فأقيموا»

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٠.
(٢) الحديد: ٢٩.
(٣) المدّثر: ٣ ـ ٥.
(٤) ص: ٥٧.
(٥) يونس: ٥٨.
(٦) تقدّم بالرقم ٧٦.
(٧) فتكون جملة «انكح فتاتهم» خبرًا للمبتدأ «خولان».
(٨) الأحقاف: ١١.
(٩) المجادلة: ١٣.
(١٠) الكهف: ١٦.
(١١) المجادلة: ١٣.
(١٢) المدّثر: ٥.
(١٣) الكهف: ١٦.

في الظروف الماضية التي هي: «إذ لم يهتدوا»، و «إذ اعتزلتموهم»، و «إذ لم تفعلوا»، وإن كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالاً لما ذكرنا في نحو: «أمَّا زيد فمنطلق»، مِن الغَرَض المعنويّ؛ أي: قَصْد الملازمة، حتى كأنَّ هذه الأفعال المستقبلة وقعت في الأزمنة الماضية، وصارت لازمة لها، كل ذلك لقصد المبالغة.

* * *

قوله: «وهو معمول لما في حيِّزها»، أي: ما بين «أمَّا» والفاء، معمول لما في حيِّز الفاء، أي: لما بعدها، وليس ذلك بمطلق عند المصنف، لأن المبتدأ في نحو: «أمَّا زيد فقائم»، خارج عنه، إذ العامل فيه الابتداء عنده، وكذا أداة الشرط مع الشرط في نحو قوله: ﴿**فأمَّا إن كان من المقرَّبين**﴾[1]، خارجة عنه.

قوله: «مطلقًا» أي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كـ «إنّ»، و «ما»، النافية في نحو: «أمَّا يومَ الجمعة فإنك مسافر»، أو لم يكن، وذلك للغَرَض المذكور.

هذا مذهب المبرّد، واختاره المصنف.

وقال بعضهم: هو معمول للمحذوف مطلقًا، أي سواء كان بعد الفاء شيءٌ يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أو لا.

فنحو «أمَّا زيد فقائم»، عنده، بتقدير: أمَّا ذكر زيد فهو قائم، وأمَّا يومَ الجمعة، فزيد قائم، أي: أمَّا ذكرت يومَ الجمعة.

وليس ذلك بشيء، إذ لو كان كذلك، لجاز النصب في نحو: «أمَّا زيد فقائم»، على تقدير: أمَّا ذكرت زيدًا فهو قائم، ولا يجوز اتفاقًا، ولجاز الرفع في «أمَّا يومَ الجمعة فزيد قائم»، ولا يجوز إلا بتأويل بعيد، أي: قائم فيه.

وإنما ارتكب هؤلاء هذا المذهب، نظرًا إلى أن ما بَعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو: «أمَّا زيد فقائم».

ولم يتنبهوا إلى أن التقديم في مثل هذا المقام الخاص للأغراض المذكورة.

---

(١) الواقعة: ٨٨.

وذهب المازني إلى أنه إنْ لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدُّر، كـ «إنّ»، و «ما»، أو مانع آخر من عمل العامل فيما قبله، ككون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه، نحو: «أمَّا زيدًا فأنا رجل ضارب»؛ أو كون المعمول تمييزًا وعامله اسم تام، نحو: «أمَّا درهمًا فعندي عشرون»؛ أو كون العامل مع نون التأكيد، نحو: «أمَّا زيدًا فلأضربنّه»؛ أو صلة، نحو: «أمَّا القميص فأن تلبس خيرٌ لك»؛ فإن لم يكن أحدها، فالعمل لما بعد الفاء، وإن كان بعد الفاء أحد هذه الموانع، فالعامل هو المقدَّر، وهو معنى قوله: «وإلاً فمِن الثاني».

وليس، أيضًا، بشيء، لأنه إذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد، وهو الفاء، فلا بأس بجوازه مع مانِعين أو أكثر، لأن الغَرَض مهم، فيجوز، لتحصيله، إلغاء مانعين فصاعدًا، والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو: «أمَّا زيدٌ، فإنّه قائم»، ولو كان معمولاً لمقدَّر لم يمتنع تقدير ناصب، نحو: «ذكرتَ»، وغيره.

قال ابن خروف: وقد تبدل الميم الأولى من «أمَّا» ياءً، قال [من الطويل]:

٩٢٥ ـ رَأَتْ رجلاً أَيما إذا الشمس عارضَتْ فيَضْحَى، وأَيما بالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

* * *

---

٩٢٥ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ والأزهيّة ص ١٤٨؛ والأغاني ١/ ٨١، ٨٢، ٩/ ٨٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣١٥، ٣٢١، ١١/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ٥/ ١٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٤؛ والمحتسب ١/ ٢٨٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٧٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٢٠؛ والجنى الداني ص ٥٢٧؛ ورصف المباني ص ٩٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٧٧ (ضحا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٧.

اللغة: عارضت: ارتفعت. يضحى: يبرز للشمس. العشي: وقت ما بعد الغروب وقبل الظلام. يخصر: يتألم من برد في أطرافه.

المعنى: رأت رجلاً كثير الأسفار، يتعرّض للشمس منذ ارتفاعها، ويتابع سفره حتى حلول الظلام، فيتألم من البرد في أطرافه.

الإعراب: **«رأت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«رجلاً»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أيما»**: حرف تفصيل وشرط وتوكيد. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل «يضحى». **«الشمس»**: فاعل لفعل محذوف تقديره «عارضت»، مرفوع بالضمّة. **«عارضت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره هي. **«فيضحى»**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «يضحى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«وأيما»**: الواو: للعطف، «أيما»: حرف تفصيل وشرط وتوكيد. **«بالعشي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «فيخصر». **«فيخصر»**: الفاء: واقعة في جواب «أيما»، =

. . . .

= «يخصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.
جملة «رأت رجلاً»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «عارضت الشمس»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «عارضت»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «أما إذا الشمس عارضت فيضحى»: في محلّ نصب صفة لـ «رجلاً». وجملة «فيضحى»: لا محلّ لها جواب «أيما» وجواب «إذا». وجملة «وأيما بالعشي فيخصر»: معطوفة على جملة «أيما إذا...» في محلّ نصب صفة مثلها. وجملة «فيخصر»: لا محلّ لها جواب «أيما».
الشاهد فيه قوله: «أيما» حيث أبدل الميم الأولى من «أمّا» ياء ساكنة.

حرف الرَّدع

قال ابن الحاجب:

حرف الردع: «كلَّا»[1]، وقد جاء بمعنى: «حقًّا».

* * *

قال الرضيّ:

الردع بمعنى الزجر، تقول لشخص: «فلان يبغضك»، فيقول: «كلَّا»، رَدعًا لك، أي: ليس الأمر كما تقول. وتكون، أيضًا، رَدعًا للطالب، كقوله تعالى: **﴿ربِّ ارجعون لعلِّي أعمَل صالحًا فيما تركت، كلَّا﴾**[2]. وقد يكون «كَلَّا» من كلام المتكلم بما قبلها، وذلك إذا أَخبر عن غيره بشيء منكر، فيذكر بعده «كلاَّ» بيانًا لكونه منكرًا، كقوله تعالى: **﴿واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عِزًّا، كلَّا﴾**[3]. وقد يكون «كلَّا» بمعنى «حقًّا»، كقوله تعالى: **﴿كلَّا والقمر﴾**[4]، و **﴿كلَّا إنّ الإنسان ليطغى﴾**[5]، فيجوز أن يجاب بجواب القسم، كما في الآية، وأن لا يجاب، كقوله تعالى: **﴿كلَّا بل تحبُّون العاجلة﴾**[6]، و **﴿كلَّا إذا بلغت التراقي﴾**[7]، وليست للردع، إذ لا معنى له إلاَّ بالنظر إلى ما قبلها.

وقد تحتمل المعنيين، كما في قوله: **﴿ثم يطمع أن أزيدَ كلاً إنه كان لآياتنا عنيدًا﴾**[8].

وإن كانت بمعنى «حقًّا» لم يجز الوقف عليها، لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع، لأنها ليست من تمام ما بعدها، وكأَنَّ الفعل الذي

---

(١) راجع مبحث «كلَّا» في الجنى الداني ص ٥٧٧ ـ ٥٧٩؛ وجواهر الأدب ص ٤١٢ ـ ٤١٣؛ وحروف المعاني ص ١١ ـ ١٢؛ ورصف المباني ص ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٨؛ وموسوعة الحروف ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) المؤمنون: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) مريم: ٨١ ـ ٨٢.

(٤) المدّثر: ٣٢.

(٥) العلق: ٦.

(٦) القيامة: ٢٠.

(٧) القيامة: ٢٦.

(٨) المدّثر: ١٥ ـ ١٦.

هي من تمامه محذوف، لأن الحرف لا يستقلّ، أي: كلاً لا تقل، أو ليس الأمر كذا.

وإذا كانت بمعنى «حقًّا»، جاز أن يقال إنها اسم، بُنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ومناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقًا لضدِّه، لكن النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى «حقًّا» أيضًا، لما فَهِموا من أنَّ المقصود تحقيق الجملة، كالمقصود بـ «إنّ»، فلم يُخرجها ذلك عن الحرفية.

* * *

تاء التأنيث

قال ابن الحاجب:

تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند إليه. فإن كان ظاهرًا غير حقيقيّ فمخيَّر، وأمّا إلحاق علامة التثنية والجمعين، فضعيف.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه إنما جاز إلحاق علامة التأنيث بالمسند، مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند؛ للاتصال الذي بين الفعل، وهو الأصل في الإسناد، وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل، حتى سكن اللام من نحو: «ضربْت»، لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ ألا ترى إلى وقوع الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو: «يضربان»، و «تضربون»، و «تضربين»؛ فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لأجل تكرير الفعل مرتين أو أكثر، كقولِ الحجّاج: «يا حَرَسيُّ[1]: اضربا عنقه». أي: اضربْ اضربْ، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ ارجعونِ﴾[2]، أي: ارجعْني، ارجعْني، ارجعْني[3].

وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، فنُبِّه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته، لأنه كالحرف الأخير مما تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وَلِيته. ودليل كونها كلاَمِ الكلمة، دَوَران الإعراب عليها في نحو: «قائمة».

وتُقلب الاسمية في الوقف هاء، بخلاف الفعلية، إذ القلب تصرُّف، وهو بالمعرب أَوْلى.

---

(١) الحرسيّ: واحد الحرس.

(٢) المؤمنون: ٩٩.

(٣) بتكرير «ارجعْني» ثلاث مرّات، وهي أقلّ الجمع المستفاد من واو الجمع في الفعل.

ولكون أصل التاء الفعلية هو السكون، لم تُرَدّ اللام المحذوفة للساكنين في: «رَمَتا»، و «غَزَتا»؛ لأن التاء، وإن تحركت لأجل الألف التي بعدها، وهي كجزء الكلمة، فالحركة باعتبارها كاللازمة؛ إلاَّ أنَّ أصل البناء السكون، فالحركة عليها كَلاَ حرَكة، بخلاف حركة اللام في: «لم يخافا»، و «لم يخافوا»، و «خافا»، و «خَافوا»، و «خافي»، و «خافنَّ»، و «بيعنَّ»، و «قولنَّ»؛ فإنّ عين الفعل في هذه لم تحذف، لأنّ سكون لام المضارع ليس بأصل، حتى إذا تحرَّك لعارض، قلنا: الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية؛ بل أصله تحرك اللام، وكذا الأمر، أصله المضارع. والأصل في «اضربْ»: لتضربْ، كما بيَّنّا، فأصل لام: «لم يخافا»، و «خافا»، و «لم يقولا»، و «قُولا» هو الحركة، وهي الآن متحركة بحركة كاللازمة، لأنها لأجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة، بخلاف نحو: «لم يَخف الله»، و «خَفِ الله»، و «لم يَبع الثوب»، و «بع الثوب»، و «لم يقُلِ الحقَّ»، و «قلِ الحقَّ»، لأن اللام وإن كان أصلها الحركَة، إلاَّ أنها الآن عارضَة ليست كاللازمة، لأن الكلمة الثانية منفصلة.

وكذا لم تُرَدّ اللام في: «اخشَوُنَّ»، و «اخْشَيَنَّ»، وإن تحركت الواو، والياء، لأنّ أصل هذين الحرفين السكون، كالتاء الفعلية.

وجاءت لغة ضعيفة، باعتداد حركة التاء، لكون الألف كجزء الكلمة، فقالوا: «رمَاتا»، و «غزاتا». ولا تقول: «رماتِ المرأة»، لأن الحركة لأجل كلمة منفصلة، ليست كجزء ما قبلها، إذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير.

* * *

قوله: «وأمَّا إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف»، يعني نحو: «قاما أخواك»، و «قاموا إخوتك»، و «قُمْنَ النساء»، فتكون الألف والواو والنون مثل التاء، حروفًا مُنبئةً من أوّل الأمر، أن الفاعل مثنى أو مجموع.

ولا تكون أسماءً ضمائر، لئلا يلزم، إذن، تقدم الضمير على مفسِّره من غير فائدة، كما حصلت في: «نِعْمَ رجلاً»، و «رُبَّه عبدًا»، وفي باب التنازع؛ ولكونها حروفًا لا ضمائر، جاز استعمال الواو في غير العقلاء، نحو: «أكلوني البراغيث»، وقيل: إنما فُعِل ذلك[1]، لأن الأكل في الأصل موضوع للعقلاء؛ وجاز استعمال النون[2] في الرجال كقوله [من الطويل]:

... يعصِرن السليط أقاربه[3]

(١) أي: استعمال الواو لغير العقلاء. (٢) أي: نون النسوة.
(٣) تقدّم بالرقم ٣٦٦.

ويجوز أن يريد بالأقارب: النسوة.

هذا ما قاله النحاة؛ ولا مَنع من جعل هذه الأحرف ضمائر وإبدال الظاهر منها، وأمَّا الفائدة في مثل هذا الإبدال، فما مرَّ في بدل الكل من الكل، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخَّر، والغَرَض كون الخبر مهمًّا.

* * *

التنوين

قال ابن الحاجب:

التنوين نون ساكنة، تتبع حركة الآخر، لا لتأكيد الفعل. وهو للتمكّن، والتنكير، والعِوض، والمقابلة، والترنّم. ويحذف من العلم موصوفًا بـ «ابن»، مضافًا إلى عَلَم.

* * *

قال الرضيّ:

التنوين، في الأصل، مصدر «نوّنت»، أي: أدخلتُ نونًا. قوله: «نون ساكنة»، يدخل فيه نون «مِن»، ولم يكن قوله: «تتبع حركة الآخر» يخرج أمثالها، لأنّ آخر هذه الكلمات نون ساكنة، لا أنَّ نونها تتبع حركة أواخرها.

وقد استفيد منه أن التنوين وجوديّ، بعد الحركة، وإنما أطلق قوله حركة الآخر، ولم يقل آخر الاسم، ليشمل تنوين الترنم في الفعل، كقوله [من الوافر]:

... وقولي إن أصبت لقد أصابَنْ(1)

* * *

قوله: «لا لتأكيد الفعل» يخرج نون التوكيد الخفيفة.

وإنما لم يُجعل للتنوين في الكتابة، في الرفع والجرّ، صورة، لأن الكتابة مبنيَّة على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعًا وجرًّا، فلذا كتب في حال النصب ألفًا، لأنه يقلب ألفًا فيه.

وقد ذكرنا أقسام التنوين في أول الكتاب.

* * *

قوله: «ويُحذف من العَلَم الموصوف بـ «ابن» مضافًا إلى عَلَم»، نحو:

---

(1) تقدّم بالرقم ٤.

«جاءني زيدُ بن عمرو»، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين عَلَمين وصفًا، فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطًّا بحذف ألف «ابن». وكذلك في قولك: «هذا فلانُ بن فلان»، لأنه كناية عن العَلَم، وكذا: «طامر بن طامر»، و «هَيّ بن بَيّ»، و «ضُلّ بن ضُلّ»[(١)]، لأنه قد يعبَّر به عمَّن لا يُعرف، على إجرائه مجرى العلم، وإن كان يدخل فيه كل من كان بهذه الصفة.

فإن لم يكن بين عَلَمين، نحو: «جاءني كريمٌ ابن كريم»، أو «زيدٌ ابن أخينا»، لم يحذف التنوين لفظًا، ولا الألف خطًّا، لقلة الاستعمال، وكذا إذا لم يقع صفة، نحو: «زيدٌ: ابن عمرو»، على أنه مبتدأ وخبر، لقلة استعماله أيضًا كذلك، مع أن التنوين حُذِف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ والخبر.

وحكم «ابنة» حكم «ابن»، وفي الوصف بـ «بنت»، وجهان، كما مرَّ في باب النداء.

وحذفه في نحو قوله [من الرجز]:

وحاتم الطائيّ وهَّاب المِئِي[(٢)]

وقوله [من المتقارب]:

٩٢٦ ـ فألفيتُهُ غيرَ مُستَعْتِبٍ ... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلاّ قليلا

---

(١) تطلق الأمثلة الثلاثة السابقة على من لا يُعرف، ولا يُعرف والده.

(٢) تقدّم بالرقم ٥٢٩.

٩٢٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤؛ والأغاني ١٢/ ٣١٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٦/ ٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣؛ والكتاب ١/ ١٦٩؛ ولسان العرب ١/ ٥٧٨ (عتب)، ١١/ ٤٤٧ (عسل)؛ والمقتضب ٢/ ٣١٣؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ ورصف المباني ص ٤٩، ٣٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٤٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

اللغة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبى، وهي الرضا.

المعنى: ما لي أراه غير مكترث وغير طالب الرضا والصفح، ولا مستغفرًا الله ولا ذاكره إلا قليلاً.

الإعراب: **«فألفيته»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «ألفيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. **«غير»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. **«مستعتب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«ولا»**: الواو: عاطفة، «لا»: نافية لا عمل لها. **«ذاكر»**: اسم معطوف على «غير» منصوب. **«الله»**: لفظ الجلالة مفعول به لاسم الفاعل «ذاكر» منصوب. **«إلا»**: حرف حصر. =

ضرورة، وقرئ في الشذوذ: ﴿قل هو الله أحدُ * الله الصمد﴾[1].

* * *

= «قليلاً»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.
جملة «ألفيته»: بحسب ما قبلها.
الشاهد فيه قوله: «ولا ذاكر الله» حيث أراد «ذاكرًا الله» فحذف التنوين للضرورة، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة «الله» بـ «ذاكر».

(١) الإخلاص: ١ ـ ٢. وهي قراءة يونس، والأصمعيّ، ونصر بن عاصم، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٥٢٨؛ وتفسير الطبري ٣٠/ ٢٢٢؛ والكشاف ٤/ ٢٩٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٧١.

نون التوكيد

قال ابن الحاجب:

نون التوكيد: خفيفة ساكنة، ومشدَّدة مفتوحة، تختص بالفعل المستقبل، والاستفهام، والتمني، والعرض، والقَسم. وقلَّت في النفي، ولزمت في قَسَم مثبت، وكثرت في مثل: «إمَّا تفعلَنَّ»؛ وما قبلها، مع ضمير المذكرين مضموم، ومع المخاطبة مكسور، وفيما عداه مفتوح. وتقول في التثنية وجمع المؤنث: «اضربانِّ»، و «اضربنانِّ»، ولا تدخلهما الخفيفة خلافًا ليونس، وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن، فكالمتصل، ومِن ثَمَّ قيل: «هل تريَنَّ وترَوُنَّ وترِينَّ»، و «اغزوَنَّ واغزُنَّ واغزِنَّ». والمخففة تحذف للساكنين وفي الوقف، فيُرَدُّ ما حُذِف، والمفتوح ما قبلها يُقلَب ألفًا.

* * *

قال الرضيّ:

إنما حُرِّكت المشدَّدة بالفتحة لثقلها وخفّة الفتحة، وكُسِرت بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: «اضربانِّ»، و «اضربنانِّ»، تشبيهًا بنون الإعراب التي في المضارع، فإنها تكسر بعد الألف، نحو: «تضربان»، وكذا النون في الاسم المثنى، نحو: «الزيدان».

قوله: «تختصّ بالفعل المستقبل»، إنما لم تدخل على الحال والماضي، لِمَا مرَّ في المضارع[1]؛ ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنّي، والعَرْض، وأمّا في المستقبل الذي هو خبر محض، فلا تدخل إلاّ بعد أن يدخل على الفعل ما يدلّ على التأكيد أيضًا، كَلام القسم، نحو: «والله لأضربَنَّ»، و «ما» المزيدة، نحو: «إمَّا تفعلنَّ»، ليكون ذاك الأوّل توطئة لدخول نون التأكيد، وإيذانًا به.

(١) قال هناك: لأنّ التوكيد إنّما يليق بما لم يحصل، أمّا الحاصل في الحال فغير محتاج إلى التوكيد، وإن كان ممكنًا، لأنه مشاهد.

ثم الطلب على ضربين: إمَّا طلب وجود الفعل، أو عدمه، كما في الأمر، والنهي، والتحضيض، والعَرْض، والتمني؛ أو السؤال عن حصول الفعل، كما في الاستفهام؛ نحو: «افعلَنَّ»، و «لا تفعلَنَّ»، و «هلاَّ تفعلنَّ»، و «ألاَ تفعلَنَّ»، و «ليتَكَ تفعلنَّ»، و «هلْ تفعلَنَّ»؛ وكذا جميع أدوات الاستفهام، اسمية كانت أو حرفية، قال [من الكامل]:

٩٢٧ ـ [قالتْ فطيمةُ حلِّ شعرَك مدحه] أَفَـبَـعْـدَ كِـنْـدَةَ تَـمْـدَحَـنَّ قـبـيـلا

وتقول: «كَمْ تمكثنَّ»؟ و «انظر متى تفعَلنَّ»، قال [من الطويل]:

٩٢٨ ـ فَأَقْبِلْ على رَهْطي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ مـسـاعِـيَـنَـا حـتـى تَـرى كَـيْـفَ نَـفْـعَـلا

---

٩٢٧ ـ **التخريج**: البيت للمقنع الكنديّ في الكتاب ٣/ ٥١٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٣، ٣٨٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

اللغة: فطيمة: تصغير فاطمة بعد حذف الحرف الزائد الذي هو الألف. حلّ: أصله «حلىء» فعل أمر من «حلأ» أي منع. كندة: قبيلة امرىء القيس. قبيلاً: جماعة من الناس.

المعنى: إنّ فاطمة قد قالت له بأن يمتنع عن مدح الناس، إذ لا يجوز أن يمدح أحدًا بعد قبيلة كندة.

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. **«فطيمة»**: فاعل مرفوع. **«حلّ»**: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«شعرك»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. **«مدحه»**: بدل من «شعرك» منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الضمّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«أفبعد»**: الهمزة: للاستفهام، والفاء: حرف استئناف. **«بعد»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «تمدحنّ»، وهومضاف. **«كندة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. **«تمدحنّ»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«قبيلاً»**: مفعول به منصوب.

جملة «قالت فطيمة»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حلّ»: في محل نصب مفعول به. وجملة «تمدحن»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تمدحنّ» حيث أكّد الفعل بالنون الثقيلة لوقوعه بعد الاستفهام، وهو الهمزة.

٩٢٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ١٥٣؛ والكتاب ٣/ ٥١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

اللغة: الرهط: العصابة، أو القوم. نبتحث: نفتّش.

المعنى: تعال إلينا، قومك وقومي (أو قبيلتك وقبيلتي) كي نناقش ماذا نفعل.

الإعراب: **«فأقبل»**: الفاء: بحسب ما قبلها، **«أقبل»**: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«على رهطي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أقبل»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ورهطك»**: الواو: حرف عطف، «رهطك»: معطوف على «رهطي» مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«نبتحث»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الطلب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. **«مساعينا»**: اسم منصوب بنزع الخافض=

والخبر المصدَّر بحرف التأكيد، نحو: «والله لتضربنَّ»؛ وكذا كل أداة شرط بعدها «ما» الزائدة، سواء جاز حذفها كما في: «إمَّا تفعلنَّ»، و «متى ما تفعلنَّ»، و «أَيُّهم ما يفعلنَّ»، و «أيًّا ما تفعلنَّ»، و «أينما تكونَنَّ»؛ أو كانت لازمة لكلمة الشرط، كـ «إذْما»، و «حيثما».

وقد تدخل نون التأكيد اختيارًا في جواب الشرط أيضًا، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه، نحو قوله [من الطويل]:

٩٢٩ ـ فَمَهْما تَشَأْ مِنْهُ فزارةُ تُعْطِكُمْ   ومَهْما تَشَأْ مِنْهُ فزارةُ تَمْنَعا

وقوله [من الطويل]:

٩٣٠ ـ نَبَتُّمْ نباتَ الخَيْزرانيِّ في الوَغى   حَديثًا مَتَى ما يَأْتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعا

= (نبتحث عن مساعينا) وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«حتى»**: حرف نصب. **«ترى»**: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «نبتحث».
«كيف»: اسم استفهام في محلّ نصب حال. **«نفعلا»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة إلى ألف، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن.
جملة «أقبل»: بحسب ما قبلها. وجملة «نبتحث»: جواب الطلب لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كيف نفعلا»: في محلّ نصب مفعول به.
الشاهد فيه قوله: «كيف نفعلا» أصله: «نفعلن» حيث أكّده بالنون الخفيفة لوقوعه بعد استفهام، وأبدلت النون ألفًا لأجل القافيّة.

٩٢٩ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن معروف في حماسة البحتري ص ١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٢؛ وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠؛ ولسان العرب ٨/ ٢٧٣ (قزع)؛ وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحويّة ٤/ ٣٣٠؛ ولعوف بن عطية ابن الخرع في الدرر ٥/ ١٦٥؛ والكتاب ٣/ ٥١٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٠٩، ٥١٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٩.
الإعراب: **«فمهما»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و «مهما»: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول به. **«تشأ»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط. **«منه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تشأ». **«فزارة»**: فاعل مرفوع. **«تعطكم»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و «كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«ومهما تشأ منه فزارة تمنعا»**: تعرب إعراب الصدر.
جملة «مهما تشأ...»: بحسب ما قبلها. وجملة «تعطكم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ومهما تشأ...»: معطوفة عليها ولها الإعراب ذاته.
الشاهد فيه قوله: «تمنعا» وأصله: «تمنعن» فأبدل النون الخفيفة التي للتوكيد ألفًا للوقف، على أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختيارًا في جواب الشرط إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه.

٩٣٠ ـ **التخريج**: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧؛ والدرر ٥/ ١٥٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٤؛ وبلا=

لكنه أقلّ من دخولها في الشرط.

وربّما دخلت في الشرط بلا تقدم «ما»، نحو: «إنْ تفعلَنَّ أفعلْ»، قال [من الكامل]:

٩٣١ ـ مَن نَثْقَفَنْ مِنهمْ فليسَ بآيبٍ أبـدًا وقَـتْـلُ بـنـي قُـتَـيْـبـةَ شـافـي

= نسبة في الكتاب ٣/ ٥١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

اللغة: الوغى: الحرب. الخيزراني: كل نبات ناعم. الخير: المال.

المعنى: يصفهم بأنّهم حديثو النعمة.

الإعراب: **«نبتم»**: فعل ماضٍ، و «تم»: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«نبات»**: اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: «كنبات»، وهو مضاف. **«الخيزراني»**: مضاف إليه مجرور. **«في الوغى»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نبت». **«حديثًا»**: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: : «حدث حديثًا». **«متى»**: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بـ «ينفعا». **«ما»**: زائدة. **«يأتك»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«الخير»**: فاعل مرفوع. **«ينفعا»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا، وأصله: «ينفعن»، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

جملة «نبتّم»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ينفعا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا».

الشاهد فيه قوله: «ينفعا» وأصله: «ينفعن» حيث جاز دخول نون التوكيد اختيارًا في جواب الشرط، إذ «ينفعا» جواب الشرط، وقد أكّد بالنون المنقلبة ألفًا.

٩٣١ ــ **التخريج**: البيت لبنت مرّة بن عاهان في خزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٩٩؛ والدرر ٥/ ١٦٣؛ ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٥٠٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٤٧؛ والكتاب ٣/ ٥١٦؛ والمقتضب ٣/ ١٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٣٠؛ والمقرب ٢/ ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٩.

اللغة: ثقف: صادف، وجد. آيب: راجع. شافٍ: يشفي الغليل. بنو قتيبة: قوم من باهلة كانوا قد قتلوا والد الشاعرة.

المعنى: من نصادفه من باهلة نقتله، ولن يرجع إلى أهله أبدًا، وإنّ قتل بني باهلة يشفي غليلنا.

الإعراب: **«من»**: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«نثقفن»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن، وهو فعل الشرط. **«منهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نثقف». **«فليس»**: الفاء: رابطة جواب الشرط، **«ليس»**: فعل ماضٍ جامد ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. **«بآيب»**: الباء: حرف جر زائد، «آيب»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». **«أبدًا»**: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «آيب». **«وقتل»**: الواو: استئنافيّة، «قتل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«قتيبة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. **«شافي»**: خبر المبتدأ مرفوع.

جملة «من نثقفن...»: الشرطية: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نثقفن فليس بآيب»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «فليس بآيب»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «قتل بني قتيبة شافي»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. =

وتجيء النون، أيضًا، بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أوائلها «ما» المزيدة في غير الشرط، اختيارًا، لكن قليلاً، نحو: «بجهدٍ ما يبلغنَّ»، و «بعينٍ ما أرينَّك»[(١)]، أي: أتحقق الذي أراه فيك، و «بألم ما تُختَتِنَهْ»[(٢)]، يضرب لمن يطلب أمرًا لا يناله إلا بمشقة، و [من الطويل]:

ومن عِضَةٍ ما ينبتنَّ شكيرُها[(٣)]

يضرب لمن كان له أصل وأمارة تدل على كون شيء آخر؛ و «قلّما يقولنَّ»، و «كثر ما يقولنَّ»، و «ربّما يقولَنَّ».

وإنما كان دخولها مع «ما» التي في الشرط أكثر منها في غيره، لأن الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت؛ وأمّا قوله [من المديد]:

٩٣٢ ـ رُبّما أوفَيْتُ في عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ

= **الشاهد فيه قوله**: «من نثقفن» حيث أكّد الفعل المضارع الواقع بعد أداة شرط «من» بالنون الخفيفة من غير أن تتقدّم على المضارع «ما» الزائدة المؤكّدة للشرط، وهذا من الضرورات الشعريّة.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٣؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٠٧. والمعنى: لا يكون الختان إلاّ بألم، والمقصود أنه لا يدرك الخير ولا يُفعل المعروف إلاّ باحتمال المشقّة.

(٣) تقدّم بالرقم ٢٤٢.

٩٣٢ ـ **التخريج**: البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣؛ والكتاب ٣/ ٥١٨؛ ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١١/ ٣٦٦ (شمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٠؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ والدرر ٥/ ١٦٢؛ ورصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٠؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ ومغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب ٣/ ١٥؛ والمقرب ٢/ ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨، ٧٨.

اللغة: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشمالات: ج الشمال، وهي ريح الشمال.

المعنى: يفخر الشاعر بأنّه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة.

الإعراب: «ربّما»: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما»: حرف كافّ. «أوفيت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «في علم»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أوفيت». «ترفعن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد. «ثوبي»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «شمالات»: فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «ربما أوفيت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترفعن»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ترفعَنْ» حيث أكّد الشاعرُ الفعل بالنون الخفيفة بعد «ما» المسبوقة بـ «رُبَّ»، وهذا للضرورة.

فضرورة، وإنما حسَّن الزيادة «ما» في «رُبَّ»، و «ترفعن»، في حيِّزها[١].

وتجيء النون بعد المنفيّ بـ «لا»، إذا كانت «لا» متصلة بالمنفيّ، قياسًا عند ابن جنّيّ، لأنها، إذن، تشبه النهي، واستشهد بقوله تعالى: ﴿**واتقوا فتنةً لا تُصِيبَنَّ الذين ظلموا منكم خاصَّة**﴾[٢]؛ وقيل: إن «لا» في الآية للنهي.

وقد تجيء مع «لا» النافية منفصلة، نحو: «لا في الدار يضربن زيد»، وعند أبي علي، لا تجيء بعد النفي اختيارًا، لعُرِيِّه من معنى الطلب، وتجرُّده من «ما» المؤكّدة في الأوّل.

قال سيبويه[٣]: تدخل بعد «لم» تشبيهًا لها بلاء النهي من جهة الجزم، قال [من الرجز]:

٩٣٣ ـ يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَما شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

ورُبَّما لحقت المضارع خاليًا من جميع ما ذكرنا، قال سيبويه[٤]: ويجوز في الضرورة: «أنت تفعلنَّ».

---

(١) يعني أنّ وجود «ما» متّصلة بـ «ربّ» والفعل في حيّزها، هو الذي حسَّنَ هذه الزيادة، وهي، مع ذلك، ضرورة.

(٢) الأنفال: ٢٥. (٣) الكتاب ٣/ ٥١٥ ـ ٥١٦.

٩٣٣ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١؛ وله أو لأبي حيّان الفقعسيّ أو لمساور العبسيّ، أو للدبيريّ أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٠؛ ولمساور العبسيّ أو للعجاج في الدرر ٥/ ١٥٨؛ ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٨٨، ٤٥١؛ ورصف المباني ٣٣، ٣٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٨؛ وشرح ابن عقيل ٥٤٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٢؛ والكتاب ٣/ ٥١٦.

المعنى: يصف الراجز وطبًا للّبن، فيقول: إنّ الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنّه شيخًا معمّمًا جالسًا على كرسيّ.

الإعراب: «**يحسبه**»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**الجاهل**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**ما**»: مصدريّة. «**لم**»: حرف جزم. «**يعلما**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا للوقف، وهو في محلّ جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «يحسب». «**شيخًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**على كرسيّه**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «شيخ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**معمّمًا**»: نعت «شيخ» منصوب.

جملة «يحسبه الجاهل شيخًا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لم يعلما» يريد: «لم يعلمن»، حيث أكّد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفًا بعد النفي بـ «لم»، تشبيهًا لها بـ«لا» الناهية، وهذا قليل.

(٤) الكتاب ٣/ ٥١٧.

قيل: وتدخل اسم الفاعل اضطرارًا، تشبيهًا له بالمضارع، قال [من الرجز]:

٩٣٤ - أَرَيْتَ إنْ جاءَتْ به أمْلُودا مُرجَّلاً ويَلْبَسُ البُرودَا
أقائِلُنَّ أَحْضِروا الشُّهودا

وقال [من الرجز]:

٩٣٥ - يا ليتَ شِعْري عنكم حنيفا أشاهِرُنَّ بعدنا السيوفا

---

٩٣٤ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٣؛ وشرح التصريح ١/ ٤٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ١١٨، ٣/ ٦٤٨، ٤/ ٣٣٤؛ ولرجل من هذيل في حاشية ياسين ١/ ٤٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥؛ والدرر ٥/ ١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٨؛ ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢٠، ٤٢٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٤٢؛ والجنى الداني ص ١٤١؛ والخصائص ١/ ١٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦؛ والمحتسب ١/ ١٩٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٩.

اللغة: أريت: فعل أصله «أرأيت»، ومعناه «أخبرني». الأُملود: الناعم. المرجّل: المسرّح الشعر. البرود: جمع البُرْد، وهو نوع من الثياب. الشهود: أي شهود عقد الزواج.

المعنى: يبدو أن هذا الكلام لأمة حبلت من أحدهم، فسألته إذا جاءت بشاب حسن الهيئة ليتزوجها، فهل يوافق ويقبل بإحضار الشهود؟

الإعراب: **«أريت»**: الهمزة: للاستفهام، «ريت»: أصله «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«جاءت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «جاءت». **«أملودا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«مرجّلاً»**: حال ثانية منصوبة بالفتحة. **«ويلبس»**: الواو: حالية، «**يلبس**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«البرودا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. **«أقائلنّ»**: الهمزة: للاستفهام، و «قائلن»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «أأنت قائل»، ومنهم من قدّره بـ «أأنتم قائلون» فرفعه بالواو المحذوفة للتخلّص من التقاء الساكنين لأنّه جمع مذكر سالم، وحذفت النون أيضًا منعًا من التقاء ثلاثة الأمثال فصار «قائلونّ» (بتشديد النون) فوجب حذف الواو تخلّصًا من التقاء الساكنين كما ذكرنا. **«أحضروا»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«الشهودا»**: مفعول به منصوب، والألف: للإطلاق.

جملة «أريت»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «جاءت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أقائلن»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها. وجملة «يلبس»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. وجملة «هو يلبس»: في محل نصب حال. وجملة «احضروا الشهود»: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

الشاهد فيه قوله: «أقائلنّ» حيث أكّد اسم الفاعل بنون التوكيد، وهذا للضرورة. وقيل فيه غير ذلك.

٩٣٥ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٢١، ٤٢٧، ٤٢٨؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٢٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٧٣؛ والجنى الداني ص ١٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٧؛ ولسان العرب ٤/ ٤٣٣ (شهر).

اللغة: حنيفا: منادى مرخّم من حنيفة بن لُجَيم. شهر السيف: أخرجه من غمده. =

وهذا، كما شُبِّه به في دخول نون الوقاية في قوله [من البسيط]:

ولـيسَ حـامِـلُـنـي إلا ابـن حـمَّـالِ[١]

ثم إن النون تلزم من هذه المواضع المذكورة: المقسَم عليه مثبتًا، نحو: و «الله لأقومنَّ»، بشرط أن لا يتعلَّق به جارٌّ سابق، كقوله تعالى: ﴿**ولئنْ متّمْ أو قتلتم لإلى الله تحشرون**﴾[٢]؛ وقولُه [من الطويل]:

لئِنْ تَكُ قَدْ ضاقَتْ عليكُمْ بيوتُكُمْ ... لَـيَـعْـلَـمُ رَبِّـي أَنَّ بـيـتـي واسِـعُ[٣]

شاذٌ عند البصريين، كما ذكرت.

وأكثر دخولها في الأمر والنهي والاستفهام، ومع «إمَّا»؛ وعند الزجّاج هي لازمة مع «إمَّا»، خلافًا للمبرّد، قال [من المتقارب]:

٩٣٦ ـ فـإمّـا تَـرَيـنـي ولـي لِـمَّـةٌ ... فـإنَّ الـحـوادِثَ أَوْدَى بـهـا

= **الإعراب**: **«يا»**: حرف للتنبيه. **«ليت»**: حرف مشبّه بالفعل. **«شعري»**: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، وخبرها محذوف وجوبًا. **«عنكم»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «شعري». **«حنيفا»**: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محلّ نصب على النداء. **«أشاهرُنّ»**: الهمزة: للاستفهام، «شاهرنّ»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «أنتم»، مرفوع وعلامة رفعه الواو المحذوفة لأنّه جمع مذكر سالم، وقد حذفت النون لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد. **«بعدنا»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «**شاهر**»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«السيوفا»**: مفعول به لاسم الفاعل «شاهر» منصوب، والألف: للإطلاق.

جملة «يا ليت شعري»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «شاهرنّ» حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل لأنّه أشبه بالفعل المضارع، وأصله «أشاهرونن»، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، وحذفت الواو منعًا من التقاء الساكنين.

(١) تقدّم بالرقم ٢٨٦.

(٢) آل عمران: ١٥٨.

(٣) تقدّم بالرقم ٧٩٨.

٩٣٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٢١ (مع تغيير فيه)؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٤٦؛ وشرح المفصل ٥/ ٩٥، ٩/ ٤١؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٣٢ (حدث)، ١٥/ ٣٨٥ (ودي)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٧٦٤؛ ورصف المباني ص ١٠٣، ٣١٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٦.

اللغة: اللمّة: الشعر المجاوز شحمة الأذن. **الحوادث**: المصائب. **أودى بها**: ذهب بها.

المعنى: فإذا رأيت شعر رأسي قد تبدّل فذلك لما أصابني من مصائب الدهر وآلامه.

الإعراب: **«فإمّا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إمّا»: «إنْ»: حرف شرط جازم، و «ما»: زائدة. **«تريني»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنّه فعل الشرط، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء الثانية: في محل نصب مفعول به. **«ولي»**: الواو: حالية، و «لي»: جار=

وترك النون معها جيِّد عند غيره، وإن كان الأكثر إثباتها.

* * *

قوله: «وما قبلها مع ضمير المذكرين، مضموم»، لأن ضمير المذكرين، أعني الواو، إمَّا أن ينضمَّ ما قبلها، كـ «انْصُروا»، و «اغزُوا»، أو يفتح، كـ «اخْشَوا»، و «ارضَوا»، فالمضموم ما قبلها يحذف إذا اتصلت به نون التأكيد للساكنين في كلمتين، وأولاهما مدَّة، وإن كانت الثانية[1] لشدَّة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الأُولى، إلاَّ أنهما، على كل حال، كلمتان، والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها، وعليها دليل إذا حُذفت، وهو ضمة ما قبلها؛ قال سيبويه[2]: لو قالوا «اضرِبُونَّ»، و «اضربِينَّ»، كما قيل: «اضربانِّ»، لم يكن خارجًا عن القياس، كـ «تُمُودَّ الثوب»، و «مُدَيْقٌ»[3].

والمفتوح ما قبلها يحرَّك للساكنين بالضم، وإنما لم يحذف لأنه ليس بمدَّة، كما يجيء في التصريف[4] في باب التقاء الساكنين.

وإنما ضُمَّ، ولم يكسر، ولم يفتح، إجراءً لما قبل نون التوكيد في جمع المذكر في جميع الأنواع، مُجرًى واحدًا، بالتزام الضمة فيه.

* * *

قوله: «ومع المخاطبة مكسور»، لأن ضمير المخاطبة ياء، فإن كان ما قبلها مكسورًا، كـ «اضربي»، و «اغزي»، و «ارمي»، حذفت الياء للساكنين، كما قلنا في الواو؛ وإن كان ما قبلها مفتوحًا حُرِّك بالكسر، كـ «اخْشَيِنَّ»، و «ارضَيِنَّ» إجراءً لما قبل النون في المخاطبة في جميع الأنواع مجرًى واحدًا، مع أن الكسر للساكنين هو الأصل.

= ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «**لمّة**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**فإنّ**»: الفاء: رابطة جواب الشرط، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**الحوادث**»: اسم «إنّ» منصوب. «**أودى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أودى».

جملة «إمّا تريني...» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «لي لمة»: في محلّ نصب حال. وجملة «فإن الحوادث...»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «أودى بها»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه: أن «إن» الشرطية المقرونة بـ «ما» الزائدة، يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجّاج. وترك توكيده جيّد عند غيره. وهذا البيت يدلّ لغير الزجّاج، فإنه لم يؤكّد فعل الشرط فيه.

(١) أي: الكلمة الثانية، وهي نون التوكيد.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٥.

(٣) المديق: تصغير «مِدقّ»، وهو آلة الدقّ. ومثال سيبويه «أصيمّ».

(٤) أي: في كتابه «شرح الشافية» الذي ألّفه بعد «شرح الكافية».

وقال ابن مالك: حَذْفُ ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية؛ نحو: «ارضَنَّ» في «ارضَيْ».

* * *

قوله: «وفيما عداه مفتوح»، أي: فيما عدا المذكور، وما عداه: الواحد المذكر، نحو: «اضرِبَنَّ»، و «اغْزوَنَّ»، و «ارْمِيَنَّ»، و «اخْشيَنَّ»؛ والمثنى، نحو: «اضربانِّ»؛ وجمع المؤنث، نحو: «اضربْنانِّ»، وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحًا، بل هو ألف. بَلَى، قبل الألف فتحة، ولعلَّ هذا مراده.

أمَّا فتح ما قبلها في الواحد المذكر، فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح، لكون النون كجزء الكلمة.

وإنما رُدَّت اللامات المحذوفة للجزم أو الوقف[1] في نحو: «لِيغزُوَنَّ»، و «اغْزوَنَّ»، و «ليرْمينَّ»، و «ارمِيَنَّ»، و «ليخْشَينَّ»؛ لأن حذفها كان للجزم أو للوقف الجاري مجراه، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب، لا جزمَ ولا وقف.

وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيًا على الفتح مذهب سيبويه[2]، والمبرّد، وأبي علي. وقال الزجّاج والسيرافي: بل الحركة للساكنين، معربًا كان الفعل أو مبنيًا، لأنه بلحاق النون، بَعُد الفعل عن شَبَه الأسماء، فعاد إلى أصله من البناء، والأصل في البناء السكون، فلزم تحريكه للساكنين، فحُرِّك بالفتح صِيَانةً للفعل من الكسر أَخِي الجرِّ، بلا ضرورة، كما كانت[3] في «اضرِبنَّ»، إلاّ أنه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة، لكون اللام متحركة في الأصل، أي: المضارع، وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل، لا بالضمير كما في: «اخشوُنَّ»، و «اخْشيِنَّ»، بخلاف «الرجل» في: «اضرِبِ الرجل».

فلكونها كاللازمة، ردَّت العين المحذوفة للساكنين في: «قُومَنَّ»، ولم تُرَدَّ في: ﴿**قُمِ الليل**﴾[4].

هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين إلى بناء ما اتصل به النون، وأمَّا على مذهب مَن قال: الفعل باقٍ على ما كان عليه قبل دخول النون من الإعراب أو البناء، فإنه يقول: إنما رُدَّت اللام، وفتحت في الناقص، نحو: «اغزوَنَّ»،

---

(١) يريد به البناء المقابل للإعراب.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٨.

(٣) أي: الضرورة، وهي في «اضرِبنّ» إبقاء الكسرة لتدلّ على ياء المخاطبة.

(٤) المزمّل: ٢.

و «ارمينَّ»، إذ لو لم تُرَدَّ، لقيل: «اغزُنَّ» بالضم، و «ارْمِنَّ» بالكسر، فكان يلتبس بالأول جمع المذكَّر، وبالثاني الواحد المؤنث، ففتحوا ما قبل النون في كلّ واحد مذكّر، صحيحه ومعتله؛ وأمَّا رَدُّ اللام في «ارضيَنَّ» و «اخشيَنَّ»، فلطرد الباب فقط، إذ لم يكن يلتبس به شيء آخر.

هذا، ولغة طيِّىء على ما حكى عنهم الفرَّاء، حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبنيّ، نحو: «والله ليَرمِنَّ زيد»، و «ارمِنَّ يا زيد»، و «ليخْشنَّ زيد»، و «اخْشَنَّ يا زيد»، وعليه قوله [من الطويل]:

٩٣٧ ـ إذا قالَ: قَدْني، قُلْتُ: باللَّهِ حلفَةً لِتُغْنِنَّ عنِّي ذا إنائِكَ أَجْمعا

---

٩٣٧ ـ **التخريج**: البيت لحريث بن عناب في خزانة الأدب ١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣؛ والدرر ٤/ ٢١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٦٠٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٩، ٨٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٨؛ والمقرب ٢/ ٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤١.

اللغة: قدني: اسم بمعنى حسبي، أو اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني. حلفة: المرّة من الحلف أي القسم واليمين. تغني عني: تصرف وتكفّ. ذا إنائك: صاحب وعائك، وهو الشراب أو اللبن.

المعنى: إذا قال ضيفي: يكفيني ما شربت، حلفت عليه بالله مرّة: لا بدّ أن تصرف عني كلّ ما في وعائك، أي أن تشربه جميعًا.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط يتعلق بالجواب. **«قال»**: فعل ماضٍ مبني، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«قدني»**: «قد»: اسم فعل مضارع بمعنى «يكفيني»، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«قلت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«بالله»**: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف ويمكن تعليقهما بـ «قلت» على تضمينه معنى «حلفت» وتكون «حلفة»: مفعول مطلق. **«حلفة»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، بتقدير: «أحلف بالله حلفة»: **«لتغننّ»**: اللام: حرف جرٍّ وتعليل، «تغننّ»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام وعلامة نصبه الفتحة على الياء المحذوفة، والنون: حرف توكيد، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تغني» مجرور باللام، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تشرب» المقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«عني»**: جار ومجرور متعلّقان بفعل «تشرب» المقدر، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت». **«عني»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تغني». **«ذا»**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. **«إنائك»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«أجمعا»**: توكيد «ذا» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «إذا قال قلت»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «قدني»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «قلت»: جواب «إذا» لا محلّ لها. وجملة «أحلف بالله»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «قلت»: مضاف إليها محلها الجر.

الشاهد فيه قوله: «لتغننّ» حيث حذف الياء وهي لام الفعل، بعد الكسر وهذا ما حكاه الفرّاء عن طيّىء.

وإنما لم تحذف الألف في «اضربانِّ»، وإن التقى ساكنان، كما حذفوا الواو والياء في: «اضربُنَّ»، و «اضربِنَّ»؛ خوف اللبس بالواحد، لأن النون إنّما كُسِرت لأجل الألف كما ذكرنا، فلو حذفت الألف لانفتحت النون، مع أن الألف أخفّ من الواو والياء. وأيضًا المدُّ فيه أكثر منه في الواو والياء، والمدّ يقوم مقام الحركة، والنون كبعض الكلمة، فصار: «اضربَانِّ»، كـ «الضالِّين».

وأمّا الألف في «اضربنانٍّ»، فلم تحذف، لأنها مجتلبة للفصل بين النونات، فلو حذفت، لحصل الوقوع فيما فُرَّ منه.

وأمّا حذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة، فلأنَّ الفعل صار مبنيًا عند الجمهور، وعند غيرهم لاجتماع النونات.

قوله: «ولا تدخلهما الخفيفة»، أي: لا تدخل الخفيفة المثنى، وجمع المؤنث، لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حدِّه[1]، وأمّا مع المثقلة، فلأن النون المدغمة، وإن كانت ساكنة، فهي كالمتحركة، لأنه يرتفع اللسان بها، وبالمتحركة ارتفاعة واحدة، فهما كحرف واحد متحرّك.

ولا يجوز، عند سيبويه[2]، أيضًا، إلحاقها في نحو: «اضرباني»، بنون الوقاية، و «اضربان نعمان»، وإن كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالإدغام في نون الوقاية ونون «نعمان»، لأن النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين.

وأمّا يونس والكوفيون، فجوّزوا إلحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث. فبعدَ ذلك، إمّا أن تبقى النون عندهم ساكنة، وهو المروي عن يونس، لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المدَّة، كقراءة نافع: ﴿**ومحيايْ**﴾[3]، أو قراءة أبي عمرو: ﴿**واللايْ**﴾[4]، وقولهم: «التقت حلقتا البطان»[5]؛ ولا شكّ أن كل واحد في مقام الشذوذ، فلا يجوز القياس عليه.

وإمّا أن تحرّك بالكسر للساكنين، وعليه حُمِل قوله تعالى: ﴿**ولا تتَّبعانِ**﴾[6]، بتخفيف النون.

---

(١) حدّه: أن يكون الساكنان في كلمة واحدة، وأوّلها مدّة.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٥.
(٣) الأنعام: ١٦٢.
(٤) الطلاق: ٤؛ وقد قرأها كذلك غيره. انظر: معجم القراءات القرآنية ٧/ ١٦٧ ـ ١٦٨.
(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في تمثال الأمثال ١/ ٢٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٨٨؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢١؛ وكتاب الأمثال ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٢ (حلق)، ١٣/ ٥٣ (بطن)؛ والمستقصى ١/ ٣٠٦؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٦.
يُضرب في تفاقم الشرّ، ويقال في المعنى نفسه: «التقى البطان والحقب».
(٦) يونس: ٨٩.

واعلم أن كلاً من الثقيلة والخفيفة حرف برأسها، عند سيبويه[1]؛ وعند أكثر الكوفيين: المخفَّفة فرع المثقلة.

* * *

قوله: «وهما في غيرهما»، أي: النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز، وهو الواو والياء.

قوله: «كالمنفصل»، أي: كالكلمة المنفصلة، يعني يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة، من حذف الواو والياء، أو تحريكهما ضمًّا وكسرًا.

وغرضه من هذا الكلام بيان الأفعال المعتلة الآخر عند لحاق النون بها، وقد بيَّنا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق.

ومعنى كلامه: أن النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر، ومع غيرهما، على ضربين، إمَّا مع ضمير بارز وهو شيئان: جمع المذكر نحو: «اغزُوا» و «ارمُوا»، و «اخْشَوا»، والواحد المؤنث، نحو: «رَيْ»، و «اغزِي»، و «ارْمِي»، و «اخشَيْ»، وإمَّا مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر، نحو: «رَه»، و «اغزُ»، و «ارْمِ»، و «اخْشَ»، فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة، فتقول: «اغزُنَّ»، و «ارمُنَّ» بحذف الواو، كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة، نحو: «اغزوا الكفّار»، و «ارموا الغَرَض»، وكذا: «اغزِنَّ وارمِنَّ يا امرأة»، بحذف الياء كما حذفت في: «اغزِي الجيش وارمِي الغَرَض». وتضمّ الواو المفتوح ما قبلها، نحو: «اخشَوُنَّ»، كما ضممتها مع المنفصلة، نحو: «اخشَوُا الرجل»، وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة، تقول: «اخْشَيِنَّ»، كـ «اخْشَيِ الرجل».

* * *

قوله: «فإن لم يكن بارزًا»، وهوَ في الواحد المذكر، نحو: «اغْزُ»، و «ارمِ»، و «اخْشَ»، فالنون كالمتصل، أي: كالكلمة المتصلة، ويعني بها ألف التَثنيةَ، نحو: «اغزوَنَّ»، و «ارمِيَنَّ»، و «اخْشيَنَّ»، بردِّ اللامات وفتحها، كما قلت: «اغزُوَا»، و «ارمِيَا»، و «اخْشَيا».

قال: لما كان النون بَعد الضمير البارز، صار كالكلمة المنفصلة، لأن الضمير فاصل، ولما لم يكن ضمير بارز، كان النون كالضمير المتصل.

هذا زبدة كلامه؛ ويَرِد عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط، بل الواو والياء

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٢٤.

في «ارضوا» و «ارضَيْ»، متصلان، أيضًا. وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف، فليس قوله إذن: «فكالمتصل»، على إطلاقه، بصحيح. وأيضًا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل، والمنفصل، إذا سئل، مثلاً: لِمَ لَمْ تُحذَف اللام في: «اخشَيا»، و «ارميا»، و «اغْزُوا» كما حذفت في «اخش» و «ارْم»، و «اغْزُ»؛ ولِمَ ضمَّت الواو في: «ارضوُا الرجل»، وكسرت الياء في: «ارضي الرجل»، ولم تحذفا؛ كما في: «ارموا الرجل»، و «ارْمِي الغَرض»؛ وكلّ علّة تذكرها في المحمول عليه، فهي مطردة في المحمول، فما فائدة الحمل؛ وإنما يُحمل الشيء على الشيء، إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلة في المحمول، كحمل «إنَّ» على الفعل المتعدّي، وإن لم يكن في «إن» العلة المقتضية للرفع والنصب، كما كانت في المتعدّي.

* * *

قوله: «والمخففة تحذف للساكنين»، وذلك إذا لاقى المخفَّفة ساكن بعدها، كقوله [من الخفيف]:

٩٣٨ ـ لا تُهِينَ الفَقِيرَ علَّكَ أَنْ تَرْ   كَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

---

٩٣٨ ـ **التخريج**: البيت للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/ ٦٨؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ٤٥٢؛ والدرر ٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٩٠؛ والمعاني الكبير ص ٤٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٢٢١؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٤٦؛ ورصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٣، ٤٤؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)، ٨/ ١٣٣ (ركع)، ١٣/ ٤٣٨ (هون)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٥.

المعنى: لا تحتقر من هو دونك شأنًا، فربّما ينال منك الدهر فيذلّك، ويأتي معه فيرفعه.

الإعراب: **«لا»**: الناهية، جازمة. **«تهين»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة منعًا من التقاء الساكنين، والفعل في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. **«الفقير»**: مفعول به منصوب. **«علّك»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «علّ». **«أن»**: حرف مصدرية ونصب. **«تركع»**: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع خبر «علّ». **«يومًا»**: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «تركع». **«والدهر»**: الواو: حاليّة. **«الدهر»**: مبتدأ مرفوع. **«قد»**: حرف تحقيق. **«رفعه»**: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

جملة «لا تهين»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «علك أن...»: استئنافيّة لا محلّ لها=

حظًا لها عن التنوين، لأن التنوين لازمٌ للاسم المتمكّن في الوصل إذا تجرد عن المانع، وهو الإضافة واللام، بخلاف النون الخفيفة، فإنّها قد تترك بلا مانع، وأيضاً، ينبغي أن يكون للنون اللاحقة للاسم، فضل على النون اللاحقة للفعل، فالتنوين يحذف في الموصوف بـ «ابن»، و «ابنة»، بالشرط المذكور، قياسًا، وفي غيره للضرورة، كقوله [من الرجز]:

وحـاتِـم الـطـائـيّ وهّـاب الـمِـئِـي[1]

والنون الخفيفة تُحذف للساكنين مطلقًا.

وقال سيبويه[2]، عن يونس: إنه إذا جاء بعد النون المخففة في: «اضربانْ»، و «اضربنانْ»، ساكن، تبدلها همزة، نحو: «اضرباءَ الرجل»، و «اضربناءَ الرجل».

قال سيبويه: لو جوّزنا إلحاق الخفيفة بالمثنى، فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقًا في المفردَين: المذكر والمؤنث، وجمع المذكر، فيسقط الألف، أيضًا، في اللفظ، للساكنين.

وإذا وُقف على فِعل في آخره نون خفيفة، فحكمها حكم التنوين، أعني أنه تقلب المفتوح ما قبلها ألفًا، نحو: «اضربا» في: «اضرِبَنْ».

قال سيبويه[3]: وقياس مذهب يونس في: «اضربانْ» و «اضربنانْ» أن تقلب النون الخفيفة ألفًا، فتمدُّ فيها المدة الطولى بقدر ألِفين.

وقال الزجّاج: لو مُدّت الألف وطال مدُّها، ما زادت على الألف، لأنها حرف، لا تتكرّر، ولا يؤتى بعدها بمثلها.

وقال السيرافي: ليس هذا الرأي الذي أنكره الزجّاج بمنكر، وذلك أنه يقدّر أنّ المدَّ الذي يزاد بعد النطق بالألف الأولى يُرامُ به ألف آخر، وإن لم ينفصل عن الأوّل ولم يتميّز.

وتحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها، نحو: «اضرِبُنْ» و «اضربِنْ»؛ وكان يونس يقول: أقلبها واوًا بعد الضمة في نحو: «اخِشَوُنْ»، وياءً بعد الكسرة في نحو: «اخشَينْ»، فأقول: «اخشَوُوا»، و «اخْشِيي»، قال الخليل: لا

= من الإعراب. وجملة «الدهر قد رفعه»: في محلّ نصب حال. وجملة «رفعه»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.
الشاهد فيه قوله: «لا تهين» حيث حذف نون التوكيد الخفيفة، والأصل: «لا تهينن»، منعًا من التقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلاً عليها.

(١) تقدّم بالرقم ٥٢٩.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٢٧.
(٣) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

أرى ذلك إلاً على مذهب من قال من أهل اليَمَن: «هذا زيدو»، و «مررت بزيدي»، وهي غير فصيحة.

وأمَّا في نحو: «اضربُنْ»، و «اضربِنْ»، فيقول يونس: «اضربو» و «اضْربي» وفاقًا لغيره في اللفظ، إلاً أن الواو والياء، عنده عوضان من النون، وعند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء.

ويقول في: «هل تضربُن»؟ و «هل تضربِن»؟: «هل تضربو»؟و «هل تضربي»؟ بلا نون، والواو والياء بدلان من النون الخفيفة، وعند غيره: «هل تضربون»؟ و «هل تضربين»؟ والواو والياء ضميران رُدًا بعد حذف نون التأكيد، كما يجيء.

* * *

قوله: «فيُرَدُّ ما حذف»، يعني إذا حذفت النون، أُعيد إلى الفعل الموقوف عليه ما أُزيل في الوصل بسببها، من الواو والياء وحدهما، كما تقول في: «اضربُنْ»، و «اضربِنْ»، و «اخشَوُنْ»، و «اخْشَيِنْ»: «اضْربوا»، و «اضربي»، و «اخشَوْا»، وا «اخشيْ»؛ أو من الواو والياء مع النون التي بعدهما، كما تقول في: «هل تضربُنْ» و «هل تضربِنْ»، و «هل تخشَوُن»، و «هل تخشِيَنْ»: هل «تضربُونَ»؟ و «هل تضربينَ»؟ و «هل تخشونَ»؟ و «هل تخشينَ»؟

وهذا أيضًا، بناء على أنهم قدَّروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من أصلها لعَدَم لزومها للفعل، بخلاف التنوين، فإن الوقف في «جاءني قاض»، بغير رَدِّ الياء على الأفصح، لكون التنوين لازمًا، إذ لم يكن مانع، فكأنه ثابت أيضًا، مع عُروض الحذف.

* * *

هذا آخر شرح المقدمة، والحمد لله على إنعامه وإفضاله، بتوفيق إكماله، وصلواته على محمد وكرام آله.

وقد تمَّ تمامهُ، وحُمَّ[1] اختتامه، في الحضرة المقدَّسة الغَرَوية[2]، على مشرِّفها صلوات ربِّ العِزَّة وسلامه.

في شوَّال سنة ست وثمانين وستمائة.

* * *

(١) أي: قُدِّر.

(٢) يريد: المكان القريب من قبر النبيّ ﷺ، أو من قبر الإمام عليّ بن أبي طالب.

استطراد في ذكر بعض أحكام مفيدة

ولنذكر أحكام هاء السكت، وإن كان المصنف ذكر بعضها في التصريف، وحرف التذكير، والإنكار؛ وشين الكشكشة، وسين الكسكسة.

أمّا هاء السكت، فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين: أحدهما: إذا كان آخرها ألفًا، والكلمة حرف أو اسم عريق البناء، نحو: «لا»، و «ذا»، و «هنا»؛ وذلك لأن الألف حرف خفيّ، إذا جئت بعدها بحرف آخر، وذلك في الوصل، تبيَّن النطق بها، وإذا لم تأت بعدها بشيء، وذلك في الوقف، خَفِيت، حتى ظُنَّ أن آخر الكلمة مفتوح.

فلذا وُصِلت بحرف، ليُبيِّن جوهرها. واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاءً، لمناسبتها بخفائها حرفَ اللين، فإذا جاءت ساكنة بعد الألف، فلا بدَّ من تمكُّن مدِّ الألف، ليقوم ذلك مقام الحركة، فيمكن الجمع بين ساكنين؛ فتَبينُ الألف بذلك التمكين والمدّ.

وأمَّا في الأسماء المتمكّنة، نحو: «أَفْعَى»، و «حُبْلى»، أو العارضة البناء، نحو: «لا فتَى»، فلا تزيد هاء السكت، إمَّا لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف إليه، فإن الاسم العريق البناء لا يضاف منه إلاَّ «كَمْ» و «لَدُن» و «لَدَى»؛ وإمَّا لكون الإعراب مقدَّرًا في «أفعى»، وشبه الحركة الإعرابية في «لا فتى»؛ وسنذكر أنها لا تلحق المتحركة بحركة إعرابية أو شبه الإعراب.

وأما ألف نحو: «هذا»، و «هؤلا»[1]، فليس الحركة الإعرابية فيه مقدرة، بل لو كان مكان الألف حرف صحيح، أيضًا، لكان محرَّكًا بحركة بنائية، نحو: «هوَ»، و «هيَ»، و «هؤلاءِ».

ولا تلحق هذه الهاء ساكنًا آخر، غير الألف المذكورة؛ سواء كان واوًا أو

---

(١) لغة في «هؤلاء».

ياءً، كـ «همو»، و «هذي»، أو غيرهما، كـ «كَمْ»، و «مَنْ»، وذلك لأن الألف أَخْفى، فهي إلى البيان أحوج.

بَلَى، تلحق الألف والواو والياء في الندبة، نحو: «وا غلاماه»، و «وا غلامكموه»، و «واغلامكيه»؛ وفي الإنكار، نحو: «آلأميراه»؟ و «آلأميروه»؟ و «آلأميريه»؟ لقصدك إلى زيادة مدّ الصوت فيهما.

وثاني الموضعين: إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير إعرابية، ولا مشبَّهة بالإعرابيَّة، لبيان تلك الحركة اللازمة، إذ لو لم تزد الهاء، لسقطت الحركة للوقف.

وإنما لم تبيَّن الإعرابية، لعروضها وسرعة زوالها.

وذلك قولك: «هما رَجُلانِهْ»، و «ضاربانهْ»، و «هنَّهْ»، «وضربتنَّهْ»، و «هلُمَّهْ»، و «ضَرَبكهْ»، و «ويحكهْ»، و «ثمَّهْ»، و «اضْربْنَهْ»، و «انْطلقنَهْ»، و «ضرَبْنَهْ»، و «عصايَهْ»، و «غلاميَهْ»، و «قاضِيَّهْ»، و «هوَهْ»، و «هِيَهْ»، و «أينهْ»، و «كيفهْ»، وغير ذلك.

ودخولها فيما قبل آخره ساكن أَقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك، حتى لا يجتمع ساكنان، لو أُسكِن الآخِر.

ولم يلحقوها النونات في الأمثلة الخمسة، نحو: «يضربانِهْ»، و «يضربونَهْ»، و «تضربينَهْ». . . لأن النون علامة الرفع، فهي كالحركة الإعرابيَّة.

وقد منع بعض البصريين أن يقال: «انطلقنَهْ»، و «ضربْنَهْ»، لالتباس الأول بضمير المصدر، والثاني بالمفعول به.

وليس بشيء، لأن الخليل حكى: «انطلقْنَهْ» عن العرب[1]، ولو كان اللبس مانعًا، لم يقولوا: «أعطيتكهْ»، و «إنهْ»، و «ليتهْ»، و «لعلَّهْ»، و «اعلمْنَهْ».

وقد استعملوا في بعض ذلك الألفَ مكان الهاء، لمشابهتها لها، وذلك في «أنا»، و «حيَّهلا».

ولم يلحقوها آخِر نحو: «لا رجلَ»، و «يا زيدُ»، ونحو: «خَمْسَةَ عشر»، لأنّ حركة البناء عارضة، فتُشبِه، لذلك، الحركة الإعرابيَّة.

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرَّد، لأنه إنما حُرِّك، كما ذكرنا في بابه، لمشابهته المعرب، فكأن حركته إعرابيَّة، فلم يقولوا: «ضَرَبَهْ».

---

(١) الكتاب ٤/ ١٦٢.

وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزمًا، أو وقفًا، فإن بقيت على حرف واحد، فهاء السكت واجبة، نحو: «رَه»، و «قِه»، لاستحالة الوقف على المتحرك، والابتداء بالساكن.

وإن كانت على أكثر من حرف، نحو: «اغْزُه»، و «ارْمِه»، و «اخْشه»، و «لم يَغْزُه»، و «لمْ يرمه»، و «لم يَخْشَهْ»، فالهاء في مثلها ليست بواجبة، لكنها ألزم هٰهنا منها في نحو: «ثمَّهْ»، و «مسْلمونه»، لأنك إذا لم تأت بها، سكَّنت آخِر الكلمة بعد حذف حرفٍ منها، وهو إجحاف.

وهي في نحو: «أعِه»، و «أَقِهْ»، في قولك: «إن تَع أعِهْ»، و «إنْ تَقِ أقِهْ»، ألزم منها في «اغْزُه»، و «لمْ يرمه»، لأنَّ الإجحاف ههناَ أكثر لو سكّن العين، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العين.

وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من المتحرّك الآخِر، إلا ما حذف من آخِره شيء، ولا يقفون على ما يحذف منه شيء، كـ «أنا»، و «لعلَّ»، و «ليت»، وسائر ما ذكرنا، إلاّ بالإسكان.

ورَوَى يونس وعيسى بن عمر(١) أنّ بعض العرب يقف على المحذوف الآخِر أيضًا، نحو: «اغز»، و «ارم»، بالإسكان من غير هاء؛ قال سيبويه(٢): هذه أقلّ اللغتين.

وإلحاق الهاء في نحو: «علامَ»، و «إلامَ»، و «حتَّامَ»؛ و «بِمَ»، و «فِيمَ»، و «عَمَّ» أجود من حذفها، لأنه حُذِف منها الألف، كما حُذِف في نحو: «اغزُه»، و «ارْمِه»، و «اخْشَه» الحرف الأخير؛ ويجوز إسكانها وإن صارت الميم على حرف واحد، لأنها امتزجت بحرف الجر قبلها، فصارتا معًا، كـ «حُسَام»(٣)، لأن الجارَّ لا ينفكّ عن المجرور، وهذا المجرور، لكونه على حرف، صار كبعض حروف الجارّ، فالاتصال حاصل من الطرفين.

وإذا وقفت على نحو: «مجيءَ مَ جئت»، فقلت: «مجيء مه»، فالهاء لازمة، كما في «قِهْ» و «رَه»، لأنّ المضاف لكونه اسمًا، لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجرّ بمجروره.

وتحذف هاء السكت عند الوقف، في الدرج كهمزة الوصل، إلاّ أن يُجرَى

---

(١) الكتاب ٤/ ١٥٩.

(٢) الكتاب ٤/ ١٥٩.

(٣) أي: صارتا كاسم رباعيّ قبل آخره ألف.

الوصل مُجرى الوقف، كقوله تعالى: ﴿هَلَكَ عنّي سلطانِيهْ خُذوه فَغُلُّوه﴾[(١)] وصلاً.

وحقها السكون وإن وقعت بعد الألف، لأن اجتماع السّاكنين محتمل في الوقف؛ ويُحرّكها من يثبتها وصلاً بعد الألف مجريًا للوصل مجرى الوقف؛ إمَّا بالضمَّة، تشبيهًا لها بهاء الضمير، أو بالكسرة للساكنين.

ورُوي على الوجهين [من الرجز]:

٩٣٩ ـ يا مَرْحباه بحمار عَفراءْ

* * *

وأمَّا سين الكسكسة، وهي في لغة بكر بن وائل، فهي السين التي تُلحِقها بكاف المؤنث في الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر، فيقولون: «أكرمتكِسْ»، فإذا وصلوا، لم يأتوا بها، لأن حركة الكاف، إذن، كافية، في الفصل بين الكافين.

وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف، فإذا وصلوا حذفوا، وغَرَضهم ما مرَّ في إلحاق السين، وناس كثير من تميم ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينًا، قال [من الرجز]:

٩٤٠ ـ تَضْحَكُ مِنّي أنْ رأتني أَحْتَرِشْ ولَوْ حَرَشْتِ لَكَشَفْتِ عَنْ حِرِشْ

---

(١) الحاقة: ٢٩ ـ ٣٠.

٩٣٩ ـ **التخريج**: الرجز لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٧/ ٢٧٢، ٢٧٣، ١١/ ٤٥٧، ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٦، ٤٧؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٩٢؛ والمنصف ٣/ ١٤٢.

اللغة: عَفْراء: محبوبة الشاعر.

المعنى: رَحَّبَ الشاعر بهذا الحمار لما أخبر أنه حمار عفراء.

الإعراب: **«يا»**: حرف تنبيه، ويمكن أن يكون حرف نداء، والمنادى محذوف والتقدير: «يا قوم». **«مرحباهُ»**: مفعول مطلق، وهاء السكت: لا محل لها من الإعراب. **«بحمار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مرحبًا» عند بعضهم، وبعامله المحذوف عند آخرين. **«عفراء»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وسكّن للضرورة.

الشاهد فيه: أن هاء السكت تُروى بالضم حينًا، وبالكسر حينًا آخر، وذلك ضرورة، أو لهجة عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، والأصل عند البصريين أن تثبت هاء الوقف ساكنة في الوقف فقط، وإثباتها في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف ضرورة أو لغة كما قلنا عند البصريين.

٩٤٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٢، ٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٦١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤١٩؛ ولسان العرب ٦/ ٢٨١ (حرش)، ٣٤٢ (كشش).

اللغة: الاحتراش: صيد الضبّ، وهو أن يحرِّكَ الصيادُ يَدَه على جحر الضب فيظنه حية، فَيُخْرِجُ ذنبه=

وذلك أيضًا، للغَرَض المذكور، وإنما أبدلوها شينًا، لأنها مهموسة مثلها، ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق، لأنها ليست حلقية.

وقد يجري الوصل مجرى الوقف، فيقال: «إنَّشِ ذاهبة»، قال [من الطويل]:

٩٤١ ـ فَعَيْناشِ عَيناها وجيدُشِ جيدُها ولـكـنَّ عَـظْـمَ الـسـاقِ مِـنْـشِ دقـيـقُ

***

= ليضربها، فيمسكه الصياد. حِرش: حِرك، فأصل الشين كاف، وهذا القلب يسمّى كشكشةً، والحِر: فرج المرأة، أصله: حِرحٌ، بدليل تصغيره، وجمعه، فتصغيره «حُرَيْح» وجمعه: «أحْراح».

المعنى: إن هذه المرأة سخرت منه لمّا رأته يصيد الضبَّ، فقال لها: لو شاهدت الضب لكشفت عن فرجك رغبة في إدخال الضّبِ فيه إعجابًا به، وإعظامًا للذّته.

الإعراب: **«تضحكُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«مني»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تضحك». **«أن»**: حرف مصدرية ونصب. **«رأتني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة للتعذر، وتاء التأنيث: لا محل لها، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. **«أحترش»**: فعل مضارع مرفوع بالضم، وسكّن آخره ضرورة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «رأتني» بدل من ياء المتكلم في الفعل «رأتني». **«ولو»**: الواو: استئنافيّة، «لو»: حرف شرط غير جازم. **«حرشت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«لكشفت»**: اللام: رابطة لجواب الشرط، «كشفت»: مثل «حَرَشت». **«عن حِرش»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «كشفت»، والكاف: المقلوبة شينًا مضاف إليه محله الجر.

جملة «تضحك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أحترش»: حال من مفعول «رأتني» محلها النصب. وجملة «لو حرشت لكشفت»: استئنافيّة لا محل لها. وجملة «حرشت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «كشفت»: جواب الشرط غير الجازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ ناسًا من تميم ومن أسد يجعلون مكان الكاف المؤنث شينًا في الوقف، كما فعل الشاعر بـ «حِرش» فقد لاحظنا أنَّ أصله «حِرك».

٩٤١ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٦٣؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٦٤، ٥٦٧، ٤٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٠٦؛ ولسان العرب ٨/ ١٣٦ (روع)؛ ولرجل من أهل اليمامة في جمهرة اللغة ص ٢٩٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٧٩، ٩/ ٤٨؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٨ (سوق)؛ والمقرب ٢/ ١٨٢؛ والممتع في التصريف ص ٤١١.

اللغة: الشين في «عيناش، وجيدش» هو الكاف، ضمير المخاطب المؤنث، وهو خطاب للبقرة الوحشية، والضمير «ها» في «عيناها، وجيدها»: يعود إلى «ليلى». الجيد: العنق. منشِ: منكِ.

المعنى: يتحدّث المجنون إلى هذه البقرة الوحشية: إن حبيبتي ليلى تشبهك فعيناك مثل عينيها، وجيدك مثل جيدها إلا أن عظم ساقِها أغلظ من عظم ساقك.

الإعراب: **«فعيناش»**: الفاء: استئنافيّة، «عيناش»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، والشين التي أصلها كاف: مضاف إليه محله الجر. **«عيناها»**: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، و «ها»: مضاف إليه محله الجر، وربما كان جعل «عيناها» مبتدأ مؤخرًا، وجعل «عيناك» خبرًا مقدّمًا أنسب للمعنى لأن الغرض تشبيه عيني ليلى بعيني البقرة، ومحطُّ الفائدة في ذكر عيني البقرة، والخبر هو محط الفائدة. **«وجيدش»**: الواو: حرف عطف، **«جيدش جيدها»**: مثل «عيناش عيناها»، إلا أنَّ علامة الرفع هنا=

وأمَّا حرف الإنكار، فهو زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة، إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر، كما تقول، مثلاً: «جاءني زيد»، فيقول من يقصد تكذيبك، وأنَّ زيدًا لا يأتيك: «أَزيدُنِيه»؟ أي: كيف يجيئك، فهذه العلامة بيان أنه لا يعتقد أنه أتاك؛ ويقول ذلك مَن لا يشك أن زيدًا جاءك، وينكر أنه لا يجيئك، فكأنه يقول: «مَن يشك في ذلك، وكيف لا يجيئك»؟

قال الأخفش: إن هذه الزيادة موضوعة لإنكار كون المذكور على ما ذُكر فقط، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ما ذكر، فهو على وجه الهزء والسخرية، فكأنه يقول: «كيف لا يجيئك زيد وأنت الجليل العظيم»؟ كقوله تعالى: **﴿ذُقْ إنك أنت العزيز الكريم﴾**[1]؛ هذا قوله، والأَولى أن يقال: إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر، لا على وجه السخرية.

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف، والإنكار بهمزة الاستفهام، بلا فصل بينها، وبين الاسم المذكور، فإن وُصِل الاسم بما بعده، أو كان استفهامًا على وجه الحقيقة، لا على وجه الإنكار، لم تلحق، وكذا لا تلحق، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته، نحو: «أتقول زيد»؟ أو «أتتكلم زيد»؟ والأغلب، مع حصول الشرائط وقصد إلحاق زيادة الإنكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته، إعرابية كانت أو بنائية، نحو: «أذهبتُوه»؟ لمن قال: «ذهبتُ»، و «أَأنا إنيه»؟ لمن قال: «أنا فاعل».

وربَّما زيدت مدَّة الإنكار من غير حكاية اللفظ المذكور، بل تلحق العلامة بما يصحّ المعنى بلحاقها به من جملة كلامك، فيقال لمن قال: «ذهبتُ»: «أذهبتاه»؟

ومنه حكاية سيبويه[2]: سمعنا مَن قيل له: «أتخرج إذا أخصبت البادية»،

= الضمة. **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبه بالفعل. **«عَظْمَ»**: اسم «لكنّ» منصوب. **«الساق»**: مضاف إليه مجرور. **«منش»**: وأصلها «منك»: جار ومجرور متعلّقان بحال من «الساق». **«دقيق»**: خبر لـ «لكن» مرفوع.

جملة «عيناش عيناها»: استئنافيّة لا محل لها، وعطف عليها جملة «جيدش جيدها». وجملة «لكن عظم الساق منك دقيق»: استئنافيّة لا محل لها.

الشاهد فيه: إبقاء الكشكشة في قوله: «عيناش» و «جيدش» إجراءًا للوصل مجرى الوقف، فالأصل: عيناك، وجيدك، وقد روي البيت على هذا الأصل.

(١) الدخان: ٤٩. (٢) الكتاب ٢/ ٤٢٠.

فقال: «أأنا إِنِيه»؟ منكرًا لرأيه أن يكون على خلاف ذلك، ولو حكى، لقال: «أتخرجوه»؟

ثم نقول: آخر الكلمة إمَّا أن يكون ساكنًا، أو متحركًا، والساكن إمَّا حرف علة أو حرف صحيح، فالأول نحو: «جاءني القاضي»، و «رأيت المعَلَّى»، و «زيد يغزو»؛ وحكمه أن يزادَ على آخره مثل آخره، فيجتمع ساكنان، فتحذف أوَّلهما فتقول: «آلقاضِيهْ»، و «آلمعلاَّهْ»؟ و «أَيغزوه»؟

وإن كان الساكن صحيحًا، تنوينًا كان أو غيره، فلا بدَّ من تحريكه بالكسر للساكنين، فلا تكون زيادة الإنكار، إذن، إلا الياء، نحو: «أزيدنِيهْ»؟ و «ألم تضربيهْ»؟

وإن كان متحرّكًا، فمدَّة الإنكار على وفق تلك الحركة، بنائيَّة كانت أو إعرابيَّة، فتكون بعد الضمة واوًا، وبعد الفتحة ألفًا، وبعد الكسرة ياءً، نحو: «أَزيدوناهْ»؟ و «أزيدِينيهْ»؟ و «آلأميراه»؟ فليس مدّة الإنكار، إذن، كعلامة الندبة، لأن تلك يجب كونها ألفًا، إلاَّ عند اللبس.

ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بـ «إنْ»، مزيدةً بعد المذكور، مدخلاً في أوله همزة الاستفهام، فلا تكون المدة، إذن، إلا ياءً، لأنك تكسر نون «إنْ» للساكنين؛ وزيادة «إنْ» للبيان والإيضاح، لأن حرف المدّ، والهاء، خَفيَّان، فهي زائدة، كما في: «ما إنْ فَعَل».

قال المصنف: الظاهر أنهم لم يزيدوا «إنْ» إلاَّ فيما آخره ساكن محافظةً على ذلك الساكن، لأنه إن لم تزد «إنْ»، تحرَّكَ الساكن إن كان صحيحًا، وسقط إن كان مدَّة.

وُردَّ قوله بمجيئها بعد المتحرك في «أأنا إنيه»؟ لأن نون «أنا» متحرّكة، وأَجاب بأن الزيادة إنما تكون في حال الوقف، والوقف على «أنا» بالألف، فصار، وإن لم يكن فيه ألف، لمجيء «إن» بعده، في حكم الموقوف عليه بالألف، ولو لم تزد «إن»، لقيل: «أأناه»؟ بحذف إحدى الألفين.

وقياس ما قاله أن يقال: «آلمعلَّى إنيه»؟ و «آلقاضي إنيه»؟ و «أيغزو إنيه»؟ إن أريد؛ وهذا الذي قال، مِن تخصيص «إن» بالساكن آخره، قياس منه لم يأت في كلام النحاة.

ثم اعلمْ أنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدَّة الإنكار، وإن كان الكلام وقفًا؛ وأمَّا إذا أردت الوصل، فإنه يجب ترك الزيادة، نحو: «أزيدًا يا فتى»؟ كما تترك العلامات في «مَن» حين تقول: «مَن يا فتى»؟

وإنما يجوز إثبات التنوين ههنا في حال الوقف، لقصد الحكاية، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين، ويبقى الهاء موقوفًا عليه، فلا يُستنكر بقاء التنوين في الوقف.

ومدَّة الإنكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف، وغير ذلك؛ نحو: «أزيدًا وعمرنيه»؟ فيمن قال: «لَقِيت زيدًا وعمرًا»، و «أزيدًا الطويلاه»؟

وإذا قال: «ضربت عُمَر»، قلت: «أضربتَ عمراه»؟ فتدخل همزة الإنكار على الجملة والمفرد، وعلى أيّ قسم شئت من أقسام الكلام بخلاف ألف النُّدبة كما مرَّ في المنادى.

وأمَّا حرف التذكير، فليس في كلام فصيح، وإنما يكون ذلك إذا نطق مَن يتذكر، بكلمة، ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه، فيصل آخر تلك الكلمة بمدَّة تجانس حركتها، إن كان متحركًا، كما تقول في: «قال»، و «يقول»، و «مِن العام»: «قالاَ»، فتمدُّ فتحة اللام إلى أن تتذكَّر ما نسيت وتصِلُه به، و «يقولو»، و «مَن العامي»؛ وتصله بياء ساكنة إن كان الآخِر ساكنًا صحيحًا، تنوينًا كان أو غيره، نحو: «هذا سَيْفُنِي» إذا أردت: سيفٌ من صفته كيت وكيت.

وتقول في «قَدَ فعل»، وفي الألف واللام في نحو: «الحارث» مثلاً: «قدي»، و «ألِي». وإن كان آخره ساكنًا حرف مدّ، نحو: «القاضي»، و «العصا»، و «يغزو»، مددت ذلك الحرف إلى أنْ تتذكَّر، ولا تجتلب مدَّةً أخرى.

ويجوز أن يقال: إنك تجتلبها وتحذف الأولى، كما قيل في مدَّة الإنكار، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت، بخلاف زيادة الإنكار، لأن هذه إنما تزاد إذا لم تقصد الوقف.

* * *

تم الكتاب بحمد الله، وعونه، وحسن توفيقه، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

فهرس المحتويات